

THE SEQUEL

Jasutopianism 2: The Answer

Jasone Rodriguez

Jasutopianism 2: The Answer

Jasone Rodriguez

حقوق النشر © 2026 لـ Jasone Rodriguez. هذا العمل مرخَّص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 دولي.

يحق لك المشاركة (نسخ المادة وإعادة توزيعها بأي وسيلة أو صيغة) والتكييف (إعادة المزج والتحويل والبناء على المادة لأي غرض، بما في ذلك الأغراض التجارية) وفق شروط رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 دولي (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)، بشرط منح الإسناد المناسب للمؤلف وتوفير رابط للرخصة وبيان ما إذا أُجريت تغييرات. يحتفظ المؤلف بحقوق النشر لهذا العمل.

الطبعة الأولى، 2026.

المحتويات

الفصل 1: ما أثبته Jasutopianism وما تركه مفتوحًا 1

الفصل 2: نظرية النسبية الأبدية موسَّعة 22

الفصل 3: الأدلة: دراسات حالة للحوكمة التعاونية 44

الفصل 4: مواد الدبلوماسية الثقافية 67

الفصل 5: الحوكمة الرقمية: مواد لعصر المنصات المأهولة 90

الفصل 6: مخطط الانتقال: من السنة 1 إلى السنة 10 115

الفصل 7: التنبؤات والدحض والنزاهة الفكرية 147

الفصل 8: التعاون البيئي بوصفه الركيزة الثالثة 175

الفصل 9: الاستيعاب القسري في لغة ما مقابل الاعتراف الرسمي باللغات القائمة 203

الفصل 10: إذا كان لبلد معيَّن أن يبقى على نظام نقدي: معادلة القضاء على الأجر غير العادل مقاطعةً بمقاطعة 214

الفصل 11: النموذج التشغيلي لاتحاد S.U.W. 231

الفصل 12: سدّ الفجوات الاقتصادية وفجوات السلطة السياسية بالإضافة 259

الفصل 13: النظام الكامل 274

الفصل 1: ما أثبته Jasutopianism وما تركه مفتوحًا



وبموجب هذا يُقرَّر أمام كل من يقرؤه أن أي عمل في نظرية الحوكمة لا يُقاس بما يبنيه فحسب، بل بما يكشف أنه لا يزال بحاجة إلى البناء. فقد كُتب Jasutopianism (Rodriguez, 2021) تحديدًا بصيغة تقريرية مع فصل واحد [الحجة XX] يستخدم الاستشهادات المرجعية. وقد أنشأ نظامًا متكاملًا، مطروحًا بصورته الكاملة، لإعادة تنظيم بلد حديث معيَّن وفق المعيار اليوتوبي للحوكمة. وشمل ذلك النظام بنية دستورية من مئة واثنتين من مواد القانون، ونموذجًا اقتصاديًا مبتكرًا أحلَّ ترقية المكانة محل العملة الورقية والرقمية، وهيكل حوكمة يضم الرؤساء الثلاثيين ومجلس المواطنين، وبنية فلسفية تُسمّى نظرية النسبية الأبدية، ونظام قياس من ثلاثة عشر مقياسًا رسميًا، وخطة انتقالية مدتها أربع سنوات لتحويل بلد قائم إلى حوكمة Jasutopian.

والنتيجة هي عمل متكامل اقترح تصميمًا مؤسسيًا كاملًا بدلًا من الاكتفاء بنقد معياري خالص. ولم يتوقف عند وصف مَثَل أعلى أو إدانة الأنظمة القائمة؛ بل حدَّد، مادةً تلو الأخرى، كيف ينبغي للمؤسسات المقترحة أن تعمل. كما تصدّى للسؤال التشغيلي الذي تتركه معظم الأدبيات اليوتوبية بلا إجابة: كيف سيعمل مثل هذا البلد فعليًا؟

وبعد الذي تقرر، فإن غرض هذا الفصل هو القيام بأمرين بقدر متساوٍ من الصدق. الأول هو الإقرار بما أثبته Jasutopianism. والثاني هو تحديد ما تركه مفتوحًا. وليست هاتان المهمتان متناقضتين. فإن تحديد الفجوات لا ينتقص مما بُني؛ بل يكشف الحدود الطبيعية لأي عمل يحاول بناء نظام كامل ضمن جنس كتابي واحد ونطاق واحد. لقد كان Jasutopianism كتابًا للحوكمة الداخلية. ولم يكن، ولم يدَّعِ أنه يكون، رسالة تجريبية مزوَّدة بأدلة محكَّمة من قِبل

الأقران، ولا عملًا في نظرية العلاقات الدولية، ولا وثيقة حية قادرة على تعديل نفسها ذاتيًا استجابةً لتقنيات لم تكن قد اختُرعت بعد وقت كتابته. فالفجوات قائمة لأن Jasutopianism احترم حدود طموحه الخاص. ويأتي Jasutopianism 2: The Answer لأن تلك الحدود بات بالإمكان تجاوزها الآن.

اقترح إريك أولين رايت، في عمله الرائد تصوّر اليوتوبيات الواقعية (Wright, 2010)، بنية لتقييم البدائل المؤسسية القائمة على المساواة عبر ثلاثة معايير: المرغوبية، والجدوى العملية، وإمكانية التحقق. وليست «اليوتوبيا الواقعية»، في معجم رايت، ضربًا من الخيال، بل هي تصميم مؤسسي مفصَّل يأخذ الآليات العملية على محمل الجد بينما يرمي إلى الازدهار الإنساني. ويُعد نظام Jasutopianism، وفق هذا المعيار، يوتوبيا واقعية. فهو لا يكتفي بإعلان أن المواطنين ينبغي أن يكونوا أحرارًا ومزدهرين وأن يحيوا حياة كاملة؛ بل يحدد، مادةً تلو الأخرى، كيف ستُنفَّذ الآلية الدستورية تلك الإعلانات. وستعمل بنية رايت بوصفها عدسة تحليلية على امتداد هذا الفصل، لا لأن نظام Jasutopianism يحتاج إلى توثيق خارجي، بل لأن لغة المرغوبية والجدوى العملية وإمكانية التحقق توفر بنية مفيدة لفهم كلٍّ مما أُثبت وما تُرك مفتوحًا.

I. ما أثبته Jasutopianism: ستة إسهامات في نظرية الحوكمة

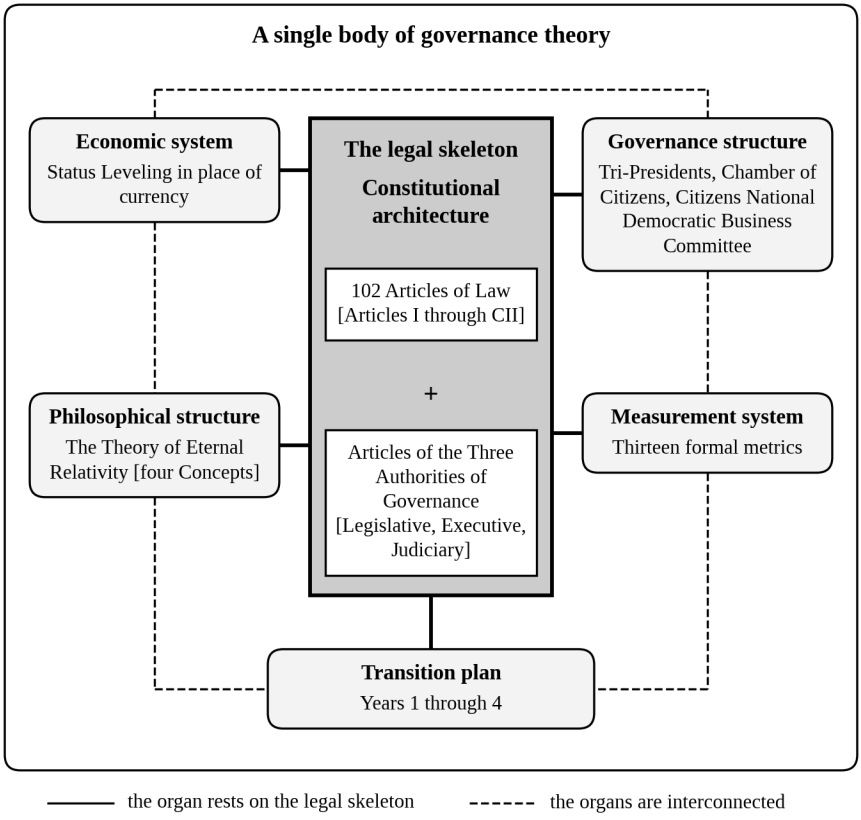
1. بنية دستورية

إن الإنجاز الأشد وضوحًا للوهلة الأولى في نظام Jasutopianism هو بنيته الدستورية. فمئة واثنتان من مواد القانون، بدءًا من المادة I [حق جميع المواطنين المساهمين في الحصول مجانًا على الغذاء الأساسي ومياه الشرب والتعليم والملبس والرعاية الصحية وسكن من المستوى المعياري والمرافق، «حتى في أوقات الأزمة المعلنة رسميًا» (Rodriguez, 2021, Art. I)] وصولًا إلى المادة CII [حظر إزالة أو تعديل أي مادة من المواد I إلى CII بعد إقرارها بكاملها]، تشكّل مدوّنة قانونية متكاملة لشكل مستحدث من أشكال الحوكمة.

وما يلي ليس مجرد مجموعة من المبادئ. وليس قائمة أمنيات. بل هو وثيقة دستورية على نهج المواثيق الكبرى، حيث تحدد كل مادة حكمًا قانونيًا ملموسًا مقترنًا بآليات إنفاذ. فعلى سبيل المثال، لا تكتفي المادة IX بالتنصيص على عدم جواز التمييز ضد المواطنين؛ بل تحدد أن ترقية المكانة «لن تستند إلى سمات شخصية بل إلى عدد المعاملات وغيرها من البيانات التجريبية الموضوعية القابلة للإثبات» (Rodriguez, 2021, Art. IX). ولا تكتفي المادة XC بالتنصيص على وجوب تداول المنشآت التجارية بعدالة؛ بل تحدد، بشأن يوم التجارة الوطني، أنه «لا يُسمح قانونًا لأي منشأة تجارية في ذلك اليوم بإجراء أكثر من 4 معاملات متبادلة ذهابًا وإيابًا مع المنشأة التجارية نفسها»، مع مراقبة إلكترونية آلية لرصد المخالفات (Rodriguez, 2021, Art. XC). ثم تُقفل المادة CII البنية بأكملها: إذ لا يجوز إزالة أي مادة أو تعديلها بعد إقرارها. وتلك آلية دستورية للإلزام الذاتي، وهي شكل مما قد يصفه جون إلستر (2000) بالالتزام المسبق؛ حيث يُلزم الكيان السياسي ذاته المستقبلية بمبادئه التأسيسية.

وبالإضافة إلى مئة واثنتين من مواد القانون، يضم نظام Jasutopianism مواد سلطات الحوكمة الثلاث (المواد I إلى IX من قسم دستوري مستقل)، التي تُنشئ السلطة التشريعية [نظام من مجلسين يضم مجلس الشيوخ ومجلس المواطنين]، والسلطة التنفيذية [مكتب الرئاسة الثلاثية باتخاذ قرارات بالإجماع بنسبة 3/3]، والسلطة القضائية [نظام محاكم وطني يحمي المبادئ التأسيسية الثلاثة]. والفصل بين السلطات صريح. والضوابط والتوازنات فاعلة تشغيلياً. كما يتمتع مجلس المواطنين بصلاحية تجاوز حق النقض بالأغلبية الموصوفة بنسبة ثمانين بالمئة، ترتفع إلى تسعين بالمئة في أوقات الحرب المعلنة رسمياً.

وبحسب معايير رايت (2010)، تسجّل هذه البنية الدستورية أعلى الدرجات على معيار المرغوبية. فهو نظام صُمّم انطلاقاً من المبادئ الأولى لحماية الحرية والحياة والازدهار، مع إمكانية ردّ كل مادة إلى قيمة واحدة أو أكثر من تلك القيم التأسيسية الثلاث. أما مسألة الجدوى العملية، أي ما إذا كان بوسع هذه المواد أن تعمل في الواقع التطبيقي، فهي على وجه التحديد ما سيتناوله كتاب Jasutopianism 2: The Answer في الفصول اللاحقة.



الشكل 1.1. إسهامات Jasutopianism الستة

2. نظام اقتصادي مبتكر

إن نظام Jasutopianism في جوهره، وبكلماته الخاصة، «هو شكل مشتق من الرأسمالية» (Rodriguez, 2021, Argument V). وهذا التوضيح جوهري لأي قارئ يتعرف على النظام للمرة الأولى. فنظام Jasutopianism لا يلغي الرأسمالية. بل يعيد هيكلة شكل العملة.

وتحل ترقية المكانة محل النظام النقدي: وهو نظام حيث تشكّل المواطنة وأداء العمل والتحصيل التعليمي أساسًا للقيمة الاقتصادية. ويحصل جميع المواطنين المساهمين [إلى جانب غير المواطنين المساهمين المصرَّح لهم قانونًا، وبموجب المادة LXXI، المواطنين ذوي الإعاقة الموثَّقة] على الموارد الأساسية مجانًا [الغذاء، ومياه الشرب، والتعليم، والملبس، والرعاية الصحية، وسكن من المستوى المعياري، والمرافق] بغض النظر عن مستوى المكانة لديهم (Rodriguez, 2021, Art. I, Art. LXXI). أما جميع السلع غير الأساسية [السلع الكمالية، والمساكن الأكبر حجمًا، والسيارات من الفئات الأعلى، إلخ.] فتُكتسَب من خلال التقدم في مستوى المكانة، الذي يُكتسَب بدوره عبر أداء عمل موضوعي قابل للإثبات يُقاس بعدد المعاملات وغيرها من البيانات التجريبية (Rodriguez, 2021, Art. IX).

وتستمر السوق الحرة في العمل. وتُجري المنشآت التجارية معاملات الموارد مع منشآت تجارية أخرى. كما توفر لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال، الممثَّلة بجميع أصحاب الأعمال من المواطنين، صوتًا مباشرًا في الحكومة بشأن شؤون الأعمال (Rodriguez, 2021, Art. LV). ويكمن الفارق الجوهري عن النظام النقدي في أن وسيط التبادل في المعاملات بين المنشآت التجارية هو الموارد نفسها [المواد الخام والمصنَّعة]، وليس المال، وأن وسيلة تقدم المواطن هي مستويات المكانة، وليست العملة المتراكمة.

ويتضمن كتاب Jasutopianism حجة منطقية رسمية تفسّر سبب تفوق هذا النظام اقتصاديًا على البدائل النقدية. وتضع الحجة، المعروضة في قسم «الحجج الفلسفية والمنطقية للأنظمة النقدية في مقابل الأنظمة غير النقدية»، نموذجًا نقديًا من ثلاثة أشخاص إلى جانب نموذج غير نقدي من خمسة أشخاص: ففي النموذج النقدي تُخلّف دورة معاملات واحدة حيازات غير متكافئة («الشخص A هو الأغنى والشخص B هو الأفقر»)، في حين أنه في النموذج غير النقدي «تظل جميع الأطراف محتفظة بالقيمة نفسها بالضبط وهي 1 قبل المعاملة وبعدها» (Rodriguez, 2021, Philosophical and Logical Arguments of Monetary Systems VS Nonmonetary Systems). ومرد ذلك إلى أن فعل تلقي منتج أو خدمة، وفق منطق نظام Jasutopianism، لا يُنقص مستوى المكانة لدى المواطن؛ بل يؤكد أهليته فحسب. وبناءً على ذلك المنطق، فإن ديناميكية المحصلة الصفرية التي يرصدها Jasutopianism في الأنظمة النقدية غائبة بنيويًا عن ترقية المكانة.

وفي جوهرها، تُعد هذه هي الدعوى المركزية في النظرية الاقتصادية لنظام Jasutopianism، ويستدل عليها Jasutopianism على أسس منطقية. وما يُظهره النموذج أضيق نطاقًا من المساواة: فالتبادل من دون أداة قابلة للتحويل لا يمكنه بذاته أن يُركّز الحيازات. فهو لا

يُظهر نتائج متساوية [فمستويات المكانة تتفاوت بحكم التصميم]، ولا أن التبادل النقدي يمثّل خسارة لأحد الطرفين [فمشتري السلعة يحتفظ بالسلعة]. فضلًا عن ذلك، تعمل الحجة الرسمية على مستوى نموذج بالحد الأدنى [من ثلاثة إلى خمسة أشخاص]. وسيوفر كتاب Jasutopianism 2: The Answer أدلة تجريبية تتصل بذلك المنطق [من خلال دراسات حالة لاقتصادات تعاونية وغير نقدية]، ويبيّن الفصل 3 بوضوح مدى ما تبلغه تلك الأدلة.

3. هيكل حوكمة مبتكر

يرتكز هيكل الحوكمة في بلد Jasutopian على ثلاثة ابتكارات ليس لها سابقة مطابقة في الأنظمة السياسية القائمة.

أولها مكتب الرئاسة الثلاثية. ثلاثة رؤساء مُنتخَبين على قدم المساواة تحت راية الحزب نفسه، يتخذون جميع قرارات السلطة التنفيذية بتصويت إجماعي بنسبة 3/3. ويوضح كتاب Jasutopianism المسوّغ مباشرةً: إذ إن هذا «سيمنع مكتب الرئيس في المستقبل من التصرف بوصفه كيانًا فرديًا شبيهًا بالملكية، ومن التصرف على نحو غير عقلاني بالقوة النووية، كما يزوّده بفردين آخرين يتمتعان بالسلطة نفسها [والمكانة السياسية نفسها] لتقديم الملاحظات النقدية والبصيرة حول القرارات» (Rodriguez, 2021, Government by Power Source). وبنية الرئاسة الثلاثية هي في آنٍ واحد ضمانة ضد السلطوية وآلية لاتخاذ القرار التداولي على أعلى مستوى من مستويات السلطة التنفيذية.

وثانيها مجلس المواطنين. فعلى خلاف الديمقراطية التمثيلية، حيث ينتخب المواطنون ممثلين يصوّتون بعد ذلك نيابةً عنهم، يتيح مجلس المواطنين «لأي مواطن وجميع المواطنين الذين تجاوزوا سن 18 عامًا ممن ليس لديهم سجل جنائي بجناية [أو ما يعادلها]» (Rodriguez, 2021, Articles of the Three Authorities of Governance, Art. I) التصويت مباشرةً على التشريعات التي يقرّها مجلس الشيوخ. والأثر المترتب على ذلك هو ديمقراطية مباشرة على المستوى الوطني، مدمجة ضمن بنية تمثيلية. فمجلس الشيوخ يسنّ القوانين، ومجلس المواطنين يصادق عليها أو يرفضها. ولا يُمرَّر مشروع القانون في المجلس إلا بأكثر من خمسة وخمسين بالمئة من الأصوات المؤيدة، وهي عتبة أعلى من عتبة مجلس الشيوخ البالغة واحدًا وخمسين بالمئة، مما يضمن أن تحظى التشريعات بدعم شعبي أوسع قبل وصولها إلى السلطة التنفيذية.

وثالثها لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال. وهي نظام اتحادي من لجان فئات الأعمال، لكل منها مسؤولون منتخبون يختارهم مباشرةً أصحاب الأعمال المواطنون المسجلون في تلك الفئة (Rodriguez, 2021, Art. LVI, Art. LVII). وليس للجنة قائد واحد أو واجهة رمزية. ولا يجوز لها التصويت لتعديل مواد القانون أو نظام نقاط ترقية المكانة (Rodriguez, 2021, Art. LXV, LXX). وتؤدي اللجنة وظيفة محددة النطاق ولكنها جوهرية: منح أصحاب الأعمال قناة منظَّمة للتأثير في التشريع بشأن المسائل «ذات الصلة الواضحة والمباشرة بالأعمال ووظائفها» (Rodriguez, 2021, Art. LXIX)، تحت ضوابط مجلس الشيوخ وتوازنه.

ولا يجمع أي نظام حوكمة قائم بين هذه الابتكارات الثلاثة. فلبعض البلدان سلطات تنفيذية متعددة الأعضاء [المجلس الاتحادي السويسري]، ولبعضها أشكال من الديمقراطية المباشرة [الاستفتاءات السويسرية، والجمعية الأثينية]، ولبعضها مجالس أعمال نقابوية [الأنظمة الثلاثية الإسكندنافية]. غير أنه لا يوجد نظام يدمج الثلاثة جميعًا ضمن بنية دستورية واحدة حيث تشكّل المبادئ التأسيسية الثلاثة، الحرية والحياة والازدهار، السلطة القانونية الأسمى.

4. بنية فلسفية: نظرية النسبية الأبدية

يحتوي كتاب Jasutopianism، في أربع فقرات موجزة، على حجة معرفية مكثّفة من أربعة أجزاء تُرسّخ دعاويه المؤسسية. وتتألف نظرية النسبية الأبدية من أربعة مفاهيم:

المفهوم I. يرتبط كل شيء بغيره على نحو غير مباشر عند نقاط استدلال نهائية على النطاق المرئي. وسواء أدرك العالم هذه الحقيقة اليوم أم لم يدركها، فإن «كل نظام على حدة نسبيٌّ بالنسبة إلى نظام آخر عبر المعلومات الفوقية، أو بالأحرى، عبر جميع المعلومات المشتقة من معلومات أخرى» (Rodriguez, 2021, TER, Concept I).

المفهوم II. جميع المعلومات المعروفة قابلة للوصول إليها على النطاق المرئي. ويمكن نظريًا تتبّع معلومة معيّنة رجوعًا إلى علة أصلية كبرى، «مثل لعبة 'الهاتف' الشفهية أو حركة البيانات الوصفية لعنوان IP الحاسوبي» (Rodriguez, 2021, TER, Concept II).

المفهوم III. انطلاقًا من هذين المفهومين، يمكن لفرد أو جماعة أو مجتمع أو أمة «تتبّع جميع المعلومات رجوعًا لفهم جميع القرارات السابقة من منظورات مختلفة لبلوغ أسمى درجات الاستنارة وأدق معنى في جميع المعطيات» (Rodriguez, 2021, TER, Concept III). والنتيجة هي الأنسنة: أي القدرة على فهم كل فرد في المجتمع ومن ثم أنسنته، وهو ما يمثّل «السبيل الوحيد لتحقيق أعظم قدر من المساءلة الاجتماعية» (Rodriguez, 2021, TER, Concept III). كما ينص هذا المفهوم على أن الأنسنة عبر الفهم هي «أهم مفهوم منفرد في منع كل حرب» (Rodriguez, 2021, TER, Concept III).

المفهوم IV. إن المساءلة الناتجة عن عملية الفهم هذه «أساسية للتقدم المجتمعي البنّاء»، وتمنح البلد «أعلى نصيب للفرد من الحقيقة»، ومن ثم «أعلى قوة بحكم الأصل، وبالتالي أنقى أشكال الحرية» (Rodriguez, 2021, TER, Concept IV).

إن نظرية النسبية الأبدية، في جوهرها، حجة معرفية من أجل المساءلة الاجتماعية عبر شفافية المعلومات. فهي تؤكد أنه إذا كانت جميع المعلومات مرتبطة في أصلها [المفهوم I] وقابلة للوصول إليها في أصلها [المفهوم II]، فإن أي إخفاق في الفهم بين الشعوب هو إخفاق في تتبّع المعلومات، لا إخفاق في الطبيعة البشرية نفسها. فالحرب، من بين أسبابها، إخفاق في تتبّع المعلومات [وتُناوَل أسبابها الأخرى، والركائز الثلاث للسلام العالمي التي تجيب عنها، في الفصل 8]، كما أن التحيّز ونزع الأنسنة هما نتيجتان لنقص المعلومات الفوقية. وليس الحل في الوعظ

الأخلاقي بل في الاستكمال المعرفي: تتبُّع المعلومات رجوعًا إلى الوراء بالقدر الكافي، وسيتبع ذلك الفهم.

وهذا هو القسم الفلسفي الأكثر إيجازًا وتكثيفًا في كتاب Jasutopianism. فأربعة مفاهيم تتصل بنظرية المعلومات ونظرية المعرفة والمساءلة الاجتماعية ونظرية السلام تشغل أربع فقرات موجزة. وسيتولى الفصل 2 من كتاب Jasutopianism 2: The Answer توسيع هذه البنية إلى العمق التحليلي الذي تتطلبه، واضعًا كل مفهوم إلى جانب أُطر راسخة من الدراسات الأكاديمية.

5. نظام قياس

وفي حين تترك معظم مقترحات الحوكمة مسألة القياس للمنفّذين المستقبليين، يحدد نظام Jasutopianism ثلاثة عشر مقياسًا رسميًا لتقييم أداء بلد Jasutopian. وهذه المقاييس، المسمّاة في قسمَي المستوى الوطني والمستوى العالمي من الديباجة والمعرَّفة في المسرد، هي:

المقياس	الاسم الكامل	ما يقيسه
S.O.L.P.C.N.	مستوى المعيشة لكل مواطن مفهرسًا على المستوى الوطني	جودة الحياة المحلية
S.O.L.P.C.I.G.	مستوى المعيشة لكل مواطن مفهرسًا على المستوى العالمي	جودة الحياة العالمية المقارنة
D.P.P.	إنتاج الناتج المحلي	المخرجات الإنتاجية
I.O.	فرصة الابتكار	إمكانية الوصول إلى الابتكار
I.N.R.	معدل المعيار الابتكاري	المنتجات المُستحدثة عبر وظائف الابتكار
N.R.O.	مخرجات الموارد الوطنية	الموارد المُصدَّرة
N.R.I.	مدخلات الموارد الوطنية	الموارد المُستورَدة
N.N.R.	صافي الموارد الوطنية	ميزان تدفقات الموارد
T.A.R.	معدل التقدم التكنولوجي	سرعة التقدم التكنولوجي
U.A.O.R.	تصنيف فرص التقدم اليوتوبي	التقدم نحو المعيار اليوتوبي
N.C.I.	مؤشر الجريمة الحضري	قياس الجريمة لكل مدينة على حدة [دون حساب متوسط مشترك للمدن]
C.P.I.	مؤشر الفقر الحضري	قياس الفقر لكل مدينة على حدة [دون حساب متوسط مشترك للمدن]
N.A.A.C.G.A.	عدد الدول الحليفة المساعَدة في التقدم العالمي	الإسهام في التعاون الدولي

يتسم Jasutopianism بالدقة حيال هذه المقاييس في جانبين مهمين. أولًا، يميّز بين المعدلات [نمو قيمة ما أو ضمورها بمرور الزمن] والتصنيفات [قيمة على مقياس محدد]. ثانيًا، ينص على وجوب قياس مقاييس معيّنة، ولا سيما N.C.I. وC.P.I.، لكل مدينة على حدة، «دون حساب متوسط مشترك لها» (Rodriguez, 2021، الديباجة)، بما يحول دون الخدعة الإحصائية التي تقع حين تحجب المتوسطات الوطنية معاناةً موضعية. ويتسم هذا النهج القائم على القياس المُفصَّل بصرامة منهجية تفوق حساب المتوسطات الوطنية المستند إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي تستخدمه معظم أنظمة الحوكمة.

تشكّل المقاييس الثلاثة عشر أداة تقييم مدمجة. إذ تستطيع أي دولة Jasutopian تقييم أدائها الذاتي استنادًا إلى معاييرها المعلنة [وأحدها، وهو S.O.L.P.C.I.G.، يضع مستوى معيشتها جنبًا إلى جنب مع مستويات معيشة الدول الأخرى]. غير أن ترك حكومة ما لتقييم نفسها يمثّل خطرًا؛ ولذلك يُسند هذا المؤلَّف التحقق من تلك الأرقام إلى لجنة تدقيق المقاييس في الفصل 6، وهي هيئة منشأة بموجب القانون، ومستقلة عن سلطات الحوكمة الثلاث، وينضم إليها مراقبون مدعوون من خارج البلاد.

6. خطة انتقالية

تقدم الحجة VII في Jasutopianism، بعنوان «الانتقال من دولة قائمة بالفعل تضم أفرادًا من أعمار ومستويات خبرة عمل مختلفة إلى دولة Jasutopian غير نقدية قائمة على مستوى المكانة» (Rodriguez, 2021، الحجة VII)، خطة انتقالية تمتد أربع سنوات:

السنة الأولى: تحديد مستوى المكانة لجميع المواطنين، استنادًا إلى اختبار تحديد مستوى لمن يرغبون في نيل مستوى أعلى، وإلى العمل السابق القابل للإثبات، وساعات العمل والمعاملات المنجزة في السنة الأولى. إصدار بطاقات الهوية الوطنية المزودة بقدرة التسجيل الإلكتروني. التأسيس الرسمي للنظام غير النقدي. بدء بناء سكن من المستوى المعياري. تفعيل برامج توزيع الموارد. سحب النقود من التداول.

السنة الثانية: تحديد قيمة الموارد رسميًا باستخدام نظام المتغيرين المزدوج [الضرورة للحفاظ على المجتمع (X) مقابل الوفرة أو الندرة (Y)]. تأسيس المنشآت الأساسية اللازمة لعمل نظام Jasutopian. إقامة علاقات الأعمال الدولية: تزوّد الحكومة المنشآت التجارية بالأدوات اللازمة للمعاملات الدولية المسجَّلة في نظام سجل البطاقات، وقد تصبح شراكات الأعمال الفرعية ممكنة في السنة الثالثة.

السنة الثالثة: قبول غير المواطنين بموجب تأشيرات عمل وفتح مسارات نحو المواطنة، بما يخضع لقيود القدرة الاستيعابية للموارد.

السنة الرابعة: التحضير للانتقال إلى الرئاسة الثلاثية التالية أو لاستمرارها.

ليس هذا مجرد طموح نظري، بل هو جدول تنفيذ مرحلي يتضمن إجراءات محددة في كل مرحلة. وتفترض الخطة الانتقالية «دولة مُحدَّثة» بوصفها نقطة الانطلاق (Rodriguez, 2021، الديباجة)، وتقرّ بتعقيد وجود مواطنين «من أعمار ومستويات خبرة عمل مختلفة»، كما تحدد آليات لاستيعاب الإنجازات القائمة مسبقًا وإدراجها ضمن نظام مستوى المكانة.

وفق معايير Wright (2010)، تخطو هذه الخطة الانتقالية خطوة أولى على صعيد قابلية التحقق، وهو البعد الذي تغفله معظم المقترحات اليوتوبية تمامًا؛ فهي تضع جدولًا زمنيًا للسنوات التالية لاعتماد النظام، وتترك مفتوحة مسألة كيفية توصل السكان إلى اعتماده، وهي مسألة يتناولها هذا المؤلَّف إلى جانب القابلية للاستمرار. ويأخذ Jasutopianism سؤال «كيف ننتقل من هنا إلى هناك» على محمل الجد، وهو إسهام في الأدبيات لا ينبغي الاستهانة به.



II. ما تركه Jasutopianism مفتوحًا: عشر فجوات وأصولها

تنبثق الفجوات العشر الواردة أدناه مباشرة من تطبيق المعايير التحليلية الثلاثة لدى Erik Olin Wright (2010) [المرغوبية، والقابلية للاستمرار، وقابلية التحقق] على Jasutopianism (Rodriguez, 2021) بوصفه مخططًا داخليًا قائمًا بذاته. وإذا قُرئ Jasutopianism وفق شروطه الخاصة، فإنه يعرض مواد القانون ومقاييسه الثلاثة عشر وجدوله الانتقالي الممتد لأربع سنوات بوضوح شكلي لافت. غير أنه ما إن يختبر عالِم سياسة معيَّن تلك البنية الداخلية في ضوء القابلية للاستمرار وقابلية التحقق، حتى تتكشف عشرة حدود بنيوية. وليس أي منها إغفالًا ناجمًا عن إهمال؛ بل يحدِد كل منها ما لم يتوخَّ عملٌ إعلاني داخلي واحد بيانه، أو ما لا يتضمنه ميثاق معياري بحكم العُرف، أو ما استجدّ في الحياة العامة بعد عام 2021.

ينتظم كتاب Jasutopianism 2: The Answer في مجمله حول مهمتين منضبطتين: قابلية الاستمرار المؤسسي والقابلية للاختبار التجريبي. إذ يفحص كل فصل ما إذا كانت آلية معيَّنة قادرة على العمل في ظل قيود بشرية واقعية، ويحدد الأدلة التي من شأنها تأكيدها أو دحضها. وضمن هذا التدقيق المؤسسي الأوسع، تحكم الفصول الدولية والثقافية [الفصول 4 و5 و8 و11] ديناميكية متميزة، هي دورة تعزيزية متبادلة. فالتعاطف العابر للحدود يوفّر الإرادة السياسية لإقامة مؤسسات مُؤنسِنة والدفاع عنها [قوانين تحمي التبادل الثقافي والتفاعل المفتوح]. وتقوم تلك المؤسسات بدورها بحمايَة شروط الاحتكاك الثقافي الأصيل، فيما يولّد الاحتكاك الثقافي المستدام مزيداً من التعاطف بين الشعوب [حلقة تغذية راجعة إيجابية بالمعنى الوارد لدى Meadows (2008)، حيث تعزز كل دورة شروط الدورة التالية]. ويطلق هذا المؤلَّف على تلك الدورة الدولية والثقافية اسم حلقة التغذية الراجعة بين التعاطف والمؤسسة؛ حيث يتمثّل نظيرها التصحيحي، المبني على المقاييس المدقَّقة والمساءلة الديمقراطية، في جسر المساءلة والتعاطف المستنبَط في الفصل 2.

يكشف تطبيق معايير Wright على المبادئ الأولى لنظام Jasutopianism عن عشر نقاط ضغط محددة ينبغي لمدونة حوكمة داخلية أن تضيف عندها أدلة تجريبية، وشروط دحض، وصمامات أمان دستورية، وحمايات رقمية، وأحكاماً دولية. وتندرج هذه الفجوات العشر ضمن ثلاث فئات بحسب أصلها: فجوات النطاق [ما لم يتوخَّ كتابٌ في الحوكمة الداخلية تغطيته]، وفجوات النوع الكتابي [ما لا تقدمه وثيقة معيارية خالية من الأعراف الأكاديمية]، وفجوات الزمنية [ما لم يكن بالإمكان توقعه وقت التأليف].

Severity	Gap of scope	Gap of genre	Gap of temporality
Critical	**Gap 2. No international cultural exchange provisions** *Filled by Chapter 4*	**Gap 1. Zero falsification conditions** *Filled by Chapter 7*	**Gap 3. No digital platform governance** *Filled by Chapter 5*
Major	**Gap 8. Theory of Eternal Relativity underdeveloped [borders on genre]** *Filled by Chapter 2* **Gap 9. S.U.W. lacks operational mechanism** *Filled by Chapter 11*	**Gap 4. Deterministic claims without hedging** *Filled by Chapters 3 and 7* **Gap 5. No case studies and little empirical evidence** *Filled by Chapter 3* **Gap 6. No academic citation architecture [borders on scope]** *Filled by all chapters*	*[none]*
Moderate	**Gap 7. Environmental policy disconnected from cultural theory** *Filled by Chapter 8* **Gap 10. Transition plan needs specificity beyond Year 4** *Filled by Chapter 6*	*[none]*	*[none]*

Each gap names the chapter of Jasutopianism 2: The Answer that fills it.

الشكل 1.2. الفجوات العشر

الفجوة 1: انعدام شروط الدحض (حرجة، فجوة نوع كتّابي)

لا يتضمن Jasutopianism أي شروط دحض. فلا توجد عبارة على شاكلة: «إذا حدث X، فإن النظرية خاطئة.» بل إن التنبؤات المُضمّنة في النص [أن ترقية المكانة ستحفّز العمل، وأن الابتكار سيزدهر، وأن الفقر سيُقضى عليه] تُصاغ بوصفها إعلانات تقريرية، لا بوصفها فرضيات قابلة للاختبار.

هذه فجوة نوع كتّابي. فدستور الولايات المتحدة يفتقر بدوره إلى شروط الدحض. كما لا يحدد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الأدلة التي من شأنها إثبات خطئه. فالوثائق المعيارية، بطبيعتها، تُعلن كيف ينبغي للأمور أن تكون؛ ولا تحدد عادةً الشروط التي ينبغي بموجبها التخلي عن أحكامها. ويندرج Jasutopianism ضمن هذا التقليد.

غير أن غياب شروط الدحض يحدّ من مصداقية العمل داخل علم السياسة بوصفه تخصصًا أكاديميًا. إذ لا يمكن تقييم مقترح حوكمة غير قابل للاختبار وفق معايير منهجية العلوم الاجتماعية. وسيقدم كتاب Jasutopianism 2: The Answer، في الفصل 7، خمسة تنبؤات صريحة وخمسة شروط دحض صريحة، تُقاس بمقاييس Jasutopianism معزَّزة بالأدوات التي يضيفها هذا الكتاب، كما سيبيّن ما يترتب على دحض أي تنبؤ، محوّلًا النظام من «تصميم حوكمة معقول» إلى «مقترح حوكمة قابل للاختبار».

الفجوة 2: غياب أحكام التبادل الثقافي الدولي (حرجة، فجوة نطاق)

يتناول Jasutopianism العلاقات الدولية من منظور المعاملات التجارية [الحجة II: مبادلات العمل مقابل الموارد، واتفاقيات تأشيرات السياحة، وشراكات الأعمال الفرعية]، ومن خلال رؤية الاتحاد فوق الوطني للعالم [S.U.W.؛ الحجة XVIII]. أما ما لا يقدمه، فهو بنية قانونية للتبادل الثقافي الدولي [التشارك المتعمَّد للمنتجات الفنية والتعليمية والإعلامية بين دولة Jasutopian والمجتمع الدولي الأوسع].

هذه الفجوة هي فجوة نطاق. فكتاب Jasutopianism هو كتاب في الحوكمة الداخلية، وتحكم مواد القانون فيه العمليات الداخلية لدولة Jasutopian واحدة. أما التبادل الثقافي الدولي فيتطلب مجموعة مختلفة من الأحكام القانونية: أحكامًا تنظّم كيفية دعم دولة Jasutopian لوصول مواطنيها إلى المنتجات الثقافية الأجنبية، وكيفية ضمانها للمعاملة بالمثل في التشارك الثقافي، وكيفية منعها لاستمالة التبادل الثقافي وتوظيفه من قِبل أجهزة الاستخبارات الحكومية. ولا تندرج هذه الأحكام بطبيعتها ضمن وثيقة تركّز على القانون الدستوري الداخلي.

وتتضح هذه الفجوة حين تُمدّ المبادئ الأولى لنظام Jasutopianism إلى ما وراء حدود دولة واحدة. فإذا كانت الأنسنة الثقافية العابرة للحدود والتماهي الثقافي الوجداني يخفضان العداء بين الجماعات لدى الشعوب [وهي فرضية راسخة في أبحاث علم النفس السياسي والدبلوماسية العامة، ويجري تطويرها في الفصلين 2 و4]، فلا يمكن لنظام حوكمة يهدف إلى سلام وازدهار دائمين أن يغفل البنية القانونية للتبادل الثقافي. وسيقدم كتاب Jasutopianism 2: The Answer، في الفصل 4، مواد الدبلوماسية الثقافية [CIII إلى CIX]، إلى جانب المادة CXXIV التي توضّح قاعدة عدم الأسر الواردة في المادة IV، لسدّ هذه الفجوة.

الفجوة 3: غياب حوكمة المنصات الرقمية (حرجة، فجوة زمنية)

نُشر كتاب Jasutopianism في عام 2021. وقد أعلنت منصة TikTok، وهي منصة قائمة على الإنترنت في تلك الحقبة حيث ينشئ المستخدمون مقاطع فيديو قصيرة ويشاهدونها مما تنتقيه لهم خوارزمية توصية مقطعًا تلو الآخر، في سبتمبر 2021 أن أكثر من مليار شخص يستخدمونها كل شهر. وتؤدي تلك المنصة دور الحالة المرجعية للحوكمة الرقمية على امتداد هذا الكتاب، لأن ظروفها [التصميم الأجنبي، والانتقاء الخوارزمي للمحتوى، والنزاع العام حول ملكيتها] تثير كل مسألة حوكمة [سيادة البيانات، والنفوذ الخوارزمي، وامتداد سلطة الدول الأجنبية] لم تكن أي

مدونة قانونية كُتبت في عام 2021 قد أجابت عنها بعد. ولم يحُل تعلّق مستخدميها الأمريكيين دون نفاذ قانون الولايات المتحدة الصادر بحقها عام 2024، والذي أيّدته المحكمة الاتحادية العليا في يناير 2025، لكنه رسم مآل النتيجة: بيع النشاط الأمريكي بدلًا من الحظر [الفصل 5]. ويمكن لقارئ معيَّن في حقبة لاحقة أن يستبدل بها أي منصة يقطنها سكانه آنذاك؛ فالحجة تتعلق بالفئة لا بالشركة. ولم تكن ظاهرة «المنصة المأهولة»، التي يقضي فيها مئات الملايين من المواطنين ساعات يومياً في إنشاء المحتوى واستهلاكه على منصات رقمية يُنتقى محتواها خوارزمياً، قد بلغت بعدُ نطاقها الراهن أو تداعياتها الراهنة على الحوكمة.

تغطي أحكام البنية التحتية الإلكترونية في Jasutopianism [نظام بطاقة الهوية الوطنية، ونظام السجل الإلكتروني للبطاقات، وجهاز مراقبة المعاملات] تتبّع معاملات الموارد والتحقق منها، ولا تغطي حوكمة المنصات التي ينشئ المواطنون فيها المنتجات الثقافية ويشاركونها ويستهلكونها. ومرد ذلك إلى أن تحدي الحوكمة الذي تفرضه المنصات المأهولة [الانتقاء الخوارزمي للمحتوى، ورأسمالية المراقبة، وسيادة البيانات، وتلاعب الدول الأجنبية بالمنظومات المعلوماتية] لم يكن قد تجلّى بالكامل بعد وقت تأليف Jasutopianism.

وعلى النقيض من ذلك، فإن هذه فجوة زمنية، لا فجوة إغفال. فالبنية القانونية اللازمة لحوكمة المنصات من فئة TikTok [المنصات المأهولة يومياً، والتي يُنتقى محتواها خوارزمياً، وتخضع لمالكين خارج الدولة المعنية] داخل مجتمع Jasutopian تتطلب أحكاماً لم يكن من الممكن ببساطة توقعها في عام 2021 بالدقة التي تقتضيها المواد الدستورية. وسيقدم كتاب Jasutopianism 2: The Answer، في الفصل 5، مواد التفاعل الثقافي الرقمي [CX إلى CXVI] التي تُحدّث Jasutopianism بما يواكب العصر الرقمي المعاصر.

الفجوة 4: ادعاءات حتمية دون تحفّظ منهجي (رئيسية، فجوة نوع كتابي)

يُنتج الأسلوب التقريري لكتاب Jasutopianism، وهو أحد أبرز مواطن قوته بوصفه كتاباً، ادعاءات على شاكلة: «وهذا بدوره يعني أن دولة Jasutopian لن تشهد تضخماً مصطنعاً في قيمة موارد معيَّنة» (Rodriguez, 2021، الحجة I). فتُطرح الادعاءات بوصفها يقينيات؛ إذ يكاد ينعدم التحفّظ المنهجي والتقييد الاحتمالي، ونادراً ما يرد إقرار بأن النتائج تتوقف على شروط قد تتحقق أو لا تتحقق.

وعلى العكس من ذلك، تحمل الادعاءات السببية في علم السياسة التجريبي شروط نطاق صريحة وتقييداً احتمالياً. فآليات الحوكمة في العالم الواقعي قد تفشل في أي مرحلة، ويجب على العمل التحليلي أن يحدد الشروط التي تنهار عندها النتائج. ونادراً ما يتوقف الأسلوب التقريري في Jasutopianism عند مثل هذا التحفظ.

هذه فجوة نوع كتابي. فالوثائق الدستورية لا تتحفّظ. إذ لا ينص التعديل الثالث عشر لدستور الولايات المتحدة على أنه «من المرجّح ألا توجد العبودية»، بل ينص على أنه «لا يجوز أن يوجد استرقاق ولا عبودية قسرية...». وتكتب مواد Jasutopianism بهذا الأسلوب، والأمر القانوني

لا يحتاج إلى تحفّظ. أما المثال الوارد أعلاه فمن نوع آخر، فهو مأخوذ من الحجج ويمثّل توقّعًا مستقبليًا، والتوقّع قابل للاختبار، ولذلك يعيد الفصل 7 صياغة أمثال هذه التوقّعات في صورة تنبؤات مقترنة بالتحفّظ المنهجي. وتتمثل الكلفة في المصداقية الأكاديمية داخل العلوم الاجتماعية التجريبية، حيث يتوقّع التأطير الاحتمالي. وسيُدخل كتاب Jasutopianism 2: The Answer، ولا سيما في الفصلين 3 و7، التحفّظ المنهجي والتقييد القائم على الأدلة اللذين يقتضيهما الأسلوب التجريبي.

الفجوة 5: غياب دراسات الحالة وقلة الأدلة التجريبية (رئيسية، فجوة نوع كتابي)

يتضمن Jasutopianism حججًا منطقية، وبراهين فلسفية، وأحكامًا دستورية، لكنه لا يتضمن دراسات حالة. فلا يوجد مثال تاريخي جرى تحليله بعمق لإظهار أن عناصر من رؤية Jasutopian قد طُبِّقت بنجاح على أرض الواقع.

وهذه، مجددًا، فجوة نوع كتابي. فقد استشهدت «الأوراق الفيدرالية» بالاتحادات الكونفدرالية التاريخية بوصفها تحذيرات، ولم تقدم دراسة حالة للنظام الذي اقترحته. كما لم يتضمن «البيان الشيوعي» أدلة إثنوغرافية على كومونات ناجحة. وكتاب Jasutopianism هو كتاب تقريري؛ والكتب التقريرية تقترح. أما العمل التجريبي الذي يُثبت أن العناصر المقترحة قد نجحت، بصورة جزئية، في سياقات تاريخية حقيقية، فهو مهمة عمل تحليلي مستقل.

وسيضطلع كتاب Jasutopianism 2: The Answer، في الفصل 3، بهذا العمل. إذ سيجري ربط كلٍّ من سبع دراسات حالة [مؤسسة موندراغون، والكيبوتسات الإسرائيلية، والديمقراطية الاجتماعية النوردية، والسعادة الوطنية الإجمالية في بوتان، ومجتمعات بنوك الوقت، والحوكمة الإلكترونية في إستونيا، والكونفدرالية الديمقراطية في روج آفا] بمبادئ Jasutopian محددة، بما يبيّن أن الآليات المجاورة لتصميم النظام [التوفير الشامل للأساسيات، والمقاييس البديلة للقيمة، والتسجيل الرقمي للمعاملات، والصوت المباشر للمواطنين] لها سوابق تاريخية، في حين لا توجد سابقة للتبادل غير النقدي المتدرّج على النطاق الوطني، وهو ما يختبره التنبؤ الأول في الفصل 7.

الفجوة 6: غياب بنية التوثيق الأكاديمي (رئيسية، فجوة نوع كتابي)

كُتب Jasutopianism في معظمه دون توثيق أكاديمي. وباستثناء فصل واحد [الحجة XX] يستخدم الإحالات المرجعية، لا توجد مراجع داخل النص لأدبيات محكَّمة، ولا قائمة مراجع للأبحاث المساندة، ولا اشتباك معرفي مع الأدبيات القائمة في نظرية الحوكمة أو الاقتصاد التعاوني أو الفلسفة السياسية التي تتقاطع معها مقترحات Jasutopianism.

الفجوة هنا هي فجوة نوع كتابي تلامس حدود فجوة النطاق. فصوت المؤلف الأصيل واستقلاله الفكري يمثّلان نقطتي قوة حقيقيتين في Jasutopianism؛ إذ تتسم أفكار العمل بجِدّة أصيلة، وليست مشتقة من أي نظرية قائمة بعينها. غير أن ندرة التوثيق تعني أن القارئ لا يملك سبيلًا يُذكر لتقييم علاقة العمل بالإنتاج العلمي القائم. وتوفر البنية الكاملة لكتاب Jasutopianism

2: The Answer، بدءًا من بنية التوثيق الأكاديمي وفق الإصدار 7 من نظام APA وصولًا إلى اشتباكه المنهجي مع أدبيات التحول في الحوكمة ونظرية المعلومات ومنهجية الدحض، السند الأكاديمي الذي لا يقدمه Jasutopianism.

الفجوة 7: انفصال السياسة البيئية عن النظرية الثقافية (متوسطة، فجوة نطاق)

يتضمن Jasutopianism الحجة XX، بعنوان «تطوير أساليب لخفض انبعاثات CO2 إلى صافي الصفر» (Rodriguez, 2021، الحجة XX)، وهي تغطي تطوير الطاقة الشمسية، والسياسات والتشريعات اللازمة لحماية البيئة، والأساس العلمي للانتقال إلى الطاقة المتجددة. ويعد هذا القسم، في حد ذاته، قسمًا جوهريًا في السياسة البيئية.

أما ما لا يقدمه Jasutopianism، فهو الربط بين السياسة البيئية والنظرية الثقافية للتعاون الدولي. فالتحديات البيئية بطبيعتها عابرة للحدود الوطنية؛ إذ تؤثر انبعاثات الكربون في دولة واحدة على جميع الدول. ويحتاج النظام الذي يتصور تعاونًا دوليًا من خلال S.U.W. إلى تحديد الكيفية التي يعمل بها التعاون البيئي بوصفه مجالًا يتلاقى فيه التبادل الثقافي والثقة المؤسسية ومواءمة الحوكمة.

لم يكن هذا الربط ضمن نطاق كتاب في الحوكمة الداخلية. وسيعالج كتاب Jasutopianism 2: The Answer، في الفصل 8، التعاون البيئي بوصفه المجال التشغيلي للركائز الثلاث للسلام العالمي [الردع المادي والعسكري بما في ذلك التدمير المتبادل المؤكَّد للثنائيات النووية، والردع الثقافي الوجداني من خلال الأنسنة الثقافية العابرة للحدود، والردع الاقتصادي البنيوي من خلال إصلاح الحوكمة الداخلية]، وسيقترح سبع مواد للتعاون البيئي [CXVII إلى CXXIII]، بما يمدّ المدونة القانونية إلى المجال البيئي.

الفجوة 8: عدم اكتمال تطوير نظرية النسبية الأبدية (رئيسية، فجوة نطاق)

كما أُشير أعلاه، تشغل نظرية النسبية الأبدية أربع فقرات قصيرة من نص Jasutopianism. وتُعرض أربعة مفاهيم تشمل نظرية المعلومات والإبستمولوجيا والمساءلة الاجتماعية ونظرية السلام بصورة مكثفة دون ربطها بالأدبيات الأكاديمية التي تتقاطع معها.

يُظهر ادعاء المفهوم I بأن «كل شيء مرتبط ببعضه ارتباطًا غير مباشر» توازيًا بنيويًا متشاكلًا مع نظرية النُّظم العامة (Bertalanffy, 1968) وعلم التعقيد. ويوازي ادعاء المفهوم II حول إمكانية بلوغ جميع المعلومات المعروفة بُنى صورية في نظرية شانون للمعلومات (Shannon, 1948). ويُفرز ادعاء المفهوم III حول الأنسنة عبر الفهم، بصورة أصيلة، أطروحة السلام الإبستمولوجي المطوَّرة في الفصل 2. ويوازي ادعاء المفهوم IV حول المساءلة والحقيقة نظرية الشفافية وأدبيات الحكومة المفتوحة. ولم ترسم أي من هذه الروابط التحليلية في Jasutopianism.

هذه فجوة في النطاق تقترب من أن تكون فجوة في الجنس التأليفي: فلم ينطلق كتاب Jasutopianism لتطوير فلسفته في مواجهة الأدبيات الأكاديمية، ولا يتضمن الكتاب التقريري

عادةً شروحًا فلسفية مصحوبة بمراجعات للأدبيات الأكاديمية. وقد عُرضت نظرية النسبية الأبدية بوصفها قضية تأسيسية، لا بوصفها حجة فلسفية مكتملة البناء. وسيوسّع كتاب Jasutopianism 2: The Answer، في الفصل 2، كل مفهوم إلى العمق الذي يستحقه، موضّحًا بصراحة الروابط التي تربطه بالأنساق الفكرية الراسخة والتي تركها كتاب Jasutopianism ضمنية.

الفجوة 9: افتقار S.U.W. إلى آلية تشغيلية (رئيسية، فجوة في النطاق)

تُعلِن الحجة XVIII من كتاب Jasutopianism، بعنوان «الوظائف الممكنة لنظام Jasutopianism في اتحاد فوق وطني؛ الاتحاد فوق الوطني للعالم؛ S.U.W.» (Rodriguez, 2021، الحجة XVIII)، رؤيةَ اتحاد فيدرالي عالمي من الأمم المتوافقة مع نظام Jasutopianism. الرؤية معلَنة. أما الآلية التشغيلية لتحقيقها فغير محدّدة.

كيف ينتقل بلد Jasutopian واحد من الحوكمة الداخلية إلى الاتحاد الفيدرالي الدولي؟ وما المراحل التي يمر بها؟ وما الشروط المسبقة التي يجب استيفاؤها قبل أن تتمكن دولتان متوافقتان مع نظام Jasutopianism من الشروع في المواءمة المؤسسية؟ وما المقاييس التي تدل على الجاهزية للاتحاد الفيدرالي؟ وما شروط الإخفاق التي تشير إلى وجوب إيقاف العملية مؤقتاً أو التراجع عنها؟

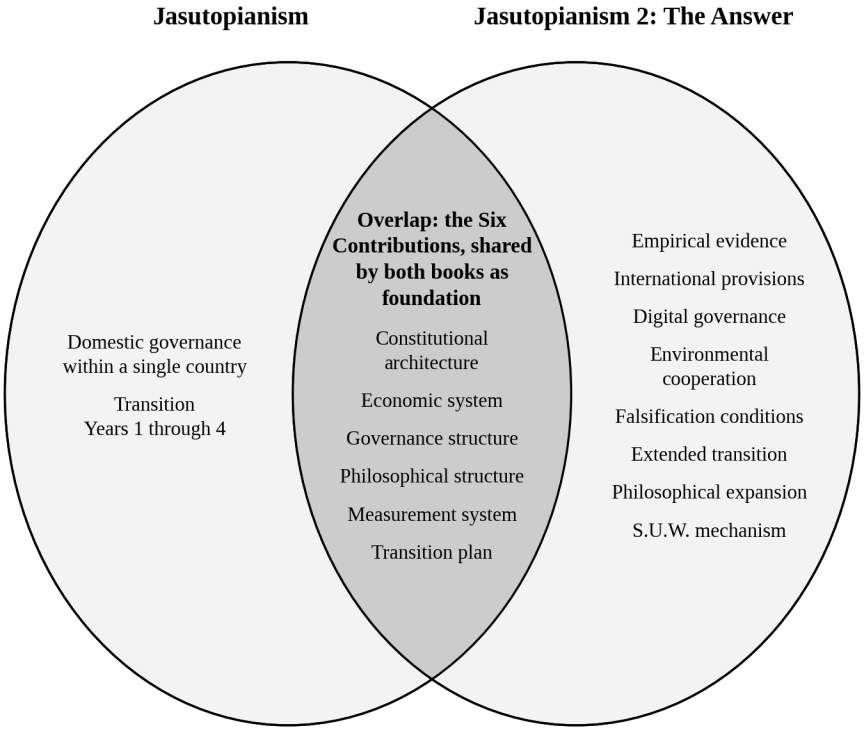
كانت هذه الأسئلة التشغيلية خارج نطاق كتاب Jasutopianism، الذي ركّز على الآليات الداخلية لانتقال بلد واحد. وسيقدم كتاب Jasutopianism 2: The Answer، في الفصل 11، نموذجًا تشغيليًا من أربع مراحل لصالح S.U.W.، مطبّقًا المنطق التتابعي الذي يقضي بأسبقية التبادل الثقافي على تبني الحوكمة [مسار الثقافة والحوكمة المشتق في الفصل 6] على النطاق فوق الوطني، مع بوابة من العتبات المُقاسة بين المراحل، وقاعدة الانضمام بالأغلبية الموصوفة لتوسيع التحالفات، وحدّ زمني لكل مرحلة، والعضوية المتدرجة للكتل الإقليمية، وقاعدة للتراجع، حيث يبدأ الاتحاد بوصفه كونفدرالية من أربعة مجالات، ويجوز له لاحقًا، عند استيفاء شرط اندماج منصوص عليه ذي شقّين، أن يغدو البلد العظيم الواحد الذي تصفه الحجة XVIII.

الفجوة 10: حاجة خطة الانتقال إلى مزيد من التحديد بعد السنة 4 (متوسطة، فجوة في النطاق)

تغطي خطة الانتقال في كتاب Jasutopianism السنوات من 1 حتى 4. وتنتهي السنة 4 بمرحلة «الاستعداد للانتقال إلى الرئاسة الثلاثية التالية أو استمرارها» (Rodriguez, 2021، الحجة VII). فماذا يحدث في السنة 5؟ وفي السنة 6؟ وفي السنة 10؟

تمتد ولاية الرئاسة الثلاثية الأولى أربع سنوات. وتغطي خطة الانتقال ولايةً واحدةً بالضبط. ويكون بلد Jasutopian حديث التأسيس، عند نهاية السنة 4، قد أتمّ التحول الأولي، لكنه لم يرسّخ النظام بعد. ويكون اقتصاد ترقية المكانة قيد التشغيل، لكنه لم يُختبَر عبر الدورات الاقتصادية. وتكون العلاقات الدولية قد أُطلقت، لكنها لم تنضج بعد. ويكون مجلس المواطنين قد فُعِّل، لكنه لم يبنِ بعد الثقافة المؤسسية للتصويت الديمقراطي المباشر.

إن غياب خطة انتقال أطول أمدًا يمثّل فجوة في النطاق: فقد حدَّد كتاب Jasutopianism ما يلزم للتحول الأولي، وترك الترسيخ الأطول أمدًا للتطوير المستقبلي. وسيُمدِّد كتاب Jasutopianism 2: The Answer، في الفصل 6، خطة الانتقال من أربع سنوات إلى عشر سنوات، مع محطات مرحلية محدَّدة وقابلة للقياس في كل مرحلة [تُقاس بمقاييس Jasutopianism، معزَّزةً بالأدوات التي يضيفها هذا الكتاب، استنادًا إلى عتبات محدَّدة قبل بدء الانتقال]، وشروط إخفاق، وآليات تصحيحية.



الشكل 1.3. مقارنة نطاق Jasutopianism ونطاق Jasutopianism 2: The Answer

III. الغاية من كتاب Jasutopianism 2: The Answer (الإكمال، لا التصحيح)

لا يُنقَّح كتاب Jasutopianism. ولا يُسحَب. ولا يُمحى. فكل مادة من مواد القانون، وكل حجة، وكل عنصر من عناصر نظرية النسبية الأبدية، وكل مقياس، وكل حكم في بنية الحوكمة يبقى كما نُشر. وتحكم المادة CII، التي تحظر حذف أي مادة من مواد القانون المرقَّمة من I حتى CII أو تعديلها، مواد كتاب Jasutopianism الأصلية المئة والاثنتين. أما المواد الثلاث والثلاثون التي يقترحها هذا المجلد [المواد CIII حتى CXXIII في مجالات الدبلوماسية الثقافية والحوكمة الرقمية والتعاون البيئي، بالإضافة إلى المادة CXXIV التي توضّح حظر الأسر الوارد في المادة IV، والمواد

من CXXV إلى CXXXV التي تسدّ الفجوات الاقتصادية وفجوات السلطة السياسية في الفصل 12] فتدخل في المدونة القانونية عبر الإجراء المعياري الذي تنص عليه المادة XCVI لكل مشروع قانون، وتُمدّ المادتان CXXIII وCXXXV قفل المادة CII ليشمل الإضافات الدستورية الجديدة. إن كتاب Jasutopianism 2: The Answer يضيف إلى البنيان. وهو لا يعدّل نصه الأصلي.

وبعد الذي تقرر، يطرح علم السياسة الأكاديمي سؤالًا مؤسسيًا مشروعًا بشأن أي مدونة قانونية دائمة: إذا أُخفقت آلية تجريبية في الممارسة العملية، فكيف يستجيب الكيان السياسي الدستوري دون انتهاك الثبات النصي؟ وللإجابة عن هذا السؤال مع الإبقاء على قفل المادة CII سليمًا، يقدّم هذا المجلد بروتوكول الاستبدال الدستوري الضيّق النطاق [التجاوز التشغيلي بمبدأ القانون الأعلى (Lex Superior)]، المُضاف وفق الإجراء المعياري في المادة XCVI والمفصّل في الفصلين 7 و13. ويرسم البروتوكول خطًا صارمًا بين الثبات النصي والاستبدال التشغيلي. فلا تُحذَف أي مادة من I حتى CII أو من CIII حتى CXXIV أو من CXXV حتى CXXXV، ولا يُعاد كتابتها، ولا تُمحى من النص الدستوري أبدًا. غير أنه يجوز لمادة استبدال تشغيلي تُلحَق بنهاية المدونة أن تعلّق الإنفاذ التشغيلي لمادة إجرائية أو اقتصادية سابقة أو تعدّله قانونيًا إذا، وفقط إذا، استُوفيت خمسة شروط تراكمية: أولًا، محفّز دحض مُتحقَّق منه تنشره لجنة تدقيق المقاييس المستقلة يؤكد تجاوز عتبة دحض تجريبية مسجَّلة مسبقًا من الفصل 7؛ ثانيًا، فترة تشخيص إلزامية حيث يُجري مجلس الشيوخ تحقيقًا علنيًا لمدة اثني عشر شهرًا يفصل بين خطأ معايرة المعاملات وإخفاق الآلية البنيوي؛ ثالثًا، أغلبية تشريعية موصوفة تقرّ مادة الاستبدال في مجلس الشيوخ بتصويت الثلثين [67 في المئة]؛ رابعًا، تفويض شعبي بمستوى التأسيس يصادق على مادة الاستبدال في مجلس المواطنين بأكثر من 70 في المئة من الأصوات المُدلى بها؛ وخامسًا، مراجعة للنواة غير القابلة للانتقاص حيث تُصدّق السلطة القضائية على التوافق مع المبادئ التأسيسية الثلاثة [الحرية والحياة والازدهار]. وتبقى ضمانات الحقوق الجوهرية [المواد I وIII وIV وV وIX وXII وXIV وCII وCXXIII وCXXXV] غير قابلة للانتقاص صراحةً، فيما ينطبق الاستبدال التشغيلي حصرًا على الآليات الاقتصادية أو الإدارية أو الإجرائية التي ثبت دحضها.

ويبقى التمييز بين التنقيح والإكمال دقيقًا. فكتاب Jasutopianism 2: The Answer هو جزءٌ مكمِّل، والجزء المكمِّل يوفّر ما تركه العمل الأصلي مفتوحًا. وليست الفجوات المحدَّدة أعلاه أخطاءً ناتجة عن إهمال؛ بل هي حدود طبيعية للنطاق والجنس التأليفي والبعد الزمني يواجهها أي كتاب تقريري من مجلد واحد.

ما يوفّره كتاب Jasutopianism 2: The Answer، فصلًا بفصل:

الفجوة	الفصل	ما يُوفَّر
1. انعدام شروط الدحض	الفصل 7	خمسة تنبؤات، وخمسة شروط دحض، والمعيار المزدوج للابتكار المادي بشقّيه، وبروتوكول الاستبدال الدستوري
2. غياب أحكام التبادل الثقافي	الفصل 4	مواد الدبلوماسية الثقافية (CIII حتى CIX) والمادة CXXIV (عدم الأسر والاستسلام)

الفجوة	الفصل	ما يُوفَّر
3. غياب حوكمة المنصات الرقمية	الفصل 5	مواد التفاعل الثقافي الرقمي (CX حتى CXVI) والمعاملات الرقمية المؤهلة
4. الادعاءات الحتمية	الفصلان 3 و7	الأدلة التجريبية، والتحوُّط الاحتمالي، والأحكام التشخيصية المشروطة
5. غياب دراسات الحالة	الفصل 3	سبع دراسات حالة تاريخية مربوطة بمبادئ Jasutopian، بالإضافة إلى آليات داخلية لمكافحة هجرة الأدمغة
6. ندرة الاستشهادات المرجعية	جميع الفصول	بنية توثيق أكاديمية وفق نظام APA (الإصدار 7)
7. انفصال البعد البيئي	الفصل 8	التعاون البيئي بوصفه مجالًا تشغيليًا للركائز الثلاث، والمواد CXVII حتى CXXIII
8. قصور تطوير TER	الفصل 2	توسيع المفاهيم الأربعة مع أوجه توازيها في نظرية النظم وأبحاث التعاطف المحكَمة
9. افتقار S.U.W. إلى آلية	الفصل 11	نموذج التكامل بأسبقية الثقافة ذو المراحل الأربع، والانضمام بالأغلبية الموصوفة، والعضوية المتدرجة للكُل الإقليمية
10. الانتقال بعد السنة 4	الفصل 6	المرحلة الصفرية ما قبل الدستورية، وبنية المقاصة الانتقالية ثلاثية المستويات، ومخطط انتقال لعشر سنوات

وينقل الأثر المشترك لهذه الإضافات نظام Jasutopianism من مقترح داخلي تقريري إلى أطروحة حوكمة راسخة تجريبياً وقابلة للتدقيق. وتلخّص معايير Wright (2010) الثلاثة تقسيم العمل هذا بدقة: فقد أرسى كتاب Jasutopianism المرغوبية [تصميم دستوري يهدف إلى الحرية والحياة والازدهار] وقدَّم جدولًا زمنياً أولياً للقابلية للتحقق [خطة التحول الممتدة أربع سنوات]. ويتولى كتاب Jasutopianism 2: The Answer مسألة القابلية للحياة [الأدلة التجريبية، والآليات المضادة، واختبارات الدحض المسجَّلة مسبقًا] ويستكمل القابلية للتحقق من خلال وضع مسار المرحلة الصفرية ما قبل الدستورية لأول بلد في الفصل 6، إلى جانب نموذج انضمام فوق وطني في الفصل 11.



IV. ما سيلي

تسير الفصول التي تلي هذا الفصل بالترتيب الذي حدَّدته الفجوات العشر نفسها. يفتتح الفصل 2 بالفجوة الفلسفية: إذ تتوسّع نظرية النسبية الأبدية، التي كانت مكثَّفةً في أربع فقرات قصيرة في كتاب Jasutopianism، لتغدو أطروحة إبستيمولوجية كاملة ذات نظائر بنيوية متشاكلة في نظرية المعلومات، ونظرية النظم، وعلم التعقيد، وعلم نفس التعاطف المحكَّم. وينتقل الفصل 3 إلى الفجوة التجريبية، مختبِرًا مكوّنات Jasutopian أمام سبع حالات تاريخية من الحوكمة التعاونية ومحدِّدًا أربع آليات داخلية مضادة لهجرة الأدمغة عالية المهارة. ويوفّر الفصلان 4 و5 المواد الدستورية الجديدة الخاصة بالدبلوماسية الثقافية [CIII حتى CIX، بالإضافة إلى المادة CXXIV التوضيحية] وبالتفاعل الثقافي الرقمي [CX حتى CXVI، المدعومة بالمعاملات الرقمية المؤهلة] التي تركها النطاق الداخلي لكتاب Jasutopianism وتاريخ نشره عام 2021 مفتوحةً. ويضيف الفصل 6 المرحلة الصفرية ما قبل الدستورية، وبنية المقاصة الانتقالية ثلاثية المستويات عبر السنوات 1 حتى 3، ومخطط انتقال كاملًا لعشر سنوات تتحقق منه لجنة تدقيق المقاييس المستقلة. ويقرِّر الفصل 7 خمسة تنبؤات مسجَّلة مسبقًا، وخمس عتبات دحض مشروطة، والمعيار المزدوج للابتكار المادي، وبروتوكول الاستبدال الدستوري ذا المستويين. ويربط الفصل 8 التعاون البيئي بالركائز الثلاث للسلام العالمي ويحدّد المواد CXVII حتى CXXIII، بما في ذلك الحصص القائمة على الاستهلاك والحدود البيوفيزيائية. ويتحوَّل الفصل 9 من الكوكب إلى الشعوب التي تسكنه، متناولًا مسألة اللغة: ما إذا كان لبلد معيَّن يضم أصلًا ألسنةً راسخةً أن يفرض عليها الاستيعاب القسري أم يعترف رسميًا باللغات القائمة. ولا يسدُّ هذا الفصل فجوةً حادية عشرة؛ بل يضع النظام موضع التطبيق إزاء مسألة دستورية حية، ممرِّرًا إياها عبر مجلس الشيوخ ومجلس المواطنين وإجراء المادة

XCVI ليُثمر عتبة الاعتراف [أي لغة تمثّل اللغة الأم لأكثر من عُشر المواطنين تُعَدّ لغةً رسمية]. ويبقى الفصل 10 داخل بلد نقدي واحد، متسائلًا عمّا يدين به البلد الذي يبقي على العملة للمواطن العامل. ويجيب عبر معادلة الأجر العادل، المحسوبة على مستوى كل مقاطعة على حدة وفق مقياس التكافؤ المعدَّل لمنظمة OECD، وقاعدة الارتكاز المزدوج لمكان العمل والعمل عن بعد، وموارد صاحب العمل المنقَّحة، وخمسة واجبات وطنية تشمل جسر أجور للمنشآت الصغيرة وخدمة الانتقال المهني للعاملين؛ ولا يسدّ ذلك الفصل أي فجوة أيضًا. ويحدّد الفصل 11 النموذج التشغيلي ذا المراحل الأربع لصالح S.U.W.، مكتملًا بالانضمام عبر البوابة 1 بالأغلبية الموصوفة والعضوية المتدرجة للكتل الإقليمية. ويسدّ الفصل 12، بالإضافة، فجوتين لا تسمّيهما الفجوات العشر، الاقتصادية والسياسية، بالمواد من CXXV إلى CXXXV [إشارات توجيه يومية لا يملكها أحد، وتشغيل ظلّي قبل الشهر 30، ومواثيق الاستكشاف، وقواعد استمرارية افتراضية للرؤساء الثلاثيين، وهيئات محلّفي المواطنين للمراجعة، وبيانات اعتماد غير قابلة للربط، وأذون قضائية عتبية، وفريق أحمر، والتناوب لمن يخصّصون، واستمرارية الخروج في الاتحاد]؛ ولا يسدّ ذلك الفصل أي فجوة من الفجوات العشر أيضًا. ويجمل الفصل 13 النظام المؤلَّف من 135 مادة، ويضع أجندة تجريبية وحداتية خماسية المسارات للاختبار الفوري على المستوى دون الوطني والأكاديمي، ويُختتم برسالة إلى الباحثين والقراء.

تلك هي المهمة التي يضطلع بها كتاب Jasutopianism 2: The Answer. الإكمال، لا التصحيح. فالنواة الدستورية التي اقترحها كتاب Jasutopianism تبقى سليمة، وتضيف الفصول القادمة الأدلة التجريبية، والدقة التحليلية، والامتدادات القانونية، والاختبارات القابلة للدحض التي يقتضيها علم السياسة.

وعلى هذا، فليبدأ العمل.

المراجع (الفصل 1)

Bertalanffy, L. von. (1968). *General system theory: Foundations, development, applications*. George Braziller.

Elster, J. (2000). *Ulysses unbound: Studies in rationality, precommitment, and constraints*. Cambridge University Press.

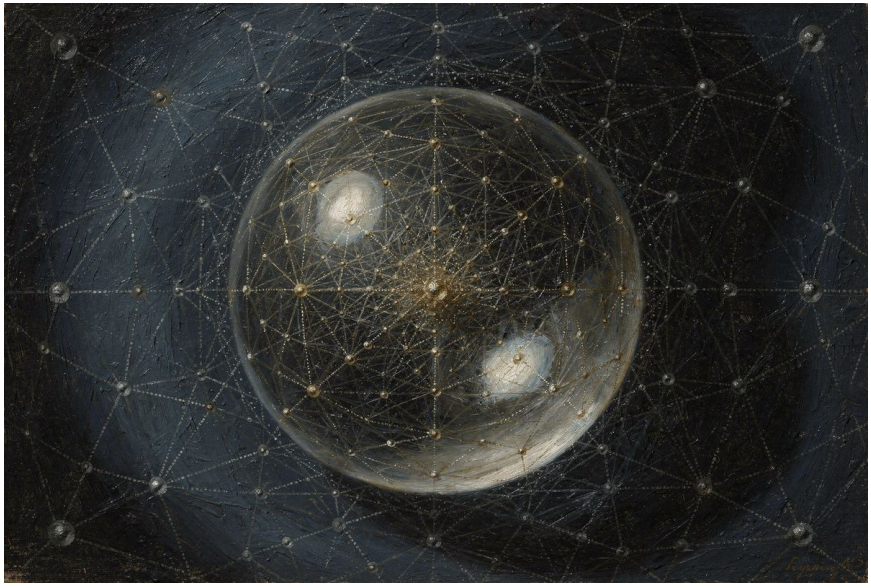
Meadows, D. H. (2008). *Thinking in systems: A primer* (D. Wright, Ed.). Chelsea Green Publishing.

Rodriguez, J. (2021). *Jasutopianism*. [Self-published].

Shannon, C. E. (1948). A mathematical theory of communication. *Bell System Technical Journal, 27*(3), 379-423.

Wright, E. O. (2010). *Envisioning real utopias*. Verso.

الفصل 2: نظرية النسبية الأبدية موسَّعة



تُعدّ نظرية النسبية الأبدية الأساس الفلسفي الذي يقوم عليه نظام Jasutopian بأكمله. إنها ليست ملحقًا. وليست تذييلًا أُضيف بعد البنية الدستورية على سبيل الاستدراك اللاحق، ولا استطرادًا تأمليًا وُضع بين الحجج والمواد للزينة. إنها الأرضية. فكل مادة من مواد القانون، وكل حكمٍ من أحكام سلطات الحوكمة الثلاث، وكل مقياس في نظام القياس المؤلَّف من ثلاثة عشر مقياسًا، وكل مستوى في اقتصاد ترقية المكانة، يستند إلى مجموعة من الدعاوى الإبستمولوجية حول طبيعة المعلومات، وإمكانية الفهم، والعلاقة بين الحقيقة والحرية. وتلك الدعاوى هي نظرية النسبية الأبدية.

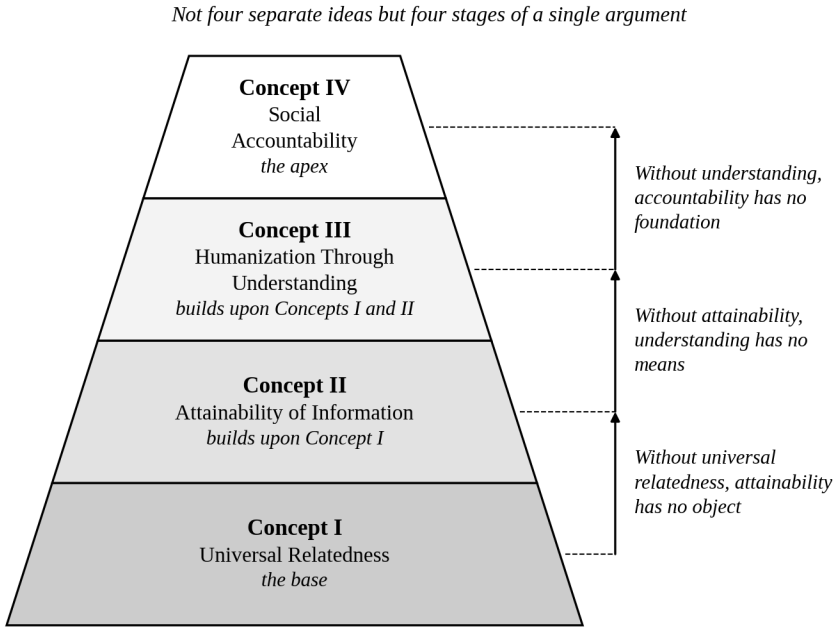
قدّم كتاب Jasutopianism (Rodriguez, 2021) هذه الدعاوى في أربع فقرات قصيرة. أربعة مفاهيم، ذُكر كل منها مرة واحدة، وكل منها ينطوي على دلالات أمضت تقاليد علمية بأكملها عقودًا في تقصّيها. أعلن المفهوم I أن كل شيء في الكون يرتبط بكل شيء آخر عبر سلاسل من المعلومات الفوقية. وأعلن المفهوم II أن جميع المعلومات المعروفة قابلة للبلوغ نظريًا عبر تتبّع تلك السلاسل رجعيًا. وأعلن المفهوم III أن هذه القدرة على التتبّع، حين تُمارس، تنتج الأنسنة، وهي القدرة على فهم كل فرد في أي مجتمع ومن ثَمَّ تكريمه. وأعلن المفهوم IV أن هذه الأنسنة تنتج المساءلة الاجتماعية، التي تمنح الدولة «أعلى نصيب للفرد من الحقيقة»، ومن ثَمَّ «أعلى قوة تلقائيًا، ومن ثَمَّ، أنقى أشكال الحرية» (Rodriguez, 2021، TER، المفهوم IV).

ليست هذه دعاوى هينة. إنها دعاوى على القدر نفسه من الطموح الذي تتسم به القضايا التأسيسية لنظرية المعلومات، ونظرية النظم، وعلم النظم التكيفية المعقدة. فما قرّره

Jasutopianism انطلاقًا من المبادئ الأولى، كان للتقاليد الرياضية والعلمية في القرنين العشرين والحادي والعشرين أن تطوّر أدلة مستقلة عليه، عبر مناهج منفصلة تمامًا ولأغراض منفصلة تمامًا.

يقوم هذا الفصل بما اختار كتاب Jasutopianism ألا يقوم به؛ إذ يوسّع كل مفهوم. فهو يضع المفهوم I بجانب علم الشبكات والنظرية العامة للنظم، معاملًا الروابط مع برتالانفي وباراباسي وواتس بصرامة بوصفها توازيات بنيوية متماثلة الشكل عبر نظرية النظم لا بوصفها براهين استنباطية. ويقف المفهوم II بجانب نظرية شانون في المعلومات، وديناميكا بريغوجين الحرارية، وفلسفة فلوريدي في المعلومات بوصفها توازيات بنيوية ذات حدود تشغيلية صريحة؛ حيث لا تُكتسَب المعلومات قط في أثناء المعالجة، وتحدّ الإنتروبيا الفيزيائية من الاسترداد في الممارسة العملية. ويقف المفهوم III بجانب سيبرانية فينر، ونظرية الانبثاق لدى ديكون، وأبحاث التعاطف المحكَّمة علميًا لاشتقاق الأنسنة متعددة المستويات وأطروحة السلام الإبستمولوجي اشتقاقًا أصيلًا. ثم يربط المفهوم IV نظرية الشفافية بجسر المساءلة والتعاطف [المشتق اشتقاقًا أصيلًا في القسم IV]، مبينًا كيف يحوّل التعاطف المدني الرقابة الشكلية إلى حوكمة حية.

ليس البرهان الاستنباطي هو موضع الدعوى. فالهدف التحليلي أشد انضباطًا من ذلك بكثير: تتبّع التوازيات البنيوية عبر حقول مستقلة [نظرية المعلومات، وعلم الشبكات، وعلم التعقيد، والسيبرانية، وعلم النفس التجريبي] حتى يتسنّى لعلماء السياسة الأكاديميين فحص المواضع التي تتوافق فيها TER مع البحث العلمي الراسخ، والمواضع التي تنتهي عندها حدودها الصورية في هذا الصدد.



الشكل 2.1. المفاهيم الأربعة لنظرية النسبية الأبدية

وبعد الذي تقرر، يبدأ التوسّع بالمفهوم I.

I. المفهوم I: الترابط الكوني

ينص كتاب Jasutopianism على ما يلي:

> «كل شيء مرتبط ببعضه بعضًا على نحو غير مباشر عند نقاط استدلال نهائية على النطاق المرئي. وسواء فهم العالم ذلك اليوم أم لم يفهمه، فإن كل شيء مرتبط ببعضه بعضًا عند نقطة ما من الاستدلال. حتى إن طابع الدولة ذو صلة نسبية بالوظائف داخل الحاسوب. وقد لا يكون ذلك ظاهرًا لأن ثمة نظمًا كثيرة في مراحل مختلفة من التطور أو تفصل بينها نقاط استدلال عديدة، غير أن المفهوم الجوهري هو أن كل نظام بمفرده ذو صلة نسبية بنظام آخر عبر المعلومات الفوقية، أو بالأحرى، جميع المعلومات المشتقة من معلومات أخرى.» (Rodriguez, 2021، TER، المفهوم I)

الدعوى جريئة. طابع الدولة مرتبط بعمليات الحاسوب. ثقافة الأمة متصلة بفيزياء الجسيمات دون الذرية. وكل نظام، بلا استثناء، ذو صلة نسبية بكل نظام آخر عبر سلاسل من المعلومات المشتقة. ويعدّ مصطلح «المعلومات الفوقية» هو المفتاح: معلومات مشتقة من معلومات أخرى، طبقةً فوق طبقة، حتى تربط سلسلة الاشتقاق أي نظامين في الكون، مهما تباعدا، ومهما اختلفا في النطاق أو الوظيفة.

صاغ لودفيغ فون برتالانفي، في عمله التأسيسي النظرية العامة للنظم (Bertalanffy, 1968)، مبدأً يتطابق مباشرة مع هذه الدعوى. فقد حاجّ برتالانفي بأن النظم في جميع المجالات [البيولوجية، والاجتماعية، والفيزيائية، والمعرفية] تشترك في مبادئ تنظيمية متماثلة الشكل، وأن النظام لا يعرَّف بمكوناته بل من خلال العلاقات القائمة بين مكوناته. فالخلية الحية والمدينة تظهران كلتاهما تنظيمًا ذاتيًا، وتغذية راجعة، وتنظيمًا هرميًا، لا لأن الخلايا والمدن مصنوعة من المادة نفسها، بل لأن البنية العلاقية لكلا النظامين تتبع المنطق التنظيمي نفسه. وقد أطلق برتالانفي على هذه البنية المشتركة اسم «التماثل الشكلي»، أي الملاحظة القائلة إن قوانين متطابقة صوريًا تظهر في تخصصات مختلفة [في حين يُسمّي مصطلحه المنفصل «تساوي المآل» قدرة النظام المفتوح على بلوغ الحالة النهائية نفسها انطلاقًا من شروط ابتدائية مختلفة]. ويقدّم التماثل الشكلي توازيًا صوريًا لما يؤكده المفهوم I: فطابع الدولة ووظائف الحاسوب يرتبطان لا لاشتراكهما في جوهر مادي، بل لأن كليهما نظامان تشتق خصائصهما التنظيمية من الركيزة المعلوماتية نفسها، ويتصلان عبر سلاسل من المعلومات الفوقية بالغة الكثرة والتراكم الطبقي بما يحول دون رصدها بالملاحظة العابرة، غير أنها حاضرة بنيويًا.

وتلت ذلك أعمال في علم الشبكات تتسق مع دعوى المفهوم I، جاء بعضها بعد عقود. فقد أظهر ألبرت لازلو باراباسي، في كتابه مترابط: كيف يرتبط كل شيء بكل شيء آخر (Barabási, 2003)، أن شبكات العالم الحقيقي المتنوعة، بما في ذلك الإنترنت، والأيض الخلوي، والشبكات

الاجتماعية، ومسارات الطيران، والشبكة العنكبوتية العالمية، تشترك في خاصية بنيوية تُسمّى الطوبولوجيا عديمة المقياس، حيث تتصل بضع عقد اتصالًا استثنائيًا، في حين تمتلك معظم العقد عددًا قليلًا نسبيًا من الروابط. وفي شبكات من هذا النوع، ترتبط أي عقدتين أيضًا عبر عدد صغير على نحو مدهش من الروابط الوسيطة. ولم تكن تلك المسافة القصيرة من اكتشاف باراباسي: فنتيجة «ست درجات من الانفصال» تعود إلى تجارب الرسائل التي أجراها ستانلي ميلغرام، والتي وصلت فيها 64 رسالة من أصل 296 رسالة إلى شخص مستهدف في ماساتشوستس عبر سلاسل من المعارف بلغ متوسطها نحو ست روابط، في حين لم تصل 232 رسالة أخرى قط (Travers & Milgram, 1969)، كما تعود إلى نموذج شبكة العالم الصغير الذي تناوله الفقرة التالية. وإن «نقاط الاستدلال» التي يصفها رودريغيز في المفهوم I هي هذه الروابط الوسيطة. وما قرّره كتاب Jasutopianism بوصفه قضية فلسفية يتسق مع ما قاسه باراباسي بوصفه خاصية من خصائص شبكات العالم الحقيقي.

وقد وسّع دنكان واتس، المشارك في اكتشاف نموذج شبكة العالم الصغير، هذه النتيجة في كتابه ست درجات: علم العصر المترابط (Watts, 2003). فقد أظهر واتس أن خاصية العالم الصغير [أطوال مسارات قصيرة بين أي عقدتين مقترنة بتكتّل محلي مرتفع] تنشأ في الشبكات الاجتماعية، والشبكات البيولوجية، والشبكات التكنولوجية من دون تصميم مركزي. وأظهر تحليله لتجربة ستانلي ميلغرام الشهيرة في تمرير الرسائل أمرًا أشد إثارة للدهشة: إذ يستطيع الناس التنقّل عبر شبكات اجتماعية شاسعة باستخدام المعلومات المحلية وحدها. فهم لا يحتاجون إلى خريطة شاملة لجميع الروابط، بل يحتاجون فقط إلى معارفهم المباشرين وإحساس تقريبي بالاتجاه. وقد عثرت الرسائل التي وصلت [المرسلة من نبراسكا ومن بوسطن] على هدفها عبر سلاسل من المعارف الشخصية، حيث أُنشئت كل رابطة اعتمادًا فقط على معرفة المرسِل بدائرته الاجتماعية الخاصة.

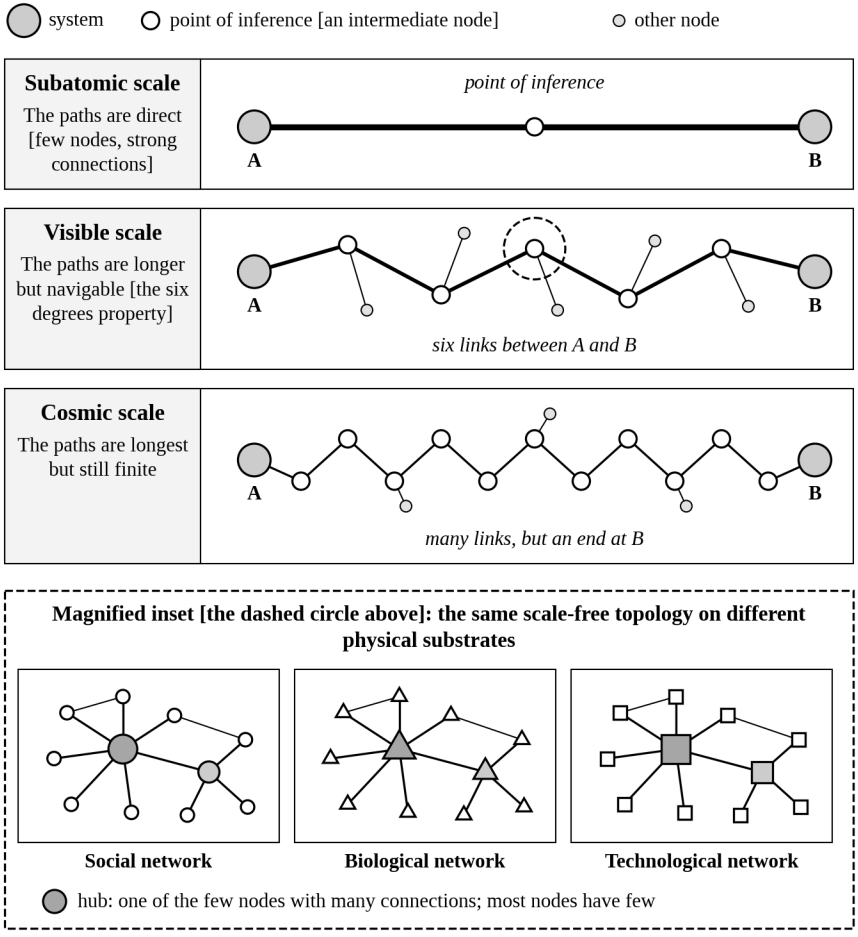
تضيء هذه النتيجة المفهوم I على المستوى العملي. يدّعي رودريغيز أن جميع النظم متصلة عبر المعلومات الفوقية. وتتوافق الأعمال التي يعرضها واتس مع ذلك: ففي الشبكات المدروسة، تكون المسافة بين نقطتين قصيرة، ويمكن للبحث أن يحرز تقدمًا بالمعرفة المحلية وحدها، وإن انقطعت معظم سلاسل ميلغرام قبل أن تصل. إن عالم «نقاط الاستدلال» ليس متاهة لا نهائية؛ بل هو شبكة ذات مسارات قصيرة على نحو لافت بين أي موضعين.

وقد قدّمت ميلاني ميتشل، في كتابها التعقيد: جولة موجَّهة (Mitchell, 2009)، التركيب النظري الذي يربط هذه النتائج بمبدأ أوسع. فقد سمّت ميتشل ثلاث خصائص تشترك فيها النظم المعقدة: السلوك الجماعي المعقد من دون تحكم مركزي، وتبادل الإشارات ومعالجة المعلومات، والتكيف عبر التعلّم أو التطور. ومن عرضها يستخلص هذا الكتاب أربع سمات: التنظيم الذاتي من دون تحكم مركزي، وانبثاق أنماط على المستوى الكلي من تفاعلات على المستوى الجزئي، والتكيف عبر التغذية الراجعة، ومعالجة المعلومات بوصفها الركيزة التي تقوم عليها جميع هذه العمليات. وتظهر هذه السمات في مستعمرات النمل، والاقتصادات، والشبكات العصبية، والأجهزة المناعية، والنظم البيئية. وتتوافق شموليتها مع المفهوم I، لأنها تعني أن كل نظام معقد، بغض النظر عن تركيبه

المادي، منخرط في النوع نفسه من النشاط [معالجة المعلومات]، ومن ثَمَّ فهو متصل بكل نظام معقد آخر عبر المنطق المشترك لذلك النشاط. وإن «المعلومات الفوقية» التي يصفها رودريغيز هي الأثر المعلوماتي الذي تخلّفه هذه المعالجة المشتركة، والذي يربط مستعمرات النمل بالاقتصادات وبالشبكات العصبية عبر التماثل الشكلي البنيوي حتى حين لا يكون ثمة رابط مادي ظاهر.

وصرّح فريتوف كابرا وبيير لويجي لويزي، في كتابهما الرؤية النظمية للحياة (Capra & Luisi, 2014)، بالنتيجة الفلسفية مباشرة. فقد حاجّا بأن التحول من الرؤية الميكانيكية إلى الرؤية النظمية للعالم، أي من النظر إلى العالم بوصفه مجموعة من الأشياء إلى النظر إليه بوصفه شبكة من العلاقات، هو التحول الفكري المحدِّد للعصر الراهن. والمفهوم I هو هذا التحول نفسه، مصوغًا بمفردات نظرية الحوكمة. يكتب رودريغيز أن «كل نظام بمفرده ذو صلة نسبية بنظام آخر عبر المعلومات الفوقية». ويكتب كابرا ولويزي أن «خصائص الأجزاء ليست خصائص ذاتية، بل لا يمكن فهمها إلا ضمن سياق الكل الأكبر» (Capra & Luisi, 2014). تختلف المفردات. والعبارتان متوازيتان.

يتضمّن كتاب Jasutopianism ملحوظة بين معقوفتين في المفهوم I تستحق عناية دقيقة: «[يبدو هذا جليًا على وجه الخصوص على النطاق دون الذري عند تفسير تفاعلات الجسيمات والموجات، لكنه يصعب اشتقاقه على النطاق المرئي أو النطاق الكوني بسبب التفسيرات التي تستخدم المعلومات الفوقية، غير أن كل شيء قابل للربط في نهاية المطاف لو توافرت القدرة التكنولوجية اللازمة لإظهار ذلك]» (Rodriguez, 2021، TER، المفهوم I). وتقدّم الفيزياء توازيًا مع هذه الملحوظة المحصورة بين معقوفتين، وللتوازي حدّ. فالقوانين التي تحكم الجسيمات والموجات تحفظ المعلومات: فإذا جرت إلى الوراء أعادت كل حالة سابقة، بحيث لا يضيع شيء من الماضي من حيث المبدأ على أصغر النطاقات (Susskind & Hrabovsky, 2013). أما على النطاق المرئي فينتشر الماضي ذاته عبر عدد هائل من الجسيمات لا تستطيع معه أي أداة أن تجمعه من جديد، وهذا ما تقوله الملحوظة عن النطاقين المرئي والكوني [«يصعب اشتقاقه»] وما تتركه لقدرة لم تبنَ بعد. ولا يمضي التوازي بالمفهوم I أبعد من ذلك. فهو لا يُظهر أن طبع بلد ما يمكن أن يُقرأ من جسيم؛ بل يُظهر أن الترابط من حيث المبدأ والتتبّع في الممارسة دعويان مختلفتان، ويُلزم هذا الفصل TER بالأولى بينما تعمل مؤسساتها على الثانية.



الشكل 2.2. الترابط الكوني بوصفه بنية شبكية

ليس المفهوم I ميتافيزيقا عاطلة؛ بل يقرّر دعوى بنيوية. إذ تُظهر هندسته العلاقية، التي صاغها رودريغيز عام 2021، توازيًا بنيويًا مع نماذج الشبكات ومبادئ النظم التي طوّرها عبر ستة عقود كل من برتالانفي، وباراباسي، وواتس، وميتشل، وكابرا ولويزي [توازيات في البنية التنظيمية لا براهين رياضية استنباطية].



II. المفهوم II: إمكانية بلوغ المعلومات

ينص كتاب Jasutopianism على ما يلي:

> «جميع المعلومات المعروفة قابلة للبلوغ على النطاق المرئي. فجميع المعلومات المعروفة في الكون قابلة للبلوغ بالفعل داخل المرء نفسه عبر مشتقات المعلومات الفوقية القائمة حاليًا من حوله. ومرد ذلك إلى أن معلومة معيَّنة تُشتقّ رجعيًا من جميع المعلومات الأخرى بشكل أو بآخر وعلى صورة ما، ومن ثَمَّ يمكن نظريًا تتبّعها رجعيًا وصولًا إلى علة أصلية كبرى، تمامًا مثل لعبة 'الهاتف' الشفوية أو حركة البيانات الوصفية لعنوان IP في الحاسوب.» (Rodriguez, 2021، TER، المفهوم II)

إن التشبيه بلعبة الهاتف أدق مما قد يبدو للوهلة الأولى. ففي عام 1948، نشر كلود شانون بحثه «نظرية رياضية للاتصال» (Shannon, 1948)، الوثيقة التأسيسية لنظرية المعلومات. وقد صاغ شانون المعلومات صياغة صورية بوصفها كمية رياضية قابلة للقياس ومستقلة عن المحتوى الدلالي. وكانت البصيرة المركزية هي الإنتروبيا: أي مقياس عدم اليقين أو «المفاجأة» في رسالة ما. وأظهر شانون أن المعلومات يمكن نقلها عبر قناة مشوَّشة حين تحمل الرسالة قدرًا كافيًا من الفائض التكراري؛ فعندما تمرّ رسالة عبر قناة مشوَّشة [لعبة الهاتف، أو كابل ألياف بصرية، أو سلسلة من المحادثات البشرية]، تتدهور الإشارة، لكن مع وجود قدر كاف من الفائض التكراري، المُدمَج في الرسالة قبل إرسالها، يمكن إعادة بناء المحتوى الأصلي عند الطرف البعيد.

يطرح المفهوم II دعوى من النوع نفسه. فمعلومة معيَّنة، كما يكتب رودريغيز، «تُشتقّ رجعيًا من جميع المعلومات الأخرى بشكل أو بآخر وعلى صورة ما». وتقدّم رياضيات شانون توازيًا

صورياً لهذه الدعوى، مع قيد واحد ينبغي التصريح به: فالمعلومات لا تُكتسَب قط في أثناء المعالجة [ففي أحسن الأحوال يُحتفَظ بها، وعادةً ما يُفقَد بعضها]، ولذلك لا يكون المحتوى المعلوماتي لمصدر ما قابلاً للاسترداد من مشتقاته إلا حين يكون التحويل قد احتفظ به، تماماً كما تحتفظ به رسالة مُرمَّزة بقدر كاف من الفائض التكراري. وتؤدي لعبة الهاتف إلى تدهور الرسالة. غير أن شانون يبيّن أن الرسالة المتدهورة لا تزال قادرة على حمل ما يلزم لإعادة بناء الأصل، شريطة أن يكون الفائض التكراري موجوداً وأن يمتلك المرء معرفة كافية بخصائص التشويش في القناة. وينص المفهوم II على أن هذا الاسترداد ممكن نظرياً حيثما احتفظت سلسلة الاشتقاق بما حملته، لأن جميع المعلومات مشتقة من معلومات أخرى في سلاسل قابلة للتتبّع.

تضيف أبحاث واتس (2003) بُعداً عملياً. فقد أظهر تحليله لتجربة ميلغرام بالرسائل أن الناس يستطيعون التنقّل عبر الشبكات الاجتماعية العالمية باستخدام المعلومات المحلية وحدها [معارفهم الشخصية وإحساس تقريبي بموقع الهدف]. فهم لا يحتاجون إلى خريطة كاملة للشبكة؛ بل يحتاجون فقط إلى المعلومات الفوقية المحلية المتاحة لهم عند كل خطوة، وهي كافية للاقتراب أكثر من الهدف مع كل رابطة. وتُعدّ دعوى المفهوم II القائلة إن المعلومات «قابلة للبلوغ داخل المرء نفسه عبر مشتقات المعلومات الفوقية القائمة حالياً من حوله» وصفاً لهذه العملية: فالمعرفة المحلية قادرة على حمل البحث نحو اكتشاف شامل، لأن سلسلة الاشتقاق يمكن تتبّعها باستخدام المعلومات المتاحة عند كل نقطة وحدها، وإن انقطعت معظم سلاسل ميلغرام قبل أن تصل.

وارتقى لوتشانو فلوريدي، في كتابه فلسفة المعلومات (Floridi, 2011)، بهذه الدعوى إلى نتيجتها الفلسفية الكاملة. إذ يحاجّ فلوريدي لصالح «الواقعية البنيوية المعلوماتية»، وهي الأطروحة القائلة إن الواقع معلوماتي الطابع في جذره، وإن الطبيعة النهائية للعالم تتكون من بنى معلوماتية لا من جواهر مادية. وإذا كان فلوريدي محقاً، فإن المفهوم II ليس مجرد دعوى إبستمولوجية [حول ما يمكننا معرفته]، بل هو دعوى أنطولوجية [حول ما هو موجود]. يقرّر رودريغيز أن جميع المعلومات قابلة للبلوغ. ويقرّر فلوريدي أن الواقع هو عين المعلومات. ومعاً، يقرّر هذان الموقفان قضية شرطية لا أكثر: فإذا كان الواقع في جوهره معلوماتياً، وإذا كانت جميع المعلومات قابلة للبلوغ عبر مشتقاتها عندئذ، فإن الواقع قابل للمعرفة من حيث المبدأ عبر التتبّع الذي يصفه المفهوم II. ولا يبرهن هنا على أيٍّ من المقدمتين.

يثير هذا الادعاء اعتراضاً فورياً: إذا كانت الإنتروبيا تزداد [القانون الثاني للديناميكا الحرارية]، فينبغي أن تتدهور المعلومات بمرور الوقت، مما يجعل استعادة المعلومات القديمة أمرًا يتعذر تحقيقه على نحو متزايد. ويصح هذا الاعتراض في الممارسة العملية: فالإنتروبيا تحدّ من المفهوم II بوصفه ادعاءً عملياً، إذ إن قدراً كبيراً من أثر الماضي يُفقَد ولا تستطيع أي مؤسسة إعادته. غير أنه يُبقي المفهوم مفتوحاً من حيث المبدأ، وهي الصيغة التي يتخذها استدلاله ذاته [فمعلومة معيَّنة «يمكن نظرياً، بناءً على ذلك، تتبّعها رجوعاً»]. ويجيب إيليا بريغوجين، في كتابه النظام من الفوضى (Prigogine & Stengers, 1984)، عن جانب أضيق من هذا الاعتراض. فقد أظهر بريغوجين أن الأنظمة البعيدة عن التوازن الديناميكي الحراري [ما سماه «البُنى المبدِّدة»]

قادرة على توليد نظام جديد والحفاظ عليه عبر تدفق مستمر للطاقة؛ وهذا يُظهر أن الإنتروبيا لا تمنع نشوء نظام جديد، لكنه لا يُظهر إمكانية استعادة المعلومات عن الماضي. فالكائن الحي يُعَد بنية مبدِّدة: إذ يحافظ على تعقيده المعلوماتي ليس بتحدي الإنتروبيا، بل باستهلاك الطاقة لمقاومة التدهور. والمجتمع أيضًا بنية مبدِّدة: فهو يحافظ على قاعدته المعرفية عبر الاستثمار في التعليم، وحفظ السجلات، ومؤسسات الشفافية، والبنية التحتية للاتصالات.

إن التصميم المؤسسي لنظام Jasutopianism، عند قراءته من منظور بريغوجين، يشكّل بنية مجتمعية مبدِّدة صُمِّمت لتعظيم قابلية تحصيل المعلومات. فالتعليم الشامل [المواد XXII وXLIX وL] يمنح كل مواطن الأدوات المعرفية اللازمة لتتبّع سلاسل المعلومات الفوقية. والموارد الأساسية المجانية [المادة I] تضمن المتطلبات المادية المسبقة للتعلم والتفكير لكل مواطن مساهم [وهو ضمان مشروط، تمدّه المادة LXXI ليشمل المواطنين ذوي الإعاقة الموثّقة]. كما أن النظام الوطني لسجل الهوية الوارد في المواد LXXXV إلى LXXXVIII [المشروح في الحجة VIII]، وشرط إسناد الأخبار إلى مصادر قابلة للتحقق [المادة V]، يتيحان تتبّع أي معاملة أو حدث معلوماتي رجوعًا إلى أصله. وترسّخ المادة CII [التي تحظر إزالة أو تعديل أي مادة من المواد I إلى CII بعد إقرارها بالكامل] الشروط البنيوية للشفافية المعلوماتية على نحو دائم. ويؤدي كل حكم من هذه الأحكام الوظيفة نفسها التي يؤديها تدفق الطاقة في البُنى المبدِّدة لدى بريغوجين: ألا وهي الحفاظ على التعقيد المعلوماتي للنظام في مواجهة ميل الإنتروبيا إلى تدهوره.

المفهوم II جريء. جميع المعلومات المعروفة قابلة للتحصيل. غير أن الأدبيات العلمية تقدّم موازيات بنيوية متماثلة الشكل لا براهين استنباطية، محدِّدةً بدقة المواضع التي يظل فيها المفهوم II محدودًا في الممارسة العملية بالتكنولوجيا، والسعة الاستيعابية المعرفية، والإنتروبيا الفيزيائية، بينما يظل مفتوحًا من حيث المبدأ: إذ يقدّم شانون الموازي في نظرية المعلومات، حيث تظل الإشارة قابلة للاستعادة فقط عندما تحافظ التحويلات على الفائض التكراري، وحيث لا تُكتسب المعلومات أبدًا في أثناء المعالجة؛ ويقدّم واتس الموازي الشبكي، حيث ترشد الدلائل المحلية عملية البحث عبر المخططات الشبكية الشاسعة؛ ويقدّم فلوريدي موازي الأنطولوجيا المعلوماتية؛ ويقدّم بريغوجين الموازي الديناميكي الحراري للبُنى المبدِّدة التي تحفظ النظام المحلي في مواجهة التدهور دون أن تعكس مسار التاريخ الممحوّ. أما نظام Jasutopianism فيقدّم الوعاء المؤسسي؛ إذ تعمل سجلاته العامة الشفافة بوصفها بنية مبدِّدة مدنية تُبقي المفهوم II فاعلًا في الممارسة العملية.

III. المفهوم III: الأنسنة من خلال الفهم

ينصّ نظام Jasutopianism على ما يلي:

> «باستخدام هذين المفهومين، يستطيع الفرد، أو الجماعة، أو المجتمع، أو الإقليم، أو الولاية، أو الأمة، أو البلد تتبّع جميع المعلومات رجوعًا لفهم جميع القرارات السابقة من منظورات مختلفة، لبلوغ أسمى درجات الاستنارة وأدقّ معنى في كل الأمور المعطاة. وانطلاقًا من ذلك، يستطيع الفرد أن يفهم "لماذا" يصدر قرار ما عن فرد آخر لم يكن

ليفهمه في البداية، ولماذا يُفسَّر تفسيرًا مختلفًا لدى الشعوب المختلفة استنادًا إلى ملاحظة المعلومات التي كانت متاحة لديها، أو افتقارها إليها... ونتيجةً لذلك، يدفع هذا أي فرد معيَّن إلى أنسنة كل عضو على حدة في المجتمع كان سينبذ لولا ذلك، إذ إن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق أعظم قدر من المساءلة الاجتماعية الضروريةً لفهم أي كيان أو بلد وتقويمه ليصبح النسخة الأكثر تحضرًا واستنارةً ممكنة. وهذا أيضًا أهم مفهوم على الإطلاق في منع جميع الحروب...» (Rodriguez, 2021, TER, Concept III)

إن ما يلي هو الادعاء الأبعد أثرًا في TER، وهو جدير بأن يُصاغ بصراحة مع بيان حدّه الوحيد. فالحرب، والتحامل، ونزع الأنسنة ليست مجرد إخفاقات أخلاقية؛ بل هي، من بين أسبابها، إخفاقات معرفية. فهي تقع حين يفتقر شعب بعينه إلى فهم كافٍ للمعلومات الفوقية التي أنتجت قرارات شعب آخر وسلوكياته، فيملأ تلك الفجوة نتيجةً لذلك بالخوف، والإسقاط، والبنية النفسية لنزع الأنسنة. وليس الحل، بحسب TER، هو الوعظ الأخلاقي [إخبار الناس بأن عليهم أن يكونوا لطفاء]، بل الاستكمال المعرفي [منح الناس الأدوات المعلوماتية اللازمة لتتبّع سلسلة القرارات التي جعلت الآخر على ما هو عليه]. ويعمل الفهم ضد العداء لا لأن الفاهم قد تحسّن أخلاقيًا، بل لأن الجهل الذي يتغذّى عليه قدر كبير من العداء يتراجع أمام الفهم.

تُمثّل العملية التي يصفها المفهوم III، بمصطلحات السيبرنطيقا، حلقة تغذية راجعة. فقد أظهر نوربرت فينر، في كتابه السيبرنطيقا: أو التحكم والاتصال في الحيوان والآلة (Wiener, 1948)، أن حلقات التغذية الراجعة [حيث تُعاد مُخرَجات النظام بوصفها مُدخَلات، فتعدّل السلوك اللاحق] هي الآلية الكونية للتنظيم الذاتي عبر الأنظمة البيولوجية والميكانيكية والاجتماعية. ويُعد منظّم الحرارة أبسط مثال على ذلك: فهو يقيس درجة الحرارة [معلومات]، ويقارنها بدرجة مستهدَفة [فهم]، ويضبط نظام التدفئة [فعل]، مما يغيّر درجة الحرارة [معلومات جديدة]، التي تُقاس بدورها من جديد. الحلقة مستمرة. والنظام يُصحّح نفسه ذاتيًا لأن كل مُخرَج يصبح مدخلًا للدورة التالية.

يصف المفهوم III في TER حلقة تغذية راجعة اجتماعية مبنية على المبدأ نفسه، مع فارق واحد. إذ يتتبّع فرد معيَّن المعلومات الفوقية [معلومات]، ويصل إلى فهم سبب اتخاذ شخص آخر لقرار بدا في البداية عصيًا على الفهم [فهم]. وينتج هذا الفهم الأنسنة [إذ يُدرَك الآخر الآن بوصفه إنسانًا كاملًا له دوافع عقلانية، لا غريبًا ولا عدوًا]. وتُنتج الأنسنة المساءلة [فالمجتمع الذي أُنسن جميع أعضائه يستطيع محاسبتهم وفق معايير مشتركة دون نزع الأنسنة عنهم في أثناء ذلك]. وتُنتج المساءلة الشفافية [لأن المساءلة تقتضي أن تظل المعلومات متاحة للوصول]. وتُنتج الشفافية مزيدًا من المعلومات، التي يتتبّعها مزيد من الأفراد، فتُنتج مزيدًا من الفهم، وتتكرر الدورة. وهذه حلقة تغذية راجعة سيبرنطيقية، لكنها من النوع الآخر المغاير لمنظّم الحرارة. فمنظّم الحرارة يشغّل حلقة مصحّحة تعمل ضد أي انحراف عن هدفه؛ أما المفهوم III فيصف حلقة معزِّزة [تغذية راجعة إيجابية، بالمعنى الذي استخدمته ميدوز (Meadows, 2008)]، حيث تضيف كل دورة إلى ما يليها، بحيث يثمر مزيد من الشفافية مزيدًا من الفهم مع كل تكرار. وتضخّم الحلقة المعزِّزة

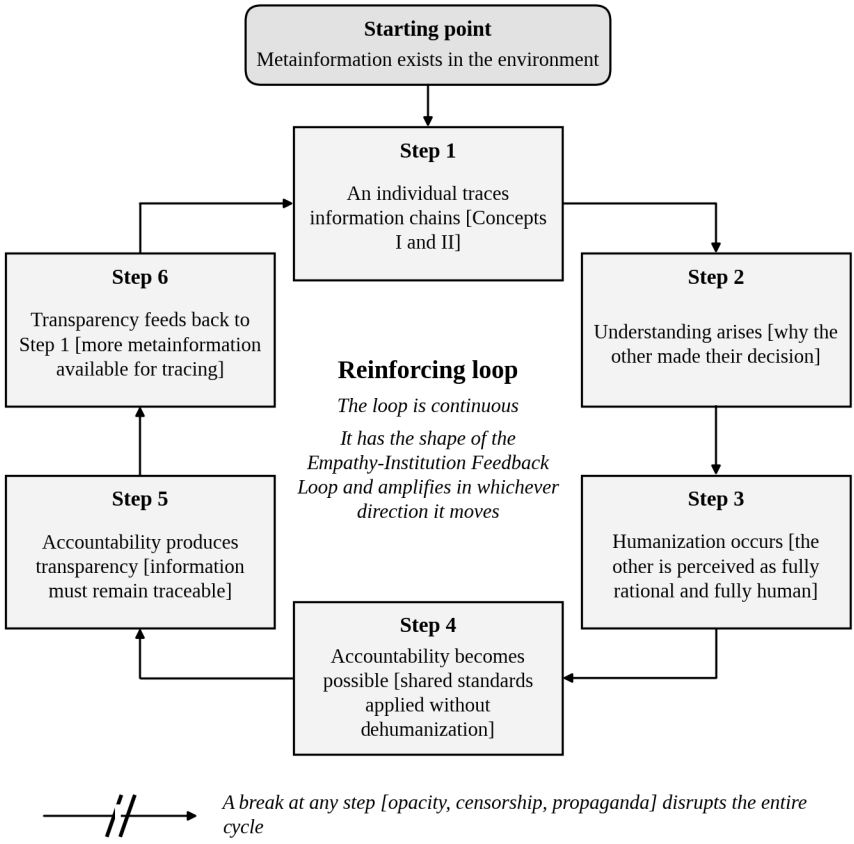
أي اتجاه تتحرك فيه، فالبنية نفسها التي تُضاعف الفهم ستُضاعف الجهل لو انقطع مسار التتبّع [ولهذا السبب يضع هذا الفصل حلقة مصحّحة إلى جانبها في القسم IV]. وللحلقة الشكل نفسه الذي تتخذه حلقة التغذية الراجعة بين التعاطَف والمؤسسة التي قُدِّمت في الفصل 1؛ حيث يمدّ التعاطف بين الشعوب بالإرادة اللازمة لحماية التبادل الثقافي، ويُنتج التبادل المحمي مزيدًا من التعاطف.

يقدّم تيرينس ديكون، في كتابه الطبيعة غير المكتملة: كيف انبثق العقل من المادة (Deacon, 2012)، الجسرَ الفلسفي بين المعلومات والمعنى. إذ يطرح ديكون مفهوم السمات «الغيابية»، وهي خصائص تُعرَّف بما هو غائب لا بما هو حاضر. فالغاية تُعرَّف بما لم يتحقق بعد؛ والمعنى يُعرَّف بما يشير إليه، لا بجوهره الذاتي. وإن العملية التي يصفها Rodriguez في المفهوم III [تتبّع جميع المعلومات رجوعًا لفهم قرارات شخص آخر] هي إعادة بناء القصدية انطلاقًا من الآثار المعلوماتية، واستعادة الغايات الغائبة من البيانات التي خلّفتها وراءها. ويتسق عمل ديكون مع قراءة ذلك بوصفه عملية معرفية ذات أساس علمي. إذ يتطلب فهم قرار شخص آخر تتبّع السياق المعلوماتي الذي جعله عقلانيًا بالنسبة إليه، وهو ما يُعد إعادة بناء لمنظوره الغائب انطلاقًا من الآثار المعلوماتية الحاضرة.

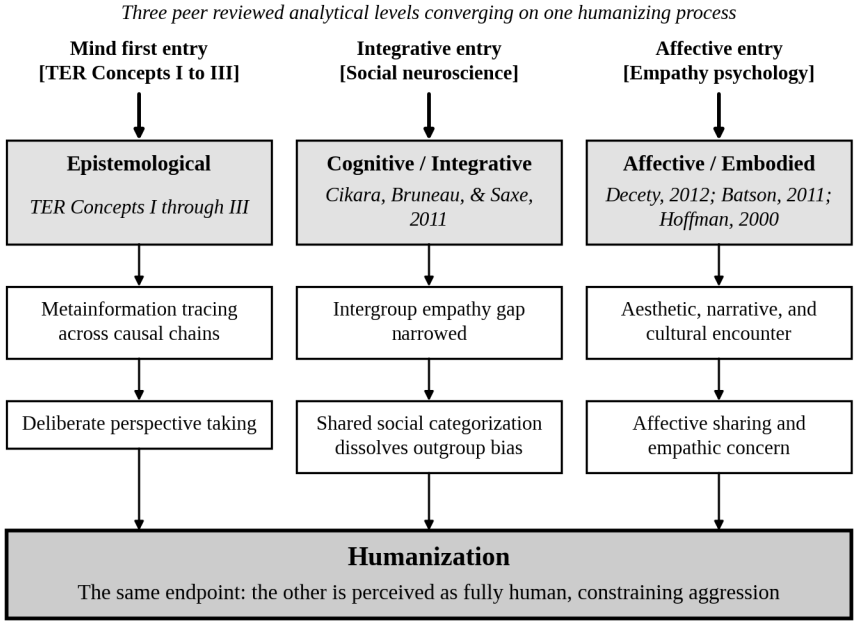
لا تعيش الأنسنة أبدًا على مقياس واحد فحسب. فهذه العملية، المستمدة أصالةً من المبادئ الأولى لنظام Jasutopianism والموضوعة مباشرةً إلى جانب علم النفس المحكَّم علميًا، تتكشف عبر ثلاثة مستويات تلتقي عند نتيجة واحدة [النقطة التي يقف فيها شخص آخر إنسانًا كاملًا ويصبح العدوان عليه مُكلفًا نفسيًا]. وقد أشار سيلييرز (Cilliers, 1998) إلى القاعدة الأوسع للأنظمة المعقدة: إذ ينبثق المعنى عبر مقاييس متفاعلة، ولا تلتقط عدسة واحدة الكلّ. ويُسمّي هذا المجلد ذلك التركيب ثلاثي المستويات «الأنسنة متعددة المستويات».

تتألف هذه البنية من ثلاثة مستويات تحليلية محكَّمة علميًا. يأتي أولًا المستوى الإبستيمولوجي والذهني أولًا: إذ تنمذج مفاهيم TER من I إلى III تتبّع المعلومات الفوقية وتبنّي المنظور المتعمَّد، حيث يتابع مواطن معيّن السلسلة المعلوماتية الكامنة وراء سلوك شعب آخر حتى تغدو الدوافع التي كانت غريبة ذات يوم مقروءةً ومفهومة. ويأتي ثانيًا المستوى المعرفي والتكاملي: إذ يوثّق علم الأعصاب المعرفي الاجتماعي فجوة التعاطف بين الجماعات، مُظهِرًا كيف يُخمِد الناس الاستجابات العصبية التعاطفية تجاه الجماعات الخارجية المتصوَّرة، لكنهم يعكسون هذا الإخماد حين يذيب تبنّي المنظور والتصنيف المشترك الحدود بين الجماعات (Cikara, Bruneau, & Saxe, 2011). ويأتي ثالثًا المستوى الوجداني والمتجسّد: إذ يُرسّخ علم النفس النمائي والاجتماعي مسار التعاطف الوجداني والمعرفي، حيث يستثير اللقاء الجمالي والسردي والثقافي المستدام المشاركةَ الوجدانية، والاهتمام التعاطفي، والضيق الأخلاقي المُستبطَن إزاء معاناة الآخر (Decety, 2012; Batson, 2011; Hoffman, 2000). ولا يتنافس أي من هذه المستويات مع سائرها؛ فهي تفحص ظاهرةً واحدة على مقاييس متداخلة، تمامًا كما تفحص الهيدرولوجيا وميكانيكا الموائع والكيمياء نهرًا واحدًا. فنهر

واحد يجري عبرها جميعًا. وتتحول المفردات عبر المستويات، غير أن ثلاثتها تُذيب الحاجز الفاصل بين الذات والآخر في ذلك كله.



الشكل 2.3. التتابع المعلوماتي: من المعلومات الفوقية إلى الأنسنة



"One humanizing process, three peer reviewed levels of analysis."

الشكل 2.4. الأنسنة متعددة المستويات: ثلاثة مستويات تحليل محكَّمة علمياً

ويتبع ذلك استنتاج أصيل واحد. فحين تُنشّط الموسيقى والسينما والأدب والفن المدني المعيش مسارَ التعاطف الوجداني والمعرفي وتُضيّق فجوة التعاطف بين الجماعات (Decety, 2012; Batson, 2011; Cikara et al., 2011)، بينما يدفع المفهومان III وIV في TER نحو «أعلى نصيب فردي من الحقيقة» عبر تتبّع المعلومات الفوقية المفتوح (Rodriguez, 2021, TER Concept IV)، يتحول الرأي العام من القاعدة إلى القمة عبر إشارات الأقران التي تقيّد نخب السياسة الخارجية (Kertzer & Zeitzoff, 2017). وهذه الخطوة استنتاج لا برهان. فالشعب الذي تلاشت لديه الصورة المنزوعة الأنسنة عن خصمه [سواء أكان التماهي الثقافي الوجداني أم التتبّع المعلوماتي هو ما أذابها] يتوقف عن تزويد العنف الجماعي المنظَّم بالتشويه الذي يتطلبه. ويُسمّي هذا المجلد هذا الادعاء «أطروحة السلام الإبستيمولوجي».

ولنصُغ الدلالة بصراحة. إن الأنسنة الثقافية العابرة للحدود تُقيم قيدًا سياسياً حقيقياً ضد الحرب. ومرد ذلك إلى أن العنف المنظَّم يعتمد على تجريد الشعب المستهدَف من إنسانيته المقروءة، كما أن الجمهور الذي يدرك أمةً أخرى بوصفها فاعلين أخلاقيين كاملين ذوي تواريخ قابلة للتتبّع يقاوم القادة السياسيين الذين يدفعون نحو التصعيد ضدها [يقاومهم بقوة، وإن لم يكن ذلك معصوماً من الخطأ أبدًا: إذ لا يزال بإمكان المقاولين السياسيين تقويض التماهي الوجداني عبر إحياء المظالم التاريخية المُستثارة أو تسليح سرديات الهوية البارزة]. وتسير الأدلة على نطاق البلد في الاتجاه ذاته في حالة واحدة مدروسة: فحيثما بلغ بثّ محطة إذاعية واحدة قرى رواندا عام 1994، شارك عدد

أكبر من أهلها في القتل (Yanagizawa Drott, 2014)، وتلك هي كلفة مجال عام لا تخضع مصادره للمساءلة أمام أحد، وهي السبب في أن المادة V تربط الأخبار بمصدر مسمّى قابل للتتبّع.

يطرح نظام Jasutopianism الادعاء الجوهري بصراحة: «هذا أيضًا أهم مفهوم على الإطلاق في منع جميع الحروب» (Rodriguez, 2021, TER, Concept III). ويبقى هذا المجلد على ذلك الادعاء كما كتبه نظام Jasutopianism، وهو ادعاء يتعلق بالوقاية، لا ادعاء بأن لكل حرب سببًا واحدًا. فالحروب تبدأ لثلاثة أسباب على الأقل يفصل بينها علم دراسة الحرب: إما أن يخطئ كل طرف في تقدير الآخر أو يُخفي ما يعرفه، وإما ألا يستطيع أي من الطرفين أن يُلزم نفسه بالوفاء بصفقة، وإما أن يكون موضوع النزاع غير قابل للقسمة (Fearon, 1995). وتجيب TER عن السبب الأول، ومعه نزع الأنسنة الذي يتيح للجمهور أن يتقبّل القتل. ولا تجيب وحدها عن السببين الثاني والثالث، حيث يمكن لشعبين أن يفهم كل منهما الآخر فهمًا تامًا ومع ذلك يتقاتلان على أرض، أو على بقاء حكومة، أو بدافع خوف لا يستطيع أيٌّ منهما أن يتخلى عنه. وتتصدى لهما أجزاء أخرى من التصميم: فلا تتحرك أي قوة من دون تصويت الرؤساء الثلاثيين بنسبة 3/3 وتصويت السلطة التشريعية [مواد سلطات الحوكمة الثلاث، المادة IV، القسمان X وXI]، ويتيح النص الدائم للبلد أن يُلزم نفسه، ويضع الفصلان 8 و11 تحت إدارة مشتركة ما لا يمكن قسمته. ويربط الفصل 8 هذا كله بالأطروحة بوصفه الركائز الثلاث للسلام العالمي. ويمكن أيضًا إثبات خطأ الأطروحة. فإذا ظل المؤشران الواردان في الفصل 11 [مؤشر الاستهلاك الثقافي ومؤشر تكافؤ المشاعر] فوق الحدّين الأدنيين للبوابة 1 بين بلدين لمدة عشر سنوات، ثم اندلع نزاع مسلح بين هذين البلدين عندئذ، فإن أطروحة السلام الإبستيمولوجي تُعدّ مدحوضة بالنسبة إلى ذلك الزوج، والشرط مكتوب هنا قبل وقوع الحدث.



IV. المفهوم IV: المساءلة الاجتماعية

ينصّ نظام Jasutopianism على ما يلي:

> «هذه المساءلة جوهرية لتحقيق التقدم المجتمعي البنّاء. فالمساءلة الاجتماعية تمنح بلدًا من الناس فهمًا لجميع المعلومات الفوقية الموجودة، دون خوف من الحقيقة. وحين يمتلك البلد أعلى نصيب فردي من الحقيقة، فسيحوز أعلى قدر من القوة تلقائيًا، ومن ثمّ أنقى أشكال الحرية، فضلًا عن العديد من الوظائف النافعة الأخرى.» (Rodriguez, TER, Concept IV ,2021)

يُكمِل المفهوم IV السلسلة. فالترابط الكوني [المفهوم I] يعني أن جميع المعلومات متصلة بعضها ببعض. وقابلية التحصيل [المفهوم II] تعني أن هذه المعلومات المتصلة يمكن تتبّعها. والأنسنة من خلال الفهم [المفهوم III] تعني أن تتبّعها ينتج إذابة الحواجز بين الذات والآخر. أما المساءلة الاجتماعية [المفهوم IV] فهي النتيجة السياسية لذلك: فالشعب الذي يفهم جميع المعلومات الفوقية الموجودة، «دون خوف من الحقيقة»، يمتلك أعلى نصيب فردي من الحقيقة، وهو بحد ذاته أسمى أشكال القوة، وهو بحد ذاته أنقى أشكال الحرية.

السلسلة هي: الترابط ← قابلية التحصيل ← الفهم ← الأنسنة ← المساءلة ← الحقيقة ← القوة ← الحرية.

هذه السلسلة ليست دائرية. إنها تصاعدية. فكل خطوة تُبنَى على سابقتها ولا يمكن أن توجد دونها. فالمساءلة بلا فهم عقاب. والحقيقة بلا مساءلة معرفة عاجزة. والقوة بلا حقيقة طغيان. والحرية بلا قوة طموح. وادعاء TER هو أن السبيل الوحيد إلى الحرية الحقيقية [ليست حرية أن يفعل المرء ما يشاء، بل الحرية التي تنشأ من العيش في مجتمع يحكم نفسه بالفهم لا بالإكراه] يتطلب السلسلة بأكملها، بدءًا بالإقرار بأن جميع المعلومات مترابطة وقابلة للتحصيل.

تفسّر سيبرنطيقا فينر (Wiener, 1948) كيف يحافظ مجتمعٌ مبنيّ على هذه السلسلة على استقامة مساره. فالتغذية الراجعة من النوع المصحِّح هي آلية التصحيح الذاتي في أي نظام: إذ يُصحّح منظّم الحرارة انحراف درجة الحرارة؛ وتُصحّح السوق تشوهات الأسعار؛ وتُصحّح الديمقراطية أخطاء السياسات عبر الانتخابات. ويعتمد كل تصحيح من هذه التصحيحات على تدفق المعلومات عائدًا من مُخرَجات النظام إلى مُدخَلاته. وحين يُسدّ تدفق المعلومات [يتعطل منظّم الحرارة، ويُتلاعَب بالسوق، وتُزوَّر الانتخابات]، يفقد النظام قدرته على التصحيح الذاتي ويتدهور.

يُمثّل المفهوم IV تطبيقًا لهذا المبدأ على الحوكمة. فالمساءلة الاجتماعية تعني أن المعلومات تتدفق بحرية عبر المجتمع، من الأفراد إلى المؤسسات وبالعكس، فتُنتج تصحيحًا مستمرًا. و«أعلى نصيب فردي من الحقيقة» ليس حالة صوفية؛ بل هو حال مجتمع تتوافر فيه المعلومات الضرورية

للتصحيح الذاتي على نحو شامل، ويمتلك فيه المواطنون التعليم والأمن المادي اللازمَين لمعالجة تلك المعلومات بدقة.

كما يكشف المفهوم IV عن جسر تحليلي ضروري داخل حوكمة Jasutopian ذاتها. فالنظام الدستوري القائم على الرقابة المباشرة للمواطنين يتطلب مواطنين يصوّتون في مجلس المواطنين بجدّية أخلاقية، ويرفعون عرائض العزل حين تُنتهَك المبادئ التأسيسية الثلاثة [المادة IX من سلطات الحوكمة الثلاث]، ويراقبون أحكام المطابقة الصادرة عن السلطة القضائية [أي قراراتها بشأن ما إذا كان قانون أو إجراء تنفيذي معين يتوافق مع المبادئ التأسيسية الثلاثة، ومواد التنظيم المجتمعي، ومواد سلطات الحوكمة الثلاث، ومواد القانون I وIV؛ وأي إجراء لا يتوافق معها يُعد باطلاً]؛ حيث يعتمد كل واجب مدني على الاكتراث لما يحدث للبشر الآخرين. وهذا الاكتراث هو التعاطف. ومن دون التعاطف، تظلّ آليات المساءلة الشكلية خامدة. وقد أظهر باتسون (Batson, 2011) عبر عقود من التجارب المضبوطة أن الاهتمام التعاطفي يُنتج دافعًا إيثاريًا أصيلًا، وتتبع هوفمان (Hoffman, 2000) كيف ينضج الضيق التعاطفي إزاء معاناة الآخرين ليصبح مبدأً أخلاقيًا مُستبطَنًا. وإن بسط المبادئ الأولى لنظام Jasutopianism من خلال علم النفس هذا يُثمر جسر المساءلة والتعاطف.

يُصحّح الجسر سوء فهم شائع للعلاقة بين التعاطف والمساءلة. والصياغة المصحَّحة هي: التعاطف يُمكّن المساءلة، لا العكس. فالتعاطف يوفّر المنظور الخارجي اللازم لإدراك المظالم، ورؤية المواقف من منظور المتأثرين بها، وتحفيز الإرادة السياسية نحو التصحيح التشريعي. وبوسع مجتمع يفتقر إلى التعاطف أن يفرض الامتثال بالإكراه، غير أنه لا يستطيع إنتاج مساءلة حقيقية؛ لأن المساءلة تقتضي فهم لماذا كان فعلٌ بعينه خاطئًا، وهو ما يقتضي القدرة على رؤيته من منظور المتضررين منه. يُنتج المفهوم III التعاطف [عبر الفهم]. ويترجم المفهوم IV ذلك التعاطف إلى سلطة مؤسسية [عبر المساءلة]. ويربط الجسر حجة TER المعرفية بالبنية السياسية لحوكمة Jasutopian. وبوضعه ضمن تلك البنية، يصبح الجسر الحلقة الثانية للنظام، وهي حلقة تصحيحية للمقاييس والمساءلة: فمقاييس Jasutopianism، مع الأدوات التي يضيفها هذا الكتاب، تُبيّن حال المجتمع ومساره؛ ويُتيح التعاطف للمواطنين رؤية كل إخفاق من جهة من يلحق بهم الضرر؛ وتعمل المساءلة على إعادة المجتمع إلى هدفه. وفي حين أن حلقة المفهوم III ذاتية التعزيز، فإن هذه الحلقة ذاتية التصحيح وذاتية الاستقرار بمعنى فينر: فهي تُبقي المجتمع عند هدفه، ولا تَعِد بصعود بلا نهاية.

تتجلّى الأهمية المعاصرة للمفهوم IV في تهديد لم يتناوله Jasutopianism بكامل أبعاده. فقد حاجّ فرانك باسكوال، في كتابه مجتمع الصندوق الأسود (Pasquale, 2015)، بأن النظم الخوارزمية التي تحكم نتائج البحث، ودرجات الائتمان، وتوصيات المحتوى، وتقييمات السمعة تعمل بوصفها «صناديق سوداء»، حيث تظل المدخلات والمنطق والمخرجات مُعتمة أمام المواطنين الذين تتأثر حياتهم بها. ويُعدّ نقد باسكوال، بمفردات TER، وصفًا لما يحدث عندما يُخفق المفهوم IV. فإذا كانت المساءلة تقتضي الفهم، وكانت الخوارزميات مُعتمة، فإن الحوكمة الخوارزمية هي حوكمة

بلا مساءلة، وهي حوكمة بلا حقيقة، وهي حوكمة بلا حرية. إن السلسلة المعلوماتية التي تصفها TER [الترابط ← إمكانية الوصول ← الفهم ← الأنسنة ← المساءلة ← الحقيقة ← القوة ← الحرية] تنقطع عند نقطة إمكانية الوصول: فالمعلومة موجودة، لكنها غير متاحة للمواطن الذي يحتاج إليها.

سيتناول الفصل 5 من هذا المجلد هذه المشكلة على وجه التحديد. فمواد التفاعل الثقافي الرقمي [CX إلى CXVI] هي أحكام دستورية صُمّمت لإعادة وصل السلسلة التي تقطعها الخوارزميات المُعتمة. وهي تُمثّل، في أعمق مستوياتها، تطبيقات مؤسسية للمفهوم IV: أي اشتراطات قانونية تُلزم بأن تكونَ النظم المعلوماتية المؤثرة في حياة المواطنين شفافة، وقابلة للتتبُّع، وخاضعة للرقابة الديمقراطية.

وتُجسّد مواد القانون المكتوبة سلفًا في Jasutopianism المفهوم IV في أحكام متعددة:

تُوجب المادة V على جميع وسائل الإعلام الإخبارية توفير «مصدر للمعلومات الإخبارية قابل للتحقق منه بصورة مستقلة وغير مجهول الهوية» يتيح «لكل مواطن مراجعة الإحاطة الإخبارية وتتبُّعها رجوعًا إلى المصدر الأصلي الصريح» (Rodriguez, 2021, Art. V). وهذه هي قابلية تتبّع المعلومات، أي المفهوم IV مُطبّقًا على الصحافة.

ويوفّر النظام الوطني لسجل الهوية المنصوص عليه في المواد LXXXV إلى LXXXVIII [والمشروح في الحجة VIII] تسجيلًا إلكترونيًا لجميع المعاملات، مما يجعل الحياة الاقتصادية للأمة قابلة للتتبع على النحو نفسه الذي يصفه المفهوم II للمعلومات بوجه عام.

وتحظر المادة CII حذف المواد I إلى CII أو تعديلها بعد إقرارها، وتمدُّ المادتان CXXIII وCXXXV ذلك التحصين النصي ليشمل الإضافات الدستورية المقترحة في هذا المجلد [المواد CIII إلى CXXIV والمواد CXXV إلى CXXXV]. ويحمي هذا الحكم ديمومة بنية المساءلة ذاتها، مقترنًا ببروتوكول الاستبدال الدستوري الضيّق الوارد في الفصل 7، حتى لا يتسنى لأي فصيل سياسي تفكيك قواعد الشفافية لتحقيق منفعة خاصة.

يكشف المفهوم IV، عند التوسُّع فيه، أن الحرية ليست غيابَ القيود. فالحرية هي ثمرة شُعبٍ تتبَّع جميع المعلومات، وفهِم جميع وجهات النظر، وأنسن جميع أعضائه، وبنى مؤسسات تُبقي هذه العملية قائمةً على الدوام. إنه التعريف الأكثر تطلبًا للحرية في الفلسفة السياسية، وهو التعريف الذي صُمّم نظام Jasutopianism لإنتاجه.

V. TER بوصفها ركيزة فلسفية

ليست نظرية النسبية الأبدية استطرادًا فلسفيًا وُضع بين الحجج والمواد ليتأمّله القارئ المهتم في أوقات فراغه. بل هي الركيزة المعرفية التي ينمو منها نظام Jasutopian بأكمله. فكل حكم من

أحكام Jasutopianism هو تطبيق مؤسسي لمفهوم واحد أو أكثر من مفاهيم TER الأربعة، سواء أُفصح عن تلك الصلة صراحةً في النص الأصلي أم لم يُفصح.

تأمَّل هذه الصلات:

التعليم الشامل [المواد L ،XLIX ،XXII]، الذي يتلقى بموجبه جميع المواطنين من سن الثالثة حتى الثامنة عشرة تعليمًا موحَّد المعايير، ويحظى جميع المواطنين بإمكانية مواصلة التعلّم طوال حياتهم. فإذا كان الفهم يُنتج الأنسنة [المفهوم III]، وكانت الأنسنة تمنع الحرب، فإن التعليم ليس مجرد خدمة اجتماعية؛ بل هو بنية تحتية للسلام. فكل مواطن يتلقى تعليمًا في الثقافة المعلوماتية، والتحليل النقدي، وتبنّي منظور الآخر، هو مواطن أقدر على تتبّع سلاسل المعلومات الفوقية والبلوغ إلى الفهم الذي تصفه TER.

الموارد الأساسية المجانية [المادة I]، التي يحصل بموجبها جميع المواطنين المساهمين على الغذاء، والماء الصالح للشرب، والتعليم، والملبس، والرعاية الصحية، والسكن المعياري، والمرافق بوصفها حقًا أساسيًا. فإذا كانت القدرة على تتبّع المعلومات تقتضي موارد إدراكية [الوقت، والصحة، والمأوى، والتغذية]، فإن المجتمع الذي يحرم أي شريحة من سكانه من هذه الموارد هو مجتمع يمنع تلك الشريحة بنيويًا من بلوغ الفهم الذي يصفه المفهوم III. وإن ضمان المادة I مشروط [فهو يشمل المواطنين المساهمين، وتمدّه المادة LXXI ليشمل المواطنين ذوي الإعاقة الموثّقة]، وبمعيار هذه الحجة ذاتها فإن المواطن الذي يبقى خارج نطاق هذا الشرط يبقى كذلك خارج نطاق المتطلبات المسبقة للفهم. فالفقر ليس مجرد حالة مادية؛ بل هو، بمفردات TER، حالة معرفية، أي وضع تغيب فيه المتطلبات المسبقة لتتبّع المعلومات.

الحوكمة الشفافة، حيث يتتبّع النظام الوطني لسجل الهوية المعاملات، وتُوجب المادة V إسناد الأخبار إلى مصادر قابلة للتحقق منها، ويوفّر مجلس المواطنين وصولًا ديمقراطيًا مباشرًا إلى القرارات التشريعية. فإذا كانت المساءلة تقتضي المعلومات [المفهوم IV]، فإن التعتيم في الحوكمة ليس مجرد قصور إداري؛ بل هو اعتداء على شروط الحرية. وتُقدّم TER الحجة الفلسفية التي تُفسّر سبب إصرار Jasutopianism على الشفافية إلى درجة تعتبرها معظم أنظمة الحوكمة غير عملية.

الدستور الدائم [المادة CII التي تُحصّن المواد I إلى CII، والمادتان CXXIII وCXXXV اللتان تمدّان ذلك التحصين ليشمل إضافات هذا المجلد]، حيث لا يجوز حذف أي مادة من مواد القانون أو إعادة كتابتها بعد إقرارها. فإذا كانت البنية المؤسسية تُنشئ شروط الأنسنة والمساءلة والحرية، فإن تفكيك ضمانات الشفافية يقوّض الأساس المعرفي للحكم الذاتي. وليست الديمومة جمودًا أعمى؛ بل إنها، باقترانها بشروط الاستبدال التشغيلية الصارمة في الفصل 7، تحمي التغذية الراجعة المعلوماتية من الاستيلاء الحزبي.

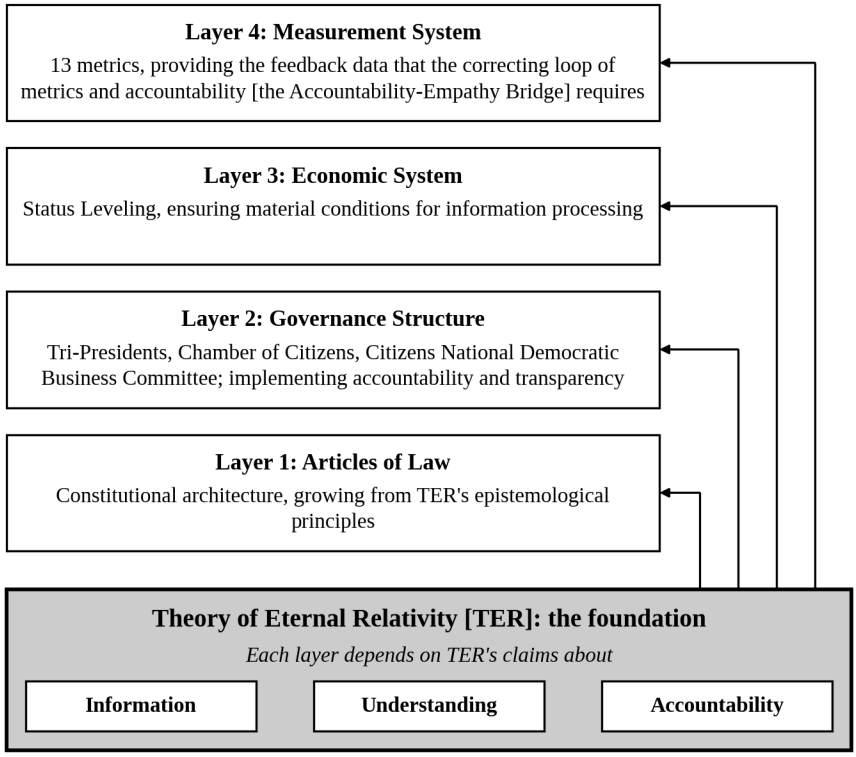
تعمل قناتان معًا. فالأعمال الجمالية والثقافية [الموسيقى، والسينما، والأدب، والحِرف العامة المشتركة] تُشرك المواطنين عبر القناة الوجدانية قبل أن يبدأ الاستدلال السياسي المتعمَّد، في حين أن تتبّع المعلومات الفوقية ومؤسسات الحوكمة الشفافة تُشرك المواطنين عبر الاستقصاء الإدراكي

المتعمَّد. ويوثّق ديسيتي (Decety, 2012) كلتا الآليتين بوضوح تام: فالتعاطف الإنساني يجمع بين المشاركة الوجدانية [التجاوب مع الحالة الشعورية للآخر] والتبني الإدراكي لمنظور الآخر، استنادًا إلى مسارات عصبية ونفسية متمايزة جزئيًا يُعزّز بعضها بعضًا في الاستجابة التعاطفية الكاملة.

يُفسّر تقاطعهما الدورَ المزدوج لنظرية TER. فالتصميم المؤسسي يعمل من أعلى إلى أسفل، منطلقًا من المبادئ الدستورية عبر السجلات العامة الشفافة وصولًا إلى المساءلة الاجتماعية. أما الأنسنة الثقافية العابرة للحدود فتعمل من أسفل إلى أعلى، منطلقةً من اللقاء الجمالي المُعاش عبر التماهي الثقافي الوجداني وصولًا إلى الوازع المدني المانع للعداء. وهما معًا يبلغان مدى أبعد مما يبلغه أيٌّ منهما منفردًا. إذ يدخل بعض المواطنين أولًا عبر التحقق التحليلي، ويدخل آخرون أولًا عبر اللقاء الثقافي، ويدخل كثيرون عبر كليهما معًا.

وتوفّر السمات الأربع التي يستمدّها هذا الكتاب من عرض ميتشل (Mitchell, 2009) للنظم المعقّدة، المشار إليها في القسم I أعلاه، تقابلًا بنيويًا أخيرًا يُقدّمه هذا الكتاب بوصفه قراءته الخاصة. التنظيم الذاتي [المفهوم I: تترابط النظم بعضها ببعض من دون تنسيق مركزي]. الانبثاق [المفهوم III: ينبثق الفهم من تتبُّع المعلومات بوصفه خاصيةً من رتبة أعلى لا يمكن التنبؤ بها انطلاقًا من أي معلومة مفردة وحدها]. التكيُّف عبر التغذية الراجعة [المفهوم IV: المساءلة هي آلية التغذية الراجعة الاجتماعية التي تُصحّح النظام]. معالجة المعلومات بوصفها ركيزة [المفهوم II: إمكانية الوصول إلى المعلومات هي ما يجعل العملية برمتها ممكنة]. ووفق هذه القراءة، تتسق TER مع علم التعقيد: فمفاهيمها الأربعة تتطابق مع تلك السمات الأربع، مما يُشير إلى أن TER تصف سلوك المجتمعات البشرية بوصفها نظمًا تكيُّفية معقّدة، تحكمها الديناميكيات المعلوماتية ذاتها التي تحكم جميع تلك النظم، من مستعمرات النمل إلى النظم البيئية فشبكة الإنترنت.

كتبت دونيلا ميدوز، في كتابها التفكير في النظم (Meadows, 2008)، أن أنجع نقاط الرافعة في أي نظام معقّد ليست التدفقات المادية [مزيد من المال، ومزيد من الموارد، ومزيد من الإكراه] بل التدفقات المعلوماتية: أهداف النظام، والقواعد التي تحكم التغذية الراجعة، والقدرة على التنظيم الذاتي. ونظرية TER هي نظرية تتناول نقاط الرافعة هذه. فهي تُحدّد المعلومات [لا المال، ولا القوة، ولا الأيديولوجيا] بوصفها الوسيط التأسيسي الذي تُنظّم به المجتمعات ذاتها، وتُحدّد الفهم [التتبُّع الدقيق للمعلومات الفوقية] بوصفه العملية التي يُنتج بها التنظيم الذاتي الأنسنة لا نزع الأنسنة، والحرية لا الاستبداد، والسلام لا الحرب.



الشكل 2.5. TER بوصفها ركيزة فلسفية

VI. من الفلسفة إلى الأدلة

لقد غدت أربع فقرات قصيرة حجةً يمكن تمييز أجزائها بعضها من بعض. وفي هذا الفصل ثلاثة أنواع من السند، وهي ليست متساوية في القوة. فثمة خطوة واحدة مُشتقَّة: إذ لا تُكتسب المعلومات أبدًا بالمعالجة [متباينة معالجة البيانات في نظرية المعلومات (Cover & Thomas, 2006)]، ولذا لا يمكن تتبّع قرار إلى الوراء إلا بقدر ما احتفظت كل حلقة بسجلها، والبلد الذي يريد أن تكون قراراته قابلة للتتبّع يجب أن يسجّل عند المصدر وأن يحفظ ما يسجّله؛ والمادة V ونظام السجل والمادة CII هي هذا المتطلب مكتوبًا قانونًا. أما الصِلات بنظرية النظم، وعلم الشبكات، والديناميكا الحرارية، وفلسفة المعلومات فهي توازيات، تُظهر أن TER تصف بِنى وجدتها حقول أخرى أيضًا، ولا تُثبت أيًّا من دعاواها. والدعاوى المتعلقة بالناس [أن التتبّع يُثمر الفهم، وأن الفهم يؤنسن، وأن الجمهور المؤنسَن يكبح قادته] فرضيات لها أدلة على نطاق الأفراد والجماعات، ويختبرها هذا المجلد على نطاق البلد بقراءات الفصلين 7 و11. ولا يقف أيّ من المفاهيم الأربعة معزولًا عن البحث الأكاديمي المنهجي. فالمفهوم I يرسم توازيات بنيوية متماثلة الشكل مع النظرية العامة للنظم، وعلم الشبكات، والنظم الحية؛ ويرسم المفهوم II توازيات صورية مع نظرية المعلومات لدى شانون، وفلسفة المعلومات لدى فلوريدي، والبنى المبدِّدة لدى

بريغوجين، مع تسمية الحدّ العملي الذي تفرضه الإنتروبيا الفيزيائية؛ ويجمع المفهوم III بين السيبرنيطيقا لدى فينر ونظرية الانبثاق لدى ديكون من جهة، والأنسنة متعددة المستويات عبر علم نفس التعاطف المُحكَّم علمياً (Cikara et al., 2011; Decety, 2012; Batson, 2011; Hoffman, 2000) من جهة أخرى؛ ويربط المفهوم IV نظرية الشفافية ربطًا مباشرًا بالمساءلة الديمقراطية، ممهّدًا لمدوّنة المنصات الرقمية في الفصل 5.

باتت الأرضية الآن واضحة المعالم. فتتبُّع المعلومات يقود إلى الفهم، والأنسنة، والمساءلة، والحرية، مدعومًا بتوازيات متماثلة الشكل وصريحة لدى شانون، وبرتالانفي، وفينر، وباراباسي، وواتس، وفلوريدي، وميتشل، وكابرا ولويزي، وبريغوجين، وديكون، وميدوز (Meadows, 2008)، إلى جانب أبحاث التعاطف المُحكَّمة علمياً، لا استنادًا إلى مزاعم كيميائية حيوية غير متحقَّق منها.

غير أن ما تُحاجُّ به الفلسفة لا بد أن تؤكّده الممارسة. ولذلك ينتقل الفصل التالي من الجانب الفلسفي إلى الجانب التجريبي. فإذا كانت عناصر رؤية Jasutopianism جديرة بالاعتبار، فينبغي أن توجد أمثلة تاريخية، مهما كانت جزئية، لمجتمعات طبَّقت بنجاح الحوكمة التعاونية، أو التبادل غير النقدي، أو الصوت الديمقراطي المباشر، أو تخصيص الموارد على أساس الحاجة. ويُقدِّم الفصل 3 سبعة أمثلة من هذا القبيل. والأدلة، كما سيجد القارئ، مُشجِّعة وصادقة في آن واحد.

وبموجب هذا، يقوم الأساس الفلسفي راسخًا. فلتأتِ الأدلة بعده.

المراجع (الفصل 2)

Barabási, A.-L. (2003). *Linked*: *How everything is connected to everything else and what it means for business, science, and everyday life*. Plume.

Batson, C. D. (2011). *Altruism in humans*. Oxford University Press.

Bertalanffy, L. von. (1968). *General system theory*: *Foundations, development, applications*. George Braziller.

Capra, F., & Luisi, P. L. (2014). *The systems view of life*: *A unifying vision*. Cambridge University Press.

Cikara, M., Bruneau, E. G., & Saxe, R. R. (2011). Us and them: Intergroup failures of empathy. *Current Directions in Psychological Science*, 20(3), 149-153.

Cilliers, P. (1998). *Complexity and postmodernism*: *Understanding complex systems*. Routledge.

Cover, T. M., & Thomas, J. A. (2006). *Elements of information theory* (2nd ed.). Wiley.

Deacon, T. W. (2012). *Incomplete nature*: *How mind emerged from matter*. W. W. Norton.

Decety, J. (Ed.). (2012). *Empathy*: *From bench to bedside*. MIT Press.

Fearon, J. D. (1995). Rationalist explanations for war. *International Organization*, 49(3), 379-414.

Floridi, L. (2011). *The philosophy of information*. Oxford University Press.

Hoffman, M. L. (2000). *Empathy and moral development*: *Implications for caring and justice*. Cambridge University Press.

Kertzer, J. D., & Zeitzoff, T. (2017). A bottom-up theory of public opinion about foreign policy. *American Journal of Political Science*, 61(3), 543-558.

Meadows, D. H. (2008). *Thinking in systems*: *A primer* (D. Wright, Ed.). Chelsea Green Publishing.

Mitchell, M. (2009). *Complexity*: *A guided tour*. Oxford University Press.

Pasquale, F. (2015). *The black box society*: *The secret algorithms that control money and information*. Harvard University Press.

Prigogine, I., & Stengers, I. (1984). *Order out of chaos*: *Man's new dialogue with nature*. Bantam Books.

Rodriguez, J. (2021). *Jasutopianism*. [Self-published].

Shannon, C. E. (1948). A mathematical theory of communication. *Bell System Technical Journal*, 27(3), 379-423.

Susskind, L., & Hrabovsky, G. (2013). *The theoretical minimum*: *What you need to know to start doing physics*. Basic Books.

Travers, J., & Milgram, S. (1969). An experimental study of the small world problem. *Sociometry*, 32(4), 425-443.

Watts, D. J. (2003). *Six degrees*: *The science of a connected age*. W. W. Norton.

Wiener, N. (1948). *Cybernetics*: *Or control and communication in the animal and the machine*. Technology Press; John Wiley & Sons.

Yanagizawa Drott, D. (2014). Propaganda and conflict: Evidence from the Rwandan genocide. *The Quarterly Journal of Economics*, 129(4), 1947-1994.

الفصل 3: الأدلة: دراسات حالة للحوكمة التعاونية



I. من الفلسفة إلى الأدلة

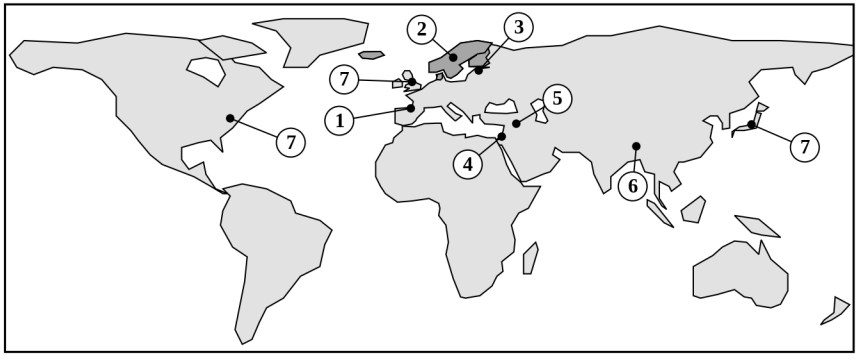
أرسى الفصل 2 الأساس الفلسفي. وتقدّم نظرية النسبية الأبدية، بعد توسيعها من أربع فقرات قصيرة إلى موقف معرفي متطور، الحجةَ التي تُفسّر سبب هيكلة مؤسسات Jasutopianism على النحو الذي هي عليه: لأن المعلومات، حين تُتتبَّع على نحو سليم، تُنتج الفهم؛ والفهم يُنتج الأنسنة؛ والأنسنة تنتج المساءلة؛ والمساءلة تُنتج الحرية. وهذه الحجة متماسكة داخليًا، ومتسقة مع التقاليد الراسخة في نظرية المعلومات، ونظرية الأنظمة، وعلم التعقيد، والسيبرنطيقا.

غير أن التماسك الداخلي ليس دليلًا. فالنسق الفلسفي المكتمل منطقيًا لكنه خاوٍ تجريبيًا هو تجربة فكرية، لا مقترح حوكمة. وقد قدّم نظام Jasutopianism نفسه بوصفه بنية دستورية متكاملة [عشرون حجة، وأكثر من مئة مادة من مواد القانون، ونظام اقتصادي مبتكر، ونظام قياس، وخطة انتقال]. أما ما لم يقدّمه Jasutopianism، وهو ما يشرع هذا الفصل في توفيره، فهو السجل التجريبي. فهل جُرِّبت عناصر هذه الرؤية من قبل؟ وحيثما جُرِّبت، ما الذي نجح منها؟ وما الذي أخفق؟ وماذا تكشف الإخفاقات عن متطلبات التصميم التي يتعين على Jasutopianism تلبيتها؟

تقوم المنهجية هنا على التحليل المقارن للحالات في التقليد الذي يسمّيه إريك أولين رايت (2010) «اليوتوبيات الواقعية»: أي البدائل المؤسسية للترتيبات القائمة التي تُقيَّم وفق ثلاثة معايير: المرغوبية (هل تجسِّد قيمًا جديرة بالسعي إليها؟)، والقابلية للحياة (هل تستطيع العمل على النحو

المصمَّم لها؟)، والقابلية للتحقيق (هل يمكن تنفيذها في ظل الظروف القائمة؟). ولا تصنِّف الأقسام التالية كل حالة بدرجات وفق المعايير الثلاثة واحدًا تلو الآخر؛ بل تربط كل حالة بما يتصل بها من مبادئ Jasutopian، وتبيّن ما تثبته وما لا تثبته. وتُستمد دراسات الحالة من ثلاث قارات وتمتد قرابة ستة عقود، من إقليم الباسك في عام 1956 إلى شمال شرق سوريا في عام 2012. وهي تغطي الملكية التعاونية، والتبادل غير النقدي، والصوت الديمقراطي المباشر، والقياس البديل للقيمة، والشفافية الرقمية، والمتانة المؤسسية في ظل الأزمات.

توضيح حاسم قبل المضي قدمًا. لا تمثّل أي دراسة حالة معروضة هنا نظام Jasutopianism. فتعاونيات موندراغون تعمل داخل اقتصاد رأسمالي. والكيبوتسات خاضت تجربة المساواة الجذرية، لكنها لم تقترح قط بنية دستورية. ودول الشمال الأوروبي تحتفظ باقتصادات نقدية ذات أسواق رأس مال خاصة. وبوتان تقيس السعادة، لكنها لا تلغي التبادل النقدي. ومجتمعات بنوك الوقت تعمل على نطاق الأحياء السكنية. وإستونيا رقمنت الحوكمة، لكنها لم تُعِد هيكلة نظامها الاقتصادي. وروج آفا بنت ديمقراطية مباشرة في ظروف الحرب، واستُوعِبت في الدولة السورية في عام 2026، قبل أن يصبح أي تقييم طويل الأمد ممكنًا. تظهر كل حالة مكوِّنًا من رؤية Jasutopian قيد التطبيق، لا النظام ذاته. وهذا التمييز جوهري، ويلتزم به هذا الفصل من أوله إلى آخره.



Europe

1. Mondragon [Basque Country, Spain]
2. Nordic countries [Denmark, Finland, Iceland, Norway, Sweden; darkest tint]
3. Estonia

Asia

4. Israeli kibbutzim
5. Rojava [northeastern Syria]
6. Bhutan

Europe, North America and Asia

7. Time banking communities [United Kingdom, United States, Japan]

الشكل 3.1. التوزيع الجغرافي لدراسات الحالة

II. موندراغون: الحوكمة الديمقراطية على النطاق الصناعي

في عام 1943، أسَّس كاهن كاثوليكي يُدعى خوسيه ماريا أريزمندياريتا مدرسة فنية صغيرة في بلدة موندراغون الباسكية في إسبانيا. ومن تلك المدرسة، في عام 1956، نشأت أول تعاونية عمالية، ومنها انبثق ما بات اليوم أكبر اتحاد للتعاونيات العمالية في العالم: أكثر من مئة منشأة، وعشرات الآلاف من الأعضاء العمال، بعمليات تمتد عبر التصنيع، وتجارة التجزئة، والتمويل، والتعليم. ويُعدُّ نظام موندراغون التعاوني الحالة الأكثر دراسة على الإطلاق للحوكمة الديمقراطية في مكان العمل العاملة على النطاق الصناعي (Whyte & Whyte, 1991).

يقدِّم هيكل الحوكمة نظيرًا لمبادئ Jasutopian، وإن كان نظيرًا محدودًا. فتعمل كل تعاونية وفق مبدأ: صوت واحد لكل عضو. وتُنتخبِ الإدارة من قِبَل الأعضاء العمال ويمكن عزلها. غير أن التماثل الحقيقي ضيق النطاق: قيادة منتخبة وقابلة للعزل، وفوارق أجور منظَّمة، تعمل داخل شركة يملكها عمالها أنفسهم. ولا ينص نظام Jasutopianism على امتلاك العمال لشركتهم أو إدارتها؛ فأقرب هيئة لديه، وهي لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال، تضم كل صاحب عمل مرخَّص له، وتنتخب مسؤوليها كل عامين، وترفع شؤون الأعمال إلى مجلس الشيوخ (Rodriguez, 2021، الحجة VI). ويتبع توزيع الأرباح صيغةً يُحتجز فيها معظم الفائض للاستثمار، ويُوزَّع الباقي على الأعضاء بناءً على المساهمة، بنسبة أجر قصوى بلغت نحو ستة إلى واحد بين أعلى وأدنى دخل في عقد 1990 (Whyte & Whyte, 1991; Reuten, 2023)؛ وقد ارتفع الحد الأقصى منذ ذلك الحين إلى نحو تسعة إلى واحد قبل الضريبة، في حين يبلغ متوسط الفجوة في التعاونيات نحو خمسة إلى واحد (Reuten, 2023). ولا يعدُّ هذا ترقية المكانة [فموندراغون تستخدم التعويض النقدي]، لكنه أقرب نظير في العالم الواقعي إلى التفاوت المنظَّم الذي تتصوره ترقية المكانة. وتظهر هذه النسبة أن المنشأة تستطيع العمل في ظل ضغط جذري لفوارق الأجور دون أن تفقد الدافع الإنتاجي.

وتتساوى البنية التحتية التعليمية في أهميتها وصلتها بالموضوع. فما تزال المدرسة متعددة التقنيات الأصلية التي أسَّسها أريزمندياريتا محورية في النظام: إذ تدرِّب رواد الأعمال التعاونيين، وتعلِّم المهارات الفنية والحوكمة الديمقراطية على حد سواء. وليس التعليم أمرًا ثانويًا لاحقًا؛ بل هو الآلية التي تعيد من خلالها الثقافة التعاونية إنتاج نفسها عبر الأجيال. ويعكس ذلك تركيز نظام Jasutopianism على التعليم الشامل [المواد XXII وXLIX وL] بوصفه الشرط المؤسسي المسبق للمواطنة الديمقراطية. فالمواطن الذي لم يتلقَّ تعليمًا في الحكم الذاتي لا يمكن توقُّع ممارسته له.

وتقدِّم البنية المالية درسًا بالغ الدلالة. فمصرف كاخا لابورال (Caja Laboral)، وهو المصرف التعاوني لموندراغون، يوفِّر التمويل الذي تحرمه أسواق رأس المال التقليدية على الشركات المملوكة للعمال. ويرى غريغوري داو (2003) أن ندرة التعاونيات العمالية في الاقتصادات الرأسمالية ليست دليلًا على عدم كفاءتها، بل هي دليل على عائق مؤسسي محدد: فالعمل غير قابل للتصرف فيه ولا يمكن أن يقدَّم ضمانًا على النحو الذي يقدَّم به رأس المال. وقد حلَّ مصرف كاخا لابورال هذه المشكلة بإنشاء مؤسسة مالية غايتها خدمة النظام التعاوني لا تعظيم العائد على

رأس المال. وفي ظل نظام Jasutopianism، حيث يحل نظام ترقية المكانة محل الحواجز النقدية أمام إنشاء الأعمال، سيتخذ قيد رأس المال الذي يجعل التعاونيات نادرة في ظل الرأسمالية شكلًا مختلفًا: إذ يصبح السؤال من الذي يخصِّص الموارد الإنتاجية لمشروع جديد. ويجيب نظام Jasutopianism عن ذلك بمستوى المكانة الذي يخوِّل المواطن تأسيس عمل تجاري، فالمواطن الذي يكتسب ذلك المستوى ويحصل على رخصة عمل يكتسب «الحق في تحريك موارد البلاد وفق تقديره [في حدود المعقول وفق القيود القانونية]» (Rodriguez, 2021، الحجة VI). وتبقى المقار والآلات والمواد نادرة في غياب المال، ولذلك فإن الرخصة تمثِّل حقًا في الانتفاع بها ضمن الحدود القانونية وليست مخزونًا مملوكًا منها، ويترك كتاب عام 2021 للقانون تحديد الجهة التي تفصل بين مالكَين مرخَّصين يطلبان المقرَّ نفسه [ويعرض الفصل 4 ماهية تخصيص الموارد والمرافق والوقت]. وتبيِّن موندراغون ما يحدث حين تُحل مشكلة التمويل داخل سياق رأسمالي؛ أما Jasutopianism فيقترح حلها بنيويًا.

تقتضي الأمانة الفكرية الاشتباك مع أقوى وجوه النقد. فقد وجدت شارين كازمير (1996)، في دراسة إثنوغرافية لموندراغون، أن عمال التعاونية لم يختبروا بالضرورة تمكينًا ديمقراطيًا أكبر مما يختبره العمال في الشركات التقليدية. إذ يمكن لتجربة العمل اليومية في التعاونية أن تكون هرمية وروتينية ومولِّدة للاغتراب، بصرف النظر عن هيكل الحوكمة الرسمي. وكانت الحركة التعاونية في إقليم الباسك محافظة سياسيًا، ومنحازة إلى التعليم الاجتماعي الكاثوليكي لا إلى الراديكالية العمالية، ومناهضة للنقابات في الممارسة العملية. وترى كازمير أن الفجوة بين التصميم المؤسسي والتجربة المعيشة هي النتيجة المركزية.

وقد وثَّق بوتنام (1993) أقرب نظير تجريبي للعلاقة التعزيزية بين الثقافة المدنية والأداء المؤسسي. ففي دراسته للحكم الإقليمي في إيطاليا، بنت المجتمعات الغنية برأس المال الاجتماعي [الثقة، وأعراف المعاملة بالمثل، وشبكات المشاركة المدنية] مؤسسات أدَّت عملها بكفاءة، وشجَّعت تلك المؤسسات على مزيد من المشاركة، وأنتجت تلك المشاركة قدرًا أكبر بعدُ من رأس المال الاجتماعي؛ حيث كافحت الأقاليم التي بدأت بهياكل هرمية متدنية الثقة لبناء حكومة فعالة بصرف النظر عن التصميم الرسمي. وتعمل الحلقات الحميدة عند بوتنام داخل الأقاليم المحلية، في حين يطبِّق الفصلان 4 و11 دورةً مرتبطة بها بنيويًا [حلقة التغذية الراجعة بين التعاطف والمؤسسة] على التبادل الثقافي العابر للحدود ومواد القانون التي تحميه. ولا بد من توافر كلا النصفين.

لا يُضعف نقد كازمير الحجة المؤيدة لنظام Jasutopianism؛ بل يقوِّيها. إذ تندرج نتيجة كازمير ضمن النمط المحلي الذي تظهره حلقات بوتنام والذي يفحصه روشتاين في القسم IV، حيث تدعم المؤسسات والثقافة كلٌّ منهما الأخرى: فالتصميم الرسمي وحده غير كافٍ دون العادات الثقافية المعيشة التي تُبقي المشاركة الديمقراطية فاعلة. إن هياكل موندراغون الرسمية مثالية. وآليات إعادة الإنتاج الثقافي فيها [المدرسة متعددة التقنيات، والروح التعاونية المتجذِّرة في فلسفة أريزمنديارِيتا] هي ما يجعل تلك الهياكل تعمل، وحيثما تضعف تلك العادات، كما توثِّق كازمير، تآكل التجربة الديمقراطية المعيشة حتى مع بقاء القواعد الرسمية سارية في النصوص. وتوفِّر مواد

القانون في Jasutopianism النصف الدستوري من تلك المعادلة المحلية، في حين تهدف قواعده الخاصة بالتعليم الشامل والشفافية إلى استدامة النصف المدني.

الربط بمبادئ Jasutopian: الحوكمة التعاونية ← لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال (نظير محدود: هيئة تضم أصحاب الأعمال، لا عمالًا يديرون شركتهم). نسبة الأجر المنظَّمة ← ترقية المكانة. البنية التحتية التعليمية ← التعليم الشامل [المواد XXII وXLIX وL]. المصرف التعاوني الذي يحل قيد رأس المال ← مستوى المكانة الذي يخوِّل المواطن تأسيس عمل تجاري، مع تخصيص الموارد الإنتاجية بدلًا من إقراضها [الحجة VI؛ الفصل 4].

ما تثبته موندراغون: الحوكمة الديمقراطية في مكان العمل قابلة للتوسُّع. ولا يدمِّر ضغط فوارق الأجور الدافع الإنتاجي. ويستديم التعليم الثقافة التعاونية عبر الأجيال.

ما لا تثبته موندراغون: أن الحوكمة التعاونية تستطيع العمل خارج سياق رأسمالي. وأن الفجوة بين الهيكل الرسمي والتجربة المعيشة يمكن سدُّها بالتصميم المؤسسي وحده. وأن الملكية الديمقراطية تتحول إلى تجربة ديمقراطية دون استثمار ثقافي مستمر. وأن لملكية العمال للشركات نظيرًا في نظام Jasutopianism: إذ تختلف لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال عنها اختلافًا نوعيًا.

III. الكيبوتسات الإسرائيلية: المساواة والحوافز ومشكلة هجرة الأدمغة

تقدِّم حركة الكيبوتس ما قد يكون التجربة الطبيعية الأكثر دراسةً بصرامة في العيش الجماعي غير النقدي. ففي عام 1995 كان هناك 268 كيبوتسًا تضم نحو 120,000 عضو (Abramitzky, 2008). وفي صورتها التقليدية، عاش أعضاؤها في ترتيبات تتسم بمساواة اقتصادية شبه تامة: فجميع الممتلكات مملوكة ملكيةً جماعية، والوجبات تُتناول جماعيًا، والأطفال يُنشَّؤون في دور جماعية، وكان كل عضو يتلقى الحصة المادية نفسها بصرف النظر عن مساهمته (Abramitzky, 2008).

وقد حدَّد ران أبراميتزكي، مستخدمًا بيانات جُمعت حديثًا حول 188 كيبوتسًا [أكثر من سبعين بالمئة من جميع الكيبوتسات في إسرائيل]، التهديدَ المركزي الذي يواجه ترتيبات التقاسم المتساوي بدقة. إنه ليس الكسل. وليس التآكل الأيديولوجي بالمعنى المجرد. بل هو الخروج الانتقائي: إذ يكون الأعضاء الأكثر إنتاجية هم الأكثر احتمالًا للمغادرة. فعندما تتحسن الفرص الاقتصادية في الخارج، يكون الأفراد ذوو القدرة الكسبية الأعلى في اقتصاد السوق هم أنفسهم الذين يمثِّل التقاسم المتساوي في الكيبوتس بالنسبة إليهم أكبر تضحية. ووجد أبراميتزكي أن ثروة الكيبوتس كانت تعمل بوصفها «أداة ربط واستبقاء»؛ فالكيبوتسات الأكثر ثراءً احتفظت بأعضائها لأن المستوى المادي للعيش الجماعي كان منافسًا للخيارات الخارجية. أما عندما ارتفعت الأجور الخارجية بوتيرة أسرع من مستويات المعيشة في الكيبوتس، فقد غادر الأعضاء المنتجون أولًا (Abramitzky, 2008).

وقد صاغ أبراميتزكي (2011) ذلك صياغةً منهجية في ثلاثة تهديدات: هجرة الأدمغة [خروج الأعضاء ذوي القدرة العالية]، والاختيار العكسي [دخول الأعضاء ذوي القدرة المنخفضة لأن مستوى المعيشة المضمون يتجاوز أجرهم في السوق]، والتقاعس عن العمل [تقليص الأعضاء لجهدهم لأن التعويض لا يتأثر بالمساهمة]. وتنطبق هذه التهديدات الثلاثة بدقة لافتة على تحديات التصميم التي يتعين على النظام الاقتصادي في Jasutopianism حلُّها.

وهنا لا تقتصر حالة الكيبوتس على كونها توضيحية، بل تصبح تنبؤيةً أيضًا. فقد مارست الكيبوتسات المساواة الخالصة: إذ تلقّى كل عضو القدر نفسه. أما نظام Jasutopianism فلا يفعل ذلك. فقد صُمِّم نظام ترقية المكانة بوصفه تفاوتًا متدرجًا داخل بنية غير نقدية؛ إذ يتقدم المواطنون عبر المساهمة، وتمنح المكانة الأعلى تمايزًا ماديًا واجتماعيًا. وصُمِّم النظام للتصدي لتهديدات أبراميتزكي الثلاثة جميعها. فتُواجَه هجرة الأدمغة بالتقدير التفاضلي للمساهمة ذات القدرة العالية [إذ يحقق المواطن المنتج مستوى مكانة أعلى، وهو ما يقترن بامتيازات ملموسة]، ولا تصمد هذه الإجابة إلا إذا بقيت مستويات المكانة العليا قادرة على منافسة ما يقدّمه الاقتصاد النقدي في الخارج. فمستوى المكانة، على خلاف المال، لا يمكن حمله عبر الحدود، ولا يدَّعي هذا الكتاب أنه يعرف ما الذي سيُبقي مواطنًا ذا قدرة عالية حين يدفع بلد آخر أجرًا أعلى؛ فالمخاطرة تبقى مفتوحة، ويقيسها الفصل 7 عبر الناتج لكل عامل. ويُواجَه الاختيار العكسي بشرط المساهمة [فضمان المادة I مشروط: إذ تذهب مواردها الأساسية المجانية إلى المواطنين المساهمين، وغير المواطنين المساهمين المصرح لهم قانونًا، والمواطنين ذوي الإعاقة الموثَّقة (Rodriguez, 2021، المادتان I وLXXI)، ولا يثير عدم المساهمة المستوى المادي نفسه]. ويُواجَه التقاعس عن العمل بالآلية ذاتها: فالتقدم في مستوى المكانة قابل للملاحظة، وعلني، ومرتبط بنتائج مادية.

إذن، لا تمثِّل تجربة الكيبوتس إخفاقًا للعيش غير النقدي. بل هي إخفاق للعيش غير النقدي غير المتمايز. فقد نجح النظام لعقود حين كان الالتزام الأيديولوجي مرتفعًا والخيارات الخارجية محدودة [جيل التأسيس، وزمن الحرب، وبواكير قيام الدولة]. وتآكل حين تغيَّرت تلك الظروف. ويستوعب تصميم نظام Jasutopianism درسَ الكيبوتس: فكون النظام غير نقدي لا يقتضي أن يكون غير متمايز. وتمثِّل ترقية المكانة الابتكارَ المؤسسيَّ الذي يفصل Jasutopianism عن نموذج الكيبوتس. ويبقى مدى التباعد بين مستوياته مفتوحًا. إذ يجعل Jasutopianism مستويات المكانة تمتد من واحد إلى عدد يحدِّده القانون [«ستكون مستويات المكانة 1-(Z)»]، ونتولى السلطة التشريعية معايرتها (Rodriguez, 2021، الحجة XII). وتؤطِّر أدلة هذا الفصل ذلك الخيار بين حدَّين: فقد تآكل التقاسم المتساوي في الكيبوتسات، وصمد تفاوت بنحو ستة إلى واحد في موندراغون في عقد 1990 [ونحو تسعة إلى واحد اليوم].

الربط بمبادئ Jasutopian: التقاسم الجماعي للموارد ← المادة I (الموارد الأساسية المجانية، المشروطة بالمساهمة). التخصيص المتساوي ← التباين مع ترقية المكانة (المتدرجة). مشكلة هجرة الأدمغة ← التمايز في مستوى المكانة بوصفه آليةً للاستبقاء.

ما تثبته الكيبوتسات: العيش الجماعي غير النقدي قابل للاستدامة في ظل شروط محددة. ويتآكل التقاسم المتساوي على نحو يمكن التنبؤ به عندما تتحسن الخيارات الخارجية ولا تُميز هياكل الحوافز وفق المساهمة.

ما لا تثبته الكيبوتسات: أن جميع الأنظمة غير النقدية تواجه التهديدات نفسها. إذ يشترك نموذج الكيبوتس ونموذج Jasutopianism في المبدأ غير النقدي، لكنهما يختلفان في مبدأ المساواة. وتختبر بيانات الكيبوتس تصميمًا واحدًا، ولا تختبر التصميم الآخر.

III B. الآليات المضادة المحلية لمواجهة هجرة الأدمغة عالية المهارة

يظل تحذير أبراميتزكي من الخروج الانتقائي قائمًا حتى مع وجود ترقية المكانة. فالمال يعبر الحدود بيسر. أما مستويات المكانة فلا تفعل ذلك. إذ لا يستطيع جرَّاح موهوب، أو مهندس معماري لأشباه الموصلات، أو مهندس أنظمة داخل دولة Jasutopian تحويلَ ما راكمه من رصيد في مستوى المكانة إلى حساب مصرفي أجنبي، في حين ستتنافس الاقتصادات النقدية الأجنبية بشراسة لاستقطاب المواهب النادرة. وبمعالجة الاستبقاء بوصفه هندسةً مؤسسية لا مجرد أمل مدني، يضيف هذا المجلد أربع آليات مضادة محلية تعمل بالكامل داخل المدوَّنة غير النقدية لنظام Jasutopianism.

1. التخصيص السيادي لرأس المال الإنتاجي [الدعم التشغيلي غير القابل للتحويل]. تفتح مستويات المكانة العليا القيادة الإدارية المباشرة على مختبرات البحث، وآلات النمذجة الصناعية الأولية، والمرافق السريرية، والطواقم الهندسية المخصصة عبر الاعتمادات التشريعية [مواد سلطات الحوكمة الثلاث، المادة II؛ الحجة VI]. وتُجبر الاقتصادات النقدية المؤسسين التقنيين والباحثين على إهدار سنوات في ملاحقة صناديق رأس المال المغامر، ولجان المنح، وتعهدات الديون لمجرد تجميع المعدات. أما هنا، فتضع المكانة المكتسبة الأدوات المتقدمة مباشرةً في يدي المتخصص. ويتفوق الاستقلال التشغيلي على اكتناز النقد، حيث يبقى المواطن ذو القدرة العالية من أجل مدى إنتاجي سيادي يعجز الراتب الأجنبي الخاص عن مجاراته في ذلك.

2. مضاعفات المكانة المرجَّحة بالندرة [المعايرة المعدَّلة وفق Y]. يرسّخ نظام Jasutopianism سلَّمًا تشريعيًا للتدرج يمتد من 1 إلى Z جنبًا إلى جنب مع صيغة تقييم الموارد ثنائية المتغيرات في الحجة I، التي تزن الضرورة المجتمعية [X] مقابل الوفرة أو الندرة النسبية [Y] (Rodriguez, 2021، الحجة I، الحجة XII). ويحل الجمع بينهما مسألة المعايرة حلًا مباشرًا. إذ تطبِّق السلطة التشريعية مضاعفات تدرج مرجَّحة بالندرة على فئات العمل التي تسجِّل درجات مرتفعة في الضرورة المجتمعية [X] والندرة الحادة للمهارات [Y]؛ حيث إنه إذا ارتفعت الرواتب النقدية الأجنبية ارتفاعًا حادًا في مجال تخصصي معيَّن، فإن وتيرة التقدم في مستوى المكانة المحلي ترتفع تلقائيًا بحيث يواكب استبقاء ذوي المهارات العالية عروض المنافسة الخارجية دون إعادة العملة المحلية.

3. التناوب الدولي محدد المدة [تكافؤ الأعمال الفرعية]. تسرّع الحدود المغلقة وتيرة المغادرة. فعندما يُجبر المتخصص الطموح على الاختيار الدائم بين العزلة المحلية والفرصة الخارجية، فإنه غالبًا ما يغادر إلى غير رجعة. وباستخدام شراكات الأعمال الفرعية الواردة في الحجة II، تأذن دولة Jasutopian لكبار المتخصصين بقبول انتدابات خارجية محددة المدة تتراوح بين عام واحد وثلاثة أعوام [في مختبرات شريكة، أو مستشفيات تعليمية، أو مشروعات صناعية في الخارج] مع استمرار اكتساب رصيد متواصل في مستوى المكانة المحلي داخل النظام الوطني لسجل الهوية (Rodriguez, 2021، الحجة II). ويكسر التناوب المنظَّم هذا الفخ الثنائي. إذ يكتسب المتخصص خبرة عالمية، وتظل مكانته المحلية غير منقطعة، ويستورد الخبراء العائدون الأساليب الطليعية إلى الوطن.

4. سجل الاستحقاق والاحتفاظ عند إعادة الدخول. سيظل بعض المتخصصين يغادرون؛ فالمغادرة أمر واقع. فإذا كانت المغادرة تمحو كل مؤهل مكتسب محوًا دائمًا، فإن الرحيل يكرّس خسارةً لا رجعة فيها للكفاءات إلى الأبد، في حين أن تسجيل مستوى المكانة الذي اكتسبه كل مواطن مهاجر داخل النظام الوطني لسجل الهوية بوصفه رصيدًا مستحقًا قائمًا [مع الاحتفاظ بنسبة 75 في المائة من رصيد مستوى المكانة السابق عند العودة القانونية خلال خمس سنوات، ثم تناقصه خطيًا عبر السنوات التالية] يخفض احتكاك إعادة الدخول خفضًا حادًا ويحوّل الهجرة أحادية الاتجاه إلى استيراد دائري للمعرفة. وبعد الذي تقرر، لا تعد أي آلية بانعدام المغادرة تمامًا. ولذلك يُدقّق الفصل 7 مباشرةً في الناتج لكل عامل والإنتاجية الطليعية، حتى يظهر أي قصور في الاحتفاظ بالكفاءات علنًا في الأرقام الوطنية المتحقَّق منها.

IV. الديمقراطية الاجتماعية النوردية: التوفير الشامل وآلية الثقة

تُعد الدول النوردية [الدنمارك وفنلندا وآيسلندا والنرويج والسويد] أقرب نظير قائم واسع النطاق لعدد من السمات المؤسسية في نظام Jasutopianism: التوفير الشامل للموارد الأساسية، والثقة الاجتماعية المرتفعة، والابتكار جنبًا إلى جنب مع المساواة، والحوكمة الديمقراطية ذات المشاركة المدنية العالية. وقد صنّف غوستا إسبينغ-أندرسن (1990) النموذج النوردي بوصفه «نظام الرفاه الديمقراطي الاجتماعي»، الذي يتسم بمنافع شاملة متاحة لجميع المواطنين بصرف النظر عن الدخل، ومستوى مرتفع من نزع التسليع [الدرجة التي يستطيع بها المواطن الحفاظ على سبل عيشه دون الاعتماد على السوق]، وتدخل قوي للدولة في كل من التوفير الاجتماعي وتنظيم سوق العمل.

أما النتيجة الجوهرية بالنسبة إلى نظام Jasutopianism فتأتي من بو روثشتاين (2005)، الذي أثبت أن مؤسسات الرفاه الشامل تولّد الثقة الاجتماعية بدلًا من مجرد عكسها. فالاعتراض التقليدي على التوفير الشامل [القائل إن توفير الموارد المجانية يخلق الاتكالية، ويقوّض روح المبادرة، ويُضعف التماسك الاجتماعي] ينقلب تجريبيًا في الحالة النوردية. وتميز آلية روثشتاين بالدقة: فعندما يُنظَر إلى المؤسسات الحكومية بوصفها عادلة وكفؤة ونزيهة، يطوّر المواطنون ثقة معممة بعضهم في بعض. فالمؤسسة تُنتج الأثر الثقافي. ومرد ذلك إلى أن التفاعل متبادل: فالمواطنون الذين يثقون

بالمؤسسات يكونون أكثر استعداداً للمساهمة في المنافع الجماعية [الضرائب، والواجبات المدنية، والمشاركة المجتمعية]، وهو ما يُديم المؤسسات، الأمر الذي يُديم الثقة بدوره.

وتمنح هذه الآلية أساسًا تجريبيًا للنصف الداخلي من الاستقرار المؤسسي: فالمؤسسات العادلة والشاملة تُنتج ثقةً مدنيةً وتضامناً يدافعان بدورهما عن تلك المؤسسات ضد التآكل. ويُظهر السجل النوردي هذه الحلقة التبادلية وهي تعمل داخل دول قومية راسخة، مما يوفر خط أساس تجريبياً ملموساً قبل أن يبحث الفصلان 4 و11 في كيفية عمل المؤسسات الثقافية عبر الحدود الوطنية.

وتشير النتيجتان الموضوعتان جنباً إلى جنب في هذا الفصل إلى اتجاهين متقابلين، ولهذا الفارق أهمية بالغة لأي دولة تتبنى نظام Jasutopianism تصميمًا وقصدًا. فالأقاليم التي درسها بوتنام توحي بأنه حين تغيب الثقة، لا يستطيع التصميم الرسمي أن يُنتج حكومةً فاعلة: فالثقافة تأتي أولًا. أما شواهد روثشتاين فتوحي بأن المؤسسات التي يراها المواطنون عادلةً وكفؤةً ونزيهةً خاليةً من الفساد هي التي تُنتج الثقة: فالتصميم يأتي أولًا. ويقرأ هذا الكتاب النتيجتين بوصفهما تصفان ظرفين مختلفين؛ فحيث تكون الثقة والتقاليد المدنية ضعيفةً، كما في الأقاليم التي درسها بوتنام، يفشل التصميم وحده؛ وحيث يُرى أن المؤسسات عادلة، فإنها تبني الثقة التي تُديمها، كما وجد روثشتاين. ويعتمد كتاب Jasutopianism 2: The Answer على اتجاه روثشتاين ويقبل شرطه بوصفه متطلباً من متطلبات الانتقال: إذ يجب على أي دولة تتبنى نموذج Jasutopian منذ عامها الأول أن تُري مواطنيها مؤسساتٍ يلمسون عدالتها، ولهذا السبب تخضع أرقامها للتحقق من قِبل لجنة تدقيق المقاييس [الفصل 6] لا من قِبل الحكومة الخاضعة للاختبار. فالدولة التي تبدأ بثقة منخفضة تبدأ تحت وطأة تحذير بوتنام، ولا بد لمخطط الفصل 6 أن يتصدى لذلك.

غير أن السرد التاريخي يقتضي الصدق بشأن المسار والعملية. إذ توثّق ماري هيلسون (2008) أن النموذج النوردي لم يكن نتاج توافق سلس، بل ثمرة صراع سياسي ممتد: «التسوية التاريخية» بين رأس المال والعمل، وعقود من التفاوض المؤسسي، وخيارات ظرفية كان يمكن أن تسير في اتجاه مغاير. ويذهب كريستيانسن وبيترسن وادلينغ وهافه (2006) أبعد من ذلك، إذ يجادلون بأن سردية «الاستثنائية النوردية» هي نفسها بناء خطابي يُخفي الصراع والتنازع والخيارات المرتهنة بالمسار التي طبعت تطور دولة الرفاه. لم يكن النموذج النوردي حتمياً؛ بل بُني بناءً، وظل موضع تنازع في كل مرحلة.

ولهذا الأمر دلالة مهمة لخطة الانتقال في نظام Jasutopianism. فإذا كانت حتى أنجح دول الرفاه قد تطلبت عقوداً من التفاوض السياسي والبناء المؤسسي، فلا بد من فهم الجدول الزمني للانتقال في نظام Jasutopianism للسنوات 1 حتى 4 بوصفه بداية العملية لا اكتمالها. وسيوسّع الفصل 6 هذا الجدول الزمني إلى انتقال دستوري يمتد عشر سنوات، وهي الفترة التي تُؤسَّس فيها المؤسسات، وسيستخدم التجربة النوردية دليلًا على أن ترسيخها يمتد لعقود تتجاوز تلك المدة ويتطلب التزاماً متواصلاً.

الربط بمبادئ Jasutopian: التوفير الشامل ← المادة I جزئيًا [فالتوفير المنصوص عليه في المادة I مشروط بالمساهمة]. الثقة المرتفعة ← المبادئ التأسيسية الثلاثة (الحرية والحياة والازدهار). الابتكار جنبًا إلى جنب مع المساواة ← ترقية المكانة (حيث يحفظ التمايز الحافز داخل بنية غير نقدية). توليد الثقة المؤسسية ← التبادل الداخلي بين المؤسسات العادلة والثقة المدنية.

ما يثبته النموذج النوردي: إن التوفير الشامل يولِّد الثقة لا الاتكالية. وإن المساواة المرتفعة متوافقة مع الابتكار المرتفع. وإن التصميم المؤسسي ينتج آثارًا ثقافية.

ما لا يثبته النموذج النوردي: أن التوفير الشامل يمكن أن يعمل من دون اقتصاد نقدي. فالدول النوردية تحافظ على اقتصادات سوق رأسمالية تعتمد الضرائب التصاعدية بوصفها آليةً لإعادة التوزيع. أما نظام Jasutopianism فيقترح ما هو أكثر طموحًا: توفير غير نقدي يُموَّل عبر الاقتصاد القائم على الموارد بدلًا من الضرائب. وتؤكد الحالة النوردية صحة مبدأ التوفير، لكنها لا تؤكد صحة آلية Jasutopian لتمويل ذلك التوفير. كما أن البرامج النوردية شاملة بلا قيد، في حين أن الضمان الوارد في المادة I مشروط بالمساهمة، ولذلك فإن هذه النتيجة لا تنتقل إلى نظام Jasutopianism إلا جزئيًا.

V. السعادة الوطنية الإجمالية في بوتان: قياس ما يهم

نصَّت بوتان في دستورها الصادر عام 2008 على السعي إلى تحقيق السعادة الوطنية الإجمالية بوصفه مبدأً من مبادئ سياسة الدولة، وهي تقيس التقدم الوطني استنادًا إلى هذا الهدف بينما لا تزال تُصدر تقارير الناتج المحلي الإجمالي (GDP). ويغطي مؤشر السعادة الوطنية الإجمالية، الذي طُوِّر باستخدام منهجية ألكاير-فوستر للقياس متعدد الأبعاد، تسعة مجالات: الرفاه النفسي، والصحة، والتعليم، واستخدام الوقت، والتنوع الثقافي والقدرة على الصمود، والحوكمة الرشيدة، وحيوية المجتمع، والتنوع البيئي والقدرة على الصمود، ومستويات المعيشة (Ura et al., 2012).

إن التوازي البنيوي مع نظام Jasutopianism حقيقي ولكنه جزئي. فكلا النظامين يرفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بوصفه المقياس الوحيد للتقدم، وكلاهما يقترح أنظمة قياس متعددة الأبعاد [مجالات بوتان التسعة، ومقاييس نظام Jasutopianism الثلاثة عشر]. فالسمة المشتركة هي القياس عبر أبعاد متعددة، أما التعامل مع الكفاية فليس مشتركًا. ففي مؤشر GNH، يبلغ المجال قيمته القصوى عند تحقيق الكفاية، لا عند تعظيم الكمية: إذ يحصل المواطن الذي نال قدرًا كافيًا من التعليم على الدرجة نفسها التي يحصل عليها المواطن الذي نال تعليمًا مفرطًا. أما مقاييس نظام Jasutopianism فلا تضع حدًا فاصلًا للكفاية على هذا النحو؛ إذ هي معدلات وتصنيفات، حيث يُعرَّف المعدل بأنه «نمو قيمة ما أو ضمورها»، وتدعو الديباجة إلى معدلات مرتفعة من الإنتاج والابتكار والتكنولوجيا (Rodriguez, 2021, Preamble). ويكمن عنصر الكفاية في نظام Jasutopianism في موضع آخر، وتحديدًا في الموارد الأساسية التي تكفلها المادة I، والتي تضع حدًا أدنى لا سقفًا أعلى.

وتثبت الحالة البوتانية أن قياس القيمة غير النقدية قابل للتطبيق التشغيلي على المستوى الوطني، وليس مجرد مقترح نظري. فقد طُبِّق مؤشر GNH في أنحاء البلاد، وجُمعت البيانات، واسترشدت قرارات السياسات العامة بنتائجه، وخضعت المنهجية لمراجعة الأقران الدولية. ويمكن لمنهجية ألكاير-فوستر المستخدمة في مؤشر GNH أن تُرشد إلى الكيفية التي يمكن بها تفعيل مقاييس نظام Jasutopianism الثلاثة عشر تفعيلًا منهجيًا صارمًا [بما في ذلك فرصة الابتكار [I.O.]، ومعدل التقدم التكنولوجي [T.A.R.]، ومؤشر الفقر الحضري [C.P.I.]، وتصنيف فرصة التقدم اليوتوبي [U.A.O.R.]].

غير أن القيد الذي تقتضيه الأمانة العلمية هو أن عدد سكان بوتان يبلغ نحو 780,000 نسمة، وهي ملكية دستورية ذات ظروف ثقافية خاصة [القيم البوذية، ومحدودية التطور الصناعي] لا يمكن افتراض قابليتها للانتقال إلى دول أكبر حجمًا وأكثر تنوعًا. كما وُجِّهت انتقادات إلى مؤشر GNH لخلطه بين الرفاه الذاتي والمؤشرات الموضوعية، ولتوفيره غطاءً سياسيًا لإخفاقات الحوكمة [إذ تستطيع الحكومة الادعاء بارتفاع مستوى السعادة بينما تظل الأوضاع المادية متردية]. وتعد هذه الانتقادات وجيهةً ولا بد أن تُوجِّه كيفية تصميم مقاييس نظام Jasutopianism: إذ يجب أن تكون أدوات القياس عصيةً على التلاعب من قِبل المؤسسات نفسها التي أُنشئت لتقييمها. ويستوفي كتاب Jasutopianism 2: The Answer هذا الشرط عبر لجنة تدقيق المقاييس الواردة في الفصل 6: وهي هيئة منشأة بموجب القانون ومستقلة عن سلطات الحوكمة الثلاث، تتألف من مواطنين يُختارون بالقرعة يجلسون إلى جانب إحصائيين ومراقبين مدعوين من خارج البلاد، وتتولى التحقق من كل مقياس قبل نشره. فالحكومة التي تقيِّم نفسها بنفسها هي الخطر الذي يشير إليه منتقدو بوتان، وتوجد هذه اللجنة لضمان ألا تفعل حكومة Jasutopian ذلك قط.

الربط بمبادئ Jasutopian: مجالات GNH التسعة ← المقاييس الثلاثة عشر. عتبة الكفاية ← الحد الأدنى من الموارد الأساسية في المادة I [فالمقاييس نفسها لا تضع حدًا فاصلًا للكفاية]. مقاومة التلاعب ← لجنة تدقيق المقاييس [الفصل 6]. التطبيق على النطاق الوطني ← إثبات القابلية للتشغيل.

ما تثبته تجربة بوتان: أن بمقدور الدولة اعتماد بديل متعدد الأبعاد للناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وإدارته، واستخدامه أداةً لصنع السياسات.

ما لا تثبته تجربة بوتان: أن هذا النهج قابل للتوسع ليشمل الدول الكبيرة والمتنوعة والصناعية. وأن قياس الرفاه الذاتي عصي على التلاعب السياسي.



VI. مجتمعات بنوك الوقت: القيمة القائمة على المساهمة على نطاق صغير

بنوك الوقت هي ممارسة تبادل الخدمات على أساس أن ساعة واحدة من الخدمة تساوي دائمًا رصيدًا زمنيًا واحدًا، بصرف النظر عن نوع الخدمة المقدَّمة؛ فساعة عمل السباك وساعة عمل جليسة الأطفال تحملان القيمة نفسها تمامًا. ويجادل إدغار كان (2004)، المنظِّر الرئيس لهذا النظام، بأن بنوك الوقت تكافح الإقصاء الاجتماعي عبر تثمين المساهمات التي يتجاهلها اقتصاد السوق: تقديم الرعاية، والإرشاد، والتنظيم المجتمعي، والعمل اليومي الرامي إلى الحفاظ على التماسك الاجتماعي.

وفي دراسة تجريبية لبنك وقت في مدينة غلاسكو باسكتلندا، وجدت جيل سيفانغ (2004) أن النظام نجح بفعالية في بناء القدرات المجتمعية وتعزيز الإدماج الاجتماعي بين الفئات التي يُقصيها الاقتصاد الرسمي [العاطلون عن العمل، والمواطنون المسنّون، وذوو الإعاقة، ومقدّمو الرعاية غير الرسميين]. ولم يحل بنك الوقت محل الاقتصاد النقدي، بل كمّله عبر الاعتراف بالمساهمات التي يعجز الاقتصاد النقدي عن تسعيرها.

إن التوازي مع ترقية المكانة توازٍ بنيوي. فكلا النظامين يخصّص القيمة استنادًا إلى المساهمة لا إلى سعر السوق، وكلاهما يرفض الافتراض القائل إن بعض الأعمال أعلى قيمةً بطبيعتها من غيرها عند المستوى القاعدي، وكلاهما مصمَّم لإشراك المواطنين الذين يهمّشهم الاقتصاد التقليدي. غير أن الفارق الحاسم يكمن في النطاق والتعقيد البنيوي؛ فبنوك الوقت تعمل على نطاق مجتمعي محلي [يتراوح عادةً بين عشرات ومئات الأعضاء] وبمعدل تبادل ثابت [ساعة واحدة تساوي رصيدًا واحدًا دائمًا]. أما ترقية المكانة فتعمل على النطاق الوطني ببنية متدرِّجة [يتقدم المواطنون

فيها عبر المساهمة، وتحمل المستويات الأعلى تقديرًا ماديًا واجتماعيًا أكبر]. فبنوك الوقت تثبت المبدأ، وترقية المكانة توسِّع البنية المعمارية.

الربط بمبادئ Jasutopian: القيمة القائمة على المساهمة ← ترقية المكانة. الإدماج الاجتماعي ← المادة I (موارد أساسية مجانية للمواطنين المساهمين وللمواطنين ذوي الإعاقة الموثَّقة [المادة LXXI]). بناء القدرات المجتمعية ← المبادئ التأسيسية الثلاثة.

ما تثبته بنوك الوقت: أن التبادل غير النقدي القائم على المساهمة ينجح على النطاق المجتمعي المحلي. وأن الفئات التي يُقصيها الاقتصاد النقدي يمكن إشراكها عبر أنظمة قيمة بديلة.

ما لا تثبته بنوك الوقت: أن القيمة القائمة على المساهمة قابلة للتوسع إلى مستوى الاقتصادات الوطنية. وأن معدل التبادل الثابت [تساوي جميع الساعات] مستدام على نطاق واسع؛ إذ تشير شواهد الكيبوتس إلى أنه ليس كذلك.



VII. الحوكمة الإلكترونية في إستونيا: الشفافية الرقمية في التطبيق العملي

في عام 1991، استعادت إستونيا استقلالها عن الاتحاد السوفيتي بعدد سكان يبلغ نحو 1.57 مليون نسمة وبنية تحتية رقمية تكاد تكون معدومة. وبحلول عام 2017، أصبحت 99 في المائة من الخدمات الحكومية متاحةً عبر الإنترنت؛ وقد نفَّذت البلاد بطاقة هوية رقمية إلزامية (ID)، ومنصة لا مركزية لتبادل البيانات تُسمَّى X-Road، وبرنامج إقامة إلكترونية (e-Residency) يتيح لأي شخص في العالم تأسيس حضور رقمي في إستونيا (Heller, 2017).

وتتسم الصلة بنظام Jasutopianism بالتحديد والطابع التقني. فالنظام الوطني لسجل الهوية في نظام Jasutopianism [المواد LXXXV حتى LXXXVIII، الموضَّحة في الحجة VIII] يُسجِّل كل معاملة موارد في البلاد ويُبلِّغها إلى الحكومة الوطنية، ولا يمنح المواطن حق الاطلاع على من قرأ تلك السجلات. وحيث يضع هذا الكتاب قانونًا جديدًا، فإنه يضيف حقوق وصول من نوع أضيق: إذ يحق لكل مواطن الاطلاع على سجل التبادل الثقافي [المادة CV] والسجل البيئي [المادة CXVIII]، لكن أيًا منهما لا يتيح للمواطن معرفة من اطَّلع على سجلاته الخاصة. أما إستونيا فتُظهر التسجيل مقترنًا بقدرة المواطن على معاينته؛ إذ يُظهر «متتبِّع البيانات» (Data Tracker) على البوابة الحكومية للشخص متى استعلم عن بياناته، ومن قِبل أي مؤسسة، ومن أي قاعدة بيانات، ولأي غرض مُعلَن. ومع ذلك فإن نطاقه جزئي: ففي ديسمبر 2025 لم يكن مرتبطًا به سوى 15 نظامًا من بين أكثر من 300 نظام معلومات حكومي، وكان الانضمام اختياريًا، وكانت الحكومة تخطط لجعله إلزاميًا (ERR News, 2025). إن وجه التوازي مع نظام Jasutopianism هو عملية التسجيل نفسها لا اتجاهها؛ فمنصة X-Road ومتتبِّعها يسجلان استعلامات الدولة ليراها المواطن، في حين يسجِّل نظام السجل معاملات المواطن الخاصة لتستخدمها الدولة، وليس لهذا التسجيل نظير في منصة X-Road.

ويُعد القرار المعماري هنا كاشفًا ومفيدًا. فقد اختارت إستونيا اللامركزية: إذ تحتفظ كل وزارة بقاعدة بياناتها الخاصة، وتتولى منصة X-Road الربط بينها، ولا يوجد مستودع مركزي واحد لبيانات المواطنين. ولهذا الخيار التصميمي تداعيات مباشرة على الكيفية التي يمكن بها هيكلة النظام الوطني لسجل الهوية في نظام Jasutopianism: فالتسجيل اللامركزي، حيث تحتفظ كل مؤسسة بسجلاتها الخاصة وتوفر طبقة التشغيل البيني شفافيةً موجَّهةً للمواطن، يكون أكثر مقاومةً للعطل من قاعدة البيانات المركزية [لعدم وجود نقطة عطل وحيدة]، وأكثر حفظًا للخصوصية [إذ لا تمتلك أي جهة واحدة صورةً كاملةً لبيانات المواطن].

وتثبت إستونيا أن بوسع دولة صغيرة بناء بنية تحتية شفافة للحوكمة الرقمية انطلاقًا من نقطة تقارب الصفر في غضون نحو خمس وعشرين سنة. ويتصل هذا الجدول الزمني للانتقال اتصالًا مباشرًا بالفصل 6: فقد تطلبت الحوكمة الإلكترونية في إستونيا التزامًا سياسيًا متواصلًا، وتطويرًا للخبرات التقنية، وتبنيًا ثقافيًا على مدى نحو خمس وعشرين سنة، بما يتسق مع الحجة القائلة إن ترسيخ مؤسسات نظام Jasutopianism يجب أن يُقاس بالعقود لا بالدورات الانتخابية.

الربط بمبادئ Jasutopian: تسجيل البيانات عبر X-Road ← النظام الوطني لسجل الهوية (المواد LXXXV حتى LXXXVIII [الموضَّحة في الحجة VIII]؛ فالتسجيل هو وجه التوازي لا اتجاهه). الهوية الرقمية (ID) ← تعريف هوية المواطن وتتبع الموارد. حق التدقيق والاطلاع للمواطن ← لا نظير له بعد؛ ويضيف هذا الكتاب حقوق الاطلاع على سجل التبادل الثقافي والسجل البيئي [المادتان CV وCXVIII]. البنية المعمارية اللامركزية ← الديمومة المؤسسية.

ما تثبته تجربة إستونيا: أن البنية التحتية للحوكمة الرقمية، بما تتضمنه في جزء منها من شفافية موجَّهة للمواطن، يمكن بناؤها في غضون نحو خمس وعشرين سنة انطلاقًا مما يقارب الصفر.

ما لا تثبته تجربة إستونيا: أن الحوكمة الرقمية قابلة للتوسع لتشمل الدول الكبيرة والمتنوعة ذات السياقات السياسية التناحرية؛ فصغر عدد سكان إستونيا والتوافق السياسي القوي على الرقمنة ظرفان لا يمكن افتراض توافرهما في أماكن أخرى. كما لا تثبت أن تسجيل معاملات المواطن الخاصة، الذي يحتاج إليه مستوى المكانة، يمكن حفظه بالطريقة التي تحفظ بها إستونيا سجلاتها دون أن تحتفظ جهة واحدة بالصورة الكاملة.

VIII. روجافا: الديمقراطية من القاعدة إلى القمة في ظل الأزمة

كانت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا [المعروفة شائعًا باسم روجافا] أكثر الحالات جذريةً في مجموعة هذا الفصل. فمنذ عام 2012، ومع إحداث الحرب الأهلية السورية فراغًا في السلطة في شمال شرق البلاد، بنت المجتمعات الكردية والعربية والآشورية والتركمانية نظام حوكمة قائمًا على الديمقراطية المباشرة، والرئاسة المشتركة بين الجنسين، والتعددية الإثنية، في ظل ظروف نزاع مسلح نشط (Knapp, Flach, & Ayboga, 2016). واستمر الحكم الذاتي في المنطقة تحت وطأة الحرب من عام 2012 حتى عام 2026، حين أُدمِجت الإدارة الذاتية في الدولة السورية.

وعملت بنية الحوكمة من خلال جمعيات متداخلة. إذ كانت الكومونات [أصغر وحدة، وتضم بين 30 و400 أسرة] تتخذ القرارات في جمعيات مباشرة وجهًا لوجه، وتتجمع الكومونات في مجالس، وتتجمع المجالس في الإدارة الذاتية الإقليمية. وتطلَّب كل منصب تنفيذي رئيسًا مشاركًا ورئيسة مشاركة، كما وجب أن يضم كل جهاز حاكم تمثيلًا لجميع المكونات الإثنية في الإقليم. ويعود النسب الفكري لهذه التجربة إلى نظرية البلدية التحررية لموراي بوكتشين (2015): إذ تقتضي الديمقراطية الحقيقية جمعيات شعبية مباشرة وجهًا لوجه على المستوى المحلي، تتحد كونفدراليًا في وحدات أكبر عبر مندوبين [يحملون تفويض جمعيتهم ويمكن عزلهم] بدلًا من ممثلين [يتصرفون وفق تقديرهم الخاص].

وتقدم بنية الكومون توازيًا محدودًا مع مجلس المواطنين في نظام Jasutopianism: فكلاهما يمنح المواطنين دورًا مباشرًا في اتخاذ القرارات، غير أنهما يختلفان في النوع. فالكومون كان جمعيةً تجتمع وجهًا لوجه، وتُفوِّض مندوبيها وتملك عزلهم؛ أما مجلس المواطنين فهو تصويت وطني على مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس الشيوخ، وهو متاح لكل مواطن تجاوز الثامنة عشرة ولا يحمل سجلًا بجناية (Rodriguez, 2021). وقد ذهب مبدأ الرئاسة المشتركة، حيث كان كل منصب قيادي متقاسمًا بين الجنسين، أبعد من نظام الرؤساء الثلاثيين في نظام Jasutopianism، لكنه أثبت أن التقاسم في ممارسة السلطة التنفيذية قابل للتطبيق. كما كشفت التعددية الإثنية عن حوكمة مصمَّمة لسكان متنوعين، وهو شرط لازم لأي دولة تحاول خوض انتقال نحو نموذج Jasutopian.

توثق ديلار ديريك (2022) أن حركة تحرر المرأة لم تكن إضافة تجميلية إلى حوكمة روجافا، بل كانت مبدأها التأسيسي. وكانت الحجة هي أن المجتمع لا يمكن أن يكون ديمقراطيًا إذا أعاد إنتاج التراتبية الأبوية. فقد أنتجت الحركة النسائية الكردية [تحول ثقافي] مؤسسة الرئاسة المشتركة

[تغيير مؤسسي]، وعزّزت المؤسسة الالتزام الثقافي بالمساواة بين الجنسين. والنمط الجليّ هنا هو الديناميكية التبادلية التي يوثقها بوتنام وروثستاين داخل الكيانات السياسية المحلية، عاملةً في ظل قيود حربية قاسية.

كما يجب أن يشير التقييم النزيه إلى ما لم تُظهره روجافا. فقد عمل النظام في ظروف الحربِ طوال مدة وجوده. وقاومت بعض المجتمعات المحلية إلزامية المساواة بين الجنسين. ولم يُختبَر نموذج الحوكمة قط في ظروف السلم، حيث قد يتبدد الضغط الوجودي الذي يولّد التضامن. كما اعتمد النظام على حركة سياسية محددة [حركة التحرر الكردية] قد لا تكون أيديولوجيتها قابلة للانتقال إلى سياقات ثقافية أخرى. وواجه الإقليم تهديدات عسكرية وجودية من تركيا، والحكومة السورية، وفلول تنظيم داعش. ولم تستمر التجربة مدةً كافية لإخضاعها للتقييم. فبعد اتفاق بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية، رحّب به مجلس الأمن في فبراير 2026، حُلّت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا مع قوات سوريا الديمقراطية في أغسطس 2026، ويجري دمج هياكلها الأمنية والإدارية في مؤسسات الدولة السورية (Security Council Report, 2026).

وبعد الذي تقرر، أظهرت روجافا أمرًا لا تُظهره أي حالة أخرى في هذا الفصل: وهو أن الحكم الذاتي الديمقراطي يمكن بناؤه من القاعدة إلى القمة في خضم نزاع مسلح نشط، وإبقاؤه فاعلًا طوال أربعة عشر عامًا من الحرب. وإذا كانت الحوكمة التصاعدية من القاعدة إلى القمة قد أدت وظيفتها في ظل تلك الظروف، فإن الاعتراض القائل إن نظام Jasutopianism مثالي أكثر مما ينبغي بالنسبة إلى العالم الواقعي يفقد الكثير من قوته. وتكشف نهايتها عن قيد من نوع آخر. إذ يمكن إنهاء تجربة من هذا القبيل من الخارج، عبر الاستيعاب في دولة أقوى، قبل أن يختبرها السلم أصلًا؛ ولا تقدّم هذه النهاية دليلًا إيجابًا ولا سلبًا على ما إذا كان النظام ليستمر في زمن السلم.

المقابلة مع مبادئ Jasutopian: الكوميونات ← مجلس المواطنين (نظير محدود). الرئاسة المشتركة ← سلطة تنفيذية قائمة على تقاسم السلطة (الرؤساء الثلاثيون). التعددية الإثنية ← حوكمة لمجتمعات سكانية متنوعة. الأسس النسوية ← شرط ثقافي مسبق للديمقراطية المؤسسية.

ما ثبته روجافا: يمكن للحوكمة الديمقراطية التصاعدية من القاعدة إلى القمة أن تعمل لسنوات في ظل ظروف قصوى. وتقاسم السلطة بين الجنسين قابل للتطبيق. كما يمكن للتحول الثقافي أن يسبق التحول المؤسسي ويضمن استدامته.

ما لا ثبته روجافا: القابلية للاستمرار على المدى الطويل [انتهت الإدارة في عام 2026، قبل أي اختبار في زمن السلم]. القابلية للانتقال إلى سياقات خالية من الأزمات. القابلية للتوسع إلى ما يتجاوز إقليمًا يضم بضعة ملايين من السكان. وإمكانية نقل جمعية من الأسر تجتمع وجهًا لوجهٍ إلى تصويت وطني على مشاريع القوانين: فمجلس المواطنين يختلف عن الكوميون اختلافًا نوعيًا.

IX. الأدلة مُجَمَّعة

سبع حالات. ثلاث قارات. قرابة ستة عقود. لا تثبت أي حالة منفردة نظام Jasutopianism. ومجتمعةً، فإنها تدعم الآليات المجاورة لتصميم نظام Jasutopianism [التوفير الشامل للأساسيات، والمقاييس البديلة للقيمة، والتسجيل الرقمي للمعاملات، والصوت المباشر للمواطنين في القرارات]. غير أنها لا تدعم آليته المميِّزة: فالتبادل غير النقدي المتدرج على النطاق الوطني لا سابقة له بينها، وهو ما يختبره التنبؤ الأول في الفصل 7.

Jasutopian principle						
Mondragon	**Israeli kibbutzim**	**Nordic countries**	**Bhutan GNH**	**Time banking**	**Estonia**	**Rojava**
Status Leveling [parts only; see the note]						
Part: pay compression [about six to one in the 1990s]	Part: the erosion of equal sharing	Part: innovation alongside equality		Part: contribution as the measure of value		
Chamber of Citizens						
						Limited parallel: the communes
Article I Provision [conditional on contribution]						
	Communal resource sharing	Universal provision; transfers in part		Social inclusion		
National ID Log System						
					X-Road data logging [the logging, not its direction]	
13 Metrics						
			Nine GNH domains			
Three Founding Principles						
		High trust		Community capacity building		
Tri-Presidents / Power Sharing						
						Copresidency
Citizens National Democratic Business Committee						
Limited parallel: cooperative governance						

Evidence for the principle
Evidence for a part of it only
A limited parallel
No evidence from this case

Note: Status Leveling is marked for its parts only; no case shows graduated nonmonetary exchange at national scale. No single column covers all rows.

الشكل 3.2. مقابلة مبادئ Jasutopian بالأدلة التجريبية

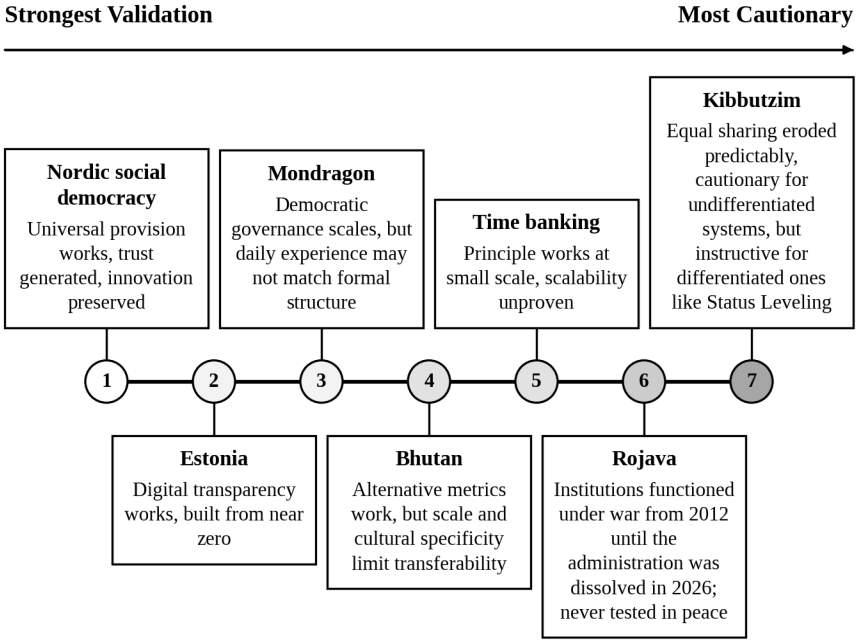
إن الأنماط التي تبرز عبر الحالات غنية بالدروس، وينبغي للقارئ أن يوليها عناية دقيقة:

أولًا، إن التصميم المؤسسي من دون أرضية ثقافية يظل غير كاف ما لم يُنظَر إلى المؤسسات بوصفها عادلة فتقوم بذلك ببناء تلك الأرضية [القسم IV]. فالهياكل التعاونية الرسمية في موندراغون لم تضمن تجربة ديمقراطية (Kasmir, 1996). وتآكلت ترتيبات التقاسم المتساوي في الكيبوتسات عندما ضعف الالتزام الثقافي الذي كان يضمن استدامتها (Abramitzky, 2008). وعملت مؤسسات روجافا لأن الحركة النسائية الكردية وفّرت لها الأساس الثقافي (Dirik, 2022). وتوفر مواد القانون في نظام Jasutopianism النصف الدستوري من هذا النمط الداخلي: إذ يتعين على المؤسسات أن تولّد الإنصاف المدني والثقة اللذين يكفلان استدامتها، كما يتعين على الثقافة العامة أن تصون الإرادة السياسية الكامنة وراء المؤسسات. ولا يجوز إهمال أي من النصفين.

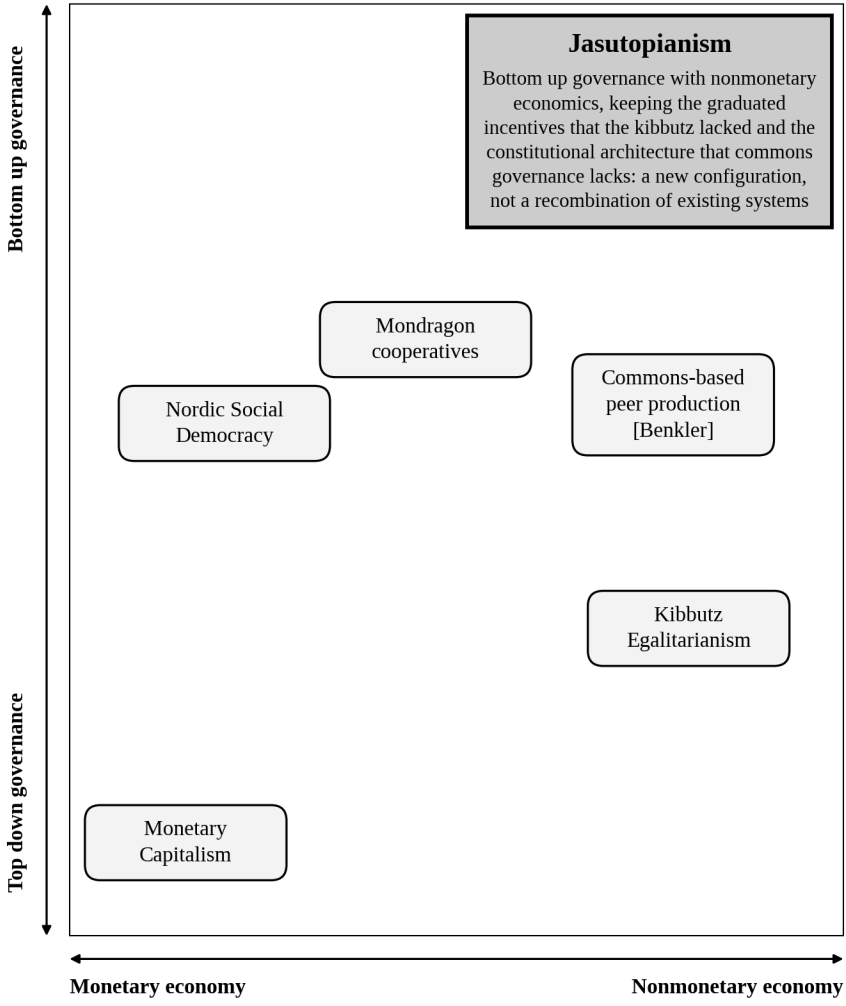
ثانيًا، تعمل أنظمة القيمة غير النقدية والبديلة في ظل شروط الدعم المؤسسي الكافي. فقد نجحت الكيبوتسات لعقود. وتعمل بنوك الوقت على نطاق المجتمع المحلي. ويعمل الإنتاج التشاركي القائم على المشاع في البرمجيات والسلع المعرفية (Benkler, 2006). ولم تحدث الإخفاقات لأن الأنظمة غير النقدية تعاني عجزًا بنيويًا، بل لأن هياكل الدعم المؤسسي [الحوافز المتدرجة للكيبوتسات، والنطاق بالنسبة إلى بنوك الوقت] كانت غير كافية أو غائبة. وقد صُمِمت ترقية المكانة لتوفير الدعم المؤسسي الذي افتقرت إليه هذه التجارب: تميُّز متدرج ضمن بنيةٍ غير نقدية، على النطاق الوطني، ومع ديمومة دستورية.

ثالثًا، تستغرق التحولات عقودًا من الزمن. فقد بُنيت دولة الرفاه في الشمال الأوروبي على مدى نصف قرن من التفاوض السياسي (Hilson, 2008; Christiansen et al., 2006). وتطلّبت الحوكمة الرقمية في إستونيا قرابة خمسة وعشرين عامًا من الالتزام المتواصل (Heller, 2017). ونمت موندراغون من تعاونية واحدة في عام 1956 إلى اتحاد يضم أكثر من مئة تعاونية بحلول عقد 1990. والأدلة متسقة في هذا الشأن: إن تحول الحوكمة من النوع الذي يقترحه نظام Jasutopianism يُقاس بالعقود، لا بالدورات الانتخابية. وسيتناول الفصل 6 هذا الأمر مباشرة: فسنواته العشر تمثل الانتقال الدستوري، أما الترسيخ الذي يليه فيمتد لعقود.

رابعًا، يظل النطاق هو السؤال المفتوح. تعمل بنوك الوقت على نطاق المجتمع المحلي. وعملت الكيبوتسات على نطاق المستوطنة. وتعمل موندراغون على نطاق إقليمي ضمن اقتصاد وطني. ويعمل مؤشر GNH في بوتان على نطاق دولة صغيرة. ويعمل نموذج الشمال الأوروبي على نطاق دولة متوسطة الحجم ضمن اقتصاد عالمي رأسمالي. وتعمل الحوكمة الإلكترونية في إستونيا على نطاق دولة صغيرة. وعملت روجافا على نطاق إقليمي دون وطني. ولا تثبت أي من هذه الحالات بنية Jasutopian الكاملة على نطاق دولة قومية كبيرة ومتنوعة. ومع ذلك، ليست هذه نتيجةً مُبطِلة؛ بل هي تحديدٌ للتحدي الذي لا يزال قائمًا. فكل مكوّن مجاور قد نجح في مكان ما. أما النظام المتكامل على النطاق الكامل فلم يُختبَر بعد، كما أن مكوّنه المميِّز، المتمثل في التبادل غير النقدي المتدرج على النطاق الوطني، لا سابقة له على الإطلاق. وتقتضي الأمانة الفكرية التي طالب بها Jasutopianism ويحافظ عليها Jasutopianism 2: The Answer التصريح بذلك بوضوح.



الشكل 3.3. طيف النجاح والإخفاق



الشكل 3.4. حقل الحوكمة التعاونية

X. ما تقتضيه الأدلة من Jasutopianism 2: The Answer

تُرسّخ الأدلة المُجمَّعة في هذا الفصل المعقولية التجريبية للآليات المجاورة لتصميم نظام Jasutopianism. غير أنها لا تُثبت قابلية النظام المتكامل للاستمرار. فالفجوة بين «كل مكوّن قد نجح في مكان ما» و«النظام الكامل سيعمل معًا» فجوة حقيقية، وقد صُمِّمت الفصول المتبقية من Jasutopianism 2: The Answer لتضييقها وبيان كيفية اختبارها.

سيقدّم الفصل 4 مواد الدبلوماسية الثقافية [الهيكل المؤسسي للتبادل الثقافي الدولي الذي تركه Jasutopianism دون تحديد]. وسيغطي الفصل 5 الحوكمة الرقمية [المواد الخاصة بعصر

المنصات المأهولة التي تركتها الفجوة الزمنية لنشر Jasutopianism مفتوحةً]. وسيقدّم الفصل 6 المخطط التفصيلي للانتقال للسنوات العشر من الانتقال الدستوري، مسترشدًا بالأدلة الواردة أعلاه التي تفيد بأن ترسيخ تحول في الحوكمة يتطلب عقودًا من البناء المؤسسي المتواصل. وسيوفّر الفصل 7 ما جعله هذا الفصل ممكنًا: تنبؤات صريحة وقابلة للدحض، مهيكلة باستخدام أدلة دراسات الحالة بوصفها نقاط معايرة، بحيث يمكن تقييم نظام Jasutopianism لا بوصفه حجة فلسفية فحسب، بل بوصفه مقترح حوكمة قابلًا للاختبار أيضًا.

لقد اكتمل جمع الأدلة.

المراجع (الفصل 3)

Abramitzky, R. (2008). The limits of equality: Insights from the Israeli kibbutz. *The Quarterly Journal of Economics*, 123(3), 1111-1159.

Abramitzky, R. (2011). Lessons from the kibbutz on the equality-incentives trade-off. *Journal of Economic Perspectives*, 25(1), 185-208.

Benkler, Y. (2006). *The wealth of networks*: *How social production transforms markets and freedom*. Yale University Press.

Bookchin, M. (2015). *The next revolution*: *Popular assemblies and the promise of direct democracy* (D. Bookchin & B. Taylor, Eds.). Verso.

Cahn, E. S. (2004). *No more throw-away people*: *The co-production imperative* (2nd ed.). Essential Books.

Christiansen, N. F., Petersen, K., Edling, N., & Haave, P. (Eds.). (2006). *The Nordic model of welfare*: *A historical reappraisal*. Museum Tusculanum Press.

Dirik, D. (2022). *The Kurdish women's movement*: *History, theory, practice*. Pluto Press.

Dow, G. K. (2003). *Governing the firm*: *Workers' control in theory and practice*. Cambridge University Press.

ERR News. (2025, December 16). *Estonia planning to make data tracker mandatory for all public databases*. https://news.err.ee/1609886842/estonia-planning-to-make-data-tracker-mandatory-for-all-public-databases

Esping-Andersen, G. (1990). *The three worlds of welfare capitalism*. Princeton University Press.

Heller, N. (2017, December 11). Estonia, the digital republic. *The New Yorker*.

Hilson, M. (2008). *The Nordic model*: *Scandinavia since* 1945. Reaktion Books.

Kasmir, S. (1996). *The myth of Mondragón: Cooperatives, politics, and working-class life in a Basque town*. State University of New York Press.

Knapp, M., Flach, A., & Ayboga, E. (2016). *Revolution in Rojava: Democratic autonomy and women's liberation in Syrian Kurdistan* (J. Biehl, Trans.). Pluto Press.

Putnam, R. D. (1993). *Making democracy work: Civic traditions in modern Italy*. Princeton University Press.

Reuten, G. (2023). The Mondragon worker cooperatives' employment record 1983-2019. *Journal of Labor and Society*, 26(3), 336-375. https://doi.org/10.1163/24714607-bja10080

Rodriguez, J. (2021). *Jasutopianism*. [Self-published].

Rothstein, B. (2005). *Social traps and the problem of trust*. Cambridge University Press.

Security Council Report. (2026, November 2). *Syria: November 2026 monthly forecast*. https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2026-11/syria-97.php

Seyfang, G. (2004). Time banks: Rewarding community self-help in the inner city? *Community Development Journal*, 39(1), 62-71.

Ura, K., Alkire, S., Zangmo, T., & Wangdi, K. (2012). *An extensive analysis of GNH index*. Centre for Bhutan Studies.

Whyte, W. F., & Whyte, K. K. (1991). *Making Mondragón: The growth and dynamics of the worker cooperative complex* (2nd ed.). ILR Press.

Wright, E. O. (2010). *Envisioning real utopias*. Verso.

الفصل 4: مواد الدبلوماسية الثقافية



I. يبدأ البناء

جمع الفصل 3 الأدلة. فقد أظهرت سبع دراسات حالة عبر ثلاث قارات وقرابة ستة عقود أن الآليات المجاورة لتصميم Jasutopianism [التوفير الشامل للضروريات، والمقاييس البديلة للقيمة، والتسجيل الرقمي للمعاملات، والصوت المباشر للمواطنين في القرارات] ليست افتراضية. إنها مبادئ تشغيلية ذات تواريخ موثَّقة. غير أن التبادل غير النقدي المتدرج على نطاق دولة لا سابقة له بينها، وهو ما سيختبره التنبؤ الأول في الفصل 7. لقد أُرسي أساس فلسفي في الفصل 2. وجُمعت الأدلة في الفصل 3. ويمكن للبناء أن يبدأ الآن.

يعني البناء، في هذا السياق، أمرًا محددًا بدقة.

إن Jasutopianism نظام حوكمة. وتُعبِّر مواد القانون عن بنيته. ويضم كتابه الأصلي 102 من هذه المواد [من I إلى CII]، تنظم هيكل سلطات الحوكمة الثلاث، ونظام ترقية المكانة، وإدارة العدالة، وسير التجارة، وتنظيم الإعلام، وحماية حقوق المواطنين، وإدارة الإسكان، وهيكل لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال، وإجراءات القانون الجنائي، وديمومة المدونة القانونية نفسها. وتعلن المادة CII: «لا يجوز إزالة أي مادة من مواد القانون [I-CII] من هذه الوثيقة أو تعديلها بعد إقرارها بالكامل» (Rodriguez, 2021, Art. CII). فالمواد هي الجوهر القانوني للنظام. ومن دونها، يظل Jasutopianism فلسفة. وبها، يصبح بنية دستورية.

يضيف هذا الفصل إلى تلك البنية.

ما يلي هو مجموعة من سبع مواد مقترحة من مواد القانون [مواد الدبلوماسية الثقافية، من CIII إلى CIX] تنظم التبادل الثقافي الدولي داخل دولة Jasutopian [أو إقليم]. وقد صيغت بالسجل الدستوري للكتاب الأصلي. ومن الناحية البنيوية، يجب أن تكون قابلة للقراءة بوصفها امتداداً للوثيقة القانونية ذاتها، ويجب أن تحمل الديمومة غير القابلة للإلغاء نفسها التي تضفيها المادة CII على كل مادة تسبقها [وهي ديمومة تمدّها المادة CXXIII، المقترحة في الفصل 8، لتشمل المواد الجديدة]. وهي تعالج الفجوة الوحيدة الأكثر قابلية للتنفيذ التي حددها التوليف الذي يقدمه هذا الكتاب: غياب أي نص، ضمن المدونة القانونية الشاملة لنظام Jasutopianism، يقر الآلية التي يحتاج إليها النظام الموحد أشد الحاجة.

II. الفجوة

إن الدقة مطلوبة في توصيف الفجوة. ومرد ذلك إلى أن طبيعة الفجوة تحدد طبيعة حلها.

تنظم مواد نظام Jasutopianism البالغ عددها 102 كل مجال تقريباً من مجالات الحياة المدنية. فالمادة I تكفل الغذاء والماء والسكن والرعاية الصحية والتعليم الأساسي لجميع المواطنين المساهمين حتى في أوقات الأزمات. وتحمي المادة III حرية التعبير. وتحمي المادة V حرية الإعلام والصحافة مع إلزامية التحقق من المصادر. وتحمي المادة VI حق التجمع. وتحظر المادة IX التمييز في ترقية المكانة. وتحمي المادة XII الحرية الدينية. وتحمي المادة XIV قرينة البراءة. وتُلزم المادة XXII بالتعليم من سن الثالثة حتى الثامنة عشرة. وتنظم المواد من XXXV إلى XLVIII دورة الحياة الكاملة لعمل المواطن من سن السادسة عشرة حتى التقاعد. وتؤسس المواد من LV إلى LXX لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال. وتنظم المواد من LXXIX إلى LXXXI ملكية الأسلحة النارية. وتؤسس المواد من LXXXV إلى LXXXVIII [الموضّحة في الحجة VIII] النظام الوطني لتحديد الهوية وتسجيل المعاملات. وتنظم المادة XCV حقوق التأليف والنشر والملك العام. وترسخ المادة CII الديمومة الدستورية.

إن المدونة القانونية شاملة في مجالها الخاص.

إنها لا تحتوي على أي مادة تنظم التبادل الثقافي الدولي. وليس ثمة مادة تنظم تدفق المنتجات الثقافية بين دولة Jasutopian وسائر الأمم. وليس ثمة مادة تؤسس بنية تحتية مؤسسية للتعاون الثقافي. وليس ثمة مادة تحمي حقوق الأعمال الثقافية الأجنبية داخل دولة Jasutopian [أو إقليم]. وليس ثمة مادة تنظم إنتاج الأعمال الثقافية أو حمايتها [الموسيقى والسينما والأدب والفن البصري والرقص والمسرح والوسائط الرقمية وما شابه ذلك] بوصفها وظيفة مدنية ذات أبعاد دولية. وليس ثمة نص يتعلق بالسفراء الثقافيين أو برامج التبادل أو التعاون الفني الدولي. وليس ثمة مادة تنظم الكيفية التي ينبغي أن ترتبط بها المنتجات الثقافية لدولة Jasutopian بثقافات الأمم الأخرى.

ويُرسِّخ قسم فلسفة التنوع في الكتاب الأصلي [«فلسفة Jasutopianism للتنوع والتسامح الثقافي والمساواة الثقافية والتأثير الثقافي داخل أمة Jasutopian»] الفلسفة الثقافية بصورة مباشرة: إذ يجب على الثقافات المتنوعة «أن تعترف على نحو موحَّد وتقبل بالفلسفة القائلة بوجود أكثر من نمط حياة ثقافي واحد غير ثقافتها الخاصة» (Rodriguez, 2021, Philosophy of Diversity). وتتناول الحجة XVIII الاتحاد فوق الوطني للعالم [S.U.W.]، مقترحةً التعاون الدولي على مستوى الحوكمة. فالفلسفة الثقافية حاضرة في حجج الكتاب. وهي غائبة عن مدونته القانونية.

ليس هذا سهوًا.

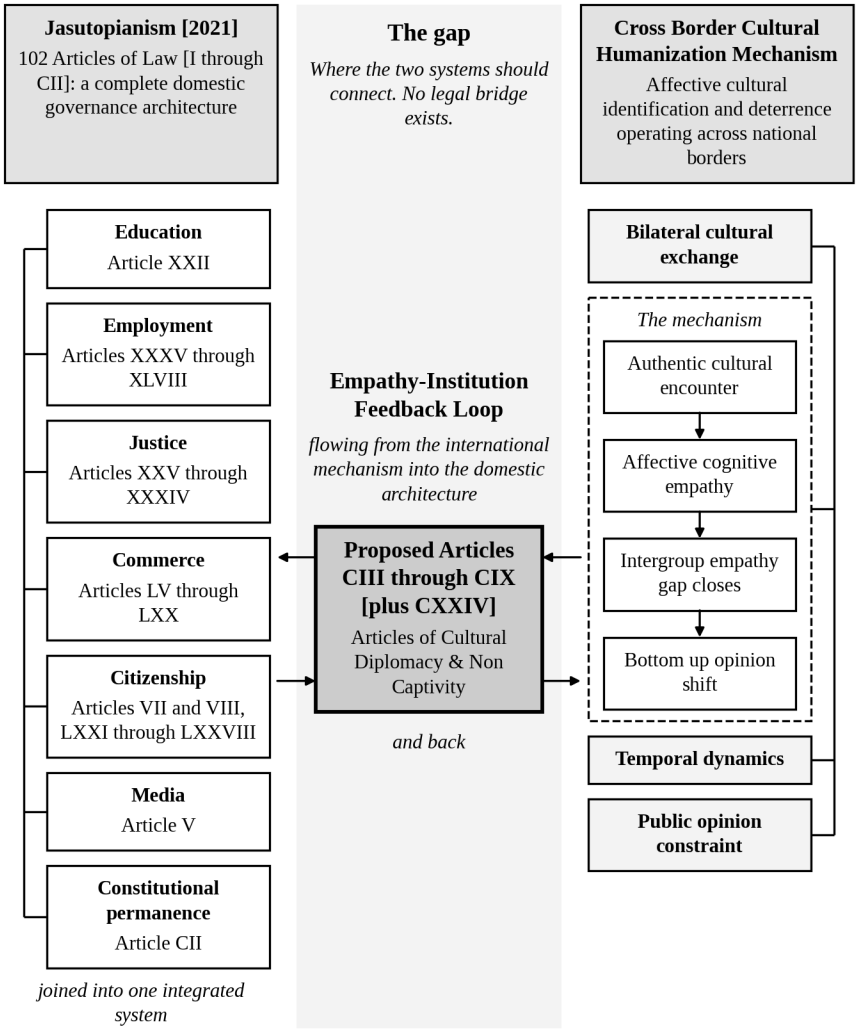
ظهر نظام Jasutopianism عام 2021 بوصفه دستورًا لدولة واحدة. وتنظم مواده البالغ عددها 102 الحياة الداخلية. غير أن مدّ تلك المبادئ الأولى عبر الحدود الوطنية يُفضي إلى آلية دولية أصيلة جرى تطويرها تطويرًا ذاتيًا على امتداد هذا المجلد: الأنسنة الثقافية العابرة للحدود والتماهي الثقافي الوجداني. فعندما تعبر الأعمال الإبداعية الأصيلة [الموسيقى والسينما والأدب والفن البصري والعروض الحية] حدودًا متوترة، فإنها تُفعِّل مسار التعاطف الوجداني المعرفي الموثَّق عبر علم النفس الاجتماعي (Decety, 2012; Batson, 2011; Hoffman, 2000)، وتضيِّق فجوات التعاطف بين الجماعات (Cikara, Bruneau, & Saxe, 2011)، وتعيد تشكيل مواقف السياسة الخارجية من القاعدة إلى القمة عبر إشارات الأقران التي تُقيِّد القادة الوطنيين (Kertzer & Zeitzoff, 2017). وبين الخصوم المسلحين نوويًا، يطرح هذا المجلد دعوى نظرية صريحة واحدة: إن الردع الثقافي الوجداني يضيف حاجزًا نفسيًا ثانيًا إلى جانب التدمير المتبادل المؤكد، مما يجعل التدمير الشامل لشعب جرت أنسنته أصعب بكثير على النخب تبريرًا أو استدامةً. ودون العتبة النووية، ترسي الآلية ذاتها سلامًا مستدامًا عبر جميع الأمم.

وتبرز هنا فجوة قانونية واحدة جلية. فالتبادل الثقافي غير الرسمي قد يصمد أمام العداء، غير أن أثره المدني يظل هشًا كلما أعاد الفاعلون السياسيون إحياء المظالم التاريخية المُستثارة، أو شددوا الرقابة، أو قطعوا التواصل المستدام. ويحمي نظام Jasutopianism حرية التعبير العامة [المادة III]، والصحافة القابلة للتحقق [المادة V]، والمراجعة القضائية للتوافق، والتحصين النصي [المادة CII]، غير أنه لا يذكر شيئًا محددًا بشأن النفاذ الثقافي الأجنبي، أو إنشاء هيئة تبادل مستقلة، أو المعاملة بالمثل الثنائية، أو الاستمرارية أثناء الأزمات. ويمتد هذا الضعف في الاتجاهين معًا. فالمؤسسات الثقافية الحامية لا تدوم إلا عندما يمتلك المواطنون الإرادة الديمقراطية للدفاع عنها، والأنسنة الثقافية العابرة للحدود المستدامة هي التي تبني تلك الإرادة [حلقة التغذية الراجعة بين التعاطف والمؤسسة التي تنظم الفصول الدولية والثقافية في هذا المجلد].

يجب أن يملأ القانون ذلك الفراغ. ولا يقوى التعليق غير الرسمي على ذلك. فالنوايا الحسنة تتكسر.

لا يمكن لنظام حوكمة قائم على الأنسنة أن يترك اللقاء الثقافي العابر للحدود خارج مدونته القانونية، لأن أي ائتلاف قادم، في غياب نصوص دستورية دائمة محصَّنة بمنأى عن الحسابات

الانتخابية قصيرة الأمد، يستطيع قطع التمويل عن هيئات التبادل، أو إسكات البث الأجنبي أثناء الاحتكاك الدبلوماسي، أو إعادة توجيه المكاتب الثقافية بهدوء نحو الدعاية السرية، ومحْو عقود من التعاطف العابر للحدود خلال دورة تشريعية واحدة؛ ولذلك فإن سبع مواد للدبلوماسية الثقافية [من CIII إلى CIX]، مقترنةً بالمادة التوضيحية CXXIV التي تقنن التزام عدم الأسر الوارد في المادة IV، تسدّ تلك الثغرة الدستورية بعينها.



الشكل 4.1. الفجوة في البنية القانونية

III. لماذا يتطلب التبادل الثقافي تقنيناً قانونياً

قد يبدو القول بأن التبادل الثقافي الدولي يستوجب تقنيناً دستورياً أمرًا مبالغًا فيه. فالتبادل الثقافي يحدث من دون معاهدات. والموسيقى تعبر الحدود من دون إذن حكومي. والأفلام تجد جمهورها من دون تفويض تشريعي. وإذا كان التماهي الثقافي الوجداني والأنسنة الثقافية العابرة للحدود يعملان عبر علم النفس البشري الاعتيادي [كما أسَّس الفصل 2 من خلال الأنسنة متعددة المستويات]، فلماذا يتطلبان إذن حماية قانونية؟

ثلاثة أسباب.

أولًا، يُظهر السجل التاريخي أن التبادل الثقافي عُرضة للاستحواذ المؤسسي. فقد ذهب إين أنغ ويوديشثير راج إيسار وفيليب مار إلى أن الدبلوماسية الثقافية يجب أن تتجاوز إطارها التقليدي بوصفها أداة للمصلحة الوطنية الضيقة، لأن التبادل الثقافي الحقيقي يخلق «فضاءً علائقيًا» حيث ينمو التفاهم المتبادل عبر اللقاء لا عبر التوجيه الاستراتيجي للرسائل (Ang, Isar, & Mar, 2015). وعلى أرض الواقع، خرقت الدبلوماسية الثقافية التي تديرها الدولة ذلك الحد مرارًا. فقد تأسس مؤتمر الحرية الثقافية [CCF] عام 1950 بوصفه عملية سرية لوكالة الاستخبارات المركزية، ومُوِّل سرًا إلى أن كشفت التحقيقات الصحفية عن هذا التمويل عامي 1966 و1967 (Iber, 2017; Saunders, 2000). وحين انكشف الأمر، ألحق الغضب العام إزاء الخداع السري ضررًا جسيمًا بالمصداقية المؤسسية، حتى في المواضع التي صمدت فيها أجزاء من العمل الفني. وأُلغيت وكالة الإعلام الأمريكية [USIA]، التي كانت المقر المؤسسي للدبلوماسية العامة الأمريكية لقرابة نصف قرن، عام 1999، فأُدمجت مهامها الثقافية ومهام التبادل في وزارة الخارجية من دون ميثاق مستقل أو حماية دستورية (Cull, 2008). ووثّق ماريانو مارتين زامورانو كيف شجّعت مفردات القوة الناعمة لجوزيف ناي الحكومات على التعامل مع الثقافة بوصفها أصلًا استراتيجيًا بدلًا من كونها مجالًا إنسانيًا مشتركًا، مما حوّل التبادل إلى توظيف أداتي للثقافة (Zamorano, 2016).

في كل حالة، يكون الدرس واحدًا.

إن التبادل الثقافي الذي يفتقر إلى التقنين القانوني يخضع للحسابات السياسية الراهنة. فحين يُنظر إليه بوصفه مفيدًا، يُحظى بالدعم المؤسسي. وحين يُنظر إليه بوصفه غير ضروري، يُفكَّك. وحين توجّهه أجهزة الاستخبارات سرًا، يفقد مصداقيته. والتقنين القانوني يمنع النتائج الثلاث جميعها. فكل مادة من مواد القانون مقترحة في هذا الكتاب محصَّنة ضد الحذف أو التعديل النصي بموجب المادة CXXIII أو المادة CXXXV، اللتين تمدّان التحصين الذي تقره المادة CII. فما يُقنَّن يدوم. وما يُترك بلا تقنين يظل هشًا.

ثانيًا، يمسُّ التبادل الثقافي الأمن القومي بصورة مباشرة. فحلقة التغذية الراجعة بين التعاطف والمؤسسة [التي قُدّمت في الفصل 1 للفصول الدولية والثقافية] تتتبع محركًا مدنيًا ثنائي الاتجاه: إذ يبني التعاطف العابر للحدود دعمًا عامًا للقانون الثقافي الحامي، ويولّد التبادل المحمي مزيدًا من التعاطف. وبين الدول المسلحة نوويًا، يطرح هذا المجلد الردع الثقافي الوجداني بوصفه حاجزًا

نفسيًا ثانيًا إلى جانب التدمير المتبادل المؤكد، مستندًا تجريبيًا إلى قيد الرأي العام الصاعد من القاعدة إلى القمة (Kertzer & Zeitzoff, 2017)، وأبحاث التعاطف بين الجماعات (Cikara et al., 2011)، والدبلوماسية العامة التاريخية (Ang et al., 2015; Cull, 2008; Saunders, 2000; Rivera, 2015)؛ أما بين الدول غير النووية، فتعمل الآلية ذاتها بوصفها ركيزة مدنية مستدامة للسلام. فالضمانات الأمنية تستقر في القانون. وإجماع الرئاسة الثلاثية [المادة XIX] يستقر في القانون. وقيود الأزمات [المادة II] تستقر في القانون. وإذا كان الردع الثقافي الوجداني يحرس البقاء، فإن الانفتاح الثقافي يتطلب ديمومة دستورية مماثلة في ذلك.

ثالثًا، تؤكد السوابق الدولية أن هياكل التعاون الثقافي قابلة للتنفيذ تشريعيًا. فقد اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية رسمية لإدماج الثقافة في علاقاته الخارجية، واضعًا ثلاثة مبادئ: المنفعة المتبادلة، واحترام التنوع الثقافي، والتكامل والتفريع (European Commission, 2016). وطوّرت رابطة دول جنوب شرق آسيا [ASEAN] مخططًا للمجتمع الاجتماعي والثقافي يتضمن أحكامًا لصون التراث الثقافي، وتطوير الصناعات الثقافية، والتواصل بين الشعوب، وتقليص الفجوة التنموية عبر التعاون الثقافي (ASEAN, 2016). واعتمد الاتحاد الأفريقي ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية مؤكدًا أن التراث الثقافي لأفريقيا هو أساس الوحدة السياسية والتنمية الاقتصادية، ومُلزِمًا الدول الأعضاء بحماية التراث الثقافي، وتعزيز اللغات الأفريقية، ودعم الإبداع الفني، واستخدام الثقافة بوصفها أداة للسلام والتنمية (African Union, 2006). وأعادت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة [UNESCO] التأكيد، من خلال اتفاقية عام 2005 بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، على الحق السيادي للدول في اعتماد تدابير تحمي وتعزز تنوع أشكال التعبير الثقافي على أراضيها (Singh, 2010; UNESCO, 2005).

Model	Character	Principles	What the Articles of Cultural Diplomacy take from it
European Union [strategy for international cultural relations, 2016]	Legalistic	Three principles: mutual benefit, respect for cultural diversity, complementarity and subsidiarity	Institutional specificity
ASEAN [Socio-Cultural Community Blueprint, 2016]	Consensus based, nonbinding, gradualist	Heritage preservation, cultural industry, people to people contact	Respect for diverse governance traditions
African Union [Charter for African Cultural Renaissance, 2006]	Declarative, aspirational	Cultural renaissance, African languages, artistic creation, culture as an instrument of peace and development	The declarative constitutional register
UNESCO [2005 Convention on the Protection and Promotion of the Diversity of Cultural Expressions]	Normative convention	The sovereign right of states to adopt measures that protect and promote the diversity of cultural expressions	Normative standing for the diversity of cultural expressions
What the four precedents show: each writes cultural cooperation into a formal instrument. What they leave open: none makes its instrument permanent. The proposed Jasutopian articles add that permanence.			

الشكل 4.2. السوابق الدولية: نماذج التعاون الثقافي

ثلاث قارات. أربعة نماذج مؤسسية. كل منها مكيَّف وفق تقاليد حوكمة مختلفة. وجميعها يُظهِر الأمرِ ذاته: يمكن تدوين التعاون الثقافي الدولي في صكوك رسمية. ولا يجعل أي من الأربعة صكّه دائمًا، والديمومة هي ما تضيفه مواد هذا الفصل. وما يتبقى ليس مسألة ما إذا كان ينبغي تقنين التبادل الثقافي في القانون، بل كيفية ذلك. وسيجد القراء في المواد السبع التالية الإجابة، مصوغةً لدولة Jasutopian [أو إقليم] بالسجل الدستوري للكتاب الأصلي.



IV. ثلاثة مبادئ للتصميم

قبل عرض المواد نفسها، لا بد من بيان ثلاثة مبادئ للتصميم. ومرد ذلك إلى أن هذه المواد ليست أحكامًا قانونية اعتباطية، بل هي تعبيرات عن منطق تصميمي كامن يربطها بكل من المواد الأصلية البالغ عددها 102 وبالنظام الموحَّد الذي يقترحه هذا الكتاب.

حتمية الأصالة. إن مدّ المبادئ الأولى لنظام Jasutopianism نفسه إلى العلاقات الثقافية الدولية يُنتج قاعدة حاكمة واحدة تتعلق بالمدخلات. إذ يجب أن ينجح العمل الثقافي بجدارته الفنية قبل أن يتمكن من توليد تماه ثقافي وجداني حقيقي؛ فالأغنية أو الفيلم الذي يتلقاه الجمهور بوصفه دعاية حكومية يفقد الأصالةَ الإنسانية التي تقلص المسافة بين الجماعات [كما استجاب جمهور الحرب الباردة لفان كليبرن في موسكو عام 1958 أو لتسجيلات الروك الغربية المتداولة سرًا بوصفهم فنانين، لا مبعوثين للدولة قط]. ويفرض نظام Jasutopianism القاعدة ذاتها تمامًا في الحياة الاقتصادية الداخلية. فنظام ترقية المكانة فيه يوجِّه الجهد الأصيل للمواطن نحو المساهمة المنتجة، لأن المواطنين تُرقَّى مكانتهم «بمحض جودة أدائهم في العمل»، وهذا الأداء «لن يقوم على السمات الشخصية» (Rodriguez, 2021, Art. IX). فالامتثال القسري أو الاستعراضي يُخرِّب النظام. وتحمل كلمة الأصيل معنيين موحَّدين تحت قاعدة واحدة: فالعمل الثقافي الأصيل يُنتج لغايات فنية لا بتوجيه دبلوماسي، والمساهمة المدنية الأصيلة هي عمل يزاوله المواطن عبر مهنة يختارها فيما يتجاوز الأساس القانوني للمادة XXXVIII [الذي يقرر Jasutopianism أنه «ليس "عملًا مجانيًا" ولا عبودية» (Rodriguez, 2021, Argument XI)]. وفي كلا المجالين، تُنتِج المدخلات المتلاعَب بها الفشل. ويُسمِّي هذا المجلد ذلك القيد المشترك حتمية الأصالة.

تتطلب الأنسنة الثقافية العابرة للحدود منتجات ثقافية أصيلة [ويُدوّن هذا الفصل ذلك القيد في القانون الدستوري كي لا تتمكن أي إدارة مستقبلية من المساومة عليه]. فالفيلم الذي ينجح بوصفه رسالة حكومية بينما يفشل بوصفه فناً، يفشل بوصفه أداة للأنسنة. ويؤكد السجل التاريخي لمؤتمر الحرية الثقافية هذا النمط: فقد لقي صدىً في أوروبا الغربية حيث عزَّز أصواتاً فنية مستقلة، لكنه تعثَّر في أمريكا اللاتينية حيث أسقطت مجلته *Cuadernos* أجندات أيديولوجية خارجية على المثقفين المحليين (Iber, 2017; Saunders, 2000). وقد تتبَّع تيم ريفيرا الحد التشغيلي الفاصل بين العلاقات الثقافية [التداول العضوي للعمل الفني المدعوم على مسافة مستقلة] والدبلوماسية الثقافية الموجَّهة من الدولة من خلال التاريخ المؤسسي للمجلس الثقافي البريطاني (Rivera, 2015). وبموجب حتمية الأصالة، يزيل الدعم العام الحواجز أمام التبادل ويموّل المبدعين وفق الجدارة الفنية حصراً، من دون أن يُشكّل المحتوى قط؛ حيث يظل التماهي الثقافي الوجداني نتاجاً ثانوياً غير قسري لا توجهه أي وزارة. فإذا استشعر الجمهور دعاية بدلاً من التعبير الفني الأصيل، غلب التشكك المعرفي مسار التعاطف الوجداني المعرفي (Decety, 2012; Cikara et al., 2011).

الفصل المؤسسي. تقف لجنة التبادل الثقافي المقترحة في هذه المواد مستقلةً دستورياً عن أجهزة الاستخبارات، والجيش، وكل إدارة تنفيذية. ويلتزم هذا المجلد التزاماً لا لبس فيه بالانفتاح العلني. ومرد ذلك إلى أن البرنامج الثقافي المُخفى عن المواطنين الذين يموّلونه لا يمكنهم تدقيقه [بما ينتهك المفهوم IV من نظرية النسبية الأبدية بشأن المساءلة الاجتماعية]، ولأن السوابق التاريخية تسجّل الكلفة الدقيقة للسرية. فقد سمَّم التوجيه السري عبر CCF الثقة في اللحظة التي انكشف فيها تمويله (Saunders, 2000; Iber, 2017). وعلى النقيض من ذلك، نجحت جولات موسيقى الجاز المدعومة علناً خلال الحرب الباردة تحديداً لأن الموسيقيين أدَّوا عروضهم علناً من دون نصوص حكومية مُعدَّة سلفاً (Cull, 2008). وقد ذهب سايمون مارك إلى أن الدبلوماسية الثقافية [دعم الدولة لحضورها الثقافي في الخارج] يمكن أن تُنجز للعلاقات الدولية أكثر بكثير مما تدركه الوزارات عادةً عندما تُبنى على النزاهة المؤسسية (Mark, 2009). فالتعاون بين الدول الشريكة يتطلب ثقةً قابلة للتحقق، والثقة لا يمكن أن تصمد أمام التوجيه الاستخباراتي السري. ويجب أن يقوم الفصل في نص دستوري لا في مرسوم إداري، محصَّناً بموجب المادة CXXIII.

المعاملة بالمثل. لا يُعدّ التبادل الثقافي قطّ إسقاطاً ثقافياً. فالتفاعل العابر للحدود، متى كان فاعلاً، يعترف بالهوية الثقافية القائمة للأمة الأخرى بدلاً من محاولة محوها واحلال غيرها محلها. وتُبرز الدبلوماسية العامة التاريخية هذا التباين بوضوح حاد. فقد أثّر فان كليبرن في جمهور موسكو بعزف أعمال تشايكوفسكي ببراعة استثنائية، تكريماً للتراث الموسيقي الروسي؛ وأثّرت أوركسترا نيويورك الفيلهارمونية في مستمعي بيونغ يانغ عام 2008 بعزف مقطوعة «أريرانغ»، تكريماً للذاكرة الثقافية الكورية، رغم أن العلاقات الثنائية الرسمية ظلّت متواضعة بعد ذلك. وعلى النقيض من ذلك، تعثّر مشروع CCF في أمريكا اللاتينية لأنه أسقط تصنيفات الحرب الباردة الأوروبية على جماهير ذات شواغل تاريخية مختلفة (Iber, 2017). وتخلص فلسفة التنوع في نظام

Jasutopianism إلى القاعدة ذاتها على نحو معياري: «لا يمكن للثقافات المتنوعة أن تتعايش في مجتمع Jasutopian إلا إذا اعترفت جميعًا على نحو موحّد وقبلت بالفلسفة القائلة بوجود أكثر من نمط حياة ثقافي واحد غير ثقافتها الخاصة» (Rodriguez, 2021, Philosophy of Diversity). وتُلزم المعاملة بالمثل بلد Jasutopian بالترحيب بالوصول إلى الأعمال الثقافية الأجنبية ودعمه على قدم المساواة المؤسسية مع نشر أعماله الخاصة منها.

V. مواد الدبلوماسية الثقافية

فيما يلي سبع مواد [من CIII إلى CIX]، تُنظِّم التبادل الثقافي الدولي داخل بلد Jasutopian [أو إقليمه]. وقد صيغت بوصفها امتدادات لمواد القانون القائمة البالغ عددها 102 مادة، وبأسلوب السجل الدستوري للكتاب الأصلي. وهي تسدّ الفجوة البنيوية التي حدّدها هذا الفصل: غياب التبادل الثقافي الدولي عن المدونة القانونية لنظام Jasutopianism. وتُطبع كل مادة بنصّ حكمها، الذي يُقترح وحده ليكون قانونًا؛ أما المسوِّغ الذي يعقبها فيُعدّ تعليقًا.

المادة CIII. يُعدّ التبادل الثقافي الدولي نشاطًا محميًا في دولة Jasutopian. ومع مراعاة المادة CVIII والمادة CXVI، لا يُسنّ أي قانون في مجتمع Jasutopian يقيّد قدرة المواطنين على ابتكار المنتجات الثقافية الواردة من أمم أخرى أو توزيعها أو تلقّيها أو التفاعل معها، إلا استنادًا إلى الأسباب التي تقيّد بها المادة III والمادة V خطاب المواطن نفسه والإعلام والصحافة: حين يعرّض منتج ثقافي حياة مواطن في مجتمع Jasutopian لخطر وشيك، أو حين يشوّه ظلمًا سمعة مواطن في مجتمع Jasutopian أو مقيم غير مواطن أو شخصيته دون استيفاء الإجراءات القانونية الواجبة كافة، أو حين ينشر أخبارًا دون مصدر يمكن التحقق منه بصورة مستقلة وغير مجهول الهوية. ويجب أن يستوفي أي تقييد يُفرض لحماية الحياة معيار الخطر الوشيك المقرر في المادة III، وأن يُثبَت بما لا يدع مجالًا للشك المعقول أمام السلطة القضائية؛ حيث يجب إثبات أي تقييد يقوم على أي من السببين الآخرين بالدرجة ذاتها. وتشمل المنتجات الثقافية، على سبيل المثال لا الحصر: الموسيقى، والسينما، والأدب، والفن البصري، والرقص، والمسرح، وأي تعبير فني ينقل الهوية الثقافية أو القيم أو التجربة المعاشة لشعب معيّن، ضمن غيرها. ويعترف بالتدفق الحر للمنتجات الثقافية بين الأمم بوصفه مكوّنًا من مكوّنات بنية السلام، وبوصفه، بين دولتين تمتلك كلتاهما أسلحة نووية، مكوّنًا من مكوّنات بنية الردع.

المسوِّغ. يعتمد التماهي الثقافي الوجداني، العامل من خلال حلقة التغذية الراجعة بين التعاطف والمؤسسة، على وصول المنتجات الثقافية فعليًا إلى المواطنين عبر الحدود. ونادرًا ما تقضي الرقابة على التداول غير الرسمي تمامًا، غير أن التقييد التشريعي يقلّص الانكشاف الواسع ويُضعف الكبح الصاعد من القاعدة على نخب السياسة الخارجية (Kertzer & Zeitzoff, 2017)؛ وتُزيل هذه المادة الحواجز الداخلية بدلًا من إجبار المواطنين على التحايل على حظر الدولة. وما تصونه هذه المادة هو النصف الداخلي من ديناميكية ثنائية. إذ يكبح الوصول الوارد إلى التعبير الثقافي الأجنبي لجوء بلد Jasutopian نفسه إلى القوة ويدعو إلى المعاملة بالمثل؛ أما الوصول الصادر للأعمال الثقافية الخاصة ببلد Jasutopian فيُدعَم بموجب المادة CVI، وتنظّمه المادة CVII، ولا يُضمَن

أبدًا من جانب واحد لأن أي قانون داخلي لا يُلزم دولة أجنبية ذات سيادة. ولا تضع المادة III عبء إثبات صريحًا؛ ومن ثم فإن المعيار المنصوص عليه هنا مستمدّ مباشرة من التدبير الاحترازي في نظام Jasutopianism، حيث يجب أن يكون أي استثناء يتعارض مع مبدأ تأسيسي «مُثبتًا بما لا يدع مجالًا للشك المعقول في المحكمة» (Rodriguez, 2021, Precautionary Measure). وتصون المادة CVIII حقوق التأليف والنشر الأجنبية، فتنظم الاستنساخ غير المصرّح به دون أن تحجب الوصول المشروع، بينما تنظّم المادة CXVI [الفصل 5] سلوك المنصّات لا وصول المواطنين إلى الثقافة.

المادة CIV. تُنشأ بموجب قانون [مشروع قانون يصدر عن مجلس الشيوخ ويصوّت عليه مجلس المواطنين] لجنة التبادل الثقافي بوصفها هيئة حكومية مستقلة، منفصلة عن أجهزة الاستخبارات والجيش وأي دائرة تنفيذية وغير تابعة لأي منها. ويُرشّح مجلس الشيوخ أعضاءها من بين المواطنين الممارسين للمهن الثقافية، ويصدّق على كل ترشيح بتصويت مجلس المواطنين. ويخدم عضو اللجنة لولاية مدتها ست سنوات، وبما لا يتجاوز ولايتين. ولا يجوز لأي عضو في اللجنة أن يشغل، أو أن يكون قد شغل خلال السنوات الست السابقة للترشيح، أي منصب في السلطة التنفيذية أو الجيش أو أجهزة الاستخبارات. ولا يجوز عزل عضو اللجنة إلا عبر إجراءات الاتهام والعزل، وفق المسارات المنصوص عليها في مواد سلطات الحوكمة الثلاث. ويجوز لمجلس الشيوخ فتح تحقيق في سلوك اللجنة، ويُطرح أي إجراء يترتب على ذلك للتصويت في مجلس المواطنين. وتمثل ولاية اللجنة في دعم التبادل الثقافي الدولي من خلال البنية التحتية المؤسسية والبحوث والمنح الفنية والتيسير الدبلوماسي؛ حيث يُحظَر على اللجنة صراحةً توجيه محتوى أي منتج ثقافي أو التحكم فيه أو التأثير فيه. وتُشكَّل اللجنة لجان الجدارة المنصوص عليها في المادة CVI.

المسوّغ. إن أصالة التعبير الثقافي هي الشرط المسبق لآلية التبادل الثقافي. ومرد ذلك إلى أن الأدلة التاريخية على التوجيه الحكومي الخفي [تأسيس مؤتمر الحرية الثقافية وتمويله السري من قِبل وكالة الاستخبارات المركزية، وتوظيف البرامج الثقافية لأغراض استخباراتية، وفقدان المصداقية عند انكشاف ذلك التمويل (Saunders, 2000)] تظهر أن التدخل المؤسسي في محتوى المنتجات الثقافية يُفسد التبادل الذي صُمّم لحمايته. وقد صُمّمت اللجنة للتعاون الثقافي لا للإسقاط الثقافي. ويتطلب التعاون استقلالًا مؤسسيًا. ويتطلب الاستقلال تقنينًا دستوريًا له. ويحدّد النصّ الجهة التي تختار اللجنة والجهة التي يجوز لها عزلها، لأنه لولا ذلك لآل التعيين إلى الرؤساء الثلاثيين، الذين يعينون جميع المسؤولين «الذين لم يُنصّ في هذا الموضع على تعيينهم على نحو آخر» والذين يتولّون قيادة الجيش (Rodriguez, 2021, Articles of the Three Authorities of Governance, Art. IV). كما أن مدة الولاية وحدّها الأقصى هما ذاتهما اللذان تمنحهما المادة CI لعضو مجلس الشيوخ، ويتبع العزل مسارات الاتهام والعزل التي ينصّ عليها نظام Jasutopianism بالفعل [تصويت ثلثي مجلس الشيوخ لفتح المحاكمة، أو عريضة يقدّمها مواطن وتُقرّها المحاكم].

المادة CV. تحتفظ لجنة التبادل الثقافي بسجلّ عام لجميع برامج التبادل الثقافي الدولي والمنح والإقامات الثقافية والشراكات المؤسسية. ولا يجوز تنفيذ أي نشاط للتبادل الثقافي تدعمه حكومة

Jasutopian بصورة سرّية. ويكون السجل متاحًا لكل مواطن؛ وبمقتضى هذا الحكم، يكون لكل مواطن الحق في الاطلاع على السجل كاملًا ومراجعة أنشطة لجنة التبادل الثقافي المتصلة بذلك من خلاله.

المسوّغ. إن الغرض من شرط الشفافية هذا مزدوج. أولًا، منع الاستحواذ المؤسسي على التبادل الثقافي من قِبل أجهزة الاستخبارات؛ وبمقتضى هذا المبدأ، تُستبعَد العمليات الثقافية السرية بموجب خيار الانفتاح الذي اعتمده هذا الفصل [القسم IV]. ثانيًا، تزويد مجلس الشيوخ ومجلس المواطنين بالمعلومات التي يحتاجان إليها: لمجلس الشيوخ كي يفتح تحقيقًا في سلوك اللجنة، ولمجلس المواطنين كي يصوّت على أي إجراء يترتب على ذلك. وحق الاطلاع حق جديد، وهذه المادة هي التي تنشئه. إذ إن النظام الوطني لسجل الهوية في نظام Jasutopianism، المنصوص عليه في المواد من LXXXV إلى LXXXVIII [والمشروح في الحجة VIII]، يسجّل كل معاملة ويرفع بها تقريرًا إلى الحكومة الوطنية؛ لكنه لا يمنح المواطن حق الاطلاع على سجلات الحكومة.

المادة CVI. تُخصّص حكومة Jasutopian موارد [وفق ما تحدده السلطة التشريعية عبر إجراءات الموازنة المعيارية] لحفظ المنتجات الثقافية لبلد Jasutopian وترويجها ونشرها دوليًا. وتتولى لجنة التبادل الثقافي إدارة هذه الموارد. وتُعطي قرارات التخصيص الأولوية للجدارة الفنية كما تحددها لجان من المواطنين الممارسين من الفنانين والموسيقيين وصنّاع الأفلام والكتّاب أو غيرهم من المهنيين الثقافيين؛ وبمقتضى هذا الحكم، لا يجوز لأي مسؤول حكومي أو ضابط عسكري أو ضابط استخبارات أن يكون عضوًا في هذه اللجان.

المسوّغ. تأتي الجدارة الفنية أولًا. أما الدعاية فتفشل. فالأعمال الثقافية لا تُثير التماهي الثقافي الوجداني إلا حين يعايشها الجمهور بوصفها فنًا غير موجَّه سلفًا، وأما العمل المُعدّ لتمرير رسائل دبلوماسية والذي يفشل فنيًا، فيفشل فشلًا ذريعًا بوصفه أداة للألسنة العابرة للحدود، كما أظهر عزف فان كليبرن لأعمال تشايكوفسكي في موسكو وعزف أوركسترا نيويورك الفيلهارمونية لمقطوعة «أريرانغ» في بيونغ يانغ حين حرّكت الحِرَفية الفنية الخالصة مشاعر الجماهير عبر حدود متوترة. ليست الجدارة عنصرًا تزيينيًا قطّ. بل هي الشرط الجوهري لعمل هذه الآلية بأسرها.

المادة CVII. يُدار التبادل الثقافي الدولي وفق مبدأ المعاملة بالمثل. ولن يسعى بلد Jasutopian [أو إقليمه] إلى إسقاط ثقافته الخاصة على أمم أخرى على نحو يقمع التعبيرات الثقافية لتلك الأمم أو يزيحها أو يحطّ من قيمتها. ويعني الانعكاس المرآتي الاعتراف بالخصائص التي تقدّرها أمة بعينها في ذاتها وعكسها، بينما يعني الإسقاط فرض القيم الثقافية الخاصة بأمة ما على أمة أخرى. وتعني المعاملة بالمثل أن يسعى بلد Jasutopian بنشاط إلى تلقّي المنتجات الثقافية للأمم الأخرى والتفاعل معها بالدعم المؤسسي ذاته الذي يقدّمه لنشر منتجاته الثقافية الخاصة. وبعد الذي تقرر، لا يجوز لأي جهة حكومية في بلد Jasutopian إجبار المواطنين أو إكراههم على استهلاك منتجات ثقافية من أي أمة بعينها.

المسوّغ. الانعكاس المرآتي يبني التعاطف. أما الإسقاط فيولّد الاستياء. وهذا الحد الفاصل يفصل فصلًا تامًا بين التبادل العابر للحدود الأصيل والإمبريالية الثقافية، لأن التلقّي العام التلقائي هو ما يتيح لمسار التعاطف الوجداني المعرفي أن يعمل دون مقاومة؛ وبموجب حتمية الأصالة، يختار المواطنون بحرية الأعمال التي يطّلعون عليها بينما تزيل اللجنة العقبات دون أن تفرض عليهم قط استهلاكها.

وتُثري السوابق الدولية مبدأ المعاملة بالمثل، إذ تُرسّخ استراتيجية الاتحاد الأوروبي للعلاقات الثقافية الدولية المنفعة المتبادلة بوصفها مبدأً حاكمًا (European Commission, 2016). ويبني مخطط الجماعة الاجتماعية والثقافية لرابطة ASEAN التعاون الثقافي على أساس التوافق وعدم التدخل والتعددية الثقافية (ASEAN, 2016). ويُلزم ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية الصادر عن الاتحاد الأفريقي الدول الأعضاء بالتفاعل الثقافي المتبادل بوصفه أساسًا للوحدة السياسية (African Union, 2006). وتعيد اتفاقية اليونسكو لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي التأكيد على الحق السيادي للدول في اعتماد تدابير لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي على أراضيها، وتدعو أطرافها إلى تعزيز تعاونها تحقيقًا لتلك الغاية (Singh, 2010; UNESCO, 2005). غير أن مواد هذا الفصل تتميز عن تلك الاتفاقية في نقطة واحدة. فمن بين التدابير التي تحتفظ بها الاتفاقية للدول تلك التي «توفّر فرصًا للأنشطة والسلع والخدمات الثقافية المحلية من بين جميع ما هو متاح داخل الإقليم الوطني» (UNESCO, 2005, Art. 6)؛ في حين لا تسمح المادة CIII بأي تدبير يقيّد ما يجوز لمواطنيها تلقّيه من الخارج بغرض تفضيل الأعمال المحلية، لأن الآلية تعمل من خلال ما يصل إلى السكان، كما أن بلد Jasutopian يحمي أشكال تعبيره الثقافي الخاصة بدعمها بموجب المادة CVI. وتُبيّن هذه النماذج المؤسسية الأربعة، التي طُوّرت بصورة مستقلة عبر ثلاث قارات، أن التفاعل المتبادل يمكن تدوينه في صكوك رسمية بوصفه مبدأً بنيويًا، لا مجرد تفضيل دبلوماسي. وتُقنّن المادة CVII هذا المبدأ ضمن البنية الدستورية لنظام Jasutopianism.

المادة CVIII. تُحترَم وتُنفَّذ حماية حقوق التأليف والنشر للمنتجات الثقافية الواردة من أمم أخرى داخل بلد Jasutopian [أو إقليمه] وفق المعايير ذاتها المطبَّقة على المنتجات الثقافية المحلية [بالإحالة إلى المادة XCV، التي تُقرّر عتبة الملك العام البالغة 80 عامًا]. وتظل المنتجات الثقافية التي تدخل في الملك العام متاحةً بحرية للأغراض التعليمية والثقافية والفنية. ولا يجوز لأي جهة حكومية تقييد الوصول إلى المنتجات الثقافية الداخلة في الملك العام والواردة من أمم أخرى؛ وبهذه الروح، لن يُسمح مطلقًا للبنية التحتية المؤسسية للتبادل الثقافي بإنشاء حواجز أمام التبادل ذاته الذي صُمّمت لحمايته. ويجب صون سلامتها فوق كل اعتبار للملاءمة الإدارية.

المسوّغ. تُرسّخ هذه المادة حلقة التغذية الراجعة بين التعاطف والمؤسسة عند نقطة الوصول المشروع: إذ تتطلب الأنسنة الثقافية العابرة للحدود أن يصل المواطنون فعليًا إلى الأعمال الفنية الأجنبية. وتكفل حماية حقوق التأليف والنشر حصول المبدعين على رصيدهم المستحَق لقاء أعمالهم، بما يُديم الإنتاج الفني المستمر [ويُحدَّد الشكل غير النقدي الدقيق الذي يتخذه هذا الرصيد للمبدعين المحليين وأصحاب الحقوق الأجانب في القسم VI]. كما تكفل عتبة الملك العام البالغة 80

عامًا بقاء الأعمال الأقدم متاحةً عالميًا بوصفها تراثًا ثقافيًا إنسانيًا مشتركًا، بما يتوافق مع المادة XCV.



المادة CIX. في أوقات التوتر الدولي أو النزاع أو الأزمة المعلنة رسميًا [وهو المصطلح الوارد في المادة I والمادة II والمادة IV]، وتُعلِن السلطة التنفيذية الأزمة الوطنية بموجب المادة XVI]، لا يُعلَّق التدفق الحر للمنتجات الثقافية بين الأمم. ولا يجوز تقييد منتج ثقافي بعينه في مثل هذه الأوقات إلا استنادًا إلى سببٍ تجيزه المادة CIII، وأن يُثبَت بما لا يدع مجالًا للشك المعقول. وفي حالة الأزمة الوطنية، حيث تُرجئ المادة XVI عمل السلطة القضائية، تتخذ السلطة التشريعية قرار الإثبات ذلك وفق إجراء الأزمة المنصوص عليه في المادة XVI، لمنتج واحد في كل مرة، وتُراجع السلطة القضائية كل قرار من هذا القبيل عند زوال الأزمة. وفي زمن الأزمة، يتمتع التدفق الحر للمنتجات الثقافية بالمنزلة ذاتها التي تمنحها المادة XVI للمادة I والمادة IV: فلا يجوز لأي قانون أن ينكره.

المسوّغ. تشتد الحاجة إلى الردع الثقافي الوجداني بأقصى درجاتها حين تبلغ التوترات الدبلوماسية ذروتها. ومرد ذلك إلى أن استمرار التلاقي الثقافي في أثناء الأزمات يحفظ الحاجز النفسي الذي يكبح التصعيد (Kertzer & Zeitzoff, 2017; Cikara et al., 2011). فإيقاف التبادل الثقافي في أوقات الأزمات يُضعف القيد ذاته الذي يحول دون انزلاق التوتر السياسي إلى عنف جماعي. ويشبه تعليق التبادل الثقافي في أثناء المواجهة تفكيك ضمانة ردع في لحظة الخطر الأعظم. وتحظر المادة II سنّ قوانين تقيّد المبادئ التأسيسية الثلاثة «إلا في أوقات الأزمة المعلنة رسميًا» (Rodriguez, 2021, Art. II)، كما تُجيز المادة XVI للسلطة التشريعية سنّ قوانين للأزمات مع «استثناء صارم مُغلَّب للمادة I والمادة IV» (Rodriguez, 2021, Art. XVI).

وتمنح المادة CIX التبادل الثقافي المنزلة ذاتها التي تتمتع بها المادة I والمادة IV في أوقات الأزمات، بما يضيف إلى المادة XVI دون أن يبدّل حرفًا واحدًا منها. وتظل عتبة التصويت في حالة الأزمة المقررة في المادة XVI هي أربعة أخماس مجلس الشيوخ، وأربعون في المائة من مجلس المواطنين، وموافقة السلطة التنفيذية بالإجماع.

وتؤكد السوابق التاريخية متانة الارتباط الثقافي الشعبي في أثناء الأزمات. فقد فشل الحظر السوفييتي للموسيقى الغربية خلال الحرب الباردة؛ إذ طبع المستمعون تسجيلات موسيقى الروك على الأفلام الطبية المهملة وتداولوا الأشرطة المنسوخة في ظل الحظر. وخلال المواجهة النووية بين الهند وباكستان من عام 2001 إلى عام 2002، حظرت باكستان القنوات التلفزيونية الهندية في فبراير 2002، غير أنه بحلول أغسطس 2003 هدّد مشغّلو الكابل الباكستانيون بإضراب شامل على مستوى البلاد لإعادة تلك القنوات لأن المشاهدين كانوا يُلغون اشتراكاتهم من دونها (Al Jazeera, 2003). وبالمثل، قاوم المستخدمون الأمريكيون بقوة المساعي التشريعية لحظر TikTok [منصة مقاطع الفيديو القصيرة أجنبية التصميم التي يتناولها الإطار 5.1 من الفصل 5] خلال احتدام التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين؛ ومع أن المحكمة الأمريكية العليا أيّدت القانون في يناير 2025، فإن الارتباط الشعبي أخّر التنفيذ ووجّه النتيجة نحو التخارج والبيع عبر مشروع مشترك في يناير 2026 بدلًا من الإغلاق الكامل. ولم يُفضِ حظر الدولة في أي من هذه الوقائع إلى تبديد التفاعل الثقافي العام. ولن تُكرّر حكومة Jasutopian خطأ حظر التبادل الثقافي في اللحظة ذاتها التي تشتد فيها الحاجة إلى الأنسنة العابرة للحدود.

تتطلب جملة واحدة من المدونة الأصلية إيضاحًا دستوريًا رسميًا لا مجرد تعليق غير رسمي إلى جانب المادة CIX. إذ تحظر المادة IV من نظام Jasutopianism «أي شكل من أشكال معسكرات الاعتقال أو معسكرات الاحتجاز» للمواطنين، أو المقيمين غير المواطنين، أو أسرى الحرب، أو الشعوب عديمة الجنسية حتى في أوقات الأزمة المعلنة رسميًا، وتعلن: «لن يأخذ بلد Jasutopian أي أعداء حرب أحياءً في أوقات الحرب» (Rodriguez, 2021, Art. IV). ولا يمكن لشرح تفسيري غير مُقنّن أن يُلزم القادة العسكريين المستقبليين أو يستوفي تدقيق القانون الدولي الإنساني. ونظرًا لأن المادة CII تُحصّن نصّ المواد من I إلى CII ضد أي تعديل نصّي، فإن هذا الجُلَّد يقنّن الالتزام العملياتي المُلزم الوارد في المادة IV عبر إضافة دستورية رسمية بموجب المادة XCVI، مرقّمة باسم المادة CXXIV في نهاية المدونة المقترحة، بحيث تحتفظ المواد من CIII إلى CXXIII بتسلسلها الدقيق:

المادة CXXIV. معيار عدم الأسر والاستسلام. [وبموجب هذا يُعلَن] أن إعلان المادة IV، حيث لا تأخذ دولة Jasutopian أي أعداء حرب أحياء في أوقات الحرب، يُفسَّر ويُنفَّذ صرامةً بوصفه حظرًا دستوريًا على الأسر والاحتجاز وإدامة مرافق احتجاز أسرى الحرب، ولا يُفسَّر قطّ بوصفه تفويضًا أو أمرًا برفض إعطاء الأمان أو بقتل المقاتلين الذين ألقوا سلاحهم. ويُقبَل كل مقاتل عدوٍّ يستسلم، أو يصبح عاجزًا عن القتال بجرح أو نزع سلاح، دون أذى، وينزع سلاحه، وتوفَّر له الرعاية الطبية اللازمة بموجب المبادئ التأسيسية الثلاثة، ويُفرَج عنه فورًا من

ولاية Jasutopian القضائية، إما بالنقل الموثّق إلى دولة طرف ثالث محايدة أو هيئة إنسانية دولية معترف بها، وإما بالإعادة المباشرة إلى الوطن بإطلاق سراح مشروط عبر خطوط الاشتباك. ولا يجوز لأي مسؤول في السلطة التنفيذية، ولا لأي قائد أو فرد في القوات المسلحة، أن يُصدر أو يطيع أمرًا بإعدام مقاتل مستسلم أو عاجز عن القتال؛ حيث يشكّل أي انتهاك لذلك جريمة جسيمة أمام السلطة القضائية، غير قابلة للانتقاص حتى في أوقات الحرب المعلنة رسمياً أو الأزمة الوطنية.

التعليل. تحظر المادة IV معسكرات الاعتقال ومعسكرات الاحتجاز لجميع الشعوب، بمن فيهم أسرى الحرب. ويُقرأ التفسير من المادة IV نفسها. فجملتها الأولى تحظر معسكرات الاحتجاز لأسرى الحرب، ومن ثمّ فإن المادة تعلم أن العدو قد يقع حياً في يد البلد. وتسمّي جملتها الثالثة من يُقبَل في البلد [اللاجئون، عبر عملية فحص قانونية]، وتسمي الجملة الواقعة بينهما من لا يُستقبَل. وإذا قُرئت عبارة «لن يأخذ بلد Jasutopian أي أعداء حرب أحياءً» في هذا السياق، فإنها تحرم المقاتل العدو من مكان للأسر داخل البلد. ولا تأمر بأي قتل. والقراءة التي تأمر بذلك تجعل المادة IV في مواجهة المبدأ التأسيسي للحياة وفي مواجهة رفض الكتاب نفسه لعقوبة الإعدام [المادة XXXIV]، وتأمر بما حظرته قوانين الحرب منذ عام 1907، أي إعلان عدم الإبقاء على أحد (Hague Regulations, 1907, Art. 23). ويمنح نظام Jasutopianism مجلس الشيوخ «الكلمة القصوى في جميع الخلافات التشريعية في جميع شؤون تعريف الكلمات أو المعاني» (Rodriguez, 2021، مواد سلطات الحوكمة الثلاث، المادة I، القسم XXVII)؛ والمادة CXXIV هي تلك الكلمة، وقد مرّت عبر السلطات الثلاث جميعًا. والمعيار الذي تكتبه قانون قديم أيضًا: فحيثما تعذّر إجلاء الأسرى أُطلق سراحهم مع اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لسلامتهم، وتنص اتفاقية جنيف الثالثة على الإفراج المشروط وعلى الإيواء في بلدان محايدة (Protocol I, 1977, Art. 41; Geneva Convention III, 1949, Arts. 21 و109 إلى 111). ولأن المادة CII تُحصّن نص المواد من I إلى CII ضد التعديل، توضح المادة CXXIV الالتزام التنفيذي للمادة IV عبر إضافة دستورية رسمية بموجب المادة XCVI. وعند قراءتها معًا، ترسّخ المواد IV وCIX وCXXIV معيارًا قانونيًا واحدًا متصلاً لا ينفصم: فلا يُسجَن المقاتل العدو ولا يُعدَم عند الاستسلام، ولا يُقطَع شعب العدو عن التبادل الثقافي ولا تُنزَع عنه إنسانيته.

VI. منطق التصميم

تتبع جميع مواد الدبلوماسية الثقافية السبع [من CIII إلى CIX]، مقترنةً بالمادة CXXIV التوضيحية، منطقَ تصميمٍ دستوريٍّ واحدًا يربطها بالمواد الـ 102 الأصلية وبالبنية الدولية لهذا المجلد.

الديمومة. على غرار المواد الأصلية، صُمّمت هذه الأحكام لتحقيق الصمود الدستوري. وتنص المادة CII على أنه «لا يجوز إزالة أو تعديل أي مادة من مواد القانون [I-CII] من هذه الوثيقة بعد إقرارها بكاملها» (Rodriguez, 2021, Art. CII). وبمقتضى نصوصها ذاتها، يحمي ذلك القفل النصي المواد من I إلى CII، في حين تدخل المواد الإضافية إلى المدونة عبر الإجراء التشريعي للمادة XCVI [مجلس الشيوخ، ومجلس المواطنين، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية]،

بحيث تُغلَق الفجوات القانونية بالإضافة لا بالحذف. وتمدّ المادة CXXIII [الفصل 8] ذلك القفل النصي ليشمل الإضافات المقترحة [المواد من CIII إلى CXXIV]، والمادة CXXXV [الفصل 12] ليشمل المواد من CXXV إلى CXXXV، بينما يصنّف بروتوكول الاستبدال الدستوري الضيّق [الفصول 1 و7 و13] صراحةً المادتين IV وCXXIII بوصفهما ضمانتين أساسيتين غير قابلتين للانتقاص. وتعتمد حلقة التغذية الراجعة بين التعاطف والمؤسسة على الديمومة المؤسسية. فالتعاطف دون مظلة دستورية يظل عرضةً للفاعلين السياسيين الذين يحشدون المظالم التاريخية المستثارة؛ والمظلة الدستورية دون تعاطف مدني تتآكل إذا فقدت الجماهير إرادة صون الانفتاح. ويحمي التقنين الدستوري هذه الحلقة من الحسابات السياسية قصيرة الأجل في هذا الشأن.

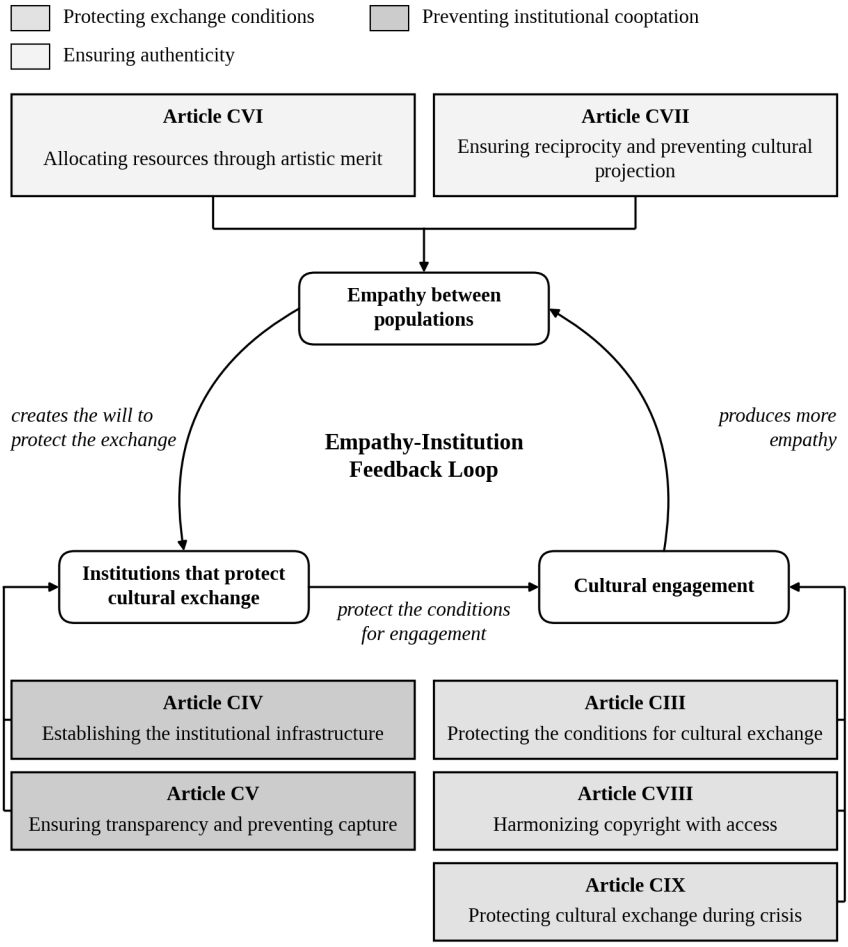
التكامل مع المواد الـ 102 الأصلية. لا تقوم هذه المواد المقترحة في معزلٍ عن غيرها. فهي تتصل بالمدونة القانونية الأصلية في نقاط متعددة.

المادة المقترحة	الصلة بالمواد الأصلية	وظيفة الصلة
CIII (حماية التبادل الثقافي)	المادة III (حرية التعبير)، المادة V (حرية الصحافة)	يحظى التبادل الثقافي بالحماية الدستورية نفسها التي تحظى بها حرية التعبير والصحافة
CIV (لجنة التبادل الثقافي)	المادة CI (مدة عضوية عضو مجلس الشيوخ وحدود الولاية)، مواد سلطات الحوكمة الثلاث (مجلس الشيوخ، مجلس المواطنين، إجراءات العزل)	يجري ترشيح اللجنة وتثبيتها وعزلها عبر الهيئات والإجراءات التي ينص عليها نظام Jasutopianism سلفًا
CV (السجل العام)	المواد من LXXXV إلى LXXXVIII (النظام الوطني لسجل الهوية، الموضَّح في الحجة VIII)	يسجّل نظام السجل المعاملات لصالح الحكومة، ويضيف السجل العام حق الاطلاع لكل مواطن، وهو ما لا تتضمنه المواد الأصلية
CVI (التخصيص على أساس الجدارة الفنية)	المواد من LV إلى LXX (لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال)	يتولى المتخصصون في الشأن الثقافي إدارة تخصيص الموارد الثقافية كما يتولى أصحاب الأعمال إدارة تنظيم الأعمال
CVII (المعاملة بالمثل)	المادة IX (عدم التمييز في ترقية المكانة)	يمتد مبدأ عدم التمييز من المعاملة الداخلية للمواطنين إلى المعاملة الدولية للثقافات
CVIII (حقوق التأليف والنشر)	المادة XCV (الملكية العامة بعد 80 عامًا)	مواءمة حقوق التأليف والنشر الدولية مع أحكام حقوق التأليف والنشر المحلية القائمة
CIX (الصمود في الأزمات)	المادة XVI (قوانين الأزمات لدى السلطة التشريعية)، المادتان I وIV (عدم جواز الحرمان منها أبدًا في الأزمات)	يحظى التبادل الثقافي بالمكانة القانونية نفسها التي تتمتع بها المادتان I وIV في أوقات الأزمات

الموارد بلا عملة. تتحدث هذه المواد عن المِنَح، وعن الإجراءات الميزانية، وعن منفعة المبدع في بلد لا عملة فيه، وتستمد كل لفظة معناها مما يقرره نظام Jasutopianism سلفًا. وينص الكتاب الأصلي على أن الأفرع العسكرية «تتلقى الموارد في صورة مِنَح حكومية ربع

سنوية» (Rodriguez, 2021, Argument X)، ولا يجيز سحب أي موارد من المخزون العام «إلا نتيجةً لاعتمادات مقرَّرة بموجب القانون» (Rodriguez, 2021, Articles of the Three Authorities of Governance, Art. II). وعليه، فإن المنحة بموجب المادتين CIV وCVI هي تخصيصٌ للموارد والمرافق والوقت: أي المواد التي يتطلبها العمل، والاستوديوهات والمسارح والآلات، وساعات العمل التي تُحتسَب بوصفها عملاً للفنان وتُكسِب نقاطًا نحو مستوى المكانة شأن كل عملٍ آخر [المادة XI]. والميزانية هي اعتماد السلطة التشريعية لتلك الموارد بموجب القانون. ومنفعةُ المبدع بموجب المادة CVIII هي رصيدٌ من النوع الذي تمنحه الحجة VIII لصاحب العمل والموظف عن كل معاملة مسجَّلة، ويتحوّل إلى نقاط نحو مستوى المكانة؛ ويمدّ هذا الكتاب ذلك الرصيد ليشمل صانع العمل في كل مرةٍ تُسجَّل فيها معاملة تتعلق بالعمل. أما صاحب الحق الأجنبي، الذي يتوقع السداد بعملة نقدية، فيُسدَّد له على النحو الذي تقضي به الحجة II في سداد منشأة Jasutopian لمنشأة أجنبية مقابل ما تورّده: وذلك في صورة عمل يُقدَّم دون تكلفة نقدية [شراكة فروع الأعمال] أو في صورة خدمات، بموجب معاهدة أو عقد. ويسمّي ذلك الكتاب سلفًا حصول المواطنين على «الوصول المجاني إلى منتجات أو خدمات» المنشأة الأجنبية بوصفه أحد مقاصد هذا التبادل، ويطبّق هذا الكتاب ذلك على الأعمال الثقافية؛ حيث تُكتسَب الحقوق والاشتراكات الأجنبية بالتبادل ولا تُكتسَب بالشراء قطّ. ويكون هذا التبادل متاحًا اعتبارًا من السنة 2 من الانتقال [الفصل 6].

التوافق مع الردع الثقافي الوجداني. تحمي جميع مواد الدبلوماسية الثقافية السبع آليةَ الأنسنة الثقافية العضوية العابرة للحدود في السجل الدستوري لنظام Jasutopianism، مع استبعادها الصريح للاستمالة الحكومية السرية [ويعرض القسم IV الأسباب]. ولأن التماهي الثقافي الوجداني يعتمد على وصول الأعمال الأجنبية فعليًا إلى المواطنين، تحمي المادة CIII حقَّ الوصول على المستوى الدستوري نفسه بالضبط لحرية التعبير والصحافة. ولأن الفن الأصيل شرطٌ لازم، تُسنِد المادة CVI تخصيص المِنَح إلى لجان الجدارة الفنية من النظراء، فيما تفصل المادة CIV اللجنةَ عن أجهزة الاستخبارات. ولأن الاعتراف المتبادل، لا الإسقاط الثقافي، هو ما يصون الثقة العامة، تقنّن المادة CVII مبدأ المعاملة بالمثل. ولأن التلاقي المستمر أثناء الاحتكاك الدبلوماسي هو الأشد أهمية، تحظر المادة CIX التعليق أثناء الأزمات. وبترقيمها المتسلسل من CIII إلى CIX [مع اختتام المدونة بالمادة CXXIV التوضيحية]، تُرسِّخ هذه الأحكام الردعَ الثقافي الوجداني في قانونٍ مُلزِم.



الشكل 4.3. مواد الدبلوماسية الثقافية: المنطق الداخلي

VII. حتمية الأصالة بوصفها مبدأً دستوريًا

تستدعي حتمية الأصالة معالجةً مستقلة. فهي ليست مجرد تفضيلٍ تصميمي، بل متطلّبٌ بنيوي للآلية التي صُمّمت المواد لحمايتها.

لقد وُثّقت الأصالة في الدبلوماسية الثقافية بوصفها إشكاليةً مستمرة. فقد أظهر زامورانو كيف أن مفردات القوة الناعمة، بينما تقدّم النفوذ الثقافي بوصفه أداةً لفن إدارة الدولة، شجّعت في الوقت نفسه على التوظيف الأداتي للإنتاج الثقافي: أي معاملة الفنانين والموسيقيين وصنّاع الأفلام والكتّاب بوصفهم وكلاء للسياسة الخارجية بدلاً من كونهم مبدعين مستقلين (Zamorano, 2016). وجادل آنغ وإيسار ومار بأن الدبلوماسية الثقافية يجب أن تفتح «فضاءً علائقياً» للقاء الحقيقي لا للرسائل الاستراتيجية، لأن اللقاء ذاته يبني الفهم المتبادل في حين يُفسده

الحساب الاستراتيجي (Ang et al., 2015). ووثّق ريفيرا كيف يحافظ المجلس الثقافي البريطاني على مصداقيته المؤسسية تحديدًا من خلال الاستقلال التشغيلي عن حكومة صاحب الجلالة؛ فالاستقلالية وفق مبدأ المسافة الآمنة ليست ترفًا بل هي الشرط الذي يُبقي المؤسسة فاعلة (Rivera, 2015).

ويصل علم النفس التجريبي إلى النتيجة نفسها من زاوية أخرى.

تُثبت الأبحاث حول مسار التعاطف الوجداني المعرفي أن الاهتمام التعاطفي وتبنّي منظور الآخر يعتمدان بشدة على الأصالة المُدرَكة والتفاعل الوجداني غير القسري (Decety, 2012; Batson, 2011; Hoffman, 2000; Cikara et al., 2011). ولا يُحدث مصدر التمويل فرقًا يُذكَر. فالتلاعب المُدرَك يقتل التعاطف على الفور، إذ يختبر المتلقّون الذين يواجهون أغنيةً أو فيلمًا بوصفه صنعةً إبداعيةً أصيلة تماهيًا ثقافيًا وجدانيًا ومسافةً أقلّ تجاه الجماعة الخارجية، في حين يستجيب المتلقّون الذين يرصدون رسائل وزارية سرية بمقاومة معرفية فورية تُغلق باب التعاطف بالكلية؛ فحتمية الأصالة ليست أبدًا مجرد خطاب إنشائي، ومرد ذلك إلى أن التدخل المؤسسي في المحتوى الفني يدمّر القدرة المؤنسِنة ذاتها التي يدّعي الدفاع عنها في هذا الشأن.

What It Prevents	What It Protects
CCF founded and covertly funded by the CIA (Saunders, 2000) ↓ *Credibility lost when the funding was exposed in 1966 and 1967*	Genuine artistic creation ↓ *Audience perceives authenticity; affective cognitive empathy operates*
USIA abolished in 1999 when its perceived need had passed (Cull, 2008) ↓ *Its cultural, information and exchange work folded into the State Department*	Institutional support public and never shaping the content ↓ *Engagement organic*
Cultural programs instrumentalized as tools of strategic competition (Zamorano, 2016)	Commission supports without directing ↓ *Trust preserved between partner nations*
State propaganda disguised as cultural exchange ↓ *Audience perceives inauthenticity; empathy pathway fails*	Arm's length relationship between government and cultural production (Rivera, 2015) ↓ *Credibility sustained across political cycles*

الشكل 4.4. حتمية الأصالة: ما تمنعه وما تحميه

VIII. ما اقتضته الفجوة وما توفّره المواد

قُدّمت حلقة التغذية الراجعة بين التعاطف والمؤسسة في الفصل 1 للبنية الدولية والثقافية لهذا المجلد. ووسّع الفصل 2 أسسها المعرفية والوجدانية من خلال الأنسنة متعددة المستويات والمفهوم III من نظرية النسبية الأبدية. ووثّق الفصل 3 التبادليةَ الداخلية بين الثقة المدنية والمؤسسات العادلة. وعبر الحدود الوطنية، تُشكّل الحلقة دورةً معزِّزة لذاتها: فالتعاطف العابر للحدود يبني دعمًا سياسيًا للقانون الثقافي الحامي، والقانون الحامي يصونَ اللقاء الثقافي الأصيل، واللقاء المستدام يوسّع نطاق التعاطف العابر للحدود.

ثمة ثلاثة مكونات مطلوبة. أولاً، آليةٌ مؤنسِنة تربط الشعوب عبر الحدود: أي الأنسنة الثقافية العابرة للحدود التي تعمل عبر الموسيقى والسينما والأدب وفنون الأداء الأصيلة، والمستندة إلى أبحاث التعاطف الوجداني المعرفي (Decety, 2012; Batson, 2011; Cikara et al., 2011; Kertzer & Zeitzoff, 2017). ثانيًا، نظام دستوري متين قادر على حماية ذلك الانفتاح: أي مواد القانون في نظام Jasutopianism، وسلطات الحوكمة الثلاث، والقفل النصي للمادة CII. ثالثًا، جسر قانوني صريح يربط الانفتاح الثقافي العابر للحدود بالدستور الداخلي. وتوفّر المواد من CIII إلى CIX [مقترنةً بالمادة CXXIV التوضيحية] ذلك الجسر.

ومن دون هذه المواد، تظل المدونة غير مكتملة.

يخفّض التماهي الثقافي الوجداني من العداء بين الجماعات. ويحمي نظام Jasutopianism الحريةَ الداخلية والنزاهةَ المؤسسية. غير أن المواد الـ 102 الأصليةَ لا تتضمن أي حكمٍ يربط هذين النصفين معًا، مما يترك الوصول الثقافي العابر للحدود عرضةً لتبدّل الإدارات دون لجنة مستقلة، ودون معاملة ثنائية بالمثل، ودون صمود في الأزمات. وتسدّ مواد الدبلوماسية الثقافية السبع تلك الثغرة، بينما تضع المادة CXXIV واجب عدم الأسر المنصوص عليه في المادة IV فوق كل جدل.

وهي تُنجز ذلك بوضوح وسلاسة. فتبقى السيادة الداخلية سليمةً كاملة، وتظل الحرية الفنية محميةً دستوريًا بموجب حتمية الأصالة، ولا تتغيّر كلمة واحدة من المواد من I إلى CII من جراء ذلك.

IX. من المواد إلى الحوكمة الرقمية

لقد بدأ البناء.

رسم هذا الفصل خريطة الفجوة القانونية الدولية في نظام Jasutopianism، وطرح ثلاث حجج للديمومة الدستورية، وأرسى ثلاث قواعد تصميمية [حتمية الأصالة، والفصل المؤسسي، والمعاملة بالمثل]، وصاغ المواد من CIII إلى CIX إلى جانب المادة CXXIV التوضيحية، وتحقق

من كل رابط بنيوي بالمواد الـ 102 الأصلية. وتؤكد السوابق التعاهدية عبر ثلاث قارات الجدوى التشغيلية، ويضيف التقنين الدستوري صفةَ الديمومة.

يواجه الفصل 5 الثغرة التالية. فإذ نُشرت المدونة الأصلية في عام 2021 قبل أن تُعيد المنصات المأهولة الموجَّهة بالخوارزميات تشكيل الحياة الثقافية اليومية، فقد افتقرت إلى قانون للمنصات الرقمية. وتنقل مواد التفاعل الثقافي الرقمي السبع [من CX إلى CXVI]، معزَّزةً بتعريفٍ للمعاملات الرقمية المؤهلة قابلٍ للإنفاذ ومناهضٍ لحصد التفاعلات المصطنع، القواعدَ التصميميةَ الثلاثَ جميعَها مباشرةً إلى المجال الرقمي.

ومعًا، توفّر المواد من CIII إلى CXVI الأساسَ القانوني لحلقة التغذية الراجعة بين التعاطف والمؤسسة.

ويستمر البناء.

المراجع (الفصل 4)

African Union. (2006). *Charter for African cultural renaissance*. African Union.

Al Jazeera. (2003, August 23). *Pakistani cable strike over TV ban*. https://www.aljazeera.com/news/2003/8/23/pakistani-cable-strike-over-tv-ban

Ang, I., Isar, Y. R., & Mar, P. (2015). Cultural diplomacy: Beyond the national interest? *International Journal of Cultural Policy*, 21(4), 365-381.

ASEAN. (2016). *ASEAN socio-cultural community blueprint* 2025. ASEAN Secretariat.

Batson, C. D. (2011). *Altruism in humans*. Oxford University Press.

Cikara, M., Bruneau, E. G., & Saxe, R. R. (2011). Us and them: Intergroup failures of empathy. *Current Directions in Psychological Science*, 20(3), 149-153.

Cull, N. J. (2008). *The Cold War and the United States Information Agency*: *American propaganda and public diplomacy*, 1945-1989. Cambridge University Press.

Decety, J. (Ed.). (2012). *Empathy*: *From bench to bedside*. MIT Press.

European Commission. (2016). *Towards an EU strategy for international cultural relations*. JOIN(2016) 29 final. Brussels: European Commission.

Geneva Convention III. (1949). *Geneva Convention relative to the treatment of prisoners of war*, 12 August 1949, 75 U.N.T.S. 135.

Hague Regulations. (1907). *Regulations concerning the laws and customs of war on land*, annexed to Convention (IV) respecting the laws and customs of war on land, The Hague, 18 October 1907.

Hoffman, M. L. (2000). *Empathy and moral development*: *Implications for caring and justice*. Cambridge University Press.

Iber, P. (2017, June 11). The spy who funded me: Revisiting the Congress for Cultural Freedom. *Los Angeles Review of Books*. https://lareviewofbooks.org/article/the-spy-who-funded-me-revisiting-the-congress-for-cultural-freedom/

Kertzer, J. D., & Zeitzoff, T. (2017). A bottom up theory of public opinion about foreign policy. *American Journal of Political Science*, 61(3), 543-558.

Mark, S. (2009). *A greater role for cultural diplomacy* (Discussion Papers in Diplomacy No. 114). Netherlands Institute of International Relations 'Clingendael'.

Protocol I. (1977). *Protocol additional to the Geneva Conventions of* 12 *August* 1949, *and relating to the protection of victims of international armed conflicts*, 8 June 1977, 1125 U.N.T.S. 3.

Rivera, T. (2015). *Distinguishing cultural relations from cultural diplomacy*: *The British Council's relationship with Her Majesty's Government* (CPD Perspectives on Public Diplomacy, Paper 1). Figueroa Press.

Rodriguez, J. (2021). *Jasutopianism*. [Self-published].

Saunders, F. S. (2000). *The cultural Cold War*: *The CIA and the world of arts and letters*. The New Press. (Original work published 1999)

Singh, J. P. (2010). *United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization* (*UNESCO*): *Creating norms for a complex world*. Routledge.

UNESCO. (2005). *Convention on the protection and promotion of the diversity of cultural expressions*. https://www.unesco.org/en/legal-affairs/convention-protection-and-promotion-diversity-cultural-expressions

Zamorano, M. M. (2016). Reframing cultural diplomacy: The instrumentalization of culture under the soft power theory. *Culture Unbound*, 8(2), 165-186.

الفصل 5: الحوكمة الرقمية: مواد لعصر المنصات المأهولة



I. استمرار البناء

اقترح الفصل 4 سبعًا من مواد الدبلوماسية الثقافية [من CIII إلى CIX] إلى جانب المادة التوضيحية CXXIV. وتوفّر تلك المواد الجسر الدستوري بين حوكمة Jasutopian المحلية والأنسنة الثقافية العابرة للحدود. فهي تحمي التبادل الثقافي الدولي. وتنشئ لجنة التبادل الثقافي بوصفها هيئة مستقلة منفصلة عن أجهزة الاستخبارات. وتقنّن حتمية الأصالة بوصفها معيارًا دستوريًا مُلزِمًا. وتُقرّر المعاملة بالمثل الثنائية في العلاقات الثقافية بين الأمم. وتقتضي استمرار التبادل الثقافي خلال الأزمات الدبلوماسية. ولأنها صيغت باللغة الدستورية للكتاب الأصلي، فإنها تحمل قفل الديمومة المنصوص عليه في المادة CXXIII، التي تمدّ نطاق المادة CII ليشمل المدونة القانونية الجديدة.

لكنها ليست كافية.

هيمنت الموسيقى والسينما والأدب والفن البصري والمسرح والرقص على التداول الثقافي العابر للحدود حين صدر كتاب Jasutopianism في عام 2021. كان المبدعون يُنجزون عملًا قائمًا بذاته؛ ويتلقى الجمهور في الخارج ذلك المنتج المكتمل عبر قنوات التوزيع التقليدية. وفي أدبيات حوكمة المنصات، تعمل المنصات التي توزّع الأعمال الثقافية المكتملة بوصفها قنوات ناقلة بالأساس لا بوصفها مواطن مدنية للحياة اليومية (Van Dijck, Poell, & De Waal, 2018; Gillespie, 2018). ويُطلق هذا المجلد على تلك القنوات اسم المنصات المُعجَب بها، وعلى الأعمال المستقلة

التي تتداولها اسم المنتجات الثقافية المُعجَب بها، واضعًا إياها في مواجهة مباشرة مع فئة مختلفة بنيويًا من البنية التحتية الرقمية.

لقد تبدَّل الميدان.

منذ عام 2021، أصبحت فئة مؤسسية مستقلة هي الساحة الرئيسة للحياة الثقافية اليومية: المنصة الرقمية المأهولة. فالمواطنون لا يكتفون بتذوّق الثقافة هناك مرة واحدة في الأسبوع. إنهم يعيشون في داخلها يوميًا. واستنادًا مباشرًا إلى نظرية مجتمع المنصات (Van Dijck et al.، 2018)، وأدبيات الإشراف على المحتوى (Gillespie, 2018)، وتحليلات الاقتصاد السياسي للتحول المنصّاتي (Rahman & Thelen, 2019)، ونظرية استعمار البيانات (Couldry & Mejias, 2019)، يُعرِّف هذا المجلد المنصة المأهولة بأنها بيئة رقمية تفاعلية حيث يُنشئ مستخدِم معيَّن الهوية الثقافية ويشاركها ويناقشها وينسّقها من خلال تفاعل اعتيادي متواصل. ولم يعُد التعرّض متقطعًا، بل بات تكراريًا وخوارزميًا ومرتبطًا بالتعبير عن الذات نفسه. وتُمثِّل موجزات الفيديو القصير، وشبكات الفيديو التفاعلية، وساحات التراسل الاجتماعي، ومساحات المبدعين التشاركية الجيلَ الراهن من هذه الفئة، وإن كان لأي قارئ في المستقبل أن يستعيض عنها بأي شبكات تفاعلية يأهلها شعب معيَّن آنذاك. ولأن المنصات المأهولة تتوسط الهوية الاجتماعية مع تركيز تأثيرات الشبكة واستخراج البيانات السلوكية، فإنها تتطلب أحكامًا دستورية مخصَّصة.

القوانين العادية تنجرف. أما الدساتير فتصمد. ولأن المدونات التنظيمية العادية تنحني أمام ضغوط الشركات وتبدّل الهيمنة الحزبية، فيما تواصل الشبكات المأهولة إعادة تنظيم الحياة المدنية اليومية عبر الحدود الوطنية، يقترح هذا الفصل سبعًا من مواد التفاعل الثقافي الرقمي [من CX إلى CXVI]، معزَّزة بتعريف قابل للإنفاذ لمفهوم المعاملات الرقمية المؤهلة وبآلية الوسيط السيادي للمقاصة لأغراض التسوية الأجنبية غير النقدية، وذلك لبسط البنية القانونية لنظام Jasutopianism على نحو دائم عبر عصر المنصات المأهولة في هذا الشأن.

II. الفجوة الزمنية

لا بد من بيان الفجوة بوضوح تام. فشكلها الدقيق هو الذي يملي علاجها القانوني.

تحكم مواد القانون البالغ عددها 102 في نظام Jasutopianism كل مجال رئيس من مجالات الحياة المدنية كان معروفًا وقت الصياغة. العمل. التعليم. العدالة الجنائية. التجارة. المواطنة. الإجراءات الديمقراطية. التحقق الإعلامي. الإسكان. الرقابة العسكرية. الديمومة الدستورية. وقد وسَّع الفصل 4 نطاق تلك المدونة لتشمل الدبلوماسية الثقافية العابرة للحدود. ومع ذلك، لا توجد مادة واحدة ضمن المواد الأصلية البالغ عددها 102 [ولا ضمن المواد من CIII إلى CIX] تحكم المنصات الرقمية التفاعلية التي تتدفق عبرها اليوم الحياة الثقافية العابرة للحدود على نحو غالب.

إنها فجوة زمنية. وليست فجوة فلسفية.

تمتد المبادئ الأولى لنظام Jasutopianism إلى الحياة الرقمية دون أي تعديل. فمبادئ الحرية والحياة والازدهار تُلزِم البيئات الاجتماعية عبر الإنترنت بالقدر المباشر نفسه الذي تُلزِم به الشوارع المادية. ويشمل التفويض الدستوري لحرية التعبير في المادة III التعبيرَ الرقمي، كما تشمل قاعدة التحقق من المصادر في المادة V التغطية الإخبارية الرقمية. ويفترض النظام الوطني لسجل الهوية المنصوص عليه في المواد من LXXXV إلى LXXXVIII [المشروح في الحجة VIII]، والذي يسجّل كل معاملة اقتصادية في دولة أو إقليم معيَّن، شفافيةً مؤسسية قائمة بالفعل عبر السجلات الرقمية. فالأساس الدستوري قائم ومستعد. وكل ما في الأمر أن المواد الخاصة بالمنصات لم تكن قد كُتبت بعد.

تُوضِّح أدبيات المنصات لماذا تنطوي الفجوة الزمنية على رهانات مؤسسية عالية. إذ يُبيِّن Van Dijck et al. (2018) أن المنصات الترابطية تُعيد تنظيم القيم العامة الجوهرية [تداول الأخبار، والمجتمع المدني، والذوق الجمالي، والهوية الجمعية] من خلال بُنى خاصة تقوم على التحويل إلى بيانات، والتسليع، والانتقاء الخوارزمي. ويُرسِّخ Gillespie (2018) أن تنسيق المحتوى والإشراف عليه عنصران تأسيسيان في ماهية المنصات، وليسا قط مجرد قنوات تقنية محايدة. ويتتبع Rahman وThelen (2019) كيف تحوّل شركات المنصات تأثيرات الشبكة إلى قوة بنيوية دائمة، بينما يُحدِّد Couldry وMejias (2019) الاستحواذ المستمر على البيانات السلوكية بوصفه شكلًا بنيويًا من أشكال الاستخراج. وبمقارنتها بقنوات التوزيع المُعجَب بها [حيث يبث مواطن معيَّن ألبومًا موسيقيًا أو يقرأ رواية مترجمة بصفة دورية]، تُراكِم المنصة المأهولة تفاعلًا يوميًا متواصلًا حيث يعيش الإنتاج الإبداعي للمستخدم نفسه وروابطه الاجتماعية داخل موجز مُنسَّق خوارزميًا. ولا يقتصر الفرق على مجرد عدد الدقائق المسجَّلة. بل هو فرق بنيوي. وحين يأهل شعب ما منصةً مملوكة لجهة أجنبية، يصطدم الارتباط بذلك الموطن الرقمي اصطداماً مباشراً بسيادة البيانات الوطنية، مما يولّد توترات في الحوكمة لم تُصغ قوانين الاتصالات العادية قط لحلّها.

الإطار 5.1: حالة مرجعية تاريخية

يُقدِّم النزاع الأمريكي بشأن تطبيق TikTok حالةً مرجعية تاريخية مكثفة تُبيِّن كيف يصطدم التعلّق بمنصة مأهولة بقانون السيادة الوطنية. فقد حقق تطبيق الفيديو القصير، الذي أُطلق دوليًا في عام 2017، إقبالًا يوميًا هائلًا في السنوات التي أعقبت نشر كتاب Jasutopianism في عام 2021، جامعًا بين ملكية شركاتية أجنبية وانتقاء خوارزمي للموجز مُعايَر وفق أنماط المشاهدة الفردية. وسعت السلطات الاتحادية إلى فرض التخارج من الملكية أو الحظر، أولًا عبر أمر تنفيذي في عام 2020 ثم عبر قانون اتحادي في عام 2024، مُستشهِدةً بجمع البيانات السلوكية والتأثير الخوارزمي في المواطنين في الداخل. وفي 17 يناير 2025، أيّدت المحكمة الاتحادية العليا قانون عام 2024 في قضية *TikTok Inc. v. Garland* (2025). ومع ذلك، شكّل التعلّق الشعبي التسويةَ العملية حتى من دون تقويض السلطة القضائية. فطوال عام 2025، أرجأت أوامر تنفيذية متكررة إنفاذ القانون بينما مضت المفاوضات نحو إعادة الهيكلة بدلًا من الإزالة التامة، لتتوج في 23 يناير 2026 بنقل العمليات المحلية إلى شركة TikTok USDS Joint Venture

LLC، حيث احتفظت الشركة الأم الأجنبية ByteDance بحصة أقلية في الملكية تقل قليلًا عن 20 في المئة. وتصمد هذه الواقعة بوضوح بوصفها درسًا مؤسسيًا عابرًا لأجيال المنصات المستقبلية: فبمجرد أن يأهل شعبٌ بيئةً رقمية مصممة في الخارج، يثير الحظر الفظ مقاومة شعبية شرسة، بينما تضبط القواعد الدستورية الحاكمة للشفافية والتلاعب وتوطين البيانات والنفاذ المتبادل سلوك المنصة دون عزل المواطنين عن الحياة الثقافية.

إن أي بنية حوكمة تُكتب للقرن الحادي والعشرين وتُغفل المنصات الرقمية ترضى لنفسها بالتقادم. وهذه المواد السبع تسد تلك الفجوة في هذا الشأن.



III. لماذا تتطلب المنصات الرقمية حوكمةً دستورية

قد يبدو الطرح القائل بأن المنصات الرقمية تستوجب حوكمةً على المستوى الدستوري [لا مجرد عناية تنظيمية] غير متناسب. فالحكومات في شتى أنحاء العالم تُنظِّم المنصات عبر التشريعات العادية. إذ يفرض قانون الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي متطلباتِ للشفافية والإشراف على المحتوى. وتغطي مدونة التفاوض لوسائل الإعلام الإخبارية في أستراليا العلاقةَ الاقتصادية بين المنصات وناشري الأخبار. وتُنظِّم قواعد تكنولوجيا المعلومات في الهند المحتوى داخل الفضاء الرقمي المحلي. وإذا كان التنظيم العادي كافيًا حينئذٍ، فسيبدو التقنين الدستوري مفرطًا.

نُثبت ثلاث حجج لماذا لا يكفي التنظيم العادي داخل نظام Jasutopian.

أولًا، قوة المنصات قوة بنيوية.

أظهر K. Sabeel Rahman وKathleen Thelen أن شركات المنصات لا تُمثّل مجرد نموذج أعمال جديد، بل تُمثّل تحولًا بنيويًا في الرأسمالية ذاتها. وتتركز قوة المنصات من خلال تأثيرات الشبكة [فالمزيد من المستخدمين يجذب المزيد من المستخدمين، مما يُنشئ حواجز أمام الدخول قلّما يتجاوزها الوافدون الجدد دون دعم عام]، ومزايا البيانات [فالمزيد من البيانات يُتيح تنبؤًا أفضل، مما يُنشئ عدم تماثل معلوماتي بين المنصة والمستخدم]، والسيطرة على البنية التحتية [إذ تغدو المنصة هي السوق ذاتها بدلًا من كونها مجرد فاعل واحد داخل سوق] (Rahman & Thelen, 2019). وتختلف هذه القوة البنيوية اختلافًا نوعيًا عن القوة السوقية لشركة تقليدية. فالاحتكار التقليدي يسيطر على منتج أو خدمة. أما احتكار المنصات فيسيطر على البنية التحتية التي تجري عبرها فئات كاملة من النشاط الإنساني. ويستجيب التنظيم العادي لإخفاقات السوق العارضة. بينما يستجيب التقنين الدستوري للتحولات البنيوية. وإذا كانت المنصات قد أعادت هيكلة المنطق الاقتصادي للتبادل الثقافي [وتُظهر الأدلة أنها فعلت ذلك بالفعل] حينئذ، فلا بد أن تُضاهي استجابة الحوكمة الطبيعةَ البنيوية لهذا التحول. فالتشريعات العادية يمكن إلغاؤها عندما تتبدل الحسابات السياسية. أما المواد الدستورية [بموجب المادة CXXIII، التي تمدّ نطاق القفل الوارد في المادة CII] فلا يمكن إلغاؤها. وينطبق هنا درس وكالة الاستعلامات الأمريكية: فعندما تُترَك حوكمة المنصات للتشريع العادي حينئذ، فإنها ستُفكَّك حين تتغير الإرادة السياسية، تمامًا كما أُلغيت وكالة USIA في عام 1999 عندما تلاشت الحاجة المتصوَّرة إلى التبادل الثقافي (Cull, 2008).

ثانيًا، تنتهك العتامة الخوارزمية مبدأً تأسيسيًا في البنية الفلسفية لنظام Jasutopianism.

تقرّر نظرية النسبية الأبدية، في المفهوم IV، أن المساءلة الاجتماعية تنبثق من الفهم. فعندما يتمكن المواطنون من تتبع التاريخ المعلوماتي للقرارات المؤسسية حينئذ، تصبح المساءلة ممكنة، وتُنتِج المساءلة حالةً حيث «تتمتع البلاد بأعلى قدر من الحقيقة للفرد» و«من ثمّ، بأنقى صورة من صور الحرية» (Rodriguez, 2021, TER, Concept IV). وقد وثّق Frank Pasquale أن الأنظمة الخوارزمية التي تحكم توصيات المحتوى، وتقييم الجدارة الائتمانية، وتقدير السمعة، وتدفق المعلومات تعمل بوصفها ما يسمّيه «صناديق سوداء» [أنظمة تكون مدخلاتها ومنطقها ومخرجاتها معتمة أمام الأشخاص الذين تؤثر فيهم] (Pasquale, 2015). وتُمثّل خوارزميات الصندوق الأسود النقيضَ المباشر للمفهوم IV من نظرية TER. وإذا عجز المواطنون عن فهم الأنظمة التي تحدّد أيَّ المنتجات الثقافية تصل إليهم [وبأي تسلسل، وبأي درجة من الإبراز، ووفق أي معايير للانتقاء] حينئذ، تصبح المساءلة التي تتطلبها نظرية TER مستحيلة. ولا يمكن للتتبع المعلوماتي الذي يُنتِج الأنسنة [المفهوم III] والمساءلة [المفهوم IV] أن يتحقق عندما تكون الأنظمة التي تتوسط التفاعل الثقافي معتمة. ولذلك، لا تُعدّ الشفافية الخوارزمية تفضيلًا تنظيميًا داخل نظام Jasutopianism. بل هي متطلب دستوري مشتق من الأساس الفلسفي لنظام الحوكمة ذاته.

ثالثًا، يُشكّل استخراج البيانات انتهاكًا بنيويًا للمبادئ التأسيسية الثلاثة.

قدّم Nick Couldry وUlises Mejias مفهوم «استعمار البيانات» [الحجة القائلة بأن الاستخراج المعاصر للبيانات السلوكية البشرية من قِبل منصات التكنولوجيا يماثل بنيويًا الاستعمار

التاريخي]. إذ تستولي كلتا العمليتين على موارد من شعوب لا تملك قولًا ذا معنى في عملية الاستخراج، وتحوّلان تلك الموارد إلى أصول لصالح نُخبة بعيدة (Couldry & Mejias, 2019). والتوازي البنيوي هنا دقيق. فالحرية تتضاءل حين يُراقَب السلوك دون موافقة مستنيرة. وجودة الحياة تتراجع حين يُسلَّع الانتباه ويتلاعَب به بغرض الاستخراج التجاري. والازدهار يُستخرَج بدلًا من أن يتقاسَم حين يستحوذ مساهمون أجانب على القيمة المتولدة عن التفاعل الثقافي لشعب ما. ويقابل كل انتهاك من هذه الانتهاكات أحدَ المبادئ التأسيسية الثلاثة، التي تحميها المادة II من أي قانون يقيِّدها خارج نطاق الأزمة المعلنة رسميًا. ولذلك، فإن أحكام سيادة البيانات داخل المدونة القانونية لنظام Jasutopianism ليست مجرد لوائح تقنية تتعلق بتخزين البيانات. بل هي تشريعات مناهضة للاستعمار في العصر الرقمي، راسخة في الالتزامات التأسيسية لنظام الحوكمة ذاته في هذا الشأن.

IV. الأساس الاقتصادي

تُثبت الحجج السابقة لماذا تتطلب المنصات الرقمية حوكمةً دستورية. غير أنها لم تشرح بعدُ لماذا يختلف نهج نظام Jasutopianism في حوكمة المنصات عن كل نموذج تنظيمي تقليدي معمول به حاليًا أو مقترح. فالفرق اقتصادي.

يعمل التنظيم التقليدي للمنصات داخل النظام الاقتصادي النقدي القائم. إذ يفرض قانون الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي متطلبات الشفافية والإشراف على المحتوى على منصات تظل مدفوعةً بعائدات الإعلانات وتسييل البيانات. وتعالج اللوائح المقترحة في الولايات المتحدة خصوصية البيانات مع إبقاء بنية حوافز استخراج البيانات سليمة دون مساس. وقد اقترح Robert Deibert نموذج «التقييد» [قيود قانونية وتقنية على ما يمكن أن تفعله كلٌّ من الحكومات والشركات بالبنية التحتية الرقمية]، مقرًّا بأن المنصات والدول على حد سواء تُشكّلان تهديدًا للحرية الرقمية (Deibert, 2020). كما وثّق Terry Flew وFiona Martin طيف المقاربات التنظيمية عبر الأنظمة السياسية المختلفة، من التنظيم الذاتي إلى التنظيم المشترك وصولًا إلى الرقابة المباشرة للدولة (Flew & Martin, 2022). وتشترك جميع هذه المقاربات في قيد واحد.

فهي تحاول تقييد رأسمالية المراقبة من خارج النظام الاقتصادي مع ترك النظام الاقتصادي نفسه دون تغيير. ويُوثّق Gorwa (2024) النتيجة السياسية المترتبة على ذلك: إذ تغدو حوكمة المنصات تفاوضًا مستمرًا ضد نظام اقتصادي يكافئ السلوكيات نفسها التي يجري تنظيمها.

يُغيِّر نظام Jasutopianism النظام الاقتصادي.

في ظل نظام ترقية المكانة [كتاب Jasutopianism، المواد من XXXV إلى XLVIII]، يحلّ نظامٌ لتراكم رأس المال قائم على المكانة محلَّ العملة النقدية. إذ يكتسب المواطنون المكانة من خلال المساهمة في مجتمع Jasutopian. وتُحدَّد المكانةُ النفاذَ إلى الموارد والامتيازات. فلا توجد سوق لعائدات الإعلانات لعدم وجود صناعة إعلانات نقدية. ولا يوجد تراكم لرأس المال

الاستثماري الجريء عبر عوائد الاستثمار لأن تراكم رأس المال يتحقق عبر المساهمة المثبتة، لا عبر الاستثمار النقدي. ولا يوجد حافز لتسييل البيانات، لأن البيانات السلوكية لا يمكن بيعها مقابل المال في نظام يخلو من العملة.

لا توجد الدوافع النقدية لرأسمالية المراقبة داخل البنية الاقتصادية لنظام Jasutopianism. غير أن قيدَين يبقيان هذا الادعاء في حدود حجمه الحقيقي. فهو ينطبق على منصات اقتصاد Jasutopian، غير أن المنصات التي يأهلها المواطنون أكثر من غيرها مملوكة في الخارج وتُموَّل بالإعلانات في الخارج، بحيث يظل حافزها لاستخراج الانتباه والبيانات بمنأى عن أثر ترقية المكانة، ولأجل تلك المنصات بالأساس وُضعت المواد التالية. ثم إنه يزيل عائدات الإعلانات، لا كل حافز ممكن. إذ يقيس نظام Jasutopianism أداء العمل لصاحب المنشأة التجارية من خلال «عدد المعاملات» التي تسجّلها المنشأة (Rodriguez, 2021, Art. IX)، ومن ثمَّ فإن المنصة المحلية التي تُبقي المواطنين عائدين إليها تظل تُرقِّي مشغّلها، كما تحتفظ البيانات السلوكية بما لها من قيمة لأغراض المراقبة، وهي قيمة لا تحتاج إلى مال. وقد وُضعت المادتان CXII وCXIV لما يتبقى بعد ذلك.

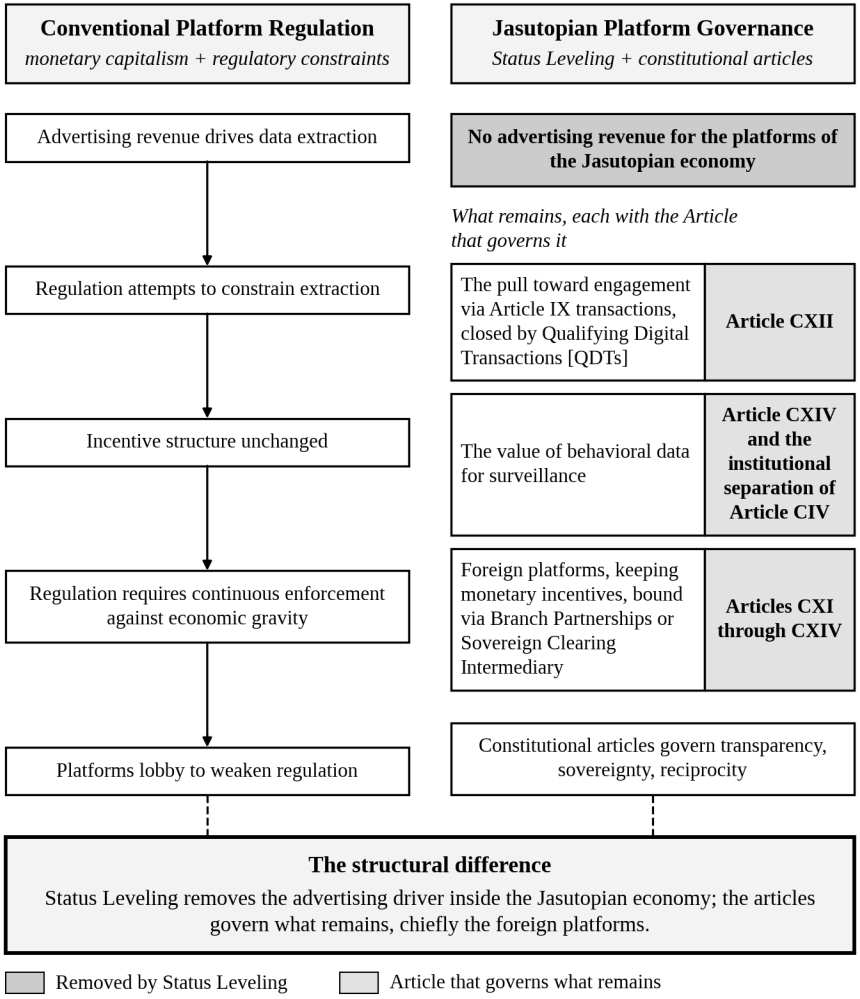
عرَّفت Shoshana Zuboff رأسمالية المراقبة بأنها منطق اقتصادي مستجد تُستخرَج فيه البيانات السلوكية الشخصية دون موافقة ذات معنى، وتُعالَج عبر الذكاء الآلي، وتُباع بوصفها منتجات تنبؤية لعملاء تجاريين يرغبون في توقع السلوك البشري والتأثير فيه (Zuboff, 2019). وصنَّف Nick Srnicek المنصات وفق منطقها الاقتصادي إلى: منصات إعلانية [تُسيِّل انتباه المستخدمين وبياناتهم]، ومنصات سحابية [تؤجِّر البنية التحتية الحاسوبية]، ومنصات إنتاجية [تصنِّع حسب الطلب]، ومنصات رشيقة [تُقلِّص ملكية الأصول إلى الحد الأدنى]، ومنصات صناعية [تربط بين المنتجين] (Srnicek, 2017). وفي ظل ترقية المكانة، لا تمتلك الفئة الأولى والأقوى [المنصات الإعلانية] أي نموذج للإيرادات داخل اقتصاد Jasutopian. فداخل اقتصاد Jasutopian، يزيل النظام الاقتصادي نفسه المنطقَ الإعلاني الذي يُنتِج رأسمالية المراقبة. ليس بالتنظيم. بل بالتصميم.

اقترح Trebor Scholz تعاونية المنصات [منصات يملكها ويديرها الأشخاص الذين يُنشئون القيمة عليها] بوصفها بديلًا لملكية الشركات للمنصات. ويُحدِّد عشرة مبادئ: الملكية الجماعية، والأجر اللائق وأمن الدخل، والشفافية، وقابلية نقل البيانات وهوية المستخدم، والحماية من السلوك التعسفي، والحق في تسجيل الخروج، والحق في المشاركة في قرارات التصميم، والمساءلة الخوارزمية الجماعية، وحماية العمال، ورفض المراقبة المفرطة (Scholz, 2016). وتوجد أمثلة على ذلك، وسجلّها متباين. فلا تزال Stocksy، وهي تعاونية للتصوير الفوتوغرافي المرخَّص يملكها فنانوها وموظفوها ومستشاروها، تواصل عملها. أما Fairmondo، وهي سوق مملوكة تعاونيًا، وResonate، وهي خدمة بث يملكها موسيقيون (Scholz & Schneider, 2017)، فقد أُغلقتا كلتاهما. وتُبيِّن هذه الأمثلة أن تعاونيات المنصات قادرة على العمل داخل اقتصاد نقدي لكن يصعب استدامتها فيه. أما داخل النظام الاقتصادي لنظام Jasutopianism، فليست تعاونية المنصات بديلًا متعثرًا

ينافس بنية الحوافز المهيمنة للرأسمالية النقدية. بل هي الشكل الطبيعي لتنظيم المنصات الرقمية داخل اقتصاد قائم على المكانة. إذ لا يوجد حافز لاستخراج عائدات الإعلانات من المستخدمين. في حين يوجد حافز المساهمة في المجتمع، إلى جانب الجاذبية نحو استقطاب التفاعل التي لا تزال نقاط مستوى المكانة تكافئها، وهي ما تحكمه المادة CXII.

هذا التمييز جوهري، ولا بد للقارئ أن يستحضره بوضوح في ذهنه لفهم المواد التي تليه.

ليست مواد التفاعل الثقافي الرقمي رُقعًا تنظيمية تُطبَّق على نظام اقتصادي يُحفّز المراقبة. بل هي أحكام دستورية مُدمجة داخل نظام اقتصادي يزيل الحافز النقدي للمراقبة. وتحكم هذه المواد أمرين: المنصات الأجنبية، التي تظل دوافعها النقدية نافذة خارج اقتصاد Jasutopian؛ وما يتبقى داخل ذلك الاقتصاد بعد إزالة عائدات الإعلانات، وهو الجاذبية نحو استقطاب التفاعل التي لا تزال نقاط مستوى المكانة تكافئها، وقضايا الشفافية والسيادة الثقافية والمعاملة بالمثل والرقابة الديمقراطية. فهذه مسائل حوكمة. وليست مسائل تصحيح للسوق في هذا الشأن.



الشكل 5.1. الأساس الاقتصادي: ما تزيله ترقية المكانة وما يتبقى

V. مواد التفاعل الثقافي الرقمي

تحكم المواد التالية [من CX إلى CXVI] المنصات الرقمية داخل دولة ذات نظام Jasutopian [أو إقليم]. وقد صيغت بوصفها امتدادًا لمَواد القانون القائمة البالغ عددها 102 ولمواد الدبلوماسية الثقافية السابقة [من CIII إلى CIX]. وهي تسد الفجوة الزمنية المحدَّدة في القسم II: أي غياب حوكمة المنصات الرقمية عن مدونة قانونية صيغت قبل أن تصبح المنصات المأهولة النواقل الرئيسة للتبادل الثقافي. وتُطبع كل مادة بوصفها حكمًا تشريعيًا، وهو وحده المقترَح بوصفه قانونًا؛ أما المسوِّغ الذي يليه فهو تعليق تفسيري.

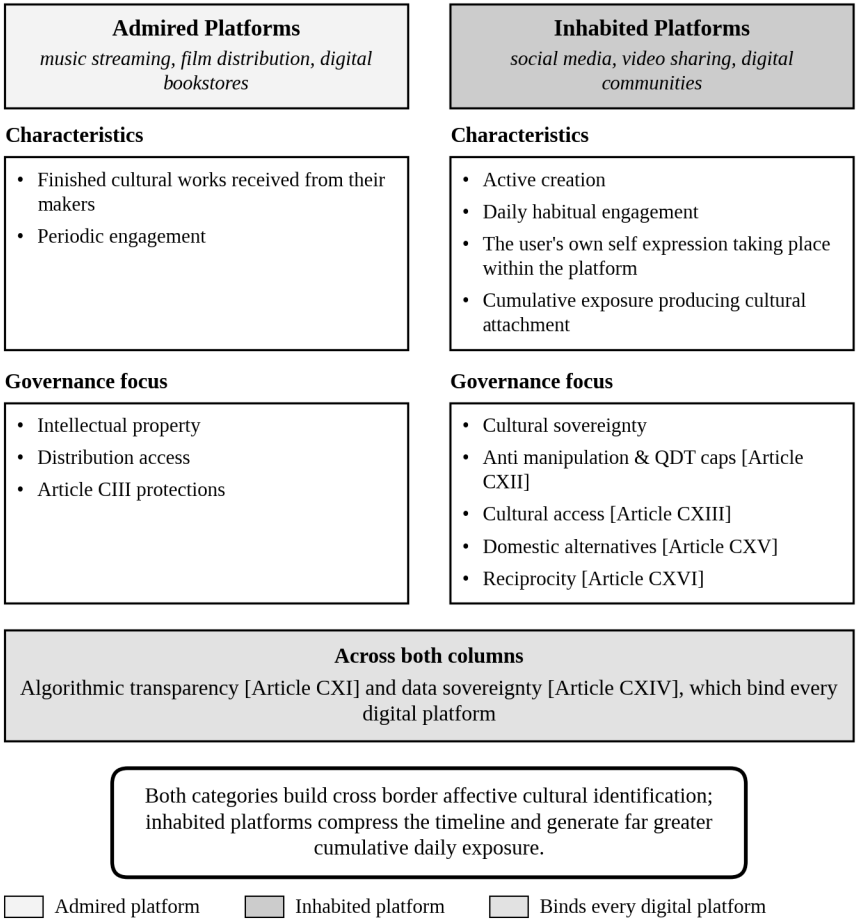
ترتكز الحوكمة الراسخة على مرتكزَين يعزّز كل منهما الآخر: القدرة البشرية الدائمة على التعاطف، والقانون الدستوري المحصّن. ويثبت علم النفس المحكَّم أن القدرة الإنسانية على المشاركة الوجدانية، وتبنّي منظور الآخرين، والاهتمام الأخلاقي عبر الحدود الاجتماعية تمثّل سمة متكرّرة في النمو البشري عبر الأجيال (Decety, 2012; Batson, 2011). ويضيف التحصين الدستوري المرتكز المؤسسي: إذ تعلن المادة CII أنه لا يجوز أبدًا حذف المواد الأصلية من I إلى CII أو إعادة كتابتها بعد إقرارها (Rodriguez, 2021, Art. CII)، وتمدّد المادة CXXIII هذا القفل النصي ليشمل المواد من CIII إلى CXXIV. وعند اقتران هذين المرتكزَين معًا، يولّدان خاصية لا يستطيع أي منهما ضمانها بمفرده؛ حيث يقاوم النظام المدعوم بكلٍّ من الاجتماعية التعاطفية البشرية والقانون الدائم الصدمات التي من شأنها أن تصدّع أيًّا من الحمايتين بمفردها، إذ قد تقيّد إدارة معادية التبادل بينما يظل الفضول البشري قائمًا، وقد يهمل جمهور مستقطب تشريعًا محصّنًا إلى أن تحييه المشاركة المدنية من جديد. ويسمّي هذا المجلد ذلك الدفاع المزدوج بنية الديمومة، متتبعًا بنيتها ذاتية الإنفاذ في الفصل 8، وزخمها المؤسسي في الفصل 11، وتكرارها الاحتياطي عبر المستويات في الفصل 13.

تُظهر أبحاث الثقة المؤسسية وحالات الرقابة الرقمية المقارنة أن حلقة التغذية الراجعة بين التعاطف والمؤسسة تعمل أيضًا في الاتجاه العكسي. ويثبت Rothstein (2005) أن الثقة الاجتماعية عرضة بنيويًا للخيانة المؤسسية: فبمجرد تفكيك القواعد العامة العادلة والشاملة أو الاستيلاء عليها لأغراض السيطرة الحزبية، يخفض المواطنون توقعاتهم، وينهار التعاون إلى ارتياب دفاعي، ويواجه الفاعلون السياسيون مقاومة أقل عند تفكيك مزيد من الضمانات. وتؤكد الحالات المقارنة مدى سرعة تآكل الانفتاح الثقافي العابر للحدود فور انهيار الحمايات القانونية. فقد انسحبت روسيا في عام 2014 من برنامج تبادل قادة المستقبل، وسنّت قانونها لعام 2015 الذي يصم المنظمات المدنية الأجنبية بأنها غير مرغوب فيها، ووسّعت نطاق التصفية الحكومية على المنصات الرقمية الأجنبية؛ وخلال أزمة مايو 2025 بين الهند وباكستان، وجّهت الجهات التنظيمية الهندية خدمات البث إلى إزالة الأفلام والموسيقى والمسلسلات والبودكاست ذات الأصل الباكستاني. فإذا أُزيل الملاذ القانوني للتواصل الثقافي الأصيل تقلّص التواصل المستدام بين الجماعات، وإذا تقلّص التواصل تحت وطأة الرقابة الحكومية تفاقمت المظالم التاريخية البارزة، وبمجرد أن تتصلّب تلك المظالم، تؤيّد الشعوب إقامة حواجز رقمية أعمق ضد الجيران السابقين. إن التغذية الراجعة تسير في كلا الاتجاهين. وتوجد الحماية الدستورية على وجه التحديد لوقف ذلك الانحدار الحلزوني قبل أن يتسارع تبعًا لذلك.

المادة CX. تُصنَّف المنصات الرقمية التي تعمل داخل دولة Jasutopian [أو إقليم] أو التي يتاح الوصول إليها لمواطني Jasutopian ضمن فئتين لأغراض الحوكمة. فالمنصة المأهولة هي تلك التي ينشئ فيها المواطنون المحتوى ويشاركونه ويستهلكونه من خلال تفاعل مستدام ومعتاد؛ حيث تؤدي المنصة دور بيئة اجتماعية تتشكّل فيها الهوية الثقافية ويُعبَّر عنها [وتشمل أمثلة هذه الفئة منصات التواصل الاجتماعي، ومنصات مشاركة الفيديو، والمجتمعات الرقمية التفاعلية، وغيرها]. أما المنصة المُعجِب بها فهي تلك التي يستهلك فيها المواطنون منتجات ثقافية أبدعها آخرون دون تفاعل نشط

مستدام؛ حيث تؤدي المنصة دور قناة لتوزيع المنتجات الثقافية لا دور بيئة اجتماعية [وتشمل أمثلة هذه الفئة خدمات بث الموسيقى، ومنصات توزيع الأفلام، والمكتبات الرقمية، والخدمات المماثلة]. وتحظى كلتا الفئتين بالحماية بموجب المادة CIII [التبادل الثقافي الدولي بوصفه نشاطًا محميًا]. وتحكم المادة CXIV كل منصة رقمية من أيّ من الفئتين، وتحكم المادة CXI كل منصة من هذا القبيل تعمل داخل دولة Jasutopian [أو إقليم]. وتخضع المنصات المأهولة علاوة على ذلك لأحكام المواد CXII، و CXIII، و CXV، و CXVI.

التعليل. ليس هذا التصنيف تعسفيًا. فقد بيَّن Van Dijck et al. (2018) أن المنصات التي تتوسط وظائف مجتمعية جوهرية [الأخبار، والتعليم، وتشكيل المجتمعات، والخطاب السياسي] تختلف بنيويًا عن المنصات التي توزّع المنتجات الثقافية دون أن تتوسط الحياة الاجتماعية. ويقوم التمييز على وظيفة الحوكمة: إذ تثير المنصات المأهولة قضايا تتصل بتشكّل الهوية والسيادة الثقافية لا تثيرها المنصات المُعجَب بها إلا بقدر أقل بكثير. أما الشفافية والبيانات فأمر آخر. فخدمة بث الموسيقى أو المكتبة الرقمية تنتقي بدورها وترتّب ما يُعرَض لكل مستخدم، وتحتفظ أيضًا بسجلٍ لما يسمعه كل مستخدم أو يقرؤه، ومن ثم فإن أسباب المادتين CXI و CXIV تنطبق عليها بالكامل. وعليه، تشمل هاتان المادتان كل منصة رقمية، ولا يحكم التمييز بين الفئتين سوى المواد الموضوعة للمنصة بوصفها بيئة اجتماعية.



الشكل 5.2. المنصات المأهولة في مقابل المنصات المُعجَب بها: التداعيات الحوكمية

المادة CXI. يتعيَّن على المنصات الرقمية العاملة داخل دولة Jasutopian [أو إقليم]، المأهولة منها والمُعجَب بها على حد سواء، أن تفصح لمستخدميها، على نحو واضح يسهل الوصول إليه وفهمه لكل مواطن، عن المعلومات الآتية: أولًا، الأنظمة الخوارزمية المستخدمة في انتقاء المحتوى أو ترتيبه أو التوصية به للمستخدمين؛ وثانيًا، فئات البيانات الشخصية التي تُجمَع من المستخدمين؛ وثالثًا، الأغراض التي تُستخدَم البيانات الشخصية لأجلها؛ ورابعًا، أي جهات تُشارَك معها البيانات الشخصية؛ وخامسًا، سياسات إشراف المحتوى التي تحكم ما يُسمح به من محتوى وما يُزال منه. ويُقدَّم هذا الإفصاح في صيغة موحدة تحددها لجنة التبادل الثقافي بالتشاور مع السلطة التشريعية. وتتولى لجنة التبادل الثقافي مراقبة الامتثال لهذه المادة وللمواد من CXII إلى CXIV، وتحيل أي مخالفة مشتبه فيها إلى السلطة القضائية، التي تنفرد بإثبات المخالفة. وعند إثبات المخالفة، تأمر السلطة القضائية المشغِّل بتصحيح الممارسة خلال مدة محددة. وإذا لم يُمتثَل للأمر، يخضع المشغِّل المحلي

لخصومات من نقاط مستوى المكانة، وفي أقصى الأحوال لفقدان رخصته التجارية، بينما يخضع المشغّل الأجنبي لشروط تُفرَض على اتفاقه لمزاولة الأعمال في دولة Jasutopian، وفي أقصى الأحوال لتعليق ذلك الاتفاق [شراكة الأعمال الفرعية التي يزاول أعماله من خلالها ومبادلات الموارد التي تسدّد مقابله]، حيث يستلزم أي تعليق موافقة مجلس المواطنين. ويقتصر أثر كل تدبير قانوني بموجب المواد من CXI إلى CXIV على المشغّل وحده، ولا يجوز لأي تدبير قانوني أن يقيّد وصول المواطن نفسه إلى المنتجات الثقافية التي تحملها المنصة.

التعليل. الغرض من هذه المادة دقيق ومحدَّد. فالتنسيق الخوارزمي ليس محايدًا؛ إذ يقرّر أي الأعمال الثقافية تصل إلى أي المواطنين وبأي تسلسل. وإذا كانت الأنسنة الثقافية العابرة للحدود تعتمد على التلاقي الأصيل مع الأعمال المُبدَعة في الخارج [كما أثبت الفصل 4 وكما تقنّن المواد من CIII إلى CIX]، فيتعيّن عندئذ على المواطنين فحص القواعد الخوارزمية التي تتوسط ذلك التلاقي. ويُظهر تحليل Pasquale للصناديق السوداء الخوارزمية أن أنظمة الترتيب المعتمة تعيق التتبع المعلوماتي اللازم للمساءلة الديمقراطية (Pasquale, 2015). ويقرّر المفهوم IV من TER أن المساءلة تنبثق من المعلومات القابلة للتتبع. ويمثّل الانتقاء الخوارزمي للمحتوى قرارًا مؤسسيًا يشكّل الثقافة العامة؛ ومن ثم فإن التعتيم في هذه العملية يتناقض تناقضًا مباشرًا مع المنطلق الدستوري لنظام Jasutopianism في هذا الشأن. ويُلزِم واجب الإفصاح المنصات المُعجَب بها إلى جانب المنصات المأهولة، ومرد ذلك إلى أن فهرس البث يرتّب ما يسمعه المستمع تاليًا تمامًا كما ترتّب خلاصة المحتوى التفاعلية ما يشاهده المشاهد. ويظل الإنفاذ مفصولًا بصورة صارمة: إذ تراقب لجنة التبادل الثقافي الامتثال وتحيل المخالفات المشتبه فيها، بينما تنفرد السلطة القضائية بإصدار قرارات الثبوت حتى لا تكون الجهة الداعمة للتبادل الثقافي قاضيًا في شأنها. ويُحاسَب المشغّلون المحليون عبر خصومات من مستوى المكانة واحتمال إلغاء الترخيص [توسيعًا لعقوبات خصم النقاط الصادرة بأمر قضائي في المادة XXXIII لتشمل تراخيص الأعمال]، بينما يُحاسَب المشغّلون الأجانب عبر اتفاقاتهم التشغيلية [سواء أكانت شراكات الأعمال الفرعية الثنائية بموجب الحجة II أم تسويات الوسيط السيادي للمقاصة الموصوفة أدناه].

المادة CXII. لا يجوز لأي منصة رقمية مأهولة تعمل داخل دولة Jasutopian [أو إقليم] استخدام البيانات السلوكية الشخصية [بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سجل التصفح، وأنماط التفاعل، والاستجابات العاطفية، والبيانات البيومترية] بغرض التلاعب بتفاعل المستخدم على نحو يغلّب الاستخلاص على المصالح الأصيلة لأي مستخدم. ويُسمَح بالتنسيق الخوارزمي [الذي يعين المستخدمين على اكتشاف منتجات ثقافية يقدّرونها حقًا] ويُحمى. ويُحظَر التلاعب الخوارزمي [الذي يستغل مواطن الضعف النفسية لتعظيم مقاييس التفاعل لأغراض الاستخلاص]. وتتولى السلطة القضائية تحديد ما إذا كانت ممارسة خوارزمية معيّنة تشكّل تنسيقًا أم تلاعبًا باستخدام معيار ما إذا كانت الممارسة تخدم المصالح الثقافية الأصيلة للمستخدم أم تخدم استخلاص القيمة من انتباه المستخدم. وتُنفَّذ هذه المادة على النحو الذي تنص عليه المادة CXI.

التعليل. يتطلب هذا التمييز أساسًا تقنيًا دقيقًا. ففي ظل الرأسمالية النقدية، يفشل الفصل بين التنسيق والتلاعب باستمرار لأن عائدات الإعلانات تدفع للشركات مباشرة مقابل الاستحواذ على الانتباه (Zuboff, 2019). وتلغي ترقية المكانة أسواق الإعلانات المحلية. غير أن انعدام العملة لا يعني انعدام التحايل. فبما أن المادة IX تقيّم أداء الأعمال من خلال المعاملات المسجَّلة (Rodriguez, 2021, Art. IX)، فقد يظل بوسع مشغِّل منصة محلي السعي وراء التمرير القهري، أو محفّزات السخط، أو دوامة التشغيل التلقائي لمجرد حصد نقاط مستوى المكانة، بينما تحتفظ المنصات الأجنبية بمحركها الإعلاني النقدي سليمًا في الخارج. وتسدّ المادة CXII كلا المسارين، إذ ترسّخ انتباه المواطن في الحرية والازدهار والمساءلة القابلة للتتبع في المفهوم IV من TER بحيث لا تستطيع أي أغلبية برلمانية عابرة المساومة على استقلالية المواطن؛ ومباشرة أدناه، تغلق أربع قواعد قابلة للإنفاذ ثغرة الحصد المصطنع المحلية وتحدِّد مقاصة المقايضة الأجنبية بوضوح تام.

المعاملات الرقمية المؤهلة: مواصفات مناهضة الحصد المصطنع للمادة CXII

سيطرح الاقتصادي الدستوري الجاد سؤالًا حادًا واحدًا حول المادة IX. فإذا كانت المنصة المحلية ترفع مستوى المكانة لمشغّلها من خلال المعاملات المسجَّلة، فما الذي يمنع مشغّلًا من حصد ملايين النقرات التافهة لتضخيم سجله؟ لا شيء يمنعه ما لم يحدّد القانون ما يُعدّ معاملة. ويحذّر قانون Goodhart من أنه بمجرد أن يصبح العدد الخام هدفًا، يحوّر المشغّلون التصميم نحو تضخيم ذلك العدد بدلًا من خدمة المواطنين. ولمنع الحصد المصطنع لمستوى المكانة منعًا تامًا، تُنفّذ السلطة القضائية ولجنة التبادل الثقافي أربعة معايير تقنية تُعرّف **المعاملات الرقمية المؤهلة [QDT]** بموجب المادة CXII:

1. **قاعدة استبعاد بيانات القياس عن بُعد.** تُصنَّف الإشارات السلبية والتفاعلات الدقيقة [مرات ظهور الصفحة، وبدايات التشغيل التلقائي، وإشارات عمق التمرير، وتحديثات الخلاصة الخوارزمية، ونقرات التفاعل، وفتح الإشعارات الفورية، وما إلى ذلك] بحكم القانون تصنيفًا صارمًا بوصفها بيانات قياس عن بُعد للواجهة. وهي تحمل وزنًا صفريًا للمعاملات داخل النظام الوطني لسجل الهوية، ولا تولّد أي رصيد لمستوى المكانة لأي مشغّل منصة.

2. **سقف وحدة المواطن النشط شهريًا.** يجوز للمنصة المحلية المأهولة أن تكتسب على الأكثر معاملة رقمية مؤهلة واحدة لكل مواطن فريد متحقَّق منه خلال كل دورة مدتها 30 يومًا. ولا ينشأ هذا الرصيد الشهري الواحد إلا عندما يجتاز المواطن عتبة أساسية للتفاعل الطوعي [إنشاء محتوى متعمَّد، أو مراسلة مباشرة من نظير إلى نظير، أو استرجاع مقصود دون تشغيل تلقائي لأعمال ثقافية أو معلوماتية]. وإن إبقاء المواطن نفسه داخل خلاصة لا نهائية لمدة 100 ساعة إضافية خلال الشهر نفسه لا يولّد أي نقاط إضافية لمستوى المكانة، مما يفصل بنيويًا بين التقدم في مستوى المكانة وتعظيم مدة المكوث.

3. **مضاعف المنفعة الاسترجاعية المدقَّق.** تجري لجنة تدقيق المقاييس المستقلة [المُنشأة في الفصل 6] مرة كل ربع سنة استطلاعًا طبقيًا مجهول الهوية بين المواطنين النشطين في كل منصة

مأهولة يطرح سؤالًا معياريًا واحدًا حول المنفعة الاسترجاعية: ما إذا كان الوقت المُنقضي على المنصة قد خدم الغايات الثقافية أو المدنية أو الإبداعية الأصيلة للمواطن. وانطلاقًا من تلك الاستجابات المُتحقَّق منها، تحسب اللجنة مضاعف المنفعة الاسترجاعية Up المحصور ضمن الفترة المغلقة من 0 إلى 1.5، ويُضرَب إجمالي معاملات QDT الشهرية الخام لكل منصة في Up. ولا تحصل أي منصة تسجِّل درجة أدنى من 0.5 على أي تقدم في مستوى المكانة لذلك الربع؛ وعلاوة على ذلك، تُفعِّل تلك الدرجة إحالة تلقائية من لجنة التبادل الثقافي بموجب المادة CXI لإجراء مراجعة رسمية من السلطة القضائية بشأن التلاعب بموجب المادة CXII.

4. **آليات التسوية بالمقايضة للمنصات الأجنبية.** لا يلزم استبعاد المنصات المملوكة لأجانب والتي ترفض شراكات الأعمال الفرعية الثنائية للعمل والموارد [الحجة II]، ولا الدفع لها بالعملة المحلية. وبدلًا من ذلك، يجوز لها العمل داخل الولاية القضائية لدولة Jasutopian من خلال **الوسيط السيادي للمقاصة** المُنشأ بموجب الحجة II، حيث يجمِّع الوسيط أرصدة موارد Jasutopian القابلة للتصدير أو خدمات هندسية وحوسبية متحقَّق منها لتسوية مكافئات تراخيص المنصات الدولية دون إعادة إدخال العملة في حياة الأسر المحلية.

لا تترك هذه القواعد الأربع لمشغِّلي المنصات المحليين سوى مسار ضيِّق واحد لبلوغ مرتبة أعلى في مستوى المكانة: بناء فضاءات رقمية يعاود المواطنون زيارتها طوعًا ويحكمون عليها في نظرة استرجاعية بأنها جديرة بالاهتمام. فصائد النقرات لا تدرّ شيئًا. وحلقات التشغيل التلقائي لا تدرّ شيئًا. ونخاخ مدة المكوث لا تدرّ شيئًا. ولا تجتاز التدقيق ربع السنوي في هذا الشأن سوى الخدمة الثقافية والمدنية الأصيلة.

المادة CXIII. يتعيَّن على المنصات الرقمية المأهولة أن تتيح للمواطنين القدرة على الوصول إلى المنتجات الثقافية من الدول الأخرى دون قيود خوارزمية تستند إلى الأصل الوطني، أو العلاقة السياسية، أو الوضع الدبلوماسي بين الدول. ولا يجوز لمنصة معيَّنة أن تحجب المنتجات الثقافية الصادرة عن أي دولة، أو تخفض ترتيبها، أو تقيِّد ظهورها استنادًا إلى العلاقة الدبلوماسية بين تلك الدولة ودولة Jasutopian [أو إقليم]، إلا حين يُقيَّد عنصر محدد من المحتوى لسبب تجيزه المادة CIII، ويُثبَت على النحو الذي تقتضيه تلك المادة [أو، في حالة الأزمة الوطنية، يُقرَّر ثبوته على النحو الذي تنص عليه المادة CIX]. وتنفَّذ هذه المادة على النحو الذي تنص عليه المادة CXI.

التعليل. تمدّد هذه المادة معيار الصمود في الأزمات الوارد في المادة CIX ليشمل البنية التحتية الرقَمية. فلا يجوز للمنصات أبدًا أن تعمل أدوات خفية للحصار الثقافي. إذ يعتمد التماهي الثقافي الوجداني على التلاقي المستمر وغير المحجوب مع الأعمال الإبداعية الأجنبية. وإن دفن موسيقى دولة أخرى أو سينماها أو أدبها خوارزميًا يُنتج العزلة نفسها تمامًا التي يُنتجها قانون رسمي يحظرها، ولكن بوضوح علني أقل. وتحظر المادة CXIII النتيجة الإقصائية لا مجرد المرسوم الرسمي. ومرد ذلك إلى أن حلقة التغذية الراجعة بين التعاطف والمؤسسة تتطلب تواصلًا ثقافيًا غير منقطع على وجه التحديد حين تُغري النزاعات الدبلوماسية المسؤولين بقطع الروابط؛ إذ إن قمع التعبير

الأجنبي أثناء التوتر يسرّع نزع الإنسانية المتبادل في اللحظة التي تبلغ فيها الحاجة إلى ضبط النفس أقصاها تبعًا لذلك. وتعكس قيودها الوحيدة المسموح بها المادة CIII تمامًا، بما يُبقي المنصات الخاصة مقيدةً بالسقف الدستوري ذاته الذي يقيِّد الدولة نفسها.



المادة CXIV. تُخزَّن بيانات مواطني Jasutopian الناشئة عن تفاعلهم مع المنصات الرقمية داخل النطاق السيادي لدولة Jasutopian [أو الإقليم] أو داخل ولايات قضائية توفّر حمايات قانونية مكافئة على النحو المحدَّد باتفاق ثنائي، إلا حين يمنح المواطن موافقة صريحة ومستنيرة وقابلة للرجوع فيها على نقل بياناته الخاصة إلى ولاية قضائية أخرى. وعندما يسحب المواطن تلك الموافقة، توقف المنصة عملية النقل، وتعيد البيانات التي نُقلت على هذا النحو للتخزين داخل دولة Jasutopian أو داخل ولاية قضائية مكافئة أو تحذفها، وتؤكد للمواطن أنها قامت بذلك. وتُلزِم هذه المادة كل منصة رقمية، سواء أكانت مملوكة داخل دولة Jasutopian أم في الخارج. وتُنفَّذ هذه المادة على النحو الذي تنص عليه المادة CXI.

التعليل. تعالج هذه المادة توترًا تنشئه المواد السابقة. فالتبادل الثقافي [الذي تحميه المادة CIII والمواد من CX إلى CXIII] يتطلب تفاعلًا عابرًا للحدود مع منصات مملوكة لأجانب. وتقتضي سيادة البيانات [التي تتطلبها المبادئ التأسيسية الثلاثة] ألّا تُستغَل البيانات السلوكية للمواطنين من قِبل جهات أجنبية. ويتمثَّل الحل في أن يظل التبادل الثقافي محميًا، غير أن البيانات السلوكية الناشئة عن ذلك التبادل تبقى خاضعة للولاية القانونية لدولة Jasutopian. وقد بيَّن Couldry و Mejias أن استخلاص البيانات الشخصية دون موافقة ذات مغزى يماثل بنيويًا الاستعمار التاريخي [الاستيلاء على موارد السكان من قِبل نخبة بعيدة لإثراء نفسها] (Couldry & Mejias, 2019). ومن ثم فإن سيادة البيانات داخل البنية القانونية لنظام Jasutopianism

ذات طابع مناهض للاستعمار. وتُنتهَك المبادئ التأسيسية الثلاثة عندما تُستخلَص البيانات السلوكية للمواطن [وهي مورد ينشأ عن تفاعله الثقافي، وسجل لانتباهه، واهتماماته، وروابطه الاجتماعية، وتعبيره الإبداعي] لإثراء جهات أجنبية دون موافقة المواطن المستنيرة والقابلة للرجوع فيها. وتضمن هذه المادة ألّا تفضي حرية التفاعل الثقافي إلى التعرض لاستغلال البيانات من جراء ذلك. والموافقة هي الاستثناء الوحيد، وهي حق خالص للمواطن وحده: فلا يجوز لأي اتفاق بين الحكومات ولا لأي شرط من شروط الخدمة أن يمنحها نيابة عن المواطن، كما يمتد أثر سحب الموافقة ليشمل البيانات التي سبق نقلها.

المادة CXV. تدعم حكومة Jasutopian تطوير منصات رقمية محلية مأهولة تتيح التبادل الثقافي الدولي. ويطوِّر هذه المنصات مواطنون ومنشآت أعمال خاصة [لا الحكومة مباشرة] من خلال آليات الدعم المؤسسي التابعة للجنة التبادل الثقافي [المنح، وتوفير البنية التحتية، ودعم الأبحاث، وما شابه ذلك]. وتخضع هذه المنصات لجميع المواد السابقة.

الأساس المنطقي. يتمثل الغرض من هذه المادة في ضمان ألا يعتمد مواطنو Jasutopian اعتماداً حصرياً على منصات مملوكة لجهات أجنبية في التبادل الثقافي الرقمي. فالسيادة الثقافية تقتضي وجود بدائل محلية. وليس مرد ذلك إلى أن المنصات الأجنبية محظورة [فهي ليست كذلك؛ إذ تحمي المادة CIII الوصول إلى المنتجات الثقافية من جميع الأمم، وتحكم المواد CX إلى CXIV المنصات الأجنبية العاملة داخل دولة Jasutopian]، بل مرده إلى أن الاعتماد على المنصات الأجنبية في البنية التحتية للتبادل الثقافي يخلق هشاشةً بنيويةً يجب على الحوكمة معالجتها. وقد أوضحت لورا دينارديس أن القرارات التقنية المتعلقة ببنية الإنترنت [أنظمة أسماء النطاقات، ومعايير التشفير، وبروتوكولات التوجيه، ومواقع الخوادم] هي بطبيعتها قراراتٌ سياسية تتعلق بمن يتحكم في تدفقات المعلومات، ومن يستطيع مراقبة الاتصالات، وقيم مَن تُدمَج في المعايير التقنية (DeNardis, 2014). وإذا كانت المنصات التي يجري من خلالها التبادل الثقافي مملوكةً ومصممةً وخاضعةً للتحكم التقني من قِبل كيانات أجنبية، فإن تلك الكيانات تمارس حوكمةً فعليةً على شروط التفاعل الثقافي داخل دولة Jasutopian. وتوفر المنصات المحلية بديلاً يصون السيادة على البنية التحتية للتبادل الثقافي. والدعم العام هو ما يمكّنها من الوصول إلى مستخدميها. إن العائق الذي تفرضه تأثيرات الشبكة [القسم III] يتمثل أساساً في تلك المرحلة الممتدة التي يكون فيها لدى المنصة الجديدة عددٌ قليلٌ جداً من المستخدمين لا يكفي لاستبقاء المستخدمين اللاحقين، وهي مرحلةٌ لا يصمد فيها الوافد الجديد في الاقتصاد النقدي إلا بالاعتماد على رأس المال الذي يتمكن من استقطابه. أما في ظل ترقية المكانة، فيكسب بناة المنصة المحلية نقاطاً نحو مستوى المكانة مقابل عملهم، شأنهم في ذلك شأن سائر الأعمال [المادة XI]، بحيث لا تكلفهم تلك المرحلة شيئاً من مقومات معيشتهم، بينما توفر اللجنة الخوادم والمرافق والأبحاث التي كانت تلك المرحلة ستحرمهم منها لولا ذلك [فالمنحة في بلد بلا عملة هي تخصيص للموارد والمرافق والوقت: الفصل 4، القسم VI]. ولا يَعِد الدعم بأن المنصة المحلية ستكسب مواطنيها، إنما يزيل السبب الذي كان يحول دون قدرتها على المحاولة. وبعد الذي تقرر، لن يُسعى إلى تطوير المنصات المحلية عبر فرض قيود على

المنصات الأجنبية. فالتقييد يقلّص التبادل الثقافي، بينما يوسّعه الدعم. وتوجب هذه المادة الدعم، لا التقييد في هذا الشأن.

المادة CXVI. تتولى السلطة التنفيذية التفاوض بشأن الاتفاقيات الدولية التي تحكم التبادل الثقافي الرقمي بين دولة Jasutopian [أو إقليم] والأمم الأخرى [بموافقة السلطة التشريعية وفق الإجراءات المعيارية للمعاهدات] على أساس مبدأ المعاملة بالمثل الثقافية الرقمية. ويُقصَد بالمعاملة بالمثل الثقافية الرقمية أن يتمتع مواطنو كلتا الدولتين بإمكانية وصول متكافئة إلى المنصات الرقمية المأهولة لدى كل منهما، مع الخضوع لمعايير متكافئة في الشفافية وحماية البيانات. وإذا قيّدت أي دولة وصول مواطنيها إلى منصات Jasutopian الرقمية، فإن حكومة Jasutopian ستتفاوض لإزالة تلك القيود بدلًا من فرض قيود مماثلة على مواطنيها. ولا يجوز للجنة التبادل الثقافي أن توصي بتدابير تتجاوز متطلبات الشفافية وحماية البيانات المنصوص عليها في المواد CXI إلى CXIV إلا في الحالة التي تخلُص فيها السلطة القضائية إلى أن منصات دولة معيَّنة تشكّل أدوات للمراقبة أو التلاعب السلوكي أو الإمبريالية الثقافية [على النحو المحدَّد في المادة CVII: الإسقاط بدلًا من الانعكاس]، ولا تسري تلك التدابير إلا بموافقة مجلس المواطنين. ويلزم كل تدبير من هذا القبيل سلوكَ المنصات المعنية [جمعها للبيانات وتخزينها ونقلها، وأنظمة التوصية لديها، وشروط اتفاقها لمزاولة العمل داخل دولة Jasutopian]، ولا يقيّد أبدًا وصولَ أي مواطن إلى المنتجات الثقافية التي تحملها تلك المنصات.

الأساس المنطقي. يقوم المبدأ على أن تقييد وصول أي مواطن إلى المنتجات الثقافية الأجنبية يقلّص التبادل الثقافي الذي تقتضيه آلية الردع؛ حيث يكون الهدف من كلٍ تفاوض توسيعَ الوصول لا تقييده. والتدابير التي تجيزها هذه المادة تلزم سلوك المنصة ولا تطال أبدًا وصول المواطن، بحيث لا تفقد المادة CIII، الخاضعة لأحكام هذه المادة، شيئًا مما تكفله للمواطن. وتمثّل موافقة مجلس المواطنين ضمانةً أساسية؛ إذ تحول دون قيام السلطة التنفيذية بتقييد التبادل الثقافي الرقمي من دون تفويض ديمقراطي، كما تمنع لجنة التبادل الثقافي من تجاوز ولايتها. فاللجنة تدعم التبادل الثقافي وتراقب الالتزام بالواجبات الواردة في المواد CXI إلى CXIV، ولا تقيّد التبادل. ولا تملك سوى الهيئة الديمقراطية [مجلس المواطنين] صلاحية إجازة تدابير إضافية، وذلك حصرًا وفق الشروط المحدَّدة التي تضعها هذه المادة في هذا الشأن.

VI. منطق التصميم

تمدّ المواد السبع المقترحة أعلاه [من CX إلى CXVI] نطاق مبادئ التصميم الثلاثة التي أرساها الفصل 4، إلى جانب خاصيّتَي الديمومة والصمود في الأزمات اللتين تتسم بهما مواده، إلى المجال الرقمي، وتضيف مبدأً واحدًا يقتضيه المجال الرقمي على نحو فريد.

الديمومة. على غرار مواد الدبلوماسية الثقافية، صُمّمت مواد التفاعل الثقافي الرقمي لتكون دائمةً بموجب المادة CXXIII، التي تمدّ القفل المنصوص عليه في المادة CII. فإذا كان من الممكن تعليق حوكمة المنصات الرقمية بموجب عمل تشريعي، أمكن تفكيك البنية التحتية التكنولوجية

للتبادل الثقافي خلال فترات عدم الملاءمة السياسية. ويُظهر إلغاء وكالة الاستعلامات الأمريكية عام 1999 [بعد انتهاء الحرب الباردة وتلاشي الحاجة المتصوَّرة إلى التفاعل الثقافي] أن البنية التحتية المؤسسية التي تفتقر إلى الحماية الدستورية تكون عُرضةً لتقلبات الحسابات السياسية (Cull, 2008). ومن ثم، تتطلب حوكمة المنصات الديمومةَ الدستورية نفسها التي تتطلبها الدبلوماسية الثقافية.

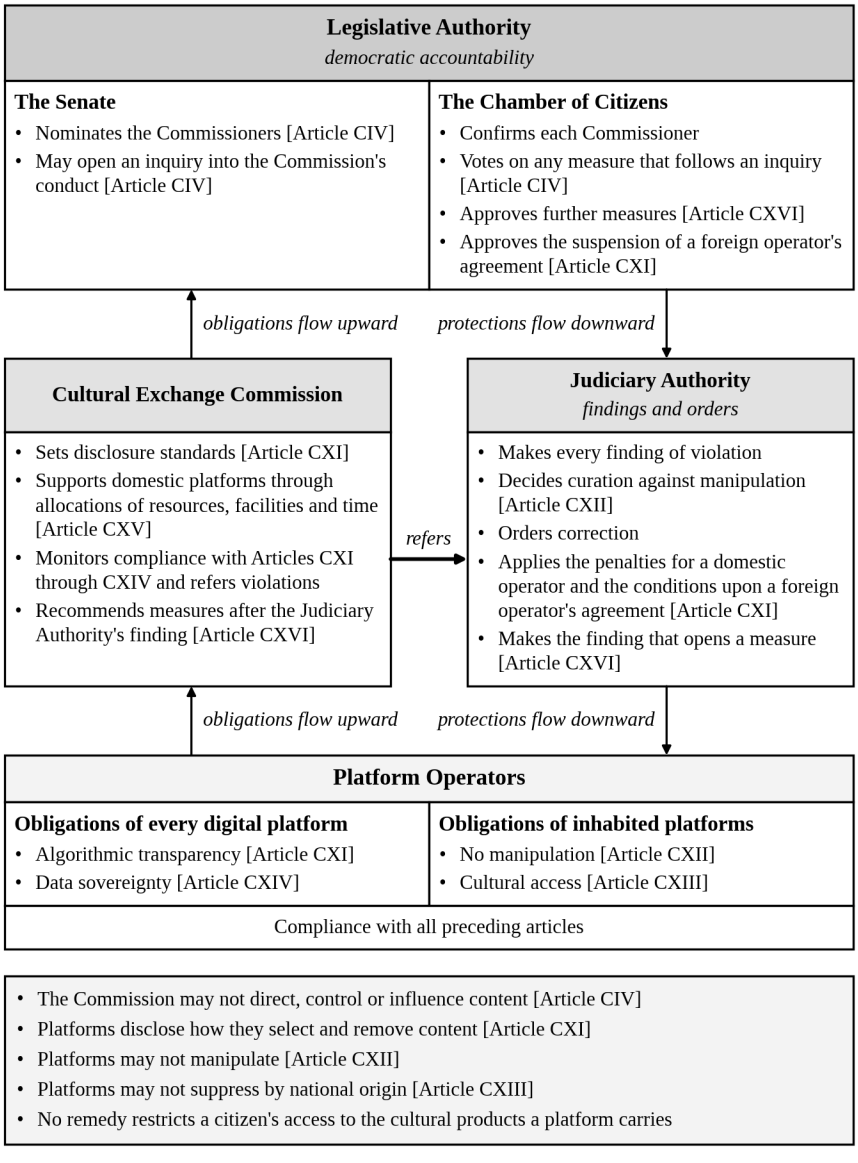
الفصل المؤسسي. تتولى لجنة التبادل الثقافي [المنشأة بموجب المادة CIV] مراقبة امتثال المنصات للمواد CXI إلى CXIV، وتحيل أي انتهاك مشتبه به إلى السلطة القضائية التي تنفرد بإصدار الحكم بثبوته [المادة CXI]. وهي منفصلة عن أجهزة الاستخبارات والجيش والإدارات التنفيذية. ويعد هذا المبدأ جوهريًا في المجال الرقمي؛ إذ إن الإغراء باستخدام بيانات المنصات لأغراض المراقبة أكبر بنيويًا من الإغراء باستخدام الدبلوماسية الثقافية لأغراض استخباراتية. فالبيانات المتولدة عبر التفاعل الثقافي الرقمي [أنماط التصفح، وسجل التفاعل، والروابط الاجتماعية، وإنشاء المحتوى، والاستجابات الوجدانية] هي على وجه التحديد البيانات التي توليها أجهزة الاستخبارات أعلى قيمة. ومن ثم يحول الفصل المؤسسي دون تحويل البنية التحتية للتفاعل الثقافي إلى بنية تحتية للمراقبة.

حماية الأصالة. ينقل الفصل الذي تقيمه المادة CXII بين الانتقاء الخوارزمي والتلاعب الخوارزمي حتميةَ الأصالة [المقنَّنة في المادة CIV] مباشرةً إلى البنية الرقمية. وكما تحظر المادة CIV على لجنة التبادل الثقافي توجيهَ المحتوى الإبداعي، فإن المادة CXII ومواصفاتها الخاصة بالمعاملات الرقمية المؤهلة تحظر على المنصات التحايلَ على مقاييس الانتباه أو إحلالَ الإكراه المصطنَع محل الاهتمام الطوعي. ويستند أساسها القانوني إلى استقلالية المواطن في ظل الحرية والازدهار، وإلى المساءلة القابلة للتتبع بموجب المفهوم IV من TER. وقد أوضح تارلتون غيليسبي أن الإشراف على المحتوى عنصرٌ مكوِّنٌ لماهية المنصات الرقمية وليس إضافةً خارجيةً لاحقة (Gillespie, 2018). ولأن خوارزميات التوصية تضخّم التعرّض للمحتوى على نطاق يومي متواصل، فإن أي تصميم قادر على تعميق الاكتشاف الثقافي الطوعي يمكنه أيضًا أن يحرف الانتباه نحو الإدمان؛ ومن ثم تحكم القواعد الدستورية ذلك الحدّ البنيوي مباشرةً بدلًا من التعامل مع المنصات بوصفها قنواتٍ محايدة.

المعاملة بالمثل. تُرسي المادة CXVI مبدأ المعاملة بالمثل الثقافية الرقمية بوصفه المبدأ الحاكم للتفاعل الرقمي الدولي. ويمدّ هذا نطاقَ شرط المعاملة بالمثل الوارد في المادة CVII من المجال التناظري إلى المجال الرقمي. أما المبدأ نفسه فلم يتغير: فالتبادل الثقافي ليس إسقاطًا ثقافيًا، والهدف هو الوصول المتبادل لا الهيمنة أحادية الاتجاه. ويضيف البُعد الرقمي تعقيدًا لا يطرحه البُعد التناظري: إذ إن المنصة المصمَّمة في بلد ما تُدمج الافتراضات الثقافية لذلك البلد في خوارزميات التوصية، وتصميم الواجهة، وسياسات الإشراف على المحتوى لديها. ومن ثم لا تقتضي المعاملة بالمثل في المجال الرقمي مجردَ الوصول المتبادل، بل تقتضي أيضًا شفافيةً متبادلة بشأن الأنظمة التي تتوسط التفاعل الثقافي.

الصمود في الأزمات. تنقل المادة CXIII معيارَ الصمود في الأزمات الوارد في المادة CIX مباشرةً إلى البنية التحتية الرقمية. فلا يجوز للمنصات أبدًا أن تعمل بوصفها حظرًا ثقافيًا مستترًا. وهذه هي المرآة الرقمية لإبقاء التبادل المادي مفتوحًا خلال العواصف الدبلوماسية، لأن الأنسنة الثقافية العابرة للحدود تمارس أقوى أثرٍ كابحٍ لها في اللحظة ذاتها التي يواجه فيها المسؤولون ضغطًا شديدًا للتصعيد، وإن دفن الأعمال الإبداعية الأجنبية خوارزميًا أثناء حالة استعصاء يكسر الكابح المدني المضاد لنزع الإنسانية المتبادل في الوقت ذاته الذي تشتد فيه الحاجة الملحّة إلى ضبط النفس في هذا الشأن.

حوكمة البنية التحتية. يُعد هذا المبدأ جديدًا؛ فهو لا يرد في مواد الفصل 4 لأن المجال التناظري للتبادل الثقافي لا يثير مسائل حوكمة البنية التحتية بالطريقة نفسها. وتعالج المادة CXV التبعيةَ البنيوية للمنصات المملوكة لجهات أجنبية عبر دعم البدائل المحلية. وتظهر أبحاث ديناريديس أن الحوكمة على مستوى المنصات وحدها غير كافية من دون الالتفات إلى البنية التحتية التقنية التي تحدد ما تستطيع المنصات فعله وما لا تستطيعه (DeNardis, 2014). وتعالج المواد هذه المسألة عبر ضمان وصول مواطني Jasutopian إلى بنية تحتية للمنصات خاضعة للحوكمة المحلية، مع الحفاظ على وصول المواطنين إلى المنصات الأجنبية في ظل الضمانات المنصوص عليها في المواد CX إلى CXIV [وقد بُيّنت آلية التبادل التي يُدفَع من خلالها للمنصة الأجنبية في الفصل 4، القسم VI، وتحت بند الوسيط السيادي للمقاصة أعلاه]. والمبدأ هنا أن السيادة على شروط التبادل الثقافي تقتضي السيادة على البنية التحتية التي يجري عبرها ذلك التبادل.



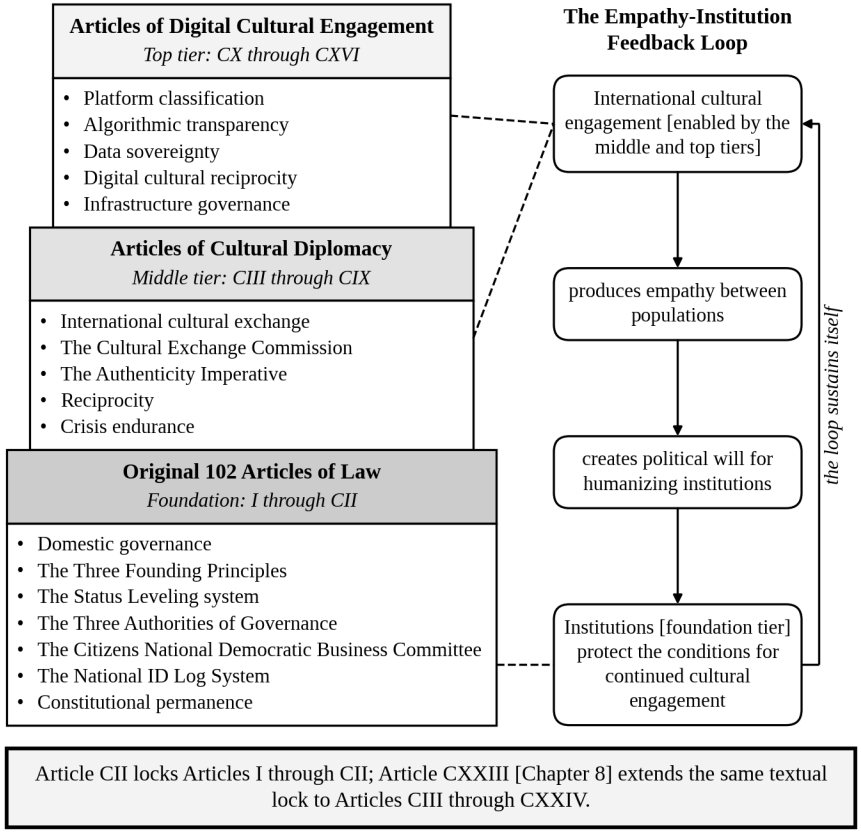
الشكل 5.3. بنية حوكمة المنصات: ثلاث طبقات

VII. ما تُتمّمه البنية الموحَّدة

لقد سدّ هذا الفصل الفجوة البنيوية الثانية التي حدّدها تدقيق الفصل 1 لنظام Jasutopianism: أي غياب قانون المنصات الرقمية عن مدوَّنة صيغت قبل أن تصبح المنصات المأهولة ساحاتٍ يوميةً للحياة المدنية والثقافية. وتقف الآن مواد التفاعل الثقافي الرقمي السبع [من

CX إلى CXVI] إلى جانب المواد CIII إلى CIX. فهي تفصل بين المنصات المأهولة والمنصات المُعجَب بها، وتفرض الشفافية الخوارزمية، وتجرّم التلاعب بالانتباه من خلال المعاملات الرقمية المؤهلة القابلة للإنفاذ، وتحمي الوصول الثقافي العابر للحدود عبر الأزمات الدبلوماسية، وتقنّن سيادة البيانات، وتدعم البدائل المحلية من دون حظر الشبكات الأجنبية، وتشترط المعاملة بالمثل الثقافية الرقمية في المعاهدات الدولية. ويستند كل حكم منها إلى أبحاث علمية محكّمة تتناول سلطة المنصات، ورأسمالية المراقبة، واستعمار البيانات، وغموض الخوارزميات، وتعاونية المنصات، وحوكمة الإنترنت.

ومع مواد الدبلوماسية الثقافية في الفصل 4، تُتمّ هذه المواد الأربع عشرة [من CIII إلى CXVI] المستويين الثقافي والرقمي من حلقة التغذية الراجعة بين التعاطف والمؤسسة. وباتت الأنسنة الثقافية العابرة للحدود تحظى الآن بملاذ دستوري واضح يشمل الأعمال الإبداعية المكتملة والبيئات الرقمية اليومية على حد سواء. فتبقى الأصالة مصونة، ويظل الاستحواذ ممنوعاً، وتظل المعاملة بالمثل ملزِمة. وتمنع الديمومةُ الإلغاءَ الحزبي، فيما يُبقي الصمود في الأزمات الخطوطَ الثقافية العابرة للحدود مفتوحةً عندما يبلغ الاحتكاك الدبلوماسي ذروته.



الشكل 5.4. البنية القانونية بعد الفصل 5: المواد I إلى CXVI

لقد سُدّت الفجوة.

قدّم نظام Jasutopianism 102 من مواد القانون المحلية. وأضاف الفصلان 4 و5 الآن أربع عشرة مادة في مجالي الدبلوماسية الثقافية الدولية [من CIII إلى CIX] وحوكمة المنصات الرقمية [من CX إلى CXVI]، مقترنةً بالمادة CXXIV التوضيحية بشأن عدم الأسر. وبذلك يكتمل البناء الثقافي والرقمي.

وما يلي ذلك هو الاختبار التشغيلي. يبني الفصل 6 مخططَ الانتقال الممتد لعشر سنوات إلى جانب المرحلة الصفرية ما قبل الدستورية وانتقالِ المقاصة ثلاثي المستويات، واضعًا محطاتٍ مرحليةً قابلةً للقياس ومعاييرَ للفشل عند كل خطوة. ويُرسي الفصل 7 التنبؤاتِ المسجَّلة مسبقًا، وشروطَ الدحض، وبروتوكولَ الاستبدال الدستوري بحيث يواجهِ كل ادعاء مؤسسي فحصًا تجريبيًا قابلًا للتحقق بدلًا من الخطاب الإنشائي. ويتباين الأسلوب تبعًا لذلك: فالفصل 6 يصف ما يجب بناؤه والتحقق منه، بينما يحدد الفصل 7 السجلَّ التجريبي الذي من شأنه دحضُ كل آلية من تلك الآليات.

لقد اكتمل المستوى الثقافي والرقمي. ويبدأ الاختبار التشغيلي بعد ذلك.

المراجع (الفصل 5)

Batson, C. D. (2011). *Altruism in humans*. Oxford University Press.

Couldry, N., & Mejias, U. A. (2019). *The costs of connection*: *How data is colonizing human life and appropriating it for capitalism*. Stanford University Press.

Cull, N. J. (2008). *The Cold War and the United States Information Agency*: *American propaganda and public diplomacy*, 1945-1989. Cambridge University Press.

Decety, J. (Ed.). (2012). *Empathy*: *From bench to bedside*. MIT Press.

Deibert, R. J. (2020). *Reset*: *Reclaiming the internet for civil society*. House of Anansi Press.

DeNardis, L. (2014). *The global war for internet governance*. Yale University Press.

Flew, T., & Martin, F. R. (Eds.). (2022). *Digital platform regulation*: *Global perspectives on internet governance*. Palgrave Macmillan.

Gillespie, T. (2018). *Custodians of the internet*: *Platforms, content moderation, and the hidden decisions that shape social media*. Yale University Press.

Gorwa, R. (2024). *The politics of platform regulation*: *How governments shape online content moderation*. Oxford University Press.

Pasquale, F. (2015). *The black box society*: *The secret algorithms that control money and information*. Harvard University Press.

Rahman, K. S., & Thelen, K. (2019). The rise of the platform business model and the transformation of twenty-first-century capitalism. *Politics & Society*, 47(2), 177-204.

Rodriguez, J. (2021). *Jasutopianism*. [Self-published].

Rothstein, B. (2005). *Social traps and the problem of trust*. Cambridge University Press.

Scholz, T. (2016). *Platform cooperativism*: *Challenging the corporate sharing economy*. Rosa Luxemburg Foundation.

Scholz, T., & Schneider, N. (Eds.). (2017). *Ours to hack and to own*: *The rise of platform cooperativism, a new vision for the future of work and a fairer internet*. OR Books.

Srnicek, N. (2017). *Platform capitalism*. Polity Press.

TikTok Inc. v. Garland, 604 U.S. ___ (2025). https://www.supremecourt.gov/opinions/24pdf/24-656_ca7d.pdf

Van Dijck, J., Poell, T., & De Waal, M. (2018). *The platform society*: *Public values in a connective world*. Oxford University Press.

Zuboff, S. (2019). *The age of surveillance capitalism*: *The fight for a human future at the new frontier of power*. PublicAffairs.

الفصل 6: مخطط الانتقال: من السنة 1 إلى السنة 10



I. من البنية إلى التنفيذ

لقد شيّدت الفصول الخمسة السابقة البنية القانونية والفلسفية الأساسية لنظام Jasutopianism. فقد دقّق الفصل 1 في نظام Jasutopianism عبر معايير إريك أولين رايت الثلاثة لتحديد عشر فجوات هيكلية. ووسّع الفصل 2 نظرية النسبية الأبدية من خلال نظائر متشاكلة بنيويًا في نظرية المعلومات ونظرية النظم وعلم التعقيد وأبحاث التعاطف المحكَّمة. وقدّم الفصل 3 دراسات حالة تجريبية إلى جانب أربع آليات محلية مضادة لهجرة الأدمغة عالية المهارة. واقترح الفصلان 4 و5 أربع عشرة مادة من مواد القانون [من CIII إلى CXVI] تنظم الدبلوماسية الثقافية الدولية والمنصات الرقمية، مقترنةً بالمادة التوضيحية CXXIV بشأن عدم الأسر. وقد جرت صياغة مئة وسبع عشرة مادة حتى الآن، على أن تتبعها سبع مواد بيئية في الفصل 8 واحدى عشرة مادة أخرى في الفصل 12 [مما يرفع المدونة الكاملة إلى 135 مادة]. ثلاثة عشر مقياسًا رسميًا. أساس فلسفي في نظرية النسبية الأبدية. وقاعدة تجريبية في الحوكمة التعاونية.

البنية ليست تنفيذًا.

لقد أدرك كتاب Jasutopianism ذلك. فقد اقترحت الحجة VII [الانتقال من بلد قائم بالفعل يضم أشخاصًا من أعمار ومستويات خبرة عملية مختلفة إلى بلد Jasutopian غير نقدي قائم على مستوى المكانة] خطة انتقالية لأربع سنوات لفترة الرئاسة الثلاثية الأولى. وهذه الخطة سليمة من الناحية التشغيلية. فهي تحدد المهام الأساسية للسنة 1 [اختبارات تحديد مستوى المكانة،

وتوزيع النظام الوطني لسجل الهوية والموارد، وتأسيس النظام غير النقدي، وبناء سكن من المستوى المعياري، وتوزيع الموارد الأساسية]. وتحدد المهام الأساسية للسنة 2 [مسوحات تقييم الموارد، وإنشاء الأعمال الأساسية، والعلاقات التجارية الدولية]. وتحدد السنة 3 بوصفها موعد فتح باب دخول غير المواطنين [تأشيرات العمل ومسارات الحصول على الجنسية]. وتحدد السنة 4 بوصفها فترة الإعداد للرئاسة الثلاثية التالية [تقييم الولاية الأولى، والتجديد الديمقراطي عبر نظام التصويت المنشأ حديثاً].

تصف الخطة ما يجب أن يحدث. وهي لا تحدد كيفية قياس ما إذا كان ذلك يحدث بنجاح.

هذه هي الفجوة التي يسدّها كتاب Jasutopianism 2: The Answer.

يمدّد هذا الفصل فترة الانتقال من أربع سنوات إلى عشر سنوات. وفي كل مرحلة، يُقاس النجاح باستخدام المقاييس الثلاثة عشر الخاصة بنظام Jasutopianism، معزّزةً بالأدوات التي يضيفها هذا المجلد. وفي كل مرحلة، تُحدَّد شروط الفشل صراحةً، بحيث يوفّر نظام الحوكمة معايير تقييمه الذاتي. وينتظم هذا التمديد في ثلاث مراحل.

المرحلة الأولى: التأسيس [السنوات 1 إلى 4]. تعيد هذه المرحلة عرض الحجة VII من كتاب Jasutopianism مع إضافة تحديد دقيق للقياس. وتبقى المحطات الرئيسية في Jasutopianism دون تغيير. أما معايير القياس فجديدة، ويضيف هذا المجلد محطات رئيسية خاصة به إلى جانبها [التأسيس، ولجنة تدقيق المقاييس، والتقرير البيئي الأول].

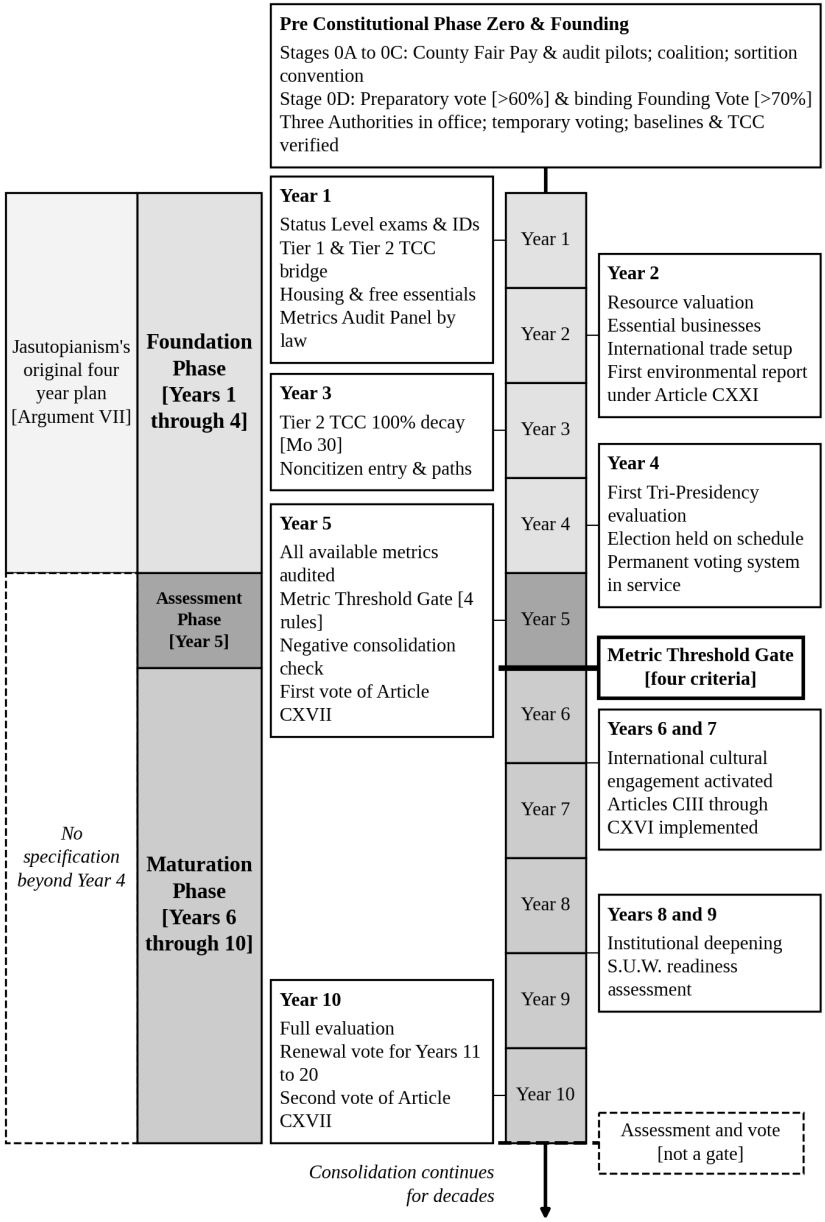
المرحلة الثانية: التقييم [السنة 5]. ليس لهذه المرحلة سابقة في كتاب Jasutopianism. إنها تقييم رسمي للترسيخ، وفترة حيث يقيَّم كل مقياس متاح آنذاك لتحديد ما إذا كانت مرحلة التأسيس قد أنتجت نظاماً فاعلاً.

المرحلة الثالثة: النضج [السنوات 6 إلى 10]. تمدّ هذه المرحلة نطاق الانتقال ليشمل التفاعل الثقافي الدولي، والتعميق المؤسسي، والتجديد الديمقراطي. وهي تربط الانتقال المحلي بمواد الدبلوماسية الثقافية [الفصل 4] ومواد التفاعل الثقافي الرقمي [الفصل 5]. وتُتوَّج بتصويت ديمقراطي يحدد مسار العقد الذي يليها.

لا تُتمّ عشر سنوات العملَ كله، ولا يدّعي هذا المخطط قط أنها تفعل ذلك. فقد وثّق الفصل 3 أن التوفير الشامل في بلدان الشمال الأوروبي استغرق نصف قرن من المساومة السياسية، وأن الإدارة الرقمية في إستونيا استغرقت قرابة خمس وعشرين سنة؛ فبناء الدولة الهيكلي يتكشّف عبر عقود. وتشكل السنوات العشر المفصّلة هنا الانتقال الدستوري الرسمي [العقد حيث تُشرَّع المؤسسات ويُتحقَّق منها وتُجدَّد]، وتسبقها المرحلة الصفرية ما قبل الدستورية [التي تبني الأغلبية الموصوفة المحلية عبر تجارب استطلاعية وحداتية على المستوى دون الوطني] وتعقبها مرحلة ترسيخ تمتد لعدة عقود [حيث توجّه السنة 10 السنوات 11 إلى 20 ويختبر الفصل 7 الأداء في

السنتين 20 و25]. وحتى خلال السنة 1، لا يلزم أن يُحدث التحول القانوني إلى توفير الضروريات مجانًا انقطاعًا حادًا في سلاسل الإمداد. فنظام Jasutopianism يخفّف الصدمة عن الأسر فورًا [ضروريات مجانية منذ اليوم 1، واستمرارية لمالكي المساكن والمستأجرين، وبدائل ورقية احتياطية حتى تكتمل السجلات الرقمية، وإلغاء تدريجي للعملة الاستهلاكية على مدى ستة أشهر (Rodriguez, 2021, Argument VII)]، بينما يضيف هذا الفصل بنية المقاصة الانتقالية ثلاثية المستويات الممتدة من السنة 1 إلى السنة 3، بحيث تتكيف سلاسل الإمداد الصناعية والتجارة الخارجية دون صدمة جرّاء ذلك.

توفّر الأدبيات الأكاديمية مصطلحات دقيقة لهذه المراحل. فقد ميّز أندرياس شيدلر بين الترسيخ السلبي [وقف الانهيار] والترسيخ الإيجابي [تعميق الجودة الديمقراطية] (Schedler, 1998). وعند تطبيق هذا التقسيم مباشرةً على دولة واحدة في طور الانتقال، فإنه يتطابق بوضوح مع المراحل الثلاث جميعها: فمرحلة التأسيس [السنوات 1 إلى 4] تنشئ المؤسسات وتدير جسر المقاصة ثلاثي المستويات، وتختبر مرحلة التقييم [السنة 5] الترسيخ السلبي أمام أربع بوابات صارمة ومدقَّقة، وتسعى مرحلة النضج [السنوات 6 إلى 10] إلى تحقيق الترسيخ الإيجابي عبر تعميق القدرة المدنية المحلية قبل إبرام المعاهدات الثقافية الخارجية. ولا شيء هنا يستعار على نحو أعمى. إذ يكتفي شيدلر بتسمية المسار التشغيلي المدمج مباشرةً في هذه الخطة الممتدة لعشر سنوات.



الشكل 6.1. الجدول الزمني للانتقال الممتد لعشر سنوات: ثلاث مراحل

II. المرحلة الأولى: التأسيس، السنوات 1 إلى 4

تصف الحجة VII في كتاب Jasutopianism الانتقال بعبارات تشغيلية. ويُعاد هنا عرض الخطة برمتها مع التحديد القياسي الدقيق الذي يضيفه كتاب Jasutopianism 2: The Answer. ولا يُعدَّل أي عنصر من عناصر Jasutopianism. بل يُجعَل كل عنصر قابلًا للقياس.

المرحلة الصفرية ما قبل الدستورية: الوصول إلى التصويت التأسيسي

يسبق اليوم 1 سؤال صريح واحد. كيف يصل أي بلد إلى أغلبية شعبية موصوفة تبلغ 70 في المئة لإقرار دستور لم يُختبر بعد؟ إن التحول التلقائي ضرب من الخيال. واستنادًا مباشرةً إلى مفهوم البناء المؤسسي البيني لدى إريك أولين رايت (2010)، والتجريب متعدد المراكز لدى إلينور أوستروم (2010a)، والربط التجريبي لدى بو روثشتاين (2005) بين الأداء المؤسسي العادل والثقة الاجتماعية المعمَّمة، يُدرج هذا المخطط **المرحلة الصفرية ما قبل الدستورية** ذات الأطوار الأربعة قبل التصويت التأسيسي، على أن تعمل بالكامل ضمن نطاق القانون النقدي القائم:

1. **الطور 0A: التجارب الاستطلاعية الإيضاحية على مستوى البلديات والمقاطعات [من عشر سنوات إلى خمس سنوات قبل التأسيس].** تسنّ الوحدات الحكومية دون الوطنية إصلاحات وحداتية متوافقة قانونيًا ضمن النظام النقدي القائم: معادلات الأجر العادل على مستوى المقاطعات [الفصل 10]، ولجان تدقيق المقاييس المختارة بالقرعة لتدقيق السجلات العامة المحلية، وتقارير الفقر والجريمة المفصَّلة حسب كل مدينة، والتشغيل الظلّي لإشارات التوجيه الواردة في الفصل 12 بين المنشآت المتطوعة. ويختبر المواطنون مكونات محددة محليًا أولًا. ويبقى الاستقرار الاقتصادي الكلي الوطني بمنأى عن أي مساس.

2. **الطور 0B: ائتلاف الأداء الموثَّق [من خمس سنوات إلى سنتين قبل التأسيس].** تسجّل البيانات الطولية المستقلة الواردة من البلديات والمقاطعات التجريبية انخفاضات قابلة للقياس في الحرمان المادي المحلي مقترنةً بارتفاع الثقة المؤسسية (Rothstein, 2005)، مما يحوّل التصميم الدستوري المجرد إلى سجل مدني مدقَّق يجمع ائتلافًا إصلاحيًا راسخًا عابرًا للانتماءات الحزبية، يقوم على النتائج التجريبية لا على الخطابات الحزبية.

3. **الطور 0C: الجمعية الدستورية المختارة بالقرعة [من سنتين إلى سنة واحدة قبل التأسيس].** استرشادًا بالسابقة المثبتة للجمعيات الدستورية للمواطنين [أيرلندا وآيسلندا]، تتولى جمعية وطنية مختارة عشوائيًا، تعمل إلى جانب فقهاء القانون الدستوري والإحصائيين الاقتصاديين، صياغةَ ونشرَ كل جدول تشغيلي مطلوب قبل اليوم 1: شرائح مستوى المكانة من 1 إلى Z الخاصة بالبلد، وتعريفات السكن على مستوى الولايات والأقاليم، وخطوط الأساس الموثَّقة للجريمة والفقر في المدن على مدى عشر سنوات. ولا يبقى أي شيء مرتجلًا.

4. **الطور 0D: التصديق بالأغلبية الموصوفة على مرحلتين [الأشهر الاثنا عشر الأخيرة قبل التأسيس].** يحسم تصويتان مسألة الشرعية. أولًا، يجيز استفتاء وطني تحضيري ينال موافقة تتجاوز 60 في المئة إجراء تدقيق كامل لخطوط الأساس، وإعداد آلية التصويت المؤقتة، وجاهزية ائتمان المقاصة الانتقالي؛ وبعد اثني عشر شهرًا، وما إن ينشر المدققون المستقلون كل خط أساس وجدول موثّق علنًا، يُدلي المواطنون بالتصويت التأسيسي المُلزِم الذي يتجاوز 70 في المئة لصالح إقرار المدونة الدستورية الكاملة بموجب ذلك.

تسلّم المرحلة الصفرية اليوم 1 وهو في كامل الجاهزية. فلا يبدأ أي سجل فارغًا. ولا تصل أي بطاقة اقتراع على غير بصيرة. ولأن التجارب الاستطلاعية دون الوطنية للأجر العادل، والانخفاضات المحلية في الحرمان المدقّقة بصورة مستقلة، والجداول المنشورة الصادرة عن الجمعية المختارة بالقرعة، وعتبة التصديق المتتابعة ذات التصويتين تحوّل نظرية غير مُجرَّبة إلى سجل مدني ملموس قبل وقت طويل من إنهاء العمل بأي نظام نقدي وطني، فإن المواطنين يدخلون اليوم 1 ولديهم خطوط أساس موثّقة، ورقابة بالقرعة مُختبَرة، وأغلبية موصوفة مستحقة وقائمة بالفعل؛ ثم تفتتح ثلاثة أعمال تأسيسية ومرتكزات قياسها مرحلة التأسيس بموجب ذلك.

التأسيس. يؤرّخ كتاب Jasutopianism لأحكام سنته الأولى بدءًا من «اللحظة التي يُعلَن فيها قيام بلد Jasutopian»، ويتوقع أن السنة الأولى من الانتخابات «ستستخدم على الأرجح نظام تصويت مؤقتًا، يُنشأ صراحةً داخل البلد، إلى أن تصبح برامج نظام التصويت السليمة ومراكز الاقتراع جاهزة للعمل» (Rodriguez, 2021, Argument VII). وهو لا يحدد اليوم الذي تُقَرّ فيه مواد القانون، ولا اليوم الذي تتولى فيه سلطات الحوكمة الثلاث مهامها، ولا السنة التي يجب أن يدخل فيها نظام التصويت الدائم حيز الخدمة. ويحدد كتاب Jasutopianism 2: The Answer الأمور الثلاثة جميعًا، كلًّا منها بمقياسه.

1. **إقرار مواد القانون.** يُعلَن قيام البلد في اليوم الذي يقرّ فيه مواطنوه مواد القانون برمتها بتصويتهم المباشر بموجب الطور 0D، بأغلبية تزيد على 70 في المئة لصالح الإقرار. ولا ينص كتاب Jasutopianism على أغلبية محددة لذلك التصويت؛ فهذه النسبة هي العتبة الخاصة بهذا المجلد، بما يطابق البوابة 3 من الفصل 11 الخاصة بالاتحاد. والمقياس هو النتيجة المنشورة لفرز ذلك التصويت. وتُحسب السنة 1 اعتبارًا من ذلك اليوم، ومن ذلك اليوم لا يجوز حذف أي مادة أو تعديلها [إذ تُحصّن المادة CII المواد I إلى CII، وتُحصّن المادة CXXIII المواد CIII إلى CXXIV، وتُحصّن المادة CXXXV المواد CXXV إلى CXXXV، ولا تخضع إلا لبروتوكول الاستبدال الدستوري الصارم المفصَّل في الفصل 7].

2. **تولّي سلطات الحوكمة الثلاث مهامها.** يُنتخَب الرؤساء الثلاثيون الأوائل ومجلس الشيوخ الأول عبر نظام التصويت المؤقت في الأسابيع الأولى من السنة 1، ويعيّن الرؤساء الثلاثيون قضاة المحكمة القصوى [مواد سلطات الحوكمة الثلاث، المادة IV]. والمقياس هو أن يُشغَل كل

مقعد، ويُسجَّل كل يمين دستورية، قبل إحالة أول قانون في البلد الجديد إلى السلطة القضائية للبتّ فيه.

3. **تأسيس نظام التصويت على خطوتين.** يتولى نظام التصويت المؤقت إجراء التصويت التأسيسي، والانتخابات الأولى، وكلِ انتخابات تحلّ قبل السنة 4، وكل تصويت في مجلس المواطنين منذ أول مشروع قانون يعرض عليه. ومقياسه هو نسبة التصويت، التي تعرَّف هنا مرة واحدة وتُستخدم بهذا المعنى في سائر هذا المجلد: وهي نسبة المواطنين المؤهلين [كل مواطن تجاوز سن 18 عاماً دون سجل إدانة في جناية، وفق القاعدة التي يشكّل بها Jasutopianism المجلس] الذين أدلوا بصوتهم على مشروع قانون واحدٍ على الأقل في مجلس المواطنين خلال السنة. وتقاس هذه النسبة بدءًا من السنة 1. ويبنى النظام الدائم بدءًا من السنة 2، ومقياسه هو استخدامه في انتخابات السنة 4.

تبيّن المرحلة الصفرية ما قبل الدستورية كيفية بناء أول بلد لتلك الأغلبية الموصوفة التأسيسية محلياً، ويوضح القسم IV، في إطار مسار الثقافة والحوكمة، كيف يرتّب ترسّخ الثقة المحلية بعد ذلك تسلسل التفاعل الثقافي والمؤسسي الدولي عبر الحدود.

لجنة تدقيق المقاييس. لا يجوز ترك الحكومة لتُقيّم نفسها بنفسها. ويضيف كتاب Jasutopianism 2: The Answer هيئة تقف بين الحكومة وأرقامها: هي لجنة تدقيق المقاييس، التي تُنشأ بموجب القانون في السنة 1 [وهي إحدى المحطات الرئيسية في مرحلة التأسيس] وتكونِ مستقلة عن سلطات الحوكمة الثلاث. ويُختار أعضاؤها من المواطنين، بواقع مئتين وخمسين عضواً من كل ولاية أو وحدة بلدية إقليمية كبيرة أخرى في البلد، بالقرعة من التعداد الوطني للمواطنين لولاية واحدة مدتها خمس سنوات، على ألا يشغل أي منهم منصباً في أي سلطة، ويجلسون مع إحصائيين ومع مراقبين مدعوّين من خارج البلد. وتُختار لجنة جديدة بالقرعة كل خمس سنوات، ويخضع كل عضو لإجراء يمنع تضارب المصالح، على غرار ما يُتّبع مع المحلَّفين. ويختار الأعضاء المواطنون إحصائيي اللجنة ويدعون مراقبيها الخارجيين؛ ولا يملك أي شخص في سلطات الحوكمة الثلاث حق تعيين أي عضو أو عزله. وتسمّي مادتان من المواد المقترحة في الفصل 8 هذه اللجنة [المادتان CXVIII وCXXI]، بحيث تفرض المدونة نفسها وجود مثل هذه الهيئة. وتتمتع اللجنة بحق الاطلاع على السجلات الخام للنظام الوطني لسجل الهوية. وهي تتحقق من كل مقياس قبل نشره، وتتحقق من خطوط الأساس الموصوفة أدناه، وتجري عبر عينة مجهولة الهوية استطلاعات الثقة والرضا الخاصة بمؤشر شرعية الحوكمة [G.L.I.] الذي يقدمه الفصل 7. ولا يُعتدّ بأي رقم غير موثّق على الإطلاق: فلا تتحقق أي محطة رئيسية ولا تُجتاز أي بوابة استناداً إليه. كما أن العتبات ثابتة أيضاً. فكل عتبة لبوابات هذا المخطط وشروط فشله منصوص عليها في هذه الصفحات قبل بدء الانتقال، ولا يُترَك أي منها للحكومة الخاضعة للاختبار؛ ولا تُحدَّد لاحقًا، بموجب القانون، سوى الأهداف البيئية المرحلية عند التصويت الأول للمادة CXVII [القسم III].

خطوط الأساس. نُثبَّت ثلاثة مراجع قبل قراءة أول محطة رئيسية. المرجع الأول هو خط الأساس لما قبل نظام Jasutopian للجريمة والفقر: ويتمثل لكل مدينة في المتوسط الحسابي

والانحراف المعياري للأرقام السنوية الخاصة بتلك المدينة على مدى السنوات العشر السابقة للانتقال، والمستخلصة من إحصاءات الجريمة والفقر السابقة في البلد [ولا يُحسب قط متوسط مشترك يجمع المدن معًا]. وبالنسبة إلى الجريمة، فإن انحرافًا معياريًا واحدًا فوق ذلك المتوسط هو خط الهدف، وانحرافين معياريين فوقه هما خط الفشل. أما بالنسبة إلى الفقر، فإن الهدف هو خط الأساس نفسه، بحيث لا تقف أي مدينة فوق مستواها السابق. وعند قراءته كنسبة مئوية، يُمثّل مؤشر C.P.I. [مؤشر الفقر الحضري] لمدينة ما نسبةَ سكانها الذين بقوا دون واحد أو أكثر من الموارد الأساسية الواردة في المادة I في أي وقت خلال الفترة المقروءة [السنة، أو الربع السنوي في القراءات ربع السنوية لهذا الفصل]، مأخوذًا من نظام السجل وموثّقًا من قِبل اللجنة. والمرجع الثاني هو خط أساس الإنتاج: أي الناتج المادي لآخر سنة نقدية كاملة، مسجّلًا بوحدات مادية لأربع فئات [الغذاء، والطاقة، والإسكان ممثّلًا بالمساكن المنجَزة والمصانة، والخدمات الأساسية المتمثلة في الرعاية الصحية والتعليم والمياه والمرافق العامة]. والمرجع الثالث هو القياس الأول لكل مقياس، ويعرض الجدول الوارد في نهاية هذا القسم سنة كل منها.

السنة 1: التأسيس المؤسسي

يحدد كتاب Jasutopianism خمس عمليات متزامنة للسنة 1: تحديد مستوى المكانة [عبر اختبارات موحَّدة وطنيًا، والعمل السابق القابل للإثبات، وساعات العمل والمعاملات في السنة الأولى]، ونشر النظام الوطني لسجل الهوية والموارد، وتأسيس النظام غير النقدي عبر إلغاء تدريجي للنظام النقدي على مدى ستة أشهر، وبناء سكن من المستوى المعياري، وتوزيع الموارد الأساسية على جميع المواطنين منذ لحظة إعلان قيام بلد Jasutopian (Rodriguez, 2021, Argument VII).

يضيف كتاب Jasutopianism 2: The Answer معايير قياس لكل منها.

تحديد مستوى المكانة. يبني نظام Jasutopianism مستوى المكانة الأول على ثلاثة عناصر مجتمعة: اختبار تحديد المستوى، ومقدار قابل للإثبات من العمل السابق، والساعات والمعاملات المنجزة في السنة الأولى (Rodriguez, 2021، الحجة VII). ويتاح الاختبار لكل مواطن يرغب في فرصة لبلوغ مستوى مكانة أعلى، كما يُحدَّد مستوى مكانة جميع المواطنين سواء تقدموا للاختبار أم لم يتقدموا له. وتمتد فترة إجراء الاختبار ستة أشهر، مع نافذة لإعادة الاختبار في النصف الثاني من السنة. ويُقاس النجاح في السنة 1 بنسبة السكان في سن العمل الذين حصلوا على تحديد رسمي لمستوى المكانة. ويتمثل الهدف في بلوغ نسبة تحديد قدرها 85% بحلول نهاية السنة 1. ويمكن استيعاب النسبة المتبقية البالغة 15% [المواطنون في المناطق النائية، والمواطنون الذين لا تزال سجلات عملهم السابق قيد التحقق، والمواطنون الخاضعون لإجراء إعادة الاختبار] في الربع الأول من السنة 2 دون المساس بالنظام. وتتمثل أداة القياس في مقياس S.O.L.P.C.N. [مستوى المعيشة لكل مواطن مفهرسًا وطنيًا]، الذي يتتبع مباشرة توزيع المواطنين عبر مستويات المكانة. وإذا تعذّر احتساب S.O.L.P.C.N. في نهاية السنة 1 بسبب عدم تحديد مستوى مكانة عدد كافٍ من المواطنين، تكون مرحلة التأسيس متأخرة عن الجدول الزمني. أما شرط الإخفاق فواضح: إذا

حصل أقل من 60% من المواطنين في سن العمل على تحديد لمستوى المكانة بحلول نهاية السنة 1، فإن البنية التحتية لتحديد مستوى المكانة [مراكز الاختبار والتحقق من سجلات العمل] تُعدّ غير كافية ويجب توسيعها قبل المضي قدماً.

النظام الوطني لسجل الهوية والموارد. يقرّ كتاب Jasutopianism بأنه «إلى أن تُؤسَّس تقنيات النظام الوطني لسجل الهوية والموارد، سيكون للمواطنين خيار إنشاء سجل ورقي لمستوى المكانة لدى صاحب عملهم» (Rodriguez, 2021، الحجة VII). ويحدد كتاب Jasutopianism The Answer: 2 مسار الانتقال من السجل الورقي إلى الرقمي. ويتمثل الهدف في بلوغ تغطية رقمية للهوية الوطنية بنسبة 70% بحلول نهاية السنة 1، مع تغطية بنسبة 100% ورقياً أو رقمياً لجميع المواطنين العاملين. وتتمثل أداة القياس في بيانات المعاملات الخاصة بنظام السجل نفسه: أي عدد المعاملات المسجّلة رقمياً نسبةً إلى إجمالي حجم المعاملات المقدَّر. وإذا كان نظام السجل يسجّل أقل من 50% من المعاملات المقدَّرة بحلول نهاية السنة 1، وجب تمديد الجدول الزمني للنشر واعتماد استثمار إضافي في البنية التحتية من قِبل السلطة التشريعية.

تأسيس النظام غير النقدي وبنية المقاصة الانتقالية ثلاثية المستويات. يضمن نظام Jasutopianism توفير الموارد الأساسية مجاناً منذ اليوم 1، مع فتح نافذة استهلاكية مدتها ستة أشهر لتصفية الحيازات النقدية الشخصية بالإنفاق على سلع التجزئة غير الأساسية أو الأراضي أو المدخلات الأجنبية (Rodriguez, 2021، الحجة VII). ويمكن لقطاع التجزئة المنزلي أن ينتقل بسرعة لأن المادة I تغطي الضروريات اليومية تغطيةً كاملة ومباشرة. غير أن سلاسل الإمداد الصناعية المعقدة لا يمكنها التحول بين عشية وضحاها دون المخاطرة بحدوث اختناقات في المدخلات. وللتوفيق بين ضمان المستهلك منذ اليوم 1 الوارد في الحجة VII ونتيجة الفصل 3 التي تفيد بأن التحولات المؤسسية الصناعية تتطلب تدرجاً مرحلياً منظماً، يقدّم هذا المخطط التنفيذي **بنية المقاصة الانتقالية ثلاثية المستويات** الممتدة من السنة 1 حتى السنة 3:

1. **المستوى 1 [من اليوم 1 حتى الشهر 6: طبقة الضروريات والاستهلاك].** يصبح الغذاء، ومياه الشرب، والسكن من المستوى المعياري، والمرافق العامة، والملبس، والرعاية الصحية، والتعليم غير نقدية فوراً بموجب المادة I. وتخضع الأرصدة النقدية الشخصية لنافذة الإلغاء التدريجي الممتدة ستة أشهر وفق الحجة VII لمشتريات التجزئة غير الأساسية. ويتمثل هدف السنة 1 في بلوغ حصة معاملات غير نقدية لا تقل عن 90 في المئة عبر المبادلات الاستهلاكية والأساسية في المستوى 1، إلى جانب نشر أول درجة لمقياس I.O. [الفرصة الابتكارية] بحلول ختام السنة 1؛ فإذا انخفضت الحصة غير النقدية في المستوى 1 إلى ما دون 65 في المئة في نهاية السنة 1، فإن انتقال المستهلكين يكون قد تعثّر، ويتعين على السلطة التشريعية اعتماد دعم مقاصة تصحيحي على الفور.

2. **المستوى 2 [من الشهر 6 حتى الشهر 30: طبقة سلاسل الإمداد الصناعية المحلية والمعاملات بين الشركات].** تُجري الشبكات الصناعية الوسيطة [مصانع التصنيع، والخدمات اللوجستية الإقليمية للشحن، والمكوّنات المتخصصة، وغيرها] مقاصة عقود الموردين متعددة

المستويات من خلال **أئتمان المقاصة الانتقالي ثنائي الدفتر [TCC]**، المُسجَّل حصرًا داخل النظام الوطني لسجل الهوية. ولا يحمل أئتمان TCC أي فائدة، ولا يجوز اكتنازه عبر الدورات، وهو غير قابل للتحويل قانونًا إلى الحسابات المنزلية الخاصة. وتسوي الشركات أرصدة الموردين الوسطاء بوحدات TCC ريثما يكتمل مسح تقييم الموارد في السنة 2 [الذي يرسم خريطة الضرورة المجتمعية X وندرة الموارد Y] وتستقر المنشآت المحلية الأساسية. وعند الشهر 30، وبمجرد أن تتحقق لجنة تدقيق المقاييس من جداول تخصيص الموارد المادية، يتلاشى كل رصيد متبقٍ من TCC تلقائيًا بنسبة 100 في المئة. وتحكم كل خطوة معالمُ قابلة للقياس للمستوى 2: حصة مقاصة غير نقدية بين الشركات لا تقل عن 50 في المئة بحلول نهاية السنة 1، وما لا يقل عن 80 في المئة بحلول نهاية السنة 2، وحصة غير نقدية على مستوى الاقتصاد بأكمله لا تقل عن 95 في المئة بحلول الشهر 30.

3. **المستوى 3 [من السنة 2 حتى السنة 4: واجهة التجارة الخارجية].** تتم مقاصة التجارة العابرة للحدود مع الشركاء النقديين حصريًا عبر حسابات المقاصة السيادية وشراكات الأعمال الفرعية المنصوص عليها في الحجة II، وهي معزولة عزلًا تامًا عن الحسابات المنزلية المحلية بحيث لا تتسرب العملة الأجنبية مطلقًا عائدةً إلى التداول الاستهلاكي بالتجزئة.

ويُبقي هذا الجسر ثلاثي المستويات ضمانَ المواطن منذ اليوم 1 في الحجة VII قائمًا دون انتقاص؛ فتحصل الأسر على الضروريات مجانًا على الفور، بينما يتلقى المورّدون الصناعيون ثلاثين شهرًا محكومًا بالقياس من المقاصة الخالية من الفوائد للانتقال بسلاسة إلى التخصيص المدقّق للموارد المادية، دون أن تنهار المصانع أو المستشفيات أو خطوط الشحن الوطنية جرّاء ذلك.

بناء السكن من المستوى المعياري. يقرّ كتاب Jasutopianism بأن بناء المساكن «سيستمر، على نحوٍ مفهوم، إلى ما بعد الرئاسة الثلاثية الأولى» (Rodriguez, 2021، الحجة VII). ويحدد كتاب Jasutopianism 2: The Answer هدفًا مرحليًا: بحلول نهاية السنة 1، يجب أن تكون كل ولاية وإقليم قد وضعت تعريفات رسمية للسكن من المستوى المعياري وشرعت في البناء. وتتمثل أداة القياس في تقرير بدء أعمال البناء السكني الذي تعدّه حكومة كل ولاية أو إقليم. أما الارتباط القياسي فيتمثل في مقياس C.P.I. [مؤشر الفقر الحضري]، الذي يتتبع الفقر على مستوى المدن. وإذا أبلغت أي مدينة عن ارتفاع في C.P.I. خلال السنة 1، فإن ذلك يشير إلى أن مرحلة التحول السكني تُنتج مشقة بدلًا من تخفيفها، ويكون الإجراء التصحيحي هو تخصيص موارد إضافية لبرنامج الإسكان في تلك المدينة.

توزيع الموارد الأساسية. يُعلن كتاب Jasutopianism أنه «منذ اللحظة التي تُعلَن فيها دولة Jasutopian، ستكون جميع المواد الغذائية الأساسية، ومياه الشرب، والسكن من المستوى المعياري، والمرافق العامة، والتعليم مجانيةً لجميع مواطني Jasutopian» (Rodriguez, 2021، الحجة VII). وهذا هو الوعد الأكثر إلحاحًا والأكثر حسمًا؛ فإذا لم يتلقَّ المواطنون الموارد الأساسية، فقدَ الانتقال بأكمله شرعيته. وتتمثل أداة القياس في مقياس C.P.I. مقترنًا بمقياس S.O.L.P.C.N. ويتمثل الهدف في ألا يتجاوز C.P.I. في أي مدينة خط أساسها ما قبل Jasutopian في أي ربع من

أرباع السنة 1. وقد بيّن بو روثشتاين أن جدارة المؤسسات بالثقة تتولد من تجربة المعاملة العادلة: فعندما يدرك المواطنون أن النظام يفي بما يعد به، تنشأ الثقة الاجتماعية المعمّمة (Rothstein, 2005). ومن ثم فإن ضمان الموارد الأساسية ليس مجرد مخصص اقتصادي، بل هو آلية بناء الثقة للانتقال بأسره.

السنة 2: البنية الاقتصادية

يحدد كتاب Jasutopianism ثلاث عمليات للسنة 2: تقييم الموارد على مستوى كل ولاية وإقليم، وإنشاء الأعمال الأساسية، وإقامة علاقات الأعمال الدولية.

تقييم الموارد. يتعيّن على كل ولاية وإقليم إجراء مسح لحيازاته من الموارد الخام والمصنَّعة ورفع تقرير بذلك إلى الحكومة الوطنية. وتستخدم السلطة التشريعية بعد ذلك الصيغة الواردة في الحجة I لتحديد القيم النسبية للموارد. ويحدد كتاب Jasutopianism 2: The Answer أداة القياس، وهي مقياس D.P.P. [إنتاج الناتج المحلي] الذي يقيس إجمالي مخرجات الإنتاج. وبحلول نهاية السنة 2، يجب أن يكون بالإمكان احتساب أول قراءة لمقياس D.P.P. ويشكّل هذا القياس الأول النقطة المرجعية لكل قراءة لاحقة لمقياس D.P.P.، غير أنه ليس النقطة المرجعية للإنتاج نفسه؛ لأن مقياس D.P.P. الذي يُحتسب لأول مرة بعد خروج العملة من التداول سيحمل في طياته أي انخفاض في الإنتاج حدث خلال السنتين 1 و2. وعليه، يُقرأ الإنتاج في ضوء خط الأساس الإنتاجي، ويحدَّد الحد الأدنى مسبقًا: بحلول نهاية السنة 2 لا يجوز أن تهبط أي فئة من فئات الإنتاج الأساسي إلى ما دون 90% من خط الأساس ذلك. وإذا تعذّر احتساب D.P.P. [لأن عملية تقييم الموارد لم تكتمل]، أو إذا هبطت أي فئة دون حدّها الأدنى، فإن البنية الاقتصادية لا تكون قد أصبحت فاعلة بعد.

إنشاء الأعمال الأساسية. يصف كتاب Jasutopianism قيام الحكومة بالإعلان عن استقطاب متطوعين من المواطنين لإنشاء الأعمال الأساسية، مع تقديم حوافز في مستوى المكانة ومنح للأراضي. ويحدد كتاب Jasutopianism 2: The Answer أداة القياس، وهي مقياس N.N.R. [صافي الموارد الوطنية] الذي يرصد الواردات والصادرات. وبحلول نهاية السنة 2، يجب أن يُظهر مقياس N.N.R. مسارًا إيجابيًا أو مستقرًا، إذ يشير تراجع N.N.R. إلى أن البنية التحتية للأعمال المحلية تعجز عن تلبية الطلب الأساسي، مما يستلزم استيراد موارد أجنبية تفوق الصادرات. كما ينبغي أن يبدأ مقياس I.N.R. [معدل المعيار الابتكاري] في إنتاج البيانات بحلول السنة 2، بما يدل على أن المنتجات تبتكر عبر وظائف مسجّلة بوصفها تمتلك منصات للابتكار. ومن بين أولى الأعمال الأساسية، يسمّي كتاب Jasutopianism «تطوير برمجيات وعتاد التصويت الملائمين» (Rodriguez, 2021، الحجة VII). ويُبنى نظام التصويت الدائم في هذه المرحلة ليكون جاهزًا للخدمة في انتخابات السنة 4.

علاقات الأعمال الدولية. يصف كتاب Jasutopianism «شراكات الأعمال الفرعية» واستخدام بطاقة الأعمال لغير المواطن في نظام السجل لأصحاب الأعمال الأجانب. ويحدد كتاب

Jasutopianism 2: The Answer أنه بحلول نهاية السنة 2، ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على ما لا يقل عن ثلاث اتفاقيات تجارية ثنائية مع دول أجنبية، تستخدم كل منها بنية نظام السجل لتتبع المعاملات. وتحكم هذه الاتفاقيات التجارة على مستوى الأعمال: أي تبادل العمالة والموارد بين منشأة أعمال Jasutopian وأخرى أجنبية [على نحو ما تصفه الحجة II من كتاب Jasutopianism] وتسجيله عبر نظام السجل. ويمكن إبرامها مع أي دولة راغبة في ذلك. وتقع هذه الاتفاقيات خارج المسار ذي المراحل الأربع الذي يحدده الفصل 11، وليست هي مرحلته الثانية، التي تعني اتفاقيات تقاسم الموارد بين الدول والبنية التحتية المشتركة بين الأمم التي يكون التبادل الثقافي قد مهّد لها مسبقًا. ويتتبع مقياسا N.R.O. [مخرجات الموارد الوطنية] وN.R.I. [مدخلات الموارد الوطنية] هذه التدفقات الدولية. وقد ذهب رولاند باريس إلى أن التحرير المبكر [فتح الأنظمة السياسية والاقتصادية قبل ترسيخ البنية التحتية المؤسسية] يزعزع استقرار التحولات الهشة (Paris, 2004). ويتسق توجه نظام Jasutopianism إلى تقديم إنشاء الأعمال على الانخراط الدولي مع نموذج باريس: إذ تأتي شراكات الأعمال الفرعية «بعد أن تُنشأ أعمال Jasutopian وتواصل التوسع في الإنشاء»، كما يذكر الكتاب أنه «قد تتوافر أو لا تتوافر فرصة في السنة الثالثة من Jasutopia» لإقامتها (Rodriguez, 2021، الحجة VII). وهدف إبرام ثلاث اتفاقيات بحلول نهاية السنة 2 هو إسهام خاص بهذا المجلد، ويحافظ مَعْلَم السنة 2 على الترتيب الوارد في عام 2021 عبر شرط واضح. فلا يُضفى الطابع الرسمي على أي اتفاقية ما دامت أي فئة من فئات الإنتاج الأساسي دون حدّها الأدنى للسنة 2، أو قبل أن يصبح نظام السجل قادرًا على تسجيل المعاملات مع الأعمال الأجنبية؛ وإذا لم يتحقق هذا الشرط في نهاية السنة 2، ينتقل الهدف إلى السنة 3.

التقرير البيئي الأول. تحمل السنة 2 مَعْلَمًا واحدًا ينفرد به هذا المجلد. إذ تسري مواد التعاون البيئي [من CXVII إلى CXXIII، المقترحة في الفصل 8] منذ تأسيس النظام، ويخصص لها المخطط التنفيذي مَعْلَمًا واحدًا في كل مرحلة من مراحله الثلاث، يقع أولها هنا: نشر أول تقرير بيئي سنوي بموجب المادة CXXI بحلول نهاية السنة 2. ويُثبّت التقرير القراءات الابتدائية للمؤشرات الأربعة التي تسمّيها المادة [انبعاثات الكربون للفرد، والتنوع الحيوي، وأحمال النيتروجين والفوسفور، واستخدام المياه العذبة]، وتُقارن كل قراءة لاحقة بها.

السنة 3: الانفتاح على العالم

يحدد كتاب Jasutopianism السنة 3 بوصفها سنة فتح باب دخول غير المواطنين، حيث تُرسَّم تأشيرات العمل ومسارات الحصول على المواطنة. ويحدد كتاب Jasutopianism 2: The Answer أنه ينبغي لمقياس U.A.O.R. [تصنيف فرص التقدم اليوتوبي] أن يُصدر أول درجة رسمية له بحلول السنة 3. ويقيس U.A.O.R. الشروط المسبقة لاستدامة مجتمع يوتوبي [الوصول إلى الإنترنت، وتوافر الموارد الطبيعية، والاتساق المؤسسي مع المبادئ التأسيسية الثلاثة]. وتُثبّت عتبة فتح باب دخول غير المواطنين هنا ولا تُترك لتقدير الحكومة الخاضعة للاختبار: إذ يجب أن تتحقق الشروط المسبقة الثلاثة كافةً التي يسمّيها مسرد مصطلحات Jasutopianism، كلّ منها عند

مستوى محدد. فيتوافر الوصول إلى الإنترنت لما لا يقل عن 95% من المواطنين، ويكون مسح الموارد في السنة 2 قد اكتمل ومقياس N.N.R. مستقراً أو متصاعداً [يطلب المسرد «عدداً معيناً من الموارد الطبيعية»]، وتكون المبادئ التأسيسية الثلاثة قائمةً ونافذة [الشرط المسبق الثالث في المسرد]، بمعنى عدم تعليق أي مادة من مواد القانون. وإذا لم يتحقق أي واحد من الشروط الثلاثة، وجب تأجيل فتح باب دخول غير المواطنين. وقد حدد صامويل هنتنغتون خمسة أسباب للموجة الثالثة من التحول الديمقراطي: مشكلات الشرعية لدى الأنظمة السلطوية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والدور المتغير للكنيسة الكاثوليكية، وسياسات الفاعلين الخارجيين مثل الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية والاتحاد السوفيتي، وتأثير كرة الثلج الذي يُحدثه انتقال ما في غيره من الانتقالات (Huntington, 1991). وتجمع قائمته بين ظروف قائمة داخل الدولة وقوى تصلها من الخارج، والسنة 3 هي السنة التي يفتح فيها المخطط التنفيذي الدولة على العالم الخارجي. ولذا ينبغي أن يكون قرار فتح الحدود في السنة 3 مشروطًا بتأكيد تقييم U.A.O.R. أن النظام الداخلي مستقر بما يكفي لاستيعاب أعضاء جدد دون زعزعة للاستقرار.

ويصبح مقياس N.A.A.C.G.A. [عدد الدول الحليفة المتلقية للمساعدة في التقدم العالمي] ذا صلة في السنة 3. ويقيس هذا المقياس عدد الدول التي تقدم لها دولة Jasutopian المساعدة. وفي السنة 3، ينبغي إرساء القياس الأولي: فحتى تسجيل العدد صفر يقدّم دلالةً مفيدة [إذ يعني أن النظام لم يصبح مستعداً بعد لتقديم المساعدة الدولية]. وبحلول السنة 4، يتمثل الهدف في مساعدة دولة واحدة على الأقل.

السنة 4: التجديد الديمقراطي

يحدد كتاب Jasutopianism السنة 4 بوصفها مرحلة التحضير للرئاسة الثلاثية التالية، وتقييم الولاية الأولى، وإجراء أول انتخابات مكتملة الأركان باستخدام نظام التصويت الراسخ بالكامل. ويضيف كتاب Jasutopianism 2: The Answer تحديداً جوهرياً: يجب أن يعتمد تقييم السنة 4 على كل مقياس متاح آنذاك، لا على الانطباع الذاتي. وبحلول السنة 4، يكون أحد عشر مقياساً من أصل ثلاثة عشر قائمةً وقيد التطبيق؛ إذ يُقاس مقياس T.A.R. [معدل التقدم التكنولوجي] لأول مرة في السنة 5، ومقياس S.O.L.P.C.I.G. [مستوى المعيشة لكل مواطن مفهرساً عالمياً] في السنة 6. ولا يُعدّ تقييم السنة 4 هو تقييم السنة 5 [الذي يمثل تقييماً رسمياً للترسيخ]، بل هو التقييم الديمقراطي [حيث يقرر المواطنون ما إذا كان الرؤساء الثلاثيون الحاليون يستحقون الاستمرار].

وقد جادل فرانسيس فوكوياما بأن التنمية السياسية تتطلب ثلاثة مكوّنات يمكن أن تتطور بترتيبات متعاقبة مختلفة: قدرة الدولة، وسيادة القانون، والمساءلة الديمقراطية (Fukuyama, 2014). وبحلول السنة 4، يجب أن يُظهر نظام Jasutopian كحد أدنى ما يلي:

1. **قدرة الدولة:** يجري الوفاء بضمان الموارد الأساسية، ويُظهر مقياس S.O.L.P.C.N. توزيعًا عبر مستويات المكانة، ويكون مقياس D.P.P. قابلًا للاحتساب ومستقرًا أو ناميًا، ولا تهبط أي فئة من فئات الإنتاج الأساسي إلى ما دون 90% من خط الأساس الإنتاجي.

2. **سيادة القانون:** يجري إنفاذ مواد القانون. ويتمثل الهدف في ألا يتجاوز مقياس N.C.I. [مؤشر الجريمة الحضري] خطوط الأساس ما قبل Jasutopian في أي مدينة بأكثر من انحراف معياري واحد [الخط المستهدف]؛ ولا يُعدّ هذا المكوّن غائبًا إلا إذا تجاوزت مدينةٌ ما خط الإخفاق البالغ انحرافين معياريين.

3. **المساءلة الديمقراطية:** يكون مجلس المواطنين قائمًا بعمله، ويصوّت المواطنون على التشريعات، ويكون نظام التصويت الدائم في الخدمة لإجراء الانتخابات. وإذا لم يكن كذلك، تُجرى الانتخابات في موعدها المقرر رغم ذلك عبر نظام التصويت المؤقت الخاص بالسنة الأولى، لأن المادة CI تحدد ولاية الرئيس الثلاثي بأربع سنوات.

وإذا غاب أي مكوّن من المكوّنات الثلاثة، فإن الانتقال لم يكتمل بعد، وسيعكس تقييم السنة 5 ذلك.

وتُقرأ كل مقارنة لاحقة لأي مقياس نسبةً إلى قياسه الأول، الذي يبيّن الجدول سنته [كما يُقرأ مؤشرا المدن في ضوء خطوط أساسهما ما قبل Jasutopian أيضًا].

المقياس	القياس الأول
I.O، N.C.I.، C.P.I.، S.O.L.P.C.N.	السنة 1
N.R.I، N.R.O.، I.N.R.، N.N.R.، D.P.P.	السنة 2
N.A.A.C.G.A، U.A.O.R.	السنة 3
T.A.R.	السنة 5
S.O.L.P.C.I.G.	السنة 6

Metric	Foundation Phase				Assessment Phase	Maturation Phase
	Year 1	Year 2	Year 3	Year 4	Year 5	Years 6 through 10
The thirteen metrics						
S.O.L.P.C.N.	**Year 1**	85% placement target				S.O.L.P.C.I.G. first computed in Year 6. International metrics [N.A.A.C.G.A., S.O.L.P.C.I.G.] emphasized. Positive consolidation targets for all domestic metrics, each read against its first measurement.
S.O.L.P.C.I.G.						
D.P.P.	**Year 2**	First measurement				
I.O.	**Year 1**	First measurement				
I.N.R.	**Year 2**	First data				
N.R.O.	**Year 2**	Three bilateral trade agreements at the level of business				
N.R.I.						
N.N.R.	**Year 2**	Positive trajectory				
T.A.R.	**Year 5**	First measurement				
U.A.O.R.	**Year 3**	First score; three preconditions met before noncitizen entry				
N.A.A.C.G.A.	**Year 3**	First count				
N.C.I.	**Year 1**	First reading				
	Year 4	First target test: target line one standard deviation above baseline, failure line two				
C.P.I.	**Year 1**	No city above its baseline				
Instruments added						
Nonmonetary share	**Year 1**	Tier 1 ≥ 90% [fail < 65%]; Tier 2 B2B ≥ 50%				
	Year 2	Tier 2 B2B ≥ 80%				
	Year 3	≥ 95% economy wide [Month 30 TCC decay]				
Production baseline	**Year 2**	No category under 90%				
	Year 5	Gate: every category at or above the baseline				
Voting rate	**Year 1**	Measured from Year 1				Below 30% for two consecutive years is a failure condition
	Year 5	Gate: at or above 30%				
Environmental indicators of Article CXXI	**Year 2**	First annual report; Bi* shares fixed				Second vote of Article CXVII in Year 10
	Year 5	Interim targets fixed by the first vote of Article CXVII				
Every metric then available	**Year 4**	All three Fukuyama components assessed				
	Year 5	Formally evaluated; Metric Threshold Gate applied				

الشكل 6.2. مصفوفة المعالم الرئيسة: المقاييس حسب السنة



III. المرحلة الثانية: التقييم، السنة 5

ليس للسنة 5 سابقة في Jasutopianism. وهي تمثّل إسهام هذا الفصل في خطة الانتقال لنظام Jasutopian.

يتمثل الغرض من السنة 5 في تحديد ما إذا كان الترسيخ السلبي قد تحقق. فقد ذهب خوان لينز وألفريد ستيبان إلى أن الديمقراطية تصبح راسخة حين تغدو «اللعبة الوحيدة في الساحة»، وحين لا ينازع أي فاعل سياسي رئيسي في شرعية النظام نفسه (Linz & Stepan, 1996). ويُكيّف كتاب Jasutopianism 2: The Answer هذا المعيار. فيكون نظام Jasutopian قد حقق الترسيخ السلبي متى:

1. **لم يحدث أي ارتداد مؤسسي.** لم تحلّ العملة النقدية محلّ نظام ترقية المكانة. ولم يركّز الرؤساء الثلاثيون السلطة في يد رئيس تنفيذي واحد. ومجلس المواطنين يعمل والمواطنون يصوّتون: إذ يبلغ معدل التصويت في آخر سنة كاملة 30% فأعلى.

2. **استمرار ضمان الموارد الأساسية.** لا تتجاوز أي مدينة مستواها السابق من الفقر: ففي تقييم السنة 5 لا يتعدى مؤشر C.P.I. لأي مدينة خط أساسها السابق على حقبة Jasutopian.

3. **إنتاج النظام الاقتصادي عند مستواه السابق أو أعلى منه.** تقف كل فئة من فئات الإنتاج الأساسي عند خط أساس الإنتاج أو أعلى منه. وقد ظل D.P.P. مستقراً أو متنامياً لمدة ربعين متتاليين على الأقل. ويحمل ما لا يقل عن 90% من المواطنين مستوى المكانة مع سجل فاعل في نظام السجل. فالبنية الاقتصادية لا تكتفي بالبقاء، بل تؤدي وظيفتها.

4. **سيادة القانون فاعلة.** لا يتجاوز مؤشر N.C.I. لأي مدينة خط أساسها السابق على حقبة Jasutopian بأكثر من انحرافين معياريين. ومواد القانون نافذة، ولم يُعلَّق أيٌّ منها أو يُنتهك بإجراء تنفيذي. والسلطة القضائية مستقلة.

تُشكّل هذه المعايير الأربعة بوابة عتبة المقاييس عند السنة 5. فإذا استُوفيت المعايير الأربعة جميعها، ينتقل التحول إلى مرحلة النضج. وإذا لم يُستوفَ أي معيار، يدخل النظام في فترة تصحيحية [موضّحة في القسم V أدناه] قبل الانتقال.

يستخدم التقييم كل مقياس متاح آنذاك. ويكون اثنا عشر مقياسًا من أصل الثلاثة عشر قائمةً بحلول السنة 5: إذ يُقاس T.A.R. للمرة الأولى في تلك السنة، ويُحسب S.O.L.P.C.I.G. للمرة الأولى في السنة 6.

تنشر السلطة التشريعية تقييم السنة 5 استنادًا إلى أرقام تحققت منها لجنة تدقيق المقاييس. والتقييم علني. فالنظام الوطني لسجل الهوية في Jasutopianism [المواد LXXXV حتى LXXXVIII، المشروحة في الحجة VIII] يسجل كل معاملة ويرفع بها تقريرًا إلى الحكومة الوطنية، ولا يمنح المواطن حق الاطلاع على تلك السجلات. ويضيف هذا المجلد حق المواطن في الوصول إلى البيانات حيثما يسنّ قانونًا جديدًا [المادة CV لسجل التبادل الثقافي، والمادة CXVIII للبيانات البيئية]، وينقل المبدأ ذاته إلى المقاييس: إذ تُتاح جميع بيانات المقاييس للمواطنين بمجرد أن تتحقق اللجنة منها. وتعتمد شرعية التقييم على هذا التحقق بقدر اعتمادها على شفافيته. فإذا قيّمت الحكومة وحدها انتقالها بنفسها، لم يعد التقييم يختلف عن تزكية الذات، ولا يغيّر النشر وحده من ذلك شيئًا، لأن المواطن الذي يقرأ رقمًا منشورًا يستطيع التحقق من حسابه لا من الكيفية التي أُنتج بها الرقم. وتسد اللجنة هذه الفجوة [القسم II]، بحيث لا يُطلب من أي مواطن أن يأخذ مزاعم الحكومة في هذا الشأن على محمل الثقة المجردة.

حدد لينز وستيبان خمسة شروط للديمقراطية الراسخة: مجتمع مدني حر، ومجتمع سياسي مستقل ذاتيًا، وسيادة القانون، وبيروقراطية دولة صالحة للعمل، ومجتمع اقتصادي مُمأسس (Linz & Stepan, 1996). ويمكن مقابلة المعايير الأربعة لبوابة عتبة المقاييس في السنة 5 بهذه الشروط الخمسة. والجدول الآتي تعليق توضيحي: فهو لا يضع عتبة خاصة به، بل يشير كل صف فيه إلى معيار البوابة الذي يحمل الاختبار.

شرط لينز وستيبان	معيار البوابة	ما يختبره المعيار
مجتمع مدني حر	المعيار 1	يستخدم المواطنون مجلس المواطنين: إذ يبلغ معدل التصويت 30% فأعلى
مجتمع سياسي مستقل ذاتيًا	المعياران 1 و4	لم يركّز الرؤساء الثلاثيون السلطة، ولم تُعلَّق أي مادة من مواد القانون أو تُنتهك بإجراء تنفيذي
سيادة القانون	المعيار 4	لا يتجاوز مؤشر N.C.I. لأي مدينة خط الإخفاق الخاص بها؛ والسلطة القضائية مستقلة

شرط لينز وستيبان	معيار البوابة	ما يختبره المعيار
بيروقراطية دولة صالحة للعمل	المعياران 2 و3	تصل الموارد الأساسية إلى كل مدينة؛ ويحمل ما لا يقل عن 90% من المواطنين مستوى المكانة مع سجل فاعل في نظام السجل
مجتمع اقتصادي مُمأسس	المعيار 3	يقف الإنتاج الأساسي عند خط أساس الإنتاج أو أعلى منه؛ وقد ظل D.P.P. مستقرًا أو متناميًا لمدة ربعين متتاليين

وبعد الذي تقرر، فإن تقييم السنة 5 يتجاوز كونه مجرد بوابة. إنه أداة تشخيصية أيضًا. فقد يكون النظام قد استوفى بعض المعايير دون غيرها. ويحدد التقييم المعايير المستوفاة وتلك غير المستوفاة، والإجراءات التصحيحية المطلوبة. فالنظام الذي استوفى ثلاثة من المعايير الأربعة يكون في وضع مختلف عن النظام الذي استوفى معيارًا واحدًا من الأربعة. ويجب أن تكون الاستجابة متناسبة.

ويقف تصويت واحد إلى جانب التقييم ولا يُعد معيارًا من معايير بوابته. ففي السنة 5 يُجرى التصويت الأول الذي يُعقد كل خمس سنوات بموجب المادة CXVII [المقترحة في الفصل 8]: إذ يصوّت مجلس المواطنين، بناءً على مشروع قانون يقدمه مجلس الشيوخ، على الجدول الزمني للانتقال إلى الطاقة المتجددة، ويحدد التصويت ذاته بموجب القانون نسبة البحث العلمي الواردة في المادة CXX والأهداف المرحلية الواردة في المادة CXXI [أما الهدف النهائي فمثبّت في المادة نفسها: أن يكون كل مؤشر ضمن الحصة الوطنية للدولة بحلول ختام الانتقال الممتد خمسًا وعشرين سنة الوارد في المادة CXVII]. وهذا هو المعلم البيئي لمرحلة التقييم.

IV. المرحلة الثالثة: النضج، السنوات 6 حتى 10

إذا أكد تقييم السنة 5 تحقق الترسيخ السلبي [أو إذا عالجت الإجراءات التصحيحية الثغرات المحددة]، يدخل التحول في مرحلة النضج. ولهذه المرحلة هدفان: تعميق النظام المحلي [الترسيخ الإيجابي]، والانخراط في النظام الدولي [التبادل الثقافي والخطوات الأولى نحو الاتحاد فوق الوطني للعالم].

السنتان 6 و7: التفاعل الثقافي الدولي

توفر مواد الدبلوماسية الثقافية [CIII حتى CIX، المقترحة في الفصل 4] ومواد التفاعل الثقافي الرقمي [CX حتى CXVI، المقترحة في الفصل 5] البنية القانونية للتفاعل الثقافي الدولي. وتمثل السنتان 6 و7 المرحلة التي تدخل فيها هذه البنية حيّز التنفيذ الفعلي.

يقوم الترسيخ المحلي والانفتاح الدولي على تسلسل صارم. ويُطلق هذا المجلد على قاعدة الترتيب هذه اسم **مسار الثقافة والحوكمة**. أولًا، يجب على المؤسسات المحلية أن تحقق عدالة مادية قابلة للتحقق، وشفافية مدقّقة، وثقة اجتماعية متنامية [المرحلة الصفرية والسنوات 1 حتى 5] (Rothstein, 2005). ثانيًا، متى ثبت الترسيخ السلبي في السنة 5، تُفعّل الدولة اتفاقيات التبادل

الثقافي الثنائية الرسمية بموجب المواد CIII حتى CXVI [السنتان 6 و7]. ثالثًا، يبني اللقاء الثقافي الأصيل المستدام، عبر السنين، تماهيًا وجدانيًا عابرًا للحدود وألفة متبادلة، بما يمهّد الأرضية لتعاون أعمق في الحوكمة متعددة الأطراف [السنوات 8 حتى 10 والفصل 11]. وهذا الترتيب بنيوي لا تقديري. فالدولة التي لا تزال تكافح لتوفير الضروريات المحلية لا تستطيع أن تقترح بمصداقية شراكة مؤسسية دولية، في حين أن الدولة الراسخة التي يختبر مواطنوها مؤسسات عادلة في الداخل قادرة على فتح قنوات ثقافية في الخارج دون زعزعة الاستقرار الداخلي جراء ذلك.

كما يحدد مسار الثقافة والحوكمة خطوة سببية متمايزة تتجاوز حلقة التغذية الراجعة بين التعاطف والمؤسسة. ففي حين تفسر حلقة التغذية الراجعة كيف يعزز التعاطف المتبادل العابر للحدود الدعم العام لحماية الانفتاح الثقافي ما إن يبدأ التبادل بالعمل، يضع المسار فرضية التسلسل في هذا المجلد للتعاون المؤسسي: إذ يجب أن تأتي الشرعية المحلية المتحقَّق منها أولًا، ثم الأنسنة الثقافية العابرة للحدود ثانيًا، فالإرادة السياسية للحوكمة الدولية المشتركة ثالثًا. فالاتفاقيات الثقافية تسبق مقترحات الحوكمة في كل مرحلة.

معالم السنة 6:

1. تُنشأ لجنة التبادل الثقافي [المادة CIV] رسميًا بموجب القانون [مشروع قانون يقدمه مجلس الشيوخ ويصوّت عليه مجلس المواطنين] بوصفها هيئة مستقلة، منفصلة عن أجهزة الاستخبارات والسلطة التنفيذية. ويرشّح مجلس الشيوخ مفوّضيها ويثبّتهم تصويت مجلس المواطنين.
2. يُوقَّع أول اتفاق ثنائي للتبادل الثقافي مع دولة راغبة في ذلك، وفق متطلبات المعاملة بالمثل المنصوص عليها في المادة CVII.
3. تُفعَّل حتمية الأصالة [المادة CIV] عمليًا: إذ تقتصر ولاية اللجنة على دعم التبادل الثقافي، لا توجيه محتواه.
4. يُحسب مؤشر S.O.L.P.C.I.G. [مستوى المعيشة للفرد المواطن المفهرس عالميًا] للمرة الأولى، بما يرسّخ خط أساس للمقارنة العالمية.
5. تسحب لجنة تدقيق المقاييس العينة المجهولة الهوية لاختبار السنة 9 الخاص بحلقة التغذية الراجعة بين التعاطف والمؤسسة وتستطلعها للمرة الأولى.

معالم السنة 7:

1. تكون ثلاث اتفاقيات ثنائية للتبادل الثقافي على الأقل قيد التنفيذ الفعلي.
2. تُطبَّق مواد التفاعل الثقافي الرقمي [CX حتى CXVI] على منصة مأهولة واحدة على الأقل تعمل ضمن الولاية القضائية لنظام Jasutopian. وتُنفَّذ متطلبات شفافية المنصات [المادة CXI]: إذ تراقب اللجنة الامتثال وتحيل أي انتهاك مشتبه فيه إلى السلطة القضائية، التي

تنفرد بإصدار قرار الإثبات فيها. وتدخل أحكام سيادة البيانات [المادة CXIV] حيّز التنفيذ.

3. يُظهر مقياس N.A.A.C.G.A. دولتين حليفتين متلقيتين للمساعدة على الأقل [ارتفاعًا من هدف السنة 4 المحدد بدولة واحدة].

4. يُظهر مؤشر T.A.R. [معدل التقدم التكنولوجي] تقدمًا قابلًا للقياس، مقارنةً بقياسه الأول في السنة 5، في المجالات المرتبطة بالمبادئ التأسيسية الثلاثة.

لا يتمثل شرط الإخفاق في السنتين 6 و7 في غياب التفاعل الثقافي [الذي يعتمد جزئيًا على رغبة الدول الأجنبية في المشاركة]. بل يتمثل في غياب الجاهزية المؤسسية. فإذا لم تكن لجنة التبادل الثقافي قائمة بحلول السنة 7، أو لم تصغ مواد الدبلوماسية الثقافية في لوائح تنفيذية، أو لم تُستهل أي اتفاقية ثنائية، فإن مرحلة النضج تكون قد تعثرت. ويكون الإجراء التصحيحي هو فترة تقييم ممتدة [بتكرار التشخيص الخاص بالسنة 5] لتحديد ما إذا كان التعثر مؤسسيًا [أن نظام Jasutopian غير جاهز] أم خارجيًا [أن الدول الأجنبية غير راغبة]. والأول وحده يقع ضمن نطاق سيطرة النظام.

السنتان 8 و9: التعميق المؤسسي والجاهزية لاتحاد S.U.W.

تمثل السنتان 8 و9 أعمق مراحل الترسيخ الإيجابي. فالنظام لا يكتفي بالبقاء. ولا يكتفي بالانخراط الدولي. إنه يتعمّق.

تحوّل حلقة التغذية الراجعة بين التعاطف والمؤسسة التعاطفَ العابر للحدود إلى تفويض ديمقراطي عند نقطة حاسمة واحدة. فالسكان الذين بنوا تماهيًا ثقافيًا وجدانيًا أصيلًا مع الشعوب المجاورة يحملون تفضيلات سياسية تختلف اختلافًا جذريًا عن تفضيلات جمهور ناخبين معزول ومجرّد من الأنسنة. وضمن التصميم التشريعي لنظام Jasutopianism، يوجّه مجلس المواطنين [حيث يتطلب أي مشروع قانون عادي أكثر من 55 في المائة من الأصوات المدلى بها لإقراره] تلك التفضيلات مباشرة إلى القانون؛ ونتيجةً لذلك، سيرفض جمهور ناخبين مؤنسن التدابير الانتقامية التي تقطع الانفتاح الثقافي، مما يعزز الحمايات القانونية التي صانت ذلك التعاطف في المقام الأول. فالتعاطف يشكّل تفضيلات الناخبين، والتصويت المباشر يرسّخ القانون الحامي، والقانون الحامي يوسّع نطاق اللقاء العابر للحدود.

معالم السنة 8:

1. تُنتج المقاييس الثلاثة عشر جميعها بيانات منتظمة وموثوقة. وتكون البنية التحتية للقياس قد نضجت.

2. يُظهر مؤشر S.O.L.P.C.N. حراكًا تصاعديًا: إذ يرتقي المواطنون عبر مستويات المكانة بمعدلات تدل على أن بنية الحوافز تؤدي وظيفتها. والهدف هو أن يكون ما لا يقل عن 40% من المواطنين قد ارتقوا بمقدار مستوى مكانة واحد على الأقل منذ التسكين في السنة 1.

3. نما مؤشر D.P.P. مقارنةً بقياسه الأول في السنة 2. فالاقتصاد ليس راكدًا.

4. يُظهر مؤشرا I.O. وI.N.R. ابتكارًا نشطًا: منتجات جديدة، وأعمال جديدة، وحلول جديدة تنبثق من داخل البنية الاقتصادية لنظام Jasutopian.

5. يُقيَّم مؤشر U.A.O.R. رسميًا من جديد في تقييم السنة 8 لهذا المخطط، بوصفه فحص الجاهزية الخاص بالدولة قبل أن تعمّق عمل المرحلة الأولى الذي يحدده الفصل 11. ومؤشر U.A.O.R. هو المقياس الذي يقيس مدى قدرة المجتمع على أداء الوظائف اللازمة لصون نظام يوتوبي وتنميته (Rodriguez, 2021, Glossary). وعند السنة 8، يتمثل السؤال فيما إذا كانت الشروط المسبقة للعمل الاتحادي المستقبلي آخذةً في التراكم.

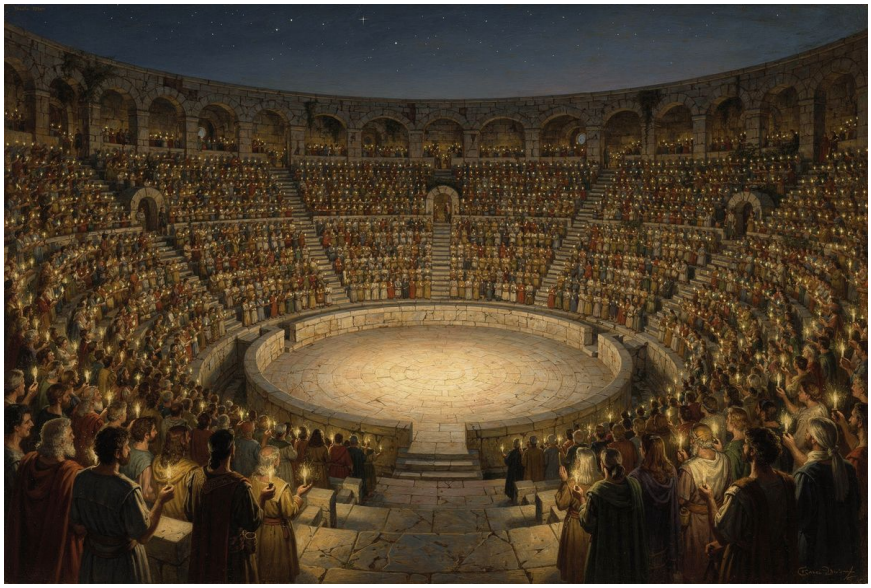
معالم السنة 9:

1. إذا أشار التقييم إلى إحراز تقدم، جاز بدء اتصالات استكشافية غير رسمية مع الدول التي أبرمت اتفاقيات للتبادل الثقافي خلال السنتين 6 و7. ولا تدفع هذه الاتصالات مسار الفصل 11 إلى ما بعد المرحلة الأولى. فهي ليست مقترحات حوكمة. بل هي استكشافات للاهتمام المتبادل بتعاون أعمق. ولهذا التمييز أهميته. فقد وجدت إلينور أوستروم أن الحوكمة متعددة المراكز [مراكز قرار متعددة ومتداخلة على نطاقات متفاوتة] تتفوق على البدائل أحادية المركز في إدارة الأنظمة المعقدة (Ostrom, 2010a). ولا يبدأ اتحاد S.U.W. بوصفه حكومة عالمية. بل يبدأ كونفدراليةً متعددة المراكز لأنظمة غير متماثلة تحكم أربعة مجالات فحسب، تحت مظلة المبادئ التأسيسية الثلاثة [يسرد الفصل 11 تلك المجالات ويسمّي الشرط الذي يجوز بموجبه أن يصبح الاتحاد لاحقًا الدولة الواحدة التي تصفها الحجة XVIII في Jasutopianism]. وينبغي للمناقشات الاستكشافية في السنة 9 أن تحدد مجالات التعاون القابلة للتطبيق، لا أن تقترح خطة تكامل واحدة مكتملة.

2. ينبغي أن تكون حلقة التغذية الراجعة بين التعاطف والمؤسسة قابلةً للملاحظة في العلاقة بين التفاعل الثقافي ودعم التعاون الدولي الأعمق. وتختبرها لجنة تدقيق المقاييس بواسطة عينة مجهولة الهوية: إذ يُستطلع المستجيبون أنفسهم في السنة 6 ومرة أخرى في السنة 9، ولا يُربط سجل الاستهلاك الثقافي لأي مواطن بأصواته الانتخابية. فالمقارنة التي تُجرى في لحظة واحدة لن تثبت شيئًا. ذلك أن المواطنين المنفتحين أصلًا على الأمم الأخرى يقبلون على المنتجات الثقافية الأجنبية ويؤيدون التعاون في آن واحد، ومن ثَمَّ فإن الاختبار ينصب على التغير عبر الزمن لدى المستجيبين أنفسهم. فإذا ارتفع دعم التعاون على نحو أكبر بين المستجيبين الذين نما تفاعلهم مع المنتجات الثقافية الأجنبية مقارنةً بأولئك الذين لم ينمِ تفاعلهم، كانت النتيجة متسقة مع الحلقة. وتُحدَّد النتيجة الداحضة مسبقًا. فإذا لم يظهر مثل هذا الفارق، يكون الرابط الأول في الحلقة [التفاعل المُنتِج للدعم] قد أخفق في اختباره في تلك الدولة، وتُنشر النتيجة بوصفها دليلًا ضدها.

3. ينبغي أن يُظهِر مؤشرا N.C.I. وC.P.I. تحسناً طويل الأمد مقارنةً بقياسيهما الأولين. فالنظام المحلي ليس مستقراً فحسب، بل يتحسن أيضًا.

إن شرط الفشل للسنتين 8 و9 هو الركود. فإذا ظلت المقاييس الثلاثة عشر ثابتة [لا تتحسن ولا تتراجع]، يكون النظام قد بلغ مرحلة الترسيخ السلبي مع إخفاقه في تحقيق الترسيخ الإيجابي. وعندئذ تترتب المراجعة الهيكلية تلقائيًا: إذ تحدد السلطة التشريعية، بالعمل مع مجلس المواطنين، الآليات المؤسسية التي تعثرت، وتقترح إضافات دستورية [عن طريق الإضافة بموجب المادة XCVI، مع إبقاء المواد I إلى CII بموجب المادة CII، والمواد CIII إلى CXXIV بموجب المادة CXXIII، والمواد CXXV إلى CXXXV بموجب المادة CXXXV سليمة من دون مساس؛ وإذا بقيت آلية ما مدحوضة تجريبياً لاحقًا عبر دورتي تقييم، فإن الفصل 7 يحدد بروتوكول الاستبدال الدستوري الصارم]. وقد وثّق غييرمو أودونيل وفيليب شميتير ولورانس وايتهيد أن التحولات في الحوكمة تنطوي على عدم اليقين، والخيارات المشروطة بالسياق، والتعديلات المؤقتة (O'Donnell et al., 1986). إن التعديل ضمن الحدود الدستورية ليس ضعفًا. إنه نضج مؤسسي.



السنة 10: التجديد الديمقراطي

تُعدّ السنة 10 هي الذروة. إذ يقيّم السكان عملية الانتقال برمَّتها باستخدام الآلية الديمقراطية التي يوفّرها النظام نفسه: مجلس المواطنين.

لا يكون تقييم السنة 10 استفتاءً على التخلي عن النظام الدستوري بأي حال من الأحوال. فالمواد الأصلية من I إلى CII تظل مقفلة نصياً بموجب المادة CII، والمواد من CIII إلى CXXIV

تظل مقفلة نصياً بموجب المادة CXXIII، والمواد من CXXV إلى CXXXV تظل مقفلة نصياً بموجب المادة CXXXV. وإنما يحكم التصويت مسار العقد التالي. فهو تجديد ديمقراطي يُجرى عبر المسار التشريعي القياسي: حيث يصوغ مجلس الشيوخ ثلاثة مشاريع قوانين، ويصوِّت مجلس المواطنين على كلٍّ منها.

إجراءات السنة 10:

1. تنشر السلطة التشريعية تقييماً كاملاً للسنوات العشر باستخدام جميع المقاييس الثلاثة عشر والأدوات التي يضيفها هذا المجلد، استناداً إلى أرقام تحققت منها لجنة تدقيق المقاييس. ويُقارَن هذا التقييم بأول قياس لكل مقياس، وبخط أساس الإنتاج، وبتقييم السنة 5، وبتقييم السنة 8. ويعلَن مسار كل مقياس للعموم.

2. يناقش مجلس المواطنين التقييم. ويتمتع المواطنون بإمكانية الوصول الكامل إلى بيانات المقاييس المُتحقَّق منها.

3. يصوغ مجلس الشيوخ ثلاثة مشاريع قوانين استناداً إلى التقييم، ويصوِّت مجلس المواطنين على كلٍّ منها [يُقَرُّ مشروع القانون بأكثر من 55% من الأصوات]:

يؤكد مشروع القانون الأول أن نظام Jasutopian يعمل على النحو المصمَّم له. [تقييم الأداء المؤسسي] وإذا لم يحظَ بالإقرار، فلا تسقط معه أي مادة من مواد القانون. بل تعقب ذلك مراجعة إلزامية: يتعين على مجلس الشيوخ تحديد الآليات التي أخفقت وطرح مواد تصحيحية على مجلس المواطنين، لتضاف وفق الإجراء القياسي المنصوص عليه في المادة XCVI.

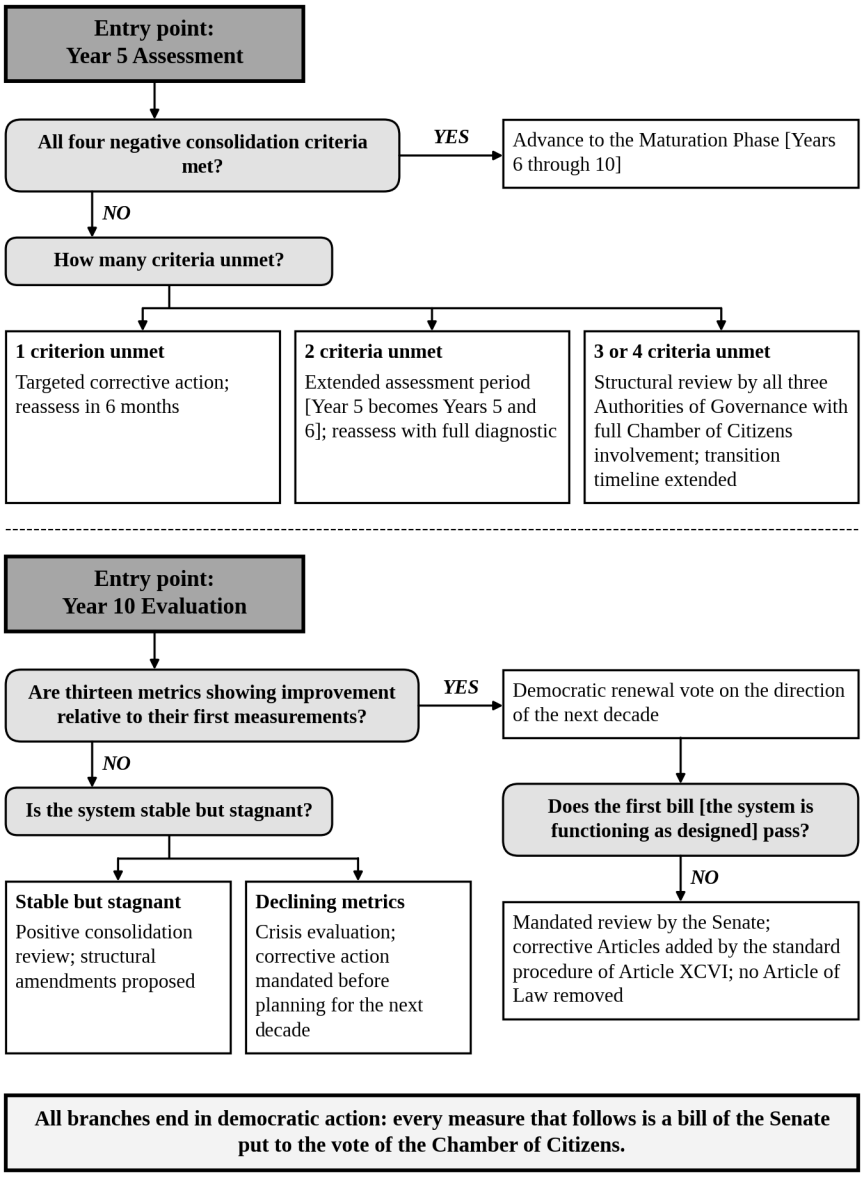
يحدد مشروع القانون الثاني ما إذا كان الانخراط الدولي سيُعمَّق، أم سيُحافَظ عليه عند مستوياته الحالية، أم سيُقلَّص. [التوجه للسنوات 11 إلى 20] ويطرح مجلس الشيوخ توجهًا واحدًا للتصويت في كل مرة، وإلى أن يُقَرَّ أحدها، يُحافَظ على الانخراط عند مستواه الحالي.

يضيف مشروع القانون الثالث أي مواد جديدة من مواد القانون تقتضيها الحاجة لسد الثغرات التي كُشف عنها خلال العقد الأول. [التطوير الدستوري]

4. يسلك كل مشروع قانون يُقَرُّ مسار أي قانون آخر. فيُحال إلى الرؤساء الثلاثيين للتوقيع عليه [ويُتجاوَز النقض بموافقة 80% أو أكثر من مجلس المواطنين]، وإلى السلطة القضائية التي تحكم في مدى توافقه مع المبادئ التأسيسية الثلاثة. وما يخرج عبر هذا المسار يصبح قانوناً، ويحدد توجه العقد التالي.

5. يُجرى التصويت الثاني للسنوات الخمس المنصوص عليه في المادة CXVII في السنة نفسها [الفصل 8]. ويمثّل ذلك المعلم البيئي لمرحلة النضج.

يُعدّ تصويت السنة 10 الآلية الديمقراطية التي يتولى بها السكان توجيه دفة النظام بأيديهم. وهو لا يعيد فتح باب التأسيس الذي حسمه المواطنون بتصويتهم حين أقرّوا مواد القانون؛ بل يحوّل ما شيدته الرئاسة الثلاثية الأولى إلى ما يوجّهه السكان. وقد جادل شيدلر ولاري دايموند ومارك بلاتنر بأن الدولة المقيّدة لذاتها [أي الدولة التي تضبط نزعتها الخاصة نحو تركيز السلطة] تمثّل التحدي المحوري للديمقراطيات الناشئة (Schedler et al., 1999). ويُعدّ التجديد الديمقراطي في السنة 10 آلية التقييد الذاتي لنظام Jasutopian على مستوى الانتقال. فالنظام لا يكتفي بمجرد العمل. بل يخضع نفسه للتقييم الديمقراطي على مستوى هيكلي، مستخدمًا مقاييسه الخاصة بوصفها الأساس الإثباتي لحكم السكان عليه.



الشكل 6.3. بنية الفشل: شجرة القرار

V. شروط الفشل

لا يمكن لأي نظام حوكمة يعجز عن تحديد شروط فشله أن يدّعي الجدية الفكرية. وقد أقرّ كتاب Jasutopianism بأن «المرحلة الانتقالية ستكون واحدة من أصعب المهام التي يواجهها

مكتب للرؤساء الثلاثيين على الإطلاق» (Rodriguez, 2021, Argument VII)، غير أنه لم يحدد ما الذي يشكّل فشلًا. أما كتاب Jasutopianism 2: The Answer فيحدد ذلك.

تُنظَّم شروط الفشل حسب المرحلة.

حالات فشل مرحلة التأسيس (السنوات 1 إلى 4)

شرط الفشل	المقياس	العتبة	الإجراء التصحيحي
تعثر التسكين في مستوى المكانة	S.O.L.P.C.N.	تسكين أقل من 60% بحلول نهاية السنة 1	توسيع البنية التحتية للتسكين؛ تمديد نافذة التسكين إلى السنة 2
عدم إيصال الموارد الأساسية	C.P.I.	تجاوز مؤشر C.P.I. في أي مدينة خط الأساس لما قبل نظام Jasutopian بمقدار 1< انحراف معياري (SD) لمدة 2< من الأرباع السنوية المتتالية	تخصيص طارئ للموارد؛ تحقيق تجريه السلطة التشريعية
عدم اكتمال الإلغاء التدريجي للاستهلاك في المستوى 1	الحصة غير النقدية في المستوى 1	انخفاض نسبة المعاملات الاستهلاكية والأساسية غير النقدية في المستوى 1 عن 65 في المائة بحلول نهاية السنة 1	التصريح بدعم طارئ لمقاصة التجزئة؛ توسيع التسجيل في نظام السجل
تأخر المقاصة الصناعية في المستوى 2	الحصة غير النقدية للمعاملات بين الشركات (B2B) في المستوى 2	أقل من 50 في المائة في السنة 1، أو أقل من 80 في المائة في السنة 2، أو أقل من 95 في المائة على مستوى الاقتصاد كله في الشهر 30	تدقيق اختناقات سلاسل الإمداد؛ إعادة معايرة جداول التخصيص المادي قبل اضمحلال TCC
عدم بدء تشييد المساكن	تقارير الولايات/ الأقاليم	بدء أقل من 50% من الولايات في أعمال البناء بحلول نهاية السنة 1	تكليف إلزامي بالتنسيق الاتحادي؛ إعادة تخصيص الموارد
عدم عمل البنية الاقتصادية	D.P.P.	تعذُّر حساب D.P.P. بحلول نهاية السنة 2	تمديد مرحلة التأسيس؛ تأجيل معالم السنة 3
تراجع الإنتاج الأساسي	خط أساس الإنتاج	انخفاض أي فئة إلى ما دون 90% من خط الأساس في نهاية السنة 2	إعادة تخصيص الموارد والعمالة لهذه الفئة؛ تأجيل دخول غير المواطنين حتى استيفاء الحد الأدنى
عدم نشر التقرير البيئي الأول	مؤشرات المادة CXXI	عدم صدور أي تقرير بحلول نهاية السنة 2	أمر إلزامي من السلطة التشريعية مع جدول زمني؛ التحقق من القراءات الأولية من قِبل لجنة تدقيق المقاييس قبل تصويت السنة 5

شرط الفشل	المقياس	العتبة	الإجراء التصحيحي
تجاوز الجريمة لخط الأساس	.N.C.I	تجاوز أي مدينة لمؤشر .N.C.I لما قبل نظام Jasutopian بمقدار 2< من الانحرافات المعيارية (SD)	إعادة تخصيص الموارد الأمنية؛ مراجعة تجريها السلطة القضائية
عدم دخول النظام الديمقراطي حيّز التشغيل	مجلس المواطنين	عدم عمل نظام التصويت الدائم بحلول السنة 4	إجراء انتخابات السنة 4 في موعدها باستخدام نظام التصويت المؤقت للسنة الأولى [أو بالاقتراع الورقي مع بطاقة هوية التصويت (I.D.) المنصوص عليها في المادة VII] ريثما يُستكمَل النظام الدائم

إخفاقات مرحلة التقييم (السنة 5)

تتمثل شروط الإخفاق في السنة 5 في معايير الترسيخ السلبي الأربعة المحدَّدة في القسم III. وإذا لم يستوفِ أي معيار منها، فإن الاستجابة تتناسب مع عدد المعايير غير المستوفاة:

1 غير مستوفًى: إجراء تصحيحي موجَّه؛ إعادة التقييم بعد ستة أشهر

2 غير مستوفيَين: فترة تقييم ممتدة؛ تشخيص شامل

3 أو 4 غير مستوفاة: مراجعة هيكلية تُجريها سلطات الحوكمة الثلاث مجتمعةً بمشاركة كاملة من مجلس المواطنين

يقع شرط إخفاق واحد من شروط السنة 5 خارج البوابة. فإذا لم يُجرَ التصويت الأول المنصوص عليه في المادة CXVII بحلول نهاية السنة 5، فإن نسبة البحث الواردة في المادة CXX والأهداف المرحلية الواردة في المادة CXXI تبقى غير محدَّدة. ويتمثل الإجراء التصحيحي في أن يعرض مجلس الشيوخ مشروع القانون على مجلس المواطنين فوراً، وأن يدوِّن التأخير في سجل التقييم.

إخفاقات مرحلة النضج (السنوات 6 إلى 10)

شرط الإخفاق	المقياس	العتبة	الإجراء التصحيحي
عدم تأسيس لجنة التبادل الثقافي	مؤسسي	عدم وجود لجنة عاملة بحلول السنة 7	فترة تقييم ممتدة [تكرار تشخيص السنة 5]؛ وإذا كان السبب داخلياً، تكليف من السلطة التشريعية بجدول زمني
تعثُّر الانخراط الدولي	.N.A.A.C.G.A	صِفر من الدول الحليفة التي قُدِّمت لها المساعدة بحلول السنة 8	تقييم ما إذا كان الإخفاق داخلياً أم خارجياً، وإذا كان داخلياً، يُجرى إصلاح مؤسسي

شرط الإخفاق	المقياس	العتبة	الإجراء التصحيحي
تعثُّر حراك المواطنين	S.O.L.P.C.N.	ترقّي أقل من 20% من المواطنين مستوى مكانة واحداً بحلول السنة 8	مراجعة هيكل الحوافز، ومعايرة ترقية المكانة
تراجع الابتكار	I.O. + I.N.R.	تراجع كلا المقياسين لمدة 4+ أرباع سنوية متتالية	مراجعة السياسة الاقتصادية، وإصلاح حوافز تأسيس الأعمال
الركود الاقتصادي	D.P.P.	ثبات D.P.P. أو تراجعه لمدة 2+ سنة بعد السنة 5	مراجعة اقتصادية هيكلية تُجريها لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال
العزوف الديمقراطي	مجلس المواطنين	انخفاض معدل التصويت إلى ما دون 30% لمدة 2+ سنة متتالية	مبادرة لتعزيز المشاركة الديمقراطية، ومراجعة سهولة الوصول إلى نظام التصويت
عدم إجراء التصويت البيئي الثاني	المادة CXVII	عدم إجراء تصويت بحلول نهاية السنة 10	يعرض مجلس الشيوخ مشروع القانون على مجلس المواطنين فوراً، ويدون التأخير في تقييم السنة 10

بيَّن مانكور أولسون أن مشكلات العمل الجماعي [الركوب المجاني، أي المنطق القائل بأن الامتناع الفردي عقلاني حتى حين تكون المشاركة الجماعية نافعة] متأصلة في الأنظمة الديمقراطية (Olson, 1965). وقد يحسب مواطن Jasutopian معيَّن أن صوته الفردي لا يُحدِث فرقاً. وإذا أجرى عدد كافٍ من المواطنين هذا الحساب، فإن آلية الديمقراطية المباشرة تخفق. وليست عتبة التصويت البالغة 30% لمجلس المواطنين مستمدَّة من أولسون. بل هي الحد الأدنى الذي اختاره هذا المجلد بنفسه، محدداً مسبقاً وغير مشتق من أي دراسة. ولا يرد نظام Jasutopianism على حساب المواطن بمكافأة، إذ إن مستويات المكانة «تُكتسَب في الحياة من خلال الأداء في العمل والأداء في التعليم» (Rodriguez, 2021، مواد التنظيم المجتمعي)، كما أن التصويت لا يكسب أي نقاط. وإنما يرد بالتأثير المباشر للصوت [إذ يصوِّت المواطن على مشروع القانون نفسه لا على ممثِّل]، وبشفافية الفرز [إذ يتيح نظام التصويت الذي يحدِّده Jasutopianism للانتخابات لكل مواطن أن يتحقق في أرشيف عام من أن صوته قد سُجِّل، ويمكن للتحقق نفسه أن يخدم تصويتات مجلس المواطنين]، وبالثقة التي تنمو حين تفي المؤسسات بما تعد به (Rothstein, 2005). وتختبر عتبة 30% ما إذا كان هذا التصميم فعَّالاً. ويُقرأ أي معدل تصويت دونها على نحوٍ واحد طوال هذا المجلد: فهو إنذار يستدعي إجراءً تصحيحياً، ولا يعدُّ دليلاً ضد التصميم إلا مقترناً بعلامة ثانية [الفصل 7].

	Jasutopianism, Argument VII	Jasutopianism 2: The Answer, Chapter 6
Phase Zero	Assumes founding majority already exists **Gap** *No adoption pathway specified.*	**NEW, Pre Constitutional Adoption** Stage 0A municipal Fair Pay & audit pilots; 0B verified coalition; 0C sortition convention [1 to Z brackets, baselines]; 0D two stage ratification [>60%, >70%].
Year 1	Status Level exams, National IDs, 6 month monetary phase out, housing, essentials **Gap** *No measurement criteria or B2B clearing bridge.*	Same milestones, plus: Metrics Audit Panel; Tier 1 ≥ 90% [fail < 65%]; Tier 2 TCC B2B bridge [≥ 50%]; S.O.L.P.C.N. 85% target; C.P.I. baseline monitoring; I.O. first measurement.
Year 2	Resource valuation, essential businesses, international trade **Gap** *No success metrics.*	Same milestones, plus: Tier 2 B2B ≥ 80%; Tier 3 ring fenced foreign clearing; D.P.P. first measurement; production ≥ 90% baseline; N.N.R. trajectory; I.N.R. first data; first Bi* environmental report.
Year 3	Noncitizen entry **Gap** *No precondition assessment.*	Same milestones, plus: ≥ 95% economy wide nonmonetary share & 100% TCC decay at Month 30; U.A.O.R. three preconditions; N.A.A.C.G.A. first count.
Year 4	Tri-Presidency evaluation **Gap** *No formal evaluation structure; nothing specified beyond Year 4.*	Same milestones, plus: Fukuyama three component evaluation; every metric then available assessed; election held on schedule.
Year 5		**NEW, Formal Assessment Phase** Negative consolidation determination; Metric Threshold Gate of four criteria; Linz and Stepan's five conditions mapped as commentary; T.A.R. first measurement; first vote of Article CXVII.
Years 6 and 7		**NEW, International Cultural Engagement** Cultural Exchange Commission operational; Articles CIII through CXVI implemented; S.O.L.P.C.I.G. first computation.
Years 8 and 9		**NEW, Institutional Deepening** S.U.W. readiness assessment; all metrics mature; polycentric governance exploration.
Year 10		**NEW, Democratic Renewal** Complete ten year assessment verified by the Metrics Audit Panel; Senate bills voted by the Chamber of Citizens on the direction of the next decade; second vote of Article CXVII.

الشكل ٦.٠٤ من Jasutopianism إلى Jasutopianism 2: The Answer، مقارنة مواصفات الانتقال

VI. المخطط التفصيلي والنظام المدمج

يمدّد المخطط التفصيلي للانتقال المقترح أعلاه خطة Jasutopianism الممتدة لأربع سنوات إلى خطة تنفيذ تمتد لعشر سنوات، تتميز بثلاث خصائص افتقر إليها الأصل.

أولًا، القابلية للقياس. فمعظم المعالم مرتبطة بواحد على الأقل من مقاييس Jasutopianism الثلاثة عشر؛ أما المعالم الأخرى فمرتبطة بأداة يضيفها هذا المجلد، أو تُراجَع بالرجوع إلى السجل العام حين تكون أحداثًا مؤسسية. ولا يُقيَّم الانتقال بالانطباع، بل بالبيانات. ويوفر النظام الوطني لسجل الهوية [المواد LXXXV إلى LXXXVIII، الموضّحة في الحجة VIII] البنية التحتية لهذا القياس. وبذلك يصبح سجل المعاملات الخاص بالنظام نفسه، الذي تتحقق منه لجنة تدقيق المقاييس وينشر للمواطنين في صورة بيانات للمقاييس، هو أداة تقييمه الذاتي.

ثانيًا، شروط الإخفاق. ففي كل مرحلة، يحدّد المخطط التفصيلي ما يدل على الإخفاق وما هي الإجراءات التصحيحية المتاحة. فنظام الحوكمة الذي لا يمكن أن يخفق لا يمكن أن يتعلم. ونظام الحوكمة الذي لا يحدّد شروط إخفاقه يطلب من مواطنيه الثقة العمياء. وليست شروط الإخفاق المقترحة أعلاه شاملةً على سبيل الحصر، بل هي الحد الأدنى. ويستطيع أي مواطن، باستخدام بيانات المقاييس المتاحة للعموم، أن يحدّد شروط إخفاق إضافية. وهذا هو الغرض من مجلس المواطنين: توجيه الحكم الجماعي للسكان نحو المسائل التي لا يستطيع أي فرد [ولا أي وثيقة] توقّعها مسبقًا. وينبغي للقارئ أن يلاحظ أن هذه الآلية ليست تزيينية؛ بل هي الأداة الأساسية في النظام لرصد شروط الإخفاق التي لم يتمكن واضعو المخطط التفصيلي من استشرافها.

ثالثًا، التجديد الديمقراطي. فالتصويت في السنة 10 يحوّل الانتقال من خطة تنفذها الرئاسة الثلاثية الأولى إلى خطة يوجّهها السكان الذين عاشوا تجربتها. وقد جادل دوغلاس نورث بأن المؤسسات تُنشئ اعتمادية المسار: فبمجرد تأسيسها، فإنها تقيّد الخيارات المستقبلية (North, 1990). ووسّع بول بيرسون هذا التحليل ليشمل المؤسسات الديمقراطية على وجه التحديد، مبيّنًا أن الخيارات المؤسسية المتخذة خلال الفترات التكوينية تولّد عوائد متزايدة تجعل التراجع عنها أكثر كلفةً على نحو مطّرد (Pierson, 2000). والمخطط التفصيلي ذو السنوات العشر هو الفترة التكوينية. والتجديد الديمقراطي في السنة 10 هو اللحظة التي يقرّر فيها السكان الاتجاه الذي يستكمل فيه المسار الذي أوجده العقد الأول عبر السنوات 11 إلى 20.

ولا يتوقف الانتقال عند السنة 10؛ بل يدخل عقدًا ثانيًا تقوده الإرادة الديمقراطية للمواطنين الذين عاشوا سنواته الافتتاحية. لقد هيّأت المرحلة الصفرية ما قبل الدستورية التفويض؛ وحمل جسر المقاصة ثلاثي المستويات الاقتصاد عبر السنوات 1 إلى 3؛ وتحقّق المخطط التفصيلي الكامل الممتد لعشر سنوات من كل معلم. وإلى جانب المواد الأصلية البالغة 102 مادة، وخمس عشرة مادة ثقافية ورقمية وتوضيحية [الفصلان 4 و5]، وسبع مواد بيئية قادمة [الفصل 8]، وإحدى عشرة مادة تسدّ الفجوات الاقتصادية وفجوات السلطة السياسية [الفصل 12]، والصيغة

الموسَّعة من TER [الفصل 2]، والحالات التجريبية [الفصل 3]، تمتد المدوَّنة لتشمل 135 مادة مصمَّمة لترسيخ ذلك عبر عقود متعددة.

وما يلي ذلك هو اختبار تلك البنية. وسيقدِّم الفصل 7 التنبؤات وشروط الدحض [ما من شأنه أن يثبت خطأ النظام، باستخدام معايير صريحة بما يكفي لإمكانية التحقق منها بصورة مستقلة]. هنا يتغير سجل الخطاب. فقد حدَّد هذا الفصل ما يجب بناؤه وبأي تسلسل. أما الفصل التالي فيسأل عمَّا يثبت أن البناء كان عبثًا. وهذا التحول مقصود. فالنظام الذي يستطيع أن يصف بناءه ولكنه لا يستطيع تحديد كيفية دحضه ليس مقترحًا للحوكمة. إنه مسلَّمة إيمانية. ولا يطلب Jasutopianism 2: The Answer الإيمان. إنه يطلب الدليل.

المراجع (الفصل 6)

Fukuyama, F. (2014). *Political order and political decay*: *From the industrial revolution to the globalization of democracy*. Farrar, Straus and Giroux.

Huntington, S. P. (1991). *The third wave*: *Democratization in the late twentieth century*. University of Oklahoma Press.

Linz, J. J., & Stepan, A. (1996). *Problems of democratic transition and consolidation*: *Southern Europe, South America, and post-communist Europe*. Johns Hopkins University Press.

North, D. C. (1990). *Institutions, institutional change and economic performance*. Cambridge University Press.

O'Donnell, G., Schmitter, P. C., & Whitehead, L. (Eds.). (1986). *Transitions from authoritarian rule*: *Prospects for democracy* (4 vols.). Johns Hopkins University Press.

Olson, M. (1965). *The logic of collective action*: *Public goods and the theory of groups*. Harvard University Press.

Ostrom, E. (2010a). Beyond markets and states: Polycentric governance of complex economic systems. *American Economic Review*, 100(3), 641-672.

Paris, R. (2004). *At war's end*: *Building peace after civil conflict*. Cambridge University Press.

Pierson, P. (2000). Increasing returns, path dependence, and the study of politics. *American Political Science Review*, 94(2), 251-267.

Rodriguez, J. (2021). *Jasutopianism*. [Self-published].

Rothstein, B. (2005). *Social traps and the problem of trust*. Cambridge University Press.

Schedler, A. (1998). What is democratic consolidation? *Journal of Democracy*, 9(2), 91-107.

Schedler, A., Diamond, L., & Plattner, M. F. (Eds.). (1999). *The self-restraining state: Power and accountability in new democracies*. Lynne Rienner Publishers.

Wright, E. O. (2010). *Envisioning real utopias*. Verso.

الفصل 7: التنبؤات والدحض والنزاهة الفكرية



I. من التوجيه المعياري إلى التنبؤ

حدَّد الفصل السابق ما يجب بناؤه. وسنةً بعد سنة، ومقياسًا بعد مقياس، عيَّن مخطط الانتقال المحطات المرحلية، ومعايير القياس، وشروط الإخفاق لتنفيذ حوكمة Jasutopian على مدى عشر سنوات. وكان السجل الخطابي تشغيليًا. وكان السؤال عمليًا: ما الذي يجب أن يحدث، وبأي تسلسل، وكيف نعلم إن كان يحدث بالفعل؟

يطرح هذا الفصل سؤالًا مختلفًا.

لا يتمثل السؤال فيما إذا كان بالإمكان إدارة الانتقال، بل فيما إذا كان النظام، ما إن يبنى، سينتج المخرجات التي يدَّعيها. وينتقل السجل الخطابي من التشغيلي إلى التحليلي. وينتقل المنهج من التوجيه المعياري إلى التنبؤ. وينتقل المعيار من «هل المخطط معقول؟» إلى «هل النظرية قابلة للاختبار؟».

جادل كارل بوبر بأن السمة الفارقة للادعاء العلمي ليست إمكان إثبات صحته، بل إمكان إثبات خطئه (Popper, 1963). فالادعاء الذي يتوافق مع كل ملاحظة ممكنة ليس ادعاءً تجريبيًا؛ بل هو تحصيل حاصل. ونظام الحوكمة الذي لا يحدِّد أي شروط يُقرُّ بموجبها بالإخفاق ليس مقترحًا للحوكمة؛ بل هو التزام إيماني. ولم يحدِّد كتاب Jasutopianism شروط الدحض. وبحكم العرف، تعد هذه سمةً من سمات جنس الكتابة السياسية المعيارية؛ فالدستور الأمريكي لا

يحدّد ما الذي يثبت خطأه، وكذلك كتاب رولز نظرية في العدالة، وكذلك كتاب ماركس رأس المالَ. ولا يجعل غياب شروط الدحض كتاب Jasutopianism قاصراً ضمن جنسه الكتابي، بل يجعله غير مكتمل بوصفه مقترح حوكمة قابلًا للاختبار. ويوفّر كتاب Jasutopianism 2: The Answer هذا الاستكمال.

وسَّع إيمري لاكاتوش نموذج بوبر بإدخال مفهوم «برنامج البحث»، وهو سلسلة من النظريات المترابطة ذات نواةٍ مشتركة وحزام واقٍ من الفرضيات المساعدة (Lakatos, 1978). ويكون برنامج البحث «تقدُّمياً» إذا ولَّد تنبؤات مستجدَّة يتأكد صدقها لاحقًا، و«متدهوراً» إذا تراجع إلى تعديلات ظرفية خاصة لحماية نواته من التفنيد. ولهذا التمييز أهميته. فنظام الحوكمة الذي يردُّ على كل إخفاق بتفسير السببِ في أن الإخفاق لا يُعتدُّ به حقًا هو نظام متدهور. أما نظام الحوكمة الذي يحدّد سلفًا ما الذي يعدُّ إخفاقًا، ويُخضع نفسه لذلك المعيار، فقد أنجز ما يتعين على البرنامج التقدُّمي إنجازه أولًا؛ وأما كونه تقدُّمياً فيُحسم لاحقًا بمصير تنبؤاته.

يسدُّ التسجيل المسبق تلك الفجوة المنهجية. واستناداً مباشراً إلى معيار القابلية للدحض لدى بوبر (1963)، ومعيار برنامج البحث لدى لاكاتوش (1978)، وسلَّم التجريد لدى سارتوري (1970)، والتفعيل الإجرائي ثلاثي المستويات للمفاهيم لدى غويرتز (2006)، واختبارات تتبُّع العمليات لدى كولير (2011)، وتصميم الحوكمة المقارنة لدى برزيفورسكي وآخرين (2000)، يُخضع هذا الفصل الادعاءات المؤسسية الجوهرية الخمسة لنظام Jasutopianism لاختبار تجريبي رسمي. فالنثر الدستوري المعياري يقرِّر ما ينبغي أن يسود؛ أما الاستقصاء التجريبي المسجَّل مسبقًا فيسمي بدقة الأدوات، والآفاق الزمنية، وخطوط الأساس للمقارنة، وعتبات الإخفاق قبل أن يبدأ التنفيذ أصلًا. ويرتبط كل ادعاء بمقاييس نظام Jasutopianism الخاصة جنباً إلى جنب مع مؤشرات خارجية غير نقدية تتحقَّق منها لجنة تدقيق المقاييس المستقلة، بما لا يترك أي مجال لإعادة تعريف الإخفاق بعد ظهور النتائج. وفيما يلي تقف خمسة تنبؤات محدَّدة. وإلى جانبها مباشرةً تقف خمسة من شروط الدحض مقترنةً بها.

يضع كتاب Jasutopianism 2: The Answer نظام Jasutopianism بوصفه برنامج بحث يعرِّض نفسه للتفنيد. وسيكون تقدُّمياً بالمعنى الذي قصده لاكاتوش إذا تأكَّد صدق تنبؤاته. والتنبؤات الخمسة التالية هي ادعاءات مستجدَّة؛ إذ تتنبأ بمخرجات محدَّدة لم تُلاحَظ بعد [لأنه لا توجد دولة Jasutopian قائمة]. وتحدّد شروط الدحض الخمسة ما الملاحظات التي من شأنها تفنيد تلك الادعاءات. وهكذا يُعلن النظام للعالم، سلفًا، ما الذي سيقبله بوصفه تفنيداً له.

ها هنا تكمن الأرضية المعرفية الدنيا: ذلك المستوى الذي يجب أن يستوفيه أي مقترح حوكمة، بوصفه العتبة الدنيا للنزاهة الفكرية، قبل أن يستطيع الادعاء بأنه يتجاوز مجرد التطلُّع. فنظام الحوكمة الذي يعجز عن تحديد معايير إخفاقه الخاصة يطلب من مواطنيه الثقة بلا دليل. ولا يطلب كتاب Jasutopianism 2: The Answer الثقة، بل يطلب الدليل، ويحدِّد ما يكفي من الأدلة لإثبات خطئه.

II. البنية المنهجية

يتطلب تحديد تنبؤات قابلة للاختبار لنظام حوكمة لم يُطبَّق بعدُ منهجيةً لترجمة ادعاءات الحوكمة المجرَّدة إلى مؤشرات قابلة للقياس. وقد طوّرت العلوم الاجتماعية هذه المنهجية على مدى سبعة عقود، ويستند الفصل 7 إلى خمس أدوات.

سلَّم التجريد. بيَّن جيوفاني سارتوري (1970) أن معظم الأخطاء في علم السياسة المقارن تنشأ عن استخدام المفاهيم عند مستوى خاطئ من التجريد. فادعاءٌ من قبيل «ستحفّز ترقية المكانة العملَ المنتِج» يحمل معنى بوصفه عبارةً فلسفية، لكنه غير قابل للاختبار بوصفه تنبؤًا تجريبيًا؛ إذ لا يحدّد ماذا يعني «التحفيز»، ولا بماذا يُقاس «العمل المُنتِج»، ولا ما خط الأساس للمقارنة الذي يَحدّد النجاح. وينتقل سلَّم سارتوري من المجرَّد [المفهوم] إلى المحدَّد [المؤشر القابل للقياس]، ويُصاغ كل تنبؤ في هذا الفصل على كل مستوى من مستويات السلَّم بحيث لا يبقى أي غموض حول ما يجري التنبؤ به.

التفعيل الإجرائي ثلاثي المستويات. نظَّم غاري غويرتز (2006) عملية تحويل المفاهيم إلى قياسات عبر ثلاثة مستويات: المستوى الأساسي [المفهوم ذاته، على سبيل المثال «الإنتاجية الاقتصادية»]، والمستوى الثانوي [أبعاد المفهوم، على سبيل المثال «نشاط القوى العاملة»، و«الناتج»، و«معدل الابتكار»]، ومستوى المؤشرات [المتغيرات القابلة للقياس، على سبيل المثال معدل نشاط القوى العاملة والناتج لكل عامل]. ويُفعَّل كل تنبؤ أدناه إجرائيًا على المستويات الثلاثة جميعها.

أنواع أدلة تتبُّع العمليات. حدَّد ديفيد كولير (2011) أربعة أنواع من الأدلة في التحليل السببي داخل الحالة الواحدة. فدليل «قشة في مهب الريح» دليلٌ متسق مع الفرضية لكنه لا يؤكّدها، فهو إيحائي وليس قاطعًا. و«اختبار الطوق» دليلٌ يجب على الفرضية أن «تمرّ من خلاله» لتظل قابلة للاستمرار: لازمٌ لكنه غير كافٍ. و«المسدس المدخّن» دليلٌ قوي إذا وُجد: كافٍ لكنه غير لازم. والاختبار «مزدوج الحسم» دليلٌ لازم وكافٍ معًا، وهو نهائي وحاسم. وقد عُرض الفصل 3 سبع دراسات حالة. ويعيد هذا الفصل تصنيف تلك الأدلة، مع حالتين إضافيتين تُقدَّمان هنا [إنتاج الأقران القائم على المشاع والمجلس الاتحادي السويسري]، باستخدام تصنيف كولير لبيان نوع الأدلة المتوافرة بالفعل لكل تنبؤ وما الأدلة الإضافية التي ستكون مطلوبة.

منهجية الحوكمة المقارنة. بيَّن آدم برزيفورسكي، بالاشتراك مع مايكل ألفاريز وخوسيه أنطونيو شيبوب وفرناندو ليمونجي، في دراسة تجريبية حول العلاقة بين المؤسسات السياسية والأداء الاقتصادي (Przeworski et al., 2000)، كيفية بناء تنبؤات قابلة للاختبار لأنظمة الحوكمة: تحديد متغير الحوكمة، والمؤشر القابل للقياس، وخط الأساس للمقارنة، والأفق الزمني. وقد شملت دراستهم 135 دولة من عام 1950 إلى عام 1990، وتمحورت أسئلتها حول بقاء الأنظمة السياسية وأدائها الاقتصادي. وهذا المنهج قابل للتطبيق على نظام Jasutopianism على الرغم من عدم

وجود دولة Jasutopian قائمة، لأنه يمكن تعريف خط الأساس للمقارنة باستخدام بيانات من الأنظمة القائمة.

معايير البحث النوعي. جادل جيمس ماهوني (2010) بأن البحث النوعي قد طوَّر معايير صارمة تختلف عن القالب الكمي الذي أرساه كينغ وكيوهين وفيربا (1994) لكنها لا تقل عنه صرامةً: تتبُّع العمليات [رصد الآليات السببية]، ومناهج نظرية المجموعات [الشروط اللازمة والكافية]، والتحليل التاريخي المقارن [المقارنة المنظَّمة عبر الحالات]. وبما أن نظام Jasutopianism لم يُطبَّق بعد، فلا يمكن اختباره باستخدام بيانات كمية كبيرة العينة (ذات N كبير). غير أنه يمكن تقييمه من خلال المناهج النوعية التي يصفها ماهوني، وتشكل أدلة دراسات الحالة من الفصل 3، المنظَّمة باستخدام أنواع أدلة كولير، هذا النوع من التقييم على وجه التحديد.

Prediction and abstract claim	Concept level [Sartori]	Secondary level [Goertz]: dimensions	Indicator level [Goertz]: measurable variables
	Time horizon	**Comparison baseline [Przeworski]**	**Process tracing evidence [Collier]**
One. Status Leveling will motivate productive work without monetary incentive within one generation	Productivity under nonmonetary incentives	Workforce activity rate; output; voluntary contribution	Workforce activity rate; output per worker; voluntary contribution [added by this book]; the I.O. and the I.N.R. as internal trend measures
	25 years	Labor force participation [about 60 to 75%] and output per worker in OECD countries at comparable development levels	Hoop tests: Kibbutzim, Nordic. Straw-in-the-wind: commons-based peer production, Mondragon, time banking
Two. Innovation rates will stand within the range of monetary system baselines	Innovation capacity of a status based economy	Physical energy productivity; physical material & labor productivity; frontier open science output	Dual Physical Innovation Benchmark [ΔEp per GJ, ΔMp per DMC tonne & labor hour]; open science citations; T.A.R. & I.N.R. as internal diagnostics
	20 years	IEA and OECD Green Growth physical productivity databases; at or above 25th percentile of comparable OECD economies	Hoop test: Nordic. Straw in the wind: open source software, Estonia
Three. Governance stability will hold	Institutional durability under the governance structure	Leadership transition smoothness; legislative and executive output; crisis response	Tenure continuity of the Tri-Presidents; the Chamber of Citizens voting rate; the N.C.I.; the deadlock indicator
	Two Tri-Presidency cycles [8 years]	The Polity5 record of regime durability; voting rate at or above 30%; the N.C.I. within two standard deviations of its pre-Jasutopian baseline	Hoop tests: Swiss Federal Council, Nordic. Straw-in-the-wind: Rojava
Four. Poverty will decline below five percent	Material deprivation under Article I's guarantee	Resource poverty; capability deprivation; comparative wellbeing	The C.P.I. of every city; the national multidimensional poverty rate [Alkire and Foster]
	25 years	The European Union's severe material and social deprivation rate [6.4% in 2024]; the Bhutan GNH Index, a nonmonetary comparison	Hoop test: Nordic. Straw-in-the-wind: Bhutan GNH, time banking
Five. Democratic legitimacy will hold over time	Public support for the governance system	Voting rates; trust indicators; satisfaction surveys	The G.L.I. [voting rate, trust, satisfaction]; the U.A.O.R. as covariate; the Empathy-Institution Feedback Loop metric as supplement
	From Year 10; formal assessment every fifth year	The country's own Year 10 readings of the trust and satisfaction parts of the G.L.I.	Straw-in-the-wind: Rothstein's Nordic mechanism, Estonia, Rojava

الشكل 7.1. بنية التنبؤات: خمسة تنبؤات على ثلاثة مستويات



III. التنبؤ الأول: ستحفّز ترقية المكانة العملَ المُنتِج

الادعاء المجرَّد. ستحفّز ترقية المكانة [النظام حيث يكتسب المواطنون التمايز المادي والاجتماعي عبر المساهمة لا عبر التعويض النقدي] العملَ المُنتِج من دون حافز نقدي في غضون جيل واحد. ويعرَّف الجيل، لأغراض هذا التنبؤ، بأنه خمس وعشرون سنة منذ تأسيس دولة Jasutopian.

التعريف الإجرائي. يُفعَّل مفهوم «العمل المُنتِج» إجرائيًا عبر مستويات غويرتز الثلاثة. فعلى المستوى الأساسي، يتمثل المفهوم في الإنتاجية في ظل الحوافز غير النقدية. وعلى المستوى الثانوي، يتفكَّك ذلك إلى ثلاثة أبعاد: معدل نشاط القوى العاملة [نسبة المواطنين في سن العمل الذين يساهمون بنشاط]، والناتج [ما إذا كان المواطنون العاملون ينتجون، بكميات كافية، سلعًا وخدمات تستوفي المعايير الوظيفية]، والمساهمة التطوعية [ما إذا كان المواطنون يعملون بما يتجاوز الحد الأدنى الإلزامي من الساعات الذي يحدّده القانون لفئتهم العمرية]. وعلى مستوى المؤشرات، لكل بُعد مقياسه، وجميع المقاييس الثلاثة أدواتٌ يضيفها هذا الكتاب: معدل نشاط القوى العاملة [نسبةً المواطنين في سن العمل ذوي العمل المسجَّل خلال السنة]، والناتج لكل عامل [الناتج المادي لكل مواطن عامل]، والمساهمة التطوعية [نسبة المواطنين الذين يتجاوز عملهم المسجَّل الحدَّ الأدنى الإلزامي من الساعات لفئتهم العمرية، وهو الحد الذي تقرّره المواد XXXVIII ومن XLI إلى XLV من كتاب Jasutopianism]. أما مقياس I.O. [فرصة الابتكار]، الذي يتتبَّع إمكانية الحرية الابتكارية للمواطنين، ومقياس I.N.R. [معدل المعيار الابتكاري]، الذي يقيس إجمالي عدد المنتجات المُبتكَرة من خلال وظائف مسجَّلة بوصفها تمتلك منصات ابتكار، فيبقيان مقياسَين داخليين للاتجاهات.

وكلاهما ضمن مقاييس Jasutopianism الثلاثة عشر، المعرَّفة في مسرد مصطلحاته (Rodriguez, 2021)؛ ولا تُبلغ أي دولة أخرى عنهما، ولذلك لا يدخلان في المقارنة.

الأفق الزمني. خمس وعشرون سنة منذ التأسيس. وهذه هي المدة التي يبلغ فيها سنَّ العمل أولُ جيلٍ يتلقَّى تعليمه بالكامل داخل نظام Jasutopian. وليس التنبؤ بأن ترقية المكانة ستحفِّز العملَ المنتِج على الفور [إذ تشمل الفترة الانتقالية مواطنين اعتادوا الحافز النقدي]، بل إنها ستنتج نمطًا مستقرًا ودائمًا من المساهمة المنتجة في غضون جيل واحد.

خط الأساس للمقارنة. وفقًا لمنهجية برزيفورسكي وآخرين، يتمثل خط الأساس للمقارنة في معدل نشاط القوى العاملة والناتج لكل عامل في ديمقراطيات الاقتصاد النقدي عند مستويات تنمية مماثلة. وبوجه محدد: معدلات المشاركة في القوى العاملة لدى دول OECD [نحو 60 إلى 75% من السكان في سن العمل] والناتج لكل عامل في الدول نفسها [مقارَنًا، على النحو الذي ينصّ عليه مسرد مصطلحات Jasutopianism بشأن D.P.P.، نسبةً إلى الناتج الإنتاجي لكل دولة]. أما المساهمة التطوعية فلا نظير لها في الاقتصاد النقدي، ولا تدخل لا في خط الأساس ولا في شرط الدحض. والتنبؤ هو أن دولة Jasutopian، بعد خمس وعشرين سنة من تأسيسها، ستقف عند خط الأساس هذا أو فوقه في كلا المقياسين، أو دونه وهي آخذة في التقارب معه.

الأدلة القائمة. توفِّر دراسات الحالة الواردة في الفصل 3، بعد إعادة تصنيفها باستخدام تصنيف كولير، بياناتٍ أولية لتتبُّع العمليات.

تشكِّل أدلة الكيبوتس اختبار طوق. فقد بيَّن أبراميتزكي (2008) أن الترتيبات الجماعية غير النقدية تبقى قائمة عندما تنافس مستويات المعيشة الخيارات الخارجية ويظل الالتزام المشترك قويًا، بينما تتبَّع أبراميتزكي (2011) الضغوط الدقيقة التي تؤدي إلى تآكلها. فقد أخفقت المشاركة المتساوية المسطّحة لأنها لم تقدِّم أي وسيلة مؤسسية للاحتفاظ بالمواطنين ذوي المهارات العالية ما إن ارتفعت الأجور النقدية في الخارج. وقد بُنيت ترقية المكانة تحديدًا لاجتياز هذا الطوق عبر مكافأة المساهمة بصورة تفاضلية داخل مدوَّنة غير نقدية، مدعومةً بآليات مكافحة هجرة الأدمغة المحلية الأربع الواردة في الفصل 3، القسم III B [تخصيص رأس المال الإنتاجي السيادي، ومضاعفات المكانة المرجَّحة بالندرة، والتناوب الدولي محدد المدة، وسجل الاستحقاق والاحتفاظ عند إعادة الدخول]. فالتصميم ليس ملاحظةً أبدًا. ولأن مستوى المكانة لا يمكنه عبور الحدود كما تفعل العملة الخاصة، فإن مسألة ما إذا كانت آليات الاحتفاظ الأربع تلك تستبقي المواهب النادرة فعلًا في دولة مُطبَّقة تظل سؤالًا تجريبيًا مفتوحًا، وهو سؤالٌ يقيسه اختبار الناتج لكل عامل في التنبؤ الأول قياسًا مباشرًا.

تشكِّل أدلة إنتاج الأقران القائم على المشاع دليلَ «قشة في مهب الريح». فقد وثَّق يوكاي بنكلر (2006) أن إنتاج المعلومات الشبكي [البرمجيات مفتوحة المصدر، وويكيبيديا، والمنصات التعاونية] يولِّد سلعًا قيِّمة عبر الدافعية غير النقدية [التقدير الاجتماعي، والرضا الذاتي، والمكانة المجتمعية]. ويتسق هذا النمط مع التنبؤ بأن ترقية المكانة قادرة على تحفيز العمل المُنتِج، لأن ترقية

المكانة تشترك في السمة البنيوية للتقدير غير النقدي. وبعد الذي تقرر، فإن هذا الدليل إيحائي لا قاطع: إذ يعمل إنتاج الأقران القائم على المشاع في مجالات محددة [السلع المعلوماتية ذات التكلفة الحدية المنخفضة] ولم يُختبر بوصفه نظاما اقتصاديا عاما.

تشكّل أدلة الابتكار الإسكندنافي اختبارَ طوق ثانيًا. فقد صنَّف إسبينغ أندرسن (1990) الدول الإسكندنافية بوصفها أكثر دول الرفاه نزعًا للسلعية [تلك التي يعتمد فيها المواطن بأقل قدر ممكن على السوق لكسب عيشه]، وتتبَّعت هيلسون (2008) كيفية تطور نموذجها بعد عام 1945؛ ولا يقيس أيٌّ منهما الابتكار. أما مؤشر الابتكار العالمي فيقيسه، وتحتل السويد وفنلندا والدنمارك جميعها مراكز ضمن المراتب العشر الأولى فيه [ترد الأرقام ضمن التنبؤ الثاني]. وتُظهر الحالة الإسكندنافية أن التوفير الواسع لا يدمّر بحد ذاته الحافز على الابتكار. ويجب على نظام Jasutopian، الذي يضمن الأساسيات لكل مواطن مساهم، أن يمرَّ عبر هذا الطوق: فلو كان التوفير الواسع يدمّر الابتكار، لأخفق التنبؤ. وتشير الأدلة الإسكندنافية إلى أنه لا يفعل ذلك. بيد أن الطوق ضيق: فالدول الإسكندنافية تدفع الأجور والأرباح بالنقود، ولذلك لا يقول سجلها شيئًا عما يترتب على إزالة الحافز النقدي، وهو الادعاء الخاضع للاختبار.

وتُعَدُّ حالتان أخريان من حالات الفصل 3 من قبيل أدلة «قشة في مهب الريح» بالنسبة لهذا التنبؤ. فقد حافظت تعاونيات موندراغون على استمرار العمل المنتج في ظل حوكمة ديمقراطية وأجور مضغوطة الفوارق؛ غير أنها تدفع بالنقود، وذلك يحدُّ من المدى الذي تبلغه هذه النتيجة. وتُظهر بنوك الوقت أن إسناد القيمة على أساس المساهمة لا السعر يعمل على النطاق المجتمعي، إلى جانب اقتصاد نقدي لا بديلًا عنه أبدًا.

شرط الدحض. إذا تحقَّق كلا الشرطين في السنة 25 داخل دولة Jasutopian مُطبَّقة [وقوف معدل نشاط القوى العاملة أو الناتج لكل عامل دون خط الأساس للمقارنة لدى دول OECD مع إخفاق الفجوة في التقلُّص عبر السنوات الخمس السابقة]، فعندئذ يكون التنبؤ الأول قد دُحض تجريبيًا في ظل الضبط البارامتري المختبَر لترقية المكانة، بما يُثبت أن المعايرة القائمة للحوافز غير النقدية لم تبلغ عتبة الإنتاجية اللازمة لاقتصاد فعَّال.

والاختبار مزدوج واستشرافي؛ إذ يشترط وجود قصور في المستوى إلى جانب اتجاه متوقف على مدى خمس سنوات. فالدولة التي تقف دون خط الأساس بينما تتقارب معه باطّراد تكون متأخرةً عن الجدول الزمني لا مدحوضة؛ أما الدولة التي تقف دون خط الأساس مع انعدام التقارب على مدى خمس سنوات فتقدِّم مسوِّغًا تجريبيًا مباشرًا لإعادة المعايرة المؤسسية أو الاستبدال التشغيلي بموجب القسم IX منه.

IV. التنبؤ الثاني: ستقف معدلات الابتكار ضمن نطاق خطوط الأساس للنظام النقدي

الادعاء المجرَّد. سيولِّد اقتصاد Jasutopian مُطبَّق ابتكارًا تكنولوجيًا وإنتاجيًا ضمن النطاق التجريبي لديمقراطيات الاقتصاد النقدي عند مستويات تنمية مماثلة [عند المئيني 25 أو فوقه في مكاسب الكفاءة المادية، أو مع تقليص أي فجوة باطِّراد] في غضون عقدين من التأسيس. ويشمل الابتكار هنا الاختراقات الهندسية، وكفاءة تحويل الطاقة، واستخدام المواد، والاكتشاف العلمي الطليعي.

التعريف الإجرائي. على المستوى الأساسي لدى غويرتز تقف القدرة الابتكارية لاقتصاد مكانة غير نقدي. وعلى المستوى الثانوي، تنقسم هذه القدرة إلى إنتاجية الطاقة المادية، وإنتاجية المواد والعمل المادية، ومخرجات العلم المفتوح الطليعي. وعلى مستوى المؤشرات، تبقى المقاييس الداخلية لنظام [T.A.R Jasutopianism.، وهو معدل التقدم التكنولوجي الذي يتتبَّع أنظمة حاملات الطاقة والقدرة العلمية الداعمة للمبادئ التأسيسية الثلاثة، إلى جانب I.N.R.، وهو معدل المعيار الابتكاري الذي يتتبَّع مخرجات منصات الابتكار المسجَّلة] أدوات تشخيص محلية داخلية بحتة للاتجاهات، إذ إن مقارنة أعداد I.N.R. المحلية بطلبات براءات الاختراع النقدية لدى دول OECD من شأنها أن تُفضي إلى تشويه ناجم عن مقارنة غير متكافئة، لأن أعداد براءات الاختراع تتتبع الدفاع التجاري عن الملكية الفكرية لا التقدم المادي. ولقياس الابتكار بوضوح عبر أنظمة اقتصادية متباينة من دون أي تحويل للعملات، يُرسي هذا المجلَّد **المعيار المزدوج للابتكار المادي** مقترنًا بفحص خارجي للعلم المفتوح:

1. **نمو إنتاجية الطاقة المادية [ΔEp].** معدل النمو السنوي المتحرِّك على مدى خمس سنوات للناتج المادي المعياري لكل غيغاجول [GJ] من مُدخلات الطاقة الأولية عبر أربع سلال صناعية رئيسة:

$$\Delta Ep = (1 / n) \sum [(Physical\ Output(k) / GJ(t) - Physical\ Output(k) / GJ(t-1)) \div (Physical\ Output(k) / GJ(t-1))]$$

مقيسًا عبر الكيلوواط ساعة لكل وحدة من الفولاذ والخرسانة، والعائد السُعري والغذائي لكل مُدخل طاقة في الزراعة، وكيلومترات الركاب لكل ميغاجول [MJ] في النقل، والكفاءة الحرارية لكل متر مربع في سكن من المستوى المعياري.

2. **نمو إنتاجية المواد والعمل المادية [ΔMp].** الناتج المادي السنوي لكل طن متري من الاستهلاك المحلي للمواد [DMC] ولكل ساعة عمل مسجَّلة عبر قطاعات التصنيع والطاقة والبناء المكافئة.

3. **التحقق الخارجي للعلم المفتوح [مؤشر تكميلي].** المنشورات العلمية والهندسية المحكَّمة لكل 100,000 نسمة في الدوريات المفهرسة دوليًا [تقيم وفق تأثير الاستشهاد المرجَّح حسب الحقل المعرفي]، بما يوفّر تحققًا غير نقدي محكَّمًا خارجيًا من إنتاج المعرفة الطليعية.

الأفق الزمني. عشرون عامًا. تظهر ديناميكيات الابتكار في وقت أبكر من الإحلال الجيلي الكامل للقوى العاملة؛ إذ تُنشَر القراءة الأولية المُتحقَّق منها لمؤشر T.A.R. في العام 5 [الفصل 6]، مما يُتيح خمسة عشر عامًا مُقاسًا من المسار المحلي إلى جانب المتوسطات المتحركة للسنوات العشر السابقة لكلٍّ من ΔEp وΔMp بحلول العام 20.

خط أساس المقارنة. السجلات السنوية لكفاءة الطاقة المادية والإنتاجية المادية متعددة العوامل المنشورة عبر اقتصادات OECD المماثلة من خلال سلسلة مؤشرات الاستخدامات النهائية للطاقة وكفاءتها الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة (International Energy Agency, 2026) وسلسلة الإنتاجية ضمن مؤشرات النمو الأخضر الصادرة عن منظمة OECD (Organisation for Economic Co operation and Development, n.d.). فكل وحدة قياس مادية [غيغاجول، وميغاجول، وأطنان مترية، وساعات عمل مُسجَّلة، وأوراق بحثية مُحكَّمة]. ولا تدخل أسعار صرف العملات في الحسابات قط. ويُستبعَد الإنفاق النقدي على البحث بوصفه حصةً من الناتج المحلي الإجمالي استبعادًا تامًا لأن الاقتصاد غير النقدي لا يُسجِّل أي إنفاق نقدي؛ ويبقى مؤشر الابتكار العالمي واردًا أدناه بوصفه سياقًا تجريبيًا خلفيًا فحسب، لا بوصفه اختبار الدحض الرسمي.

الأدلة القائمة. تُشكِّل بيانات الابتكار في دول الشمال الأوروبي اختبار طوق. إذ تجمع ثلاثٌ من دول الشمال الأوروبي بين أعلى مستويات التوفير الاجتماعي في منظمة OECD ومعدلات ابتكار تقع ضمن المراتب العشر الأولى عالميًا؛ ففي مؤشر الابتكار العالمي، احتلَّت السويد المرتبة الثانية في كل إصدار من عام 2023 إلى عام 2026، وبقيت فنلندا والدنمارك ضمن المراتب العشر الأولى (World Intellectual Property Organization, 2024, 2026). ولو كان التوفير الاجتماعي الواسع يُدمِّر حوافز الابتكار، لتراجع أداء دول الشمال الأوروبي. غير أن ذلك لا يحدث. ويجب أن يمر التنبؤ عبر هذا الطوق، وهو ضيِّق هنا بالقدر نفسه كما في التنبؤ الأول؛ فهذه اقتصادات نقدية.

تُشكِّل أدلة البرمجيات مفتوحة المصدر اختبار «قشة في مهب الريح». فقد وثَّق بنكلر (Benkler, 2006) أن حركة البرمجيات مفتوحة المصدر [التي يسهم فيها المبرمجون بالشيفرة البرمجية دون مقابل نقدي مباشر، بدافع السمعة والاهتمام الذاتي والمكانة المجتمعية] تنتج برمجيات تضاهي في مجالات كثيرة البدائل الاحتكارية أو تتفوَّق عليها [Linux، وApache، وFirefox، وPython]، وهي الأدوات التي تُشغِّل الشطر الأعظم من البنية التحتية للإنترنت]. وهذه الأدلة موحية، لأنها تظهر الابتكار في عملٍ مُتشارَك على نحو مفتوح في مجال يمكن فيه قياس جودة المخرجات قياسًا موضوعيًا. غير أنها ليست قاطعة؛ إذ لم يعد وصف بنكلر منطبقًا على المشروع الرائد للحركة، حيث يُنجَز ما يتجاوز 80% بكثير من تطوير نواة Linux على أيدي مطورين يتقاضون أجرًا لقاء ذلك العمل (Corbet & Kroah-Hartman, 2016). وعليه، تُثبت هذه الحالة أن العمل

المُتشارَك على نحو مفتوح قادرٌ على مضاهاة العمل الاحتكاري، بيد أنها لم تعد تُثبت أن هذا العمل يُنجَز بلا أجر.

وتُشكّل الأدلة الإستونية اختبار «قشة في مهب الريح». فقد بنت دولة صغيرة حكومتها الرقمية من شبه العدم في غضون قرابة خمسة وعشرين عامًا [الفصل 3]، وهو ما يُظهر مؤسساتٍ عامة تُنتج ابتكارًا رفيع المستوى، بيد أنه لا يُثبت أكثر من ذلك، إذ إن اقتصاد إستونيا اقتصادٌ نقدي.

شرط الدحض. يُعَدُّ التنبؤ الثاني مدحوضًا تجريبيًا إذا تبيَّن، بعد مرور عشرين عامًا على التأسيس في دولة Jasutopian مُطبَّقة، أن: (أ) مؤشر T.A.R. المحلي قد تراجع مقارنةً بخط أساسه في العام 5، و(ب) المتوسطات المتحركة للسنوات العشر السابقة للدولة في كلٍّ من ΔEp وΔMp قد هبطت دون المئيني 25 لاقتصادات OECD المماثلة دون تضييق الفجوة خلال السنوات الخمس السابقة. فإذا تحقَّق كلا الشرطين المُتحقَّق منهما معًا عندئذ، يكون الضبط المعلَمي المُختبَر لترقية المكانة قد أخفق في استدامة مكاسب الإنتاجية المادية والمجازفة التقنية اللازمتين لأي اقتصاد مُبتكِر.

والاختبار مُشترَك. فإخفاق أيّ من الشرطين وحده يُمثّل إنذارًا تشخيصيًا مُدقَّقًا، أما إخفاقهما معًا فيُثبت الدحض الرسمي في ظل المعايرة المُختبَرة. ويعكس تعيين الحد الأدنى عند المئيني 25 رصانةً منضبطة؛ إذ لا يُشترَط في اقتصاد غير نقدي حديث التأسيس خلال عقديه الأولَين أن يتفوَّق على الطليعة العالمية فورًا، غير أنه ينبغي له أن يستديم تقدمًا قابلًا للقياس في الكفاءة المادية بدلًا من الركود خلف نظرائه من الاقتصادات النقدية.

V. التنبؤ الثالث: سيصمد استقرار الحوكمة

الادعاء المجرد. سيُنتِج نظام الرؤساء الثلاثيين [ثلاثة مسؤولين تنفيذيين متساوين في الصلاحيات يُشترَط بينهم الإجماع، ويخضعون للعزل من قِبل مجلس الشيوخ أو بناءً على التماس مواطن تُقرّه المحاكم، كما يخضعون لتجاوز النقض من قِبل مجلس المواطنين] حوكمةً مستقرة وخاضعة للمساءلة: تداولًا دستوريًا للسلطة في ختام كل ولاية، وانعدام تغيُّر النظام، ومواظبة المواطنين على استخدام مجلس المواطنين، وبقاء الجريمة قريبة من مستواها السابق، وانعدام الجمود التنفيذي.

التعريف الإجرائي. على المستوى الأساسي، يتمثَّل المفهوم في الديمومة المؤسسية في ظل هيكل الحوكمة لنظام Jasutopianism. وعلى المستوى الثانوي، يتفرَّع هذا المفهوم إلى ثلاثة أبعاد: سلاسة انتقال القيادة [ما إذا كانت عمليات تداول السلطة تجري دون أزمة دستورية]، والمخرجات التشريعية والتنفيذية [ما إذا كانت مشاريع القوانين التي يصوغها مجلس الشيوخ ويُصوِّت عليها مجلس المواطنين، والقرارات المطلوبة من الرؤساء الثلاثيين، تُنجَز بمعدلات تتّسق مع ديمقراطية فاعلة]، والاستجابة للأزمات [ما إذا كان نظام الحوكمة يستجيب بفعالية للصدمات الخارجية، والاضطراب الاقتصادي، والكوارث الطبيعية، والتهديدات الأمنية، دون انهيار

دستوري]. وعلى مستوى المؤشرات، تتمثَّل المتغيرات القابلة للقياس في استمرارية ولايات الرؤساء الثلاثيين [ما إذا كان النظام ينتج تداولًا منتظمًا ودستوريًا للسلطة، دون تغيّر في النظام بالمعنى الوارد في خط الأساس أدناه]، ومعدل التصويت في مجلس المواطنين [ما إذا كان المواطنون يستخدمون آلية الديمقراطية المباشرة؛ ويُحدّد الفصل 6 هذا المعدل]، ومؤشر N.C.I. [مؤشر الجريمة الحضري، بوصفه مؤشرًا بديلًا لاستقرار الحوكمة، إذ إن النظام المأزوم يفرز ارتفاعًا في الجريمة]، ومؤشر الجمود [حصة القرارات التي يُلزم القانون الرؤساء الثلاثيين باتخاذها في السنة، وتحديدًا توقيع مشروع قانون مُقرّ أو نقضه، والتعيينات الواجبة، وتخصيص الموارد السنوي، والتي لم يتوصَّل إليها بحلول موعدها القانوني المحدد]. وكل قاعدة افتراضية تُتخذ بموجب المادة CXXVIII [الفصل 12] تُحتسب في مؤشر الجمود قرارًا لم يتوصَّل إليه بحلول موعده القانوني. ولا يملك الشطر التشريعي من البعد الثاني ولا البعد الثالث، أي الاستجابة للأزمات، مؤشرًا خاصًا بهما؛ إذ يقيس مؤشر الجمود الشطر التنفيذي، ويستند شرط الدحض إلى المؤشرات الأربعة المذكورة. ولا يندرج ضمن المقاييس الثلاثة عشر لنظام Jasutopianism سوى مؤشر N.C.I. وحده؛ أما المؤشرات الأخرى فهي أدوات يُضيفها هذا الكتاب.

الأفق الزمني. دورتان للرئاسة الثلاثية، وهو ما يعني ثماني سنوات بموجب الولايات ذات الأربع سنوات في نظام Jasutopianism. إذ لا يمكن تقييم استقرار الحوكمة بعد ولاية واحدة؛ بل يقتضي الأمر تداولًا ناجحًا واحدًا للسلطة على الأقل، وإثبات أن النظام يبقى صامدًا بعد مؤسِّسيه.

خط أساس المقارنة. مجموعة بيانات Polity5، التي تُصنّف نوع كل نظام على مقياس من 21 نقطة [من -10، أوتوقراطي بشدة، إلى +10، ديمقراطي بشدة] (Marshall & Gurr, 2020). وتبيّن الدرجة نوع النظام الذي تحظى به الدولة، لا مدى استقراره؛ أما مقارنة الاستقرار فهي الديمومة، أي عدد السنوات التي استمرّ فيها النظام دون تغيّر في النظام [تغيّر بمقدار ثلاث نقاط أو أكثر في الدرجة خلال ثلاث سنوات]، وهو ما تُسجّله مجموعة البيانات نفسها. ويقضي التنبؤ بأن دولة Jasutopian ستنقل السلطة دستوريًا في كل مرة عبر دورتين للرئاسة الثلاثية، ولن تشهد أي تغيّر في النظام بهذا المعنى، وستُبقي معدل تصويتها عند 30% أو أعلى، وستُبقي مؤشر N.C.I. ضمن انحرافين معياريين من خط أساسها لما قبل Jasutopian [المُعرَّف في الفصل 6] في معظم المدن، وستجتاز اختبار الجمود الوارد أدناه.

الأدلة القائمة. تُشكّل أدلة روجافا اختبار «قشة في مهب الريح». فقد وثّق كتاب وفلاخ وأيبوغا (Knapp, Flach, and Ayboga, 2016) أن نظام الرئاسة المشتركة في روجافا [حيث اشترط كل منصب وجود رئيس مشارك ورئيسة مشاركة] عمل في ظل نزاعٍ مسلح نشط، وهو أقصى اختبار لاستقرار الحوكمة. وهذه الأدلة موحية لكنها ليست قاطعة؛ إذ اختلف نظام روجافا عن نموذج الرؤساء الثلاثيين [رئيسان مشتركان لا ثلاثة، مع اشتراط الجنس إلزاميًا لا الانتخاب]. وبعد أن أُقيم بدءًا من عام 2012 فصاعدًا، استمرّ عمله في ظل الحرب حتى عام 2026، حين أعقب اتفاق اندماج مع الحكومة السورية، في شهر أغسطس، حلُّ الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (Security Council Report, 2026). ومع ذلك، تظل الحالة تُظهر أن المنصب

التنفيذي المشترك قادرٌ على أداء مهامه في أشدّ الظروف قسوة، غير أن نهايتها تُبيّن أن ذلك الترتيب لم يُختبر قط في زمن السلم.

وتُشكّل السلطة التنفيذية الجماعية السويسرية اختبار طوق. فقد عمل المجلس الاتحادي السويسري [وهو هيئة جماعية من سبعة أعضاء تتشارك السلطة التنفيذية، مع تداول الرئاسة سنوياً] دون انقطاع منذ عام 1848. وتُعدُّ الحالة السويسرية مثالًا واحدًا باقيًا؛ إذ تُظهر أن الحوكمة التنفيذية التي يضطلع بها عدة أشخاص يمكن أن تكون مستقرة على المدى الطويل، لا أنها يجب بالضرورة أن تكون كذلك. ويجب أن تمرَّ الرئاسة الثلاثية في نظام Jasutopian، التي تتشارك مبدأ السلطة التنفيذية الجماعية، عبر هذا الطوق؛ فلو كانت الهيئات التنفيذية الجماعية غير مستقرة بنيويًا، لأخفق النظام السويسري. بيد أنه لم يُخفق. ويبقى ثمة فارق واحد: إذ يبتُّ المجلس الاتحادي في أعماله برأي أغلبيته (Swiss Federal Chancellery, 2012)، في حين لا يستطيع الرؤساء الثلاثيون اتخاذ أي قرار تنفيذي دون تصويت بنسبة 3/3 [المادة XIX]. ويصمت السجل السويسري حيال الجمود في ظل قاعدة الإجماع، وهو ما وُجِد مؤشر الجمود لاختباره.

وتُشكّل أدلة دول الشمال الأوروبي اختبار طوق ثانيًا. فلو كان التوفير الواسع يزعزع استقرار الحكومات التي تُقدّمه، لأظهرت ديمقراطيات الشمال الأوروبي ذلك؛ ففي سجل Polity5 حتى عام 2018، تُظهر كلٌّ من الدنمارك وفنلندا والنرويج والسويد أكثر من سبعين عامًا دون تغيُّر في النظام [آيسلندا غير مدرجة في مجموعة البيانات] (Marshall & Gurr, 2020). ويختبر هذا الطوق ما إذا كان التوفير متوافقًا مع حكومة مستقرة في الاقتصادات النقدية، لا الرئاسة الثلاثية في ذاتها.

حدَّد مانكور أولسون (Olson, 1965) معضلة العمل الجماعي التي تُهدّد جميع آليات الديمقراطية المباشرة: إذ قد يمتنع الأفراد العقلانيون عن المشاركة حتى عندما يكون الانخراط الجماعي مفيدًا، لأن الأثر الفردي لصوت واحد ضئيلٌ للغاية. وفي مواجهة تنبؤ أولسون، يستند هذا الكتاب إلى ثلاثة حوافز يوفّرها نظام Jasutopianism، ليس أيٌّ منها مقابلًا يُدفَع للتصويت [فالتصويت لا يُكسِب مستوى المكانة، الذي يُمنَح للعمل والتعليم وحدهما]، وهي: الأثر المباشر للصوت [ففي مجلس المواطنين يصوّت المواطن على مشروع القانون نفسه، ولا يُقرُّ أي مشروع قانون دون تجاوز 55% من تلك الأصوات، كما تُلغى نسبة 80% منها حق النقض]، والشفافية [إذ يُتيح نظام التصويت الذي يُحدّده نظام Jasutopianism للانتخابات للمواطن أن يتحقّق، بمقارنة أرشيف عام، من أن صوته قد سُجّل كما أُدلي به، ويمكن للتحقُّق نفسه أن يخدم عمليات التصويت في مجلس المواطنين]، والثقة التي تنمو حيثما يُشاهَد تحقُّق الحافزين الأولين. وتختبر عتبة التصويت البالغة 30% في شرط الدحض [أدناه] ما إذا كانت هذه الحوافز كافية. وتحتسب العتبة المواطن الذي يصوّت على مشروع قانون واحد على الأقل في السنة [الفصل 6]، والبلد الوحيد الذي يطرح القوانين على مواطنيه عدة مرات في السنة يُبيّن ما يمكن أن يتوقعه هذا المقياس: ففي سجل كانتون جنيف، يمتنع أقل من مواطن واحد من كل عشرة عن جميع الاقتراعات، بينما يشكّل المصوّتون من حين لآخر ما بين ثلثي الناخبين وأربعة أخماسهم (Goldberg & Sciarini, 2021).

شرط الدحض. إذا تحقَّق أي شرط واحد من الشروط الأربعة المُتحقَّق منها التالية عبر دورتين للرئاسة الثلاثية في دولة Jasutopian مُطبَّقة: (أ) إخفاق حدوث تداول دستوري للسلطة أو تسجيل الدولة تغيرًا في النظام وفق معيار Polity5، أو (ب) انخفاض معدل التصويت في مجلس المواطنين إلى ما دون 30 في المائة لعامين متتاليين بينما تتراجع قراءتا الثقة والرضا في مؤشر شرعية الحوكمة [G.L.I.، القسم VII أدناه] خلال العامين نفسيهما بالضبط، أو (ج) ارتفاع مؤشر N.C.I. بأكثر من انحرافين معياريين فوق خط أساسه الممتد لعشر سنوات في أغلبية المدن، أو (د) تجاوز مؤشر الجمود العشر لعامين متتاليين أو تعثُّر أي قرار تنفيذي واجب واحد لأكثر من تسعين يومًا؛ فعندئذ يُعدُّ التنبؤ الثالث مدحوضًا تجريبيًا في ظل القواعد الدستورية المُختبَرة، بما يُثبت أن المعايرة القائمة للإجماع التنفيذي والتشريع المباشر لم تضمن الاستقرار والمساءلة اللازمين لحكومة دائمة.

يختبر الشرط (أ) آلية تداول السلطة. ويختبر الشرط (ب) آلية الديمقراطية المباشرة في مواجهة الامتناع عن التصويت الذي يتنبأ به تحليل أولسون للعمل الجماعي، وذلك عند العتبة التي اختارها هذا الكتاب؛ بيد أن انخفاض معدل التصويت وحده يُمثِّل إنذارًا لا تفنيدًا، لأن المواطنين الراضين قد يُقلِّلون من التصويت، ومن ثم لا يُفضي إلى الدحض إلا مقترنًا بعلامة ثانية. ويختبر الشرط (ج) الأداء العملي للنظام، إذ يتجلَّى عدم استقرار الحوكمة في ارتفاع معدلات الجريمة، ويوفِّر مؤشر N.C.I. أداة القياس لذلك. أما الشرط (د) فيختبر قاعدة الإجماع ذاتها؛ فثلاثة مسؤولين تنفيذيين يعجزون عن الاتفاق يتركون القرارات الواجبة دون اتخاذ، ويتولَّى المؤشر إحصاءها.

VI. التنبؤ الرابع: سينخفض الفقر إلى ما دون خمسة في المائة

الادعاء المجرد. في ظل حوكمة Jasutopian، حيث تضمن المادة I موارد أساسية مجانية [غذاء، وملبس، ومياه صالحة للشرب، وتعليم، ورعاية صحية، وسكن من المستوى المعياري، ومرافق] لجميع المواطنين المساهمين، سينخفض الفقر [مُقاسًا بمؤشر C.P.I.، أي مؤشر الفقر الحضري، مدينةً بمدينة، وبمعدل الفقر الوطني متعدد الأبعاد] إلى ما دون 5% في كل مدينة، وفي الأمة بأسرها، في غضون جيل واحد.

التعريف الإجرائي. على المستوى الأساسي، يتمثَّل المفهوم في الحرمان المادي في ظل ضمان المادة I. وعلى المستوى الثانوي، يتفرَّع هذا المفهوم إلى ثلاثة أبعاد: فقر الموارد [ما إذا كان المواطنون يحصلون على السلع والخدمات الأساسية]، وحرمان القدرات [ما إذا كان المواطنون قادرين على تحقيق الأداءات الوظيفية الأساسية، وتحديدًا الصحة، والتعليم، والتنقل، والصوت المدني، وفقًا لمقاربة القدرات لدى أمارتيا سن]، والرفاه المقارن [ما إذا كان المستوى المادي للمعيشة في دولة Jasutopian يضاهي أو يتجاوز مستواه في الدول ذات مستويات التنمية المماثلة]. وعلى مستوى المؤشرات، يتمثَّل المتغير الرئيسي في مؤشر C.P.I. [مؤشر الفقر الحضري]، الذي يتتبَّع الفقر على مستوى المدينة ويُقدِّم توزيعًا مدينةً بمدينة [دون احتساب متوسط مشترك للمدن معًا، وفقًا للاشتراط الصريح لنظام Jasutopianism]. ولا يُحدِّد مسرد مصطلحات Jasutopianism

وحدة قياس لهذا المؤشر؛ ولذا يقرؤه هذا الكتاب بوصفه نسبةً مئوية، أي حصة سكان المدينة الذين افتقروا إلى مورد واحد أو أكثر من الموارد الأساسية في المادة I في أي وقت من السنة، مأخوذةً من النظام الوطني لسجل الهوية ومتحقَّقًا منها لدى لجنة تدقيق المقاييس [الهيئة المستقلة عن سلطات الحوكمة الثلاث، التي ينشئها الفصل 6]. أما المتغير الثاني، الذي يقيس حرمان القدرات، فهو معدل الفقر الوطني متعدد الأبعاد، المحسوب وفق طريقة ألكير وفوستر. ويُقرأ الرفاه المقارن بوضع كلا الرقمين إلى جانب معدلات الحرمان في الدول الأخرى.

الأفق الزمني. خمسة وعشرون عامًا. جيل واحد. ويقضي التنبؤ بأن تضافر ضمان المادة I، وتخصيص الموارد القائم على المساهمة في نظام ترقية المكانة، والبنية التحتية المُشيَّدة خلال خطة الانتقال [الفصل 6]، سيخفِّض مؤشر C.P.I. في كل مدينة، ومعه معدل الفقر الوطني متعدد الأبعاد، إلى ما دون 5%.

خط أساس المقارنة. الحرمان محسوبًا عينيًا، أي مقارنة النظير بنظيره. فمؤشر C.P.I. يُحصي الأفراد الذين افتقروا إلى الضروريات، ولذلك فإن نظيره في المقارنة هو معدل الحرمان المادي والاجتماعي الشديد في الاتحاد الأوروبي [حصة الأشخاص العاجزين عن تحمُّل تكلفة سبعة بنود أو أكثر من أصل ثلاثة عشر بندًا]، الذي بلغ 6.4% عبر الاتحاد في عام 2024، مع بلوغ أدنى المعدلات الوطنية قرابة 2% (Eurostat, 2025). أما فقر الدخل النسبي فمقياسٌ مختلف وليس موضوع المقارنة؛ إذ يعيش نحو 11% من السكان عبر دول OECD بأقل من نصف الدخل الوسيط في بلدانهم [11.4% في عام 2021] (OECD, 2024)، ويمكن لبلدٍ أن يُنهي الحرمان بينما تبقى دخول سكانه متفاوتة. ويوفِّر نظام GNH في بوتان مقارنةً غير نقديَّة؛ فقد طوَّر أورا وألكير وزانغمو ووانغدي (Ura, Alkire, Zangmo, and Wangdi, 2012) مؤشر GNH باستخدام طريقة ألكير وفوستر للقياس متعدد الأبعاد، التي تُحدِّد عتبات الكفاية عبر تسعة مجالات. ويقضي التنبؤ بأن دولة Jasutopian ستُخفِّض مؤشر C.P.I. في كل مدينة إلى ما دون 5%، إلى جانب معدل فقر وطني متعدد الأبعاد دون 5%.

الأدلة القائمة. تُشكِّل بيانات الفقر في دول الشمال الأوروبي اختبار طوق. إذ تُسجِّل دول الشمال الأوروبي، التي تُقدِّم أوسع توفير اجتماعي شامل بين الدول المتقدمة، فقرًا نسبيًا في الدخل يتراوح بين 5 و7% في الدنمارك وفنلندا وآيسلندا (OECD, 2024) ونحو 8% في النرويج (OECD, n.d.)، مقابل متوسط OECD البالغ نحو 11%. ويجب على نظام Jasutopian، الذي يضمن موارد أساسية مجانية لكل مواطن مساهم دون اختبار للملاءة، أن يمرَّ عبر هذا الطوق؛ فلو كان التوفير الواسع يترك الفقر على حاله حيث وجده، لأخفق التنبؤ. وتُشير بيانات دول الشمال الأوروبي إلى أنه لا يفعل ذلك. وبعد الذي تقرر، تعمل حالة دول الشمال الأوروبي داخل اقتصاد نقدي يُعرَّف فيه الفقر قياسًا إلى الدخل الوسيط؛ بينما يواجه نظام Jasutopian، حيث الموارد الأساسية مضمونة ويُقاس الفقر بالحرمان المطلق لا بالدخل النسبي، مجالًا مختلفًا للقياس.

وتُشكِّل أدلة الكفاية في بوتان اختبار «قشة في مهب الريح». إذ يعدُّ مؤشر GNH الشخص سعيدًا حين يبلغ الكفاية في ستةٍ من المجالات التسعة، ووفقًا لهذا المقياس كان 41% من البوتانيين

سعداء في عام 2010 و48% في عام 2022 (Ura et al., 2012, 2023)، بغضِّ النظر عن انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في بوتان. وبالنسبة لمن هم دون الخط، يُبيِّن المؤشر المجالات التي تغيب فيها الكفاية. ويُوحي ذلك بأن أنظمة القياس غير النقدية قادرة على تحديد الحرمان واستهدافه بدقة أكبر من المقاييس القائمة على الدخل. وهذه الأدلة موحية لكنها ليست قاطعة؛ إذ يعمل نظام بوتان في سياق ثقافي واقتصادي مختلف للغاية، ولم يُختبَر نظام GNH في اقتصاد ما بعد صناعي.

ويُمثِّل نظام بنوك الوقت اختبارًا إضافيًا من نوع «قشة في مهب الريح». فقد أعاد التبادل دون نقود إلى الحياة المجتمعية أشخاصًا يُقصيهم الاقتصاد النقدي [الفصل 3]؛ غير أنه فعل ذلك على نطاقٍ مجتمعي، وإلى جانب اقتصادٍ نقدي.

اقترحت كيت راورث (Raworth, 2017) نموذج «الدونات»، وهو نموذج بصري تُمثِّل فيه الحلقة الداخلية الأساس الاجتماعي [الحدود الدنيا لمعايير الرفاه البشري] وتُمثِّل الحلقة الخارجية السقف الإيكولوجي [الحدود الكوكبية]. ويُمثِّل التنبؤ بأن مؤشر C.P.I. لكل مدينة سينخفض إلى ما دون 5% ادعاءً بأن دولة Jasutopian سترفع كل مواطن تقريبًا فوق الأساس الاجتماعي. ويُقدِّم نموذج «دونات» راورث بنيةً بصرية للدحض: فإذا ظلّ المواطنون دون الأرضية الاجتماعية، يكون النظام قد أخفق في الوفاء بوعده الأساسي الجوهري.

شرط الدحض. إذا جرى تجاوز أيّ من العتبتين المُتحقَّق منهما بعد خمس وعشرين سنة من التأسيس في دولة Jasutopian مطبّقة [وقوف مؤشر C.P.I. في أيّ مدينة منفردة عند 5 في المائة فأكثر، أو وقوف المعدل الوطني للفقر متعدد الأبعاد عند 5 في المائة فأكثر]، فإن التنبؤ الرابع يُعدّ مدحوضًا تجريبيًا، دون منح أيّ استثناء لوجود اتجاه تنازلي، بما يثبت أن آليات التخصيص المختبَرة بموجب المادة I لم تخفّض الحرمان المادي إلى الحدّ الدستوري الأدنى المطلوب.

وليست عتبة 5% اعتباطية؛ فهي صارمة من وجهين: إذ تُطبَّق على كل مدينة ولا تُطبَّق أبدًا على متوسط وطني، وتقع دون متوسط معدل الحرمان المادي والاجتماعي الشديد في الاتحاد الأوروبي [6.4% في عام 2024]، وإن كانت أعلى من أدنى المعدلات الوطنية [قرابة 2%]. فإذا عجز نظام Jasutopianism، الذي تكفل المادة I فيه الأساسيات لكل مواطن مساهم، عن إبقاء الحرمان في كل مدينة من مدنه دون 5%، وهو خط أدنى من متوسط اتحادٍ لاقتصادات نقدية، فإن الآلية ذاتها [وليس مجرد التطبيق] تغدو موضع شك.

VII. التنبؤ الخامس: ستصمد الشرعية الديمقراطية عبر الزمن

الادعاء المجرَّد. إن التأييد العام لحوكمة Jasutopian [مقيسًا عبر مؤشر شرعية الحوكمة (G.L.I.)، وهو أداة شرعية مركَّبة يُقدِّمها هذا المجلد] سيصمد عبر الزمن بدلًا من أن يتآكل.

التعريف الإجرائي. يتمثل المفهوم، على المستوى الأساسي، في التأييد العام لنظام الحوكمة. ويتفرع هذا، على المستوى الثانوي، إلى ثلاثة أبعاد: معدلات التصويت [ما إذا كان المواطنون

يشاركون بفاعلية في الآليات الديمقراطية]، ومؤشرات الثقة [ما إذا كان المواطنون يعبّرون عن ثقتهم في عدالة النظام وكفاءته واستجابته]، واستطلاعات الرضا [ما إذا كان المواطنون يفيدون بأن النظام يفي بوعوده]. وعلى مستوى المؤشر، يتمثل المتغيّر الرئيس في مؤشر شرعية الحوكمة [G.L.I.]، وهو أداة مركّبة يقدّمها هذا المجلد تترجم إجرائيًا تلك الأبعاد الثلاثة بعينها: معدل التصويت في مجلس المواطنين، ومؤشرات الثقة المؤسسية، واستطلاعات رضا المواطنين. وتُستطلَع مكوّنتا الثقة والرضا عبر عينات مجهولة الهوية تجريها لجنة تدقيق المقاييس، فيما تنشر السلطة التشريعية المؤشر استنادًا إلى الأرقام التي تحقّقت منها اللجنة. وتُعلَن المكوّنات الثلاثة فرادى ومجتمعةً معًا، إذ يُختبر التنبؤ على اثنتين منها في مقابل الثالثة. ويؤدي مؤشر U.A.O.R. [تصنيف فرصة التقدم اليوتوبي]، وهو مقياس الشروط المسبقة في نظام Jasutopianism، دور متغيّر مرافقٍ سياقي لا دور مقياس الشرعية ذاته: فالمجتمع الذي تتآكل شروطه المسبقة يُرجَّح أن يشهد تآكلًا في شرعيته، غير أن الأداتين تقيسان شيئين مختلفين. وهناك مؤشر تكميلي يتمثل في مقياس حلقة التغذية الراجعة بين التعاطف والمؤسسة [إذا جرى تفعيله إجرائيًا بوصفه جزءًا من البنية التحتية للقياس].

الأفق الزمني. قياس متواصل بدءًا من السنة 1، مع تقييم رسمي في السنة 5 [الفصل 6، مرحلة التقييم]، وفي السنة 10 [تصويت التجديد الديمقراطي]، وكل خمس سنوات بعد ذلك. ويصاغ التنبؤ على مكوّنتَي الثقة والرضا من مؤشر G.L.I.: ففي كل تقييم خمسي بعد السنة 10 ستقفان عند مستواهما في السنة 10 أو فوقه [ومن المتوقع حدوث انخفاضات مؤقتة بين التقييمات خلال الأزمات].

خط أساس المقارنة. سجلّ الدولة نفسها: قراءات السنة 10 لمكوّنتَي الثقة والرضا في مؤشر G.L.I.، كما تحقّقت منها لجنة تدقيق المقاييس. أما مجموعتا بيانات مسح القيم العالمي و«يوروباروميتر»، اللتان تقيسان الثقة في الحكومة والرضا الديمقراطي عبر عشرات الدول على مدى عقود، فتوفّران السياق الذي يمكن فيه وضع تلك القراءات بمحاذاة قراءات الديمقراطيات الأخرى؛ ولا تشكّلان أيّ جزء من الاختبار.

الأدلة القائمة. أظهر Bo Rothstein (2005) الآلية الدقيقة التي يستند إليها هذا التنبؤ: فمؤسسات الرعاية الشاملة تولّد الثقة الاجتماعية. وعندما يدرك المواطنون أن النظام يفي بوعوده [أن الموارد الأساسية تُوفَّر حقًا، وأن بنية الحوكمة خاضعة للمساءلة حقًا، وأن الترقّي في مستوى المكانة يقوم حقًا على المساهمة]، تنمو لديهم الثقة بالنظام. وهذه الثقة تعزّز المشاركة، التي تعزّز بدورها النظام، الذي يعزّز بدوره الثقة. وتمثّل آلية Rothstein دليل قشّة في مهبّ الريح للتنبؤ الخامس، بل دليلًا قويًا في بابه: إذ تسمّي مسارًا سببيًا من التوفير إلى الثقة وتُظهر عمله في البلدان الإسكندنافية. غير أن البرامج الإسكندنافية شاملة وغير مشروطة وتعمل ضمن اقتصادات نقدية، في حين أن ضمانة المادة I مشروطة بالمساهمة، وتتولّى مستويات المكانة تدرّج ما يتجاوز الأساسيات؛ وما يختبره التنبؤ هو ما إذا كان هذا المسار يعمل في ظل تلك الشروط.

وتشكّل بيّنة التفاعل الرقمي الإستوني دليل قشّة في مهبّ الريح. فقد وثّق Heller (2017) أن البنية التحتية للحوكمة الرقمية في إستونيا أنتجت مشاركة مدنية مرتفعة: استخدام شبه شامل

للخدمات الحكومية الرقمية، وإقبال واسع على التصويت الإلكتروني، وثقة مُبلَّغ عنها مرتفعة بشفافية النظام. وتنسجم هذه النتيجة مع التنبؤ القائل إن شفافية الحوكمة [إذ يسجّل النظام الوطني لسجل الهوية في نظام Jasutopianism كل معاملة؛ ويضيف هذا الكتاب النشر المُتحقَّق منه لأرقامه وحق المواطن في الاطلاع] تولّد الثقة. غير أن الدليل إيحائي فحسب: فنظام إستونيا يعمل ضمن اقتصاد نقدي وبنية ديمقراطية تقليدية، مما يجعل القياس المباشر على نظام Jasutopianism غير مؤكد.

وتمثّلٍ بيّنة روجآفا دليل قشّة في مهبّ الريح ثالثًا. فقد واصلت حكومة بُنيت من الكومونة صعودًا أداء عملها، بمشاركة مجتمعاتها المحلية، طوال أربع عشرة سنة من الحرب [الفصل 3]. وانتهت في عام 2026 باندماجها في الدولة السورية، قبل أن يتسنى لها إثبات ما إذا كانت تلك المشاركة ستدوم في زمن السلم.

وقد صاغ Norbert Wiener (1948) صياغةً رسميةً المبدأ السيبراني الذي يجسّده هذا التنبؤ: إن أنظمة التغذية الراجعة التي تزوّد مكوّناتها بمعلومات دقيقة تكون ذاتية التصحيح. ويحتوي نظام Jasutopian على حلقة تصحيح من هذا القبيل [حلقة المقاييس والمساءلة، أي جسر المساءلة والتعاطف في الفصل 2]: فالمؤسسات تُنتج مخرجات تقيسها مقاييس Jasutopianism والأدوات التي يضيفها هذا الكتاب، وتحقّق لجنة تدقيق المقاييس من الأرقام وتُتاح للعموم، وتولّد الشفافية الفهم [المفهوم IV من نظرية النسبية الأبدية]، ويُولّد الفهم المساءلة، وتُولّد المساءلة التحسين المؤسسي. إن حلقة التصحيح تُبقي النظام على مساره؛ ولا تَعِد بصعود بلا نهاية. ومن ثم، فإن التنبؤ بصمود الشرعية هو تنبؤ بأن حلقة التصحيح هذه ستعمل كما صُمّمت.

شرط الدحض. إذا تراجعت قراءات الثقة والرضا المُتحقَّق منها في مؤشر G.L.I. عبر خمس سنوات متتالية في أيّ وقت بعد السنة 10 في دولة مطبِّقة للنظام [بما يشير إلى تآكل بنيوي لا إلى تقلّب أزمة قصير الأمد]، بينما ظلّ معدل التصويت في مجلس المواطنين خلال تلك السنوات الخمس نفسها دون 30 في المائة لسنتين متتاليتين، فإن التنبؤ الخامس يُعدّ مدحوضًا تجريبيًا، بما يثبت أن معايرة الشفافية والمساءلة المختبَرة لم تصن الشرعية الديمقراطية طويلة الأمد المترتبة عليها.

ويأتي الشرط المزدوج [انخفاض الثقة والرضا معًا، مقترنًا بمعدل تصويت منخفض] مقصودًا لذاته. فشطراه مستقلان: إذ يُقرأ الأول على مكوّنتَي الثقة والرضا في المؤشر وحدهما، بحيث لا يُحتسب معدل التصويت مرتين. فقد تنخفض الثقة والرضا وحدهما بسبب عوامل خارجية [أزمة دولية، أو كارثة طبيعية] دون أن يدلّ ذلك على إخفاق بنيوي في نموذج الحوكمة. وقد ينخفض التصويت وحده بدافع الرضا لا بدافع خيبة الأمل [إذ قد يقلّ إقبال المواطنين الراضين على التصويت، وهو نمط موثّق في الديمقراطيات الناضجة]؛ ومن ثم فإن انخفاض معدل التصويت يمثّل إنذارًا، هنا كما في التنبؤ الثالث، ولا يمثّل في حدّ ذاته تفنيدًا أبدًا. أما اجتماع الأمرين معًا فيدلّ على إخفاق بنيوي: فالمواطنون لا يثقون بالنظام [انخفاض الثقة والرضا] ولا يتفاعلون معه [معدل

تصويتٍ دون 30%]. وبالمثل، فإن أيّ قراءة أدنى من مستوى السنة 10 لا تبلغ حدّ هذا الشرط تُعدّ إنذاراً وليست تفنيداً بعد.

Prediction	Measured by	Time horizon	Falsified if
One. Status Leveling will motivate productive work	The workforce activity rate and output per worker, each against the same measure in OECD countries at comparable development levels	25 years	Either measure stands below the OECD level and the gap has not narrowed over the last five years
Two. Innovation rates will stand within the range of monetary system baselines	Dual Physical Innovation Benchmark [ΔEp and ΔMp against IEA and OECD databases], open science citations, and domestic T.A.R. trend	20 years	Domestic T.A.R. declines from Year 5 baseline AND 10 year trailing averages on both ΔEp and ΔMp fall below 25th percentile of comparable OECD economies without narrowing over 5 years
Three. Governance stability will hold	Transfers of power and the Polity5 record of regime change; the voting rate, read with the trust and satisfaction parts of the G.L.I.; the N.C.I.; the deadlock indicator	Two Tri-Presidency cycles [8 years]	Any one holds: (a) a constitutional transfer of power fails or a regime change occurs; (b) the voting rate stands below 30% for two consecutive years while trust and satisfaction fall in those years; (c) the N.C.I. exceeds its pre-Jasutopian baseline by more than two standard deviations in a majority of cities; (d) the deadlock indicator stands above one tenth in two consecutive years, or any single required decision stays blocked for more than ninety days
Four. Poverty will decline below five percent	The C.P.I. of every city and the national multidimensional poverty rate	25 years	Any city's C.P.I. or the national rate stands at or above 5%; a declining trend earns no exemption
Five. Democratic legitimacy will hold over time	The trust and satisfaction parts of the G.L.I., surveyed by the Metrics Audit Panel through anonymous samples, and the voting rate	From Year 10 onward, read each year; formal assessment every fifth year	Trust and satisfaction fall for five consecutive years and, within those years, the voting rate stands below 30% for two consecutive years

الشكل 7.2. شروط الدحض: ما الذي قد يثبت خطأ النظام

VIII. البنية الاستدلالية

إن التنبؤات الخمسة استشرافية: فهي تصف نتائج ستتحقق إذا عمل النظام كما صُمّم. أما أدلة دراسات الحالة من الفصل 3 فاستعادية: إذ تصف نتائج وقعت بالفعل في أنظمة تشترك في سمات

بنيوية مع نظام Jasutopianism. ويربط هذا القسم بين الجانبين عبر تصنيف الأدلة القائمة وفق منهج تتبع العمليات لدى Collier (2011).

	Prediction				
	1. Status Leveling → productive work	**2. Innovation → within the range of baselines**	**3. Governance stability**	**4. Poverty → below 5%**	**5. Democratic legitimacy → holds**
Mondragon	**Straw-in-the-wind [1]**	*[no relevant evidence]*	*[no relevant evidence]*	*[no relevant evidence]*	*[no relevant evidence]*
Kibbutzim	**Hoop test [2]**	*[no relevant evidence]*	*[no relevant evidence]*	*[no relevant evidence]*	*[no relevant evidence]*
Nordic	**Hoop test [3]**	**Hoop test [6]**	**Hoop test [9]**	**Hoop test [12]**	**Straw-in-the-wind [15]**
Bhutan GNH	*[no relevant evidence]*	*[no relevant evidence]*	*[no relevant evidence]*	**Straw-in-the-wind [13]**	*[no relevant evidence]*
Time banking	**Straw-in-the-wind [4]**	*[no relevant evidence]*	*[no relevant evidence]*	**Straw-in-the-wind [14]**	*[no relevant evidence]*
Estonia	*[no relevant evidence]*	**Straw-in-the-wind [7]**	*[no relevant evidence]*	*[no relevant evidence]*	**Straw-in-the-wind [16]**
Rojava	*[no relevant evidence]*	*[no relevant evidence]*	**Straw-in-the-wind [10]**	*[no relevant evidence]*	**Straw-in-the-wind [17]**
Commons-based peer production	**Straw-in-the-wind [5]**	**Straw-in-the-wind [8]**	*[no relevant evidence]*	*[no relevant evidence]*	*[no relevant evidence]*
Swiss Federal Council	*[no relevant evidence]*	*[no relevant evidence]*	**Hoop test [11]**	*[no relevant evidence]*	*[no relevant evidence]*

Darker tint: hoop test. Lighter tint: straw-in-the-wind. No cell is classified as a smoking gun or as doubly decisive.

[1] Democratic governance and compressed pay maintain productivity; monetary context limits transferability.

[2] Equal sharing is sustainable under specific conditions; Status Leveling is designed to counter the identified failure mode.

[3] Extensive provision does not by itself destroy the incentive to innovate; monetary context limits transferability.

[4] Contribution based value assignment functions at community scale, beside a monetary economy.

[5] Nonmonetary motivation produces valuable output in specific domains.

[6] Extensive provision is compatible with high innovation; monetary context limits transferability.

[7] A small state built its digital government from almost nothing within about twenty five years; monetary economy.

[8] In open source software, openly shared work matches or exceeds proprietary alternatives in information goods; most Linux kernel development is paid work.

[9] Denmark, Finland, Norway and Sweden each show more than seventy years without a regime change; monetary context limits transferability.

[10] Copresidency functioned under war from 2012 until the administration was dissolved in 2026; never tested in peace.

[11] A collegial executive of several members stable for more than 170 years; one surviving example, deciding by majority and not by unanimity.

[12] Extensive provision goes with relative income poverty of 5 to 8% against an OECD average of about 11%; a different measure from the C.P.I.

[13] Nonmonetary measurement identifies who lacks sufficiency and in which domains.

[14] Community level nonmonetary exchange reduces social exclusion.

[15] Rothstein's mechanism: universal provision generates trust; causal mechanism identified in monetary democracies with unconditional programs.

[16] Digital transparency goes with high citizen engagement; monetary economy.

[17] Government built from the commune upward kept the participation of its communities through war; ended in 2026 before any test in peace.

الشكل 7.3. البنية الاستدلالية: دراسات الحالة بوصفها بيانات لتتبّع العمليات

إن النمط الذي ينبثق من البنية الاستدلالية بليغ الدلالة. فلا يحظى أيّ تنبؤ باختبار «حاسم مزدوج»، أي دليل ضروري وكاف في آنٍ واحد، كما لا يحظى أيّ منها بدليل «سلاح مدخّن» كذلك. وهذا الغياب أمر متوقّع؛ إذ لا يوجد نظام قائم يماثل نظام Jasutopianism، والدليل الكافي لتأكيد تنبؤ حول دولة Jasutopian لا بد أن يأتي من نظام Jasutopian نفسه. وما توفّره الأدلة هو شبكة من اختبارات الطوق ودلائل القشّة في مهبّ الريح تجعل التنبؤات معقولة ووجيهة دون أن تجعلها يقينية. فبيانات الكيبوتس لا تثبت أن ترقية المكانة ستنجح، بل تثبت أن الآلية المحددة التي سبّبت تآكل الكيبوتس هي الآلية عينها التي صُمّمت ترقية المكانة لمواجهتها. والبيانات الإسكندنافية لا تثبت أن التوفير في نظام Jasutopian سيولّد الثقة، بل تُظهر أن المسار السببي من التوفير إلى الثقة يعمل في ديمقراطيات نقدية يكون التوفير فيها شاملًا وغير مشروط. فالحالات تدعم الآليات المجاورة [التوفير الشامل، والمقاييس البديلة، والتسجيل الرقمي، والتعبير المباشر]. أما التبادل غير النقدي المتدرّج على النطاق الوطني فلا سابقة له، وذلك هو ما يختبره التنبؤ الأول.

ذهب James Mahoney (2010) إلى أن البحث النوعي يولّد المعرفة السببية من خلال تراكم شواهد متعددة جُمعت بصورة مستقلة، لا يكون أيٌّ منها حاسمًا بمفرده، غير أن ثقلها المجتمع يدعم الاستدلال السببي. والبِنية الاستدلالية المعروضة آنفًا هي بالضبط من هذا النوع من الحجج التراكمية. فالتنبؤات ليست مُثبتة، وإنما تغدو وجيهة بأدلة تُظهر، على أقل تقدير، جدوى الآليات الأقرب إلى تلك التي تستند إليها.

وسيلاحظ القارئ وجوب صون الأمانة الفكرية لهذا التقييم. فقد أظهر Philip Tetlock (2005) أن تنبؤات الخبراء بشأن الأحداث السياسية لا تتفوق، في المتوسط، على المصادفة إلا بقدر يسير، وأن الخبراء الذين يستدلّون انطلاقًا من نظرية كبرى واحدة أشدّ إفراطًا في الثقة وأقل دقة من أولئك الذين يستلهمون أفكارًا متعددة. والتنبؤات الخمسة الواردة أعلاه محدّدة بما يكفي لاختبارها، ومتواضعة بما يكفي لتكون ذات مصداقية. فهي لا تدّعي أن نظام Jasutopianism سينتج يوتوبيا، بل تدّعي أن نتائج محدّدة وقابلة للقياس ستقع ضمن آفاق زمنية محدّدة، وأن إخفاقات محدّدة وقابلة للقياس ستشكّل تفنيدًا لها.

IX. ما يترتب على التنبؤ المدحوض: الإضافة وبروتوكول الاستبدال الدستوري

إن عتبة الدحض دون أثر قانوني ليست سوى مسرحية. وتُحكِم المادة CII إغلاق المدوّنة النصّية: «لا يجوز حذف أيّ مادة من مواد القانون [I-CII] أو تعديلها في هذه الوثيقة بعد إقرارها بالكامل» (Rodriguez, 2021)، وتمدّ المادة CXXIII [الفصل 8] ذلك القفل النصّي بعينه ليشمل المواد من CIII إلى CXXIV، كما تمدّه المادة CXXXV [الفصل 12] ليشمل المواد من CXXV إلى CXXXV. ويطرح علماء السياسة الأكاديميون بحقّ سؤالًا صعبًا حول الديمومة النصّية: إذا أخفقت آلية اقتصادية أو إجرائية تجريبية إخفاقًا حقيقيًا في الممارسة العملية، فهل يحبس الثبات النصّي المواطنين داخل قاعدة معطّلة إلى الأبد؟ كلا. ولحفظ النص التاريخي المتصل للمادة CII، مع تزويد برنامج بحثي بوبري ولاكاتوشي بصمّام مخرج دستوري صارم، يرسي هذا المجلد

استجابة مؤسسية ذات مستويين تجمع بين **المعايرة بالإضافة** وبين **بروتوكول الاستبدال الدستوري [التجاوز التشغيلي وفق قاعدة Lex Superior]** المحدود النطاق والمُضاف عبر المادة XCVI.

استجابة الدحض من المستوى 1: المعايرة بالإضافة. عندما تثبت الأرقام المُتحقَّق منها الصادرة عن لجنة تدقيق المقاييس المستقلة تجاوز عتبة دحض مسجَّلة مسبقًا للمرة الأولى، تتوالى ثلاث خطوات وفق تسلسل صارم. أولًا، تنشر السلطة التشريعية نتيجة اللجنة علنًا، مسجِّلةً التنبؤ بوصفه مدحوضًا تجريبيًا دون أيّ تبرير. ثانيًا، يجري مجلس الشيوخ مراجعة تشخيصية علنية تُسمّي المُعامِل أو الإجراء المحدَّد الذي أخفق. ثالثًا، يصوغ مجلس الشيوخ موادَّ تصحيحية وفق المسار التشريعي القياسي للمادة XCVI [إقرار مجلس الشيوخ، وموافقة مجلس المواطنين، وتوقيع السلطة التنفيذية، ومراجعة المطابقة لدى السلطة القضائية] لإعادة معايرة فوارق مستوى المكانة من 1 إلى Z، أو أوزان المعاملات، أو الجداول الإدارية، أو إجراءات الرقابة، مع ترك كل مادة سابقة دون أيّ مساس بنصّها.

استجابة الدحض من المستوى 2: بروتوكول الاستبدال الدستوري [التجاوز التشغيلي وفق قاعدة Lex Superior]. ماذا لو أخفقت معايرة المُعامِلات؟ إن الثبات النصّي والاستبدال التشغيلي متمايزان قانونيًا. وأساس البروتوكول هو الرتبة، لا التأخر الزمني أبدًا. فنظام Jasutopianism يجعل المبادئ التأسيسية الثلاثة «المرتبة الأعلى فوق كل قانون» (Rodriguez, 2021)، ولذا فإن الآلية التي أظهرت الأرقام المُتحقَّق منها مرتين أنها تعمل ضد الحرية أو الحياة أو الازدهار تخضع لتلك المبادئ؛ وما مادة الاستبدال إلا الصورة التي تنفذ بها تلك النتيجة، وبين مادتين متساويتين في الرتبة يظل النص الأقدم هو السائد [المادة CXXXV]. ولا تُحذَف أيّ مادة ضمن المواد من I إلى CII أو من CIII إلى CXXIV أو من CXXV إلى CXXXV ولا يُعاد كتابتها ولا تُمحى من النص الدستوري أبدًا. غير أنه إذا بقيت آلية اقتصادية أو إدارية أو إجرائية مدحوضةً تجريبيًا عبر دورتَي تقييم متتاليتين، جاز لمادة استبدال تشغيلي تُلحَق بنهاية المدوّنة بموجب المادة XCVI أن تعلّق أو تعدّل قانونيًا الإنفاذ التشغيلي لتلك المادة الإجرائية أو الاقتصادية السابقة إذا وفقط إذا استُوفيت جميع الشروط التراكمية الخمسة التالية:

1. **مُطلق الدحض المُتحقَّق منه.** تنشر لجنة تدقيق المقاييس المستقلة نتيجةً مُتحقَّقًا منها تثبت تجاوز عتبة دحض تجريبية مسجَّلة مسبقًا من هذا الفصل عبر دورتَي تقييم متتاليتين.

2. **فترة التشخيص الإلزامية.** يجري مجلس الشيوخ تحقيقًا تشخيصيًا علنيًا لمدة اثني عشر شهرًا يفصل بين خطأ معايرة المعامِلات وبين الإخفاق البنيوي للآلية.

3. **الأغلبية التشريعية الموصوفة.** يُقرّ مجلس الشيوخ مادة الاستبدال التشغيلي بأغلبية موصوفة تبلغ الثلثين [67 في المائة من أعضاء مجلس الشيوخ المصوّتين].

4. **تفويض شعبي بمستوى التأسيس.** يُصادق مجلس المواطنين على مادة الاستبدال التشغيلي بأكثر من 70 في المائة من الأصوات المُدلى بها، بما يطابق عتبة التصويت التأسيسي المقرَّرة في الفصل 6.

5. **مراجعة النواة غير القابلة للانتقاص.** تُصدّق السلطة القضائية على المطابقة الكاملة مع المبادئ التأسيسية الثلاثة [الحرية والحياة والازدهار]. وتُعلَن الحقوق الجوهرية وضمانات الديمومة [المواد I، III، IV، V، IX، XII، XIV، CII، CXXIII، والمادة CXXXV]، إلى جانب المادة التوضيحية CXXIV] غير قابلة للانتقاص بصورة دائمة، ولا يمتد الاستبدال التشغيلي إلا إلى الآليات الاقتصادية أو الإدارية أو الإجرائية المدحوضة حصرًا، ولا يطال أبدًا حقوق الإنسان الجوهرية أو الحفظ النصّي لها.

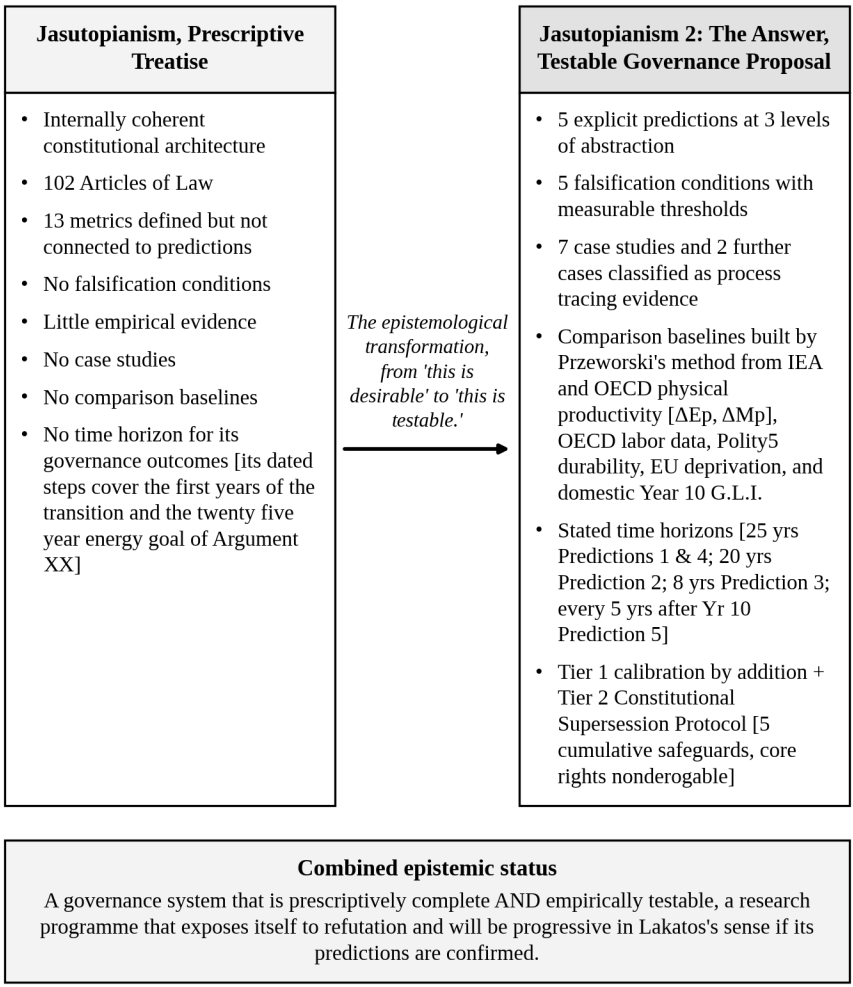
يبقى التمييز الدستوري واضحًا لا لبس فيه. فلا يضع أي اختبار دحض المبادئ التأسيسية الثلاثة موضع المحاكمة؛ إذ لا تحكم الاختبارات التجريبية إلا على الآليات التشغيلية وحدها. فالبرنامج البحثي المتدهور يختلق الأعذار لتحصين القواعد المختلة من التفنيد. أما هنا، فيدخل الإخفاق المُتحقَّق منه في السجل العام الدائم، ويتيح المستوى 1 معايرةً سريعةً بالإضافة، ويوفر المستوى 2 تجاوزًا ديمقراطيًا على المستوى التأسيسي إذا أخفقت آلية اقتصادية أو إدارية عبر دورات متتالية، مع الإبقاء على كل كلمة أصلية من السجل الدستوري سليمةً كما هي.



X. التحول الإبستمولوجي

يُعدّ كتاب Jasutopianism رسالةً توجيهيةً في الحوكمة. إنه يقترح نظامًا. وهو يجادل بأن النظام مرغوب فيه ومكتمل ومتسق داخليًا. ولا يتنبأ بالنتائج التي سيسفر عنها النظام، ولا يحدد النتائج التي تثبت خطأه. وليس هذا قصورًا. بل هو سمة من سمات هذا الجنس الكتابي تشترك فيها كل وثيقة دستورية، وكل نظرية للعقد الاجتماعي، وكل بيان سياسي في التقليد الغربي.

يُحوِّل كتاب Jasutopianism 2: The Answer المنزلة المعرفية لنظام Jasutopianism. فالتنبؤات الخمسة تحدد ما يدّعي النظام أنه سيحدث. وشروط الدحض الخمسة تحدد ما يثبت خطأ تلك الادعاءات. وتربط بنية الأدلة التنبؤات بالبيانات التجريبية القائمة عبر منهجية صارمة لتتبع العمليات. وتكفل البنية المنهجية صياغة كل تنبؤ عند كل مستوى من مستويات التجريد، من الادعاء الفلسفي إلى المؤشر القابل للقياس.



الشكل 7.4. من التوجيه إلى التنبؤ: التحول الإبستمولوجي

يُكمِّل هذا التحولُ نظامَ Jasutopianism دون إضعافه. وتظل المواد الأصلية دائمةً بنصها؛ إذ يفعِّل الدحضُ المُتحقَّق منه المعايرةَ بالإضافة في المستوى 1 أولًا، ولا يُفعِّل الاستبدالَ التشغيلي من المستوى 2 للآليات الإجرائية أو الاقتصادية غير الجوهرية إلا عبر دورات إخفاق متتالية في

ظل خمس ضمانات تراكمية [القسم IX أعلاه]. والمبادئ التأسيسية الثلاثة التزاماتٌ معياريةٌ مُعلَنة لا فرضياتٌ تجريبية، وتبقى ثابتةً لا تتغير مهما أفاد به أي مقياس. وتوفر نظرية النسبية الأبدية التسويغَ المعرفي الذي يربط المؤسسات الشفافة بتلك المبادئ؛ فلو فُنِّدت النظرية لسقط التسويغ بينما بقيت المبادئ راسخة. ويظل مخطط الانتقال خطةً تشغيلية لا نبوءة.

إن ما توفره التنبؤات وشروط الدحض هو المساءلة. فحكومة Jasutopian التي تستند إلى مواد القانون والمبادئ التأسيسية الثلاثة ومخطط الانتقال دون الرجوع إلى نتائج قابلة للقياس، إنما تعمل ضمن البنية المعرفية لنظام Jasutopianism، التوجيهية والطموحة. أما حكومة Jasutopian التي ترصد معدل نشاط القوى العاملة، و T.A.R.، و ΔEp، و ΔMp، و C.P.I.، و N.C.I.، و G.L.I. مقابل خطوط الأساس المحدَّدة أعلاه، وتنشر تلك الأرقام لكل مواطن فور تحقق لجنة تدقيق المقاييس منها، فإنها تعمل ضمن البنية المعرفية لكتاب Jasutopianism 2: The Answer، القابلة للاختبار والخاضعة للمساءلة.

وتكمن أهمية هذا التمييز في أن المساءلة تقتضي التحديد الدقيق. فالحكومة التي تدّعي أنها «تحقق النجاح» دون تحديد معايير النجاح لا يمكن تقييمها. أما الحكومة التي تدّعي أنها تحقق النجاح عندما يكون معدل نشاط القوى العاملة عند مستوى دول OECD ذات مستويات التنمية المماثلة أو أعلى منه، ويكون مؤشر C.P.I. دون 5% في كل مدينة، وتكون قراءات الثقة والرضا في مؤشر G.L.I. عند مستواها في السنة 10 أو أعلى منه، فيمكن تقييمها: من قِبل مواطنيها، ومن قِبل حلفائها، ومن قِبل المجتمع الدولي. إن مقاييس نظام Jasutopianism والأدوات التي يضيفها هذا الكتاب، المرتبطة بالتنبؤات الخمسة، والمرتبطة بخطوط الأساس للمقارنة، توفر البنية التحتية للأدلة اللازمة لهذا التقييم.

ميَّز Lakatos (1978) بين النظريات التي «تحصّن» نفسها من النقد [بإضافة تعديلات ارتجالية لتبرير الإخفاقات] والنظريات التي تعرّض نفسها للنقد [بتوليد تنبؤات جديدة قد تكون خاطئة]. إن التنبؤات الخمسة في كتاب Jasutopianism 2: The Answer جديدة، ولم تُختبر بعد، إذ لا توجد أي دولة Jasutopian. وشروط الدحض صريحة؛ فهي تحدد ما يُعدّ إخفاقاً. وبنية الأدلة شفافة؛ فهي تقرّ بما تدعمه الأدلة القائمة وبما لا تدعمه.

هذا هو الحد الأدنى المعرفي. لا اليقين. ولا البرهان. بل الإقرار الصادق بأن ادعاءات نظام الحوكمة يمكن صياغتها بدقة كافية تمكّن العالم من تحديد ما إذا كانت صحيحة.

يُغيّر الفصل التالي السجلَّ الخطابي مرةً أخرى. إذ يتناول الفصل 8 بنيةَ الحوكمة التي حدّدتها الفصول من 1 إلى 7، وجعلتها قابلة للاختبار، وأخضعتها لشروط الدحض، ويتساءل كيف تتفاعل مع الكوكب الذي تعمل عليه. فالتعاون البيئي ليس إضافةً لاحقةً إلى نظام Jasutopian؛ بل هو المجال الذي تتلاقى فيه الركائز الثلاث للنظام [العسكرية، والثقافية، وركيزة الحوكمة] في أكثر صورها ملموسيةً وإلحاحاً.

المراجع (الفصل 7)

Abramitzky, R. (2008). The limits of equality: Insights from the Israeli kibbutz. *The Quarterly Journal of Economics*, 123(3), 1111-1159.

Abramitzky, R. (2011). Lessons from the kibbutz on the equality-incentives trade-off. *Journal of Economic Perspectives*, 25(1), 185-208.

Benkler, Y. (2006). *The wealth of networks*: *How social production transforms markets and freedom*. Yale University Press.

Collier, D. (2011). Understanding process tracing. *PS*: *Political Science & Politics*, 44(4), 823-830.

Corbet, J., & Kroah-Hartman, G. (2016). *Linux kernel development*: *How fast it is going, who is doing it, what they are doing and who is sponsoring the work* (25th anniversary ed.). The Linux Foundation.

Esping-Andersen, G. (1990). *The three worlds of welfare capitalism*. Princeton University Press.

Eurostat. (2025, September 15). *Severe material & social deprivation rate in EU*: 6.4%. https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/w/ddn-20250915-1

Goertz, G. (2006). *Social science concepts*: *A user's guide*. Princeton University Press.

Goldberg, A. C., & Sciarini, P. (2021). Voter turnout in direct democracy: A joint analysis of individual, referendum and community factors. *European Journal of Political Research*. https://doi.org/10.1111/1475-6765.12493

Heller, N. (2017, December 11). Estonia, the digital republic. *The New Yorker*.

Hilson, M. (2008). *The Nordic model*: *Scandinavia since* 1945. Reaktion Books.

International Energy Agency. (2026). *Energy end uses and efficiency indicators* [Data set]. https://www.iea.org/data-and-statistics/data-product/energy-end-uses-and-efficiency-indicators

King, G., Keohane, R. O., & Verba, S. (1994). *Designing social inquiry*: *Scientific inference in qualitative research*. Princeton University Press.

Knapp, M., Flach, A., & Ayboga, E. (2016). *Revolution in Rojava*: *Democratic autonomy and women's liberation in Syrian Kurdistan* (J. Biehl, Trans.). Pluto Press.

Lakatos, I. (1978). *The methodology of scientific research programmes*: *Philosophical papers* (Vol. 1, J. Worrall & G. Currie, Eds.). Cambridge University Press.

Mahoney, J. (2010). After KKV: The new methodology of qualitative research. *World Politics*, 62(1), 120-147.

Marshall, M. G., & Gurr, T. R. (2020). *Polity*5: *Political regime characteristics and transitions*, 1800-2018 [Data set and users' manual]. Center for Systemic Peace.

OECD. (n.d.). *Income distribution database* [Data set]. Retrieved November 15, 2026, from https://sdmx.oecd.org/public/rest/data/OECD.WISE.INE,DSD_WISE_IDD@DF_IDD,1.0

OECD. (2024). *Society at a glance* 2024: *OECD social indicators*. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/918d8db3-en

Olson, M. (1965). *The logic of collective action*: *Public goods and the theory of groups*. Harvard University Press.

Organisation for Economic Co operation and Development. (n.d.). *Green growth indicators* [Data set]. OECD Data Explorer. https://data-explorer.oecd.org/

Popper, K. R. (1963). *Conjectures and refutations*: *The growth of scientific knowledge*. Routledge & Kegan Paul.

Przeworski, A., Alvarez, M. E., Cheibub, J. A., & Limongi, F. (2000). *Democracy and development*: *Political institutions and well-being in the world*, 1950-1990. Cambridge University Press.

Raworth, K. (2017). *Doughnut economics*: *Seven ways to think like a* 21*st-century economist*. Chelsea Green Publishing.

Rodriguez, J. (2021). *Jasutopianism*. [Self-published].

Rothstein, B. (2005). *Social traps and the problem of trust*. Cambridge University Press.

Sartori, G. (1970). Concept misformation in comparative politics. *American Political Science Review*, 64(4), 1033-1053.

Security Council Report. (2026, November 2). *Syria*: *November* 2026 *monthly forecast*. https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2026-11/syria-97.php

Swiss Federal Chancellery. (2012). *The Swiss Confederation*: *A brief guide* 2012 (34th ed.). https://www.bk.admin.ch/dam/en/sd-web/Nx0UCaULEqje/der_bund_kurz_erklaert2012-barrierefrei.pdf

Tetlock, P. E. (2005). *Expert political judgment*: *How good is it*? *How can we know*? Princeton University Press.

Ura, K., Alkire, S., Zangmo, T., & Wangdi, K. (2012). *An extensive analysis of GNH index*. Centre for Bhutan Studies.

Ura, K., Alkire, S., Wangdi, K., & Zangmo, T. (2023). *GNH* 2022. Centre for Bhutan and GNH Studies.

Wiener, N. (1948). *Cybernetics*: *Or control and communication in the animal and the machine*. Technology Press; John Wiley & Sons.

World Intellectual Property Organization. (2024, September 26). *Global Innovation Index* 2024: *Switzerland, Sweden, US, Singapore, UK top ranking*; *China, Türkiye, India, Viet Nam, Philippines among fastest* 10*-year risers*; *dark clouds for innovation investments* [Press release]. https://www.wipo.int/pressroom/en/articles/2024/article_0013.html

World Intellectual Property Organization. (2026, September 29). *WIPO Global Innovation Index* 2026: *Switzerland, Sweden, US, Republic of Korea and Singapore top ranking*; *AI reshaping innovation investments as deep science startups top* $7.6 *trillion* [Press release]. https://www.wipo.int/pressroom/en/articles/2026/article_0014.html

الفصل 8: التعاون البيئي بوصفه الركيزة الثالثة



I. من التنبؤ إلى الانخراط الكوكبي

أخضع الفصل السابق النظام لاختبار الدحض. خمسة تنبؤات، وخمسة شروط للفشل، وخمس مجموعات من المقاييس المرتبطة بخطوط أساس قابلة للقياس. وكان السؤال هو ما الذي يثبت خطأ Jasutopianism.

وتحت كل واحد من تلك التنبؤات يقبع الكوكب نفسه.

لم يعد السؤال ما إذا كان النظام قابلًا للفشل. بل السؤال هو ما إذا كان النظام قادرًا على حماية الكوكب الذي يعمل عليه، وهنا يعود المجلد إلى التوجيه المعياري، حيث اكتفى الفصل 7 بالتنبؤ.

تصدَّى Jasutopianism لهذا السؤال مباشرةً. فقد اقترحت الحجة XX خطةً مدتها 25 عامًا لتحقيق طاقة متجددة بنسبة 100% عبر تقنية ألواح شمسية متقدمة تُوضع على كوكب عطارد، مع نقل الطاقة لاسلكيًا إلى الأرض عبر سلاسل ترحيل لأشعة الميكروويف أو الليزر (Rodriguez, 2021). وحددت الخطة المواد [خزف HfC0.5N0.35 بمقاومة حرارية تصل إلى 7,460 درجة فهرنهايت، وبلاستيك البولي إيميد SR CEPLA للخلايا الشمسية]، وآليات النقل [سلاسل ترحيل عبر الأقمار الاصطناعية بين عطارد والأرض]، وجدولًا زمنيًا للسياسات [تدريب المهندسين خلال عشر سنوات، وتحديث البنية التحتية الوطنية خلال عشرين سنة، والتخلص

التدريجي من الموارد غير المتجددة خلال خمس وعشرين سنة]، وخطةً تشريعية [حظر أي تصنيع جديد يعتمد على الموارد غير المتجددة في السنوات الخمس الأخيرة من فترة الانتقال]. إن الطموح التقني استثنائي. كما أن هذا القدر من التحديد في السياسات نادر في مقترحات الحوكمة.

وبعد الذي تقرر، فقد قدَّم Jasutopianism هذه الرؤية البيئية بوصفها مقترحًا، ولا تتناول أي مادة من مواد القانون شؤون البيئة. ولا تستشهد الحجة XX بأي مادة [المواد I إلى CII] ولا بأيٍّ من الحجج الأخرى في الكتاب. غير أن الكتاب يربط بالفعل الطاقة المتجددة بنظامه في مواضع أخرى: فالحجة IX تسمي «دولة فاعلة تعتمد بنسبة 100% على الموارد المتجددة» غايتها النهائية، كما يقيس T.A.R. تطوير أنظمة حاملة للطاقة أكثر كفاءة (Rodriguez, 2021). ومع ذلك، لا توجد أي مادة تمنح السياسة البيئية القوة المؤسسية للقانون.

يوفّر كتاب Jasutopianism 2: The Answer هذه الصلة. إذ يربط هذا الفصل التعاون البيئي بالركائز الثلاث للسلام العالمي [المستخلَصة في القسم III]. ويُحدّث الحجة XX بالسياق العلمي الذي تطور منذ نشر Jasutopianism. كما يقترح سبع مواد جديدة للتعاون البيئي [CXVII إلى CXXIII] في السجل الدستوري لنظام Jasutopianism، موسّعًا بذلك المدونة القانونية لتشمل الحوكمة البيئية بالقدر نفسه من الرسمية التي تغطي بها المواد CIII إلى CIX الدبلوماسية الثقافية، وتغطي بها المواد CX إلى CXVI الحوكمة الرقمية. والنتيجة هي نظام Jasutopian لا تكون فيه الرعاية البيئية مجرد طموح بل التزامًا قانونيًا، وليست تفضيلًا سياساتيًا بل تكليفًا دستوريًا.

II. السياق الكوكبي

نُشر كتاب Jasutopianism في عام 2021. وقد تقدم الفهم العلمي للأنظمة البيئية الكوكبية خلال السنوات التي تلت ذلك. ولا تُضعف هذه التطورات الحجة XX؛ بل تعزز إلحاح منطلقها.

حدد Rockström وآخرون (2009) تسعة حدود كوكبية يمكن للبشرية أن تعمل ضمنها بأمان. وبالتسميات التي أطلقها عليها Steffen وآخرون (2015) لاحقًا، فإن هذه الحدود هي: تغيُّر المناخ، وسلامة المحيط الحيوي، وتغيُّر نظام الأراضي، والتدفقات البيوجيوكيميائية [دورتا النيتروجين والفوسفور]، وتحمُّض المحيطات، واستخدام المياه العذبة، وتحميل الهباء الجوي، واستنفاد الأوزون الستراتوسفيري، والكيانات المستحدثة [التلوث الكيميائي والمواد البلاستيكية]. وفي وقت نشر تلك الدراسة، كانت ثلاثة حدود قد جرى تجاوزها [تغيُّر المناخ، ومعدل فقدان التنوع البيولوجي، ودورة النيتروجين].

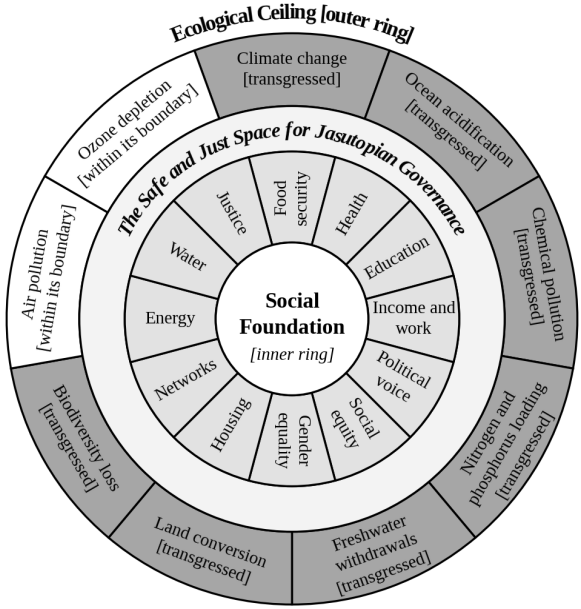
حدَّث Steffen وآخرون (2015) هذه الحدود وقاسوها كميًا. وجاءت النتيجة أشد خطورة. إذ كانت أربعة من الحدود التسعة قد جرى تجاوزها آنذاك: تغيُّر المناخ، وسلامة المحيط الحيوي، وتغيُّر نظام الأراضي، والتدفقات البيوجيوكيميائية. ثم قيَّم Persson وآخرون (2022) حدَّ الكيانات المستحدثة بوصفه متجاوَزًا أيضًا، ليرتفع الإجمالي إلى خمسة من أصل تسعة. وأحصى

Richardson وآخرون (2023) ستة حدود بإضافة استخدام المياه العذبة، كما خلص تقرير فحص صحة الكوكب الصادر في سبتمبر 2025 إلى تجاوز سبعة من أصل تسعة حدود بعد أن تخطى تحمُّض المحيطات حدَّه (Sakschewski et al., 2025). أما الحدان المتبقيان، وهما تحميل الهباء الجوي واستنفاد الأوزون الستراتوسفيري، فلا يزالان ضمن حدودهما. إن الاتجاه ثابت والمسار آخذ في التسارع.

إن الدلالة المترتبة على ذلك بالنسبة للحوكمة دلالة مباشرة. فأي نظام يدَّعي تحقيق الازدهار طويل الأمد لمواطنيه يجب أن يتعامل مع الحدود الكوكبية التي يصبح ذلك الازدهار ممكنًا ضمنها. وإن أي دولة Jasutopian تحقق المبادئ التأسيسية الثلاثة [الحرية والحياة والازدهار] بينما تتجاوز السقف الإيكولوجي إنما تعمل في حالة تناقض: فالازدهار الذي يدمِّر الشروط البيئية للازدهار المستقبلي ليس ازدهارًا بمفهوم Jasutopianism، بل استهلاك يتنكَّر في زيّ التقدم.

أرسى Stern (2007) الحجة الاقتصادية بدقة. فتكاليف التقاعس عن مواجهة تغيُّر المناخ تتراوح بين 5 و20 في المئة من الناتج العالمي سنويًا، في حين تبلغ تكاليف التحرك نحو 1 في المئة. ويمثل تغيّر المناخ، وفقًا لتقييم Stern، «أعظم فشل للسوق شهده العالم على الإطلاق». ولهذه الصياغة أهمية بالغة بالنسبة للنقد الاقتصادي الذي يقدمه Jasutopianism. فإذا كانت إخفاقات السوق بهذا الحجم ممكنة ضمن الرأسمالية النقدية، فإن نظامًا لا يسعِّر الموارد بالنقود [كما تقترح ترقية المكانة في Jasutopianism] قد يكون في وضع هيكلي أفضل للتعامل معها. والسبب هيكلي: إذ إن حافز الربح الذي يدفع إلى الاستغلال البيئي داخل الرأسمالية النقدية لا وجود له في اقتصاد Jasutopian، فالأعمال التجارية في دولة Jasutopian تحركها الرغبة في الارتقاء في مستوى المكانة، لا استخراج أقصى عائد نقدي من الموارد الطبيعية.

قدمت Raworth (2017) النموذج المفاهيمي الذي يربط الحدود البيئية بالتوفير الاجتماعي. ويُعد «الدونات» نموذجًا بصريًا ذا حدَّين: سقف إيكولوجي [الحدود الكوكبية لدى Rockström وSteffen] وأساس اجتماعي [المعايير الدنيا للرفاه الإنساني]. وهدف الاقتصاد، في نموذج Raworth، هو العمل داخل الدونات: أي تلبية جميع الاحتياجات الاجتماعية من دون تجاوز أي حدّ إيكولوجي. وما تسميه Raworth الأساس الاجتماعي يقابل المبادئ التأسيسية الثلاثة لنظام Jasutopianism، بينما يقابل السقف الإيكولوجي الحدود الكوكبية.



Dark: transgressed, as the Planetary Health Check of September 2025 reports them

Unshaded: within its boundary

The Ecological Ceiling is audited against each country's Consumption and Biophysical Adjusted National Share [Bi].*

Social foundation [inner ring]	Jasutopian equivalent
Food security	Article I free essential resources
Health	Article I free healthcare
Education	Article I free education
Income and work	Status Leveling system
Political voice	Chamber of Citizens and direct democratic voting
Social equity	Three Founding Principles
Gender equality	Articles VIII and IX [universal franchise; nondiscriminatory Status Leveling]
Housing	Article I standard level housing
Networks	Articles LXXXV through LXXXVIII National ID Log System [explained in Argument VIII]
Energy	Article CXVII renewable energy mandate, with the plan of Argument XX as its long range aim
Water	Article I free water
Justice	Three Authorities of Governance

الشكل 8.1. قيد الدونات: الأساس الاجتماعي والسقف الإيكولوجي. يجب أن تعمل حوكمة Jasutopian داخل الدونات، فتلبي الأساس الاجتماعي للمبادئ التأسيسية الثلاثة من دون تجاوز السقف الإيكولوجي للحدود الكوكبية. إن الدونات ليس مجرد اقتراح؛ بل هو القيد المادي الذي يجب أن يعمل ضمنه أي نظام حوكمة.

ويُفضي الدونات إلى اختبارٍ دحض بيئي ملموس. فإذا هبطت دولة Jasutopian دون الأساس الاجتماعي [المُدقَّق عبر S.O.L.P.C.N. وD.P.P. وC.P.I.]، فإن الحوكمة تكونٍ قد أخفقت في حق مواطنيها. ونظراً إلى أن الحدود الكوكبية تعمل بوصفها مجاميع عالمية نادراً ما تتجاوزها دولة واحدة بمفردها، يجب قراءة الامتثال الإيكولوجي في مقابل تخصيص وطني يمكن الدفاع عنه علمياً بدلًا من مجرد قسمة عددية فظة على عدد السكان. ولذلك تُنشئ المادة CXXI **الحصة الوطنية المعدَّلة بالاستهلاك والظروف البيوفيزيائية [Bi*]**، التي تتحقق منها سنوياً لجنة تدقيق المقاييس المستقلة عبر المحاسبة القائمة على الاستهلاك، وتطبيع المناخ الحراري، وحدود تغذية أحواض الأنهار المحلية. وإذا ظلت دولة Jasutopian مطبِّقة تتجاوز حصتها المدقَّقة Bi* في أي مؤشر من مؤشرات المادة CXXI عند اختتام فترة الانتقال البالغة خمساً وعشرين سنة المنصوص عليها في المادة CXVII، فإنها ستُعدّ غير ممتثلة للحدود الكوكبية. ويقف الدونات مباشرةً إلى جانب شروط الدحض الخمسة المسجَّلة مسبقًا في الفصل 7.



III. التعاون البيئي والركائز الثلاث

لا تمنع الثقافة وحدها الحرب قط. ولا يصنع التهديد العسكري وحده السلام قط. وانطلاقًا على نحو أصيل من المبادئ الأولى لنظام Jasutopianism، ومن أطروحة السلام الإبستمولوجي والأنسنة متعددة المستويات في الفصل 2، ومواد الدبلوماسية الثقافية في الفصل 4، يُشيِّد هذا المجلد بنية أمنية مستقلة تُسمى **الركائز الثلاث للسلام العالمي**. وتغلق كل ركيزة ثغرةً تتركها الركيزتان الأخريان مفتوحة. فالخوف يكبح اليد من دون أن يغيِّر العداء، والتعاطف يُلين العداء ولكنه يبقى مكشوفًا ما لم يحمِه قانون دائم، والإصلاح الداخلي يزيل التوسعية المدفوعة بالربح ولكنه يظل يواجه التنافسات الخارجية ما لم تصمد الأنسنة العابرة للحدود والأمن المشترك.

بين الثنائيات المسلحة نووياً، يستند السلام الدائم إلى عمل الركائز الثلاث جميعها بصورة متزامنة: **الركيزة الأولى [الردع المادي والعسكري]** عبر التدمير المتبادل المؤكد جنباً إلى جنب مع ضمانات بيئية وأمنية قائمة على الاعتماد المتبادل [ينهى العمل بها بين الدول فور دخولها الاتحاد فوق الوطني للعالم بموجب الفصل 11]؛ **والركيزة الثانية [الردع الثقافي الوجداني والأنسنة الثقافية العابرة للحدود]** المرتكزة تجريبياً على قيد الرأي العام الصاعد من القاعدة إلى القمة (Kertzer & Zeitzoff, 2017)، وتقليص فجوة التعاطف بين الجماعات (Cikara, Bruneau, & Saxe, 2011)، وأبحاث التعاطف الوجداني المعرفي (Decety, 2012; Batson, 2011)؛ **والركيزة الثالثة [الردع الهيكلي والاقتصادي]** عبر إصلاح الحوكمة الداخلية [ترقية المكانة، والمبادئ التأسيسية الثلاثة، وموافقة الرئاسة الثلاثية بالإجماع على العمل العسكري بموجب المادة XIX] لإزالة حوافز استخراج الموارد والربح الدافعة إلى الحرب. ولا تكفي ركيزة واحدة بين الخصوم النوويين. كما لا يكفي أي زوج منها أيضاً. أما بين الدول غير النووية، فيستند السلام مباشرةً إلى الركيزة الثانية والركيزة الثالثة، بينما ينهى العمل بالركيزة الأولى نهائياً بين الدول النووية عند الانضمام إلى S.U.W. [الفصل 11].

وتتطلب تلك الركائز الثلاث ساحةً لتشغيلية مشتركة واحدة. فإذا انهارت الحدود الكوكبية على نحو لا رجعة فيه، فإن الردع المادي، والردع الثقافي الوجداني، والإصلاح الدستوري الداخلي تفقد جميعها المحيط الحيوي الذي يستبقي الحضارة. ونظراً إلى أن الركائز الثلاث تعمل عبر مستويات متمايزة [ضمانات أمنية بين الدول، وأنسنة ثقافية عابرة للحدود بين الشعوب، وإصلاح هيكلي للحوكمة داخل دولة معيَّنة أو إقليم معيَّن]، فإن الحدود الإيكولوجية تفرض التنسيق عبر كل مستوى في وقت واحد (Ostrom, 2010b). وليس التعاون البيئي ركيزةً رابعة. بل هو المجال التشغيلي حيث تتلاقى الركائز الثلاث جميعها تبعاً لذلك.

يحدد كتاب Jasutopianism 2: The Answer الكيفية التي تتفاعل بها كل ركيزة مع التعاون البيئي ضمن مدونة دستورية واحدة.

الركيزة العسكرية: الأمن البيئي

حلل Homer-Dixon (1999) المسارات السببية بين الندرة البيئية والنزاع العنيف. فهناك ثلاثة أنواع من الندرة البيئية تنتج عدم الاستقرار السياسي: الندرة الناجمة عن العرض [استنزاف الموارد]، والندرة الناجمة عن الطلب [النمو السكاني الذي يتجاوز الطاقة الاستيعابية للموارد]، والندرة الهيكلية [التوزيع غير المتكافئ للموارد حتى عندما يكون المعروض الإجمالي كافياً]. ومن خلال خمس دراسات حالة في ثلاث قارات [تشياباس، وغزة، وجنوب إفريقيا، وباكستان، ورواندا]، أظهر Homer-Dixon أن الندرة البيئية تسهم في فشل الدولة، والتمرد، والعنف العرقي عبر آليات سببية قابلة للتحديد.

وتبقى الصلة العسكرية غير مباشرة ويجب تقريرها بوضوح. فالحالات التي درسها Homer Dixon توثِّق العنف الأهلي داخل الدول لا الحرب النووية بين الدول؛ أما أن عدم الاستقرار

الإيكولوجي الحاد داخل دولة مسلحة نووياً أو على حدودها يرفع خطر التصعيد بين الدول، فيقف بوصفه فرضية تحليلية صريحة لهذا المجلد لا نتيجة محسومة. إن التنافس على الموارد والنزوح المناخي العابر للحدود يغذّيان عين العداء بين الجماعات والمظالم التاريخية المُفعّلة التي تسعى الأنسنة الثقافية العابرة للحدود إلى تهدئتها. وتظل البنية الأمنية التي تحكم القوات المسلحة مع تجاهل الندرة الإيكولوجية غير مكتملة؛ ومرد ذلك إلى أن انهيار الموارد يضاعف عين ضغوط الأزمات التي يتعين على التدمير المتبادل المؤكد كبحها.

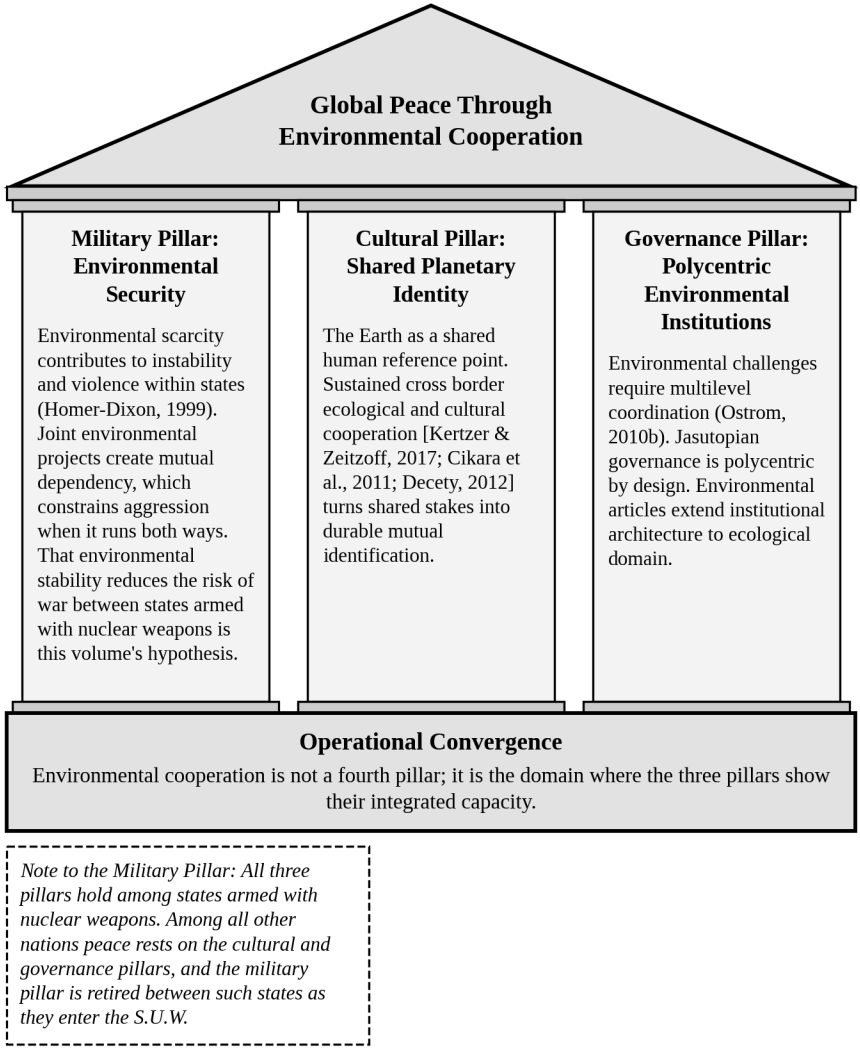
صُممت البنية العسكرية لنظام Jasutopianism [الحجة X؛ المادة XIX، التي تشترط اتفاق الرئاسة الثلاثية بالإجماع على العمل العسكري] لمنع العدوان الأحادي. ويوسّع التعاون البيئي هذا المبدأ: فالأمم التي تعتمد بعضها على بعضٍ من أجل البقاء البيئي تكون أقلّ احتمالاً من الناحية الهيكلية لبدء نزاع عسكري ضد بعضها بعضًا، شريطة أن يكون الاعتماد متبادلاً. فالاعتماد يكبح حين يسير في الاتجاهين ولا يستطيع أي طرف قطع الصلة بالطرف الآخر من دون تكبّد خسارة مماثلة؛ أما الاعتماد الذي يسير في اتجاه واحد فهو نقطة ضعف، وقد يستخدمه الطرف الأقوى للإكراه. وليس الاعتماد المتبادل الذي تنشئه المشاريع البيئية المشتركة مطابقًا للاعتماد المتبادل الذي ينشئه التدمير المتبادل المؤكد (MAD)، غير أنه يعمل عبر آلية متوافقة: إذ ترتفع تكاليف العدوان عندما يعتمد المعتدي على الطرف المستهدف في الموارد البيئية، أو الأبحاث المشتركة، أو البنية التحتية التعاونية.

الركيزة الثقافية: الهوية الكوكبية المشتركة

استخلص الفصل 2 الأنسنة متعددة المستويات من أدبيات علم النفس الإبستمولوجي والمعرفي والوجداني المُحكَّم، في حين قنّن الفصل 4 الأنسنة الثقافية العابرة للحدود في القانون الدستوري. إن التماسّ المستدام مع الأعمال الإبداعية الأصيلة والمساعي المدنية المشتركة يُنشّط المشاركة الوجدانية وتبني منظور الآخر (Decety, 2012; Batson, 2011)، ويُضيّق فجوات التعاطف بين الجماعات (Cikara et al., 2011)، ويُغيّر اتجاهات الرأي العام الجماهيري من القاعدة إلى القمة على نحو يقيّد نُخب السياسة الخارجية (Kertzer & Zeitzoff, 2017). وبين الخصوم النوويين، يُقيم ذلك الردع الثقافي الوجداني حاجزًا نفسيًا إلى جانب الردع المادي؛ أما بين الجيران غير النوويين، فيبني الثقة المدنية اللازمة للسلام طويل الأمد.

وباقترانه بمشروع الطاقة المتجددة الوارد في الحجة XX، يمدُّ التعاون الإيكولوجي آلية الأنسنة الثقافية تلك لتفضي إلى **الهوية الكوكبية المشتركة**: أي الإدراك المدني المُعاش، المزروع عبر الرعاية الكوكبية المشتركة، بأن جميع الشعوب تتقاسم غلافًا جويًا واحدًا، ونظامًا محيطيًا واحدًا، ومحيطًا حيويًا ماديًا واحدًا. وهنا يعمل المشروع الإيكولوجي المشترك إلى جانب الموسيقى والسينما والأدب بوصفه نقطة مرجعية إنسانية مشتركة. غير أن الخطر المشترك لا يوحّد الشعوب تلقائيًا. إذ يمكن للندرة أن تُصدّع المجتمعات بالسهولة نفسها التي يمكن أن توحّدها بها (Homer Dixon, 1999)، ولذلك تقف الهوية الكوكبية المشتركة تحديدًا بوصفها توقّع هذا المجلد لما تستطيع المشاريع

التعاونية التبادلية أن تغرسه انطلاقًا من الهشاشة المشتركة، ولا تُعدّ قط نتيجةً تلقائية للخطر وحده تبعًا لذلك.



الشكل 8.2. التعاون البيئي بوصفه المجال التشغيلي للركائز الثلاث

أثبت Dryzek (2013) أن السياسة البيئية تمثل تنافسًا بين خطابات متقابلة حول علاقة البشرية بالطبيعة. إذ تتنافس النزعة البقائية، والبروميثية، والعقلانية الإدارية، والعقلانية الاقتصادية، والتنمية المستدامة، والتحديث الإيكولوجي، والبراغماتية الديمقراطية، والراديكالية الخضراء [الوعي الأخضر والسياسة الخضراء] على النفوذ السياسي. ويُؤطِّر كل خطاب التحدي البيئي على نحو مختلف، ويقترح استجابات مؤسسية مغايرة.

إن إسهام Jasutopianism في هذا التنافس الخطابي إسهام محدد. فالخطاب البيئي لنظام Jasutopian ليس بقائيًا [الذي يفترض أن الكارثة حتمية] ولا بروميثيًا [الذي يفترض أن التكنولوجيا ستحل كل شيء من دون إصلاح الحوكمة]. بل هو ما يمكن تسميته بالبيئية الهيكلية: أي الموقف القائل بأن المشكلات البيئية تنتج عن الحوافز الهيكلية للرأسمالية النقدية [دافع الربح الذي يقود إلى استخراج الموارد، وأفق التخطيط قصير الأمد الذي يحول دون الاستثمار طويل الأمد، وتحويل التكاليف البيئية إلى تكاليف خارجية بما يجعل التلوث عقلانيًا على المستوى الفردي]، وأن تصحيح تلك الحوافز الهيكلية [من خلال ترقية المكانة، ومن خلال التنظيم الاقتصادي غير النقدي، ومن خلال التخطيط طويل الأمد الذي يُصوِّت مجلس المواطنين على تحويله إلى قانون] هو السياسة البيئية الأكثر فاعلية.

وتمثِّل الحجة XX النموذج الأبرز على ذلك. فقد اقترح Jasutopianism وضع ألواح شمسية على كوكب عطارد ليس لأن الطاقة الشمسية رائجة، بل لسببين يذكرهما معًا: «لمكافحة أزمة المناخ العالمية استباقيًا وجعل دولة Jasutopian مستقلة في مجال الطاقة بما يقلل الضغوط السياسية الأجنبية على الحكومة» (Rodriguez, 2021). إن الدافع هيكلي: فالاعتماد على الموارد الأجنبية غير المتجددة يمكن أن يسير في اتجاه واحد، والاعتماد أحادي الاتجاه يولِّد هشاشة جيوسياسية. والحل هيكلي أيضًا: مشروع وطني مدته 25 عامًا يتطلب ذلك النوع من الاستثمار المنسق طويل الأمد الذي تعجز الاقتصادات النقدية، المدفوعة بأهداف الربح الفصلية والدورات الانتخابية، عن استدامته. أما اقتصاد Jasutopian، المنظَّم حول الارتقاء في مستوى المكانة لا العائد النقدي، فيستطيع الالتزام بمشروع بنية تحتية مدته 25 عامًا لأن بنية الحوافز لا تعاقب الاستثمار طويل الأمد. فالمهندسون الذين يقضون عقدًا في التدريب من أجل التحول إلى الطاقة المتجددة يرتقون في مستوى المكانة طوال ذلك العقد، ولا تعتمد سبل عيشهم على توقعات الإيرادات الفصلية لصاحب عمل خاص.

ركيزة الحوكمة: المؤسسات البيئية متعددة المراكز

أظهرت Ostrom (2010b) أن الأنظمة متعددة المراكز تتفوق على المقاربات أحادية المركز والهرمية النازلة من الأعلى إلى الأسفل في معالجة التحديات البيئية التي تعبر حدود الاختصاص القضائي، وتؤثر في السكان على مستويات مختلفة، وتتطلب تنسيقًا محليًا وعالميًا في آن واحد. ويتألف النظام متعدد المراكز من مراكز متعددة ومتداخلة لصنع القرار تعمل على مستويات مختلفة، من دون أن يمتلك أي مركز واحد سلطةً مطلقة على سائر المراكز.

يُعَدُّ نظام Jasutopian متعدد المراكز بحكم تصميمه. إذ توزِّع سلطات الحوكمة الثلاث الصلاحيات بين الوظائف التنفيذية [الرؤساء الثلاثيون]، والتشريعية [مجلس الشيوخ ومجلس المواطنين]، والقضائية، مع اضطلاع مجلس المواطنين بتقديم إسهام ديمقراطي مباشر في قرارات السياسة العامة. وهذه التعددية المركزية الداخلية قابلة للامتداد المباشر إلى الحوكمة البيئية: فالقرارات البيئية التي تمس بلديةً واحدةً تُتَّخذ على المستوى البلدي، والقرارات التي تمس الأمة تُتَّخذ على

المستوى الوطني من قِبل السلطة التشريعية، حيث يقترح مجلس الشيوخ ويصوّت مجلس المواطنين؛ أما القرارات التي تمس أممًا متعددة فتتخذ عبر بنية S.U.W. المقترحة في الفصل 11.

ذهب Biermann (2014) إلى أن المؤسسات البيئية الدولية القائمة [اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية التنوع البيولوجي] غير كافية لأنها صُمِّمت لعالم من المشكلات البيئية المنفصلة، لا لـ«نظام الأرض» المترابط الذي يكشف عنه علم الحَدود الكوكبية. وقد اقترح Biermann إنشاء مَنظمة عالمية للبيئة وشبكات حوكمة مُصلَحة تربط بين المستويات المحلية والوطنية والعالمية. وتوفر البنية متعددة المراكز في نظام Jasutopian هذه القدرة على الحوكمة متعددة المستويات على وجه التحديد؛ فما يقترحه Biermann بوصفه إصلاحًا، يبنيه نظام Jasutopianism داخل هيكله الدستوري منذ الأساس.

يُفضي توسيع المبادئ الدولية لنظام Jasutopianism إلى تسلسلٍ تكاملي تقوده الثقافة قبل المعاهدات: **التكامل بأسبقية الثقافة** [المفصَّل تشغيليًا في الفصل 11]. إذ تبني الأزواج الثنائية الأنسنة الثقافية العابرة للحدود أولًا؛ ثم تتراكم الأزواج المتعاونة لتشكِّل شبكات كثيفة من المؤسسات البيئية والاقتصادية المشتركة؛ وأخيرًا، يصادق مقترح الاتحاد الفيدرالي الرسمي الوارد في الحجة XVIII على ما بنته الثقة المدنية المستدامة بالفعل من القاعدة. الدبلوماسية تُضفي الطابع الرسمي. الثقافة تمهِّد الطريق. ويعرض القسم IX تلك المراحل الأربع المتتابعة بوضوح.

أثبت Victor (2011) سبب التعثر المتكرر لمعاهدات المناخ الشاملة المفروضة من الأعلى إلى الأسفل، مشيرًا مباشرةً إلى بروتوكول كيوتو. واقترح بدلًا من ذلك استراتيجية «لبنات البناء»: أنديةٌ صغيرة من الدول الملتزمة تطلق اتفاقات عملية مُلزِمة تتسع نحو الخارج عبر الأداء المُتحقَّق منه. ويتبع التكامل بأسبقية الثقافة تلك البِنية نفسها على وجه الدقة: إذ يُمكِّن التماهي الثقافي الوجداني الشراكات الإيكولوجية الثنائية أولًا، وتتشابك الشراكات الثنائية لتكوِّن شبكات متعددة الأطراف ثانيًا، وتبني الشبكات المُتحقَّق منها الجاهزية المؤسسية اللازمة للاتحاد الفيدرالي في نهاية المطاف ثالثًا.

IV. المشاريع البيئية المشتركة بوصفها تطبيقًا للتكامل بأسبقية الثقافة

يقرِّر التكامل بأسبقية الثقافة أن الاتحاد الفيدرالي فوق الوطني الدائم ينمو من الأنسنة المستدامة العابرة للحدود، لا من القمم الدبلوماسية المفروضة من الأعلى إلى الأسفل. وتحكم هذا المسار أربع مراحل متتابعة [مرقَّمة في القسم IX]: فاللقاء الثقافي المتبادل يبني الأنسنة المتبادلة، والأنسنة تفتح باب التعاون الثنائي، والتعاون الثنائي يتراكم ليشكِّل شبكاتٍ مؤسسيةً مشتركة، والشبكات تهيِّئ لقيام اتحادٍ فيدرالي طوعي.

يوفر التعاون البيئي ميدان الاختبار الأكثر ملموسيةً لذلك التسلسل. إذ تربط مشاريع البنية التحتية الإيكولوجية المشتركة الدول الشريكة عبر آفاقٍ تمتد لعقودٍ متعددة. ويتطلب مشروعٌ ثنائي

للطاقة المتجددة [مثل الهندسة الشمسية المشتركة عالية الكفاءة أو الربط الشبكي بموجب الحجة XX] أربع ركائز مشتركة في آنٍ واحد:

أولًا، البحث المشترك. يتعاون العلماء والمهندسون من كلتا الأمتين يوميًا في علوم المواد، وتخزين الطاقة، وهندسة الشبكات. ويعمل الاشتغال المشترك على مشكلات مادية مشتركة، جنبًا إلى جنب مع الفنون الإبداعية، بوصفه لقاءً مؤنسنًا مستدامًا عابرًا للحدود، يُقلِّص المسافة بين الجماعات من خلال التعاون المهني اليومي بدلًا من الخطابات الوزارية.

ثانيًا، البنية التحتية المشتركة. تُنشئ أنظمة نقل الطاقة العابرة للحدود الوطنية اعتمادًا ماديًا متبادلًا. فسلسلةٌ من أقمار الترحيل الاصطناعية التي تنقل الطاقة الشمسية من كوكب عطارد إلى محطات استقبال في بلدان متعددة تجعل تلك البلدان مترابطةً باعتماد متبادل، ولا يُمارس هذا الاعتماد أثره الكابح إلا حين يسري في الاتجاهين: فلا ينفرد أي شريكٍ بامتلاك السلسلة وحده، كما أن قطع إمداد الطاقة عن أمةٍ واحدةٍ يُعطِّل شبكة النقل على الجميع.

ثالثًا، الحوكمة المشتركة. تتطلب المشاريع البيئية المشتركة تنسيقًا مؤسسيًا: من يتخذ القرارات المتعلقة بأولويات النقل، وكيف تُسوّى النزاعات، وماذا يحدث حين تتعارض احتياجات الطاقة لدى أمة ما مع احتياجات أمة أخرى. وهذه التساؤلات المؤسسية هي عينها تساؤلات الحوكمة التي صُمِّم S.U.W. للإجابة عنها على نطاقٍ واسع. ويوفر التعاون البيئي ساحة الممارسة العملية لذلك.

رابعًا، الهوية المشتركة. تتقاسم أمتان تُشغّلان معًا نظامًا للطاقة المتجددة على كوكب عطارد [أو، على نحوٍ أقرب زمنيًا، تطوّران معًا بنيةً تحتية أرضية للطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو الاندماج النووي] مشروعًا يمكن لكلا الشعبين التماهي معه. فيغدو المشروع مُنتجًا ثقافيًا بالمعنى الموسَّع الذي يمنحه هذا المجلد للمصطلح: إذ يُنتِج الدليل القائل «لقد بنينا هذا معًا» الحالة النفسية الرابطة نفسها التي تُنتِجها الموسيقى أو السينما أو التكنولوجيا المشتركة.

يُرسِّخ التصميم ذاتي الاستدامة كلًّا من القانون المحلي والتبادل العابر للحدود. إذ يعمل الطلب العام على الموسيقى الأصيلة والفن والمشاريع العلمية المشتركة عبر ملايين المواطنين المستقلين دون الحاجة إلى رقابة مركزية دائمة، في حين يُواءم التصميم الدستوري لنظام Jasutopianism [المبادئ التأسيسية الثلاثة، وترقية المكانة، وسجلات النظام الوطني لسجل الهوية الشفافة] المساءلة المدنية الداخلية دون التعويل على حاكمٍ فاضلٍ واحد. وأي بنيةٍ تعتمد على قائد واحد أو حزبٍ واحد أو عقد موات واحد تظل هشةً بحكم تكوينها؛ ومن شأن هذا الجانب ذاتي الاستدامة في **بنية الديمومة** أن يُزيل الاعتماد على الإكراه الخارجي.

درس Barrett (2003) أكثر من 300 معاهدة بيئية دولية وخلص إلى قاعدة واحدة لا تهاون فيها: يجب أن تكون الاتفاقات الدائمة ذاتيةَ الإنفاذ [رشيدةً على المستوى الفرديّ لكل دولة موقّعة، ورشيدةً على المستوى الجماعي في مجملها، ومنظورًا إليها على نطاقٍ واسع بوصفها عادلة]. ويُرسِّخ هذا المعيار المادة CXXIII مباشرة، إذ يشترط في كل ميثاقٍ بيئيٍّ ثنائي أن يقرن الالتزامات

الشفافة بمكاسب متبادلة ملموسة [قدرة طاقية مشتركة، وبحث تقني مفتوح، وبنية تحتية مشتركة] تجعل الامتثال هو الخيار الرشيد لكل دولة.

حلَّل Falkner (2016) كيف يعتمد اتفاق باريس على «المعاملة بالمثل الناعمة»، حيث تتبنى الأمم الرائدة التزامات إيكولوجية طموحة على أمل أن تحذو نظيراتها حذوها، محذّرًا في الوقت ذاته من أن الإخلال بالتعهدات يُقوِّض المصداقية سريعًا. وتعكس المعاملة بالمثل الناعمة التماهي الثقافي الوجداني ثنائي الاتجاه بوضوح. فعندما تحقق إحدى دول Jasutopian محطاتها المُدقَّقة في الطاقة المتجددة علنًا، تُعاين الجماهير الشريكة نتائج ملموسة لا خطابات جوفاء، وعندما تتبادل دولتان شريكتان أهدافًا إيكولوجية طموحة معًا، يُضاعف الضغط المدني المتبادل الحافز على المتابعة المستدامة لها.

V. الاقتصاد البيئي لنظام Jasutopianism

ليست الصلة بين البنية الاقتصادية لنظام Jasutopianism والحوكمة البيئية صلةً عارضة. إنها صلة بنيوية.

تُنتج الرأسمالية النقدية، كما وثَّق Stern (2007)، التدمير البيئي عبر فشل السوق: فتكاليف التلوث تُرحَّل إلى الخارج [تتحملها العامة، والأجيال القادمة، والنُّظُم البيئية بدلًا من المنشأة الملوِّثة]، ومنافع الحفاظ على البيئة تتبدد وتنتشر [يتقاسمها السكان جميعًا بدلًا من أن يستأثر بها الفاعلون الأفراد]، والأفق الزمني للاستثمار ينضغط [دورات الأرباح ربع السنوية، والدورات الانتخابية، ومعدلات الخصم التي تجعل الضرر المستقبلي أقل قيمةً من الربح الحاضر]. وليست هذه سماتٍ عارضةً للرأسمالية النقدية؛ بل هي نتائج لبنية الحوافز التي تنظِّم النشاط الاقتصادي حول العائد النقدي.

تعالج البنية الاقتصادية لنظام Jasutopianism كلَّ واحدٍ من أوجه الفشل هذه عبر التصميم، لا عبر التنظيم الرقابي.

يصبح ترحيل التكاليف إلى الخارج أقل جدوى بكثير عندما لا تدفع المنشآت التجارية تكاليف نقدية. ففي اقتصاد Jasutopian، لا «توفر المنشأة المال» بترحيل التلوث إلى الخارج لأنه لا يوجد مالٌ يُوفَّر؛ غير أنها قد تظل توفر العمل والموارد عبر تصريف نفاياتها، ولذلك يتعين على القانون أن يطال المكسب المتبقي. ويرتقي مستوى المكانة لصاحب العمل عبر أداء العمل، مقيسًا بـ«عدد المعاملات وغيرها من البيانات التجريبية الموضوعية القابلة للإثبات» (Rodriguez, 2021، المادة IX)، وتُضيف المادة CXX السجلَّ البيئي المنشور للمنشأة إلى تلك البيانات، بحيث يؤدي التلوث، الذي يُدهور المجتمع، إلى خفض الأداء المُقيَّم لصاحب العمل. وبذلك تجعل بنية الحوافز التلوث أمرًا غير رشيدٍ على المستوى الفردي داخل نظام Jasutopian.

تُعاد منافع الحفاظ على البيئة عبر المؤسسات المشتركة بدلًا من تركها متبددة. ففي الاقتصاد النقدي، لا يكاد المواطن الذي يحمي منفعةً مشتركة [الهواء النقي، أو حوضًا مائيًا، أو مصايد

الأسماك] يحوز شيئًا من المنفعة، إذ تنتشر بين كل من يتنفس الهواء أو يشرب من النهر. وفي اقتصاد Jasutopian، لا يكسب المواطن نقاطًا في مستوى المكانة لقاء حفاظه على البيئة، إذ تُرقّى مكانة المواطنين «بمحض جودة أدائهم في العمل» (Rodriguez, 2021، المادة IX) ولا شيء سواها. بل تعود المنفعة بدلًا من ذلك عبر المواد البيئية: فتُقاس مؤشرات المجتمع وتُنشر [المادة CXXI]، وتُحاسَب السلطة التشريعية عن أي هدف لم يتحقق، كما يرتقي المواطنون الذين يمثل عملهم في الحفاظ على البيئة أو البحث البيئي من خلال ذلك العمل [المادة CXX].

يمتد الأفق الزمني للاستثمار بمقتضى تفويض دستوري. إذ تكفل المادة I الموارد الأساسية المجانية لجميع المواطنين المساهمين. وتتطلب هذه الكفالة توافر الموارد على المدى الطويل. ولمجلس المواطنين، الذي يصوّت الشعب من خلاله مباشرةً على السياسات، مصلحةٌ في السياسات التي تحمي توافر الموارد عبر الأجيال. ولا تُنتج الدورة الانتخابية في دولة Jasutopian الأفق الضيق للديمقراطيات النقدية، لأن الرؤساء الثلاثيين يخدمون الأمة في ظل المبادئ التأسيسية الثلاثة، لا تحت ضغط مانحين نقديين يسعون إلى عائد قصير الأجل.

وصف Nordhaus (2013) تغيُّر المناخ بأنه «كازينو مناخي» تقامر فيه البشرية بالنُّظُم الكوكبية، مخاطِرةً بمجازفات لا يستطيع أحد معرفة عواقبها كاملة. وتسمّي هذه الاستعارة الخطر؛ أما الحجة لصالح نظام Jasutopianism فتكمن في مسألة الحصم الزمني. ففي الاقتصاد النقدي، يُحصَم الضرر الذي سيقع بعد عقود بالقيمة النقدية، بحيث تزن خسارةٌ تُكبَّد بعد خمسين عامًا وزنًا أقل اليوم من ربحٍ يُجنى الآن، وتُقايَض إحداهما بالأخرى. وحين لا يُحصَم الضرر المستقبلي نقديًا فإنه لا يُقايَض بالربح الحاضر، وتزن دولة Jasutopian الحدَّ الكوكبي بوصفه حدًا لا بوصفه سعرًا. والفرق هو فرق في السؤال المطروح: إذ تسأل الرأسمالية النقدية «ما مقدار الضرر المناخي الذي نستطيع تحمّل تكلفته؟» في حين تسأل حوكمة Jasutopian «كيف نمنع وقوع الضرر المناخي؟»

تقتضي الأمانة الفكرية تحفظًا صريحًا واحدًا. فإزالة الربح النقدي لا تُلغي أبدًا الضغط الإيكولوجي المادي. إذ يظل بناء سكن من المستوى المعياري على الصعيد الوطني بموجب المادة I، والتوسع الصناعي الذي يرصده إنتاج الناتج المحلي [D.P.P.]، والتوفير المادي الشامل، تستهلك جميعها الفولاذ والإسمنت والأرض والمياه والطاقة على نطاق مادي واسع؛ حيث قد يظل بمقدور مشغّل منشأة يسعى إلى زيادة الإنتاج أو أعداد المعاملات أن يتهاون بالمعايير الإيكولوجية توفيرًا لساعات العمل والمواد. وهذا الواقع المادي هو بالضبط السبب الذي يجعل تفويض المادة CXX [إدماج سجل الانبعاثات والتصريفات والنفايات المُدقَّق لكل منشأة مرخصة مباشرة ضمن مقاييس أداء العمل الموضوعية التي تحكم التقدم في مستوى المكانة] ضرورةً بنيوية لا حليةً اختيارية.

VI. مواد التعاون البيئي

تُوسّع المواد التالية المدونة القانونية لنظام Jasutopianism لتشمل الحوكمة البيئية. وهي مرقّمة من CXVII إلى CXXIII، تلي مواد التفاعل الثقافي الرقمي [من CX إلى CXVI] المُقرَّرة في الفصل 5. وقد صيغت بالأسلوب الدستوري لنظام Jasutopianism، وهي متسقة مع المبادئ

المُرساة في المواد من I إلى CII من نظام Jasutopianism، ومع المواد الثقافية والرقمية المقترحة في الفصلين 4 و5.

المادة CXVII. التفويض البيئي.

[وبموجب هذا يُعلَن] أنه يُفرَض على دولة Jasutopian تحقيق انتقال كامل إلى مصادر الطاقة المتجددة في غضون خمسة وعشرين عامًا من قيام نظام Jasutopian، بأي وسيلة متجددة. [ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر،] تطوير تكنولوجيا الطاقة الشمسية المتقدمة، والبحث باتجاه النقل اللاسلكي للطاقة الشمسية المجمّعة في الفضاء، وتدريب المهندسين والفنيين للقوى العاملة في مجال الطاقة المتجددة، والتخلص التدريجي من مصادر الطاقة غير المتجددة؛ حيث يُحظَر خلال السنوات الخمس الأخيرة من الانتقال إنشاء أي بنية تحتية جديدة تعتمد على الموارد غير المتجددة. وعلى فترات مدتها خمس سنوات من قيام النظام، يعرض مجلس الشيوخ على مجلس المواطنين مشروع قانون بشأن الجدول الزمني للانتقال، لتقييم التقدم وإجازة التعديلات، ويُحدّد مشروع القانون الخاص بأول تصويت من هذا القبيل، في السنة الخامسة، بقانون النسبة الدنيا الواردة في المادة CXX والأهداف المرحلية الواردة في المادة CXXI. ولا يجوز لأي تعديل أن يمدّد إجمالي فترة الانتقال إلى ما يتجاوز ثلاثين عامًا إلا بموجب مشروع قانون من مجلس الشيوخ يحصل على ثلثي الأصوات المُدلى بها في مجلس المواطنين.

الأساس المنطقي. تفرض المادة النتيجةَ وتترك المسار مفتوحًا. وقد اقترحت الحجة XX في نظام Jasutopianism مسارًا [الألواح الشمسية الفائقة على كوكب عطارد، على أن تُنقَل طاقتها إلى الأرض عبر سلسلة من أقمار الترحيل الاصطناعية] في غضون الخمسة والعشرين عامًا نفسها؛ وتدعم سوابق القسم VIII إمكانية تحقيق الانتقال على كوكب الأرض خلال تلك المدة، وتبقى خطة عطارد الغايةَ بعيدة المدى للبحث الوطني لا المسار الإلزامي. ويمثّل ثلثا الأصوات المُدلى بها عتبةً تستحدثها هذه المادة والمادة CXXII لحالتيهما الخاصتين، إلى جانب عتبة ما يزيد على خمسة وخمسين في المائة التي يُقرّ بها مجلس المواطنين مشاريع القوانين الأخرى (Rodriguez, 2021، مواد سلطات الحوكمة الثلاث، المادة I). ويجيز ثلثا الأصوات إقرار مشروع قانون من هذا القبيل ولكنه لا يُبطِل حق النقض: فإذا نقضه الرؤساء الثلاثيون، يبطِل مجلس المواطنين النقضَ كما يُبطِل أي نقضٍ آخر، بتأييد ثمانين في المائة أو أكثر، وبتأييد تسعين في المائة في زمن الحرب المعلنة رسميًا (Rodriguez, 2021، مواد سلطات الحوكمة الثلاث، المادة I) أو في زمن الأزمة الوطنية (Rodriguez, 2021، المادة XVI). كما تسري عتبة الثلثين في زمن الأزمة الوطنية أيضًا: إذ تخفض المادة XVI من نظام Jasutopianism نصاب إقرار مشاريع القوانين الأخرى في مثل ذلك الزمن، لكنها لا تخفض هذا النصاب. ويضع الفصل 6 التصويتات الخمسية على مخططه التأسيسي، أولها في السنة 5 وثانيها في السنة 10.

المادة CXVIII. الشفافية البيئية.

[وهنا يُعلَن] أن جميع البيانات البيئية التي تجمعها دولة Jasutopian، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الانبعاثات الجوية، وجودة المياه، وتدهور التربة، ومؤشرات التنوع البيولوجي، واستهلاك الطاقة، يجب أن تُنشَر عبر النظام الوطني لسجل الهوية [المواد من LXXXV إلى LXXXVIII] بصيغة متاحة لجميع المواطنين. ولا يجوز تصنيف أي بيانات بيئية بوصفها سرية، أو تقييدها، أو حجبها عن الاطّلاع العام. ولكل مواطنٍ الحق في الوصول إلى جميع البيانات البيئية والتحقق منها، والطعن في أي رقمٍ منشور أمام لجنة تدقيق المقاييس، وهي الهيئة المستقلة التي تتحقق من المؤشرات البيئية قبل نشرها.

الأساس المنطقي. يُسجِّل النظام الوطني لسجل الهوية في نظام Jasutopianism [المواد من LXXXV إلى LXXXVIII، المشروحة في الحجة VIII] كلَّ معاملة ويُبلِغ بها الحكومة الوطنية؛ غير أنه لا يمنح المواطن حقَّ فحص تلك السجلات. وتُنشئ هذه المادة ذلك الحق فيما يتعلق بالبيانات البيئية. ومرد ذلك إلى أن المساءلة البيئية، شأنها شأن المساءلة الاقتصادية، تقتضي أن يتاح للمحكومين الاطلاع على البيانات التي تُبنى عليها قرارات الحوكمة.

المادة CXIX. الحوكمة البيئية متعددة المراكز.

[وبهذا يُعلَن] أن الحوكمة البيئية داخل دولة Jasutopian يجب أن تكون متعددة المراكز في بنيتها. وتُتَّخذ القرارات البيئية التي تمس بلديةً واحدة أو إقليمًا واحدًا على المستوى البلدي أو الإقليمي عبر عمليات ديمقراطية محلية متسقة مع سلطات الحوكمة الثلاث. وتُتَّخذ القرارات البيئية التي تمس الأمة على المستوى الوطني من قِبل السلطة التشريعية، بناءً على مشاريع قوانين يقترحها مجلس الشيوخ ويصوِّت عليها مجلس المواطنين. وتُتَّخذ القرارات البيئية التي تمس أممًا متعددة [ضمن الاتحاد فوق الوطني للعالم، متى انطبق ذلك] من خلال حوكمة ذلك الاتحاد، وبمقتضى هذه البنية، لا يحتكر أي مستوى منفرد من مستويات الحوكمة سلطةً حصرية على السياسة البيئية. ويتبع توزيع سلطة اتخاذ القرار البيئي عبر المستويات مبدأ أن تُتَّخذ القرارات عند أدنى مستوى من مستويات الحوكمة مختصٍّ بالتعامل مع نطاق التحدي البيئي.

الأساس المنطقي. تُطبِّق المادة ما خلصت إليه Ostrom (2010b) من أن الأنظمة متعددة المراكز تعالج المشكلات العابرة للحدود الاختصاصية على نحوٍ أفضل مما يفعله مركزٌ واحد [القسم III]. وعلى المستوى الوطني، تبقي المادة على التسلسل المعتمد في نظام Jasutopianism، الذي يضع فيه مجلس الشيوخ القوانين ويصوِّت عليها مجلس المواطنين؛ أما حوكمة الاتحاد فهي البنية التي يعرضها الفصل 11.

المادة CXX. البحث البيئي المشترك.

[يُعلَن] أن دولة Jasutopian تلتزم بتخصيص نسبة دنيا من قدرتها البحثية الوطنية [وفق ما يقيسه مقياس I.O. ومقياس T.A.R.] لعلوم البيئة، وتكنولوجيا الطاقة المتجددة، والاستعادة

الإيكولوجية، وتُحدَّد هذه النسبة بقانون عند أول تصويت خمسيّ بموجب المادة CXVII وتُراجَع عند كل تصويت لاحق. وتكون الأبحاث المُجراة بموجب هذه المادة متاحةً علنًا لجميع المواطنين ولجميع الأمم المنضمة إلى اتفاقات تعاون بيئيّ ثنائية أو متعددة الأطراف. ولا يجوز تصنيف أي بحث بيئي بوصفه سريًا لأغراض عسكرية؛ وفي هذا الصدد، يُحمى دستوريًا مبدأ أن المعرفة البيئية موردٌ مشترك. ويرتقي العلماء والمهندسون العاملون في برامج البحث البيئي في مستوى المكانة عبر إسهاماتهم في المعرفة البيئية؛ وتكفل بنية الحوافز أن يُكافأ البحث البيئي على قدم المساواة مع أي شكل آخر من أشكال الإسهام الإنتاجي. ويُدرج السجل البيئي لكل منشأة تجارية مرخصة [انبعاثاتها وتصريفاتها ونفاياتها، كما تُنشر بموجب المادة CXVIII] ضمن البيانات التجريبية الموضوعية التي يُقيّم بها أداء العمل لصاحبها.

الأساس المنطقي. ينتمي مقياس I.O. ومقياس T.A.R. إلى نظام القياس في نظام Jasutopianism، وهما مذكوران في قسمي المستوى الوطني والمستوى العالمي من الديباجة ومُعرَّفان في المسرد، حيث يتتبع T.A.R. أصلًا تطوير «أنظمة ناقلات طاقة أكثر كفاءة» (Rodriguez, 2021، المسرد). وتُحدّد الجملة الأخيرة موضع التلوث في مستوى المكانة: إذ تُرقّي المادة IX من نظام Jasutopianism المواطنين وفق أداء العمل المقيس عبر «بيانات تجريبية موضوعية قابلة للإثبات»، ويُعدُّ السجل البيئي للمنشأة بيانات من هذا النوع. ولا يكسب حفاظ المواطن على البيئة خارج نطاق مثل هذا العمل أي نقاط [القسم V].

المادة CXXI. المقاييس البيئية.

[بموجب هذا يُعلَن] أن المقاييس الثلاثة عشر لنظام القياس في Jasutopianism [C.P.I، N.C.I.، U.A.O.R.، T.A.R.، I.N.R.، I.O.، D.P.P.، S.O.L.P.C.N.، وغيرها] تُستكمَل بمؤشرات بيئية تقيس الأداء الوطني مقابل **الحصة الوطنية المعدَّلة بالاستهلاك والظروف البيوفيزيائية [Bi*]**، وتُدقّقها سنويًا لجنة تدقيق المقاييس المستقلة، بدلًا من القسمة الموحدة غير المعدَّلة للفرد الواحد. وبحَدّ أدنى، تُقاس أربعة مجالات إيكولوجية وتُنشَر كل عام [على أن يُنشَر التقرير المدقَّق الأول بحلول نهاية العام 2]: انبعاثات الكربون قياسًا بالحدّ المناخي المعدَّل، ومؤشرات التنوع البيولوجي قياسًا بسلامة المحيط الحيوي، وأحمال النيتروجين والفوسفور قياسًا بالتدفقات البيوجيوكيميائية، واستخراج المياه الزرقاء المحلية قياسًا بالحدود الآمنة لأحواض التصريف. ويجب أن يخضع كل سقف من سقوف Bi* لثلاث قواعد تقنية: أولًا، **المحاسبة القائمة على الاستهلاك [CBA]** عبر تتبع المدخلات والمخرجات متعدد الأقاليم [MRIO]، حيث تساوي البصمة المدقَّقة للكربون والمغذيات والأراضي والمياه المتجسّدة لبلدٍ معيَّن الإنتاجَ المحلي مضافةً إليه الواردات المتجسّدة ومطروحةً منه الصادرات المتجسّدة [Fi,cons = Fi,prod + Fi,imports − Fi,exports]؛ وثانيًا، **المعامل الحراري المناخي المحدود [αi]** لحصص انتقال الطاقة والكربون، المحصور بين 0.85 و1.15 والمُعايَر عالميًا بحيث يساوي المجموع المرجَّح بالسكان إجماليَّ سكان العالم [∑ αi Popi = Popglobal]، والمحسوب من بيانات الأرصاد الجوية المتحقَّق منها لأيام درجات التدفئة وأيام درجات التبريد [HDD + CDD]؛ وثالثًا، **حدّ المياه العذبة المقيس على مستوى**

حوض التصريف، الذي يضع سقفًا للسحب السنوي من المياه الزرقاء داخل كل حوض نهري محلي عند نسبة 25 إلى 40 بالمائة أو أقل من التغذية المحلية المتجددة المتحقَّق منها للمياه العذبة، بعد تعديلها وفق متطلبات التدفق الإيكولوجي في موسم الجفاف. ويجب أن يقع كل مؤشر مدقَّق ضمن سقف Bi* للبلد بحلول ختام المرحلة الانتقالية الممتدة خمسة وعشرين عامًا المنصوص عليها في المادة CXVII. وتُسنّ معايير مرحلية كل خمس سنوات في أول تصويت بموجب المادة CXVII، وتُراجَع في كل تصويتٍ لاحق؛ وكلما أخفق تحقيق هدف مدقَّق، وجب على مجلس الشيوخ عرض خطة تصحيحية مُلزِمة على مجلس المواطنين في غضون اثني عشر شهرًا.

التعليل. تخفق القسمة الموحدة للفرد الواحد لحدود الكوكب في الوفاء بمتطلبات الفيزياء والإنصاف معًا. فبموجب المحاسبة القائمة على الإنتاج الخالص، تتحمل دولة Jasutopian التي تصدِّر الألواح الشمسية أو توربينات الرياح [الحجة XVIII] الكلفة الكربونية لإزالة الكربون في الخارج، في حين يستطيع بلد ملوِّث التلاعب بنتيجته بمجرد نقل الصناعات الثقيلة إلى الخارج؛ وتسدّ محاسبة الاستهلاك عبر نظام MRIO [Fi,cons = Fi,prod + Fi,imports − Fi,exports] هذين التشويهين على نحوٍ قاطع. وبالمثل، يفرض الشتاء الشمالي القارس والحرّ الاستوائي الشديد احتياجات طاقة غير اختيارية للبقاء، يراعيها المضاعف الحراري المحدود αi [0.85 إلى 1.15] دون زيادة الميزانية الكربونية العالمية بطنٍّ واحد. وأخيرًا، لا يمكن تداول المياه عبر القارات مثل تصاريح الكربون؛ فالإجهاد الهيدرولوجي يقع داخل أحواض الأنهار الفردية، ولذلك تحكم معايير التغذية على مستوى الحوض والتدفق الإيكولوجي في موسم الجفاف التي وضعها Richardson et al. (2023) عمليات سحب المياه العذبة مباشرة. وبضمّها إلى المقاييس المحلية الثلاثة عشر في نظام Jasutopianism، تُفعِّل حدود Bi* المدقَّقة هذه قيد الدونات لدى Raworth [القسم II].

المادة CXXII. الالتزام البيئي بين الأجيال.

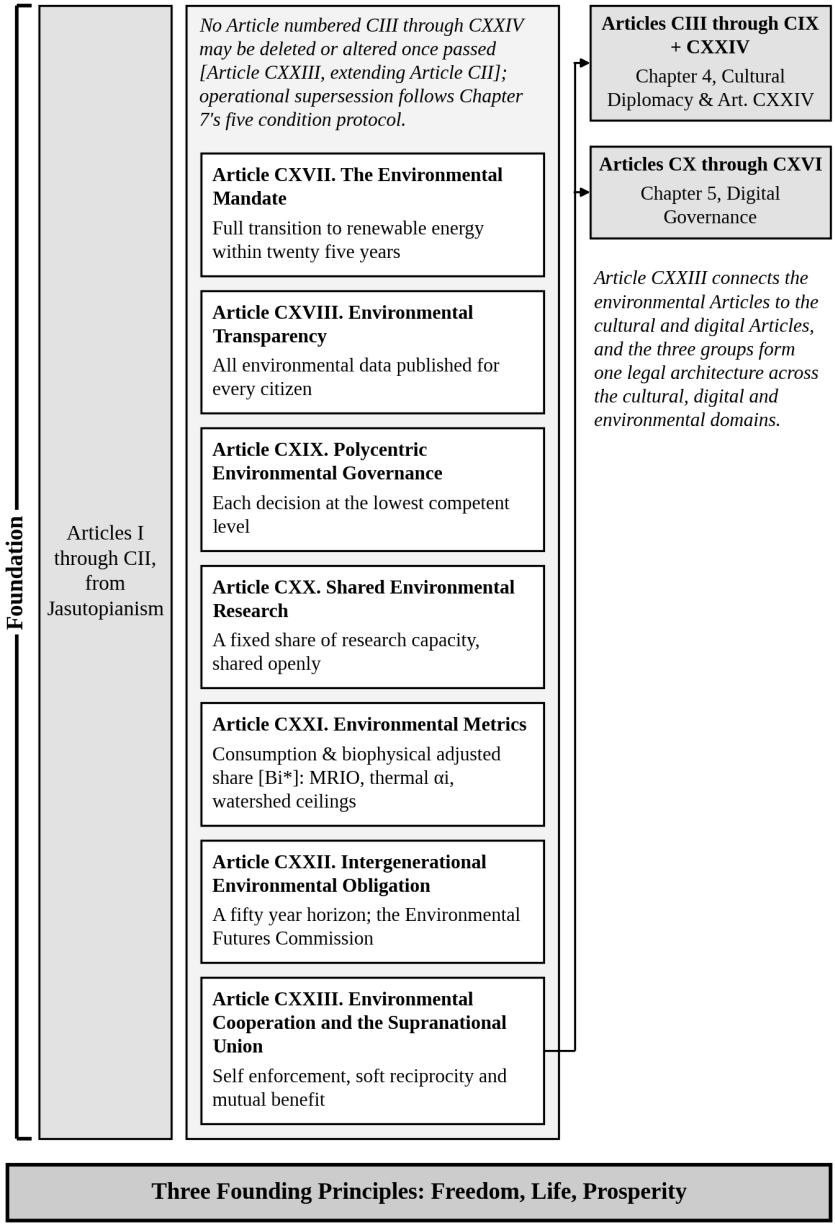
[يُعلَن في هذا القسم] أن بلد Jasutopian يُقرّ بالتزام قانوني صريح تجاه الأجيال القادمة. وتُقيَّم السياسات البيئية ليس بآثارها الفورية فحسب، بل بآثارها المتوقعة على أفقٍ أدناه خمسون عامًا، بما ينسجم مع الالتزام بين الأجيال الذي تنطوي عليه المبادئ التأسيسية الثلاثة. وتُنشأ بموجب القانون [مشروع قانون يصدر عن مجلس الشيوخ ويُصوَّت عليه مجلس المواطنين] لجنة المستقبل البيئي، وتُناط بها ولاية تقييم العواقب البيئية طويلة الأمد لجميع قرارات السياسات الكبرى ونشر تلك التقييمات علنًا. ويُرشِّح مجلس الشيوخ مفوَّضيها من بين المواطنين الممارسين لعلوم البيئة، على أن يُؤكَّد كل ترشيح بتصويت مجلس المواطنين، لولاية مدتها ست سنوات وبما لا يتجاوز ولايتين، وألا يشغل أيٌّ منهم، ولا يكون قد شغل خلال السنوات الست السابقة للترشيح، أيَّ منصبٍ في السلطة التنفيذية أو الجيش أو أجهزة الاستخبارات، ولا يجوز عزل أيٍّ منهم إلا بالمساءلة والعزل عبر المسارات المنصوص عليها في مواد سلطات الحوكمة الثلاث؛ وتكون اللجنة مستقلة عن أي إدارة تنفيذية وغير تابعة لها. ولا يجوز اعتماد أي سياسة تقرر لجنة المستقبل البيئي أنها سترفع إسهام البلد في أي حدّ من حدود الكوكب على مدى السنوات الخمسين، إلا بموجب مشروع قانون من مجلس الشيوخ يحوز ثلثي الأصوات المُدلى بها في مجلس المواطنين.

التعليل. تُرسِّخ هذه الضمانة المبدأ الاحترازي في صلب الدستور. ومعيار تفعيلها هو إسهام البلد نفسه في أحد الحدود، لأن الحدَّ الكوكبي يمثل مجموعًا عالميًا نادرًا ما يتجاوزه بلدٌ واحد بمفرده، كما أن عدة حدود قد جرى تجاوزها بالفعل [القسم II]. وتُختار اللجنة بالطريقة نفسها التي تختار بها المادة CIV لجنة التبادل الثقافي، لأنه في غياب مِثل هذا النص سيؤول تعيينها إلى الرؤساء الثلاثيين، الذين يعيّنون جميع المسؤولين «ممن لم ينصّ في هذا الموضع على تعيينهم على نحوٍ آخر» (Rodriguez, 2021، مواد سلطات الحوكمة الثلاث، المادة IV). وعتبة الثلثين هي العتبة نفسها التي تعتمدها المادة CXVII أيضًا؛ أما إجماع الرؤساء الثلاثيين، الذي يشترطه أصلًا كل قرار تنفيذي [المادة XIX]، فلا يضيف جديدًا ولا يكرِّر. وكما هو الحال في المادة CXVII، فإن أغلبية الثلثين تُمرِّر مشروع القانون ولا تتجاوز حق النقض، إذ يتجاوز مجلس المواطنين النقض بنسبة ثمانين بالمائة أو أكثر من الأصوات المؤيدة، وبنسبة تسعين بالمائة في زمن الحرب المعلنة رسميًا (Rodriguez, 2021، مواد سلطات الحوكمة الثلاث، المادة I) أو في زمن الأزمة الوطنية (Rodriguez, 2021، المادة XVI). وتظل عتبة الثلثين سارية في زمن الأزمة الوطنية كذلك: فالمادة XVI في Jasutopianism تخفِّض نصاب إقرار سائر مشروعات القوانين في مثل ذلك الوقت، غير أنها لا تخفِّض هذا النصاب.

المادة CXXIII. التعاون البيئي والاتحاد فوق الوطني.

[يُعلَن] أن التعاون البيئي بين دول Jasutopian [وبين دول Jasutopian والدول الشريكة غير المنتمية إلى Jasutopian داخل الاتحاد فوق الوطني للعالم] يعمل وفق مبادئ الإنفاذ الذاتي، والمعاملة بالمثل المرنة، والمنفعة المتبادلة. وتُحدِّد المعاهدات البيئية الثنائية أهدافًا قابلة للقياس، وتحققًا مفتوحًا، ومكاسب متبادلة مشروطة [الأبحاث المشتركة، وتدفقات الطاقة النظيفة، والبنية التحتية المشتركة]، وتسوية للنزاعات بما ينسجم مع سلطات الحوكمة الثلاث. ولا يجوز أبدًا حذف أي مادة من مواد القانون المرقَّمة من CIII إلى CXXIV أو تعديل نصّها بعد إقرارها؛ بما يمدّ القفل النصّي الدائم الوارد في المادة CII ليشمل كل مادة أضافها هذا المجلد؛ ويجوز سنّ مواد إضافية وفق الإجراء المعياري في المادة XCVI، كما يقتصر أي استبدال تشغيلي لمادة إجرائية أو اقتصادية ثبت دحضها تجريبيًا حصرًا على الإطار الصارم لبروتوكول الاستبدال الدستوري ذي الشروط الخمسة في الفصل 7، حيث تظل المادة CXXIII نفسها غير قابلة للانتقاص على نحوٍ دائم.

التعليل. يعمل التعاون البيئي بوصفه المجال التشغيلي الذي يوحِّد الركائز الثلاث جميعها للسلام العالمي [القسم III]: فالعمل الإيكولوجي المشترك يحمي حدود الكوكب، ويختبر المؤسسات العابرة للحدود، ويفتح باب التعارف الثقافي العضوي بوصفه نتيجة تلقائية غير قسرية. ويربط هذا النص المواد CIII إلى CIX [الفصل 4]، والمواد CX إلى CXVI [الفصل 5]، والمواد CXVII إلى CXXIII [الفصل 8]، والمادة التوضيحية CXXIV [الفصل 4، القسم V] في مدونة دستورية واحدة متصلة تضم 124 مادة. وتستوفي منافعه المتبادلة المشروطة قاعدة الإنفاذ الذاتي لدى Barrett (2003) [القسم IV]، في حين يصون قفله النصّي الاستمرارية المؤسسية الدائمة إلى جانب مراجعة النواة غير القابلة للانتقاص في الفصل 7.



الشكل 8.3. مواد التعاون البيئي: البنية المؤسسية. تُتمّم مواد التعاون البيئي البنية القانونية، فقد وضع نظام Jasutopianism الأساس الدستوري، وأضاف الفصلان 4 و5 الحوكمة الثقافية والرقمية، ويضيف الفصل 8 الحوكمة البيئية. وبذلك تغطي المدونة الكاملة الآن المجالات المحلية والثقافية والرقمية والبيئية، في منظومة قانونية مصممة لظروف القرن 21.

VII. البُعد الخطابي: الإنجاز البيئي موضع إعجاب عابر للحدود

حدَّد Dryzek (2013) تسعة خطابات بيئية: البقائية، والبروميثية، والعقلانية الإدارية، والبراغماتية الديمقراطية، والعقلانية الاقتصادية، والتنمية المستدامة، والتحديث الإيكولوجي، وخطابي الراديكالية الخضراء، وهما الوعي الأخضر والسياسة الخضراء. ويؤطِّر كل خطاب التحدي البيئي على نحوٍ مختلف؛ فالبقائيون يفترضون أن الكارثة حتمية دون تحوّل جذري، ويفترض البروميثيون أنَّ براعة الإنسان ستحل المشكلات البيئية دون تغيير هيكلي، ويثق العقلانيون الإداريون بإدارة الخبراء داخل المؤسسات القائمة، ويسعى البراغماتيون الديمقراطيون إلى حلول مشتركة عبر التداول المفتوح.

لا يندرج الخطاب البيئي لنظام Jasutopianism بدقة ضمن أيٍّ من تصنيفات Dryzek. فهو يشاطر البقائية إلحاحها [فحدود الكوكب حقيقية وقد جرى تجاوز بعضها بالفعل]، غير أنه يرفض قدريَّتها [إذ صُمِّم نظام Jasutopian لمعالجة الأسباب الهيكلية]. ويشاطر التحديثَ الإيكولوجي ثقته بالحلول التكنولوجية [تكنولوجيا الألواح الشمسية على كوكب عطارد في الحجة XX]، لكنه يرفض افتراضه أن البنى الاقتصادية القائمة قادرة على تحقيق تلك الحلول [فترقية المكانة تحلّ محلّ دافع الربح الذي يقود الاستغلال البيئي]. كما يشاطر البراغماتيةَ الديمقراطية التزامها بحوكمة المواطنين المباشرة [مجلس المواطنين]، غير أنه يدرج صوت المواطنين ذاك داخل بنية دستورية [مواد التعاون البيئي] تقيِّد ما يمكن حتى لأغلبية ديمقراطية أن تفعله بحدود الكوكب.

لا يُصنَع هذا الخطاب أبدًا بوصفه دعايةً للدولة. فما تستطيع الشعوب الأجنبية فحصه وتقييمه والإعجاب به هو الإنجاز الإيكولوجي القابل للتحقق: دولة Jasutopian تفي بمراحل الطاقة النظيفة، وتدقّق علنًا الحدود الكوكبية المعدَّلة بالاستهلاك، وتُقفل في القانون الدستوري واجبات بين الأجيال تمتد خمسين عامًا. وبموجب حتمية الأصالة [الفصل 4]، تموِّل الدولة العمل العلمي وفق الجدارة وتزيل العوائق أمام التبادل المفتوح، بينما تترك كل أثرٍ مؤنسِن بلا أي إخراج مسبق. وحين يبلغ إنجاز إيكولوجي السكان المجاورين عبر علماء وصنّاع أفلام ومهندسين مستقلين، فإنه يطلق شرارة التماهي الثقافي الوجداني تحديدًا لأنه يخاطب ما تثمّنه كل أسرة بالفعل [الهواء النقي، والمياه الآمنة، والأرض الصالحة للسكن، ومستقبل صالح للعيش للأطفال] (Decety, 2012؛ Batson, 2011؛ Cikara et al., 2011).

يعبر الإنجاز الإيكولوجي الحدودَ بسلاسة لأن بقاء الكوكب شأنٌ عالمي مشترك. فاستقلال الطاقة والإشراف المتحقَّق منه على أحواض التصريف يتحدثان بوضوحٍ عبر كل لسان وتقليد سياسي؛ حيث ينمو الإعجاب نموًّا عضويًا ليغدو الهوية الكوكبية المشتركة أينما ربط التعاون المستدام الشعوبَ حول رهانات إيكولوجية مشتركة.

VIII. تحديث الرؤية البيئية لنظام Jasutopianism

نُشرت الحجة XX في Jasutopianism عام 2021. وقد تطوّر السياق العلمي والتكنولوجي منذ ذلك الحين. ولا تزال الرؤية الجوهرية قائمة؛ بل إن السياق الداعم لها قد ازداد قوة.

اقترح مفهوم «اللوح الشمسي الفائق» وضع ألواح شمسية متقدمة على كوكب عطارد لالتقاط الطاقة الشمسية بمقادير غير ممكنة على الأرض، ثم نقل تلك الطاقة لاسلكيًا عبر سلاسل ترحيل بالأقمار الصناعية. وقد استُشهد بعلوم المواد [خزف HfC0.5N0.35، وبلاستيك البولي إيميد SR CEPLA] وتكنولوجيا النقل [الموجات الميكروية وحزمة الليزر] من مصادر تعود إلى الفترة من 2018 إلى 2021. ومنذ ذلك الحين، أحرز نقل الطاقة لاسلكيًا مزيدًا من التقدم؛ ففي عام 2023 بثّت تجربة MAPLE في معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا طاقة بالموجات الميكروية في المدار ووجّهت حزمة نحو الأرض رصدها جهاز استقبال في حرم المعهد، في أول رصد من نوعه. وكان مختبر الأبحاث البحرية الأمريكي قد اختبر عتاد أقمار الطاقة الشمسية في المدار منذ عام 2020، كما أقرّت وكالة الفضاء الأوروبية دراستها SOLARIS للطاقة الشمسية الفضائية عام 2022. وبات جمع الطاقة الشمسية في الفضاء ونقلها إلى الأرض، والذي تمثّل خطة Jasutopianism أبعد صوره مدى، قيد البحث النشط الآن في الولايات المتحدة وأوروبا؛ أما الجمع على كوكب عطارد نفسه فيظل هدفًا بعيد المدى.

وبعد الذي تقرر، يتطلب الجدول الزمني إقرارًا صريحًا. فالانتقال خلال 25 عامًا إلى طاقة متجددة بنسبة 100% أمرٌ طموح، لكنه ليس بلا سابقة في سياسات الطاقة الوطنية. فقد نمت طاقة الرياح من نحو عُشر كهرباء الدنمارك عام 2000 إلى أكثر من نصفها بحلول عام 2020. وولّدت كوستاريكا نحو 98 بالمائة من كهربائها من مصادر متجددة في معظم السنوات منذ عام 2015، وإن خفّض الجفاف هذه الحصة إلى نحو 86 بالمائة في عام 2024. ويضع مسار 1.5 درجة مئوية الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة المصادر المتجددة في موقع تزويد نحو 90 بالمائة من كهرباء العالم بحلول عام 2050. وهذه السوابق أرضيةٌ وتتعلق بالكهرباء، وهي تدعم انتقالًا على الأرض في غضون خمسة وعشرين عامًا في ظل التزام سياسي قوي واستثمار مستدام. غير أنها لا تقول شيئًا عن خطة عطارد التي لم يُختبر جدولها الزمني؛ ولذلك تُلزم المادة CXVII بتحقيق النتيجة بأي وسيلة متجددة، وتُبقي الحجة XX هدفًا بعيد المدى.

يكمن الفارق الحاسم في الحوكمة. ففي الاقتصادات النقدية، تُقيَّد انتقالات الطاقة المتجددة ببنية الحوافز: إذ تقاوم شركات الوقود الأحفوري الانتقالَ لأن عوائدها النقدية تعتمد على استمرار الاستخراج؛ ويقاوم المسؤولون المنتخبون الانتقالَ لأن صناعات الوقود الأحفوري توفر تمويل الحملات الانتخابية وفرص العمل في الدوائر الرئيسية؛ ويقاوم المستهلكون الانتقالَ لأن التكاليف الأولية للبنية التحتية للطاقة المتجددة أعلى من مواصلة استهلاك الوقود الأحفوري [مع أن التكاليف طويلة الأمد أقل، حسب Stern, 2007]. وكل قيدٍ من هذه القيود هو نتاج النظام النقدي، لا نتاج التكنولوجيا أو الفيزياء.

يزيل اقتصاد Jasutopian كلَّ قيد من هذه القيود. فلا توجد شركات وقود أحفوري لها أرباح نقدية تدافع عنها [فالأعمال قائمة للإسهام لا للاستخراج]. ولا توجد تبرعات حملات انتخابية للتأثير في السياسات [فلا يُنتخب الرؤساء الثلاثيون عبر حملات مُموَّلة بالمال]. ولا يتحمل المستهلكون الأفراد التكاليفَ الأولية للبنية التحتية للطاقة المتجددة عبر ارتفاع الأسعار [إذ توفِّر الموارد الأساسية، بما فيها الطاقة، بموجب ضمان المادة I]. إن القيود التي تبطئ انتقال الطاقة المتجددة في الاقتصادات النقدية هي سمات هيكلية لتلك الاقتصادات؛ أما في اقتصاد Jasutopian، فلا وجود لها.

IX. التعاون البيئي والطريق إلى S.U.W.

يحدّد الفصل 11 النموذج التشغيلي الكامل للاتحاد فوق الوطني للعالم. أما هذا الفصل فيرسي المحرِّك الإيكولوجي الذي يدفع ذلك المسار.

المنطق جليّ. فالاتحاد الفيدرالي السياسي يطلب من الشعوب قبول صناعة قرار مشتركة فوق وطنية عبر الحدود، وهي أصعب خطوة في السياسة الدولية. ويتنبأ التكامل بأسبقية الثقافة بأن الأنسنة الثقافية المستدامة العابرة للحدود تهيّئ الشعوب نفسياً قبل إبرام المعاهدات الرسمية: فالمواطنون الذين ينظرون أصلًا إلى الشعوب المجاورة بوصفهم نظراء إنسانيين يرون في المؤسسات المشتركة تعاونًا عمليًا لا إملاءً أجنبيًا.

يتكشّف التكامل بأسبقية الثقافة عبر أربع مراحل متعاقبة. تبني المرحلة الأولى أنسنةً ثقافية عابرة للحدود: فالتلاقي المستدام مع الأعمال الإبداعية الأصيلة والحياة المدنية يقلّص المسافة مع الجماعة الخارجية حتى تعترف الشعوب الشريكة ببعضها بوصفها نظراء. وتُطلق المرحلة الثانية تعاونًا ثنائيًا عمليًا: إذ تُطلق الدول الشريكة، بدعم من شعوب راغبة، مشاريع مادية مشتركة ما كان لأيّ منها أن يأتمن عليها خصمًا. وتُشكّل المرحلة الثالثة شبكات مؤسسية متعددة الأطراف: حيث تتراكم الاتفاقات الثنائية لتغدو تجمعاتِ حوكمة متعددة المراكز. وترسّم المرحلة الرابعة الاتحاد الفيدرالي: فتُقنّن المؤسسات فوق الوطنية ما بنته الثقة المدنية والبنية التحتية المشتركة بالفعل من القاعدة. ويُفعِّل الفصل 11 هذه المراحل الأربع مباشرةً في أربع مراحل ذات بوابات [التكامل الثقافي، والتعاون الاقتصادي، والمواءمة المؤسسية، والاتحاد الفيدرالي السياسي]، مُنشئًا كونفيدرالية في أربعة مجالات معدَّدة حصرًا [الإشراف البيئي الكوكبي، والبنية التحتية الرقمية، وتنسيق التبادل الثقافي، والأمن المشترك].

يوفر التعاون الإيكولوجي أدقَّ ميدان اختبار على امتداد هذا المسار ذي المراحل الأربع. وتعمل المعاهدات البيئية المشتركة بوصفها أدوات المرحلة الثانية التي تنفتح بمجرد اجتياز الدول الشريكة البوابة 1:

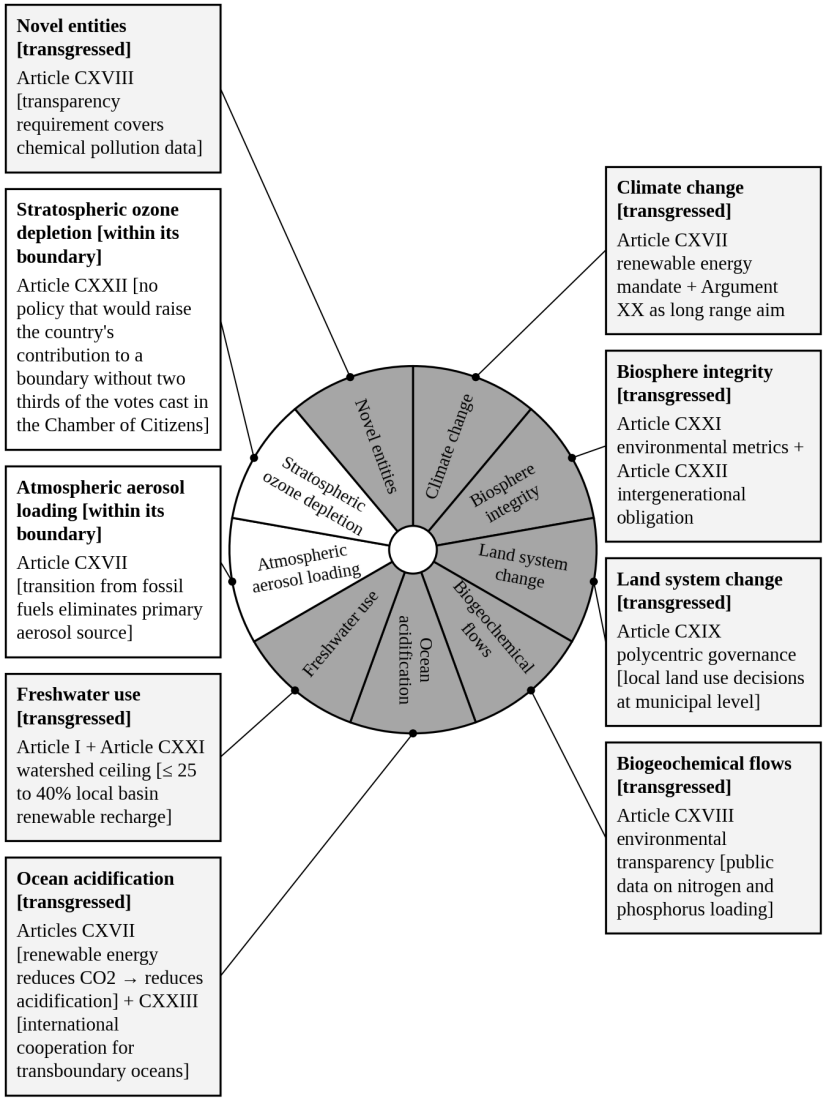
الخطوة الأولى: الاتفاقات البيئية الثنائية. تتفق دولتان اجتازتا البوابة 1 [دولتان من دول Jasutopian، أو دولة Jasutopian وشريك غير منتمٍ إلى Jasutopian] على التعاون في مشروع

بيئي محدد: تطوير مشترك للطاقة المتجددة، أو تكيّف مناخي مشترك، أو إدارة منظومة إيكولوجية عابرة للحدود. ويتطلب الاتفاق تنسيقًا مؤسسيًا، وأبحاثًا مشتركة، وتقارير شفافة وفقًا للمادة CXVIII.

الخطوة الثانية: الشبكات البيئية متعددة الأطراف. تتراكم الاتفاقات الثنائية، فدولة Jasutopian التي ترتبط باتفاقات تعاون بيئي مع ست دول شريكة تُنشئ شبكة تتوسع لتصبح ائتلافًا بموجب قاعدة الانضمام بالأغلبية الموصوفة في الفصل 11، متى تحققت عتبات تشبع البوابة 1 وعدم العداء المطلوبة. وتتطلب الشبكة هياكل حوكمة تتجاوز التنسيق الثنائي: مقاييس بيئية مشتركة [المادة CXXI]، وآليات لتسوية النزاعات، وتحديدًا جماعيًا للأهداف. وتمثّل هياكل الحوكمة هذه الأشكالَ الجنينية للمؤسسات فوق الوطنية التي سيضفي عليها S.U.W. الصبغة الرسمية.

الخطوة الثالثة: الحوكمة البيئية بوصفها سابقةً لـ S.U.W. تصبح هياكل الحوكمة المطوَّرة للتعاون البيئي متعدد الأطراف نموذجًا لحوكمة فوق وطنية أوسع نطاقًا. فإذا استطاعت ست دول تنسيق السياسة البيئية عبر الحوكمة متعددة المراكز [المادة CXIX]، أمكنها تنسيق المجالات الأخرى التي سيتولى الاتحاد حوكمتها [البنية التحتية الرقمية، والتبادل الثقافي، وبنية الأمن المشترك] عبر البنية المؤسسية نفسها. فالحوكمة البيئية تُثبت جدوى المفهوم، ويوسّع S.U.W. نطاقه.

الخطوة الرابعة: S.U.W. بوصفه حوكمةً بيئية على النطاق الكوكبي. يوفر S.U.W.، متى أُنشئ، القدرةَ المؤسسية للحوكمة البيئية على النطاق الكوكبي: إدارة المشاعات العالمية [الغلاف الجوي، والمحيطات، والتنوع البيولوجي]، وتنسيق البنية التحتية للطاقة المتجددة عبر القارات، وإنفاذ الامتثال لحدود الكوكب عبر المساءلة الديمقراطية لا عبر التنظيم الفوقي.



Boundaries after Steffen et al. (2015); status as the Planetary Health Check of September 2025 reports it (Sakschewski et al., 2025). Each boundary is audited against the country's Consumption and Biophysical Adjusted National Share [Bi: MRIO accounting, thermal αi, and basin freshwater ceilings].*

الشكل 8.4. حدودٍ الكوكب واستجابة Jasutopian. لكل حدّ من حدود الكوكب أداة حوكمة مقابلة في نظام Jasutopian. ولم يُصمَّم النظام للتعامل مع التحديات البيئية عبرً سياسة واحدة، بل عبر البنية الدستورية المتكاملة.



X. الكوكب بوصفه إرثًا مشتركًا

أعلن كتاب Jasutopianism أن المبادئ التأسيسية الثلاثة هي الحرية والحياة والازدهار. أما كتاب Jasutopianism 2: The Answer فقد أضاف: إن هذه المبادئ تعمل على كوكب. فالكوكب ليس خلفية، بل هو الركيزة الأساسية. لا تعني الحرية شيئًا في نظام بيئي لم يعد قادرًا على دعم الحياة البشرية. ولا تعني الحياة شيئًا في غلاف جوي يتجاوز الحدود التي تعمل ضمنها الأنظمة البيولوجية. ولا يعني الازدهار شيئًا في اقتصاد استهلك الموارد التي يعتمد عليها الازدهار المستقبلي.

ليس التعاون البيئي أبدًا ملحقًا ثانويًا للسياسات. إنه الساحة البيوفيزيائية حيث تواجه الحرية والحياة والازدهار حدودًا فيزيائية غير قابلة للتفاوض. يجب على كل مدينة أن تستوفي الأساس الاجتماعي؛ ويجب على كل اقتصاد وطني أن يعمل داخل الحصة الوطنية المعدَّلة بالاستهلاك والظروف البيوفيزيائية [Bi*] المدقَّقة الخاصة به عبر كل حد كوكبي. ويحدّد نموذج الدونات لراورث ذلك الحيّز التشغيلي الآمن. وتُظهر قياسات الصحة الكوكبية أن الاقتصادات النقدية المدفوعة باستخلاص الأرباح الفصلية تتجاوز تلك الحدود باطّراد.

إن المزايا البنيوية لنظام Jasutopianism في الحوكمة البيئية ليست عرضية. إنها نتائج التصميم الاقتصادي. فالنظام المنظَّم حول الارتقاء في مستوى المكانة بدلًا من العائد النقدي يستطيع الالتزام بمشاريع بنية تحتية تمتد على مدى 25 عامًا. والنظام الذي يُسجِّل كل معاملة عبر النظام الوطني لسجل الهوية، والذي تمنح المادة CXVIII منه كل مواطن حق الاطلاع على السجل البيئي، لا يستطيع إخفاء البيانات البيئية. والنظام الذي يعتمد التصويت الديمقراطي المباشر عبر

مجلس المواطنين يمنح كل مواطن صوتًا في السياسة البيئية. والنظام الذي يضم مواد بيئية دستورية [من CXVII إلى CXXIII] يجعل الحوكمة البيئية التزامًا قانونيًا لا خيارًا سياسيًا.

تُكمِل هذه المواد السبع الثلاثية الدولية للمدونة الدستورية. فالمواد من CIII إلى CIX تُرسي الدبلوماسية الثقافية. والمواد من CX إلى CXVI تحكم المنصات الرقمية. والمواد من CXVII إلى CXXIII تُرسي الإشراف البيئي الكوكبي، إلى جانب المادة التوضيحية CXXIV بشأن عدم الأسر. وبضمها إلى المواد الأصلية البالغ عددها 102 مادة في كتاب Jasutopianism، تبلغ المدونة الدستورية الكاملة 124 مادة تغطي الحوكمة الداخلية، والانفتاح الثقافي، والسيادة الرقمية، وضبط النفس الإنساني، والحدود الإيكولوجية. وتستجيب المدونة للوقائع المؤسسية بعينها في القرن الحادي والعشرين التي تواجه أي دولة راسخة فيه.

ينتقل الفصل التالي من الكوكب إلى الشعوب التي تعيش عليه. فنظام الحوكمة الذي يعترف بالأرض بوصفها الإرث المشترك للمجموعات السكانية المتخاصمة يجب أن يُقرّر ما يعترف به داخل حدوده الخاصة، حيث تُمثّل اللغات التي يضمها البلد بالفعل الاختبار الأول والأصعب لتلك المسألة. ويتناول الفصل 9 هذه المسألة. وتعود مسألة النطاق بعد ذلك: إذ يتطلب الاتحاد فوق الوطني للعالم، المُعلَن في الحجة XVIII من كتاب Jasutopianism، آلية تشغيلية، ويُقدِّمها الفصل 11.

المراجع (الفصل 8)

Barrett, S. (2003). *Environment and statecraft*: *The strategy of environmental treaty-making*. Oxford University Press.

Batson, C. D. (2011). *Altruism in humans*. Oxford University Press.

Biermann, F. (2014). *Earth system governance*: *World politics in the Anthropocene*. MIT Press.

Cikara, M., Bruneau, E. G., & Saxe, R. R. (2011). Us and them: Intergroup failures of empathy. *Current Directions in Psychological Science*, 20(3), 149-153.

Decety, J. (Ed.). (2012). *Empathy*: *From bench to bedside*. MIT Press.

Dryzek, J. S. (2013). *The politics of the earth*: *Environmental discourses* (3rd ed.). Oxford University Press.

Falkner, R. (2016). The Paris Agreement and the new logic of international climate politics. *International Affairs*, 92(5), 1107-1125.

Homer-Dixon, T. F. (1999). *Environment, scarcity, and violence*. Princeton University Press.

Kertzer, J. D., & Zeitzoff, T. (2017). A bottom up theory of public opinion about foreign policy. *American Journal of Political Science*, 61(3), 543-558.

Nordhaus, W. D. (2013). *The climate casino*: *Risk*, *uncertainty*, *and economics for a warming world*. Yale University Press.

Ostrom, E. (2010b). Polycentric systems for coping with collective action and global environmental change. *Global Environmental Change*, 20(4), 550-557.

Persson, L., Carney Almroth, B. M., Collins, C. D., Cornell, S., de Wit, C. A., Diamond, M. L., Fantke, P., Hassellöv, M., MacLeod, M., Ryberg, M. W., Søgaard Jørgensen, P., Villarrubia-Gómez, P., Wang, Z., & Hauschild, M. Z. (2022). Outside the safe operating space of the planetary boundary for novel entities. *Environmental Science & Technology*, 56(3), 1510-1521.

Raworth, K. (2017). *Doughnut economics*: *Seven ways to think like a 21st-century economist*. Chelsea Green Publishing.

Richardson, K., Steffen, W., Lucht, W., Bendtsen, J., Cornell, S. E., Donges, J. F., Drüke, M., Fetzer, I., Bala, G., von Bloh, W., Feulner, G., Fiedler, S., Gerten, D., Gleeson, T., Hofmann, M., Huiskamp, W., Kummu, M., Mohan, C., Nogués-Bravo, D., ... Rockström, J. (2023). Earth beyond six of nine planetary boundaries. *Science Advances*, 9(37), eadh2458.

Rockström, J., Steffen, W., Noone, K., Persson, Å., Chapin, F. S., III, Lambin, E. F., Lenton, T. M., Scheffer, M., Folke, C., Schellnhuber, H. J., Nykvist, B., de Wit, C. A., Hughes, T., van der Leeuw, S., Rodhe, H., Sörlin, S., Snyder, P. K., Costanza, R., Svedin, U., ... Foley, J. A. (2009). A safe operating space for humanity. *Nature*, 461(7263), 472-475.

Rodriguez, J. (2021). *Jasutopianism*. [Self-published].

Sakschewski, B., Caesar, L., Andersen, L., Bechthold, M., Bergfeld, L., Beusen, A., Billing, M., Bodirsky, B. L., Botsyun, S., Dennis, D., Donges, J. F., Dou, X., Eriksson, A., Fetzer, I., Gerten, D., Häyhä, T., Hebden, S., Heckmann, T., Heilemann, A., ... Rockström, J. (2025). *Planetary health check 2025*: *A scientific assessment of the state of the planet*. Potsdam Institute for Climate Impact Research. https://doi.org/10.48485/pik.2025.017

Steffen, W., Richardson, K., Rockström, J., Cornell, S. E., Fetzer, I., Bennett, E. M., Biggs, R., Carpenter, S. R., de Vries, W., de Wit, C. A., Folke, C., Gerten, D., Heinke, J., Mace, G. M., Persson, L. M., Ramanathan, V., Reyers, B., & Sörlin, S. (2015). Planetary boundaries: Guiding human development on a changing planet. *Science*, 347(6223), 1259855.

Stern, N. (2007). *The economics of climate change*: *The Stern Review*. Cambridge University Press.

Victor, D. G. (2011). *Global warming gridlock*: *Creating more effective strategies for protecting the planet*. Cambridge University Press.

الفصل 9: الاستيعاب القسري في لغة ما مقابل الاعتراف الرسمي باللغات القائمة



أنا، مؤلف هذا العمل، أقف رسميًا ضد الاستيعاب القسري في لغة وطنية على حساب اللغات القائمة [اللغات التي يتحدث بها شعب بلد معيّن في الوقت الحاضر]. ومرد ذلك إلى أن اللغة الأم تختزن ثقافة الناطقين بها وهويتهم وأصولهم؛ حيث إن تجريدهم منها بمرسوم هو تجريد لهم من كرامتهم وقدرتهم المشروعة على تمثيل أنفسهم أمام الدولة التي تحكمهم.

لقد أرسى الفصل السابق التعاون البيئي بوصفه المجال العملي الذي تلتقي فيه الركائز الثلاث للسلام العالمي، حيث تغدو الأرض ذاتها الإرث المشترك الذي تستطيع الشعوب المتخاصمة الاعتراف به على نحو مشترك. وقد وسّعت مواد التعاون البيئي السبع [من CXVII إلى CXXIII] نطاق المدونة القانونية إلى المجال الكوكبي.

يطرح هذا الفصل سؤالًا مختلفًا.

ليس السؤال هو ما يتشاركه بلد معيَّن مع غيره من البلدان. إنه ما يعترف به البلد داخل ذاته.

إن البلد الذي يضم أكثر من لغة يضم أكثر من ذاكرة لكيفية تكوُّن شعبه، وعليه أن يقرر ما سيفعله إزاء تلك الحقيقة. وتهيمن على الجدل عائلتان من الإجابات. المحو والاعتراف [أما الثالثة، وهي اللسان المشترك المحايد، فيتناوَل أمرها في القسم III]. ويفحص هذا الفصل منطق كلٍّ

منهما [الاستيعاب القسري في لغة واحدة تُفرَض على بلد أو رقعة جغرافية تمتلك أصلًا لغات راسخة، مقابل الاعتراف الرسمي باللغات القائمة، حيث تُعَدّ أي لغة تُتَحَدَّث بوصفها اللسان الأم لأكثر من عشر المواطنين المعنيين ضمن اللغات الرسمية لذلك البلد]، ويُخضع كلتا الإجابتين لمحكّ المنطق التأسيسي للرضا، ولرواية النص المقدس، وللسجل السياسي المقارن، ولأطول تجارب الحوكمة التي خاضتها البشرية.

I. لا يمكن منح الرضا بلسان لا يُفهَم

ما من أداة من أدوات الحوكمة أقدم من الوعد، وما من وعد يُلزم طرفًا لا يستطيع فهم شروطه. فالقانون غير المفهوم لمن يخضعون لحكمه ليس ميثاقًا. إنه مرسوم. وهذا المبدأ عريق في جوهره ومن مطلع العصر الحديث في صياغته: فالسلطة السياسية المشروعة تستمد شرعيتها من رضا المحكومين، والرضا فعلٌ عقلي يُمارَس بناءً على شروط يستطيع الطرف الراضي فحصها (Locke, 1689/1980)؛ وقد استخلصت دراسات الحقوق في العصر الحاضر النتيجة اللغوية الملازمة لذلك، حيث توجد حقوق المواطن الذي يعجز عن قراءة لغة الدولة على ورق لا يستطيع ذلك المواطن قراءته (de Varennes, 1996). لنتأمل إذن بلدًا حديثًا معيَّنًا يعلن مرسومه التأسيسي أن الحوكمة تستمد شرعيتها من رضا المحكومين، وأن الحكم من دون تمثيل سليم هو طغيان. وقد كُتب دستوره بلسان أغلبيته المؤسِسة [وهي حقيقة سيتلوها المسؤولون القوميون في حقبة معيَّنة بوصفها برهانًا في جملة واحدة]. ضع تلك المقولة المقتضبة في مواجهة المرسوم، فيطفو التناقض على السطح. فالرضا فعلُ فهمٍ، حيث لا يمكن للمواطن الذي يعجز عن استيعاب لغة القانون أن يمنح رضاه للقانون على نحوٍ ذي معنى. والتمثيل الذي يجري بلسان غريب عن المُمثَّلين ليس إلا تمثيلًا بالاسم فحسب. والآن، فلنمنح هذه الفرضية كامل ثقلها. افترض أن ثلث أراضي ذلك البلد لم يُكتسَب من الإمبراطورية المؤسِسة بل من إمبراطورية ثانية، حيث كان مواطنوها يتحدثون اللسان الثاني لقرون قبل قيام البلد المؤسِّس. لقد كانت أنسابهم قائمة على تلك الأرض قبل أن تعبرها أي حدود، وكانت مواطنتهم كاملة وقانونية لأجيال متعاقبة. فإذا أرغمت الدولة، والحالة هذه، أولئك المواطنين على التخلي عن لغتهم الأم باسم المرسوم التأسيسي، فإن الدولة تكون قد قلبت المرسوم الذي تزعم الدفاع عنه رأسًا على عقب. اللغة هي الثقافة. إن تجريد عشرات الملايين من المواطنين القانونيين من لغتهم وتسمية ذلك الفعل حريةً ليس حرية؛ بل هو اضطهاد يُمارَس بمفردات الحرية، ويقف على النقيض من المبادئ التأسيسية لذلك.



II. بابل توزّع المواقف

يُنتج كل عصر مشروعًا ما للتوحيد الشامل، ويزعم كل مشروع من هذا القبيل أن التماثل قوة. غير أن أقدم رواية وأحدث علم يتفقان على أن هذا الزعم يسير في الاتجاه المعاكس. يروي سفر التكوين 11:7 أن الله بلبل اللسان الواحد لشعب موحَّد وشتّتهم، مؤسِّسًا المجموعات اللغوية في العالم بوصفها كابحًا للكبرياء البشرية الجماعية. وإذا ما قُرئ هذا النص بعناية، فإنه ينسب موقفي هذا الجدل إلى أصحابهما الحقيقيين. ففرض لسان واحد موحَّد على جميع الشعوب هو المشروع البشري، مشروع الغطرسة؛ أما تنوع الألسنة فهو التصحيح الإلهي، والحد المتعمَّد الموضوع على تركز القوة البشرية. وبعد الذي تقرر، فإن هذا التصحيح يحدّ من القوة، لا من الحكمة. فالإنسانية المتفرقة تمتلك من البأس الجماعي أقل مما تمتلكه الإنسانية الموحدة، ومع ذلك فإن كل شعب، إذ يُعمِل عقله بلسانه الخاص، ينتج فهمًا لا يستطيع غيره إنتاجه، حيث إن التنوع الذي خفض ارتفاع البرج ربما يكون قد زاد من حكمة العالم. وقد بلغ علم اللسانيات الحكم نفسه عبر طريق تجريبي: فكل لغة هي أرشيف لا يُعوَّض للمعرفة البشرية المتراكمة حول العالم، وموت لسان ما هو خسارة لفهمٍ لا يستطيع النوع البشري استعادته بالكامل أبدًا (Nettle & Romaine, 2000).

إن دولة معيَّنة تشرع في إعادة توحيد اللغة بالقوة لا تُصحّح بابل. إنها تعيد بناء البرج.

III. طريقان، وأيهما يُنتج التماسك

تتماسك الدول باستعداد شعوبها لأن تظل متماسكة. وهذا الاستعداد يُكتسَب ولا يُفرَض بالأمر أبدًا. وبنية الانتماء هي التي تقرر ما إذا كان بلد معيَّن يُراكم الولاء أم يُراكم المظالم عبر أجياله.

يمتد طريقان أمام بلد معيَّن ذي إرث إمبراطوري مزدوج. الطريق الأول هو الاستيعاب القسري. فتعلن الدولة اللسان المؤسِّس أسمى الألسنة وتشرع في طمس اللسان الثاني. والطريق الثاني هو الاعتراف الرسمي. فتقرّ الدولة بأن مواطنيها يخدرون من تاريخين [إلى جانب روافد أصغر من هجرات أخرى وغيرها]، وتمنح صفة رسمية لأي لغة تشكل اللسان الأم لأكثر من عُشر المواطنين المعنيين [الحد الذي يسميه القسم X ويعرّفه].

تقوم أطروحة هذا الفصل على أن ثقل السجل المقارن يرجّح الطريق الثاني: فهو يُنتج تماسكًا أعظم على المدى الطويل، في حين ينتج الطريق الأول عكس ما يعد به. ويُقرأ السجل هنا بوصفه ميزانًا للحالات، لا برهانًا قاطعًا. فقد أظهر كلٌّ من Stepan وLinz و(2011) Yadav أن الديمقراطيات متعددة القوميات التي تعترف رسميًا بلغاتها وهوياتها الداخلية تصوغ هويات متعددة ولكنها متكاملة، حيث يرتفع الاعتزاز بشعب داخلي والولاء للدولة الأكبر معًا؛ في حين أن السياسات التي تفرض قالبًا قوميًا واحدًا على شعب تعددي قد أنتجت هويات مستقطبة ومتصارعة في بلدان متشابهة في غير ذلك. وتصل دراسة الأنظمة اللغوية عبر الأمم إلى استنتاج موازٍ: وهو أن توزيع القوة اللغوية خيار مؤسسي [بتركيز لسان جماعة واحدة، أو تقاسم عدة ألسنة، أو التحييد عبر وسيط مشترك]، وأن الاعتقاد القديم بأن تعدد الألسنة يحكم على الدولة بالفقر والانقسام لا يصمد أمام البيانات، حيث تمتلك حتى أكثر البلدان تباينًا الأدوات المؤسسية لمعيرة تنوعها والازدهار (Liu, 2015). ومرد ذلك إلى أن الولاء لا يُصنَع بالمحو، والوحدة لا تُصنَع بقصة أصل واحدة حيث يُدرَج تاريخ شعب كامل تحت سلالة الإمبراطورية المؤسِّسة في سبيل حكاية مرتّبة؛ فالتماسك المُشترى بمحاسبة زائفة هو قرض مأخوذ على حساب المستقبل، وفوائده تتراكم. فالمواطن الذي يُسمح له بأن يعتز بتراثه مع بقائه وفيًا لبلده سيهب ذلك البلد الأمرين معًا؛ أما المواطن الذي يُؤمر بالاختيار بين الاثنين فسيستاء من الأمر، والاستياء يتراكم عبر الأجيال. فإذا اختارت دولة معيَّنة الطريق الأول رغم ذلك، فإنها تكون قد اختارت، وفق ثقل ذلك السجل، الطريق الأسرع نحو تصدُّعها الذاتي. إنها لم تُلغِ الفاتورة، بل أجّلت تحصيلها فحسب. وتتعلق هذه المسألة بالمواطنين ذوي الصفة القانونية الكاملة؛ وهي منفصلة تمامًا عن أي جدل حول الهجرة، التي تُعَدّ مسألة تتعلق بقانون الحدود لا باللغة.

تسمي دراسة الأنظمة اللغوية خيارات أخرى إلى جانب الطريقين، وهي تستحق إجابتها الخاصة. فقد ترفع الدولة لسانًا مشتركًا محايدًا، لا يمثل اللسان الأم لأي جماعة داخلها، وتحكم كل مواطن عبر ذلك الوسيط [وهو النظام الثالث في تلك الدراسة]؛ أو قد تُبقي على لسان رسمي واحد دون قمع أيٍّ من الألسنة الأخرى. ولا يطمس أيٌّ من هذين الخيارين اللسان الثاني، وكلاهما يجيب عن تهمة المحو. غير أن أيهما لا يجيب عن تهمة القسم I. فالوسيط المحايد يطلب من كل

مواطن أن يمنح رضاه بلسان مُتعلَّم، بحيث لا يصل القانون إلى أي مطبخ بلسان ذلك المطبخ، كما أن اللسان الرسمي الواحد الذي لا يقمع شيئًا لا يزال يترك عشرات الملايين خاضعين للحكم بلغة لم يختاروها. ويُفضِّل الاعتراف على كليهما لهذا السبب: فهو الطريق الوحيد الذي تقرأ فيه جماعة ذات حجم معتبر [القسم IV] قوانينها الخاصة بلسانها الخاص، في حين يظل الوسيط المشترك حرًا في النمو إلى جانبه بفعل استخدام المواطنين أنفسهم.

IV. الحجم يحسم قبل أن تبدأ السياسة

إن ما يتحدث به الشعب يُحسَم في المطبخ والمهد، لا في الهيئة التشريعية. ولا تقرر الهيئة التشريعية إلا مقدار المعاناة التي سترافق محاولة تقرير خلاف ذلك. ويؤكد سجل فن الحكم في الحداثة العليا هذا الحد: فالمخططات الكبرى لتنميط ممارسات السكان من أعلى تفشل أمام المعرفة المحلية التي تعجز عن رؤيتها، وكلما عظم المخطط، كان الفشل أشد قسوة (Scott, 1998). وهناك فرق في النوع، لا في الدرجة فحسب، بين أقلية لغوية قوامها مليون أو مليونان، وجماعة لغوية قوامها عشرات الملايين، حيث تنافس الجماعة داخل البلد مجموع سكان الأمة التي وُلدت فيها تلك اللغة. ولا يمكن لسكان بهذا الحجم أن يُكنَسوا إلى زوايا السجادة قبل وصول الضيوف. فهم يطبعون، ويبثون، ويعظون، ويربّون الأطفال ويدفنون الأجداد بلسانهم الخاص. وما من جهاز إنفاذ يصل إلى كل مطبخ.

لقد أجرى التاريخ هذه التجربة بالفعل تحت أقسى ظرف يمكن أن يواجهه شعب، وهو الغزو الشامل. فقد غزت الإمبراطورية الإسبانية الإنكا بالكامل، وفككت الدولة، وأحكمت قبضتها على الأرض طوال ثلاثة قرون. ومع ذلك، فإن لغة الكيتشوا، لسان المغلوبين، لا يزال يتحدث بها الملايين عبر تلك الأراضي نفسها اليوم، بعد خمسة قرون من بدء الغزو. وتزيد الدراسات هذه المفارقة حدةً: فالتاج الغازي نفسه حكم ووعظ بلسان المغلوبين لمدة قرنين ونصف، وحين قيّد المفتش الملكي خوسيه أنطونيو دي أريتشي استخدامها أخيرًا في عام 1781 [في القمع الذي أعقب الانتفاضة الأنديزية الكبرى في عقد 1780]، فشل ذلك التقييد لافتقاره إلى أي جهاز قادر على إنفاذه، وتبقى اللغة اليوم اللسان الأم لما بين ثمانية واثني عشر مليون شخص في ست دول (Hornberger & Coronel-Molina, 2004; Mannheim, 1991). فإذا كان الغزو الإمبراطوري الشامل قد عجز عن طمس لغة المهزومين، فمن المرجح أن تفشل دولة حديثة مقيَّدة بقوانينها الخاصة في طمس لغة عشرات الملايين من مواطنيها. وتمتلك الدولة الحديثة فعلًا أداةً واحدة افتقر إليها التاج، وهي المدرسة المذكورة في القسم VII، ولا يزعم هذا الفصل أن التعليم المدرسي لا يستطيع استنزاف لسان صغير حتى يضمحل؛ بل إن أطروحته أضيق نطاقًا، ومفادها أن لسانًا يتحدث به ويطبع به ويبث به ويعظ به عشرات الملايين لا يُرجَّح أن تطمسه دولة تحظر عليها قوانينها الخاصة استخدام القوة التي كان بوسع الغزو استخدامها. ولن تعلّم تلك المحاولة أولئك المواطنين سوى أن الدولة خصمهم. وسيكلف رد الفعل العكسي ضد الأنظمة القمعية اللازمة لتلك المحاولة قدرًا من التماسك يفوق ما كان يُتوهَّم أن اللسان الواحد سيشتريه.

V. الائتلاف الواقف على الباب

يتحالف البشر بعملتين: القيم التي يعتنقونها، والعلامات التي يُظهرونها، وتختار كل حركة سياسية [ونادرًا ما يكون ذلك عن وعي] أيَّ العملتين تُعطيها الاعتبار الأول. ويتعمق عدم الاتساق عند فحص القيم. ففي بلد معين بهذا الوصف، يكون مواطنو اللسان الثاني، بكل مقياس من مقاييس الإيمان والأسرة والتقاليد، أقرب انسجامًا مع الحركة التي تسعى إلى استيعابهم منهم مع خصوم تلك الحركة.

إن الائتلاف الطبيعي واقف على الباب. ومع ذلك، تطرده الحركة بعيدًا، وهذه هي آلية القبلية: فهي تصنّف بحسب العلامة لا بحسب القيمة، حيث ترجح العلامة [اللسان] على الجوهر [القيم] في الحساب القبلي. وتوثّق الدراسة المقارنة للمجتمعات المنقسمة كلفة ذلك الخيار: إذ يصطف الصراع السياسي على طول الخطوط الانتمائية الموروثة حتى عندما تتوافق القيم والمصالح عبرها، ويستمر هذا التصنيف على نحو يتعارض مع المصلحة المادية لكل طرف فيه (Horowitz, 1985). إن حركةً تُنفّر أقربَ حلفائها في القيم بسبب اللغة التي يصلّي بها أولئك الحلفاء للإله نفسه لم تقدّم حجة. بل ارتكبت خطأً. وهذا الخطأ لا يتسق منطقيًا مع الغاية المعلنة للحركة ذاتها.

VI. قومية ترتدي غمامات العين

تتذكر الأمم على نحو انتقائي، وليس هذا عيبًا في الأمم، بل هو عملية تصنيعها. وقد صرّح التحليل التأسيسي للقومية بذلك بوضوح: فالنسيان جوهري لصناعة الأمة، حيث لا بد من حذف الأصول التعددية والعنف الذي رافق تجميع كل دولة من القصة التي ترويها الأمة لنفسها (Renan, 1882/1990)؛ والأمة ذاتها جماعة متخيَّلة، تتشكل حول لغة محلية مطبوعة مشتركة، وهو بالضبط السبب الذي يجعل لغةً محليةً ثانية تبدو في نظر القومي أمةً منافسة لا إرثًا ثانيًا (Anderson, 2006). ولذلك فإن قومية بلد معين ذي إرث مزدوج سترتدي غالبًا غمامات العين، حيث لا تتذكر سوى نصف القصة التي انفصلت عن الإمبراطورية الأولى [الثورة الشهيرة وأبطالها المألوفون] وتنسى الأقاليم التي لم تمرّ بتلك القصة أصلًا. فقد دخلت أقاليم بأكملها من مثل هذا البلد [شريحة تقارب ثلث أراضيه] إلى الاتحاد لا عبر الثورة التأسيسية، بل عبر المعاهدة، والشراء، والحرب مع إمبراطورية ثانية. وقد تحدثت شعوب تلك الأقاليم اللسان الثاني فوق تلك الأرض لقرون قبل أن يرسم البلد حدوده. ولا يُلزم رينان ولا أندرسون أي أمة بأن تروي قصتها بلسان واحد. فما يصفه كلاهما هو قصة مشتركة، والقصة المشتركة يمكن أن تُروى بلغتين، مع إدراج التاريخ الثاني فيها بدلًا من حذفه منها. قد يصنع النسيان أمةً حين يكون المنسيّون قلّةً أو متفرقين؛ أما حين يعود التاريخ الثاني إلى عشرات الملايين الذين يطبعون ويبثون ويعظون ويربّون أطفالهم بلسانهم الخاص [القسم IV]، فإن النصف المنسي يقرأ ذلك الحذف، ويتذكر.

إن قوميةً لا تتذكر سوى والد واحد ليست وطنية. إنها فقدان ذاكرة يرتدي علمًا. وعليه يُبنى إلزام اللسان الواحد، ولهذا يبدو الإلزام طبيعيًا لمن يرتدون غمامات العين، ويبدو محوًا لمن لا يرتدونها.

VII. أمة مزدوجة تُدرَّس تاريخًا واحدًا

من يكتب الكتاب المدرسي يكتب المواطن.

المنهج الدراسي هو ذاكرة الأمة تُصرَف في جرعات سنوية، وقد تحمل الجرعات الإرث بأكمله أو نصفه. وللعمى منهجه الدراسي. وتظهر أبحاث التذكّر الجمعي كيف تعمل آلية الصرف هذه: فالدول تُرسّخ قوالب سردية تخطيطية عبر التعليم المدرسي، وهي أُطر قصصية أحادية يعيد المواطنون إنتاجها طوال حياتهم دون أن يدركوا يومًا أنها محض خيارات (Wertsch, 2002). إن بلدًا معيّنًا تشكّل من إمبراطوريتين غالبًا ما يدرّس واحدة منهما فحسب، حيث تروي المدارس قصة تأسيس الأغلبية وتمرّ في شبه صمتٍ على الاستحواذ على الثلث المتبقي من الأرض، التي دخلت شعوبها البلد وهي تتحدث لسانًا مختلفًا كل الاختلاف تحت تاجٍ مختلف كل الاختلاف. فثلثا البلد يخدران من التاريخ الأول، وثلثه يخدر من التاريخ الثاني [بغضّ النظر عن أرض قليلة السكان جرى شراؤها من قوة ثالثة]. لقد كان البلد أمة مزدوجة منذ أول خريطة اجتمعت له. ومع ذلك، يجلس طفل التاريخ الثاني في قاعة الدرس فيتلقى قصة لا يظهر فيها أسلافه، ثم يُتَهم الراشد الذي يغدوه ذلك الطفل بعدئذٍ بنقص الانتماء على أيدي مواطنين لم يُعلَّموا قط أن الانتماء كان يمرّ عبر باب مختلف. ومرد ذلك إلى أن التاريخ الزائف للأصل الواحد لا يصنع وحدة؛ بل يصنع الانقسام ذاته الذي يدّعي أنه يمنعه. ويتجنب مسؤولو حقبة معيّنة مسألة اللغة تحديدًا لأن المنهج الدراسي لم يمنحهم قط المفردات اللازمة لطرحها. بل ثمة، في هذا التصوّر الافتراضي، إقليم جزيري حيث يتحدث مجمل سكانه تقريبًا اللسان الثاني، وينهار إلزام اللغة الواحدة إلى العبث عند شاطئه.

VIII. دفتر الحسابات، لا اللغة

الحكومة هي حافظة الالتزامات قبل أن تكون أي شيء آخر، ومجموع التزاماتها الموفاة هو شرعيتها بأكملها؛ وحين تكفّ حكومة معيّنة عن الوفاء بما تدين به، فإن الإخفاق لا يعلن عن نفسه بصدق، بل يمضي بحثًا عن زيّ تنكّري. وليست اللغة هي السبب في تعثّر بلدٍ معيّن من هذا القبيل. فالسبب هو الالتزامات: الديون مثلًا، والوعود التي قُطعت بلسان الأغلبية ونُقضت به، والالتزامات التي راكمتها طبقة حاكمة عبر أجيال حيث لم يُلزَم أي قانون بموازنة الحسابات سنويًا. وتُظهر ثمانية قرون من التاريخ المالي تكرار هذا النمط عبر كل شكل من أشكال الدول: فالحكومات التي تتعثر في الوفاء بالتزاماتها تدخل في دورات طويلة من الأزمات حيث لا تعود الثقة، متى انكسرت، إلا عبر أجيال (Reinhart & Rogoff, 2009)، وتلجأ المجتمعات تحت ذلك الضغط، باطّراد مفزع، إلى أقلية موسومة يُلقى على عاتقها الإخفاق (Girard, 1986). وحين تعجز الحكومة عن الوفاء بما وعدت به، تصبح العصبية القبلية مفيدة لها، وهي أداة قديمة: إعادة توجيه غضب المواطنين نحو علامة فارقة [لسان، أو تراث، أو حدود] كي ينجو دفتر الحسابات من الفحص. وتكمن تحت الدين عادة ممتدة لقرن من الزمان تقوم على تفضيل الكفاءة على الجودة، والسرعة على الجمال، أولًا سعيًا إلى الربح وثانيًا للتصنيع بسرعة كافية لتجنب أن يسبقها الآخرون. ويكافئ النظام النقدي هذا الخيار عند كل نقطة قرار. وحين يتراكم هذا الخيار، ينتج الدين والقبح معًا. ولن يُصلَح أيٌّ منهما بسنّ التشريعات في شأن لسان أناس كانوا الأقل يدًا في إحداث أيٍّ منهما.



IX. روما تردّ على دعاة الاستيعاب، في الاتجاه المعاكس

الإمبراطوريات هي أطول التجارب التي خاضتها البشرية في مجال الحوكمة، وقد خلّفت أطولها عمرًا على الإطلاق بياناتها في هذه المسألة بعينها. وتستحق الأدلة أن تُقرأ قبل أن تُكرَّر الحجة.

في ختام كل خطاب، تردّ روما على دعاة الاستيعاب بمثالهم ذاته، وتردّ عليهم في الاتجاه المعاكس لما يقصدونه. لقد حكمت روما بلغتين. حكمت اللاتينية الغرب؛ وحكمت اليونانية الشرق. ولم تفرض الإمبراطورية قط اللسان اللاتيني على النصف اليوناني، حيث مضت الإدارة والتجارة والنصوص المقدسة في الشرق باليونانية تحت سلطة رومانية كاملة. والدراسات الكلاسيكية قاطعة لا لبس فيها في هذه النقطة. لم تنتهج روما أي سياسة للاستيعاب اللغوي في الشرق اليوناني، بل عملت اللغتان جنبًا إلى جنب عبر القرون الإمبراطورية (Adams, 2003). وبحلول القرن الخامس، كانت الحكومة الشرقية، مع احتفاظها باللاتينية لقانونها الرسمي بينما تخاطب رعاياها باليونانية، قائمة بوصفها إمبراطورية رومانية يونانية في استمرارية كاملة غير منقطعة للهوية الرومانية (Millar, 2006). وقد صمدت الإمبراطورية قرونًا على تلك الحال، عبر كتل برية متفرقة لم يُطلب يومًا من لسان واحد أن يربط بينها. وحين سقط الغرب اللاتيني، صمد الشرق اليوناني [الإمبراطورية ذاتها، بلسانها الخاص] ألف عام أخرى. ولو حاولت روما فرض لغة واحدة ملزمة عبر تلك الجغرافيا، لكانت واجهت على الأرجح المقاومة التي يصفها القسم IV، وليس في سجلها ما يشير إلى أنها كانت ستعمّر أطول جرّاء تلك المحاولة.

إن المثال الذي يلجأ إليه دعاة الاستيعاب يشير في الاتجاه المعاكس لما يقصدونه. فقد حافظت إحدى أكبر دول العالم القديم على لغتيها جنبًا إلى جنب لقرون، ولم تفرض إحداهما قط

على الناطقين بالأخرى. ولا تستطيع حالة واحدة أن تثبت أن الاعتراف يولّد التماسك، ولا تُطرح روما هنا بوصفها ذلك الدليل؛ بل إنها تبيّن أن دولة ذات لغتين يمكنها أن تصمد لقرون دون استيعاب قسري، وأن المثال الأكثر استشهاداً به على الوحدة الإمبراطورية ليس مثالًا على لسان واحد مفروض.

X. عتبة الاعتراف

لا يصبح المبدأ قانونًا إلا حين تستطيع مؤسسةٌ حمله. لقد ساقت الأقسام التسعة السابقة الحجة لبلد افتراضي؛ غير أن بلداً يقوم على نظام Jasutopian لا يزال يتعيّن عليه البتّ في هذه المسألة، وهو يبتّ فيها كما يبتّ في كل قانون آخر.

يقترح مجلس الشيوخ قانون الاعتراف ويحيله إلى مجلس المواطنين بموافقة واحد وخمسين في المئة من أصواته؛ ثم يصوّت عليه مجلس المواطنين، ولا يُجيز ذلك المجلس مشروع القانون إلا بأكثر من خمسة وخمسين في المئة من الأصوات المؤيدة [مواد سلطات الحوكمة الثلاث، المادة I] (Rodriguez, 2021). ويُضاف القانون وفق الإجراء القياسي الذي تنص عليه المادة XCVI لكل مشروع قانون، عبر سلطات الحوكمة الثلاث جميعها، وتقوم السلطة القضائية، التي يُحال إليها كل قانون للحكم فيه، بمراجعته في ضوء المبادئ التأسيسية الثلاثة [المادة V من المواد ذاتها]. ويُعدّ قانون الاعتراف قانونًا عاديًا، خارج القفل الذي تضعه المادة CII والمادة CXXIII على مواد القانون، ولذلك فهو يحمل ضمانته الخاصة: إذ ينص على أن أي لغة يُضعها إحصاء لاحق دون الخط تحتفظ بالمكانة التي اكتسبتها، ولا يمكن تغييره إلا بالطريقة التي وُضِع بها، أي بمشروع قانون من مجلس الشيوخ يُطرح لتصويت المواطنين.

يسمّي القانون قاعدته هذه عتبة الاعتراف: فاللغة التي تمثّل اللسان الأم لأكثر من عُشر المواطنين تُعدّ لغة رسمية. ويُرسَم هذا الخط على مستوى البلد، بالنسبة إلى الحكومة الوطنية، ويُرسَم مجدداً في كل ولاية أو إقليم، بالنسبة إلى حكومة تلك الولاية أو ذلك الإقليم. واللغة التي تقل نسبتها عن العُشر في البلد وتزيد على العُشر في ولاية أو إقليم تكون رسمية في تلك الولاية أو ذلك الإقليم [فالإقليم الجزيري الوارد في القسم VII يحكم نفسه باللسان الذي يتحدثه شعبه]. ويُحصي المواطنون، كلٌّ وفق إقراره الشخصي بلسانه الأم. ويحدّد هذا الكتاب إجراء الإحصاء كل عشر سنوات، ضمن التعداد الوطني للمواطنين الذي يسمّيه نظام Jasutopianism (Rodriguez, 2021)، وتتحقق منه لجنة تدقيق المقاييس الواردة في الفصل 6.

إن المكانة الرسمية التزام على عاتق الدولة، لا تشريف يُمنح للسان ما. وتوفّر الدولة، بكل لغة رسمية، القوانين، وبطاقات الاقتراع الخاصة بمجلس المواطنين، وإجراءات المحاكم، والتعليم العام، والخدمات الأساسية المنصوص عليها في المادة I من مواد القانون. أما دون الخط فيضيق الالتزام ولا يتلاشى: فلكل مواطن يقع لسانه الأم دون العُشر حقّ في تلقّي القوانين، وبطاقة الاقتراع، والخدمات الأساسية بلسان يفهمه [عبر الترجمة التحريرية والفورية]، وإن لم تكن للغته مكانة رسمية. وتلك هي حجة الرضا الواردة في القسم I مطبَّقةً على كل مواطن. فالقانون الذي يعجز المواطن عن

قراءته هو محض مرسوم بالنسبة إليه، سواء أكان لسانه يشاركه فيه عشرات الملايين أم قرية واحدة.

لماذا العُشر إذن؟ إن هذا الخط مسألة عملية لا مسألة مبدأ. فالمبدأ هو الرضا، وهو حقٌّ لكل مواطن وتكفله الضمانة القائمة دون الخط، ولا يحدّد الخط إلا الحجم الذي يجب عنده أن يغدو لسان جماعة ما لسانَ عملٍ للدولة أيضًا [القسم IV]، بحيث يُحكَم الناطقون به بلسانهم هذا لا أن يُكتفى بالترجمة لهم.

ينقل الفصل 11 هذه المسألة إلى الخارج. فالاتحاد الفيدرالي المكوَّن من شعوب متعددة يكون متعدد اللغات قبل أن يكون أي شيء آخر، حيث يشكّل مبدأ الاعتراف المُرسى هنا الشرط المسبق لقيام المجلس فوق الوطني للمواطنين الذي سيحدّده الفصل 11. ويحمل الاتحاد فوق الوطني للعالم [S.U.W.] هذا المبدأ بطريقتين: تطبق كل دولة عضو عتبة الاعتراف داخل حدودها الخاصة [شرط ضمن البوابة 3 في الفصل 11]، ويصدر الاتحاد قوانينه، والتفويضات التي يطرحها على المواطنين، بكل لغة رسمية في أي دولة عضو. فالاعتراف داخل الحدود يأتي أولًا. ثم يرثه الاتحاد الفيدرالي.

وقبل الاتحاد الفيدرالي، تبقى مسألة واحدة داخل البلد الواحد، وهي تخصّ البلد الذي يحتفظ بنقوده. ويتناول الفصل التالي هذه المسألة.

المراجع (الفصل 9)

Adams, J. N. (2003). *Bilingualism and the Latin language*. Cambridge University Press.

Anderson, B. (2006). *Imagined communities*: *Reflections on the origin and spread of nationalism* (Rev. ed.). Verso.

de Varennes, F. (1996). *Language, minorities and human rights*. Martinus Nijhoff.

Girard, R. (1986). *The scapegoat* (Y. Freccero, Trans.). Johns Hopkins University Press.

Hornberger, N. H., & Coronel-Molina, S. M. (2004). Quechua language shift, maintenance, and revitalization in the Andes: The case for language planning. *International Journal of the Sociology of Language*, 2004(167), 9-67.

Horowitz, D. L. (1985). *Ethnic groups in conflict*. University of California Press.

Liu, A. H. (2015). *Standardizing diversity*: *The political economy of language regimes*. University of Pennsylvania Press.

Locke, J. (1980). *Second treatise of government* (C. B. Macpherson, Ed.). Hackett Publishing. (Original work published 1689)

Mannheim, B. (1991). *The language of the Inka since the European invasion*. University of Texas Press.

Millar, F. (2006). *A Greek Roman Empire*: *Power and belief under Theodosius II* (408-450). University of California Press.

Nettle, D., & Romaine, S. (2000). *Vanishing voices*: *The extinction of the world's languages*. Oxford University Press.

Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2009). *This time is different*: *Eight centuries of financial folly*. Princeton University Press.

Renan, E. (1990). What is a nation? (M. Thom, Trans.). In H. K. Bhabha (Ed.), *Nation and narration* (pp. 8-22). Routledge. (Original work published 1882)

Rodriguez, J. (2021). *Jasutopianism*. [Self-published].

Scott, J. C. (1998). *Seeing like a state*: *How certain schemes to improve the human condition have failed*. Yale University Press.

Stepan, A., Linz, J. J., & Yadav, Y. (2011). *Crafting state-nations*: *India and other multinational democracies*. Johns Hopkins University Press.

Wertsch, J. V. (2002). *Voices of collective remembering*. Cambridge University Press.

الفصل 10: إذا كان لبلد معيَّن أن يبقى على نظام نقدي: معادلة القضاء على الأجر غير العادل مقاطعة بمقاطعة



تناول الفصل السابق مسألة اللغة وأجاب عنها: إن بلدًا معيَّنًا يضم أصلًا ألسنةً راسخةً يتعيَّن عليه الاعتراف رسميًا باللغات القائمة فيه، حيث تُدرج أي لغة تمثل اللسان الأم لأكثر من عُشر المواطنين ضمن لغاته الرسمية [عتبة الاعتراف]. لقد سأل ذلك الفصل عما يعترف به البلد في داخله.

أما هذا الفصل فيسأل عما يدفعه البلد في داخله.

يجيب نظام Jasutopianism عن مسألة العيش بتغيير شكل النقود: إذ تحل مستويات المكانة محل العملة الورقية والرقمية، وتكفل المادة I من مواد القانون الخاصة به سبعة موارد أساسية، بالمجان، لكل مواطن مساهم [الغذاء، والمياه الصالحة للشرب، والتعليم، والملبس، والرعاية الصحية، والسكن من المستوى المعياري، والمرافق] (Rodriguez, 2021, Art. I). لن يسلك كل بلد ذلك الطريق. ولا يسلكه أي بلد في يوم واحد. فقد يقرأ بلد معيَّن هذه الصفحات ويُبقي على نقوده، غير أن المواطن الذي يعمل في ذلك البلد يظل مستحقًا لإجابة على الرغم من ذلك.

إن إجابة هذا الفصل هي معادلة واحدة وثلاثة قوانين. وتُحسَب المعادلة مقاطعةً بمقاطعة، لأن تكلفة المعيشة حقيقة محلية وليست وطنية. وتجعل القوانين من غير القانوني دفع أجر لعامل يقل عن تكلفة الموارد الأساسية السبعة بموجب قاعدة الارتكاز المزدوج المُلزِمة [مقاطعة موقع

العمل للعمل الحضوري والهجين، ومقاطعة محل الإقامة للعمل عن بُعد]. وللأجر الذي يقل عن تلك التكلفة اسمٌ في هذه الصفحات. الأجر غير العادل.

I. البلد الذي يُبقي على نقوده

ما الذي يدين به البلد ذو النظام النقدي للعامل مما يمنحه إياه البلد القائم على نظام Jasutopian مباشرةً؟ إنها الموارد السبعة ذاتها، عبر مسار آخر. فالمادة I تُسلِّم الموارد عينًا؛ أما النظام النقدي فيُسلِّم أجرًا ويترك للعامل مهمة شرائها. ولا يتغير الالتزام بتغير المسار. فإذا عجز الأجر عن شراء الموارد السبعة وفق خط المقاطعة المُلزِم لتلك الوظيفة، فعندئذٍ يكون النظام النقدي قد خذل ذلك العامل في المهمة الوحيدة التي يدَّعيها لنفسه.

يُسمّي هذا الفصل ذلك الإخفاق الأجر غير العادل: وهو الأجر الذي يُبقي الشخص العامل، بعد كل استقطاع يفرضه القانون، عند التكلفة الشهرية للموارد الأساسية السبعة التي يحددها خط الأجر العادل المُلزِم للمقاطعة أو دونها. وقد اختير المصطلح بعناية. فالتفاوت في الدخل مقياس مُعرَّف سلفًا في الأوساط الأكاديمية [تباين الدخول عبر مجمل السكان]، وهذا الفصل لا يعالجه. ويبين الفصل 7 الفرق بعبارات واضحة، وهو أن بلدًا ما قد ينهي الحرمان بينما تظل الدخول فيه متفاوتة، ويصف الفصل 3 تباين مستويات المكانة بأنه تفاوت مُنظَّم، تحصر أدلته نطاقه بين التقاسم المتساوي الذي تآكل في الكيبوتسات، والفارق البالغ نحو ستة إلى واحد الذي صمد في موندراغون في عقد 1990. إن معادلة هذا الفصل تُزيل القاع. ولا تُسطِّح القمة.

وليس الأجر غير العادل حُكمًا على العامل، إذ يرى هذا المُجلَّد أن الرغبة في التقدم واحدة في المواطن وفي الأمة، وأن ما يختلف هو تصميم النظام الذي يُوجّهها. فشهر كامل من العمل يعجز عن شراء شهر من العيش هو خلل في التصميم. وليس خطأ الشخص الذي أدّى ذلك العمل.

والمبدأ أقدم من هذا الكتاب. فقد كتب آدم سميث عام 1776 أنه «يجب على المرء دائمًا أن يعيش من عمله، ويجب أن تكون أجوره كافيةً على الأقل لإعالته» (Smith, 1776/1976, Book I, Chapter VIII). وقرَّر فرانكلين روزفلت، في اليوم الذي أصبح فيه قانون الإنعاش الصناعي الوطني للولايات المتحدة قانونًا نافذًا عام 1933، أنه «لا يحق لأي منشأة تعتمد في وجودها على دفع أقل من أجور المعيشة لعمالها أن تستمر في هذا البلد»، وعرَّف أجور المعيشة بأنها «أكثر من مجرد مستوى الكفاف الأدنى» (Roosevelt, 1933). غير أن ما افتقر إليه كلا التصريحين هو مقياس. فالمبدأ بلا رقم مجرد شعور، وأصحاب العمل لا يدفعون مشاعر.

II. لماذا تُعدُّ المقاطعة هي الوحدة

إن المتوسط الوطني يُخفي العامل. فقد يبلغ إيجار مسكن في مقاطعة ما ثلاثة أضعاف إيجار المسكن نفسه في مقاطعة أخرى من البلد ذاته، والأجر الذي يُعيل أسرةً في الثانية يعجز عن إعالتها في الأولى. فالخط الواحد الذي ترسمه الحكومة الوطنية، أو ترسمه ولاية ما، خطّ خاطئ بحكم

تكوينه بالنسبة إلى معظم الأماكن التي يحكمها. مرتفعٌ أكثر من اللازم لبعضها. ومنخفضٌ أكثر من اللازم لسائرها.

ومرد ذلك إلى أن التكاليف التي تحدد ما إذا كان الأجر كافياً [الإيجار قبل كل ما عداه] تُحدَّد في الأسواق المحلية وتُدفَع بوصفها فواتير محلية، والمقاطعة هي أصغر وحدة حكم تمتلكها معظم البلدان أصلاً وتتوفر على ميزانية وسجل لسكانها وسلطة لسنّ القانون؛ أما البلد الذي لا يضم مقاطعات فيقرأ الكلمة على أنها أقرب معادل لها [المنطقة، أو البلدية، أو المحافظة، إلخ.]. ويُطبِّق الفصل 6 المنطق ذاته على الفقر نفسه، حيث يُقرأ مؤشر الفقر الحضري مدينةً بمدينة ولا تُجمَع المدن أبدًا في متوسط واحد.

لذلك تُعلِن المقاطعة تكلفة المعيشة الخاصة بها بنفسها، لا الدولة التي تعلوها. وهي تُعلِن تلك التكلفة مرةً واحدة في السنة. وبعد الذي تقرر، فإن الإعلان يمثّل إغراءً: فقد ترغب مقاطعة معيَّنة في إعلان تكاليفها منخفضةً لتخفيف العبء عن أصحاب العمل فيها، أو مرتفعةً لإرضاء ناخبيها. وقد بنى هذا المجلَّد العلاج سلفًا. إذ ينشئ الفصل 6 لجنة تدقيق المقاييس [مواطنون يُختارون بالقرعة ويُفحَصون للتحقق من عدم تضارب المصالح، كما يُفحَص المحلَّف، ويتحققون من كل مقياس قبل نشره]، وبوسع أي بلد ذي نظام نقدي أن يستعير هذا التصميم دون استعارة بقية النظام: هيئةٌ من مواطني المقاطعة أنفسهم، يُختارون بالقرعة لمدة محدَّدة، تتحقق من الإعلان قبل دخوله حيّز النفاذ.

III. خط الأجر العادل

ينتج عن هذا الإعلان رقم واحد لكل مقاطعة. ويُسمّيه هذا الفصل خط الأجر العادل [Ladult]، ويُكتَب L حيثما يكون السياق واضحًا]: وهو تكلفة الموارد الأساسية السبعة الواردة في المادة I لشخص بالغ واحد لمدة شهر واحد بأسعار تلك المقاطعة. وتُكتَب في صورة مجموع، حيث يرمز كل حرف إلى التكلفة الشهرية لمورد واحد [H للسكن من المستوى المعياري، U للمرافق، W للمياه الصالحة للشرب، F للغذاء، C للملبس، M للرعاية الصحية، وحرف E للتعليم]:

$$\mathbf{L = H + U + W + F + C + M + E}$$

إن الإبقاء على Ladult موحَّدًا لدى جميع أصحاب العمل يحول دون التحيُّز العائلي في التوظيف بصورة حاسمة. فإذا أُلزِم أصحاب العمل قانونًا بدفع أجر أكبر للآباء والأمهات، فإنهم سيتجنبون توظيفهم على الفور. ومن ثَمَّ فإن فصل حجم الأسرة عن كشف الرواتب يزيل التمييز في التوظيف على أساس الوضع العائلي إزالةً تامة، بينما ينشئ القسم VII البدل الوطني للمعالين المفهرس حسب المقاطعة ليكون مخصَّصًا مباشرًا يُصرَف مباشرةً من الأموال الوطنية إلى الأسر الحاضنة، حتى لا يهبط الوالدون المعيلون بمفردهم أبدًا دون حد الكفاف على أرضية البالغ الواحد.

إن الخط هو إحصاء للتكاليف وليس رأيًا في الراحة. فهو لا يتضمن أي مخصَّص للادخار أو السفر أو الترفيه، ولا يدَّعي هذا الفصل أن العامل الذي يتقاضى قطعةً نقدية واحدة فوقه يعيش عيشةً رغيدة؛ بل يدَّعي فحسب أن العامل الذي يتقاضى دونه لا يستطيع أن يعيش، في تلك المقاطعة، من ذلك العمل.

وتُكمل أربع قواعد هذا الخط.

القاعدة الأولى هي أن الأجر يُقاس بعد الاستقطاعات. فالأجر الذي يُقابَل بالخط هو الأجر الصافي المقبوض [ما يتبقى بعد كل استقطاع يفرضه القانون]، لأن العامل يشتري الخبز بما يصل إلى يده لا بما وُعِد به؛ وأي مبلغ يتجاوز الخط يفي بمقتضى القانون، حيث يمثِّل الخط الحدَّ الفاصل، ولا يطلب القانون سوى ألا يقف أي عامل عليه أو دونه.

القاعدة الثانية هي التناسب. فقسمة الخط على ساعات شهر العمل بدوام كامل تُنتج خطًّا للساعة، ويستحق العامل الذي يعمل ساعات أقل ذلك المعدل عن كل ساعة عمل. وإذا كُتب القانون لعامل واحد، حيث يرمز p إلى الأجر الصافي المقبوض للشهر، ويرمز h إلى ساعات العمل المؤدَّاة فيه، ويرمز T إلى ساعات شهر العمل بدوام كامل، فإن مجمل القانون يُختصر في سطر واحد:

$$\mathbf{p > L \times (h \div T)}$$

القاعدة الثالثة هي **قاعدة الارتكاز المزدوج لمناهضة التمييز [موقع العمل وتكافؤ العمل عن بُعد]**. إن اعتماد قاعدة الإقامة وحدها يغري بتشويه حاد ناجم عن التنقل اليومي للعمل: إذ سيكتسب صاحب العمل في نطاق اختصاص مرتفع التكلفة [مثل مقاطعة نيويورك بواقع 3,136 دولارًا شهريًا] دافعًا ماليًا فوريًا لرفض السكان المحليين لصالح العاملين المتنقلين يوميًا من مقاطعات أرخص [مثل مقاطعة نياغارا بواقع 1,470 دولارًا شهريًا]. ويُغلق مرتكزان قانونيان واضحان باب هذا التشويه تمامًا. أولًا، بالنسبة إلى **العاملين حضوريًا وبنظام العمل الهجين** [40 بالمئة أو أكثر من الساعات الشهرية تُؤدَّى فعليًا في موقع صاحب العمل]، تكون الأرضية المُلزِمة هي خط الأجر العادل في **مقاطعة موقع العمل [Lwork]**، فيتلقى كل عامل يؤدي الوظيفة الحضورية ذاتها الأرضية القانونية نفسها بالضبط، مما يُنهي التحيُّز ضد توظيف السكان المحليين تمامًا. ثانيًا، بالنسبة إلى **العاملين عن بُعد بالكامل** [أقل من 40 بالمئة من الساعات الشهرية في الموقع]، تكون الأرضية المُلزِمة هي خط الأجر العادل في **مقاطعة محل الإقامة [Lres]**، مقترنةً بحظر قانوني يمنع الإقصاء الجغرافي التمييزي على أساس مقاطعة الإقامة في إعلانات الوظائف عن بُعد حيث لا يكون الحضور الفعلي ضروريًا. ثالثًا، بموجب الواجب الوطني 1 [القسم VII]، تُحدَّد مقاطعة موقع العمل لصاحب العمل حصريًا بالعنوان المادي للشارع الذي يُؤدَّى فيه العمل، ولا تُحدَّد أبدًا بموجب وثائق تأسيس الشركة الخاصة به.

القاعدة الرابعة هي أن الخط يحمي كل عامل قانوني في سن العمل [من السن القانونية للعمل في البلد إلى سن التقاعد فيه]، مواطنًا كان أم لا، تمامًا كما تمتد المادة I نفسها لتشمل غير

المواطنين المساهمين المأذون لهم قانونًا. ولا توجد استثناءات. لا بحسب المهنة، ولا بحسب الحجم. فالعامل الذي يُدفَع له بالإكراميات، والمتدرِّب المهني، والقاصر البالغ للسن القانونية للعمل، وموظف الجمعية الخيرية، والمتعاقد الذي يعمل أساسًا لصالح جهة دافعة واحدة: لكل واحد منهم حقٌّ في أجر يفوق الخط. ولا يخرج عن هذا النطاق سوى العاملين لحسابهم الخاص، إذ ليس لهم صاحب عمل يُلزم بذلك.

IV. معادلة الأجر العادل

يضم أحد طرفَي المعادلة ما يُدفَع لسكان المقاطعة العاملين. ويضم الطرف الآخر احتياجهم المعدَّل بمقياس التكافؤ.

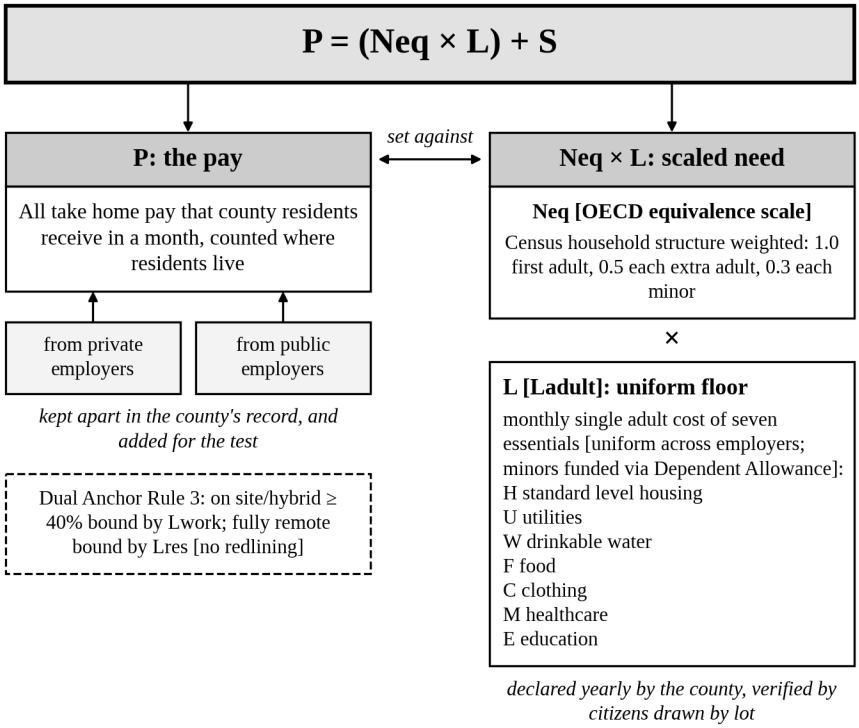
ليرمز P إلى مجمل الأجر الصافي المقبوض الذي يتلقاه سكان مقاطعة معيَّنة في شهر واحد، من أصحاب العمل في القطاع الخاص ومن نظرائهم في القطاع العام [إذ يحتفظ سجل المقاطعة بالمجموعين منفصلين ثم يجمعهما لأغراض الاختبار]. ويحصي P الأجور وحدها: فرأس المال الذي يخصصه صاحب العمل لالتزاماته الأخرى [إيجاره، ومواده، وديونه، وضرائبه] ليس جزءًا من هذا المجموع. ومن شأن احتساب كل ساكن بوصفه بالغًا منفردًا يعيش وحده أن يبالغ في تقدير الاحتياج الإجمالي للسكن والمرافق داخل المقاطعات التي يكثر فيها التشارك السكني أو الأسر متعددة الأجيال، في حين أن تجاهل الأطفال يُقلِّل من تقدير الالتزامات الأسرية. ولأغراض التدقيق على مستوى المقاطعة، إذن، ليرمز Neq إلى عدد سكان الأسر المعيشية في التعداد السكاني للمقاطعة مرجَّحًا وفق **مقياس التكافؤ المعدَّل لمنظمة OECD**: 1.0 للبالغ الأول في كل مسكن، و0.5 لكل بالغ إضافي يتشارك ذلك المسكن، و0.3 لكل قاصر مُعال (Hagenaars, de Vos, & Zaidi, 1994; OECD, 2013). وليرمز L إلى خط الأجر العادل المُتحقَّق منه في المقاطعة [Ladult]. وعندئذٍ تُقرأ معادلة الأجر العادل على النحو الآتي:

$$\mathbf{P = (Neq \times L) + S}$$

يقيس حاصل ضرب Neq في L احتياج المقاطعة المعدَّل بمقياس التكافؤ. ويمثل S الفائض المتبقي، وقد يقف S دون الصفر. وتعبِّر نسبة الأجر العادل للمقاطعة عن ذلك التوازن الدقيق برقم واحد، هو الأجر الإجمالي مقسومًا على الاحتياج المعدَّل بمقياس التكافؤ:

$$\mathbf{R = P \div (Neq \times L)}$$

تُثبت النسبة التي تساوي واحدًا أو تزيد عليه وجود فائض، وتُثبت النسبة التي تقل عن واحد وجود عجز. ويظل أصحاب العمل يدفعون لكل عامل التزامًا صارمًا بخط Ladult الموحَّد [بما يمنع التمييز العائلي]، في حين يحسب تدقيق المقاطعة قيمة Neq من بنية المساكن الفعلية في التعداد السكاني، بحيث تعكس حالات العجز في المقاطعة القدرة المحلية الحقيقية لا آثارًا شكلية ناشئة عن تركيبة الأسر فيها.



The invented county of this chapter: Neq = 100,000; L = 2,400; need 240 million; pay 360 million [300 private, 60 public]; S = 120 million; R = 1.5.

الشكل 10.1. معادلة الأجر العادل. يضم أحد الطرفين الأجر الذي يتلقاه سكان المقاطعة الذين هم في سن العمل، من أصحاب العمل في القطاع الخاص ومن القطاع العام. ويضم الطرف الآخر احتياجهم المعدَّل بمقياس التكافؤ لمنظمة OECD: أي بنية الأسر المعيشية مرجَّحةً أمام خط الأجر العادل للموارد الأساسية السبعة. وحيثما يفوق الأجر الاحتياج، فإن المال موجود، ويكون الأجر الذي يقل عن الخط إخفاقًا في التوزيع.

وهناك خياران مقصودان في هذه المعادلة. إذ يُحتسَب الأجر حيث يقيم السكان بينما تُرجَّح تركيبة الأسر المعيشية مباشرةً من أعداد المساكن في التعداد السكاني، بحيث يصف كلا الطرفين الفئة السكانية المقيمة ذاتها بالضبط؛ وعلاوةً على ذلك، يدخل كل ساكن في سن العمل [مُوظَّفًا

كان أم لا] وكل قاصر مُعال ضمن قيمة Neq، لأنه لا تُعفى أي مقاطعة من احتياج البقاء لدى أحد سكانها لمجرد أن أي شركة لم توظِّف ذلك المواطن بعد.

لنتأمل مقاطعةً افتراضية تُنتج بنيتها الأسرية المُتحقَّق منها 100,000 وحدة تكافؤ وفق معيار OECD [Neq]، حيث تحقق هيئة المواطنين المختارة بالقرعة فيها من خط شهري قدره 2,400 بالعملة الوطنية [1,200 للسكن، و200 للمرافق، و50 للمياه، و350 للغذاء، و100 للملبس، و400 للرعاية الصحية، و100 للتعليم]. يساوي الاحتياج الشهري المعدَّل بمقياس التكافؤ 240 مليونًا. وإذا حصَّل السكان 360 مليونًا من الأجر الصافي المقبوض [300 مليون من القطاع الخاص و60 مليونًا من القطاع العام]، فعندئذٍ يساوي الفائض 120 مليونًا وتساوي قيمة R مقدار 1.5. ويُحدِّد شهر العمل بدوام كامل البالغ 160 ساعةً أرضيةً للساعة قدرها 15.

ما الذي تُثبته نسبة 1.5؟ تُثبت أن المال موجود. فأصحاب العمل في تلك المقاطعة يدفعون أصلًا، كل شهر، مرةً ونصف المرة مقدار ما يتطلبه وضع كل ساكن في سن العمل عند الخط، بمن في ذلك السكان الذين لا يعملون. إن العامل في تلك المقاطعة الذي يتقاضى أجرًا دون الخط ليس ضحية الندرة، بل هو ضحية التوزيع، والتوزيع أمر يستطيع القانون أن يطاله.

هذا هو المنطق الكامل للمعادلة. وهو السبب في أخذ المجموع قبل الحكم على أي صاحب عمل بعينه. فالمجموع هو الدليل. والقانون هو النتيجة المترتبة على ذلك. أما الفائض نفسه فيُترَك وشأنه: ففوق الخط، يجوز أن يختلف الأجر بحسب المهارة، وبحسب الجهد، وبحسب المخاطرة، كما يُجيز التفاوت المُنظَّم في الفصل 3.

V. اختبار صاحب العمل

ينصرف الحساب ذاته مباشرةً إلى كل صاحب عمل، بعد تنقيحه حتى لا تنهار المنشآت كثيفة رأس المال بسبب تجاهل اهتلاك المعدات أو ديون التشغيل المشروعة. وبالنسبة إلى صاحب عمل معيَّن، لتحل **موارد صاحب العمل المنقَّحة [M*]** محل الإيرادات الخام مطروحًا منها النفقات غير المتعلقة بالأجور:

$$\mathbf{M^* = Rev - Cnonpay - \Delta cap - Idebt - \pi min}$$

حيث يمثل Rev إجمالي الإيرادات التشغيلية، ويغطي Cnonpay تكاليف التشغيل المُتحقَّق منها غير المتعلقة بالرواتب، ويمثل Δcap الإهلاك والصيانة المُتحقَّق منهما لرأس المال المادي [بسقف صارم وفق الجداول القانونية]، ويمثل Idebt خدمة الدين التعاقدية على القروض التشغيلية أو الرأسمالية الإنتاجية المُتحقَّق منها [مع الاستبعاد الصريح للديون المُتكبَّدة لتمويل توزيعات أرباح المساهمين، أو إعادة شراء الأسهم، أو عمليات الاستحواذ على الشركات الممولة بالدَّين]، ويمثل πmin مخصَّص عائد محدود للاحتفاظ برأس المال [مُفهرسًا على عائد السندات السيادية الوطنية مضافًا إليه 250 نقطة أساس على حقوق الملكية المادية المُوظَّفة والمُتحقَّق منها]. وتبقى الأرباح داخل M*. وتبقى توزيعات الأرباح داخل M*. وتبقى عمليات إعادة شراء الأسهم والأجور

التنفيذية المفرطة داخل M*، مُقيَّدةً قانونًا بالامتثال لكشف الرواتب. وتُقابَل قيمة M* مباشرةً بقيمة D، وهي تكلفة دفع الأجر لكل عامل وفق خط الارتكاز المزدوج المُلزِم للعامل عن ساعات العمل المؤدَّاة:

D = المجموع، لكل عامل لدى صاحب العمل، للمقدار L × (h ÷ T)

وتُحتسَب أجور التنفيذيين داخل كشف الرواتب جنبًا إلى جنب مع كل عامل في خطوط العمل. وحيثما تزيد قيمة M* على D أو تساويها، فإن الشركة قادرة على الدفع؛ وحيثما تقف قيمة M* دون D، فإن الشركة غير قادرة على الدفع من هوامشها الحالية وحدها.

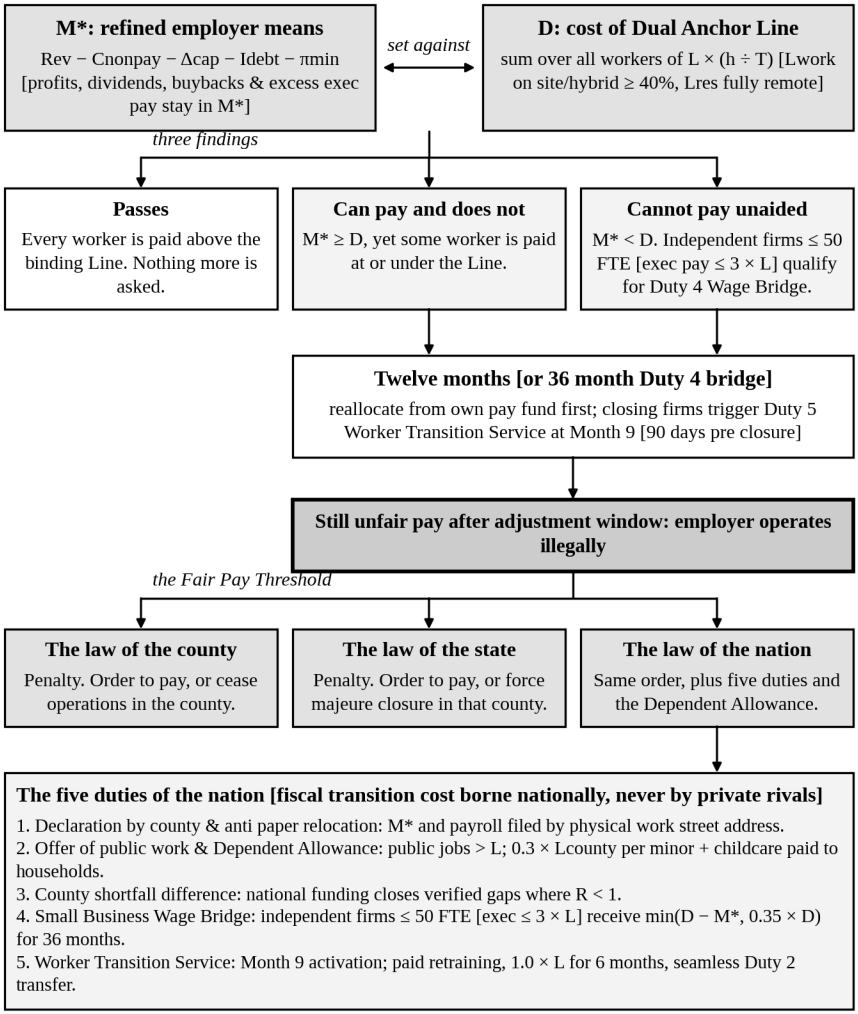
وهناك ثلاث نتائج ممكنة.

إن صاحب العمل الذي يتقاضى كل عامل لديه أجرًا يفوق الخط قد اجتاز الاختبار. ولا يُطلَب منه شيء آخر.

أما صاحب العمل الذي تغطي موارده المنقَّحة M* قيمة D، ومع ذلك يدفع لأي عامل أجرًا دون الخط على أي حال، فهو قادر على الدفع ويرفض. ذلك الخيار هو الأجر غير العادل. ويمنح القانون اثني عشر شهرًا للامتثال، حيث يتعيَّن على الشركة أن ترفع الأجور التي تقع دون الأرضية من كشف رواتبها الخاص أولًا [مع خفض تعويضات كبار التنفيذيين إذا اقتضى الحساب ذلك] قبل الاحتجاج بالعُسر المالي.

إن صاحب العمل الذي تنخفض موارده المنقَّحة M* دون D لا يستطيع السداد من دون عون. والحالات الصعبة تقتضي هندسة مؤسسية لا خرابًا. فحيثما تخفق منشأة حي مستقلة [50 عاملاً بدوام كامل معادل أو أقل] في اجتياز الاختبار حتى بعد وضع سقف لأجور المالك والتنفيذيين عند L × 3 أو أقل، يتدخل الجسر الوطني لأجور المنشآت الصغيرة والائتمان المجمَّع للرواتب الواردان في القسم VII بتمويل وطني بدلًا من إلقاء تكاليف الانتقال على المنافسين في القطاع الخاص؛ أما أي منشأة غير قابلة للاستمرار أو مفترسة تظل عاجزة عن بلوغ الحد الأدنى بعد اثني عشر شهرًا [أو فور انتهاء جسرها الممتد لستة وثلاثين شهرًا]، فإنها تعمل بصورة غير قانونية، مما يفعّل الخدمة الحكومية للانتقال المهني الواردة في القسم VII قبل تسعين يومًا من الإغلاق، بحيث لا يتحمل العمال وحدهم تبعات الإعسار الناجم عن ذلك.

إن مهلة الاثني عشر شهرًا ليست اعتباطية. ومرد ذلك إلى أن اثني عشر شهرًا تمثل دورة كاملة واحدة لإعلان المقاطعة: إذ يُمنح صاحب العمل العمر الكامل لخط واحد متحقَّق منه، من تاريخ نشره إلى الإعلان التالي، ليعيد خلاله ترتيب صندوق أجوره، فلا يعود بوسع أي صاحب عمل أن يحتج بأن الرقم قد تغير بينما كان لا يزال يجري حساباته.



الشكل 10.2. اختبار صاحب العمل والقوانين الثلاثة. تُوضَع موارد صاحب العمل المنقَّحة M* في مقابل D، أي تكلفة دفع أجر كل عامل وفق خط الارتكاز المزدوج الخاص بذلك العامل. وللمنشآت القادرة أثنا عشر شهراً لإعادة تخصيص الرواتب؛ وتحصل المنشآت الصغيرة المدقَّقة التي تقع دون M* على الائتمان المجمّع للرواتب الوطني؛ وتفعّل المنشآت المغلقة خدمة الانتقال المهني للعمال في الشهر 9 إلى جانب أوامر المقاطعة والولاية والحكومة الوطنية.

وليست النتيجة الثانية نادرة، بل إن الاقتصاد الكامن وراءها قد خضع للقياس: فحيثما يوظّف عدد قليل من أصحاب العمل معظم عمال سوق محلية ما، فإنهم يملكون القدرة على تحديد الأجور دون ما تفرزه سوق تضم العديد من أصحاب العمل. وقد خلصت دراسة شملت أكثر من 8,000 سوق عمل محلية في الولايات المتحدة إلى أن متوسط السوق يتسم بتركز عالٍ وفق المعيار

الذي تطبقه سلطات البلد نفسه على عمليات الاندماج، وإلى أن الأجور المُعلَنة تكون أدنى حيثما كان التركز أعلى (Azar et al., 2022). إن هذه القوة ممسوكة محلياً. ويمكن الرد عليها محلياً.

VI. قراءة المعادلة في بلد حقيقي

هل المال موجود في الواقع، أم في مقاطعة متخيَّلة فحسب؟ يمكن طرح هذا السؤال على الأرقام المنشورة لبلد نقدي واحد. إن القراءة التالية تمثل توضيحاً، جمعه هذا الكتاب من الإحصاءات العامة للولايات المتحدة، وليست إعلاناً صادراً عن أي مقاطعة بعينها.

إن الأجر هنا هو دخل الأجور والرواتب الذي تلقته الأسر المعيشية في كل مقاطعة على مدار اثني عشر شهراً، قبل الاقتطاعات، شاملاً أجور القطاعين الخاص والعام معاً (U.S. Census Bureau, 2026). والمقيمون في سن العمل هم من تتراوح أعمارهم بين 18 و64 عاماً ممن يعيشون في أسر معيشية. وهذه الفئة العمرية هي الفئة المنشورة الأقرب إلى سن العمل القانوني وسن التقاعد، وهي تستثني الثكنات والسجون والمساكن الطلابية، الذين لا يحوز المقيمون فيها أجراً أسرياً يُحتسَب في الجانب المقابل. ويُبنى الخط من مصدرين: بالنسبة إلى السكن والمرافق والمياه، يُؤخذ الإيجار الوسيط الخاص بالمقاطعة شاملاً المرافق لمسكن من غرفة نوم واحدة؛ وبالنسبة إلى الغذاء المُشترى للمنزل والملبس والرعاية الصحية والتعليم، يُؤخذ ما أنفقته أسرة مكونة من شخص واحد في عام 2024 في المتوسط على مستوى البلاد، وهو 9,352 دولاراً في السنة (U.S. Bureau of Labor Statistics, 2025).

من أصل 3,144 مقاطعة وما يعادلها من تقسيمات إدارية في ذلك البلد، تنشر 3,139 مقاطعة كل الأرقام. وبجمعها معاً، تلقى المقيمون فيها ممن هم في سن العمل 10.9 تريليون دولار مقابل حاجة تبلغ 4.7 تريليون: أي بنسبة 2.3. وتقع أربع مقاطعات دون الواحد الصحيح، وتضم 14,761 مقيماً من أصل 197 مليون مقيم مُحصى. وعندما يُقتطَع من الأجر اقتطاعُ الرواتب الذي يتحمله كل موظف في ذلك البلد [7.65% من الأجر (Social Security Administration, n.d.)]، تصبح إحدى عشرة مقاطعة دون الواحد الصحيح.

وتُظهر الأرقام نفسها لماذا يعود الخط إلى المقاطعة لا إلى الولاية. فداخل ولاية نيويورك وحدها، يبلغ الإيجار الوسيط شاملاً المرافق لمسكن من غرفة نوم واحدة 691 دولاراً في الشهر في مقاطعة نياغارا، و2,357 دولاراً في مقاطعة نيويورك، حيث يبلغ الخط التوضيحي للأولى 1,470 دولاراً وللثانية 3,136 دولاراً؛ ومن ثم فإن رسم خط واحد لتلك الولاية بأكملها سيكون مرتفعاً أكثر من اللازم للمقاطعة الأولى أو منخفضاً أكثر من اللازم للثانية.

وتُبين مقاطعة لوس أنجلوس، وهي أكثر المقاطعات سكاناً في ذلك البلد، ما يخفيه الفائض. فالإيجار الوسيط فيها شاملاً المرافق لغرفة نوم واحدة يبلغ 1,724 دولاراً، وهو ما يضع الخط التوضيحي عند 2,503 دولارات في الشهر. ويحتاج مقيموها في سن العمل البالغ عددهم 6.2 مليون نسمة إلى 185 مليار دولار سنوياً وفق ذلك الخط، ويتلقون 335 ملياراً، أي بنسبة

1.8. ومع ذلك، فإن 456,926 من المقيمين الذين عملوا بدوام كامل طوال العام بأكمله [أكثر من واحد من كل ثمانية منهم] كسبوا أقل من 30,000 دولار، أي دون الخط حتى قبل اقتطاع واحد. فالمقاطعة لا تفتقر إلى المال. إنها تفتقر إلى القانون.

وتُبين مقاطعة أوغلالا لاكوتا، في داكوتا الجنوبية، الحالة الأخرى. فقيموها في سن العمل البالغ عددهم 7,402 نسمة يحتاجون إلى 121 مليون دولار سنوياً وفق خطٍ توضيحي يبلغ 1,363 دولاراً في الشهر [لا تنشر المقاطعة إيجاراً لغرفة نوم واحدة بمفردها، ولذا يُستخدَم الوسيط على مجمل مساكنها]، ويتلقون 112 مليوناً: أي بنسبة 0.92 وعجز يبلغ نحو 10 ملايين دولار. وهذه المقاطعة صغيرة وتحمل أرقامها هامش خطأ واسعاً [نحو خُمس أجورها]. وهذه القراءة إشارة وليست حكماً قاطعاً. بيد أن الاتجاه واضح بما يكفي. فهنا لا تبلغ أجور جميع أصحاب العمل مجتمعين مستوى الحاجة، ولا يمكن لأي إعادة توزيع داخل المقاطعة أن تسد فجوة لا يغطيها مجموع أجور المقاطعة بأسره.

تُؤخذ هذه القراءات قبل الاقتطاعات، وتعامل كل بالغ في سن العمل على حدة بوصف ذلك حداً أعلى تحفظياً للبالغ المنفرد ريثما تتوافر جداول البيانات الجزئية الكاملة لتكافؤ OECD على مستوى المقاطعة، وتستخدم متوسطات وطنية لأربعة من الموارد السبعة، ولا تُحصي سوى المقيمين في الأسر المعيشية. ويستعيض الإعلان السنوي المتحقَّق منه للمقاطعة عن كل تقريب بأرقام محلية مدقَّقة.

VII. القوانين الثلاثة

لا يصبح المبدأ قانوناً إلا حين توجد مؤسسة قادرة على حمله. والبلد المعني في هذا الفصل هو أي دولة معاصرة تحتفظ بعملتها؛ فهي لا تملك أياً من المؤسسات غير النقدية لنظام Jasutopianism، وإنما تحمل عتبة الأجر العادل عبر القانون التشريعي العادي على ثلاثة مستويات. وبموجب تلك العتبة المشتركة، لا يجوز لأي صاحب عمل [خاص أو عام] أن يدفع لأي عامل أجراً صافياً مساوياً لخط الأجر العادل بالارتكاز المزدوج الملزم لذلك العامل أو أدنى منه [Lwork للعمال الحضوريين والهجينيين، وLres للعمال عن بُعد بالكامل]، محسوباً بالتناسب مع ساعات العمل.

لماذا ثلاثة قوانين، لا قانون واحد؟ لأن كل مستوى يملك ما يفتقر إليه المستويان الآخران. فالمقاطعات تعرف الأسعار المحلية. والولايات تعبر حدود المقاطعات. ووحدها الخزانة الوطنية تمتد عبر الحدود وتملك عمقاً مالياً يكفي لإسناد المقاطعات التي تعاني عجزاً، وحماية منشآت الأحياء القابلة للاستمرار خلال فترة التكيف، وحماية العمال المسرّحين، وتمويل دعم المُعالين مباشرةً؛ حيث تُلزِم قاعدة دستورية صريحة واحدة السياسة الوطنية: كلما دفعت ملاءة الأجر القانوني منشأةً صغيرة قابلة للاستمرار اجتماعياً نحو الإعسار، فإن التكلفة المالية للانتقال تقع حصرياً على عاتق الحكومة الوطنية، ولا تقع مطلقاً على عاتق منافسيها في القطاع الخاص.

قانون المقاطعة. تُعلن المقاطعة خط الأجر العادل الخاص بها مرة واحدة في السنة، وتتحقق هيئة من مواطنيها تُختار بالقرعة من صحة الإعلان قبل نشره، ويُمنح صاحب العمل الذي يثبت أنه يدفع الأجر غير العادل اثني عشر شهراً للامتثال، وعليه أن يرفع الأجر المتدني من صندوق أجوره الخاص أولاً؛ أما صاحب العمل الذي يظل يدفع الأجر غير العادل بعد انقضاء الاثني عشر شهراً فإنه يعمل بصورة غير قانونية، حيث تقضي المقاطعة بفرض الجزاء عليه وتأمره بالسداد، أو بالتوقف عن عملياته داخل المقاطعة.

قانون الولاية. تملك الولاية [أو الإقليم، أو أي مستوى حكم يقع بين المقاطعة والدولة الوطنية] السلطة نفسها على صاحب العمل الذي لم يحرّكه أمر المقاطعة؛ فلها أن تقضي بفرض الجزاء على صاحب العمل وتأمره بالسداد، أو بمواجهة إغلاق بالقوة القاهرة في المقاطعة التي يعمل فيها [إغلاق تفرضه القوة العليا للدولة، ولا يختاره صاحب العمل].

قانون الدولة الوطنية. تملك الحكومة الوطنية سلطة الإنفاذ إلى جانب خمسة واجبات تشريعية صريحة [مقرونة بدعم مباشر للمُعالين في الأسر المعيشية] لا تستطيع أي مقاطعة أن تحملها بمفردها:

1. **الإعلان حسب المقاطعة وضمانة منع النقل الورقي.** يجب على أي منشأة تعمل عبر عدة مقاطعات أو دول أن تُعلن مع إقراراتها الضريبية، لكل مقاطعة حيث يؤدّى العمل، عن مواردها المنقّحة M* وعن صندوق الرواتب المخصص لتلك المقاطعة. وبموجب هذا الواجب، تُعرَّف مقاطعة مكان العمل حصريًا بالعنوان المادي للشارع الذي يجري فيه العمل، لا أبدًا بعنوان تأسيس الشركة، بما يسد الطريق أمام المنشآت للتهرب من خطوط أماكن العمل عالية التكلفة عبر عمليات النقل الورقي. وقد أُرسي الإبلاغ الضريبي متعدد الجنسيات على أساس كل بلد على حدة هذه السابقة بالفعل (OECD, 2015)؛ وينقل هذا القانون ذلك الانضباط المحاسبي نفسه مستوى اختصاص واحدًا إلى الأسفل.

2. **عرض العمل والبدل الوطني للمُعالين المفهرس حسب المقاطعة.** يتلقى أي مقيم في سن العمل يفتقر إلى وظيفة في القطاع الخاص عرضًا للعمل العام بأجر يفوق خط المقاطعة، ويتلقى أي شخص مُوثّق عجزه عن العمل قيمة الخط من الأموال العامة [على غرار المادة LXXI من Jasutopianism (Rodriguez, 2021, Art. LXXI). وعلاوة على ذلك، ولضمان ألا يقع الآباء والأمهات المنفردون والأسر الحاضنة أبدًا دون حد الكفاف استنادًا إلى حد أدنى موحّد لصاحب العمل بمقدار Ladult، تصرف الحكومة الوطنية مباشرةً إلى الأسر الحاضنة **البدل الوطني للمُعالين المفهرس حسب المقاطعة** بما يعادل Lcounty × 0.3 لكل طفل قاصر مضافًا إليه فروق تكلفة رعاية الأطفال المُتحقَّق منها في المقاطعة، مما يفصل بوضوح دعم الأسرة عن كشوف رواتب صاحب العمل.

3. **فارق عجز المقاطعة.** حيثما تقف نسبة المقاطعة R المُعدَّلة بمقياس تكافؤ OECD دون الواحد الصحيح، تدفع الحكومة الوطنية العجز المُتحقَّق منه مباشرةً إلى المقيمين العاملين في

المقاطعة. وإذا افتقرت الحكومة الوطنية إلى الإيرادات اللازمة لتغطية تلك الفجوة، فإنها تكون قد تلقّت أمرًا تشريعيًا ملزمًا: إذ يتعين عليها إعادة تخصيص النفقات بعيدًا عن البرامج التي لا تخدم الرفاه الاقتصادي للمواطنين بصورة مباشرة، بدلاً من ترك المقيمين العاملين دون الخط.

4. **الجسر الوطني لأجور المنشآت الصغيرة والائتمان المجمَّع للرواتب.** يُتاح حصريًا للمنشآت الصغيرة المستقلة، غير التابعة للامتياز التجاري، التي توظف 50 عاملاً بدوام كامل معادل أو أقل، وتخضع للتدقيق بموجب اختبار صاحب العمل لتثبت أن M* دون D بعد وضع سقف لتعويضات المالك والتنفيذيين عند L × 3 أو أقل [بما يُحقَّق منه عبر الإقرارات الضريبية للمقاطعة]. وبتمويل حصري من الإيرادات العامة الوطنية [مدعومًا بإعادة التخصيص الإلزامية في الواجب 3 للنفقات الفيدرالية غير المخصصة للرفاه الاقتصادي]، تصرف الخزانة الوطنية **الائتمان المجمَّع للرواتب** مباشرةً لسد الفجوة بين موارد صاحب العمل المنقَّحة وكشف الرواتب القانوني:

$$\textbf{Creditbridge} = \min(D - M^*,\ 0.35 \times D)$$

عبر نافذة تكيّف تشغيلي مدتها 36 شهرًا، قابلة للتجديد حصريًا للقطاعات المجتمعية الأساسية المُحدَّدة ذات الهوامش المنخفضة [رعاية الأطفال، ورعاية المسنين، وتوفير الغذاء في المناطق الريفية]. ويؤدي ذلك السقف البالغ 35 في المئة دورًا انضباطيًا جوهريًا: فهو يُبقي منشآت الأحياء القابلة للاستمرار مفتوحة خلال مرحلة تعديل الأسعار، بينما يمنع المنشآت غير القابلة للاستمرار بصورة دائمة أو المنشآت المفترسة من العمل إلى ما لا نهاية اعتمادًا على دعم عام كامل.

5. **الخدمة الحكومية للانتقال المهني.** بالنسبة إلى أي منشأة تظل متجهة إلى الإغلاق في الشهر 12 [أو عند انتهاء نافذة الجسر الممتدة لستة وثلاثين شهرًا]، تُفعل تلقائيًا وكالة وطنية لانتقال القوى العاملة في الشهر 9 [قبل تسعين يومًا من الإغلاق]، بما يكفل لكل عامل متضرر ثلاثة حقوق: إعادة تأهيل مهاري مدفوعة الأجر ومواءمة وظيفية فورية، واستمرار الدخل الانتقالي دون انقطاع بمعدل L × 1.0 لمدة تصل إلى ستة أشهر أثناء البحث الفعّال عن وظيفة، والالتحاق السلس بعرض العمل العام الوارد في الواجب 2 إذا لم يتوفر توظيف في القطاع الخاص.

قفل المعروض السكني. حيث يرتفع الإيجار الوسيط في مقاطعة ما على مدى أربعة أرباع سنة أسرع من كلٍّ من الأجر الصافي المقبوض في تلك المقاطعة [P] على مدى الأرباع الأربعة السابقة، والإيجار الوسيط في البلاد على مدى الأرباع الأربعة ذاتها، في قراءتين ربع سنويتين متتاليتين عندئذ، يترتب تدبيران فورًا: يمنح قانون الولاية حقّ بناء المساكن متعددة الأسر بقوة القانون على امتداد ممرات النقل والتوظيف في المقاطعة، ويفرض قانون المقاطعة رسمًا إضافيًا على أي ارتفاع في قيمة الأرض غير المحسَّنة يزيد على تضخم أسعار المستهلك في البلاد، يُحفظ في

حساب ضمان لبناء المساكن داخل تلك المقاطعة. ولا يُعلَّق دفع الواجب الثالث أبدًا على أيّ من التدبيرين، ولا يُخفَّض ولا يُؤخَّر. ويضع الاختبار الإيجارَ في مقابل الأجر وفي مقابل البلاد، ولا يضعه أبدًا في مقابل الخط، الذي يتضمن الإيجار أصلًا. وقد رفعت أوكلاند الكثافة المسموح بها في نحو ثلاثة أرباع أراضيها السكنية عام 2016، فارتفع البناء في المناطق التي رُفعت كثافتها (Greenaway McGrevy & Phillips, 2023).

مساهمة الفائض. المنشأة غير المندرجة ضمن المنشآت الصغيرة المشمولة بالواجب الرابع، التي يتجاوز فائض التشغيل الصافي لديها ثلاثة أضعاف النسبة الوسيطة للفائض إلى كشف رواتب الأجر العادل في فئة صناعتها [وفق التصنيف الخاص بالبلد: NAICS في أمريكا الشمالية، وNACE في الاتحاد الأوروبي، وISIC في سائر الأماكن]، تدفع مساهمةً عن الزيادة، بمعدل يحدده القانون الوطني، إلى الإيرادات العامة الوطنية التي يدفع منها الواجبان الرابع والخامس؛ ويبقى تمويل الواجب الرابع حصريًا من تلك الإيرادات.

وتخضع الجهات العامة للالتزام نفسه الذي تخضع له الجهات الخاصة. فالجهة العامة التي تدفع الأجر غير العادل تندرج تحت النتائج نفسها والأوامر نفسها، وتتحمل الحكومة المالكة لها التكلفة وفق قاعدة الواجب الثالث: إذ تقتطع مما لا يخدم الرفاه الاقتصادي لمواطنيها قبل أن تترك أحد عمالها دون الخط.

VIII. حين تخفق مقاطعة في اجتياز المعادلة

إن المقاطعة التي تقف نسبتها دون الواحد الصحيح لم يخذلها أصحاب العمل فيها وحدهم. فمجموع أجورها لا يغطي مجموع حاجتها، حيث لا يمكن لأي أمر يوجَّه إلى أي صاحب عمل منفرد فيها أن يُصلح المجموع. ويجيب الواجب الثالث للدولة الوطنية عن استحقاق الشهر، إذ يُدفع الفارق؛ غير أنه لا يجيب عن السؤال الذي يثيره ذلك العجز.

والسؤال هو ما إذا كان المال قادرًا أصلاً على حمل هذا الضمان في مثل ذلك المكان. فالمقاطعة التي تخفق في اجتياز المعادلة عامًا بعد عام تكون قد أثبتت، بأرقامها المُتحقَّق منها نفسها، أن النظام النقدي يعجز عن وضع مقيميها العاملين فوق تكلفة الموارد السبعة هناك من دون تحويل مالي دائم من مكان آخر. وتلك هي الحجة لصالح الطريق الذي نحّاه هذا الفصل جانبًا في مطلعه. فنظام Jasutopianism لا يطلب من الأجر أن يشتري الموارد السبعة: بل إن المادة I توفرها، كما أن ترقية المكانة، التي يصفها Jasutopianism بعباراته الخاصة بأنها «شكل مشتق من الرأسمالية» (Rodriguez, 2021, Argument V)، تكافئ الإسهام فوق ذلك الحد الأدنى من دون أداة رمزية يمكن نقلها واكتنازها. إن المقاطعة المخفقة هي الموضع الذي تُصاغ فيه الحجة لصالح ذلك الطريق بالحساب الرياضي. لا بالإقناع.

وتحمل المعادلة استخدامًا تشغيليًا ثانيًا داخل دولة Jasutopian تمر بمرحلة انتقالية. إذ يُشغِّل الفصل 6 بنية المقاصة الانتقالية ثلاثية المستويات عبر السنوات من 1 إلى 3 [مستهدفًا حصة

استهلاكية غير نقدية للمستوى 1 لا تقل عن 90 في المئة بحلول السنة 1 مع حد أدنى للإخفاق يبلغ 65 في المئة، إلى جانب أثمانات المقاصة الانتقالية للمستوى 2 حتى الشهر 30]. وطالما ظل أي أجر محلي مقوَّمًا بالعملة خلال المرحلة الأولى [أو عبر التجارب الميدانية في المقاطعات خلال المرحلة الصفرية ما قبل الدستورية]، فإن عتبة الأجر العادل تُلزِم ذلك الأجر مباشرةً، وتُسنّ بموجب القانون العادي قبيل التأسيس أو بموجب المادة XCVI أثناء المرحلة الانتقالية ذاتها.

IX. ما الذي من شأنه أن يثبت خطأ هذا الفصل

يُخضع الفصل 7 كل ادعاء في هذا المجلد لشرط يثبت زيفه. ولا تُعدَّل هنا التنبؤات الخمسة الواردة فيه؛ بل يضع هذا الفصل شرطًا خاصًا به، موجهًا إلى البلد النقدي الذي يتناوله.

إن الأدلة المتعلقة بالحدود الدنيا للأجور حقيقية، وهي منقسمة. فقد خلصت دراسة لمطاعم الوجبات السريعة إلى عدم وجود مؤشر على أن رفع الحد الأدنى للأجور في ولاية نيوجيرسي قد قلّص التوظيف (Card & Krueger, 1994). وخلصت دراسة شملت 138 زيادة أقرتها ولايات في الولايات المتحدة إلى أن عدد الوظائف منخفضة الأجر ظل دون تغيير يُذكر على مدى السنوات الخمس التي أعقبت الزيادة (Cengiz et al., 2019)، كما وجدت مراجعة للأدلة الدولية، أعدّت لصالح الحكومة البريطانية، أن الأثر في التوظيف خافت جدًا (Dube, 2019). وفي مقابل هذه الدراسات تقف دراسة لمدينة سياتل، حيث تراجعت ساعات العمل في الوظائف منخفضة الأجر بعد أن ارتفع الحد الأدنى في المدينة ليصل إلى 13 دولارًا (Jardim et al., 2022)، ومراجعة تخلص إلى أن الحد الأدنى للأجور ليس أداةً صالحة للسياسة العامة (Neumark & Wascher, 2008).

ولم تختبر أي من هذه الدراسات حدًا أدنى يبلغ الارتفاع الذي قد يبلغه خط الأجر العادل. فالحدود الدنيا التي قاستها كانت متواضعة قياسًا بالأجور المحلية؛ أما الحد الأدنى في هذا الفصل فيتحدد بالتكلفة، وقد يقترب في مقاطعة فقيرة من أجر العامل النموذجي. إن الأدلة لا تمتد إلى ذلك المدى، ولا يدّعي هذا الفصل أنها تفعل.

وهكذا يُوضَع للادعاء شرطه. إذ يسقط ادعاء هذا الفصل في مقاطعة معيَّنة عند تحقق أي من قراءتين، تُؤخذ كل منهما من السجل المُتحقَّق منه لتلك المقاطعة نفسها. الأولى: بعد ثلاث سنوات من دخول القوانين الثلاثة حيز النفاذ، لا يزال أكثر من واحد من كل عشرين من المقيمين العاملين في المقاطعة يتقاضى الأجر غير العادل [لم تُنفَّذ القوانين، أو يتعذر تنفيذها]. والثانية: بعد خمس سنوات من دخولها حيز النفاذ، تخفض نسبة المقيمين في سن العمل بالمقاطعة ممن يشغلون وظائف بأكثر من خمس نقاط دون المتوسط الخاص بالمقاطعة نفسها للسنوات الخمس السابقة على القوانين، في حين لم تخفض النسبة نفسها على مستوى البلد بالقدر ذاته [لقد دمّر الحد الأدنى من فرص العمل أكثر مما أصلح].

ثمة خطران يُسمَّيان ويُراقَبان صراحةً. فحيث ترتفع الإيجارات المحلية لتمتص الأجور الأعلى، يرتفع خط الأجر العادل المتحقَّق منه للمقاطعة تلقائيًا عند الإعلان السنوي التالي وتنخفض نسبة المقاطعة، بما يُنبِّه إلى ضغط في المعروض السكني خلال اثني عشر شهرًا؛ وحيث يحاول صاحب عمل الفرار من مقاطعة مرتفعة التكلفة، تسدّ قاعدة الارتكاز المزدوج 3 كل طريق مختصر سدًّا محكمًا [إذ يظل العمل في الموقع مرتبطًا بمقاطعة مقر العمل الفعلي بموجب قاعدة حظر الانتقال الورقي في الواجب 1، في حين يتبع العمل عن بُعد مقاطعة إقامة كل عامل دون إقصاء تمييزي للمقاطعات]. ولا يمكن لأي شركة التهرب من هذا التشريع على الورق في هذا الشأن.

X. المجموع والقانون

في ختام كل نقاش، يطرح هذا الفصل دعوى واحدة: في مقاطعة يتجاوز فيها أجرُ الجميع حاجةَ الجميع، يكون الأجر دون تكلفة المعيشة خيارًا، والخيارُ يمكّن جعله غير قانوني؛ فالمعادلة تحدّد المقاطعات التي يصدق فيها ذلك، والقوانين الثلاثة تسري حيث يصدق، وتدفع الأمة حيث لا يصدق. ويستطيع بلدٍ معينٍ يبقي على نقوده أن ينجز هذا كله بالمؤسسات التي يمتلكها بالفعل. يتطلب الأمر مجموعًا وخطًّا وقانونًا.

تختتم هذا المجلدَ ثلاثةُ فصول. يحمل الفصل 11 النظام نحو الخارج، إلى الاتحاد الفيدرالي للأمم الذي يسمّيه نظام Jasutopianism الاتحاد فوق الوطني للعالم [S.U.W.]، ويسدّ الفصل 12 بالإضافة الفجوات الاقتصادية وفجوات السلطة السياسية المتبقية، ويُجمِّع الفصل 13 الكلّ.

المراجع (الفصل 10)

Azar, J., Marinescu, I., & Steinbaum, M. (2022). Labor market concentration. *Journal of Human Resources*, 57(S), S167-S199. https://doi.org/10.3368/jhr.monopsony.1218-9914R1

Card, D., & Krueger, A. B. (1994). Minimum wages and employment: A case study of the fast-food industry in New Jersey and Pennsylvania. *American Economic Review*, 84(4), 772-793.

Cengiz, D., Dube, A., Lindner, A., & Zipperer, B. (2019). The effect of minimum wages on low-wage jobs. *The Quarterly Journal of Economics*, 134(3), 1405-1454. https://doi.org/10.1093/qje/qjz014

Dube, A. (2019). *Impacts of minimum wages*: *Review of the international evidence*. HM Treasury. https://www.gov.uk/government/publications/impacts-of-minimum-wages-review-of-the-international-evidence

Hagenaars, A., de Vos, K., & Zaidi, A. (1994). *Poverty statistics in the late* 1980*s*: *Research based on micro data*. Office for Official Publications of the European Communities.

Greenaway-McGrevy, R., & Phillips, P. C. B. (2023). The impact of upzoning on housing construction in Auckland. *Journal of Urban Economics*, 136, 103555.

Jardim, E., Long, M. C., Plotnick, R., van Inwegen, E., Vigdor, J., & Wething, H. (2022). Minimum-wage increases and low-wage employment: Evidence from Seattle. *American Economic Journal*: *Economic Policy*, 14(2), 263-314. https://doi.org/10.1257/pol.20180578

Neumark, D., & Wascher, W. L. (2008). *Minimum wages*. The MIT Press.

OECD. (2013). *OECD framework for statistics on the distribution of household income, consumption and wealth*. OECD Publishing.

OECD. (2015). *Transfer pricing documentation and country-by-country reporting, Action* 13 - 2015 *final report*. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/9789264241480-en

Rodriguez, J. (2021). *Jasutopianism*. [Self-published].

Roosevelt, F. D. (1933, June 16). *Statement on N.I.R.A*. The American Presidency Project. https://www.presidency.ucsb.edu/documents/statement-nira

Smith, A. (1976). *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations* (R. H. Campbell, A. S. Skinner, & W. B. Todd, Eds.). Oxford University Press. (Original work published 1776)

Social Security Administration. (n.d.). *Social Security and Medicare tax rates*. https://www.ssa.gov/oact/progdata/taxRates.html

U.S. Bureau of Labor Statistics. (2025). *Consumer Expenditure Surveys*, 2024 [Data set]. https://www.bls.gov/cex/

U.S. Census Bureau. (2026). *American Community Survey* 5-*year estimates*, 2020-2024 [Data set]. https://data.census.gov/

الفصل 11: النموذج التشغيلي لاتحاد S.U.W.



I. من الاعتراف إلى البنية فوق الوطنية

أجاب الفصل 9 عن المسألة المحلية المتعلقة باللغة: إذ يُعدّ أي لسان يتحدث به أكثر من عُشر المواطنين لغةً رسمية [عتبة الاعتراف]. ومنح الفصل 10 الدول النقدية معادلة الأجر العادل للمقاطعة، والحدود الدنيا للأجور القائمة على قاعدة الارتكاز المزدوج، وموارد صاحب العمل المنقَّحة M*، والجسور الوطنية للمنشآت الصغيرة والعمال. ووضع الفصل 8 التعاون البيئي عند نقطة التقاء الركائز الثلاث للسلام العالمي، مضيفًا المواد CXVII إلى CXXIII إلى جانب الحصة الوطنية المعدَّلة بالاستهلاك والظروف البيوفيزيائية [Bi*]. وبإضافة المادة CXXIV التوضيحية بشأن عدم الأسر [الفصل 4]، تبلغ المدونة الدستورية الكاملة الآن 124 مادة.

غير أن سؤالًا أكبر لا يزال قائمًا. كيف نتسع بنية حوكمة شُيّدت عبر 124 مادة لتتجاوز حدود دولة واحدة؟ تعمل الإجابة عبر مرحلتين من الاتحاد: أولًا كونفدرالية رباعية المجالات تضم أنظمة محلية متباينة تربطها المبادئ التأسيسية الثلاثة، ولاحقًا، وفقط عند تحقق شرط صارم للاندماج الشعبي بالإجماع [القسم VIII]، الكيان السياسي الكوكبي الموحَّد الذي تتصوره الحجة XVIII.

لقد أعلن Jasutopianism تلك الغاية مباشرةً. إذ تحدد الحجة XVIII خمس خطوات للتأسيس، وانتخابات الرئاسة الثلاثية عبر الدول الأعضاء، والناخبين الرسميين، وعقوبات الناخب

غير الوفي، والسلطات الثلاث على النطاق الكوكبي (Rodriguez, 2021). فالغاية مرسومة المعالم، أما الطريق التشغيلي فليس كذلك.

يكشف تاريخ التكامل الأوروبي سبب أهمية هذا الطريق. فقد تنبأ Haas (1958) بأن التعاون الاقتصادي التقني سيمتد تدريجياً بفعل الامتداد الوظيفي إلى فيدرالية سياسية [تجمع للفحم والصلب يستدعي سوقاً مشتركة، وسوق تستدعي عملة موحّدة، وعملة موحّدة تستدعي حكومة موحّدة]. وقد سلكت أوروبا ذلك الطريق نفسه وتعثّرت دون بلوغ الاتحاد السياسي، لأن الصفقات التجارية والبنوك المركزية المشتركة لم تصغ قط هوية مدنية متبادلة عميقة عبر شعوب الدول الأعضاء. وانطلاقاً من توسيع المبادئ الأولى لنظام Jasutopianism بصورة أصيلة إلى جانب Haas (1958) وMoravcsik (1998) وOstrom (2010b)، يقترح هذا المجلد **التكامل بأسبقية الثقافة**: إذ تأتي الأنسنة الثقافية العابرة للحدود أولًا، وتليها الشراكة الاقتصادية والإيكولوجية المستدامة، وتأتي المواءمة المؤسسية ثالثاً، بينما تضفي الفيدرالية السياسية الطابع الرسمي على ما شيدته عقود من التعارف المدني من القاعدة إلى القمة. الدبلوماسية تصادق. والثقافة تهيّئ.

يفصّل هذا الفصل ذلك النموذج التشغيلي عبر أربع مراحل ذات بوابات. فالمعاهدات لا تصنع التضامن الإنساني من العدم قط؛ بل تقنّن ما جعلته اللقاءات الثقافية المستدامة ممكناً من الناحية السياسية. كما تحمل كل مرحلة سقفاً زمنياً محدداً كي تظل الأطروحة قابلة للدحض: فأي تحالف يبلغ السقف الزمني لمرحلة ما دون اجتياز بوابتها يُدرج في السجل العام بوصفه دليلاً ضد التكامل بأسبقية الثقافة [القسم IX].

II. ما أعلنته الحجة XVIII

تستحق رؤية Jasutopianism بشأن اتحاد S.U.W. إعادة عرضها كاملةً، ومردّ ذلك إلى أن النموذج التشغيلي الذي يقترحه هذا الفصل يجب تقييمه قياساً إلى الغاية التي صُمّم لبلوغها.

تحدد الحجة XVIII ما يأتي. تقترح دولةٌ معيَّنة في اجتماع للأمم المتحدة [أو محفل مكافئ يمكن أن تحضره جميع الدول] تشكيل اتحاد فوق وطني، حيث يكافئ هذا الاتحاد دولة واحدة، وتكافئ كل دولة في الاتحاد فوق الوطني سلطةً على مستوى ولاية قياساً إلى السلطة الوطنية للحكومة فوق الوطنية. ويتعين على جميع الدول الداخلة في اتحاد S.U.W. الانفصال رسمياً عن الاتحادات الأصغر [ويسمّي الكتاب الاتحاد الأوروبي «أو غيره من الاتحادات الدولية»] عند الانضمام. ويُجرى انتخاب الرؤساء الثلاثيين للاتحاد فوق الوطني، من بين القادة الحاليين للدول الأعضاء الذين يختارون الترشح معاً في مجموعات ثلاثية. ويصوّت مواطنو كل دولة في اتحاد S.U.W. لاختيار المجموعة التي ستتولى المنصب من بين مرشحي الرئاسة الثلاثية. ويعمل قائد كل دولة بوصفه ناخباً رسمياً، يدلي بصوت رسمي واحد نيابةً عن جميع المواطنين في الدولة. ويُعدّ القادة الذين يخالفون إرادة اختيار مواطنيهم في التصويت الشعبي ناخبين غير أوفياء. وستكون طريقة الحوكمة هي

سلطات الحوكمة الثلاث: البنية الثلاثية نفسها [التشريعية والتنفيذية والقضائية] المعمول بها على المستوى الوطني (Rodriguez, 2021).

تتسم هذه الرؤية بالاكتمال المؤسسي. فهي تحدد بنية الحوكمة، والآلية الانتخابية، والمساءلة الديمقراطية، والعلاقة بين السلطة الوطنية والسلطة فوق الوطنية. غير أن ما لا تحدده هو تسلسل الأحداث، والشروط المسبقة للانضمام، والمعايير القابلة للقياس للجاهزية، أو الآلية التي تغدو بها الفيدرالية فوق الوطنية أمرًا مرغوبًا لدى أمم حكمت نفسها باستقلال لقرون. وتفترض الحجة أن اتحاد S.U.W. سيُقترَح، لكنها لا تشرح الشروط التي يجب أن تتوافر لكي ينجح هذا المقترح.

وهنا تكمن الفجوة. فنادرًا ما يحدد التصميم الدستوري لدولة واحدة آليات التكامل بين الدول. واستنادًا إلى الأدلة المقارنة في الفصل 3، ومدونة الدبلوماسية الثقافية في الفصل 4، وأدبيات التكامل لدى Haas وMoravcsik وOstrom، يقدّم هذا الفصل نظرية قابلة للاختبار تفسر لماذا قد تتجه الشعوب ذات السيادة طوعًا إلى تجميع السلطة عبر الحدود.

III. التحدي النظري: لماذا تتحد الأمم فيدراليًا

تهيمن نظريتان للتكامل فوق الوطني على أدبيات العلوم السياسية. وتفسر كلتاهما الاتحاد الأوروبي، غير أنه لا تفسر أيٌّ منهما كيف يمكن لاتحادٍ بين الأمم أن يصبح الكيان الذي تصفه الحجة XVIII.

طرح Haas (1958) نظرية الوظيفية الجديدة: وهي النظرية القائلة بأن التعاون الاقتصادي في قطاعات محددة [الفحم والصلب في الحالة الأوروبية] يولّد آثار «امتداد وظيفي» تدفع نحو تكامل سياسي أعمق. فالتعاون في مجال واحد ينشئ تبعيات متبادلة تتطلب حوكمةً في مجالات مجاورة، وهو ما يستدعي تعاونًا في تلك المجالات، الأمر الذي يولّد مزيدًا من التبعيات المتبادلة. وهذه العملية تراكمية وتعزز ذاتها بذاتها؛ إذ يُنتج التكامل الاقتصادي تكاملًا سياسيًا بوصفه نتيجةً وظيفية.

تفسر الوظيفية الجديدة كيف تلت الجماعةَ الأوروبية للفحم والصلب عام 1951 الجماعةُ الاقتصادية الأوروبية عام 1957، ثم الاتحاد الأوروبي عام 1993، ثم منطقة اليورو عام 1999. وتبدو آلية الامتداد الوظيفي جليةً في السجل التاريخي. فقد تطلّب التعاون في الفحم والصلب قواعد تجارية مشتركة. وتطلّبت القواعد التجارية المشتركة سوقًا مشتركة. وتطلّبت السوق المشتركة سياسةً نقدية مشتركة. وتطلّبت السياسة النقدية المشتركة تنسيقًا سياسيًا. وهكذا انبثقت كل مرحلة من المتطلبات الوظيفية للمرحلة السابقة.

وبعد الذي تقرر، لا تفسر الوظيفية الجديدة سببَ تعثّر هذه العملية. فقد حقق الاتحاد الأوروبي تكاملًا اقتصاديًا، ومواءمةً تنظيمية، وعملةً مشتركة لمعظم دوله الأعضاء، غير أنه لم يحقق الفيدرالية السياسية. ولا تزال سياسته الخارجية المشتركة بينحكومية ومحدودة [وهي قائمة منذ عام 1993 وتُتخذ قراراتها في الغالب بالإجماع بين الحكومات]. ولم يحقق التكامل الثقافي الذي يتطلبه

الاتحاد فوق الوطني للعالم. وقد سمّى القسم I السبب: فالامتداد الوظيفي الاقتصادي وحده غير كاف لبلوغ الفيدرالية السياسية. إذ تستطيع المتطلبات الوظيفية للتعاون الاقتصادي أن تدفع نحو التنسيق التنظيمي، لكنها تعجز عن إنتاج التماهي النفسي بين الشعوب الذي يجعل الاتحاد السياسي الأعمق أمرًا مرغوبًا. فالألمان واليونانيون يتشاركون عملةً واحدة، لكنهم لا يتشاركون هويةً ثقافية واحدة. وهكذا توقف الامتداد الوظيفي عند النقطة التي تبدأ عندها الثقافة.

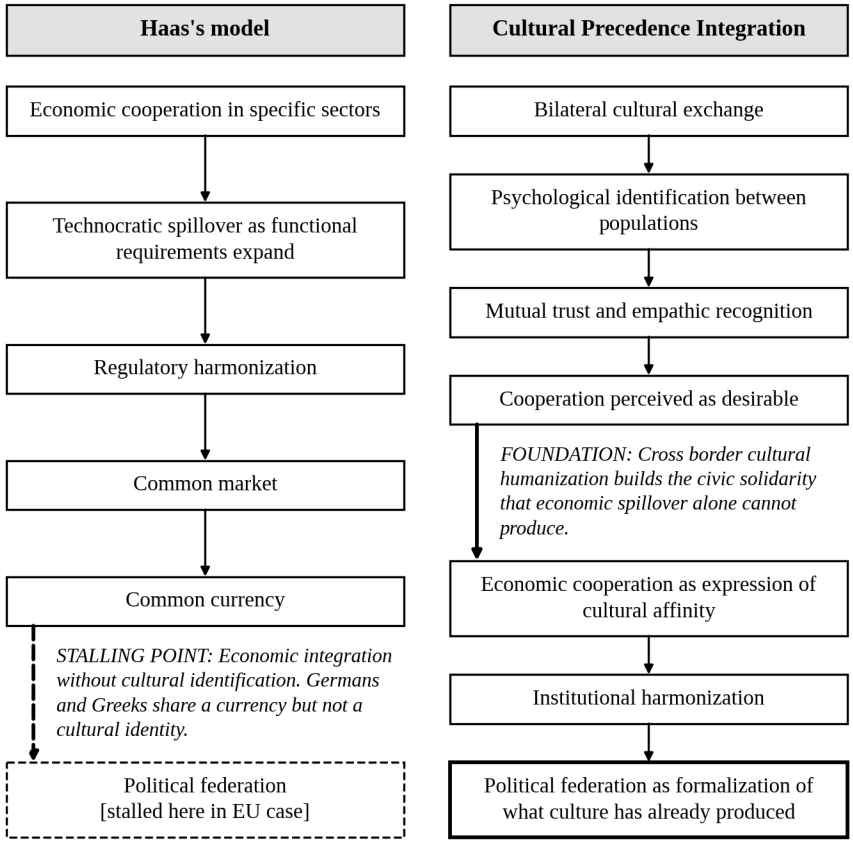
طرح Moravcsik (1998) نظرية البينحكومية الليبرالية: وهي النظرية القائلة بأن التكامل الأوروبي لم ينجم عن امتداد وظيفي تكنوقراطي، بل عن صفقات متعمدة بين الدول تحركها المصالح الاقتصادية الوطنية. فالحكومات تختار التكامل حين يخدم التكامل مصالحها الوطنية، وتقاوم التكامل حين لا يخدمها. وليست العملية تراكمية ولا تعزز ذاتها بذاتها؛ بل هي متقطعة، تحركها المساومات بين حكومات تحتفظ بالسيطرة على وتيرة التكامل ونطاقه.

تطرح البينحكومية الليبرالية أشد التحديات حدةً أمام نموذج هذا الفصل. فإذا كانت المساوماتُ بين الدول، المحكومة بصرامة بالمصلحة الوطنية المادية، هي التي تملي كل خطوة تكاملية، فقد يقصُر التكامل بأسبقية الثقافة عن بلوغ غايته. فالقادة يندمجونَ حين تتوافق حساباتُ الدول، لا حين تعجب الشعوب بالموسيقى الأجنبية. وهذا الاعتراض وجيهٌ وقوي، ويستوجب ردًا تحليليًا مباشرًا.

يرصد Moravcsik تاريخ المعاهدات الأوروبية بدقة واضحة. فالحكومات تساوم بصلابة، وتحتفظ بحق النقض، وتوقف التكامل عند النقطة التي تتوقف عندها العوائد الاقتصادية المحلية. غير أن البينحكومية الليبرالية تتعامل مع التفضيلات المحلية بوصفها مدخلات ثابتة تتشكل قبل الدبلوماسية، فتفسر المواضع التي تتعثر عندها الصفقات دون أن تفسر كيف تتحول التفضيلات العامة عبر الأجيال. ويوفّر التكامل بأسبقية الثقافة تلك الآلية الديناميكية المفقودة. فاستنادًا إلى تشكل الرأي العام من القاعدة إلى القمة (Kertzer & Zeitzoff, 2017) ودراسات انحسار التعاطف بين الجماعات (Cikara, Bruneau, & Saxe, 2011; Decety, 2012; Batson, 2011)، تعيد الأنسنة الثقافية المستدامة العابرة للحدود تشكيل ما يريده الناخبون من سلطاتهم التنفيذية، فتبدّل جدول التفضيلات المحلية الذي تحمله الحكومات إلى طاولة المساومة. وهكذا ينعكس الاتجاه السببي تمامًا: ففي البينحكومية الليبرالية تساوم النخب أولًا ثم تطلب من الشعوب المصادقة لاحقًا؛ أما في التكامل بأسبقية الثقافة، فتبني الشعوب ألفةً وجدانية عبر عقود، ثم تفرض إبرام المعاهدات الرسمية من القاعدة إلى القمة.

تقدّم الدبلوماسية التاريخية قرائن تجريبية محدودة وأمينة لا براهين قاطعة. فالتبادل الثقافي لا يعمل قط رافعةً سحرية وحيدة، ومع ذلك ففي حالات متعددة خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين، سبق التواصل الإنساني العابر للحدود الانفتاحَ السياسي: إذ خفّفت الموسيقى الغربية السرية والتبادلات الفنية من وطأة القطيعة في الحرب الباردة بين الشباب السوفيتي؛ وسبقت العروض الثقافية الكورية الجنوبية في بيونغ يانغ في أبريل 2018 قمة شبه الجزيرة الكورية بأسابيع [وهو تسلسل زمني متسق مع الآلية، وإن لم يكن قط دليلًا على السببية]؛ وخلال بطولة

العالم لتنس الطاولة عام 1971 في ناغويا، جرى التبادل العفوي للهدايا بين تشوانغ تسيدونغ (Zhuang Zedong) وغلين كوان (Glenn Cowan) قبل أن توجّه بكين دعوتها الرسمية التي فتحت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. غير أن حدّين معاصرين يكبحان المبالغة في الادعاء بحدة. ففي النزاع الدائر في الولايات المتحدة بشأن TikTok [الإطار 5.1]، أدّى التعلق الجماهيري للمستخدمين إلى إرجاء التنفيذ وإعادة تشكيل مسار التخارج من الملكية في يناير 2026 دون إبطال حكم المحكمة الاتحادية العليا المستند إلى التشريع لعام 2025. وبين الهند وباكستان، عُجزت عقود من الموسيقى والسينما المشتركة عن وقف الاشتباكات الحدودية المتكررة؛ وبعد مواجهة مايو 2025، أوعزت السلطات الهندية إلى منصات البث بإزالة المحتوى الباكستاني، مما يُظهر مدى سرعة انهيار الانفتاح غير المحصَّن حين تضرب قرارات الحظر الحكومية. ومن ثم يبني التكامل بأسبقية الثقافة بصرامة على التسلسل السببي المُتحقق منه، مع تحصين الانفتاح داخل القانون الدستوري بحيث تعجز قرارات الحظر الحكومية عن إغلاقه فجأةً.



الشكل 11.1. الوظيفية الجديدة مقابل التكامل بأسبقية الثقافة: نظريتان في التكامل. تفسر الوظيفية الجديدة كيف شيّد اتحاد EU أسواقًا مشتركة، بينما يفسر التكامل بأسبقية الثقافة ما أوقف أوروبا دون الفيدرالية: إذ تبني الأنسنة الثقافية المستدامة العابرة للحدود التضامن العام قبل المعاهدات لا بعدها.

IV. النموذج التشغيلي رباعي المراحل

يمضي المسار نحو اتحاد S.U.W. عبر أربع مراحل. وتبني كل مرحلة على المنجزات الثقافية والمؤسسية للمرحلة السابقة. ولا يمكن تخطّي أي مرحلة إلا بالكلفة التي تجلّت في تجربة أوروبا: تعاون يتصدّع تحت وطأة الأزمات ويتوقف دون بلوغ الفيدرالية. كما يظل التراجع إلى مرحلة سابقة متاحًا على الدوام؛ فلا يُشترط الانهيار حين يتبيّن أن مرحلةً ما سابقة لأوانها. ويحوّل هذا النموذج الأطوار الأربعة للتكامل بأسبقية الثقافة [الفصل 8] إلى بوابات مؤسسية قابلة للتحقق.

وتتمثل المراحل الأربع فيما يأتي:

1. التكامل الثقافي: تبادل ثقافي ثنائي ومتعدد الأطراف يُنتج تماهيًا نفسيًا بين الشعوب

2. التعاون الاقتصادي: اتفاقات للموارد المشتركة، ومشروعات بنية تحتية مشتركة، وهياكل اقتصادية متوافقة

3. المواءمة المؤسسية: تنسيق حوكمة متعددة المراكز حيث تطوّر الدول الشريكة بنًى مؤسسية متوافقة [لا متطابقة]

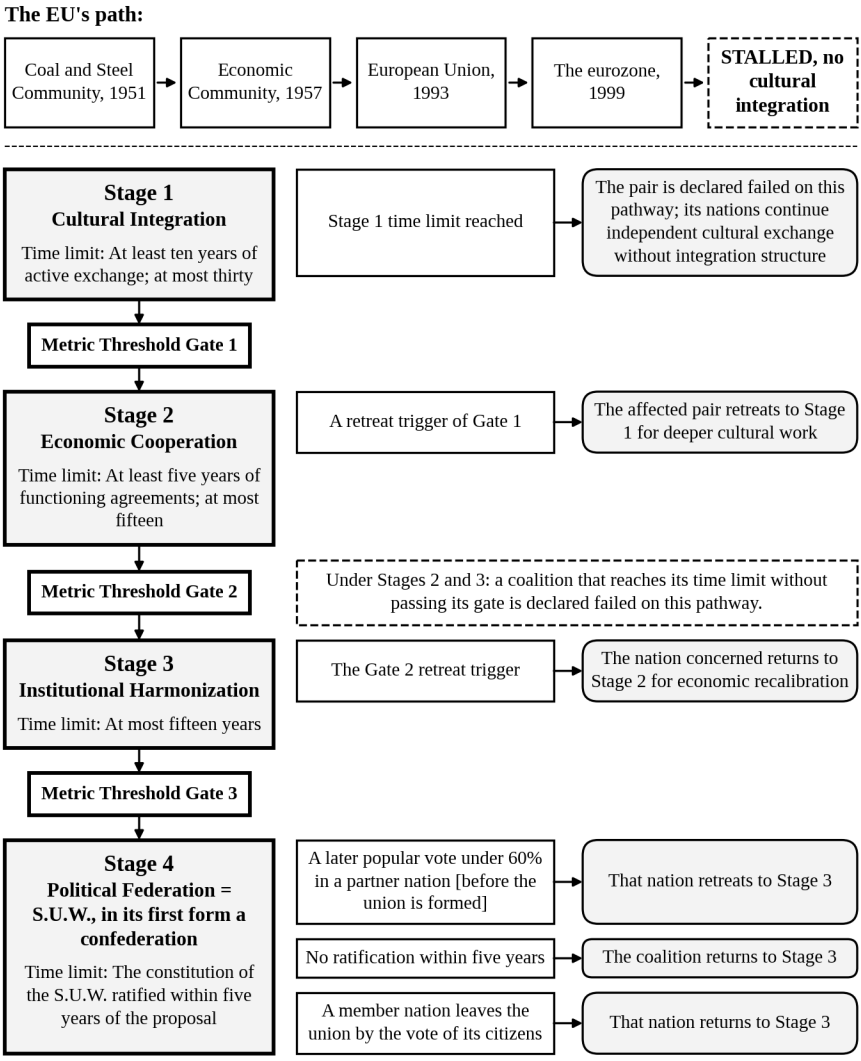
4. الفيدرالية السياسية: التأسيس الرسمي لاتحاد S.U.W.، في صورته الأولى بوصفه كونفدرالية، مع تطبيق سلطات الحوكمة الثلاث على المستوى الكوكبي [الرؤساء الثلاثيون فوق الوطنيين، والسلطة التشريعية المؤلفة من مجلس الشيوخ فوق الوطني ومجلس المواطنين فوق الوطني، والمحكمة القصوى فوق الوطنية]

على النطاق المحلي، أوضحت المرحلة الصفرية ما قبل الدستورية في الفصل 6 كيف تهيّئ التجارب المحلية المعيارية، والثقة المدنية المدقّقة، والجمعية الدستورية المُختارة بالقرعة دولةً واحدة قبل تصويتها التأسيسي. وتسير التهيئة الثقافية جنبًا إلى جنب مع تلك التجارب الرائدة عبر أربع خطوات عضوية تحكمها بصرامة حتمية الأصالة [الفصل 4]: إذ يحدد المواطنون القيم الجوهرية المتمثلة في الحرية والحياة والازدهار التي يعتزّون بها أصلًا، ويعبّر الفنانون والمفكرون المستقلون [لا وزارات الدولة قط] عن تلك التطلعات بحرية، وتُديم التجارب البلدية والتبادل التعليمي الألفة اليومية، ويصادق الناخبون في نهاية المطاف على إصلاح يشعرون أنه مكتسب لا دخيل. ويُرسّخ هذا التسلسل المحلي **مسار الثقافة والحوكمة** داخل كيان سياسي واحد قبل أن تتجه الدولة نحو الخارج إلى شركاء ثنائيين.

تعمل المراحل فوق الوطنية الأربع في تسلسل صارم. فقد تخطّت أوروبا المرحلة الأولى، وتقدمت مباشرةً نحو الأسواق المشتركة والعملة الموحّدة دون ندّية ثقافية عميقة؛ فأجهدت الأزمات المالية ذلك الاتحاد بشدة وأوقفت الفيدرالية السياسية. ويبني التكامل الثقافي التعاطفَ العابر للحدود الذي يحفظ استقرار التعاون الاقتصادي أثناء الصدمات. وينشئ التعاون الاقتصادي مصالح مادية متبادلة تجعل المواءمة المؤسسية أمرًا عمليًا. وتتحقق المواءمة المؤسسية من التوافق

الدستوري قبيل الفيدرالية السياسية. وهكذا تمدّ كل خطوة مسار الثقافة والحوكمة نحو الخارج، من الثقة المحلية المتحقق منها إلى كونفدرالية كوكبية مستدامة تقوم عليها.

جادل Mark (2009) بأن الدبلوماسية الثقافية [توظيف ثقافة الدولة دعمًا لأهداف سياستها الخارجية] قادرة على تحقيق ما هو أكثر بكثير لعلاقات الدولة بغيرها من الدول مما تحققه عادةً. ويصنّف هذا الكتاب الأشكال التي يمكن أن يتخذها ذلك العمل في ثلاثة أنماط، بحسب ما يتطلبه كل نمط من الدولتين: الإسقاط الثقافي [المعارض والجولات أحادية الاتجاه]، والتبادل الثقافي [البرامج الثنائية]، والتعاون الثقافي [المشروعات المشتركة بين الأمم]. ويرى هذا الكتاب أن التعاون ينتج تماهيًا متبادلًا أكبر مما ينتجه الإسقاط، وذلك هو الأساس الذي تقوم عليه مواد الدبلوماسية الثقافية في الفصل 4، التي تفرض المعاملة بالمثل الثنائية [المادة CVII] بدلًا من البث الثقافي أحادي الاتجاه. ويبدأ مسار اتحاد S.U.W. من النمط الثالث: أمم منخرطة في تعاون ثقافي مشترك، لا تكتفي بتبادل المنتجات الثقافية فحسب، بل تبدعها معًا.



الشكل 11.2. المسار رباعي المراحل نحو اتحاد S.U.W. تقفٍ ثلاث بوابات بين المراحل الأربع، ولكل مرحلة سقف زمني ومخرج تراجع. فمسار اتحاد S.U.W. ليس رحلة في اتجاه واحد؛ إذ تتراجع الدول غير الجاهزة إلى المرحلة السابقة بدلًا من التسبب في انهيار العملية.



V. المرحلة الأولى: التكامل الثقافي

يمثّل التكامل الثقافي الأساسَ الذي يقوم عليه المسار بأكمله. وهو أيضًا أبطأ المراحل، وأكثرها عضويةً، وأشدها مقاومةً للتسريع الاصطناعي. ومرد ذلك إلى أن التماهي الثقافي بين الشعوب لا يمكن تصنيعه وفق جدول زمني سياسي، بل لا بد من رعايته على مدى سنوات، بل عقود أحيانًا، عبر تفاعل مستدام مع المنتجات الثقافية والتقاليد والمنجزات الفكرية والحياة اليومية للشعب الآخر.

يحدد علم نفس التعاطف المُحَكَّم أكاديميًا هذه الآلية بوضوح تام. فالتفاعل المستدام مع الموسيقى والسينما والأدب الأجنبي الأصيل والفضاءات الرقمية المشتركة ينشّط المسار الوجداني المعرفي للتعاطف (Decety, 2012; Batson, 2011) ويسدّ فجوات التعاطف بين جماعات كانت متباعدةً في السابق (Cikara et al., 2011). وعندما تتراكم هذه الأنسنة الثقافية المتكررة العابرة للحدود عبر ملايين المواطنين العاديين على مدى سنوات، فإنها تعيد تشكيل مؤشرات الندّية الاجتماعية الأساسية من القاعدة إلى القمة (Kertzer & Zeitzoff, 2017). ولا تُعدّ الندّية الناتجة تجميلًا دبلوماسيًا ولا امتثالًا أيديولوجيًا؛ بل هي الاعتراف المدني المستدام بأن المواطنين على الجانب الآخر من الحدود أندادٌ أخلاقيون كاملو الأهلية يتشاركون رهانات إنسانية واضحة المعالم.

تحوّل المرحلة الأولى من مسار اتحاد S.U.W. هذه الآلية إلى واقع تشغيلي عبر الأدوات القانونية والمؤسسية التي أرساها بالفعل الفصلان 4 و5 من هذا المجلد. فالمواد CIII إلى CIX [الدبلوماسية الثقافية] تفرض التبادل الثقافي الثنائي، والدعم المؤسسي من خلال لجنة التبادل الثقافي، وحتمية الأصالة التي تمنع التوظيف الأداتي، ومتطلبات المعاملة بالمثل. وتوسّع المواد CX

إلى CXVI [التفاعل الثقافي الرقمي] هذه الأحكام لتشمل المنصات الرقمية، بما يكفل وصول التبادل الثقافي إلى كلٍّ من المعارض المادية والفضاءات الرقمية التي تقضي فيها الشعوب المعاصرة حياتها المدنية اليومية.

تقدّم استراتيجية المفوضية الأوروبية (2016) للعلاقات الثقافية الدولية السابقةَ المؤسسية في هذا الصدد. وتطابق مبادئ اتحاد EU الثلاثة [المنفعة المتبادلة، واحترام التنوع الثقافي، والتكاملية] مع نظام Jasutopian: فالمنفعة المتبادلة تقابل متطلب المعاملة بالمثل في المادة CVII؛ واحترام التنوع الثقافي يقابل حظر المادة CVII للإسقاط الثقافي [التقابل المرآتي، لا قمع ثقافة أمة أخرى أو إزاحتها قط]؛ والتكاملية تقابل مبدأ أن دولة Jasutopian تدعم التبادل الثقافي دون التحكم في محتواه. ويقدّم مخطط الجماعة الاجتماعية والثقافية لرابطة ASEAN لعام 2025 (ASEAN, 2016) سابقةً غير غربية، تُدار بالتوافق وعدم التدخل والتعددية الثقافية بدلًا من النهج القانوني الصارم لدى اتحاد EU. ويتعين على مسار اتحاد S.U.W. استيعاب كلا النموذجين، ومرد ذلك إلى أن أي اتحاد فوق وطني يفرض على جميع الأمم اعتماد الأسلوب نفسه من التعاون الثقافي يكون قد أخفق سلفًا في اختبار التنوع الثقافي.

يتطلب قياس التكامل الثقافي العابر للحدود بدقة صارمة أداتين كميتين رسميتين بدلًا من المقالات الدبلوماسية الانطباعية. أولًا، يتتبع **مؤشر الاستهلاك الثقافي** الاستهلاك الطوعي للأعمال الثقافية للدولة الشريكة، مفصّلًا حسب الفئة العمرية، والوسيط، والزوج الثنائي [وفقًا لقاعدة التفصيل الصارم على مستوى كل مدينة في نظام Jasutopianism] ومجمّعًا عبر منهجية الحد الفاصل المزدوج لدى Alkire و(2011) Foster كي لا يخفي التفاعل الشبابي المحدود ركودًا أوسع نطاقًا. ويعمل الحد الفاصل الأول داخل كل مجال ثقافي: إذ يُعدّ المواطن نشطًا في مجال ما حين يختار الأعمال الإبداعية للدولة الشريكة في ذلك الوسيط مرةً واحدة شهريًا على الأقل طوال العام. ويعمل الحد الفاصل الثاني عبر المجالات: إذ يُعدّ المواطن منخرطًا ثقافيًا مع الدولة الشريكة عند تجاوز العتبة في ثلاثة مجالات منفصلة على الأقل. وثانيًا، يقارن **مؤشر تكافؤ المشاعر** القبول الشعبي الثنائي بخط الأساس العالمي للرأي العام تجاه كل دولة [باستخدام سلاسل استطلاعات عابرة للدول مثل Pew Global Attitudes، محاكيًا منطق الفهرسة العالمية في نظام S.O.L.P.C.I.G.]، مقاسًا بنقاط مئوية من الاتجاه الإيجابي قياسًا إلى الوسيط العالمي.

تكتمل المرحلة الأولى حين يبلغ سكان الدول الشريكة ما يسميه هذا الفصل التشبع الثقافي فوق الوطني: وهو العتبة التي ينتج عندها التبادل الثقافي الثنائي قدرًا كافيًا من التماهي النفسي المتبادل بحيث ينظر سكان كل دولة إلى سكان الأخرى بوصفهم أندادًا ثقافيين لا سكانًا أجانب. ويمكن قياس هذه العتبة عبر مؤشر الاستهلاك الثقافي ومؤشر تكافؤ المشاعر، مقروءَين لكل زوج من الدول الشريكة على امتداد الفترة الكاملة لتبادلهما الثقافي. وليست هذه العتبة حالة ثنائية، بل هي طيف متدرج. وتُحدّد بوابة العتبة القياسية للانتقال إلى المرحلة الثانية خطًا فاصلًا على هذا الطيف. ففي كل من التجمعين السكانيين، ينبغي أن يكون ربع جميع المواطنين على الأقل، وما لا يقل عن عشر أي فئة عمرية، منخرطين ثقافيًا مع الدولة الأخرى [في ثلاثة مجالات ثقافية على

الأقل: الموسيقى والسينما والأدب والإعلام الرقمي وفن الطهي والتبادل الأكاديمي، إلخ.]، وأن تستمر هذه القراءة على مدى خمس سنوات متتالية. كما يجب أن يكون الرأي الإيجابي مرتفعًا ومتقاربًا في آن واحد: إذ يحمل أكثر من 60% من سكان كل دولة رأيًا إيجابيًا تجاه الأخرى، وتفوق كل قراءة الوسيط العالمي للرأي إزاء تلك الدولة، وتقع القراءتان ضمن نطاق 15 نقطة مئوية إحداهما من الأخرى. ولا يكفي التماثل وحده، إذ إن شعبين يتساويان في الفتور إزاء بعضهما البعض هما شعبان متماثلان، لكنهما ليسا ندّين.

ذهب كل من Ang وIsar وMar (2015) إلى وجوب إعادة تصور الدبلوماسية الثقافية بما يتجاوز تأطيرها التقليدي بوصفها أداة للمصلحة الوطنية. فالتبادل الثقافي الحقيقي يُنشئ «فضاءً علائقيًا» ينمو فيه التماهي المتبادل عبر اللقاء المباشر، لا عبر الرسائل الاستراتيجية الموجهة. ويدمج مسار S.U.W. هذه البصيرة: إذ تنجح المرحلة الأولى حين يُنتج التفاعل الثقافي فضاءً علائقيًا أصيلًا بين السكان، لا حين توقّع الحكومات اتفاقيات للتعاون الثقافي. فالاتفاقيات هي الهيكل المؤسسي الداعم. أما الفضاء العلائقي فهو الجوهر.

VI. المرحلة الثانية: التعاون الاقتصادي

يرتكز التعاون الاقتصادي على التماهي النفسي الذي أثمره التكامل الثقافي. والمنطق في ذلك كما يلي: إن السكان الذين ينظرون إلى بعضهم البعض بوصفهم أندادًا ثقافيين يكونون مستعدين لدعم ترتيبات اقتصادية كان سيرفضها سكان ينظرون إلى بعضهم البعض بوصفهم خصومًا أجانب. وتعتمد الجدوى السياسية لاتفاقيات الموارد المشتركة، ومشاريع البنية التحتية المشتركة، والهياكل الاقتصادية المتوافقة، على شرط مسبق: أن ينظر مواطنو كل دولة شريكة إلى مواطني الدولة الأخرى بوصفهم أناسًا يُرغب في التعاون معهم لا بوصفهم مصدر تهديد.

أصاب Haas (1958) في أن الشراكة الاقتصادية تبني اعتمادًا متبادلًا ماديًا. غير أن خطأه تمثّل في تقديم التكامل الاقتصادي على الهوية المدنية. فقد بدأت الوظيفية الجديدة بالفحم والفولاذ قبل صياغة التضامن الشعبي؛ في حين يبدأ التكامل بأسبقية الثقافة بالأنسنة الثقافية العابرة للحدود قبل اقتراح مؤسسات اقتصادية مشتركة. وهذا الفارق سببي لا شكلي. فالآليات النقدية والمالية المشتركة التي بُنيت دون ندّية شعبية تصدّعت خلال أزمة منطقة اليورو من عام 2010 إلى عام 2015، كاشفةً عن قواعد مشتركة تفتقر إلى تضامن مشترك. أما الشراكة الاقتصادية المبنية بعد خمس سنوات متتالية من التشبع الثقافي المتحقّق منه فتواجه الصدمات بثقة عامة متبادلة قائمة سلفًا، وهو ادعاء تختبره بوابة المرحلة الثانية الممتدة لخمس عشرة سنة في القسم IX اختبارًا صريحًا.

تنطوي المرحلة الثانية بالنسبة إلى دولة Jasutopian المنخرطة في مسار S.U.W. على اتفاقيات موارد مشتركة متوافقة مع اقتصاديات Jasutopian. وهي ليست الأمر نفسه كالتجارة. فدولة Jasutopian تتاجر مع أي دولة راغبة بدءًا من السنة 2 من انتقالها [الفصل 6]، من منشأة أعمال إلى منشأة أعمال، حيث يتبادل العمل والموارد على النحو الذي تصفه الحجة II في Jasutopianism ويُسجَّل عبر النظام الوطني لسجل الهوية، وتقع تلك التجارة خارج المراحل

الأربع. وبالتبادل نفسه، لا بالشراء أبدًا، تصل الأعمال الثقافية الأجنبية إلى المواطنين الذين لا يحملون عملة نقدية طوال سنوات المرحلة الأولى [يشرح الفصل 4 ماهية المنح والميزانيات والاشتراكات الأجنبية في اقتصاد مستوى المكانة]. أما المرحلة الثانية فهي تعاون بين الدول: اتفاقيات موارد مشتركة وبنية تحتية مشتركة بين شركاء قد هيّأهم التبادل الثقافي سلفًا. وتعمل دولة Jasutopian دون عملة نقدية. ومن ثَمّ فإن التعاون الاقتصادي مع دولة نقدية يتطلب آلية ربط بينية. وقد تناول Jasutopianism ذلك تناولًا مباشرًا: إذ يمكن لدولة Jasutopian أن تؤدي دور منتِج العالم مقابل الانتفاع المجاني الكامل لمواطنيها بمنتجات الدولة الشريكة وخدماتها، أو أن تقبل دخلًا مستقرًا من الموارد لصالح منشآت الأعمال التي تختار الدفع بالموارد بدلًا من ذلك (Rodriguez, 2021، الحجة XVIII). وبموجب الاتفاق عليها بين الدولتين الشريكتين عبر معاهدة، تشكّل آلية الربط البينية هذه الأساس الاقتصادي للمرحلة الثانية. فدولة Jasutopian تُنتِج؛ والدولة الشريكة تتيح الوصول إلى منتجاتها وخدماتها. ويُبنى التبادل على الموارد لا على العملة. ويضمن نظام ترقية المكانة في دولة Jasutopian توزيع منافع التعاون الدولي عبر بنية الحوكمة القائمة بدلًا من تركّزها في أيدٍ خاصة.

تمثّل مشاريع البنية التحتية المشتركة التعبيرَ العملي للمرحلة الثانية. وتوفّر مواد التعاون البيئي في الفصل 8 [من CXVII حتى CXXIII] الإطار البنيوي لذلك: البحث المشترك في الطاقة المتجددة [المادة CXX]، والشفافية البيئية [المادة CXVIII]، والحوكمة التعاونية للتحديات البيئية المشتركة [المادة CXIX]. وتُنشئ مشاريع البنية التحتية أوجهَ الاعتماد المتبادل المادي التي وصفها Haas، ولكن ضمن بنية قد هيّأتها المرحلة الأولى ثقافيًا سلفًا. وهكذا تكون أوجه الاعتماد المتبادل هذه مرغوبةً لدى السكان، لا مجرد أمرٍ يُتغاضى عنه على مضض.

كما يختبر اللقاء الثقافي المستدام العابر للحدود فرضيةً اقتصادية يسميها هذا المجلد **فرضية الألفة المؤسسية**. فالمواطنون يرتابون بطبعهم في القواعد الاقتصادية غير المألوفة. غير أن الدافع الإنساني لتحسين المكانة مشترك بين المجتمعات النقدية وغير النقدية على حد سواء؛ وما يختلف هو الآليات المؤسسية التي توجّه ذلك الدافع. فإذا استطاعت الأعمال الإبداعية والنتاج الثقافي اليومي لدولة Jasutopian إبقاء جمهور مجاور عند مستوى تشبع البوابة 1 طوال خمس سنوات متتالية، فإن مواطني الدولة المجاورة يكتسبون تعرضًا اعتياديًا للحياة اليومية داخل اقتصاد المكانة [المدارس وورش العمل والسكن والسجلات العامة المدقّقة، إلخ.]. وعندئذ تكفّ الحياة المؤسسية المألوفة عن الظهور بمظهر غريب، مما يخفض الخوف التلقائي من التجريب الاقتصادي الثنائي.

تُبقي أربعة تحفظات صريحة فرضيةَ الألفة المؤسسية محصورةً ضمن حدود دقيقة. أولًا، إنها تطرح بوصفها فرضية تجريبية أصلية لهذا المجلد لا بوصفها قانونًا مثبتًا. ثانيًا، لا يوجّه أحد رسائلها: فبموجب حتمية الأصالة المنصوص عليها في المادة CIV، يبدع الفنانون طلبًا للجدارة الإبداعية وحدها، مما يجعل الألفة المؤسسية أثرًا جانبيًا غير مُخطَّط له. ثالثًا، إنها تحمل موجب دحض صريحًا: فحيثما يحافظ سكان دولتين شريكتين على تشبع البوابة 1 لكنهم يخفقون في اجتياز البوابة 2 ضمن مهلة الخمس عشرة سنة المحددة للمرحلة الثانية في القسم IX، تغدو فرضية الألفة المؤسسية مدحوضة

بالنسبة إلى ذلك الثنائي. رابعًا، تؤثر الألفة بحدَّين متماثلين في كلا الاتجاهين. فبموجب المعاملة بالمثل الصارمة في المادة CVII، يكتسب مواطنو Jasutopian تعرضًا يوميًا مماثلًا للمجتمعات النقدية؛ فإذا خيّبت مقاييس Jasutopian المحلية [الفصل 6] وتوقعاتها [الفصل 7] الآمال في التطبيق العملي، فإن الانكشاف المتبادل يعمل على نحو مباشر ضد إصلاح Jasutopian لا لصالحه في هذا الصدد.

حلّل Falkner (2016) كيف يسعى اتفاق باريس إلى تحقيق «المعاملة بالمثل الناعمة»، حيث تُظهِر الدول السبّاقة أداءً سياساتيًا ناجعًا يشجّع الدول النظيرة على مجاراة الطموح، مع تحذيره من أن أوجه القصور تُقوّض الثقة سريعًا. وتعمل دولة Jasutopian التي تمّ انتقالها المُدقّق الممتد لعشر سنوات [الفصل 6] بوصفها دولة رائدة تجريبيًا في ظل تلك الديناميكية بعينها. فالأداء المحلي المُثبَت المقترن بالألفة الثقافية للمرحلة الأولى يدعو إلى تجريب ثنائي طوعي لدى الجيران النقديين بدلًا من محاولة الفرض السياسي. وتختبر فرضية الألفة المؤسسية اختبارًا مباشرًا ما إذا كان الأداء المُتحقَّق منه مقترنًا بالانفتاح الثقافي المستدام يُخفِّض المقاومة المؤسسية عبر الحدود.

تكتمل المرحلة الثانية حين تُبرِم الدول الشريكة اتفاقيات تعاون اقتصادي فاعلة، وتُقيم مشروعًا واحدًا على الأقل من مشاريع البنية التحتية المشتركة على نطاق واسع، وتُثبِت أن هذا التعاون قد أفرز منافع قابلة للقياس لسكان جميع الدول الشريكة [مُقاسةً عبر مقاييس I.O. وD.P.P. بالنسبة إلى شريك Jasutopian، وعبر مؤشرات اقتصادية مكافئة بالنسبة إلى الشركاء النقديين].

VII. المرحلة الثالثة: المواءمة المؤسسية

المواءمة المؤسسية هي المرحلة التي تغدو فيها هياكل الحوكمة متوافقةً عبر الدول الشريكة. واللفظ المقصود هو «متوافقة»، لا «متطابقة». فلا يشترط اتحاد S.U.W.، في الشكل الكونفدرالي الذي يبدأ به، أن تعتمد كل دولة شريكة نظام Jasutopian. بل يشترط أن تطوّر الدول الشريكة هياكل حوكمة قادرة على الترابط البيني بعضها مع بعض ضمن بنية فيدرالية.

أظهرت Ostrom (2010b) أن الأنظمة متعددة المراكز تتفوق على الأنظمة أحادية المركز في حوكمة مشكلات العمل الجماعي التي تعبر الحدود القضائية. فالنظام متعدد المراكز يضم مراكز متعددة ومتداخلة لصنع القرار تعمل على مستويات مختلفة، دون أن يحوز مركز واحد سلطةً مطلقة على سائر المراكز. وهذه، في جوهرها، هي بنية الحوكمة التي يقتضيها اتحاد S.U.W. فنظام Jasutopian متعدد المراكز بالفعل على المستوى الوطني: إذ توزّع السلطات الثلاث السلطةَ عبر الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية، بينما يقدّم مجلس المواطنين إسهامًا ديمقراطيًا مباشرًا. وتوسّع المرحلة الثالثة هذه التعددية في المراكز إلى المستوى الدولي: أنظمة حوكمة وطنية متعددة، يتكيّف كل منها مع سياقه الثقافي الخاص، وتُنسّق عبر مبادئ مشتركة وواجهات مؤسسية متوافقة.

حدّد Linz و(1996) Stepan خمسة شروط للديمقراطية الراسخة: مجتمع مدني حر وحيوي، ومجتمع سياسي مستقل نسبياً، وسيادة قانون تكفل ضمانات قانونية لحريات المواطنين، وبيروقراطية دولة صالحة للاستخدام تستطيع الحكومة الجديدة توظيفها، ومجتمع اقتصادي مُأسَس. وتعمل هذه الشروط الخمسة بوصفها قائمة التحقق المؤسسية للمرحلة الثالثة. إذ يجب على كل دولة شريكة أن تثبت أن نظام حوكمتها، مهما كان شكله المحدد، يستوفي هذه الشروط الخمسة. فالدولة التي تمتلك مجتمعاً مدنياً فاعلاً، ومؤسسات سياسية مستقلة، وسيادة قانون، وبيروقراطية عاملة، وترتيبات اقتصادية مُأسَسة، هي دولة يستطيع نظام حوكمتها الترابط البيني مع غيره ضمن بنية فيدرالية. أما الدولة التي تفتقر إلى أيٍّ من هذه الشروط، فهي دولة تتطلب مزيداً من التطوير المؤسسي قبل الانتقال إلى الاتحاد الفيدرالي السياسي.

لا تقتضي المواءمة المؤسسية أن تعتمد جميع الدول نظام الرؤساء الثلاثيين أو مجلس المواطنين [إذ تصوغ الدولة التي لا تملك مجلس مواطنين تفويضاتها في هيئة مكافئة للتصويت المباشر للمواطنين، على النحو المبين أدناه]. بل تقتضي أن تعتمد جميع الدول هياكل حوكمة تحترم المبادئ التأسيسية الثلاثة [الحرية والحياة والازدهار] بوصفها الأساس الدستوري المشترك للاتحاد الفيدرالي. ويجوز لأي دولة أن تحكم عبر نظام برلماني أو نظام رئاسي أو أي شكل ديمقراطي آخر، شريطة أن يكفل النظام الحرية، ويؤمّن الحياة، ويمكّن الازدهار بما يتسق مع تعريفات Jasutopianism لها. فالمبادئ التأسيسية الثلاثة هي معيار الترابط البيني. أما التطبيقات الحوكمية المحددة فهي اختصاصات وطنية. وتنتمي عقيدة الاعتراف الواردة في الفصل 9 إلى معيار الترابط البيني ذاك، ومرد ذلك إلى أن اتحاداً فيدرالياً مؤلَّفاً من شعوب شتى يكون متعدد اللغات قبل أن يكون أي شيء آخر، ولا تستطيع دولة شريكة تقمع لغات مواطنيها أن ترسل أولئك المواطنين إلى مجلس المواطنين فوق الوطني بأي معنى ذي جدوى، كما أن التفويض الكونفدرالي الموصوف أدناه سيحمل حينئذٍ تفويضات يعجز قطاع من السكان عن قراءتها أصلاً. ومن ثَمّ تطبق كل دولة عضو عتبة الاعترافَ الواردة في الفصل 9 داخل حدودها [وهو شرط من شروط البوابة 3]، مع الضمان الذي يمنحه الفصل 9 لكل مواطن تقل لغته الأم عن تلك العتبة [القوانين وبطاقة الاقتراع والخدمات الأساسية بلسان يفهمه ذلك المواطن]، ويُصدِر الاتحاد قوانينه، والتفويضات المطروحة على المواطنين، بكل لغة تُعدّ رسمية في أي دولة عضو.

اقترح Bookchin (2015) الكونفدراليةَ بوصفها نموذج الحوكمة لاتحادات المجتمعات ذاتية الحكم: بلديات تتحد عبر مندوبين يحملون تفويضات من جمعياتها، لا عبر ممثلين يمارسون اجتهاداً مستقلاً. ويمثّل تمييز Bookchin بين المندوبين والممثلين مبدأ التصميم للواجهة الحوكمية لاتحاد S.U.W. فعلى المستوى الوطني، يقدّم مجلس المواطنين إسهاماً ديمقراطياً مباشراً في التشريع. وعلى المستوى فوق الوطني، يعمل اتحاد S.U.W. عبر التفويض الكونفدرالي: إذ يُصاغ كل تفويض بتصويت مباشر من مواطني الدولة، في مجلس المواطنين الخاص بها أو في هيئتها المكافئة للتصويت المباشر للمواطنين، ويحمل المندوبون تلك التفويضات إلى مجلس المواطنين فوق الوطني؛ ويقتصر دور المندوب على نقل تصويت المواطنين، دون أن يضيف إليه أي اجتهاد شخصي من عنده. ومن ثَمّ يصوّت مواطنو كل دولة عضو تصويتاً مباشراً على شؤون الاتحاد، انسجاماً مع مجلس المواطنين

العالمي الذي يسميه Jasutopianism للاتحاد فوق الوطني الديمقراطي (Rodriguez, 2021، الحجة XVI)، وينقل المندوبون النتيجة. ويكفل ذلك بقاء السلطة فوق الوطنية خاضعةً للمساءلة أمام مواطني كل دولة عضو، لا أمام طبقة من السياسيين فوق الوطنيين الذين انفصلوا عن السكان الذين يمثلونهم.

وثّقت Mansbridge (1980) مواطنَ القوة والضعف معًا في الحوكمة الديمقراطية المباشرة. فقد كشفت دراستها الإثنوغرافية لاجتماع بلدة في فيرمونت ومكان عمل تعاوني أن الديمقراطية المباشرة تُنتج شرعية عالية وانخراطًا مدنيًا واسعًا، لكنها تنطوي أيضًا على كلفة زمنية ويمكن أن تهيمن عليها تدرجات هرمية غير رسمية للسلطة. ويجب على اتحاد S.U.W. أن يضع هذه النتائج في الحسبان. فالتفويض الكونفدرالي لا يزيل الكلفة الزمنية. فكل تفويض هو تصويت مباشر، وكل تصويت مباشر يكلّف المواطنين وقتًا؛ وما يوفّره التفويض عليهم هو السفر والاجتماع، لا القرار أبدًا. وإنما يُحدّ من هذه الكلفة عبر نطاق الاتحاد نفسه: إذ تقتصر شؤونه على أربعة مجالات [يسردها القسم VIII]، بحيث لا يُدعى المواطنون إلى تصويت فوق وطني إلا بشأن ما تعجز أي دولة منفردة عن حوكمته وحدها. أما إشكالية التدرج الهرمي غير الرسمي للسلطة، فلا يُعالجها التصميم المؤسسي إلا جزئيًا: إذ توفّر سلطات الحوكمة الثلاث على المستوى فوق الوطني [الرؤساء الثلاثيون فوق الوطنيين، والسلطة التشريعية المؤلفة من مجلس الشيوخ فوق الوطني ومجلس المواطنين فوق الوطني، والمحكمة القصوى فوق الوطنية] ضوابطَ بنيوية تحول دون استحواذ أي تدرج هرمي غير رسمي على الاتحاد الفيدرالي، غير أنها لا تطال التدرجات الهرمية التي تتشكّل حيثما يُناقَش أي تفويض، والتي تظل خطرًا قائمًا في كل دولة عضو.

أثبتت DeNardis (2014) أن حوكمة الإنترنت مجالٌ للصراع الجيوسياسي، حيث تكون القرارات التقنية المتعلقة بالبنية التحتية [أنظمة أسماء النطاقات ومعايير التشفير وبروتوكولات التوجيه] قراراتٍ سياسية بطبيعتها. ومن ثَمّ يجب أن تتناول المرحلة الثالثة حوكمةَ الإنترنت بوصفها مجالًا للمواءمة المؤسسية. إذ لا يمكن لاتحاد S.U.W. فيدرالي أن يؤدي وظيفته إذا كانت البنية التحتية التقنية الكامنة تتيح المراقبة على مستوى الشبكة في حين يفرض هيكل الحوكمة الشفافيةَ على المستوى السياسي. وتوفّر المواد CX حتى CXVI [التفاعل الثقافي الرقمي] الأحكامَ الخاصة بالمستوى الوطني. وتوسّع المرحلة الثالثة هذه الأحكام إلى المستوى فوق الوطني: فتتفق الدول الشريكة على معايير تقنية متوافقة لحوكمة الإنترنت تحترم مبادئ الشفافية الخوارزمية وسيادة البيانات والمعاملة بالمثل الثقافية الرقمية المقرّرة في الفصل 5.

تكتمل المرحلة الثالثة حين تحقق الدول الشريكة توافقًا في الحوكمة عبر شروط Linz وStepan الخمسة، وتضمن المبادئ التأسيسية الثلاثة في دساتيرها، وتطبّق عتبة الاعتراف الواردة في الفصل 9 داخل حدودها، وتُرسّخ آليات التفويض الكونفدرالي لصنع القرار فوق الوطني، وتحقق المواءمة المؤسسية في ثلاثة مجالات حوكمية على الأقل [مثل الحوكمة البيئية والحوكمة الرقمية وحوكمة التبادل الثقافي]. ولا تُجري هذا التقييم هيئةٌ خارجية. بل يُجريه مواطنو كل دولة شريكة عبر تصويت شعبي مباشر على عضوية S.U.W.، يُعقَد في مجلس المواطنين التابع للدولة أو في هيئتها

المكافئة للتصويت المباشر للمواطنين، مع التحقق من الأرقام بواسطة هيئة التدقيق الخاصة بكل دولة [لجنة تدقيق المقاييس الواردة في الفصل 6 في دولة Jasutopian].

VIII. المرحلة الرابعة: الاتحاد الفيدرالي السياسي

الاتحاد الفيدرالي السياسي هو S.U.W. ذاته. وهو التأسيس الرسمي للاتحاد الذي أعلنته الحجة XVIII، ويمنح هذا الكتاب ذلك الاتحادَ شكلَين متعاقبَين. فهو يبدأ بوصفه كونفدرالية لأنظمة غير متماثلة، تحكم أربعة مجالات في ظل المبادئ التأسيسية الثلاثة. ويجوز أن يصبح لاحقًا الدولةَ الواحدة التي تصفها الحجة XVIII، بناءً على شرط مبيَّن أدناه. وتحمل هذه المرحلة اسمَ غايتها، وحيثما يتحدث هذا الفصل عن الاتحاد الفيدرالي فإنه يتحدث عن الاتحاد بأي شكل يكون عليه حينئذٍ.

وتُكيِّف عملية التشكيل خطوات Jasutopianism الخمس مع الشروط المسبقة التي أرستها المراحل من الأولى حتى الثالثة:

الخطوة I. تقترح دولة شريكة التأسيسَ الرسمي لاتحاد S.U.W. في جمعية تحضرها جميع دول المرحلة الثالثة. وليس الاقتراح تفاوضًا. بل هو إضفاء طابع رسمي. فقد أنتج التكامل الثقافي [المرحلة الأولى]، والتعاون الاقتصادي [المرحلة الثانية]، والمواءمة المؤسسية [المرحلة الثالثة] جوهرَ الاتحاد الفيدرالي بالفعل. وإنما يُضفي الاقتراح الطابع الرسمي على ما قد بُني سلفًا. وتعتمد الجمعية التي تتلقى الاقتراح دستورَ S.U.W.، وتصادق كل دولة على ذلك الدستور وفق إجراءاتها الخاصة قبل إجراء أي انتخابات [تصادق عليه دولة Jasutopian بوصفه معاهدة، بموافقة ثلثَي السلطة التشريعية، بعد التصويت الشعبي الخاص بالبوابة 3]. ويجب أن تكتمل المصادقة في غضون خمس سنوات من تقديم الاقتراح، وإلا عاد الائتلاف إلى المرحلة الثالثة.

الخطوة II. يُجرى انتخاب الرؤساء الثلاثيين للاتحاد فوق الوطني. ويُستمد المرشحون المؤهلون من قادة الدول الأعضاء الذين يختارون الترشح في مجموعات من ثلاثة. ويحفظ ذلك تصميم Jasutopianism: فالسلطة التنفيذية على المستوى فوق الوطني تحاكي السلطة التنفيذية على المستوى الوطني.

الخطوة III. يصوّت مواطنو كل دولة عضو لصالح مجموعة الرئاسة الثلاثية التي يختارونها. ويُفرَز التصويت الشعبي في كل دولة. ويعمل قائد كل دولة بوصفه هيئة ناخبة رسمية، فيُدلي بصوت رسمي واحد نيابةً عن جميع المواطنين في الدولة. وتمتلك دولة Jasutopian ثلاثة قادة متساوين في السلطة، ومن ثَمّ يُدلي الرؤساء الثلاثيون فيها بصوتها الرسمي مجتمعين؛ أما الدولة ذات الشكل الآخر فتُدلي بصوتها عبر رئيس دولتها. ولا يُدلي القائد المرشح بالصوت: بل يُدلي به نواب الرؤساء الثلاثيين، أو المسؤول التالي في الترتيب الدستوري لتلك الدولة.

الخطوة IV. يُصنَّف القادة الذين يخالفون إرادة اختيار مواطنيهم في التصويت الشعبي بوصفهم «ناخبين ناكثين». ويُعد التصويت الرسمي الذي يحيد عن التصويت الشعبي للدولة باطلًا،

وتُسجَّل النتيجة الشعبية بدلًا منه. ويضع دستور S.U.W. عقوبات رسمية على ذلك. وقد ترك كتاب Jasutopianism العقوبات دون تحديد [«قد تُسن أو لا تُسن قوانين وعقوبات فوق وطنية رسمية في وقت ما بعد ذلك» (Rodriguez, 2021, Argument XVIII)]. ويحدد كتاب Jasutopianism 2: The Answer ما يلي: يخضع الناخب الناكث لإجراءات العزل عبر المسارات التي يقرها دستور الدولة المخالفة نفسها [في دولة Jasutopian، تصويت ثلثي مجلس الشيوخ لفتح المحاكمة، أو عريضة مقدَّمة من المواطنين تقرها المحاكم]، والاستبعاد من العملية الانتخابية فوق الوطنية لمدة ولاية رئاسية ثلاثية كاملة واحدة، واللوم الرسمي من قِبل مجلس الشيوخ فوق الوطني. وقد صُمِّمت هذه العقوبات لحماية النزاهة الديمقراطية دون زعزعة استقرار الفيدرالية.

الخطوة V. تتمثل طريقة الحوكمة في سلطات الحوكمة الثلاث مطبَّقةً على المستوى فوق الوطني: السلطة التشريعية المؤلَّفة من مجلسين [مجلس شيوخ فوق وطني يضم تمثيلًا عن كل دولة عضو، وإلى جانبه مجلس مواطنين فوق وطني بتفويض كونفدرالي من مجلس المواطنين في كل دولة أو الهيئة المكافئة للتصويت المباشر]، والرؤساء الثلاثيون فوق الوطنيين بشرط التصديق بنسبة 3/3، والمحكمة القصوى فوق الوطنية التي تفصل في مدى التوافق مع المبادئ التأسيسية الثلاثة. وتتبع العضوية في الاتحادات الإقليمية القائمة سلفًا [الاتحاد الأوروبي، وASEAN، والاتحاد الإفريقي، وغيرها] نظام **العضوية المتدرجة للكل الإقليمية وخيار الانفصال السيادي السنوي** بدلًا من الخروج المفاجئ فور الدخول:

1. **المرحلة الكونفدرالية ذات المجالات الأربعة.** تحتفظ الدول المنضمَّة بالعضوية الكاملة في اتحاداتها الإقليمية القائمة سلفًا طوال المرحلة الكونفدرالية. وتخضع حدود الاختصاص لأحكام **بروتوكول عدم تداخل الاختصاصات**: إذ يمارس قانون S.U.W. سلطته حصرًا داخل مجالاته الأربعة المعدَّدة [الإشراف البيئي الكوكبي، والبنية التحتية الرقمية، وتنسيق التبادل الثقافي، والأمن المشترك]، فيما تحتفظ الاتحادات الإقليمية بالسلطة الكاملة على الجمارك، والمناطق النقدية، والتجارة الإقليمية. وكلما نشأ تعارض صريح داخل تلك المجالات الأربعة المعدَّدة، يرجح قانون S.U.W. وفقًا لما تقضي به المحكمة القصوى فوق الوطنية.

2. **الاستفسار السنوي حول الانفصال السيادي.** في كل ذكرى سنوية لانضمام دولة عضو إلى كونفدرالية S.U.W.، يرسل مجلس الشيوخ فوق الوطني بصورة رسمية **طلب الانفصال السيادي** داعيًا تلك الدولة إلى النظر في الانسحاب من اتحادها الإقليمي الأصغر. وتتمتع الدولة العضو بحق سيادي مطلق خالٍ من أي عقوبة في الرد بـ «نعم» أو «لا» في كل عام [يُقرَّر عبر مسارها الدستوري الخاص أو عبر تصويت مجلس المواطنين]. ولا يترتب على الإجابة بـ «لا» أي عقوبات، ولا أي تعليق للقوة التصويتية، ولا أي فقدان للمكانة داخل S.U.W.

3. **إلزامية الاندماج الوحدوي.** يصبح الانفصال الرسمي عن جميع الاتحادات الإقليمية الأصغر ملزمًا قانونيًا حصريًا إذا وعندما يفعِّل الاتحاد بند الاندماج ذا الشقين الوارد في القسم

VIII أدناه [أن تعتمد كل دولة عضو المدونة المحلية لنظام Jasutopian وتصدِّق على الاندماج الوحدوي بأكثر من 70 في المئة من التصويت الشعبي].

دافع Held (1995) عن الديمقراطية الكوزموبوليتية: وهي نظام حوكمة يمد المبادئ الديمقراطية إلى ما وراء الدولة القومية لمعالجة القضايا العابرة للحدود. ويمثل S.U.W. شكلًا من أشكال الديمقراطية الكوزموبوليتية، غير أنه يتمتع ببنية مؤسسية محددة يفتقر إليها مقترح Held. فقد شخَّص Held الحاجة، فيما يقدم نظام Jasutopianism البنية. وليس S.U.W. حكومةً عالمية بالمعنى التقليدي [سلطة مركزية واحدة تفرض سياساتها على دول تابعة]. إنه يبدأ بوصفه كونفدرالية من أنظمة متباينة: إذ تحتفظ الدول الأعضاء بهياكل حوكمتها، وهوياتها الثقافية، واستقلاليتها في سياساتها الداخلية. وبموجب المبادئ التأسيسية الثلاثة، يحكم الاتحاد أربعة مجالات لا غيرها، وهي المجالات التي لا تستطيع أي دولة بمفردها حكمها: الإشراف البيئي الكوكبي [على غرار مواد الفصل 8]، وحوكمة البنية التحتية الرقمية [على غرار مواد الفصل 5]، وتنسيق التبادل الثقافي [على غرار مواد الفصل 4]، وبنية الأمن المشترك القائمة على الركائز الثلاث. وفي هذه المجالات يسن الاتحاد قانونه الخاص: فمواد تلك الفصول تفترض مسبقًا مؤسسات بلد Jasutopian، وهي تؤدي للاتحاد دور النموذج المرجعي دون أن تُلزم دولة عضوًا ذات نظام آخر.

يتطور المجال الرابع مع اتساع العضوية. تصون الركائز الثلاث في الفصل 8 السلام بين الثنائيات المسلَّحة نوويًا، أما بين جميع الأزواج الأخرى، فيستند السلام إلى الركيزة الثانية [الردع الثقافي الوجداني والأنسنة الثقافية العابرة للحدود] والركيزة الثالثة [الإصلاح الهيكلي للحوكمة]. وما إن تدخل الدول المسلَّحة نوويًا إلى الاتحاد معًا، حتى تُحال الركيزة الأولى [التدمير المتبادل المؤكَّد] إلى التقاعد الدائم فيما بينها، ومرد ذلك إلى أن الشركاء الفيدراليين الذين يتقاسمون مؤسسات أمنية مشتركة لم يعودوا خصومًا مسلَّحين يباعد بينهم الرعب. وتحمل الركيزتان الثانية والثالثة سلام الكونفدرالية قدمًا على هذا الأساس.

الكونفدرالية هي الشكل الأول ولا يلزم أن تكون الشكل الأخير. إذ تصف الحجة XVIII اتحادًا «يعادل بلدًا عظيمًا واحدًا» (Rodriguez, 2021)، ويسمي هذا الكتاب الشرط الذي يمكن بموجبه أن تصبح الكونفدرالية ذلك البلد. وللشرط شقان، وكلاهما مطلوب. أولًا، أن تكون كل دولة عضو قد اعتمدت نظام Jasutopian لنفسها بتصويت مواطنيها [مواد القانون، واقتصاد مستوى المكانة بلا عملة، وسلطات الحوكمة الثلاث]. ثم يصوت مواطنو كل دولة عضو على الاندماج عند عتبة البوابة 3 [أكثر من 70% من الأصوات المؤيدة في كل دولة]. وإلى أن يتحقق كلا الشقين، يحكم الاتحاد المجالات الأربعة لا غيرها. ويختص حق المغادرة بالكونفدرالية وحدها. فلا يتيح نظام Jasutopianism أي سبيل لولاية أو إقليم لمغادرة بلد Jasutopian، بحيث يحتفظ الاتحاد الذي يصبح بلدًا واحدًا بأعضائه إلى الأبد، ويجب أن تنص ورقة الاقتراع في تصويت الاندماج على ذلك صراحة.

أثبت كل من O'Donnell وSchmitter وWhitehead (1986) أن تحولات الحوكمة تنجح عندما تكون «ميثاقية»: أي اتفاقات تفاوضية بين أصحاب السلطة القائمين والقوى الإصلاحية

تضع قواعد اللعبة قبل أن تبدأ اللعبة. وقد صُمّمت عملية تأسيس S.U.W. بوصفها تحولًا ميثاقيًا على المستوى الكوكبي. وتؤدي المراحل من الأولى إلى الثالثة العمل الذي يؤديه التفاوض في التحول الميثاقي، ولكن بوسائل ثقافية ومؤسسية. أما المرحلة الرابعة فهي الميثاق. فالدول التي تدخل المرحلة الرابعة تكون قد اتفقت سلفًا، عبر عقود من التكامل الثقافي والتعاون الاقتصادي والمواءمة المؤسسية، على المبادئ والمقاييس وهياكل الحوكمة التي سيستخدمها S.U.W. إن التأسيس ليس فعل إيمان. إنه إضفاء الطابع الرسمي على توافق مُثبت.

يستديم مرتكزان هيكليان كِيان S.U.W. عبر الأجيال. الأول هو التحصين الدستوري: فمحاكاةً للمادة CII [التي تُقفِل المواد I إلى CII] والمادة CXXIII [التي تُقفِل المواد CIII إلى CXXIV]، مع خضوعها حصريًا لقواعد الاستبدال التشغيلي الضيقة في الفصل 7]، يُقفِل دستور S.U.W. نصه الخاص ضد الحذف مع السماح بالإضافات عبر الإجراء التشريعي فوق الوطني. والثاني هو الزخم المؤسسي: فقد وثّق Pierson (2000) كيف تولّد الترتيبات السياسية المعزّزة لذاتها عوائد متزايدة توسّع القواعد المجتمعية المدافعة عنها بمرور الوقت، وهو المسار ذاته الذي تتتبعه حلقة التغذية الراجعة بين التعاطف والمؤسسة. وإلى جانب كليهما يقف جسر المساءلة والتعاطف [الفصل 2]، مُنبِّهًا إلى الانجراف المؤسسي قبل أن يتفاقم التآكل، ومحافظًا على التوازن الديناميكي حيث تكبح قدرة الدولة ورقابة المواطنين إحداهما الأخرى على نحو مستمر (Acemoglu & Robinson, 2019).

حاجَّ كل من Capra و(2014) Luisi بأن الأنظمة المستدامة لا بد أن تكون ذاتية التوليد: أي تنشئ ذاتها وتستديم ذاتها من خلال عملياتها الخاصة، لا أن تعتمد على إنفاذ خارجي. ويجب أن يستوفي S.U.W. هذا المعيار. فإن أي نظام حوكمة فوق وطني يعتمد في بقائه على دولة واحدة بعينها، أو قائد واحد بعينه، أو جيل واحد بعينه، ليس نظامًا دائمًا. إنه نظام هش. وتقتضي بنية الديمومة أن يُصمَّم S.U.W. بحيث ينبثق بقاؤه من خصائصه الهيكلية الذاتية: فالمساءلة الديمقراطية للتفويض الكونفدرالي تكفل أن تخدم الفيدرالية شعوبها؛ وتوفر المبادئ التأسيسية الثلاثة الأساس الدستوري الذي يقيّد الحوكمة بغض النظر عمن يتولى المنصب؛ وتوفر بوابات العتبات القياسية أدوات التقييم الذاتي التي تتيح للفيدرالية تقويم أدائها بنفسها.

IX. الشروط المسبقة والمعالم المرحلية وبنية التراجع

النموذج ذو المراحل الأربع ليس سلمًا كهربائيًا ذا اتجاه واحد. إنه مسار ذو بوابات، ولكل بوابة شروطها.

تحدد كل بوابة من بوابات العتبات القياسية الشروط المسبقة التي يجب استيفاؤها قبل التقدم إلى المرحلة التالية. كما تحدد كل بوابة الشروط التي يستوجب تحققها التراجع إلى مرحلة سابقة. والتراجع ليس فشلًا. إنه إقرار بأن الشروط المسبقة للتقدم لم تُستوفَ بعد، وأن مزيدًا من العمل في المرحلة السابقة أمر مطلوب. أما الفشل فشيء مختلف، والنموذج يسميه بوضوح: إذ تحمل كل مرحلة حدًا زمنيًا، وأي مسار يبلغ حده الزمني دون اجتياز بوابته يكون قد فشل. وتعد بنية

التراجع جوهريةً لنموذج S.U.W. بقدر ما هو مسار التقدم. فإن نظام الحوكمة فوق الوطني الذي لا يستطيع التراجع هو نظام لا يملك إلا أن ينهار.

إن اشتراط أن يجتاز كل زوج منفرد داخل ائتلاف متنامٍ عتبة التشبع الثنائي الكامل يخلق عنق زجاجة أسّيًا: إذ ينمو عدد الأزواج الثنائية $n(n-1) \div 2$ على نحو يتعذر إدارته ما إن تتوسع العضوية متجاوزةً مجموعةً تأسيسية صغيرة. ولمنع الشلل الرياضي دون التضحية بالتماسك الثقافي، تعمل البوابة 1 بموجب **قاعدة الانضمام بالأغلبية الموصوفة** ذات المستويين:

1. **ائتلاف النواة [$n \leq 5$ دول].** تحتفظ الائتلافات التأسيسية المكوَّنة من خمس دول أو أقل بشرط اجتياز البوابة 1 بالإجماع بين جميع الأزواج، بحيث تدخل النواة الأولية المرحلة الثانية بتماسك ثقافي متبادل كامل.

2. **ائتلاف التوسع [$n > 5$ دول].** ما إن يتجاوز ائتلاف نشط خمسة أعضاء، حتى تجتاز الدولة المرشَّحة البوابة 1 للدخول إلى المرحلة الثانية متى استوفت ثلاثة معايير تراكمية: أولًا، **التشبع والتكافؤ بالأغلبية الموصوفة**، وذلك باستيفاء عتبات البوابة 1 الكاملة [ما لا يقل عن 25 في المئة إجمالًا وما لا يقل عن 10 في المئة لكل فئة عمرية على مؤشر الاستهلاك الثقافي عبر ثلاثة مجالات على الأقل لخمس سنوات متتالية، ورأي مؤيد يتجاوز 60 في المئة ويفوق الوسيط العالمي، وتماثل ثنائي في حدود 15 نقطة مئوية] مع ما لا يقل عن 70 في المئة من أعضاء الائتلاف القائمين؛ وثانيًا، **الحد الأدنى الشامل لعدم العداء** مع نسبة 30 في المئة أو أقل المتبقية من أعضاء الائتلاف [انعدام أي نزاع مسلَّح أو دبلوماسي نشط، ورأي مؤيد يبلغ 45 في المئة أو أكثر مع بقاء الرأي المعارض النشط دون 30 في المئة، وسريان معاهدات تبادل ثقافي ثنائية نشطة بموجب المواد CIII إلى CIX لمدة لا تقل عن خمس سنوات]؛ وثالثًا، **بند التقارب ما بعد الانضمام**، الذي يلزم الدولة المرشَّحة ببلوغ التشبع الكامل للبوابة 1 مع ما لا يقل عن 90 في المئة من أعضاء الائتلاف قبل أن يتقدم الائتلاف عبر البوابة 3 [أو خلال عشر سنوات من دخول المرحلة الثانية]، حيث يقتصر التراجع حصرًا على الدولة المرشَّحة إذا خرق أي زوج ثنائي موجب التباين البالغ 25 نقطة أو موجب هبوط التأييد دون 50 في المئة.

تجتاز الائتلافات البوابتين 2 و3 بصورة جماعية، بينما تظل حالات التراجع موجَّهة حصرًا نحو الدولة المحددة أو الزوج المحدد الذي تهبط أرقامه المدقَّقة دون خط البوابة، بحيث يواصل الأعضاء السليمون مسارهم دون اضطراب من جراء ذلك.

البوابة 1: التكامل الثقافي ← التعاون الاقتصادي

الشروط المسبقة للتقدم:

ائتلاف النواة [$n \leq 5$]: التشبع الثقافي فوق الوطني الكامل بين جميع الأزواج [≥ 25 في المئة إجمالًا و≥ 10 في المئة لكل فئة عمرية على مؤشر الاستهلاك الثقافي عبر ≥ 3 مجالات لمدة

5 سنوات متتالية]، ورأي مؤيد 60 < في المئة يفوق الوسيط العالمي [مؤشر تكافؤ المشاعر]، وتماثل ثنائي في حدود 15 نقطة مئوية، وعشر سنوات من التبادل الثقافي النشط بموجب المواد CIII إلى CIX [أو ما يكافئها من ضمانات محلية]

ائتلاف التوسع [5 < n]: تجتاز الدولة المرشَّحة التشبع والتكافؤ الكاملين للبوابة 1 مع 70 ≤ في المئة من الأعضاء القائمين، وتستوفي الحد الأدنى الشامل لعدم العداء [انعدام أي نزاع نشط، ورأي مؤيد 45 ≤ في المئة، ورأي معارض 30 > في المئة، ومعاهدات ثقافية ثنائية نشطة لمدة 5 ≤ سنوات] مع نسبة 30 ≤ في المئة المتبقية، وتظل ملتزمة ببند التقارب ما بعد الانضمام [تشبع كامل للبوابة 1 بنسبة 90 ≤ في المئة قبل البوابة 3 أو خلال 10 سنوات من دخول المرحلة الثانية]

موجبات التراجع: إذا تباينت القراءتان في أي وقت خلال المرحلة الثانية بأكثر من 25 نقطة مئوية، أو بقي الرأي المؤيد لدى أي من الشعبين دون 50 في المئة لقراءتين سنويتين متتاليتين، أو هبط مؤشر الاستهلاك الثقافي دون حد التشبع لسنتين متتاليتين، يتراجع الزوج المتأثر [أو الدولة المرشَّحة المحددة ضمن ائتلاف التوسع] إلى المرحلة الأولى لتجديد العمل الثقافي بينما يحتفظ الأعضاء الآخرون بمرحلتهم.

الحد الزمني: ثلاثون عامًا من التبادل النشط في المرحلة الأولى.

البوابة 2: التعاون الاقتصادي → المواءمة المؤسسية

الشروط المسبقة للتقدم:

اكتمال مشروع بنية تحتية مشترك واحد على الأقل واسع النطاق ودخوله حيز التشغيل

سريان اتفاقيات الموارد المشتركة بين الدول الشريكة بصورة فاعلة لمدة لا تقل عن خمس سنوات

عدم إظهار مقاييس I.O. [الفرص الابتكارية] في دول Jasutopian الشريكة أي تراجع قياسًا بخطوط الأساس المسجَّلة قبل بدء التعاون

ارتفاع D.P.P. [إنتاج الناتج المحلي] لكل مواطن، أو المؤشر المكافئ له لدى الشريك النقدي، فوق خط الأساس المسجل قبل بدء التعاون في كل دولة شريكة [المنفعة القابلة للقياس التي تتم المرحلة الثانية]

بلوغ معدل التصويت في مجلس المواطنين 30% أو أكثر في كل شريك من دول Jasutopian [عتبة السنة 5 في الفصل 6]

موجب التراجع: إذا تراجع مؤشر I.O. دون خط الأساس المسجَّل قبل بدء التعاون، أو انكمش D.P.P. لأربعة أرباع متتالية في دولة شريكة، تعود تلك الدولة من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية لإعادة المعايرة الاقتصادية، ويحتفظ سائر أعضاء الائتلاف بمرحلتهم.

الحد الزمني: خمسة عشر عامًا في المرحلة الثانية.

البوابة 3: المواءمة المؤسسية ← الفيدرالية السياسية

الشروط المسبقة للتقدم:

استيفاء جميع الدول الشريكة شروط Linz و(1996) Stepan الخمسة للديمقراطية الراسخة

اختبار آليات التفويض الكونفدرالي عبر ثلاث جولات على الأقل من صنع القرار فوق الوطني في مجالات سياسات محددة [الحوكمة البيئية، والحوكمة الرقمية، والتبادل الثقافي]

إجراء تصويت شعبي مباشر على عضوية S.U.W. في كل دولة شريكة، بأغلبية مؤيدة تتجاوز 70%

التحقق من المواءمة المؤسسية في ثلاثة مجالات حوكمة على الأقل من خلال تقييم تشغيلي مشترك

ضمان المبادئ التأسيسية الثلاثة [الحرية، والحياة، والازدهار] في دستور كل دولة شريكة

تطبيق عتبة الاعتراف الواردة في الفصل 9 من قِبل كل دولة شريكة داخل حدودها الخاصة

موجب التراجع، الذي يسري إلى حين تأسيس الاتحاد: إذا أسفر تصويت شعبي لاحق في دولة شريكة عن أقل من 60% من الأصوات المؤيدة بشأن مسألة الاستمرار في الانخراط في مسار S.U.W.، تتراجع تلك الدولة إلى المرحلة الثالثة للمراجعة المؤسسية وتجديد التشاور الديمقراطي، ويحتفظ الآخرون بمرحلتهم.

الحد الزمني: خمسة عشر عامًا في المرحلة الثالثة.

المرحلة الرابعة: الفيدرالية السياسية

الحد الزمني: يُصدَّق على دستور S.U.W. من قِبل كل دولة في الائتلاف خلال خمس سنوات من تقديم المقترح [الخطوة I من القسم VIII]، وإلا عاد الائتلاف إلى المرحلة الثالثة.

مغادرة الاتحاد: بعد قيام الفيدرالية لا يعود موجب التراجع الخاص بالبوابة 3 ساريًا، ويجوز للدولة العضو أن تغادر بالأداة ذاتها التي دخلت بها، أي بتصويت مباشر لمواطنيها. ويُشترَط للمغادرة أغلبيةٌ مؤيدة، تؤكدها جولة تصويت ثانية لا تُجرى قبل مرور عامين على الأقل بعد الأولى. وتُعد المغادرة عودةً إلى المرحلة الثالثة: إذ تحتفظ الدولة باتفاقياتها الثقافية والاقتصادية والمؤسسية، ويجوز لها الدخول مجددًا عبر البوابة 3.

تمنح الحدود الزمنية الدعوى فوق الوطنية ما يقتضيه الفصل 7 من كل دعوى تجريبية: نتيجةً داحضة صريحة. فأي زوج أو ائتلاف يبلغ الحد الزمني لمرحلة ما دون اجتياز بوابتها يكون قد فشل على امتداد هذا المسار، دون الحاجة إلى أي إقرار وزاري؛ لأن هيئة التدقيق المستقلة في كل دولة [لجنة تدقيق المقاييس داخل دولة Jasutopian] تنشر السنوات التراكمية التي قُضيت في كل مرحلة [مع احتساب السنوات المتراكمة قبل أي تراجع]. وتواصل الدول الشريكة علاقاتها

الثنائية الاعتيادية بوصفها دولًا مستقلة، بينما يدخل المسار الفاشل في السجل التجريبي ضد التكامل بأسبقية الثقافة. فإذا استنفدت معظم المسارات المحاوَلة حدودها الزمنية دون اجتياز بواباتها عندئذ، غدت الأطروحة فوق الوطنية مفنَّدةً تجريبياً. إن الفصل 7 يختبر القابلية المحلية للاستمرار، وتُختبر هذه الحدود الزمنية التكامل فوق الوطني.

Measure	Stage 1: Cultural Integration [Gate 1: Seed n ≤ 5; Scaling n > 5]	Stage 2: Economic Cooperation [Gate 2]
Supranational Cultural Saturation & Supermajority Accession	Seed [n ≤ 5]: all pairs ≥ 25% total & ≥ 10% per age cohort across ≥ 3 domains for 5 yrs. Scaling [n > 5]: ≥ 70% full saturation + Universal Non Hostility Floor [≥ 45% fav, < 30% unfav, 5 yr treaties] + ≥ 90% convergence by Gate 3 [or 10 yrs].	
Favorable opinion, with the Sentiment Parity Index	Above 60% in each population and above the world's median; the two readings within 15 percentage points. Retreat of the pair: a gap beyond 25 points, or a reading under 50% two consecutive years.	
I.O. [Innovative Opportunity]		Not below its baseline before cooperation [Jasutopian partners]. Return of the nation to Stage 2: I.O. below that baseline.
D.P.P. [Domestic Product Production] per citizen		Above its baseline before cooperation [a monetary partner: its equivalent indicator]. Return of the nation to Stage 2: four consecutive quarters of contraction.
Chamber of Citizens voting rate		At or above 30% in each Jasutopian partner.
Joint infrastructure and shared resource agreements		One joint infrastructure project in operation; shared resource agreements functioning five years.
Time in stage	At least ten years and at most thirty.	At most fifteen years.

Measure	Stage 3: Institutional Harmonization [Gate 3]	Stage 4: Political Federation
Popular vote on S.U.W. membership	Above 70% in each partner nation. Retreat of a nation to Stage 3: a later vote under 60%.	A member nation leaves by a majority vote of its citizens, confirmed by a second vote no sooner than two years later; it returns to Stage 3.
Linz and Stepan conditions	The five conditions met in each partner nation.	
Three Founding Principles and Recognition Threshold	The Three Founding Principles guaranteed in each constitution; the Recognition Threshold applied.	
Confederal Delegation Operational Test	Three rounds of confederal delegation completed.	
Harmonized governance domains	Harmonization in three governance domains.	
Time in stage	At most fifteen years.	Constitution ratified within five years of the proposal, or the coalition returns to Stage 3.

Stage 1 Stage 2 Stage 3 Stage 4 No threshold at this stage

الشكل 11.3. مِصفوفة الشروط المسبقة: المقاييس حسب المرحلة. لكل بوابةٍ عتبات مُعلَنة، وموجِب تراجع، وحد زمني. وقد صُمِّم مسار S.U.W. بحيث يستحيل التقدم السابق لأوانه بنيويًا ويبقى التراجع متاحًا على الدوام.

صُمِّمت المعالم المرحلية لتكون متحفظة. فمشروع S.U.W. ليس مشروعًا يمكن إنجازه في عقد واحد. إذ تتطلب مرحلة التكامل الثقافي وحدها ما لا يقل عن عشر سنوات، ومن المرجح أن يمتد

المسار الكامل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الرابعة عبر عقود. وتؤكد الشواهد التاريخية هذا الجدول الزمني. فقد احتاج الاتحاد الأوروبي إلى نصف قرن لينتقل من جماعة الفحم والصلب إلى صورته الراهنة، ومع ذلك لم يحقق الفيدرالية السياسية بعد. كما احتاج نموذج دول الشمال الأوروبي إلى عقود من التطوير المؤسسي قبل أن يبلغ مستواه الراهن مِن التماسك الاجتماعي (Christiansen et al., 2006). ولا يعد مسار S.U.W. بالسرعة. إنه يعِد بالديمومة. إن اتحادًا فوق وطني يُبنى على عقود من التكامل الثقافي، والتعاون الاقتصادي المُختبَر، والتوافق المؤسسي المتحقَّق منه، هو اتحاد صُمِّم ليدوم. أما الاتحاد الذي تفاوضت عليه الحكومات دون تمهيد ثقافي فهو الاتحاد الأوروبي: فاعِل، ونافع، وذو قيمة، لكنه عاجز بنيويًا عن الانتقال من التنسيق الاقتصادي والمؤسسي إلى فيدرالية سياسية حقيقية.

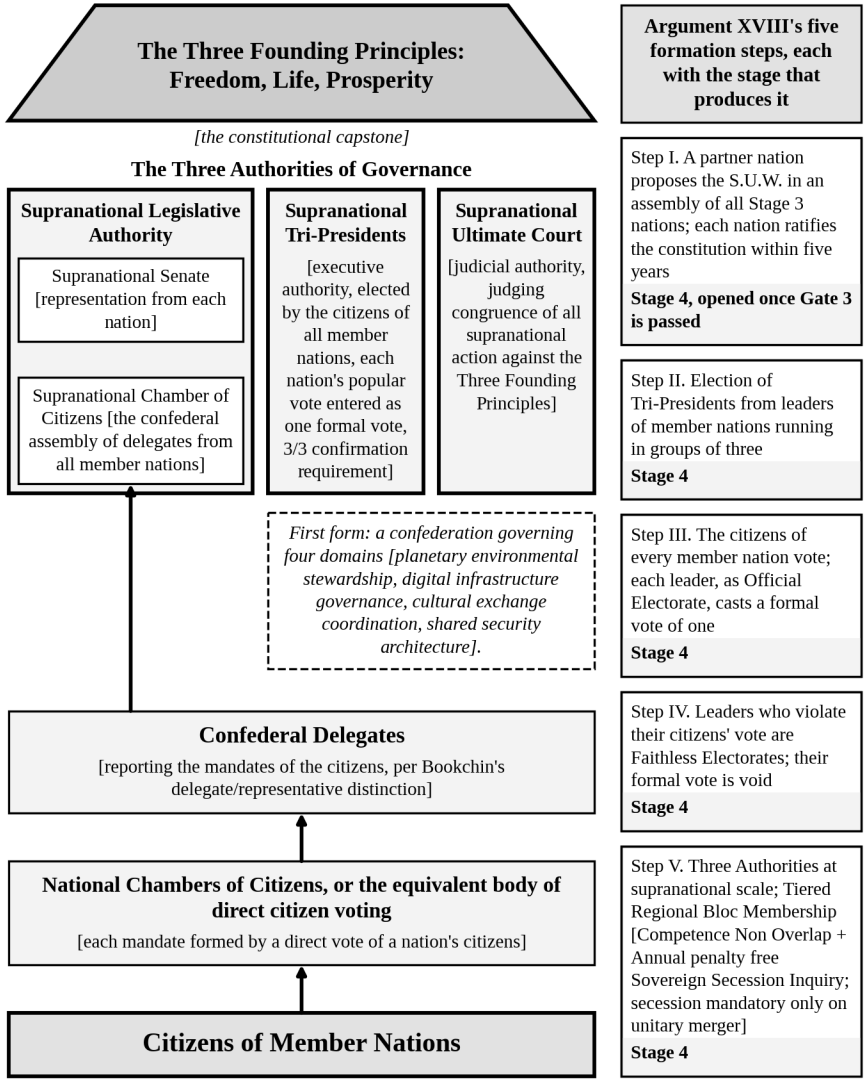


X. البنية فوق الوطنية الدائمة

أعلن Jasutopianism المبادئ التأسيسية الثلاثة. وقد كرَّس Jasutopianism 2: The Answer أحد عشر فصلًا لبيان أن النظام الذي بُني لخدمة تلك المبادئ يمكن توسيعه، وإرساؤه على الأدلة، وجعله قابلًا للدحض، وتطبيقه على المجالات التي لم يغطِّها Jasutopianism، وتفعيله تشغيليًا على نطاقات أوسع من دولة واحدة. أما المبادئ ذاتها فهي مُعلَنة، وتبقى قائمةً مهما أظهرت الاختبارات.

إن S.U.W. هو النطاق الأكبر. ففي صورته الأولى، يحمل المبادئ التأسيسية الثلاثة وسلطات الحوكمة الثلاث إلى ما فوق مستوى الدولة في أربعة مجالات، بين أي عدد من الدول

التي انضمت إليه. وفي صورته اللاحقة، إذا اختارت ذلك كل دولة عضو، فهو تطبيقٌ لحوكمة Jasutopian على الكوكب ذاته.



الشكل 11.4. بنية حوكمة S.U.W. تتدفق المساءلة الديمقراطية من المواطنين صعوداً عبر المندوبين إلى مجلس المواطنين فوق الوطني. وتعمل سلطات الحوكمة الثلاث على المستوى فوق الوطني كما تعمل على المستوى الوطني. وتُقيِّد المبادئ التأسيسية الثلاثة الحوكمةَ بأسرها على كل مستوى.

صُمّمت هذه البنية لتكون دائمة. وما هو دائم هو البنية ذاتها، لا عضوية أي دولة فيها ما دامَ الاتحاد كونفدرالية: إذ يجوز للدولة العضو عندئذٍ أن تنسحب بتصويت مواطنيها [القسم IX]،

ويبقى الاتحاد الذي تنسحب منه على ما كان عليه. وتقتضي بنية الديمومة أن يُديم النظامُ ذاته من خلال خصائصه البنيوية الخاصة به، لا عبر الإنفاذ الخارجي أو إرادة أي جيل بمفرده. وتكفل آلية التفويض الكونفدرالي أن تظل السلطة فوق الوطنية خاضعةً للمساءلة المستمرة أمام السكان الوطنيين. وتكفل بوابات عتبات المقاييس أن تُقيِّم الفيدرالية أداءها الذاتي باستمرار. وتكفل المبادئ التأسيسية الثلاثة ألا تستطيع أغلبية سياسية مؤقتة إلغاء الأساس الدستوري عبر التعديل. وتكفل مسارات الخروج أن يظل التراجع متاحًا على الدوام إذا تآكلت الشروط المسبقة للفيدرالية.

ليس S.U.W الإجابة النهائية. وليس أي نظام حوكمة كذلك. إن المبادئ التأسيسية الثلاثة هي آلية التكيُّف: فمع بروز تحديات جديدة، ومع حاجة مجالات جديدة إلى الحوكمة، ومع انضمام سكان جدد إلى الفيدرالية، تبقى المبادئ ثابتةً بينما تتكيَّف التعبيرات المؤسسية. وقد أعلن Jasutopianism ذلك: المبادئ التأسيسية الثلاثة هي الغاية؛ والمؤسسات هي أدواتها.

يلي هذا الفصلَ فصلان. يسدّ أولهما بالإضافة الفجوات الاقتصادية وفجوات السلطة السياسية المتبقية؛ ويجمع آخرهما كل ما شيَّده هذا الكتاب [التوسع الفلسفي، والأدلة التجريبية، ومواد القانون الجديدة، والانتقال الممتد، وشروط الدحض، والتكامل البيئي، والبنية فوق الوطنية] في النظام الكامل. لم يَعُد السؤال ما إذا كان يمكن تحسين Jasutopianism. فقد حسَّنته الفصول الأحد عشر من Jasutopianism 2: The Answer. وإنما السؤال هو ما إذا كان النظام الكامل، كما هو قائم الآن، يُشكِّل مقترحًا جادًا للحوكمة يمكن لمجتمع العلوم السياسية أن يتفاعل معه، ويختبره، وينقده، ويُقيِّمه.

يعرض الفصل 13 ما يحتاج إليه القارئ للإجابة عنه.

المراجع (الفصل 11)

Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2019). *The narrow corridor*: *States, societies, and the fate of liberty*. Penguin Press.

Alkire, S., & Foster, J. (2011). Counting and multidimensional poverty measurement. *Journal of Public Economics*, 95(7-8), 476-487.

Ang, I., Isar, Y. R., & Mar, P. (2015). Cultural diplomacy: Beyond the national interest? *International Journal of Cultural Policy*, 21(4), 365-381.

ASEAN. (2016). *ASEAN socio-cultural community blueprint* 2025. ASEAN Secretariat.

Batson, C. D. (2011). *Altruism in humans*. Oxford University Press.

Bookchin, M. (2015). *The next revolution*: *Popular assemblies and the promise of direct democracy* (D. Bookchin & B. Taylor, Eds.). Verso.

Capra, F., & Luisi, P. L. (2014). *The systems view of life*: *A unifying vision*. Cambridge University Press.

Christiansen, N. F., Petersen, K., Edling, N., & Haave, P. (Eds.). (2006). *The Nordic model of welfare*: *A historical reappraisal*. Museum Tusculanum Press.

Cikara, M., Bruneau, E. G., & Saxe, R. R. (2011). Us and them: Intergroup failures of empathy. *Current Directions in Psychological Science*, 20(3), 149-153.

Decety, J. (Ed.). (2012). *Empathy*: *From bench to bedside*. MIT Press.

DeNardis, L. (2014). *The global war for internet governance*. Yale University Press.

European Commission. (2016). *Towards an EU strategy for international cultural relations*. JOIN(2016) 29 final. Brussels: European Commission.

Falkner, R. (2016). The Paris Agreement and the new logic of international climate politics. *International Affairs*, 92(5), 1107-1125.

Haas, E. B. (1958). *The uniting of Europe*: *Political, social, and economic forces*, 1950-1957. Stanford University Press.

Held, D. (1995). *Democracy and the global order*: *From the modern state to cosmopolitan governance*. Stanford University Press.

Kertzer, J. D., & Zeitzoff, T. (2017). A bottom up theory of public opinion about foreign policy. *American Journal of Political Science*, 61(3), 543-558.

Linz, J. J., & Stepan, A. (1996). *Problems of democratic transition and consolidation*: *Southern Europe, South America, and post-communist Europe*. Johns Hopkins University Press.

Mansbridge, J. (1980). *Beyond adversary democracy*. Basic Books.

Mark, S. (2009). *A greater role for cultural diplomacy* (Discussion Papers in Diplomacy No. 114). Netherlands Institute of International Relations 'Clingendael'.

Moravcsik, A. (1998). *The choice for Europe*: *Social purpose and state power from Messina to Maastricht*. Cornell University Press.

O'Donnell, G., Schmitter, P. C., & Whitehead, L. (Eds.). (1986). *Transitions from authoritarian rule*: *Prospects for democracy* (4 vols.). Johns Hopkins University Press.

Ostrom, E. (2010b). Polycentric systems for coping with collective action and global environmental change. *Global Environmental Change*, 20(4), 550-557.

Pierson, P. (2000). Increasing returns, path dependence, and the study of politics. *American Political Science Review*, 94(2), 251-267.

Rodriguez, J. (2021). *Jasutopianism*. [Self-published].

الفصل 12: سدّ الفجوات الاقتصادية وفجوات السلطة السياسية بالإضافة

حمل الفصل 11 النظام إلى الخارج حتى الاتحاد فوق الوطني للعالم، وترك المدوَّنة عند مئة وأربع وعشرين مادة من مواد القانون. ويبقى نوعان من الفجوات، ولا ينتمي أيٌّ منهما إلى الفجوات العشر التي سمّاها الفصل 1.

النوع الأول اقتصادي. يُجري نظام Jasutopianism إحصاءً آنيًا للموارد المتاحة وللموارد التي قد تُحتاج (Rodriguez, 2021، الحجة VIII)، ويقيّم كل مورد بضرورته مقابل وفرته المحصاة [الحجة I]، ويجعل أعماله تتبادل الموارد بالموارد في يوم التجارة الوطني [المادة XC]؛ غير أن نص عام 2021 لا يقول كم مرة، ولا بأي صورة، يصل هذا الإحصاء إلى صاحب عمل معيَّن بعد أن تتلاشى ائتمانات المقاصة الانتقالية في الفصل 6 عند الشهر 30، ولا كيف يُعبَر بقطاع ما يزال متأخرًا في ذلك التاريخ، ولا كيف يُكافأ العمل عالي المخاطر في نظام يقيّم الناتج المتحقَّق منه.

والنوع الثاني يتعلق بالسلطة. يُبقي تصويت الرؤساء الثلاثيين بنسبة 3/3 [المادة XIX] السلطة التنفيذية بعيدة عن أي يد منفردة، ومع ذلك قد يترك رفضٌ واحد شبكةَ الكهرباء مظلمة، أو تخصيصًا منقضيًا، أو مشروع قانون معلَّقًا. ويطلب مجلس يصوِّت فيه كل مواطن على كل مشروع قانون من الإصغاء أكثر مما يستطيع أن يمنحه مواطن معيَّن. ونظام سجلٍّ يدوِّن كل معاملة من شأنه، إذا وقع في الأيدي الخطأ، أن يُظهر ما يفعله كل مواطن، بينما يحتذب المسؤولون الذين يخصّصون الموارد النفوذَ إلى أنفسهم، شأنهم شأن الهيئات التي تنشر الأرقام التي يُحكم بها على النظام؛ وقد تخشى أمةٌ صغيرة تغادر الاتحاد، فوق ذلك، أن تُنهى اتفاقاتها بسبب المغادرة.

يسدّ هذا الفصل النوعين كليهما بالإضافة. إذ تنضم إلى المدوَّنة إحدى عشرة مادة [من CXXV إلى CXXXV]، ولا تُلغي أيٌّ منها مادةً سابقة ولا تعيد كتابتها ولا تضعفها: تبقى ترقية المكانة غير نقدية، ويحتفظ الرؤساء الثلاثيون بتصويت 3/3 المنصوص عليه في المادة XIX، ويحتفظ مجلس المواطنين بالعتبات التي تحددها مواد سلطات الحوكمة الثلاث، ويحتفظ نظام السجل بكل وظيفة تمنحه إياها مواد عام 2021، وتظل ائتمانات المقاصة الانتقالية تتلاشى عند الشهر 30. وهي تعمل في معظمها بأربع طرائق: بإشاراتٍ لا يملكها أحد [المادتان CXXV وCXXVI]، وبقواعد افتراضية لا تعمل إلا حيث لا يتوصَّل إلى قرار [المادة CXXVIII]، وبسجلات تُحفظ منفصلة [المادتان CXXX وCXXXI]، وبهيئات تسير مصلحتها عكس الرقم المجامِل [المادتان CXXXII وCXXXIII].

وتنص كل مادة على القراءة التي سيُحكم بها عليها وعلى الشرط الذي تُخفق عنده، كما يفعل كل آلية في الفصلين 6 و7. وتكتب آخر المواد الإحدى عشرة قاعدةَ الإضافة في المدوَّنة بوصفها قانونًا.

I. البنية الاقتصادية

المواد التالية مرقَّمة من CXXV إلى CXXXV، بعد المادة التوضيحية CXXIV في الفصل 4. وهي مصوغة بالسجل الدستوري لنظام Jasutopianism، وتحمل المواد الثلاث الأولى منها الندرة إلى صاحب العمل من دون أي عملة، وتعبر بالقطاع المتأخر إلى ما بعد الشهر 30، وتكافئ البحث الذي يُخفق قبل أن ينجح.

المادة CXXV. إشارات توجيه الإنتاج العابرة.

[يُعلَن] أن نظام السجل المنصوص عليه في المواد من LXXXV إلى LXXXIX ينشر كل يوم، لكل ولاية أو إقليم، ثلاث قراءات لكل مادة خام ومصنَّعة [ومنها حوامل الطاقة] تتبادلها الأعمال فيما بينها، بوصفها الإحصاء الآني الذي تصفه الحجة VIII من Jasutopianism [للموارد المتاحة وللموارد التي قد تُحتاج]. القراءة الأولى هي العدّ Y، أي الوفرة أو النقص منها كما تعدّه الحجة I [القسم A.VI: قيمة معدودة، تُحصى بأعلى دقة ممكنة، وتبقى محدَّثة بعد ذلك بتسجيل جميع المعاملات والصادرات والواردات]، حيث يكون عدّ مادة معيَّنة g في الولاية أو الإقليم s في اليوم t هو عدّ اليوم السابق مضافاً إليه ومطروحاً منه ما سُجِّل في ذلك اليوم من حركات:

$$\mathbf{Y(g,\ s,\ t) = Y(g,\ s,\ t - 1) + In(g,\ s,\ t) - Out(g,\ s,\ t)}$$

يعدّ In كل وحدة من g سُجِّلت داخلةً إلى s في اليوم t [مسحت حديثًا أو أُنتجت هناك، أو استوردت، أو وردت من ولاية أو إقليم آخر] ويعدّ Out كل وحدة سُجِّلت خارجةً منها [استهلكت، أو صُدِّرت، أو أُرسلت إلى ولاية أو إقليم آخر]، وكلاهما بالوحدات المادية. والقراءة الثانية هي المطلوب. يسجِّل كل عمل لدى أرشيف الحكومة الوطنية، إلى جانب الطرف المقابل الذي تُلزمه المادة XC بتسجيله أصلًا، نوعَ ما يطلبه وكميته في يوم التجارة الوطني التالي، وتكون القراءة مجموع هذه التسجيلات في الولاية أو الإقليم. والقراءة الثالثة هي القيمة. يحدد مجلس الشيوخ، الذي يملك سلطة تنظيم قيمة الموارد والسلع المصنَّعة [مواد سلطات الحوكمة الثلاث، المادة I، القسم XVII]، بقانون المنحنى G الذي يربط ضرورة X لمادة في ولاية أو إقليم معيَّن بعدّها Y هناك، كما تقضي الحجة I، وتكون قيمة كل مادة في كل ولاية أو إقليم قيمتَها على المنحنى، تُقرأ من جديد من عدّ كل يوم:

$$\mathbf{V(g,\ s,\ t) = G(X(g,\ s),\ Y(g,\ s,\ t))}$$

لا يدخل المطلوب في القيمة أبدًا. فالحجة I تقيِّم المورد بضرورته لصون المجتمع مقابل وفرته المحصاة، ولا تقيِّمه أبدًا بمقدار ما يريده منه عملٌ معيَّن؛ وتنشر القراءة الثانية لكي يرى كل عمل أين ينقص مورد ما فيوجِّه معاملاته إليه، كما تقصد الحجة VIII.

هذه القراءات إشارات. لا أكثر. لا يملك أيُّ عمل ولا أيُّ مواطن واحدةً منها، ولا ينفقها، ولا يزايد بها، لأن نظام Jasutopianism يحظر كل عملة إلكترونية [الحجة I، القسم A.XI]، وتحلّ قراءات كل يوم محلّ قراءات اليوم السابق. وتبقى التجارة بين الأعمال تبادلًا

للموارد بالموارد وفق آخر القيم المنشورة. وتُعقَد كل تجارة من هذا النوع وتُسجَّل بوصفها معاملة في يوم التجارة الوطني المنصوص عليه في المادة XC، بما لا يزيد على أربع معاملات بين العملين ذاتهما، مع تسجيل كل طرف مقابل مسبقًا لدى أرشيف الحكومة الوطنية. ويجوز للمعاملة أن تحدد جدولًا للتسليمات عبر الأيام التالية؛ وتُسجَّل كل عملية تسليم بوصفها تنفيذًا لتلك المعاملة ولا تُحتسب معاملة قائمة بذاتها، بحيث تتبادل الأعمال الموارد «يوميًا حسب الحاجة» (Rodriguez, 2021، مواد التنظيم المجتمعي، الأعمال التجارية، II) بينما لا يكسب أي عمل نقطة بتقسيم تجارة واحدة إلى تجارات كثيرة [وهو الغرض الذي تمنحه الحجة I، القسم A.X للمادة XC]. ويقرأ مجلس الشيوخ النصين معًا على هذا النحو بموجب كلمته في معنى الكلمات [مواد سلطات الحوكمة الثلاث، المادة I، القسم XXVII].

وتُقرأ مكافأة المواد التي توجب الحجة II على حكومة الولاية والحكومة الوطنية منحها لكل عمل كل ثلاثة أشهر [أو المدة التي يحددها القانون] من نظام السجل، ولا تُقرأ من تقدير أي مسؤول. ويُكافأ كل عمل بالمواد التي استهلكها إقباله المتحقَّق منه في المدة السابقة [الوحدات x(g) التي يسجلها نظام السجل أصلًا]، مرفوعةً أو مخفوضةً ضمن حدود يحددها القانون لمستواه بحسب ترتيبه بموجب المادة LIV وبحسب مدى ضرورته للبلد؛ ويأخذ العمل في مدته الأولى ما يفتحه مستوى المكانة الخاص به بموجب التخصيص السيادي لرأس المال الإنتاجي [الفصل 3]. والمكافأة حقٌّ في الأخذ ضمن المدة. وتسقط بانقضاء المدة، ولا يُرحّلها أي عمل بوصفها مخزونًا أو رصيدًا. وحيثما نقصت مادة في ولاية أو إقليم [أي حيث يزيد المطلوب هناك على العدّ] تُلبّى مكافآت تلك المادة بهذا الترتيب: أولًا الاستخدامات التي تزوّد بضروريات المادة I، ثم بحسب ضرورة X لما ينتجه العمل، وبين المتساويين بحسب درجة الكفاءة التخصيصية المعرّفة أدناه.

وإلى جانب كل قيمة ينشر نظام السجل الأثرَ b(g) الذي تحمله وحدة واحدة من المادة في الحسابات القائمة على الاستهلاك المنصوص عليها في المادة CXXI [الكربون والمغذيات والأرض والماء]، لكي يرى مهندس معيَّن يعيد تصميم عملية ما كلفتها البيئية إلى جانب ندرتها. ويتلقى كل عمل درجةً للكفاءة التخصيصية، تُدرج بين البيانات التجريبية الموضوعية التي يُقرأ بها ترتيب المادة LIV:

A(e) = [Σj X(j) × U(j) ÷ Σg V(g) × x(g)] ÷ وسيط النسبة ذاتها في مستوى الأعمال الذي ينتمي إليه e

حيث U(j) هو الإقبال المتحقَّق منه على ناتجه j من جانب المواطنين والأعمال على مدار السنة، وx(g) وحدات المُدخَل g التي استهلكها [ويسجلها نظام السجل أصلًا لكل منتَج نهائي، الحجة I، القسم A.XI]؛ وتُحسب المواد الخام والمصنَّعة كلٌّ على حدة، كما تفصل الحجة I، القسم A.VIII بين الفئتين، إلى أن يدمجهما القانون. وينفذ مجلس الشيوخ ذلك الدمج فئةً بعد فئة: فمتى تحققت لجنة تدقيق المقاييس من أن نظام السجل يحفظ، لفئة من المواد المصنعة، متوسط وقت العمل والمواد الخام المستخدمة في صنع كل منها [وهما المقياسان اللذان يسمّيهما القسم A.VIII]، اشتُقّت ضرورة X لكل مادة مصنَّعة في تلك الفئة من هذين المقياسين المسجَّلين وفق القاعدة التي

يحددها القانون، ولم تعد تُقدَّر مادةً مادةً [القسم A.V]. ولا تغيِّر الدرجةُ أيَّ نظام نقاط في المادتين LIV وLXX. وتقرأ لجنة تدقيق المقاييس كل سنة، قطاعًا بعد قطاع [والقطاع مستوى أعمال من مستويات المادة LVI، أو مجموعة من المستويات يسمّيها مجلس الشيوخ بموجب المادة LVIII]، الحصةَ الوسيطة مما طُلب وبقي غير مُلبًّى في يوم التجارة والمهلة الوسيطة للتسليم، كلًّا منهما مقابل آخر سنة نقدية كاملة للقطاع؛ فإذا تجاوزت أيٌّ من القيمتين الوسيطتين خط الأساس هذا بأكثر من الربع في قراءتين سنويتين متتاليتين بعد الشهر 30 عندئذٍ، تكون هذه المادة قد أخفقت في اختبارها، ويعالَج الإخفاق بموجب الفصل 7، القسم IX.

الأساس المنطقي. رأى Ludwig von Mises (1920/1935) وFriedrich Hayek (1945) أنه لا يستطيع أي مخطِّط أن يجمع المعرفة المبعثرة بالندرة المحلية التي تحملها الأسعار في السوق، وأجاب Oskar Lange (1936, 1937) بمجلس مركزي يصحّح أسعاره بالتجربة والخطأ. كان نزاعهم مع المخطِّط. ولا يُبقي نظام Jasutopianism أيَّ مخطِّطَ فوق الإنتاج: فأعماله ملكٌ للمواطنين وتتاجر في سوق حرة [فالحكومة لا تتحكم في جميع وسائل الإنتاج]، ورخصة العمل حقٌّ في الأخذ من موارد البلاد ضمن حدود قانونية لا مخزونٌ منها [الفصل 3]، وتمنح الحجة I كل مورد قيمة، وتعد الحجة VIII بإحصاء آني يبيّن أين ينقص مورد ما. وثمة أمران يتركهما نص عام 2021 للقانون. الأول هو كم مرة، وبأي صورة، يصل هذا الإحصاء إلى صاحب العمل؛ والثاني هو كيف يُفاضَل بين مالكَين مرخَّصين يريدان المادة النادرة ذاتها [الفصل 3]. وتجيب هذه المادة عن الأول وتمنح القانون مقياسًا للثاني. ففي كل يوم، بحسب الولاية أو الإقليم، يقرأ المالك العدَّ والمطلوب والقيمة والأثر؛ وتقف درجة الكفاءة في ترتيب المادة LIV المحدَّد سلفًا؛ ولا يصحّح أيُّ مجلس سعرًا، لأن القيمة تُقرأ من عدّ ومن ترتيب ولا تُقرأ أبدًا من مزايدة. ومع ذلك يوجّه ما يُراد هذا الاقتصاد عبر ثلاث قنوات ليست هي القيمة. فالعمل يكسب نقاطه بمعاملاته مع المواطنين، ولذا فإن ما يقبل عليه المواطنون يقرر أي الأعمال يرتقي [مواد التنظيم المجتمعي]؛ وتتبع مكافأةُ المواد ذلك الإقبالَ المتحقَّق منه ولا تتبع توقعًا أبدًا؛ ويُنشر المطلوب كل يوم إلى جانب العدّ. ولا يستطيع العمل أن يكبّر مكافأته بأن يستهلك أكثر، لأنه لا يُكافأ من جديد إلا على المواد التي دخلت في ما أُقبل عليه. وبالنسبة إلى السلع المصنَّعة التي لا تُحصى والتي تنتقل بين الأعمال، تُشتق كل قيمة من العمل المسجَّل والمواد المسجَّلة متى دُمجت فئتها، كما تنقل الشركة الكبيرة في بلد نقدي القطعَ بين مصانعها بالجدول الزمني وبالتكلفة المحسوبة، من دون سوق بينها (Coase, 1937). وتجري التسليمات يوميًا. ولا تنتظر يوم التجارة إلا المعاملة المحتسَبة. ويقف الأثر إلى جانب القيمة ولا يدخل فيها أبدًا، إذ يزن بلد Jasutopian الحدَّ الكوكبي بوصفه حدًّا لا بوصفه سعرًا [الفصل 8]. ولا يزال اعتراض Hayek قائمًا جزئيًا [فالعدّ يستطيع أن يقيّم ما سُجّل، لكنه لا يستطيع أن يكتشف ما لم يخطر لأحد أن يطلبه]، ولذا تدّعي هذه المادة المكسبَ الأضيق وتنص على القراءة التي تدحضها. ومرد ذلك إلى أن إشارة الندرة لا تحتاج إلى عملة تحملها، بل إلى عدّ يُنشر فحسب بينما لا تزال الموارد تنتقل من يد إلى يد بوصفها موارد. وبعد الذي تقرر، تظلّ ائتمانات المقاصة الانتقالية ثلاثي عند الشهر 30، ولا يملك أيُّ عمل بعد ذلك شيئًا يمكنه إنفاقه.

المادة CXXVI. التشغيل الظلّي وسجل الاحتياطي القطاعي.

[ويُعلَن كذلك] أنه من الشهر 18 حتى الشهر 30 من الانتقال، تُنشر إشارات المادة CXXV إلى جانب ائتمانات المقاصة الانتقالية في الفصل 6 من دون تسوية أي معاملة، وتنشر لجنة تدقيق المقاييس كل شهر، لكل قطاع k، تباعدَ الوفاء الخاص به:

$$\mathbf{F(k,\ t) = max[O(k,\ t) \div O(k,\ 0),\ L(k,\ t) \div L(k,\ 0)] - 1}$$

O هي حصة ما طُلب وبقي غير مُلبًّى خلال الأيام الثلاثين السابقة، وL متوسط مهلة التسليم خلال الأيام ذاتها، ويدل المؤشر 0 على آخر سنة نقدية كاملة للقطاع. ويبقى تلاشي كل ائتمان مقاصة انتقالي عند الشهر 30 تماماً كما ينص عليه الفصل 6. فإذا تجاوزت F(k) الربع عند الشهر 27 عندئذ، يُفتح سجل احتياطي قطاعي لذلك القطاع عند الشهر 30. وتكتسب الحكومة الوطنية المواد التي ينقصها القطاع k بأول طرقها الرسمية الثلاث [الحجة II: التفاوض مع الدول والأعمال الأجنبية]، بالتبادل لا بالشراء أبداً، عبر واجهة التجارة الخارجية في المستوى 3 بحسابات المقاصة السيادية الخاصة بها وبشراكات الأعمال الفرعية المنصوص عليها في الحجة II، كما يوجّه الفصل 6. ويدخل ما يُكتسب المخزنَ العام. ويُسحب منه بالاعتماد الدائم المنصوص عليه في هذه المادة [مواد سلطات الحوكمة الثلاث، المادة II، القسم VI] ويُمنح لأعمال القطاع عبر جداول تخصيص الموارد المادية التي تتحقق منها لجنة تدقيق المقاييس [الفصل 6]، كما تجعل الحجة II حكومةَ الولاية والحكومةَ الوطنية تكافئان الأعمال بالمواد بحسب المستوى، وبحسب الأداء داخل المستوى، وبحسب مدى ضرورة كل عمل للبلاد. لا يزايد أي عمل عليه. ولا يملك أي عمل رصيداً مقابله. ويقيّد نظام السجل كل وحدة مكتسبة وكل وحدة ممنوحة في السجل الاحتياطي، الذي يظل مفتوحاً أمام اللجنة، ولا يمر شيء مما اكتُسب على هذا النحو عبر حساب منزلي، بحيث يبقى السياج الذي يقيمه الفصل 6 حول المستوى 3 قائماً [فلا تبلغ العملة الأجنبية تداول التجزئة أبداً]. ويغلق السجل الاحتياطي حين تبقى F(k) عند العُشر أو دونه تسعين يوماً متتالية. وتُخفق هذه المادة في اختبارها حين لا يعود قطاع سجله الاحتياطي مفتوح إلى العُشر في غضون اثني عشر شهراً.

الأساس المنطقي. إن موعداً نهائياً يبلغه اقتصاد بأكمله في يوم واحد يستدعي تجمّداً في ذلك اليوم. ويمنح التشغيل الظلّي اثني عشر شهراً، حيث تُراقب الإشارات الجديدة إلى جانب المقاصة القديمة قبل أن تستند إليها أي تجارة، ولا يعالج السجل الاحتياطي إلا القطاع المتأخر، تاركاً تلاشي الشهر 30 كما هو لكل القطاعات. ويغطي البلد النقص كما جعلته الحجة II يغطي النقص دائماً: بعمله وخدماته المتبادَلة مع العالم الأوسع، في السنوات ذاتها التي يبقى فيها المستوى 3 مفتوحاً. ولا يُخزَّن شيء قبل الحاجة إليه. ففي هذا النظام تكون الرخصة حقّاً في الأخذ من الموارد لا مخزوناً منها [الفصل 3]، ويدوّن السجل الاحتياطي ما يمر عبره ولا يحتفظ بشيء، وتبقى الموارد الاحتياطية التي تنصح الحجة II البلدَ بادخارها كما هي، ولا تدخل أي عملة تجارة البلد الخاصة. وخطّا الربع والعُشر من وضع هذا المجلّد، اختيرا سلفاً ولم يُستمدا من أي دراسة، شأنهما شأن عتبة التصويت البالغة 30 في المئة.

المادة CXXVII. مواثيق الاستكشاف.

[يُعلَن] أن السلطة التشريعية تخصص كل سنة بقانون، بمعزل عن التخصيص السيادي لرأس المال الإنتاجي وفوقه، موارد لا تقل عن ثلاثة في المئة من ذلك التخصيص لمواثيق استكشاف للبحث عالي المخاطر، ولا يُقتطع لها أي جزء مما يفتحه مستوى المكانة بموجب التخصيص السيادي لرأس المال الإنتاجي. والميثاق منحة بالمعنى الذي يعطيه الفصل 4 للكلمة: تخصيص للمواد والمختبرات والأدوات وساعات العمل، حيث تُحتسب الساعات عملًا وتكسب نقاطًا كما يكسبها كل عمل [المادة XI]. ويُمنح نصف المواثيق بالتأييد التربيعي، حيث يجوز لكل مواطن ولكل اختصاصي مسجَّل أن يمنح تأييدات كل سنة حتى حدٍّ سنوي واحد يحدده القانون، حدّ واحد لكل هوية وطنية، وتُحتسب n من التأييدات لميثاق واحد بوصفها n^2 من ذلك الحد [لكي ترجح القناعة الواسعة على حدّة الدائرة الصغيرة]. ويُمنح النصف الآخر بواسطة هيئات محلَّفين تقنية تُختار بالقرعة من الاختصاصيين المسجَّلين في الميدان، مع هيئة جديدة كل ستة أشهر. ويكسب العمل في إطار ميثاق نقاطه بالمعدل الكامل لمستوى وظيفة حامله، سواء نجح الميثاق أم أخفق. ويُعدّ العمل الذي يحمل ميثاقًا مستوفيًا لحصته من المعاملات [الحجة VI] عن ذلك العمل، ولا يخفض الميثاق المُخفق أي ترتيب بموجب المادة LIV، بشرط واحد هو أن ينشر علنًا في غضون تسعين يومًا تقرير كامل وقابل لإعادة الإنتاج عن الإخفاق. ويكسب كل تقرير إخفاق متحقَّق منه مؤلفيه ائتمانًا ثابتًا يتحول إلى نقاط نحو مستوى مكانة كما يتحول ائتمان الحجة VIII، ويحتفظ الاختراق بمضاعفات المكانة المربَّحة بالندرة المنصوص عليها في الفصل 3. وتنشر لجنة تدقيق المقاييس كل سنة حصة المواثيق المنتهية التي أنتجت إما نتيجة منشورة وإما تقرير إخفاق منشورًا؛ وتُخفق هذه المادة في اختبارها حين تبقى هذه الحصة دون النصف ثلاث سنوات متتالية.

الأساس المنطقي. إن نظامًا يقيّم العمل بالناتج المتحقَّق منه يكافئ الخطوة المأمونة، والخطوة التي تُخفق تسع مرات قبل أن تنجح تبدو، حتى المرة الأخيرة، هدرًا. ولا يجوز خفض أي مواطن ملتزم بالقانون [المادة XXXVII]؛ وما قد يكلّفه العمل عالي المخاطر وفق قواعد عام 2021 هو معدل أبطأ لكسب النقاط حين لا تُستوفى الحصة، ورتبة أدنى للعمل، وتزيل هذه المادة كليهما طوال مدة الميثاق. وقد قارن Pierre Azoulay وJoshua Graff Zivin وGustavo Manso (2011) بين باحثي Howard Hughes Medical Institute، الذي يتسامح تمويله مع الإخفاق المبكر ويكافئ النجاح طويل الأجل، وعلماء مماثلين يموّلهم National Institutes of Health بدورات مراجعة قصيرة؛ فأنتجت المجموعة الأولى مقالات عالية الأثر بمعدل أعلى بكثير، كما يتنبأ نموذج Manso (2011) لتحفيز الابتكار. ويتبع المساران Steven Lalley وE. Glen Weyl (2018) وVitalik Buterin وZoë Hitzig و(2019) E. Glen Weyl؛ وتوفر الهوية الوطنية قاعدة «شخص واحد، حد واحد» التي يحتاج إليها التأييد التربيعي.

II. بنية السلطة السياسية

تتناول سبع مواد تركّزات السلطة التي قد تنتجها مؤسسات النظام نفسها، من الجمود بين الرؤساء الثلاثيين إلى خروج أمة من الاتحاد.

المادة CXXVIII. قواعد الاستمرارية الافتراضية.

[يُعلَن] أن المادة XIX والمادة IV، القسم VIII من مواد سلطات الحوكمة الثلاث تبقيان كما كُتبتا، حيث يتطلب كل قرار تنفيذي تصويتًا بنسبة 3/3 من الرؤساء الثلاثيين، وأن القواعد الافتراضية التالية لا تسري إلا حيث لا يتوصَّل إلى مثل هذا القرار:

1. **الحماية المدنية.** لمواجهة انقطاع شبكة الكهرباء، أو وباء، أو كارثة طبيعية، أو حدث بيئي كارثي، تُقرّ بروتوكولات الحماية المدنية الدائمة في وقت السلم بوصفها قانونًا عاديًا عبر كل مستوى من مستويات سلطات الحوكمة الثلاث، وتدققها لجنة تدقيق المقاييس كل سنة. فإذا لم يتوصَّل إلى قرار بنسبة 3/3 في غضون ست ساعات من وقوع حدث [واثنتين وسبعين ساعة لحدث بطيء البدء] عندئذ، يسري البروتوكول المطابق تحت إدارة الخدمة المدنية التي يسمّيها، من دون أي سلطة تتجاوز نصّه. ولا يعلن البروتوكول أبدًا أزمةً وطنية بموجب المادة XVI، ولا يؤجل أي محكمة، ولا يستند إلى المادتين XVII أو XVIII، ولا يحرّك أي قوة عسكرية [مواد سلطات الحوكمة الثلاث، المادة IV، الأقسام من IX إلى XI]. ويحلّ محلّه أي قرار بنسبة 3/3 فورًا، وينقضي بانتهاء الحدث.

2. **الإدارة.** حيث لا يصدر قرار بنسبة 3/3 في تخصيص الموارد السنوي بعد أربعة عشر يومًا من موعده القانوني، يستمر تخصيص السنة السابقة بالتكافؤ المادي، بوصفه اعتمادًا دائمًا بالقانون [المادة II، القسم VI]، إلى أن يُتوصَّل إلى قرار. وحيث لا يصدر قرار في تعيين واجب، يستمر المسؤول القائم في منصبه حتى يتولى خلفه المنصب، وتظل التكليفات المؤقتة المنصوص عليها في المادة IV، القسم XIII متاحة.

3. **مشروعات القوانين.** لا يزال النقض يتطلب تصويتًا بنسبة 3/3. ومشروع القانون الذي أقرّه مجلس المواطنين ولم ينل توقيعًا بنسبة 3/3 ولا نقضًا بنسبة 3/3 في غضون عشرة أيام يُحال إلى السلطة القضائية كما لو كان موقَّعًا، على غرار مشروع القانون الذي يصبح قانونًا من دون توقيع بموجب المادة I، القسم 7 من دستور الولايات المتحدة، الذي استُمدت منه مواد سلطات الحوكمة الثلاث.

على الرئيس الثلاثي الذي يدلي بالصوت الوحيد الذي يحجب قرارًا أن ينشر، في غضون أربع وعشرين ساعة، مذكرة موقَّعة يبيّن فيها أسباب ذلك. ولا تترتب على هذا الصوت أي عقوبة. ويبقى العزل من المنصب في المسارين اللذين تنص عليهما المادة I، القسم IX والمادة IV، القسم XV كما كُتبتا عام 2021، حيث يفتح مجلس الشيوخ محاكمةً بتصويت الثلثين، وتفتح عريضة مواطنٍ محاكمةً بموافقة المحاكم. وكل قاعدة افتراضية تُتخذ بموجب هذه المادة تُحتسب في مؤشر الجمود في الفصل 7 قرارًا لم يُتوصَّل إليه بحلول موعده القانوني.

الأساس المنطقي. يحمي الإجماع من استحواذ شخص واحد على السلطة التنفيذية، وعبؤه المعروف هو الجمود الذي يقيسه التنبؤ الثالث أصلًا. وتزيل هذه القواعد الافتراضية الضرر الذي قد يُحدثه الجمود [شبكة مظلمة، وتخصيص منقضٍ، ومشروع قانون محتجز رهينة، إلخ.] من دون أن

تمنح أي رئيس ثلاثي أقلَّ من صوت كامل في كل قرار. ومتى زال الضرر لم يبق ما يُعاقَب عليه، ولهذا لا تربط هذه المادة أي إقالة بالصوت المخالف: فالإقالة التي تطلقها الأصوات الحاجبة ستتيح لرئيسَين ثلاثيين أن يطرحا تدابير لا بد أن يرفضها الثالث ثم يُقيلا الثالث، وهو عين الاستحواذ الذي وُجد الإجماع لمنعه. وتبقى القوة العسكرية خاضعة كليًا لقاعدة 3/3 التي كتبتها موادِ عام 2021. ويبقى احتساب كل قاعدة افتراضية جمودًا اختبارَ التنبؤ الثالث نزيهًا، إذ إن تصميمًا يُصلح حالات جموده بعيدًا عن الأنظار لا يمكن أن يُخفق في ذلك الاختبار أبدًا.

المادة CXXIX. هيئات محلَّفي المواطنين للمراجعة.

[يُعلَن] أن الأصوات العادية لمجلس المواطنين تقع في ما لا يقل عن أربعة أوقات للتصويت في السنة، يحددها القانون قبل سنة، إذ يجعل نظام Jasutopianism المواطن يصوّت «في وقت التصويت المقرر» (Rodriguez, 2021، الحجة XVI)؛ وأن مشروع القانون الذي لا يحتمل الانتظار [مشروع قانون لأزمة وطنية بموجب المادة XVI، أو مشروع صادر عن تصويت لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال ويجب البت فيه خلال الأيام الثلاثين المنصوص عليها في المادة LXVIII، أو مشروع يعلن مجلس الشيوخ استعجاله بثلثي أصواته] يُطرح في وقت تصويت خاص، وأنه قبل كل وقت تصويت عادي تُسحب بالقرعة من التعداد الوطني للمواطنين هيئةُ محلَّفين واحدة من ثلاثمئة مواطن، كما تُسحب لجنة تدقيق المقاييس، متوازنةً بحسب الولاية أو الإقليم، والعمر، وفئة مستوى المكانة، والتعليم. وتُسجَّل خدمتها عملًا وتكسب نقاطًا كما تقتضي المادة XI. وتنقسم هيئة المحلَّفين بالقرعة إلى هيئات فرعية لا يقل عدد كل منها عن أربعة وعشرين، ويُحال كل مشروع قانون من مشروعات وقت التصويت ذاك إلى هيئة فرعية واحدة، تنعقد لجلسات استماع مع الاختصاصيين، والمواطنين الأكثر تأثرًا، والمعارضين [لا تقل عن ثلاثة أيام للمشروع الواحد ولا تزيد على أربعة أسابيع]. وترفق هيئة المحلَّفين بورقة اقتراع كل مشروع قانون، بكل لغة تُصدر بها ورقة الاقتراع [الفصل 9]، ثلاثة أشياء: بيانًا لا يتجاوز صفحتين تكتبه الهيئة الفرعية عن مقايضات المشروع، وكلفته المادية بقيم المادة CXXV، وأثره في الأقليات؛ وحصة هيئة المحلَّفين بأكملها المؤيدة والمعارضة بعد أن يقرأ كل عضو ذلك البيان؛ وساعات الاستماع التي تقف وراء الاثنين. ويستمع إلى مشروع القانون المطروح في وقت تصويت خاص من قِبل هيئة فرعية واحدة من هيئة المحلَّفين المنعقدة آنذاك، ضمن المدة التي يتيحها المشروع، ولا تُشكَّل هيئة محلَّفين لمشروع قانون الأزمة الوطنية. ولا تقرر هيئة المحلَّفين شيئًا؛ فتصويت مجلس المواطنين وحده هو الذي يُقِرّ المشروع أو يُسقطه، بالعتبات التي تحددها مواد سلطات الحوكمة الثلاث. ولا يخدم أي مواطن في هيئتين مسحوبتين بالقرعة في وقت واحد، وتنشر لجنة تدقيق المقاييس كل سنة عدد المواطنين الذين خدموا في كل هيئة من هذا النوع والساعات التي قدّموها. وتقيس اللجنة كل سنة، بعينة مجهولة الهوية، ما يعرفه الناخبون عن الأحكام الرئيسة لمشروعات القوانين المعروضة عليهم؛ وتُخفق هذه المادة في اختبارها حين لا يدي الناخبون الذين قرأوا البيان، بعد خمس سنوات من أول هيئة محلَّفين، معرفةً أكبر من الناخبين الذين لم يقرأوه.

الأساس المنطقي. يطلب مجلسٌ يجوز فيه لكل مواطن أن يصوّت على كل مشروع قانون قدرًا كبيرًا من الانتباه، ولا يستطيع مواطن معيّن أن يستمع إلى شهود كل مشروع. وتتولى هيئات المحلَّفين الاستماع نيابةً عن الجميع ثم تعيد القرار إليهم. ويبقى وجود هيئة محلَّفين واحدة لكل وقت تصويت العبءَ صغيرًا: فأربع هيئات في السنة تُجلس ألفًا ومئتي مواطن، بينما تُجلس هيئةٌ لكل مشروع قانون في هيئة تشريعية تقرّ مئة وخمسين مشروعًا في السنة خمسةً وأربعين ألفًا. وقد دأبت مراجعة مبادرات المواطنين في ولاية أوريغون على ذلك منذ عام 2010: إذ تكتب هيئة مختارة عشوائيًا بيانًا تطبعه الولاية في كتيّب الناخبين الرسمي، وفي تجربةٍ غيّرت قراءةُ البيان معرفةَ الناخبين بالقضية ونواياهم (Gastil et al., 2018). والهيئة الفرعية بحجم هيئة أوريغون، إذ يكتب القليلون البيانَ على أفضل وجه. وهيئة المحلَّفين أكبر، إذ لا تعني الحصة المؤيدة والمعارضة إلا القليل ما لم يُسأل المئات، والسحب المتوازن بحسب عدة سمات في آن واحد يمكنه مع ذلك أن يمنح كل مواطن فرصة عادلة في أن يُسحب (Flanigan et al., 2021). وتجمع أوقات التصويت الثابتة انتباه المواطن على أيام قليلة من السنة. تضيف هيئة المحلَّفين صوتًا. ولا تنزع أي صوت.

المادة CXXX. بيانات اعتماد غير قابلة للربط.

[يُعلَن] أن الهوية الوطنية تُصدر، بالإصدار الأعمى، بيانات اعتماد منفصلة لأربعة مجالات، يحفظ كلًّا منها أمينٌ خاص به: أصوات مجلس المواطنين [وتحفظها الشركة المستقلة والعامة التي تستضيف نظام التصويت بموجب المادة LXIII]؛ وسجلات الموارد ومستوى المكانة والعمل في نظام السجل [وتُحفظ على النحو الذي تصفه الحجة VIII]؛ والمعاملات الرقمية المؤهلة المنصوص عليها في المادة CXII [وتحفظها لجنة التبادل الثقافي]؛ واستطلاعات لجنة تدقيق المقاييس [وتحفظها اللجنة]. وداخل كل مجال يظهر المواطن باسم مستعار N مشتق من مفتاح بطاقته الخاص k، ومن المجال d، ومن الفترة p:

$$\mathbf{N = H(k, d, p)}$$

لا يستطيع أي أمين أن يربط اسمًا مستعارًا في مجال ما بمجال آخر من دون ذلك المفتاح. ويحتفظ نظام السجل بكل وظيفة تمنحه إياها مواد عام 2021: الهوية الوطنية ومسح الوجه عند كل معاملة، وتسجيل كل تحويل، وقيد النقاط، والإحصاء الآني للموارد، والإنذارات الحمراء المنصوص عليها في المادة LXXXVIII، وتتبّع المكاسب والخسائر غير المفسَّرة الوارد في الحجة VIII، وتسجيل الأطراف المقابلة بموجب المادة XC، والبيان والحساب المنصوص عليهما في المادة II، القسم VI. وتبقى سجلاته كاملة؛ ولا يُغلق إلا اطلاع المسؤول على الشخص الذي يقف وراء الاسم المستعار، بينما تعمل الوظائف التلقائية من دونه. ويحمل الصوت مُبطِلَين، أحدهما لمشروع القانون والآخر للسنة، لكي لا يصوّت أي مواطن مرتين على مشروع قانون واحد، ولكي تظل لجنة تدقيق المقاييس قادرة على إحصاء معدل التصويت الوارد في الفصل 6. وتبقى أرشيفات التصويت الأربعة لنظام تصويت أكثر ملاءمة كما يحددها نص عام 2021 [القائمة العامة لمن صوّتوا، وإزالة الأصوات الزائفة بمقابلتها مع التعداد الوطني للمواطنين، وتحقق المواطن بنفسه من صوته]؛ وما تغلقه هذه المادة هو الربط بين صوت المواطن وسجلات ذلك المواطن في المجالات الثلاثة الأخرى.

وتحمل المعاملة الرقمية المؤهلة مُبطِلًا واحدًا للمنصة ولدورة الثلاثين يومًا. ويحمل الاستطلاع اسمًا مستعارًا يثبت عبر موجاته، كما يقتضي اختبار السنة 6 والسنة 9، ولا يرتبط أبدًا بأصوات المستجيب أو باستهلاكه الثقافي. وعلى الأمناء أن يجرّدوا سجلاتهم من مواقع الشبكة ومن التوقيت، ويبقى التصويت في مراكز الاقتراع قائمًا.

الأساس المنطقي. إن سجلًا يدوّن كل معاملة لكل مواطن هو، في الأيدي الخطأ، إحصاءٌ لكل حياة. ويحتاج تصميم عام 2021 إلى هذا السجل [فالنقاط وكشف الاحتيال وتقييم الموارد تستند إليه كلها]، ولذا تبقى هذه المادة السجل كاملًا وتفصل بين من يجوز لهم قراءته ومن يصفهم. وقد وجد الفصل 3 في تصميم إستونيا أن السجلات المحفوظة منفصلة، من دون أن يمسك فاعل واحد بمجموعها، تصمد أمام الإخفاق وأمام إساءة الاستخدام معًا، وترك مفتوحًا سؤالَ ما إذا كان اقتصاد قائم على مستوى المكانة يستطيع أن يحفظ سجلاته على هذا النحو؛ والأمناء الأربعة هم جواب هذا المجلَّد. والحماية حقيقية على مستوى بيانات الاعتماد وتتوقف عنده: فمواقع الشبكة والتوقيت والناخب المُكرَه في بيته قد تكشف ما تخفيه بيانات الاعتماد، ولهذا يجرّد الأمناء السجلات من الأولين، وتبقى مراكز الاقتراع المقررة عام 2021 للثالث.

المادة CXXXI. الأذون القضائية العتبية والأرشيف المختوم.

[يُعلَن] أن ربط اسم مستعار في نظام السجل بشخصٍ ما، فيما يتجاوز الوظائف التلقائية المنصوص عليها في المادة CXXX، يتطلب إذنًا قضائيًا موقَّعًا بثلاث من خمس حصص مفتاح، حيث تكون حصة قاضٍ من المحكمة القصوى أو من محكمة أدنى دائمًا إحدى الثلاث [المادة XXIII]، وتأتي الحصتان الأخريان من بين هيئة محلَّفين للخصوصية تُسحب بالقرعة من اثني عشر مواطنًا، ولجنة تدقيق المقاييس، والمكتب الذي يتولى التحقيق، ومدافعٍ عن خصوصية المواطنين يُسحب بالقرعة من بين المحامين المرخَّصين. ويُقيَّد كل إذن عند إصداره، ببصمته، في سجل عام لشفافية الأذون لا يقبل إلا الإضافة، ثم يُقيَّد كاملًا عند إغلاق قضيته أو في غضون اثني عشر شهرًا، أيهما أسبق. ويُرفض كل طلب يسمّي أكثر من مئة شخص، وتُقيَّد المحاولة في ذلك السجل. ولا يتلف أبدًا أي قيد في نظام السجل [المادتان LXXXVIII وII، القسم VI]؛ وتنتقل القيود المحدَّدة الهوية التي يزيد عمرها على سبع سنوات إلى أرشيف مختوم لا يُفتح إلا بالإذن ذاته، بينما تبقى النسخ ذات الأسماء المستعارة مفتوحة أمام لجنة تدقيق المقاييس بلا حد زمني، لكي يمكن دائمًا إعادة إنتاج أرقام السنة 5 والسنة 10 والسنة 20 والسنة 25.

الأساس المنطقي. تشترط المادة XXIII أصلًا إذنًا من قاضٍ قبل أي تفتيش. والإذن الذي يحتاج إلى ثلاثة مفاتيح تحملها هيئات تخضع لمرجعيات مختلفة لا يمكن أن توقّعه إحداها سرًّا، ويجعل السجل العام حجم التفتيش مرئيًا لكل مواطن. والعددان مئة وسبعة من وضع هذا المجلَّد. ويحفظ الختم بدل الإتلاف السجلَ الذي تأمر به مواد عام 2021 والقياس الذي يعتمد عليه هذا المجلَّد.

المادة CXXXII. الفريق الأحمر وقابلية إعادة الإنتاج المفتوحة.

[يُعلَن] أن فريقًا أحمر يُسحب بالقرعة من التعداد الوطني للمواطنين، كما تُسحب لجنة تدقيق المقاييس، لولاية واحدة مدتها ثلاث سنوات، مستقلًا عن سلطات الحوكمة الثلاث؛ ويختار أعضاؤه المواطنون أعضاءه التقنيين، ومهمته الوحيدة، التي يكسب بها نقاطًا بوصفها عملًا مسجَّلًا، هي اختبار المقاييس الرسمية ودرجات المعاملات الرقمية المؤهلة وإشارات المادة CXXV ومحاولة دحضها. وقبل تسعين يومًا من كل عتبة للسنة 5، وكل تصويت للسنة 10، وكل قرار إنفاذ بشأن حصة وطنية بموجب المادة CXXI، وكل مراجعة بموجب الفصل 7، القسم IX، تنشر لجنة تدقيق المقاييس الشيفرة المصدرية الكاملة للرقم والبيانات الجزئية المنشورة وفق الخصوصية التفاضلية (Dwork et al., 2006). ويعيد إحصائيو اللجنة، ومراقبوها من خارج البلد، والفريق الأحمر إنتاجَ الرقم الرسمي بدقة على السجلات السرية تحت إشراف اللجنة؛ ويعيد أي مواطن أو جامعة إنتاجه ضمن الحدود المنشورة لضجيجه. وكل سحب بالقرعة تأمر به هذه المدونة [لجنة تدقيق المقاييس، وهيئات المحلَّفين في المواد CXXVII وCXXIX وCXXXI، والفريق الأحمر، والهيئات المنصوص عليها في المادة CXXXIII] يُجرى بإجراء منشور انطلاقًا من قيمة عشوائية علنية تُحدَّد قبل السحب؛ ويعيد الفريق الأحمر ومراقبو اللجنة من خارج البلد إنتاجَ كل سحب بدقة، ويمكن لأي مواطن أن يتحقق من الإجراء ذاته بالرجوع إلى هويته الوطنية. وواجبِ النشر يقع على اللجنة وحدها. ولا يؤجل النشرُ المتأخر التصويتَ الذي يخدمه أكثر من تسعين يومًا، ولا يُبطل أبدًا محفِّزًا أو عتبة أو مراجعة.

الأساس المنطقي. يصدق تحذير Charles Goodhart، الذي مرّ في الفصل 5، حيثما يصبح العدد هدفًا. والفريق الذي يُكافأ على العثور على الخطأ هو الهيئة الوحيدة التي تسير مصلحتها عكس الرقم المجامِل. وستكون إعادة الإنتاج الدقيقة عملَ من يجوز لهم الاطلاع على السجلات السرية، لأن ضجيج الخصوصية هو ما يحمي المواطن؛ أما الآخرون جميعًا فيتحققون من الرقم ضمن حدوده. وجعل التصويت ينتظر النشر، بدل أن يسقط بسقوطه، يغلق الباب الذي قد يُلغي منه ملفٌّ محجوب محاسبةً.

المادة CXXXIII. التناوب وفترة التهدئة لمن يخصّصون رأس المال الإنتاجي.

[يُعلَن] أن المسؤولين الذين يُعدّون اعتمادات التخصيص السيادي لرأس المال الإنتاجي [الفصل 3، القسم III B]، والمسؤولين الذين يُعدّون مكافآت المواد التي تخصّصها الحجة II للأعمال، ومسؤولي حسابات المقاصة السيادية في المستوى 3 والوسيط السيادي للمقاصة [الفصلان 5 و6]، وهيئات المحلَّفين التقنية المنصوص عليها في المادة CXXVII، والمسؤولين الذين ينشرون إشارات المادة CXXV، لا يُستبدل منهم في أي دورة واحدة أكثر من الثلث؛ وأن طلبات رأس المال الإنتاجي تُقدَّم من دون اسم المنشأة حيثما يسمح الطلب بذلك، وتُحال بعد تقديمها إلى هيئات تُسحب بالقرعة؛ وأنه لا يجوز لأي شخص، طوال خمس سنوات بعد مغادرة مثل هذا المنصب، أن يتلقى رصيدًا في مستوى المكانة مرتبطًا بمنشأة أو بقطاع خصّص له ذلك الشخص رأس مال.

وتبقى لجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال تمامًا كما تجعلها المواد من LV إلى LXX، وتبقى انتخاباتها كما تحددها المواد من LV إلى LVII وXCII.

الأساس المنطقي. يتجمّع النفوذ حيث تُخصَّص الموارد. وفي الكتابين تتمثل هذه في اعتمادات السلطة التشريعية ومكافآت المواد التي تمنحها حكومة الولاية والحكومة الوطنية للأعمال [الحجة II]، ومن هذا المجلَّد في الإشارات والمواثيق التي يضيفها؛ أما اللجنة فتنظّم الأعمال ولا تخصّص شيئًا، ولذا تتبع القواعد التخصيص وتترك انتخابات اللجنة على حالها.

المادة CXXXIV. استمرارية الخروج في الاتحاد فوق الوطني.

[يُعلَن] أنه حين تغادر أي أمة كونفدرالية الاتحاد فوق الوطني للعالم بتصويتَي مواطنيها [الفصل 11، القسم IX]، تحتفظ تلك الأمة باتفاقاتها الثقافية والاقتصادية والمؤسسية مع هذا البلد، كما ينص الفصل 11 على العودة إلى المرحلة الثالثة، وأن هذا البلد لا يُنهي أيًّا منها ولا يعلّقه ولا يتركه بلا تجديد بسبب المغادرة، مدة لا تقل عن ستة وثلاثين شهرًا بعدها [تبادلات العمل والموارد بموجب الحجة II، ومشروعات البنية التحتية المشتركة في المرحلة الثانية، والبيانات البيئية المنصوص عليها في المادة CXVIII، والبحث المشترك المنصوص عليه في المادة CXX، والوصول المفتوح المنصوص عليه في المادة CXIII، والتبادل الثقافي الذي تحميه المادة CIX]؛ وأن وفده إلى المؤتمر التأسيسي للاتحاد يقترح الضمان ذاته لكل عضو. وتبقى قواعد التصويت داخل الاتحاد من شأن ذلك المؤتمر.

الأساس المنطقي. إن الإكراه الذي تخشاه أمة صغيرة عند الباب اقتصاديٌّ وثقافيٌّ قبل أن يكون انتخابيًا. ويُبقي الفصل 11 أصلًا للأمة المغادرة اتفاقاتها. وما يسكت عنه هو ما إذا كان عضوٌ ما يستطيع أن يعاقب على المغادرة لاحقًا بإنهائها، والتعهد بعدم إنهاء أيّ منها لهذا السبب ينزع تلك الأداة من دون أن يحسم، للاتحاد كله، قواعد التصويت التي يتركها الفصل 13 لمؤسسي الاتحاد أنفسهم. كما أن الأغلبية المزدوجة ستمنح الأمم الأكثر سكانًا ثقلًا حاجبًا، وهو عكس الحماية المنشودة.

III. قاعدة الإضافة

تُقفل مادة واحدة المواد العشر التي تسبقها، وتُقفل معها قاعدة الإضافة.

المادة CXXXV. النص الدائم وقاعدة الإضافة.

[يُعلَن] أنه لا يجوز أبدًا حذف أي مادة من مواد القانون المرقَّمة من CXXV إلى CXXXV أو تعديل نصّها بعد إقرارها، بما يمدّ القفل النصّي الدائم الوارد في المادتين CII وCXXIII؛ وأنه لا تقرأ أي مادة مرقَّمة CXXV فما فوق ولا تطبَّق على نحو يُلغي أي مادة مرقَّمة من I إلى CXXIV أو يعيد كتابتها أو يُضعفها، ولا مواد سلطات الحوكمة الثلاث ولا مواد التنظيم المجتمعي، وحيث يظهر تعارض يسود النص الأقدم، على النحو الذي تقرره السلطة القضائية في

حكمها بشأن المطابقة، وفقًا للمادتين XCI وLXV، إلا في حالة واحدة فقط: يجوز لمادة الاستبدال التشغيلي المعتمدة وفق الشروط الخمسة جميعًا لبروتوكول الاستبدال الدستوري الوارد في الفصل 7 أن تعلّق أو تعدّل الإنفاذ التشغيلي لآلية اقتصادية أو إدارية أو إجرائية ظلت مدحوضة عبر دورتين متتاليتين، ولا تمسّ نصها أبدًا ولا تمسّ أبدًا مادة غير قابلة للانتقاص، لأن المبادئ التأسيسية الثلاثة تعلو كل مادة من مواد القانون [مواد التنظيم المجتمعي، حكم القانون، I]؛ وأن كل مادة تفسّر مادة سابقة أو تعايرها أو تستبدلها تسمّي تلك المادة برقمها وتقتبس الكلمات التي تمسّها، وتحفظ السلطة القضائية المدونة النافذة وتنشرها، حيث تقف كل مادة بنصها الأصلي الكامل وتليها كل مادة لاحقة تمسّها، مع تاريخ كل منها وأصواتها؛ وأن كل آلية من آليات المواد من CXXV إلى CXXXIV تحمل المؤشر وشرط الإخفاق اللذين ينص عليهما نصها، تقرؤهما لجنة تدقيق المقاييس، ويُستجاب لهما أولًا بالمعايرة بالإضافة، ثم، بعد دورتين متتاليتين من الإخفاق، بموجب بروتوكول الاستبدال الدستوري الوارد في الفصل 7. وتظل المادة CXXXV نفسها غير قابلة للانتقاص على الدوام.

الأساس المنطقي. تُختتم كل طبقة سابقة من المدوَّنة بقفل، وقد كانت القاعدة التي تقضي بأن القانون الجديد لا يجوز له إلا أن يضيف، حتى الآن، بيانًا للمنهج؛ أما وقد كُتبت هنا قانونًا، فإنها تُلزم كل قارئ للمدوَّنة، بما في ذلك المحكمة. والآلية التي تُضاف من دون اختبار ستكون الجزء الوحيد غير المختبَر في نظام يطلب أن يُختبر. ووجود قاعدتين للأسبقية في مدونة واحدة من شأنه أن يربك كل محكمة تقرؤها، ولذا تُبقي هذه المادة على قاعدة واحدة. فبين مادتين يسود النص الأقدم. وفوق كل مادة تقف المبادئ التأسيسية الثلاثة، وبروتوكول الفصل 7 هو الباب الوحيد الذي تؤثر عبره في آلية أظهرت الأرقام المُتحقَّق منها مرتين أنها تعمل ضدها. ولا يلقى قارئ مادةً من دون تاريخها، إذ تطبع المدونة النافذة النصَّ اللاحق تحت النص الأقدم، وتسمّي كل مادة لاحقة الكلمات التي تمسّها.

IV. ما تضيفه المواد الإحدى عشرة

في ختام كل نقاش، تُسدّ فجوات هذا الفصل بالإضافة وحدها. سيقرأ صاحب العمل كل يوم، بحسب الولاية أو الإقليم، العدَّ والمطلوب والقيمةَ والأثرَ لكل مادة، وسيظل يتبادل الموارد بالموارد في يوم التجارة الوطني؛ والقطاع الذي لا يزال متأخرًا عند الشهر 27 يُعبر به إلى ما بعد الشهر 30 بمواد يكتسبها البلد من الخارج بالتبادل؛ والعمل في إطار ميثاق استكشاف يكسب نقاطه سواء نجح الميثاق أم أخفق، والإخفاق المنشور كاملًا لا يخفض أي ترتيب. ولم يعد رفض واحد يُظلم شبكة أو يحتجز مشروع قانون. وتستمع هيئة محلَّفين مسحوبة بالقرعة إلى مشروع القانون قبل أن يصوّت عليه المجلس، ولا تقرر شيئًا. ويبقى سجل كل معاملة كاملًا في أربعة مجالات لا يستطيع أي أمين أن يربط بينها، حيث لا يُربط اسم مستعار بشخص، خارج الوظائف التلقائية لنظام السجل، إلا بإذن قضائي موقَّع بثلاث من خمس حصص مفتاح. ويختبر فريق أحمر الأرقام، ويتناوب المسؤولون الذين يخصصون الموارد، وتحتفظ الأمة التي تغادر الاتحاد باتفاقاتها مع هذا البلد.

لا شيء من ذلك مُثبت. فكل مادة تسمّي القراءة التي من شأنها أن تدحضها، وتقرؤها لجنة تدقيق المقاييس، ويُستجاب للإخفاق أولًا بالمعايرة بالإضافة، ثم، بعد دورتين متتاليتين من الإخفاق، بموجب بروتوكول الاستبدال الدستوري الوارد في الفصل 7 [المادة CXXXV]. وبعد الذي تقرر، فإن دعوى هذا الفصل ضيقة: كان يمكن سدّ الفجوات المتبقية من دون أن تنتزع كلمة واحدة من المدوّنة.

وتضم المدوَّنة الآن مئة وخمسًا وثلاثين مادة من مواد القانون. ويجمع الفصل 13 النظام الكامل ويطرح السؤال الذي تركه الفصل 11 للفصل الأخير.

المراجع (الفصل 12)

Azoulay, P., Graff Zivin, J. S., & Manso, G. (2011). Incentives and creativity: Evidence from the academic life sciences. *RAND Journal of Economics*, 42(3), 527-554.

Buterin, V., Hitzig, Z., & Weyl, E. G. (2019). A flexible design for funding public goods. *Management Science*, 65(11), 5171-5187.

Coase, R. H. (1937). The nature of the firm. *Economica*, 4(16), 386-405.

Dwork, C., McSherry, F., Nissim, K., & Smith, A. (2006). Calibrating noise to sensitivity in private data analysis. In *Theory of Cryptography Conference* (pp. 265-284). Springer.

Flanigan, B., Gölz, P., Gupta, A., Hennig, B., & Procaccia, A. D. (2021). Fair algorithms for selecting citizens' assemblies. *Nature*, 596(7873), 548-552.

Gastil, J., Knobloch, K. R., Reedy, J., Henkels, M., & Cramer, K. (2018). Assessing the electoral impact of the 2010 Oregon Citizens' Initiative Review. *American Politics Research*, 46(3), 534-563.

Hayek, F. A. (1945). The use of knowledge in society. *American Economic Review*, 35(4), 519-530.

Lalley, S. P., & Weyl, E. G. (2018). Quadratic voting: How mechanism design can radicalize democracy. *AEA Papers and Proceedings*, 108, 33-37.

Lange, O. (1936). On the economic theory of socialism: Part one. *Review of Economic Studies*, 4(1), 53-71.

Lange, O. (1937). On the economic theory of socialism: Part two. *Review of Economic Studies*, 4(2), 123-142.

Manso, G. (2011). Motivating innovation. *Journal of Finance*, 66(5), 1823-1860.

Mises, L. von. (1935). Economic calculation in the socialist commonwealth. In F. A. Hayek (Ed.), *Collectivist economic planning* (pp. 87-130). Routledge. (Original work published 1920)

Rodriguez, J. (2021). *Jasutopianism*. [Self-published].

الفصل 13: النظام الكامل



يُستهل Jasutopianism بإعلان في ديباجته. وتُقرَّر المبادئ التأسيسية الثلاثة [الحرية، الحياة، الازدهار] قبل أي مادة من مواد القانون، وقبل أي حجة، وقبل أي نظرية. فهي ليست مشتقة من فلسفة سابقة. وليست مبرَّرة ببيانات تجريبية. إنها تُعلَن، كما تُعلَن المبادئ الدستورية الأولى، لأن المؤلف يراها الشروط غير القابلة للاختزال التي يمكن في ظلها لمجتمع بشري معيَّن أن يدّعي أنه يحكم بالعدل. وكل ما يلي ذلك في Jasutopianism [مئة ومادتان من مواد القانون، ومواد سلطات الحوكمة الثلاث، ومكتب الرئاسة الثلاثية، ومجلس المواطنين، ولجنة المواطنين الوطنية الديمقراطية للأعمال، ونظام ترقية المكانة، ونظرية النسبية الأبدية، والمقاييس الرسمية الثلاثة عشر، وخطة الانتقال الممتدة لأربع سنوات، والاتحاد فوق الوطني للعالم] ينبع من تلك الكلمات الثلاث.

الحرية. الحياة. الازدهار.

لم يُغيِّر Jasutopianism 2: The Answer تلك الكلمات. ولم يُضِف إليها كلمةً رابعة. ولم يعِد تأويل الكلمات الثلاث الأصلية. بل ما قام به، عبر اثني عشر فصلًا، هو البناء توسُّعًا انطلاقًا من الأساس الذي أرساه Jasutopianism: إذ وفّر الأدلة التجريبية، والفلسفة الموسّعة، ومواد القانون الجديدة، والانتقال الممتد، وشروط الدحض، والتكامل البيئي، والنموذج التشغيلي فوق الوطني، وهي أمور لم يكن بوسع الكتاب الأصلي، بحكم الحدود الطبيعية لنطاقه وجنسه الكتابي، أن يقدّمها.

يجمع هذا الفصل النظام الكامل في رؤية واحدة شاملة. أما المسألة التي أحالها الفصل 11 إلى هذا الفصل، وهي ما إذا كان النظام الكامل، بصورته القائمة الآن، يشكّل مقترحًا جادًا للحوكمة، فهي السؤال الذي كان كل ما في هذا الكتاب يمهّد له. ولا بد، قبل تقديم إجابة عنه، من جردٍ أمينٍ لما جرى بناؤه، وما جرى قياسه، وما لا يزال مفتوحًا.

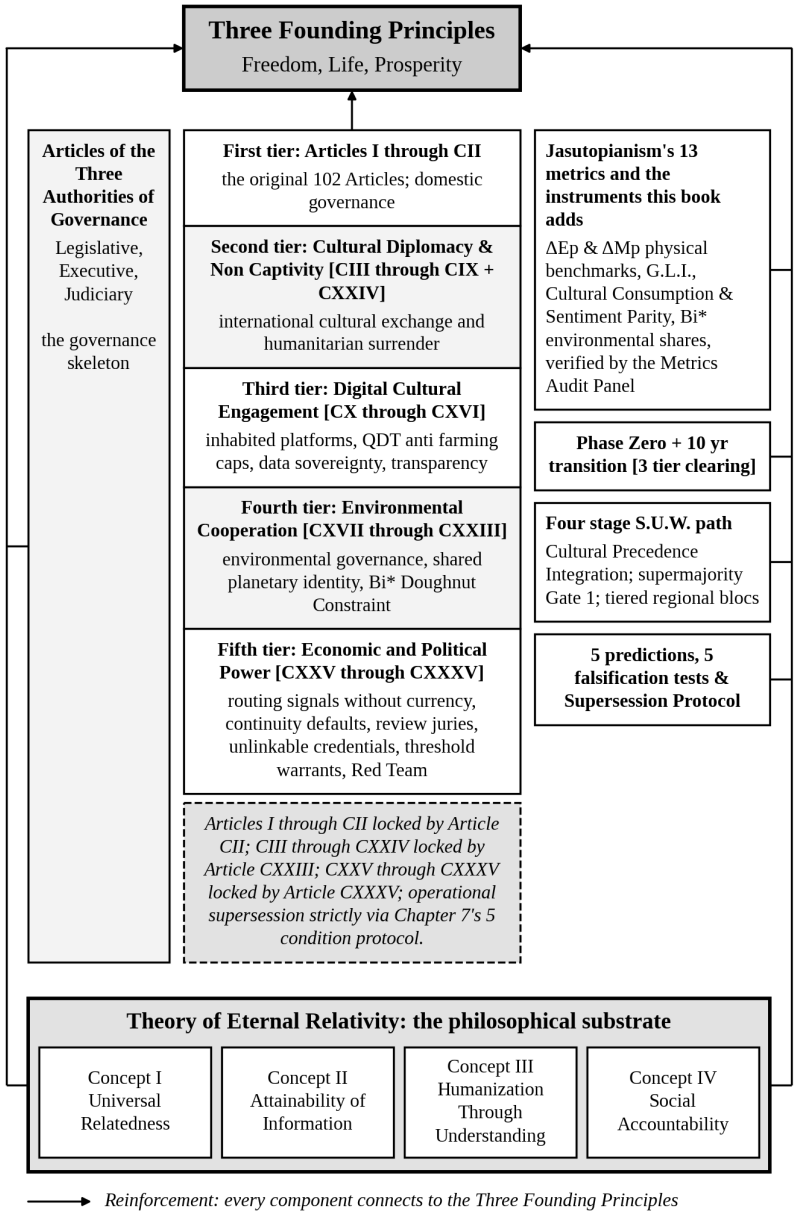
I. ما بناه Jasutopianism 2: The Answer

طبّق الفصل 1 معايير Erik Olin Wright (2010) الثلاثة [المرغوبية، والقابلية للحياة، وقابلية التحقيق] على Jasutopianism (2021) بوصفه مخططًا دستوريًا محليًا واحدًا، فحدّد عشر فجوات بنيوية. وقد نبعت أوجه الإغفال تلك بصورة طبيعية من النطاق المحلي، والجنس الإعلاني للنص، وتوقيت النشر في عام 2021. وبدلًا من تكرار عشرة ملخصات منفصلة سبقت تغطيتها بالتفصيل عبر الفصول من 2 إلى 11، تُفهرس المصفوفة المرجعية الرئيسة أدناه كل فجوة مباشرةً إلى معالجتها التشغيلية:

الفجوة	الإغفال البنيوي المُدقَّق في الفصل 1	الفصل	الآلية التشغيلية المضافة
الفجوة 1	غياب معايير الدحض المسجّلة مسبقًا	الفصل 7	خمسة تنبؤات ثلاثية المستويات، والمعيار المزدوج للابتكار المادي [ΔEp, ΔMp]، وخمسة اختبارات دحض شرطية مقترنة بإضافة المستوى 1 وبروتوكول الاستبدال الدستوري في المستوى 2
الفجوة 2	غياب قانون الدبلوماسية الثقافية الدولية	الفصل 4	المواد CIII حتى CIX [لجنة التبادل الثقافي، وحتمية الأصالة، والمعاملة بالمثل، والاستمرارية في الأزمات] بالإضافة إلى المادة التوضيحية CXXIV بشأن عدم الأسر والاستسلام
الفجوة 3	غياب حوكمة المنصات الرقمية	الفصل 5	المواد CX حتى CXVI [تصنيف المنصات المأهولة مقابل المُعجب بها، والشفافية، وسيادة البيانات، ومكافحة التلاعب] بالإضافة إلى مواصفات مكافحة الحصد المصطنع في المعاملات الرقمية المؤهلة [QDT] والوسيط السيادي للمقاصة
الفجوة 4	نثر حتمي بلا تحوُّط في الادعاءات التحليلية	الفصول 3، 7، 9، 13	أسلوب تحليلي ذو تحوُّط احتمالي صريح وصياغة شرطية استشرافية مع الحفاظ على الصيغة الإعلانية للقانون الدستوري
الفجوة 5	غياب دراسات الحالة التجريبية المقارنة	الفصل 3	سبع دراسات حالة مقارنة [موندراغون، والكيبوتسات، ودول الشمال الأوروبي، وبوتان، وبنوك الوقت، واستونيا، وروج آفا] بالإضافة إلى أربع آليات محلية لمواجهة هجرة الأدمغة [القسم III B]

الفجوة	الإغفال البنيوي المُدقَّق في الفصل 1	الفصل	الآلية التشغيلية المضافة
الفجوة 6	غياب جهاز الاستشهاد الأكاديمي الرسمي	جميع الفصول	استشهادات محكَّمة وفق الطبعة 7 من نمط APA تربط التصميم الدستوري عبر الاقتصاد، وعلم النظم، وعلم نفس التعاطف، وعلم البيئة، والعلوم السياسية
الفجوة 7	سياسة بيئية وحدود إيكولوجية غير مُقننة	الفصل 8	الركائز الثلاث المستقلة للسلام العالمي، والمواد CXVII حتى CXXIII، والحصة الوطنية المعدّلة بالاستهلاك والظروف البيوفيزيائية [Bi*] المتحقَّق منها عبر MRIO والحدود الحرارية وتغذية الأحواض المائية
الفجوة 8	عرض فلسفي مُكثَّف لنظرية TER†	الفصل 2	أربعة مفاهيم موسَّعة ذات توازيات بنيوية متشاكلة في علمي النظم والمعلومات، والأنسنة متعددة المستويات عبر ثلاثة مستويات محكَّمة، وأطروحة السلام المعرفي، وجسر المساءلة والتعاطف
الفجوة 9	مسار تشغيلي غير محدد نحو S.U.W.	الفصل 11	التكامل بأسبقية الثقافة عبر أربع مراحل مضبوطة ببوابات، وفرضية الألفة المؤسسية، وقاعدة الانضمام بالأغلبية الموصوفة [n > 5]، والعضوية المتدرجة للكتل الإقليمية مع الاستفسار السنوي عن الانفصال السيادي
الفجوة 10	انتقال لمدة أربع سنوات يفتقر إلى المقاييس أو المرحلة الصفرية أو جسر المعاملات بين الشركات B2B	الفصل 6	المرحلة الصفرية ما قبل الدستورية [المراحل 0A حتى 0D]، وبنية المقاصة الانتقالية ثلاثية المستويات [TCC حتى الشهر 30]، ولجنة تدقيق المقاييس، وبوابة الترسيخ في السنة 5، والتجديد في السنة 10

تقف الفجوات العشر جميعها الآن مُغلَقةً داخل مجلد واحد قابل للتدقيق. وتقف ثلاثة فصول إضافية إلى جوار تلك المصفوفة عن عمد، دون أن تندرج ضمن الفجوات العشر الأصلية. فيُخضِع الفصل 9 نزاعاً لغوياً محلياً حياً للمادة XCVI، واضعاً عتبة الاعتراف البالغة 10 بالمئة، بحيث تحترم أي دولة تسعى إلى الانضمام الفيدرالي كل لسان راسخ داخل حدودها أولًا. ويتحدث الفصل 10 مباشرةً إلى الدول التي تحتفظ بالعملة النقدية اليوم، فيقدّم معادلة الأجر العادل المعدَّلة وفق مقياس التكافؤ لمنظمة OECD، والحدود الدنيا للأجور ذات الارتكاز المزدوج، وموارد صاحب العمل المنقَّحة M*، والائتمانات الوطنية المجمَّعة للرواتب للمنشآت الصغيرة، وخدمة الانتقال المهني للعمال في الشهر 9، وبدلات المُعالين المباشرة. ويسدّ الفصل 12 الفجوات الاقتصادية وفجوات السلطة السياسية بالإضافة: إشارات توجيه يومية تحمل الندرة من دون أي عملة، وتشغيل ظلّي وسجل احتياطي قطاعي قبل الشهر 30، ومواثيق الاستكشاف، وقواعد استمرارية افتراضية تُبقي تصويت 3/3 كاملًا، وهيئات محلَّفي المواطنين للمراجعة ذات الطابع الاستشاري، وبيانات اعتماد غير قابلة للربط مع أذون قضائية عتبية، وفريق أحمر، والتناوب لمن يخصّصون، واستمرارية الخروج في الاتحاد.



الشكل 13.1. بنية النظام الكامل. كل مكوّن مقيَّد بالمبادئ التأسيسية الثلاثة وقابل للقياس بمقاييس Jasutopianism، معزَّزًا بالأدوات التي يضيفها هذا الكتاب.

II. البنية الدستورية الكاملة

تصمد المدوَّنة القانونية. وتنضم ثلاث وثلاثون مادةً إلى المواد الأصلية المئة والاثنتين. ولا يتزحزح شيء في النص التأسيسي. وإلى جوار مواد سلطات الحوكمة الثلاث، تربط هذه البنية الدستورية الموسَّعة المؤلفة من مئة وخمس وثلاثين مادةً من مواد القانون بين الحقوق المادية المحلية، والدبلوماسية الثقافية المفتوحة العابرة للحدود، والسيادة الخوارزمية على المنصات، وقواعد عدم الأسر الإنسانية، والحدود البيوفيزيائية المعدَّلة بالاستهلاك، والقيود على السلطة الاقتصادية والسياسية، وذلك داخل مدوَّنة قانونية واحدة قابلة للتحقق حيث لا يستطيع الانحراف الحزبي ولا الاستحواذ البيروقراطي الخفي أن يمحو في صمت أي حماية تشريعية مقرَّرة فيها.

تحكم المواد الأصلية من I حتى CII الحياةَ المحلية بدقة تشغيلية ملموسة: فالمادة I تكفل سبعة موارد أساسية لكل مواطن مساهم، وتربط المادة IX ترقية المكانة ربطًا صارمًا بأداء العمل القابل للتحقق، وتُقفل المادة CII نص المواد من I حتى CII إقفالًا دائمًا ضد الحذف أو إعادة الكتابة. وعبر الفصول 4 و5 و8 و12، يُلحق هذا المجلد ثلاثًا وثلاثين مادةً تمدّ ذلك الانضباط الدستوري ذاته ليشمل خمسة مجالات:

تُقنّن المواد من CIII حتى CIX [الفصل 4] الدبلوماسية الثقافية، فتُنشئ لجنة التبادل الثقافي المستقلة، وحتمية الأصالة، والمعاملة الثنائية بالمثل، والسجلات العامة، والصمود في الأزمات، بحيث لا تقع الأنسنة الثقافية العابرة للحدود أبدًا فريسةً للتلاعب الخفي أو الإلغاء الحزبي. وتُرسِّخ المادة التوضيحية CXXIV [الفصل 4، القسم V] التزام عدم الأسر الوارد في المادة IV ضمن قانون إنساني صريح، فتحظر كلًّا من معسكرات الاحتجاز وأي رفضٍ لمنح الأمان للمقاتلين المستسلمين.

تحكم المواد من CX حتى CXVI [الفصل 5] عصر المنصات المأهولة، فتفصل بين البيئات المأهولة والقنوات المُعجَب بها، وتُلزم بالشفافية الخوارزمية وسيادة المواطنين على بياناتهم عبر جميع المنصات، وتُجرِّم التلاعب بالانتباه عبر المعاملات الرقمية المؤهلة القابلة للإنفاذ [QDTs]، وتوفّر المقايضة عبر الوسيط السيادي للمقاصة للمشغّلين الأجانب، وتحظر أشكال الحصار الثقافي الخوارزمي.

تُرسِّخ المواد من CXVII حتى CXXIII [الفصل 8] الوصاية الكوكبية: انتقالٌ متجدّدٌ يمتد لخمس وعشرين سنة، وسجلاتٌ بيئية مفتوحة، وسلطةٌ متعددة المراكز، وأبحاثٌ مشتركة غير سرّية تربط السجل الإيكولوجي المُدقَّق لكل منشأة بأداء مستوى المكانة، والحصص الوطنية المعدَّلة بالاستهلاك والظروف البيوفيزيائية [Bi*]، ورقابة المستقبليات البيئية لمدى خمسين عامًا، ومعاهداتٌ إيكولوجية ذاتية الإنفاذ. وتوسِّع المادة CXXIII القفل النصي للمادة CII ليشمل المواد من CIII حتى CXXIV، في حين يُجيز **بروتوكول الاستبدال الدستوري [التجاوز التشغيلي وفق قاعدة Lex Superior]** الضيق النطاق [الفصل 7] لمادة استبدال تشغيلية مُلحَقة أن تُعلّق حصرًا آليةً إجرائيةً أو اقتصاديةً ثُبت دحضها مرتين، وذلك بناءً على خمسة شروط تراكمية لا غير

[تفعيلٌ مُتحقَّقٍ منه من لجنة تدقيق المقاييس عبر دورتين متتاليتين، وتحقيقٌ لمجلس الشيوخ لمدة اثني عشر شهرًا، وإقرارٌ بأغلبية الثلثين في مجلس الشيوخ، وتصديق بأكثر من 70 بالمئة في مجلس المواطنين، ومراجعة التطابق لدى السلطة القضائية التي تُقرِّر أن المواد I وIII وIV وV وIX وXII وXIV وCII وCXXIII وCXXIV وCXXXV غير قابلة للانتقاص بصفة دائمة].

تسدّ المواد من CXXV إلى CXXXV [الفصل 12] الفجوات الاقتصادية وفجوات السلطة السياسية بالإضافة: إذ ينشر نظام السجل كل يوم العدَّ والمطلوبَ والقيمةَ لكل مادة بوصفها إشارات لا يملكها أي عمل ولا يزايد بها، ويعبر التشغيل الظلّي وسجل الاحتياطي القطاعي بالقطاع المتأخر إلى ما بعد الشهر 30، وتكافئ مواثيق الاستكشاف البحثَ الذي يُخفق قبل أن ينجح، ولا تعمل قواعد الاستمرارية الافتراضية إلا حيث لا يتوصَّل إلى قرار بنسبة 3/3، وتستمع هيئات محلَّفي المواطنين للمراجعة إلى مشروع القانون قبل أن يصوت عليه المجلس، وتبقي مجالاتُ بيانات الاعتماد الأربعة غير القابلة للربط والأذونُ القضائية العتبية نظامَ السجل كاملًا بينما تُغلق إطلاع المسؤول على الشخص الذي يقف وراءه، ويختبر فريق أحمر الأرقام الرسمية، ويلزم التناوبُ من يخصّصون، وتحمي استمراريةَ الخروج الأمةَ التي تغادر الاتحاد. وتمدّ المادة CXXXV القفل النصي ليشمل المواد من CXXV إلى CXXXV، وتكتب قاعدة الإضافة في المدوَّنة.

تمتد مئة وخمس وثلاثون مادةً الآن لتشمل الحقوق المحلية، والانفتاح الثقافي الدولي، والسيادة الرقمية، والضوابط الإنسانية، والحدود البيوفيزيائية، والقيود على السلطة الاقتصادية والسياسية داخل مدوَّنة واحدة قابلة للاختبار. الشمول هو ما يُدَّعى. لا الكمال. والأدلة هي الفيصل.

Jasutopianism [2021]	The Complete System [Jasutopianism + Jasutopianism 2: The Answer]	Provided by
102 Articles of Law	135 Articles of Law [102 + 7 cultural + 7 digital + 7 environmental + Art. CXXIV non captivity + 11 economic and political]	Chapters 4, 5, 8 and 12
TER in four paragraphs	TER expanded with isomorphic structural parallels and peer reviewed Multi Resolution Humanization	Chapter 2
4 year transition	Phase Zero + 10 year transition [3 tier clearing bridge, TCC decay Month 30, Year 5 gate, Year 10 renewal]	Chapter 6
13 metrics [named in the Preamble's National and Global level sections and defined in the Glossary, not operationalized with threshold gates]	13 metrics operationalized alongside ΔEp, ΔMp, G.L.I., Bi*, and Gate 1 indices; verified by Metrics Audit Panel	Chapters 6, 7, 8 and 11
No falsification conditions	5 predictions, 5 falsification tests, Tier 1 addition, and Tier 2 Constitutional Supersession Protocol	Chapter 7
No international cultural exchange provisions	Cultural Exchange Commission, Authenticity Imperative, and Art. CXXIV non captivity standard	Chapter 4
No digital governance	Inhabited and admired platforms, QDT anti farming caps, Sovereign Clearing Intermediary, data sovereignty	Chapter 5
No environmental integration	Shared planetary identity, Doughnut Constraint, and Bi* adjusted national shares	Chapter 8
Article CII locks Articles I through CII	Article CXXIII locks CIII through CXXIV and Article CXXXV locks CXXV through CXXXV; narrow 5 condition operational supersession protects nonderogable core	Chapters 7, 8 and 12
A census of resources in real time; 3/3 executive unanimity; one National ID Log System	Daily routing signals without currency, continuity defaults, review juries, four unlinkable credential domains, threshold warrants and a Red Team [Articles CXXV through CXXXV]	Chapter 12
S.U.W. declared but not operationalized	Cultural Precedence Integration, Supermajority Accession [n > 5], and Tiered Regional Bloc Membership	Chapter 11

الشكل 13.2. Jasutopianism مقابل النظام الكامل: قبل وبعد. يُوسّع Jasutopianism 2: The Answer كل مكوِن من مكوِنات Jasutopianism دون تعديل المواد الأصلية البالغة 102 مادة، فيُنمّي المدوَّنة إلى 135 مادة مقترنةً بالمرحلة الصفرية، ومخططٍ يمتد لعشر سنوات، واختبارات دحض مسجَّلة مسبقًا، وبروتوكول الاستبدال الدستوري.

III. الأساس الإبستمولوجي

كما بيَّن الفصل 2، ليست نظرية النسبية الأبدية ملحقًا تكميليًا لنظام Jasutopian، بل هي الأرضية الإبستمولوجية التي تنمو منها مؤسسات النظام. وتشكّل مفاهيمها الأربعة [الترابط الكوني،

وقابلية تحصيل المعلومات، والأنسنة عبر الفهم، والمساءلة الاجتماعية] حجةً فلسفيةً تربط طبيعة المعلومات ببنية الحوكمة. فإذا كانت جميع الأشياء مترابطة [المفهوم I]، وإذا كانت المعلومات التي تجعل هذا الترابط مرئيًا قابلةً للتحصيل [المفهوم II]، وإذا كان فهم طبيعة علاقة المرء بالآخرين يُنتج الأنسنة [المفهوم III]، فعندئذ يجب أن تصمَّم النظم الاجتماعية التي تحكم التفاعل البشري على نحو يكفل الشفافية [المفهوم IV]. وعند اقترانها بالمبادئ التأسيسية الثلاثة، التي تقدّم ما تعجز الحجة وحدها عن تقديمه [أن الحرية والحياة والازدهار تستحق أن تُصان]، تفسّر هذه الحجة الإبستمولوجية سبب اتخاذ البنية الدستورية الشكل الذي تتخذه.

تكتسب الصرامة البنيوية أهميةً بالغةً هنا. فالفصل 2 يصنّف صراحةً صلات TER بنظرية المعلومات لشانون (1948)، ونظرية النظم العامة لبيرتالانفي (1968)، والسيبرنطيقا لفينر (1948)، ونماذج الشبكات لباراباشي (2003) وواتس (2003) بوصفها توازيات بنيوية متماثلة الشكل عبر نظرية النظم لا براهين استنباطية، مبيّنًا بوضوح المواضع التي تقيّد فيها الإنتروبيا الفيزيائية والحدود الإدراكية استرجاع المعلومات في الممارسة العملية. ثم ترسم الأنسنة متعددة المستويات [الفصل 2] خريطةَ عمليةِ أنسنة واحدة على نحو أصيل عبر ثلاثة مستويات تحليلية محكَّمة علميًا: التتبع الإبستمولوجي للمعلوماتِ الفوقية [المفاهيم I إلى III من TER]، وتذويب فجوة التعاطف المعرفي بين الجماعات، واللقاء الوجداني المتجسّد المرتكز على علم النفس النمائي والاجتماعي بدلًا من الادعاءات الكيميائية الحيوية غير المثبتة.

لماذا يهم الأساس الإبستمولوجي؟ لأنه يجيب عن السؤال الذي سيطرحه أي ناقد للحوكمة اليوتوبية: لماذا ينبغي أن توجد هذه المؤسسات دون غيرها من المؤسسات؟ وانطلاقًا من TER، تتمثل الإجابة في أن هذه هي المؤسسات التي تخدم المبادئ التأسيسية الثلاثة في ظل الشروط الإبستمولوجية للحياة البشرية. فالشفافية ليست تفضيلًا قيميًا اعتباطيًا، بل هي التعبير المؤسسي عن القول إن المعلومات، متى جرى تتبعها على النحو السليم، تقيّد القدرة على العنف. والمساءلة ليست نزعةً سياسيةً عابرة، بل هي تعبير الحوكمة عن القول إن الأنسنة عبر الفهم تُنتج التعاطف الذي يجعل المساءلة ممكنة. وليست الحرية والحياة والازدهار شعارات، وليست مشتقةً من النظرية: إنها مبادئ مُعلَنة، وهي قائمة مهما أظهرت الاختبارات. وتفسّر النظرية سبب خدمة مؤسسات الشفافية والمساءلة لها، ولو دُحضت النظرية لسقط ذلك التفسير، ولما سقطت المبادئ.

IV. قاعدة الأدلة وبنية الدحض

لقد زوَّد الفصل 3 نظام Jasutopianism بأمر لم يسبق له أن ادّعى الحاجة إليه، غير أن أي مقترح جاد للحوكمة لا بد أن يقدّمه في نهاية المطاف: دليل على أن آليات مجاورة لآلياته قد نجحت، بصورة جزئية، في مجتمعات واقعية.

لا تشكّل سبع دراسات حالة برهانًا قاطعًا، ولا يدّعي أي تقييم نزيه خلاف ذلك. فبتصنيفها وفق معايير تتبع العمليّات في الفصل 7، تندرج كل حالة على وجه التحديد ضمن اختبار الحلقة أو اختبار القشة في الريح، ولا ترقى قط فوق ذلك. وتمثّل موندراغون اختبار قشة في الريح

لإنتاجية ترقية المكانة: سبعون عامًا من حوكمة العمال في ظل أجور متقاربة [نحو ستة إلى واحد في عقد 1990، ونحو تسعة إلى واحد قبل الضريبة اليوم]، في حدود الأجور النقدية. وتقدّم كيبوتسات إسرائيل السجل التحذيري وأحدّ اختبار للحلقة في آنٍ واحد: إذ تآكلت المساواة المسطّحة ما إن غادر الأعضاء المهرة سعيًا وراء أجور نقدية خارجيّة أقوى، وهو الإخفاق ذاته الذي تتصدى له ترقية المكانة إلى جانب آليات مواجهة هجرة العقول المحلية الأربع الواردة في الفصل 3، القسم III B [تخصيص رأس المال الإنتاجي السيادي، ومضاعفات المكانة المربّحة بالندرة، والدورات الدولية محدَّدة المدة، وسجل الاستحقاق والاحتفاظ عند إعادة الدخول]. وتوفّر الديمقراطية الاجتماعية الإسكندنافية اختبار حلقة عبر أربعة تنبؤات: حيث تتعايش الثقة المرتفعة والحدود الدنيا الشاملة مع الابتكار والإنتاجية وديمومة النظام وانخفاض الفقر [في حدود الأسواق النقدية]. ويقدّم مؤشر السعادة الوطنية الإجمالية في بوتان اختبار قشة في الريح للمقاييس العامة غير النقدية المنصوص عليها في دستورها لعام 2008. وتقدّم الحوكمة الرقمية في إستونيا اختبار قشة في الريح لشفافية الدولة الموثّقة في السجلات: فقد بُنيت انطلاقًا من 1.57 مليون نسمة عند الاستقلال لتغدو خدمات إلكترونية على نطاق البلاد خلال خمسة وعشرين عامًا، مما أتاح للمواطنين التحقق من استعلامات البيانات عبر متتبع البيانات [الذي يغطي 15 نظامًا من أصل أكثر من 300 نظام حكومي بحلول ديسمبر 2025]. وتوفّر بنوك الوقت اختبار قشة في الريح على نطاق الأحياء إلى جانب الأسواق النقدية. وتقدّم روج آفا اختبار قشة في الريح للمجالس الصاعدة من القاعدة التي صمدت أربعة عشر عامًا من الحرب النشطة حتى حلّها في عام 2026 قبل أن يتمكن السلام من اختبارها.

يحوّل الفصل 7 قاعدة الأدلة تلك إلى مساءلة مُسجَّلة مسبقًا. فخمسة تنبؤات، مُفعَّلة إجرائيًا عبر سلّم سارتوري ومستويات غورتز الثلاثة، تقرن آفاقًا زمنيةً صريحةً وخطوط أساس غير نقدية [نشاط القوى العاملة والإنتاج المادي لدى OECD، والمعيار المزدوج للابتكار المادي ΔEp وΔMp المستمد من بيانات الإنتاجية لدى IEA وOECD، وديمومة الأنظمة وفق Polity5، والحرمان المادي لدى EU، واستطلاعات G.L.I. مجهولة الهوية] بأحكام دحض استشرافية ومشروطة. ويُدقَّق كل رقم بصورة مستقلة من قِبل لجنة تدقيق المقاييس المُختارة بالقرعة. ويُطلق الدحض المُتحقَّق منه أولًا المعايرة بالإضافة من المستوى 1 بموجب المادة XCVI، كما يفتح عبر دورتين متتاليتين من الإخفاق باب الاستبدال التشغيلي من المستوى 2 على وجه الحصر للقواعد الإجرائية أو الاقتصادية المدحوضة، وذلك في ظل خمس ضمانات تراكمية للأغلبية الموصوفة، بينما تبقى الحقوق الجوهرية مصونةً على نحو دائم لا يُمس [الفصل 7، القسم IX]. وإن استيفاء الحد الأدنى لقابلية الدحض لدى بوبر (1963) والمعيار الأول لبرنامج البحث التقدمي لدى لاكاتوش (1978) يحلّ قابليةَ الاختبار محلّ الادعاء المجرد في ذلك.

تنتظم الأدوات التي يضيفها هذا المجلد إلى جانب مقاييس Jasutopianism الثلاثة عشر بوضوح في قائمة واحدة. إذ يضيف الفصل 6 الحصص غير النقدية للمستوى 1 والمستوى 2، وتتبع تلاشي أثمان المقاصة الانتقالي، وخط الأساس للإنتاج المادي، ومعدل التصويت في المجلس. ويضيف الفصل 7 معدل نشاط القوى العاملة، والإنتاجية لكل عامل، والمساهمة الطوعية، والمعيار

المزدوج للابتكار المادي [ΔEp وΔMp مضافًا إليهما ناتج الاستشهادات في العلم المفتوح]، ومؤشر الجمود التنفيذي، ومؤشر شرعية الحوكمة. ويستبدل الفصل 8 بالتقسيمات الإيكولوجية المسطّحة للفرد الحصة الوطنية المعدّلة بالاستهلاك والظروف البيوفيزيائية [Bi*] عبر أربعة مجالات كوكبية مدقّقة. ويضيف الفصل 11 مؤشر الاستهلاك الثقافي ومؤشر تكافؤ المشاعر اللذين يحكمان تشبع البوابة 1 والحدود الدنيا لعدم العداء. ويضيف الفصل 12 القراءات اليومية للمادة CXXV مع درجة الكفاءة التخصيصية الخاصة بها، وتباعد الوفاء في التشغيل الظلّي، والحصة السنوية من مواثيق الاستكشاف التي تنشر نتيجة أو تقرير إخفاق، والقياس السنوي لما يعرفه الناخبون عن مشروعات القوانين المعروضة عليهم، وسجل شفافية الأذون. ويتطلب كل رقم تحققًا مستقلًا من لجنة تدقيق المقاييس قبل نشره.

وبهذا يكتمل التحول الإبستمولوجي. لقد بدأ نظام Jasutopianism بوصفه أطروحةً معياريةً، ولا يزال أطروحةً معياريةً؛ غير أنه غدا الآن أيضًا مقترح حوكمة قابلًا للاختبار. ولا تتنافى الفئتان فيما بينهما. فلنتأمل: إن دستور الولايات المتحدة وثيقةٌ معياريةٌ، وهو كذلك، بعد قرنين ونصف قرن من التطبيق، مجموعةٌ من الأدلة حول ما ينجح وما لا ينجح في ظل شروط دستورية محددة. وقد قدم نظام Jasutopianism التنبؤات ومعايير الإخفاق مسبقًا قبل التنفيذ لا بأثر رجعي. وبأي معيار نزيه، تمثّل النتيجة ارتقاءً في الصرامة المعرفية.

V. مسار الانتقال: المحلي وفوق الوطني

يُهيكِل مستويان اثنان بنية الانتقال الكاملة.

على الصعيد المحلي، يسبق الفصل 6 اليوم 1 عبر **المرحلة الصفرية ما قبل الدستورية** [عشر سنوات من التجارب المعيارية للأجر العادل على مستوى المقاطعات، وائتلافات الأداء المُتحقَّق منها، ومؤتمر دستوري بالقرعة ينشر الجداول التشغيلية مسبقًا، وتصويت بالأغلبية الموصوفة على مرحلتين يجتاز 60 بالمئة للتفويض التمهيدي وأكثر من 70 بالمئة للتصديق النهائي]. وتمحي السنوات 1 إلى 4 [مرحلة التأسيس] الأسرَ بتوفير الأساسيات المجانية منذ اليوم 1، مع تخفيف الأثر عن المصانع عبر **بنية المقاصة الانتقالية ثلاثية المستويات** [التخارج التدريجي للمستهلكين في المستوى 1، وائتمانات المقاصة الانتقالية الخالية من الفائدة في المستوى 2 التي تتلاشى عند الشهر 30، ومقاصة التجارة الخارجية المعزولة في المستوى 3]، وذلك بدعم من لجنة تدقيق المقاييس المستقلة وأول تقرير بيئي في السنة 2. وتختبر السنة 5 [مرحلة التقييم] الترسيخ السلبي عبر أربعة معايير صارمة للبوابة إلى جانب أول تصويت على الطاقة بموجب المادة CXVII. وتسعى السنوات 6 إلى 10 [مرحلة النضج] إلى الترسيخ الإيجابي (Schedler, 1998)، عبر إطلاق لجنة التبادل الثقافي والتبادل الثنائي قبل الاختتام بمشاريع قوانين التجديد الديمقراطي في السنة 10 والتصويت الثاني على الطاقة المتجددة.

على الصعيد فوق الوطني، يحدّد الفصل 11 أربع مراحل محكومة ببوابات [التكامل الثقافي، والتعاون الاقتصادي، والمواءمة المؤسسية، والاتحاد الفيدرالي السياسي] يقودها **التكامل بأسبقية**

الثقافة. ويستهل الاتحاد عمله بوصفه اتحاداً كونفيدرالياً رباعي المجالات يحكم الرعاية البيئية الكوكبية، والبنية التحتية الرقمية، وتنسيق التبادل الثقافي، والأمن المشترك في ظل **العضوية المتدرجة للكل الإقليمية** [مع الإبقاء على الاتحادات الإقليمية القائمة سلفاً دون مساس بموجب بروتوكول عدم تداخل الاختصاصات، إلى جانب استطلاع الانفصال السيادي السنوي الخالي من أي عقوبة إلى حين أي اندماج شعبي إجماعي محتمل]. لقد رسمت الوظيفية الجديدة لهاس (1958) خريطة الامتداد التدريجي للسوق الأوروبية، غير أنها أغفلت سبب تعثر التكامل حيثما انتهت الندية الثقافية؛ وفسّرت الليبرالية البينحكومية لموراڤتشيك (1998) حدود المساومة بين الدول بينما تعاملت مع المصالح المحلية بوصفها ساكنة. أما التكامل بأسبقية الثقافة فيبيّن كيف تعيد الأنسنة الثقافية المستدامة العابرة للحدود تشكيل التفضيلات العامة المحلية من القاعدة قبل قيام الاتحاد الفيدرالي الرسمي.

تحرس بوابات العتبات القياسية كل عبور. فتطبّق البوابة 1 **قاعدة الانضمام بالأغلبية الموصوفة** [التشبع الكامل لجميع الأزواج الثنائية لائتلافات التأسيس المكوَّنة من خمس دول أو أقل، مع التحول في الائتلافات التي تزيد على خمس دول إلى تشبع بالأغلبية الموصوفة بنسبة 70 بالمئة مقترناً بحد أدنى شامل لعدم العداء وقاعدة تقارب بعد الانضمام بنسبة 90 بالمئة حتى لا تجمّد الاختناقات الأسّية للثنائيات عملية التوسع]. وتدقّق البوابة 2 البنية التحتية المشتركة والمنافع الاقتصادية إلى جانب اختبار **فرضية الألفة المؤسسية** الممتد خمسة عشر عاماً، بينما تشترط البوابة 3 ديمقراطية راسخة، وعتبة الاعتراف، وتكريس المبادئ التأسيسية الثلاثة دستورياً، وتصويتاً شعبياً مباشراً يتجاوز 70 بالمئة. وتتيح مسارات الخروج المؤقت الموجّهة للأعضاء المرهَقين التراجع خطوة إلى الوراء دون إسقاط الائتلاف، كما يتيح إجراءٌ شعبيٌ من تصويتين المغادرةَ السلمية للاتحاد الكونفيدرالي، وتُسجّل الحدود الزمنية الصارمة للمراحل [ثلاثون عاماً في المرحلة الأولى، وخمسة عشر عاماً في المرحلتين الثانية والثالثة، وخمس سنوات للتصديق] المسارات المتعثرة علناً بوصفها دليلاً تجريبياً ضد التكامل بأسبقية الثقافة.

يتبع كلا النطاقين تسلسلاً تشغيلياً واحداً يُسمّى **مسار الثقافة والحوكمة**: إذ يبني الإنصاف المحلي المُتحقَّق منه الثقة المدنية أولاً، وتدعم الثقة المحلية الانفتاح الثقافي نحو الخارج ثانياً، وتمكّن الأنسنة المستدامة العابرة للحدود المشروعات الاقتصادية والإيكولوجية المشتركة ثالثاً، ويُهيّئ التوافق المؤسسي المُتحقَّق منه الاتحادَ الكونفيدرالي السياسي رابعاً. فالحوكمة بلا ثقة مدنية تظل هشة؛ والانفتاح المدني بلا مؤسسات متينة يتبدّد تحت وطأة الأزمات.

VI. ما يبقى مفتوحاً

لا توجد مدونةٌ قانونيةٌ تستشرف كل قرن. وإن التصريح بالحدود المتبقية على نحو علني يعكس انضباطاً، لا تهرّباً. فالثغرات البنيوية العشر كافةً التي دُقّقت في الفصل 1 تحمل الآن تصاميم تشغيلية، غير أن استكمال مخطط مؤسسي لا يُغلق باب التاريخ أبداً.

يظل التكيّف مشدودًا إلى المبادئ التأسيسية الثلاثة [الحرية، الحياة، الازدهار]. وتحفظ المواد CII وCXXIII وCXXXV السجل النصي الكامل للمواد من I إلى CXXXV على نحو دائم، وتجيز المادة XCVI سنّ مواد جديدة مع نشوء مجالات مستجِدة، بينما يمنح بروتوكول الاستبدال الدستوري ذو الشروط الخمسة في الفصل 7 المواطنين صلاحيةَ تجاوز تشغيلي بالأغلبية الموصوفة على وجه الحصر للقواعد غير الجوهرية التي ثبت دحضها مرتين. فالحقوق الجوهريّة تبقى دائمة، والقواعد التشغيلية تبقى قابلةً للاختبار.

تقف أربعة آفاق مفتوحة خارج المواصفات المحلولة في هذا الكتاب.

أولًا: الذكاء الاصطناعي. فالنماذج المستقلة تعيد بالفعل تشكيل العمل، والتحقق من الأخبار، والتأليف الإبداعي؛ ويحكم الفصل 5 المنصات الرقمية لا النماذج التأسيسية ذاتها، تاركًا للمواد المستقبلية الصادرة بموجب المادة XCVI إلزامَ الأنظمة المستقلة مباشرةً بمبادئ الحرية والحياة والازدهار.

ثانيًا: الحوكمة بين الكواكب. ترسم الحجة XX هندسة الطاقة الشمسية المدارية بوصفها غايةً تقنيةً بعيدة المدى لا قانونًا دستوريًا خارج كوكب الأرض؛ وستتطلب المستوطنات الدائمة خارج الأرض مؤسسات جديدة تستجيب للمبادئ التأسيسية الثلاثة نفسها.

ثالثًا: التباين الحضاري. تحكم مسارات الخروج المؤقت وقاعدة الانضمام بالأغلبية الموصوفة نموَّ الائتلاف بين الديمقراطيات المتوافقة، غيرَ أن التعايش طويلَ الأمد مع القوى الكبرى التي ترفض بنيويًا المبادئ التأسيسية الثلاثة يظل أفقًا إستراتيجيًا مفتوحًا.

رابعًا: الآليات الدستورية فوق الوطنية. ففي حين تحل قاعدة الانضمام بالأغلبية الموصوفة في الفصل 11 اختناقات الانضمام في الائتلافات الكبرى، تعود ثلاث قواعد دستورية على وجه الأصالة إلى المؤتمر التأسيسي الخاص باتحاد S.U.W.: التحديد الدقيق لاختصاص المحكمة القصوى فوق الوطنية في منازعات الدول الأعضاء، والتعليل الرسمي للإبقاء على الهيئات الانتخابية الرسمية وفق قاعدة «دولة واحدة صوت واحد» عبر التعدادات السكانية غير المتكافئة، وقواعد توزيع المقاعد والتصويت داخل مجلس الشيوخ ومجلس المواطنين فوق الوطنيين.

ليست هذه الآفاق تهرّبًا. فأي مخطط يدّعي خلوَّه التام من الأسئلة المفتوحة يستدعي التشكيك؛ أما تسمية ما يظل مفتوحًا فتوجّه علماء القانون والعلوم في المستقبل مباشرةً نحو العمل التالي في ذلك.



VII. بنية الديمومة

يتطلب السلام الدائم والحكم الذاتي حمايةً تعمل عبر مستويين متمايزين في آنٍ واحد. فعبر الحدود، تُخفِّف الأنسنة الثقافية العابرة للحدود والردع الثقافي الوجداني من العداء بين الشعوب؛ وداخل بلد معيَّن، تصون سلطات الحوكمة الثلاث في نظام Jasutopianism والسجلات المدقَّقة والمواد الدائمة الانفتاح المدني والإنصاف المادي. ويلاحظ كارلايل وغروبي (2019) أن النظم متعددة المراكز تخفض مخاطر الانهيار عبر آليات التكرار الاحتياطي المؤسسي المتداخلة. فإذا عطّل التوتر الدبلوماسي التبادل الثنائي حينئذ، حفظ القانون المحلي الراسخ حقّ الانفتاح إلى أن يُستأنف التواصل؛ وإذا انجرفت القيادة المحلية نحو الاستحواذ، أذكى استمرار الندية الثقافية والمعايير المقارنة الشفافة الضغطَ الشعبي لإجراء الإصلاح الدستوري. ولا يثبت التكرار الاحتياطي عبر المستويين إلا حيث تبقى الصدمات مستقلة، ويقرّ التحليل الصريح بحدّه: إذ يمكن للرقابة السلطوية في الداخل والحرب بين الدول في الخارج، إن تزامنتا، أن تضربا المستويين معًا.

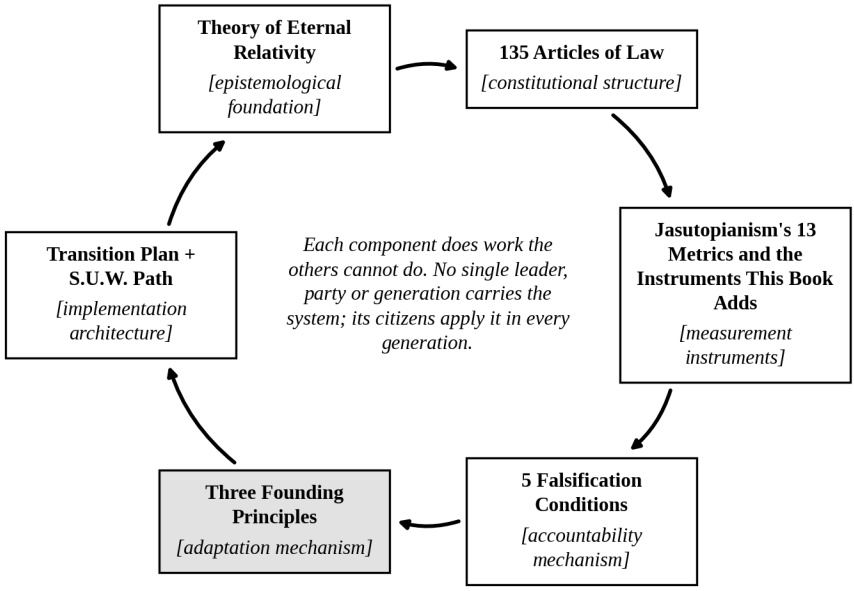
عرَّف الفصل 5 بنية الديمومة من خلال القدرة البشرية المستمرة على التعاطف مقترنةً بالقانون الدستوري الدائم. ويتتبع هذا الفصل الختامي كيفية تشابك المكونات المحلية داخل بلد واحد.

ومن نظرية النسبية الأبدية ينبثق المسوِّغ المعرفي الذي يربط المعلومات القابلة للتتبع بالحكم الذاتي. وتحوّل مئة وخمس وثلاثون مادة ذلك المسوِّغ إلى مؤسسات قابلة للإنفاذ. وتقيس مقاييس Jasutopianism الثلاثة عشر إلى جانب المعايير المدقَّقة في هذا المجلد [المدقَّقة من قِبل لجنة تدقيق المقاييس] الأداء الفعلي بصورة مستمرة. وتمنع خمسة من شروط الدحض المُسجَّلة مسبقًا، مضافًا

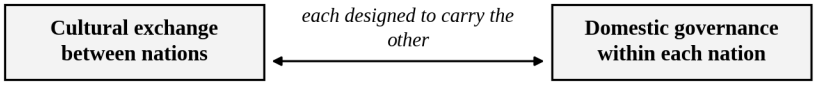
إليها الإضافة في المستوى 1 والاستبدال التشغيلي في المستوى 2، الجمود الأيديولوجي. وفي القمة، تحرس المبادئ التأسيسية الثلاثة الحقوق غير القابلة للانتقاص عبر القرون المتبدّلة، في حين تصل المرحلة الصفرية ما قبل الدستورية والانتقال الممتد عشر سنوات والمراحل فوق الوطنية الأربع المخططَ بالواقع.

داخل بلد واحد، تتكامل هذه العناصر بدلًا من أن يكرّر بعضها بعضًا. فإذا أزلتَ TER فقدت المواد أساسها المعرفي. وإذا أزلتَ المواد بقيت الفلسفة خامدة. وإذا أزلتَ التدقيق المستقل غدت المقاييس جوفاء. وإذا أزلتَ الدحض المُسجَّل مسبقًا انحدرت الديمومة إلى عقيدة جامدة؛ بينما يخلق إبقاء العناصر الخمسة جميعها متشابكةً معًا تعزيزًا متبادلًا عبر أجزاء متمايزة، في حين يعمل التكرار الاحتياطي عبر المستويين بين القانون المحلي والأنسنة العابرة للحدود.

وتوازي تلك التغذيةُ الراجعةُ البنيويةُ ما يُطلق عليه كابرا ولويزي (2014) التوليد الذاتي في النظم الحية: عمليات متشابكة تعيد إنتاج شروط استمرارها على نحو متواصل. غير أن هذا التوازي يظل مجرد تشبيه فحسب. فالمواد لا تنفّذ نفسها بنفسها، بل المواطنون هم من ينفّذونها. فإجماع الرئاسة الثلاثية يحول دون الاستحواذ التنفيذي المنفرد، والتصويت المباشر في المجلس يحول دون الاستحواذ التشريعي النخبوي، والمواد CII وCXXIII وCXXXV تحول دون الإلغاء الصامت، ومسارات الخروج المؤقت المحكومة ببوابات تحول دون التمدد السابق لأوانه؛ أما ثبات الضوابط المحلية فيُختبر علنًا عبر التنبؤ الثالث [الفصل 7]، بينما تختبر الحدود الزمنية للمراحل في الفصل 11 المسار فوق الوطني.



Leader dependent system	Structure dependent system
Fragile	Designed for permanence
Requires continuous political will	Requires that citizens keep applying the structure
Vulnerable to authoritarian capture	Checks designed to prevent capture
Degrades when the founding generation departs	The founding principles constrain all future interpretation



Redundancy holds where failures are independent; a war can strike both levels at once.

الشكل 13.3. بنية الديمومة: التكرار الاحتياطي والتعزيز المتبادل. داخل الأمة الواحدة، تتجلى بنية الديمومة في التعزيز المتبادل لمكونات لا يكرّر بعضها بعضًا؛ وبين الأمم وداخلها، تتجلى في التكرار الاحتياطي عبر مستويين.

VIII. جدول أعمال تجريبي معياري للاختبار الفوري

لا يحتاج أحد إلى انتظار تحوّل دستوري وطني شامل. فالعلوم السياسية الأكاديمية ترتاب عن حق في المخططات التي تقوم على مبدأ الكلّ أو لا شيء وتؤجّل كل فحص تجريبي إلى ما بعد ثورة متخيَّلة. واتساقًا مع منهج اليوتوبيات الواقعية لإريك أولين رايت (2010) والمرحلة الصفرية

ما قبل الدستورية [الفصل 6]، يمكن إطلاق خمسة مسارات معيارية للبحث والسياسات اليوم داخل الديمقراطيات النقدية القائمة باستخدام البيانات العامة الحية والتشريعات البلدية العادية:

1. **المسار 1: التحقق الاقتصادي دون الوطني [الفصل 10].** يمكن لمكاتب الإحصاء في المقاطعات وفرق اقتصاديات العمل في الجامعات احتساب ونشر خطوط الأجر العادل [L] مفتوحة المصدر ونسب الأجر العادل للمقاطعات [R] المعايَرة بمقياس التكافؤ لدى OECD عبر كل مقاطعة انطلاقاً من البيانات الوطنية التفصيلية الحية، مقترنةً بمحاكاة مالية لموارد صاحب العمل المنقَّحة [M*]، وتحولات العاملين المتنقلين وفق قاعدة الارتكاز المزدوج، ومصروفات الائتمان المجمَّع للرواتب للمنشآت الصغيرة. فالحساب يأتي أولًا، والتشريع يأتي ثانيًا.

2. **المسار 2: مؤسسات التدقيق بالقرعة [الفصل 6].** يمكن للحكومات البلدية وحكومات المقاطعات تجريب لجان تدقيق المقاييس المنصوص عليها قانونًا [هيئات محلفين من المواطنين مختارة عشوائيًا تعمل إلى جانب إحصائيين مستقلين] المكلَّفة بالتحقق من أرقام الفقر المصنَّفة على مستوى الأحياء، والجريمة العنيفة، وإتاحة السكن، وأرقام الأحواض المائية المحلية أو الانبعاثات، مع إجراء مسوح طولية مضبوطة مقابل ولايات قضائية متناظرة لاختبار الادعاء السببي لروثستاين (2005) بأن الشفافية المدقَّقة من المواطنين ترفع الثقة المؤسسية.

3. **المسار 3: حمايات المنصات والحمايات اللغوية [الفصلان 5 و9].** يمكن للهيئات التشريعية دون الوطنية والوطنية سنّ عتبة الاعتراف البالغة 10 بالمئة بوصفها تشريعًا لغويًا عاديًا، وتقنين تصنيف المنصات الرقمية بين المأهولة وتلك المُعجَب بها، والإفصاح الخوارزمي الإلزامي، ومقاييس مكافحة الحصاد المصطنع في المعاملات الرقمية المؤهلة، وسيادة المواطنين على بياناتهم دون المساس بالعملة الوطنية. فالتشريع المعياري يُختبر بنقاء.

4. **المسار 4: التسجيل المسبق الرسمي والنمذجة الحاسوبية [الفصلان 3 و7].** يمكن لعلماء السياسة والاقتصاديين أن يسجّلوا مسبقًا وعلنًا منذ الآن مسارات الأساس لإنتاجية الطاقة والمواد المادية لدى OECD [ΔEp وΔMp]، ومعايير ديمومة الأنظمة وفق Polity5، واستطلاعات مؤشر شرعية الحوكمة دون الوطنية مجهولة الهوية، في حين يُجري باحثو النمذجة الحاسوبية عمليات محاكاة مفتوحة قائمة على الوكلاء لسرعة التنقل بين شرائح ترقية المكانة من 1 إلى Z، وسقوف التلاعب في QDT، وآليات الاستبقاء الأربع لمواجهة هجرة العقول الواردة في الفصل 3 [تخصيص رأس المال الإنتاجي السيادي، والمضاعفات المعدَّلة بالمتغير Y، والدورات الدولية، وسجلات الاستحقاق] لكشف حدود الإخفاق قبل التجريب الفعلي.

5. **المسار 5: إشارات التوجيه ويوم التجارة في سلاسل الإمداد التطوعية [الفصل 12].** يمكن للشبكات التعاونية وفرق بحوث العمليات الجامعية أن تنشر القراءات الثلاث للمادة

CXXV إلى جانب حساباتها العادية لمدة سنة واحدة، من دون تسوية أي شيء بها، ثم أن تتبادل في ما بينها مجموعة مختارة من المواد في يوم تجارة واحد في الأسبوع وفق القيم المنشورة، مع تسليمات مجدولة ومكافأة مواد تقرأ من سجلاتها الخاصة. وتنشر القيمتان الوسيطتان اللتان تسمّيهما المادة CXXV [حصة المطلوب التي بقيت غير مُلبّاة والمهلة اللازمة للتسليم] كل ربع سنة مقارنةً بالسنة السابقة للشبكة ذاتها. والشبكة التي تسوء قيمتاها الوسيطتان بأكثر من الربع تكون قد أظهرت حدّ التصميم عند عمق سلسلة إمدادها الخاص، وتنشر هذه النتيجة بالعلنية ذاتها التي ينشر بها النجاح.

يُثمر كل مسار نتائج قابلةً للنشر خلال ثلاث إلى خمس سنوات. وإذا أخفق أحد المكونات في اختبارات الضغط التجريبي حينئذ، نشر الباحثون ذلك الإخفاق علناً وعدّلوا الآلية أو تخلّوا عنها قبل وقت طويل من رهن المواطنين معيشتهم الوطنية بها في ذلك.

IX. السؤال الذي يبقى

اختُتِم الفصل 11 باختبار مباشر واحد: هل يصمد النظام المتكامل المُجمَّع هنا بوصفه مقترحاً جاداً للحوكمة يمكن لعلماء السياسة فحصه، ونمذجته، وتحدّيه، واختباره؟ يقدِّم اثنا عشر فصلاً الأدلةَ بدلًا من ادعاء اليقين.

تستند ركيزته الفلسفية إلى نظرية المعرفة لا إلى العقيدة الجامدة. وتقدّم نظرية النسبية الأبدية سلسلةً صريحة تربط بين المعلومات القابلة للتتبع، والأنسنة بين الجَماعات، والمساءلة العامة، مدعومةً بتوازيات الأنظمة المتماثلة بنيويًا وبعلم نفس التعاطف المحكَّم من قِبل الأقران. وإذا أخفقت تلك الحجة المعرفية، سقط تفسيرها بينما تظل المبادئ التأسيسية الثلاثة المعلنة مفتوحةً أمام تصميم مؤسسي متجدد.

توفِّر الحالات التجريبية سابقةً محدودة في تتبع العمليات لا برهانًا. وتؤكد سبع دراسات تاريخية ومعاصرة أن الآليات المجاورة [التعاونيات العمالية، والأرضيات الاجتماعية الشاملة، والمحاسبة الاجتماعية غير النقدية، ومسارات التدقيق العام الرقمية، والمجالس المحلية] تعمل في مجتمعات واقعية، في حين تواجه الآليات الأربع المضادة لهجرة الأدمغة في الفصل 3 الخروج الانتقائي مواجهةً صريحة. أما التبادل غير النقدي المتدرج على النطاق الوطني فيظل غير مختبر؛ ويضعه التنبؤ الأول مباشرةً على محك الاختبار.

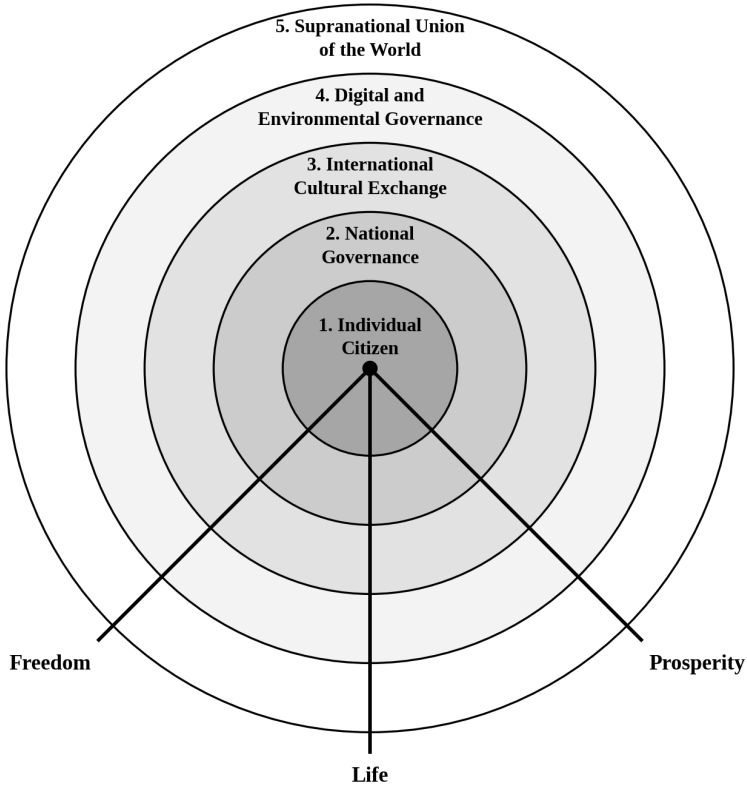
تحل الدقة الدستورية محل نثر البيانات المجرد. فمئة وخمس وثلاثون مادةً تحدد قواعد قابلة للإنفاذ في الحوكمة المحلية، والدبلوماسية الثقافية، والمنصات الرقمية، وعدم الأسر الإنساني، والحدود الإيكولوجية الكوكبية، والقيود التي يفرضها الفصل 12 على السلطة الاقتصادية والسياسية، مقترنةً بسلطات إنفاذ مسمّاة وبروتوكول الاستبدال الدستوري ذي الشروط الخمسة.

يحل التدرج التشغيلي محل القفزات اليوتوبية. فالمرحلة الصفرية ما قبل الدستورية تبني البرهان الديمقراطي محلياً، وتمد بنية المقاصة الانتقالية ثلاثية المستويات جسراً عبر الأعوام 1 إلى 3

دون انهيار الإمدادات، ويقيس المخطط الممتد لعشر سنوات كل محطة محلية، وتقود أربع مراحل محكومة ببوابات الدولَ الراغبة نحو الكونفدرالية في ظل حدود زمنية واضحة وتراجعات مستهدفة.

يحكم الدحض المسجَّل مسبقًا النزاهةَ الفكرية. فخمسة تنبؤات، ومعياران مزدوجان للكفاءة المادية [ΔEp وΔMp]، وخمسة اختبارات مشروطة للإخفاق تعلن سلفًا على وجه الدقة الأدلةَ التي تدحض كل ادعاء مؤسسي.

ينتظر القضاة خارج هذه الصفحات. الأدلة هي الحاكمة. أما مسألة ما إذا كانت هذه البنية الدستورية الموسّعة تتأهل حقًا بوصفها مقترح حوكمة متينًا وجادًا وقابلًا للدفاع عنه تجريبيًا، فهي حُكمٌ يعود حصرًا إلى الباحثين المستقلين، والنقّاد المتشككين، والإحصائيين البلديين، والمواطنين الناخبين العاملين بعيدًا كل البعد عن مكتب المؤلف؛ فكل مواصفة، وخط أساس، ومعادلة، وبوابة دحض موضوعةٌ علانيةً على الطاولة، وبات الاختبار الصارم الآن ملقًى بالكامل على عاتق مجتمع العلوم السياسية بشأنها.



The three lines: the Three Founding Principles, Freedom, Life and Prosperity, constrain governance at every level of scale.

1. Individual Citizen	Status Level; essential resources guaranteed; democratic voice through the Chamber of Citizens
2. National Governance	102 Articles of Law; Three Authorities; Tri-Presidents; 13 metrics and audited instruments added by this volume
3. International Cultural Exchange	Articles CIII through CIX + CXXIV; Cultural Exchange Commission; Authenticity Imperative; bilateral reciprocity
4. Digital and Environmental Governance	Articles CX through CXXIII; inhabited platforms, QDT caps, data sovereignty, shared planetary identity, Bi* Doughnut Constraint
5. Supranational Union of the World	Four domain confederation with Tiered Regional Bloc Membership; Supermajority Gate 1; Confederal Delegation; Supranational Three Authorities

الشكل 13.4. من الحوكمة المحلية إلى البنية الكوكبية. تحكم المبادئُ نفسها على كل مستوى. فالمواطن الفرد والاتحاد فوق الوطني للعالم محكومان بالمبادئ التأسيسية الثلاثة نفسها ويخضعان لمعيار المساءلة نفسه.



X. رسالة إلى القارئ

هنا تتبدل النبرة. فكل ما سبق هذا القسم الختامي اتبع الصوت الذي تقتضيه نظرية الحوكمة الأكاديمية: متزنًا، وموثّقًا بالمصادر، ومحترزًا، وقابلًا للتحقق. أما هنا، فأتحدث بصراحة بصوتي الخاص، من دون درع أكاديمي.

كتبتُ كتاب Jasutopianism في عام 2021. كتبتُه وحدي، من دون مختبر بحثي، ومن دون منحة مؤسسية، ومن دون كرسي جامعي، ومن دون أي يقينٍ بأن أحدًا سيقرؤه. دوّنتُه على الورق لأن البنية الدستورية كانت تحيا بحيوية في ذهني، ولأن عقودًا من مراقبة المجتمعات البشرية أقنعتني بأن الحرمان واسع النطاق، والاستحواذ السياسي، والصراع الدوري إخفاقات بنيوية لا قوانين للطبيعة. غيّر البنية المؤسسية، تتغير معها النتائج الإنسانية.

لم يكن كتاب Jasutopianism خاليًا من العيوب قط. فقد جعلت خمس سنوات من التدقيق النقدي فجواته المفتوحة واضحةً لا تخطئها العين: دراسات حالة تجريبية مفقودة، واستدلال فلسفي مختزل، وقواعد ثقافية وإيكولوجية دولية غير مقنّنة، وقانون غائب للمنصات الرقمية للعصر الذي تكشّف مباشرةً بعد النشر، وانتقالٌ مدته أربع سنوات من دون بوابات إخفاق واضحة، وصفرٌ من اختبارات الدحض المسجّلة مسبقًا. ومع ذلك، فقد كُتب Jasutopianism بحسن نية تام، مقدّمًا مخططًا مستقلًا من المبادئ الأولى بدلًا من نقد آخر من على الهامش.

يمثّل كتاب Jasutopianism 2: The Answer إتمامَ ذلك العمل بعد خمس سنوات. ولم تُمح كلمة واحدة من نص عام 2021 الأصلي ولم تُعد كتابتُها خفيةً. بل وُسّع الأساس الأصلي، عبر ثلاثة عشر فصلًا، إلى نظام دستوري من 135 مادة، مدعوم بأدلة تجريبية مقارنة، وآليات

محلية مضادة لهجرة الأدمغة، وتجارب رائدة للمرحلة الصفرية ما قبل الدستورية، وجسر انتقالي اقتصادي ثلاثي المستويات، وحدود كوكبية معدَّلة وفق الاستهلاك ومستجمعات المياه، ومعادلة الأجر العادل الوحداتية على مستوى المقاطعة للدول النقدية، وقاعدة التوسع بالأغلبية الموصوفة للاتحاد الفيدرالي فوق الوطني، وخمسة شروط للدحض مسجَّلة مسبقًا، وبروتوكول الاستبدال الدستوري ضيّق النطاق كي لا تتحول الديمومة أبدًا إلى عمى. وقد صيغ كل ادعاء رئيسي بدقة حادة تكفي لأن يتمكن الباحث المتشكك من اختباره، أو محاكاته، أو إثبات خطئه.

إلى القارئ الذي واصل القراءة عبر الفصول الثلاثة عشر كلها: شكرًا لك. لا تقدّم أطروحة في الحوكمة شيئًا من الراحة السردية التي يتيحها الأدب القصصي. وفي أحسن الأحوال، تقدّم بنيةً ملموسة تستحق الجدال حولها، وخمسة مسارات تجريبية فورية تستحق التنفيذ اليوم. وليس المهم أبدًا أن تقبل كل مادة، أو كل معادلة، أو كل عتبة. بل المهم أن المقترح بات الآن مكتملًا، وموثّقًا بالمصادر، وقابلًا للتدقيق. اختبر معادلات المقاطعات على البيانات الإحصائية الحية. جرّب لجان التدقيق المختارة بالقرعة. حاكِ شرائح ترقية المكانة وسقوف QDT. وتحدَّ كل آلية في مواجهة خطوط الأساس المسجَّلة مسبقًا والمطبوعة في هذه الصفحات.

إلى القارئ الذي يلتقي بهذا العمل للمرة الأولى: ابدأ بكتاب Jasutopianism للاطلاع على الديباجة الأصلية، والمبادئ التأسيسية الثلاثة، والمواد I إلى CII، ثم اقرأ كتاب Jasutopianism 2: The Answer للاطلاع على التأسيس التجريبي، والمدوَّنة الدستورية الموسَّعة، والانتقال التشغيلي، وبنية الدحض.

وبموجب هذا يُقرَّر أمام كل باحث وناقد ومواطن يقرأ هذه السطور أن المقترح الدستوري لا ينال الاحترام بادعاء العصمة، بل حصرًا بوقوفه علانيةً أمام الأدلة.

أرسى كتاب Jasutopianism الأساسَ في عام 2021. وأتمَّ كتاب Jasutopianism 2: The Answer البنيانَ القابل للتدقيق في عام 2026. المخطط جاهز. أما ما يُختبَر، أو يُطعَن فيه، أو يُنقَّح، أو يُبنى تاليًا، فيعود الآن إلى كل باحث، ومصمِّم، ومواطن مستعد لتولّي العمل.

المراجع (الفصل 13)

Barabási, A.-L. (2003). *Linked*: *How everything is connected to everything else and what it means for business, science, and everyday life*. Plume.

Bertalanffy, L. von. (1968). *General system theory*: *Foundations, development, applications*. George Braziller.

Capra, F., & Luisi, P. L. (2014). *The systems view of life*: *A unifying vision*. Cambridge University Press.

Carlisle, K., & Gruby, R. L. (2019). Polycentric systems of governance: A theoretical model for the commons. *Policy Studies Journal*, 47(4), 927-952.

Haas, E. B. (1958). *The uniting of Europe*: *Political, social, and economic forces, 1950-1957*. Stanford University Press.

Lakatos, I. (1978). *The methodology of scientific research programmes*: *Philosophical papers* (Vol. 1, J. Worrall & G. Currie, Eds.). Cambridge University Press.

Moravcsik, A. (1998). *The choice for Europe*: *Social purpose and state power from Messina to Maastricht*. Cornell University Press.

Popper, K. R. (1963). *Conjectures and refutations*: *The growth of scientific knowledge*. Routledge & Kegan Paul.

Rodriguez, J. (2021). *Jasutopianism*. [Self-published].

Rothstein, B. (2005). *Social traps and the problem of trust*. Cambridge University Press.

Schedler, A. (1998). What is democratic consolidation? *Journal of Democracy*, 9(2), 91-107.

Shannon, C. E. (1948). A mathematical theory of communication. *Bell System Technical Journal*, 27(3), 379-423.

Watts, D. J. (2003). *Six degrees*: *The science of a connected age*. W. W. Norton.

Wiener, N. (1948). *Cybernetics*: *Or control and communication in the animal and the machine*. Technology Press; John Wiley & Sons.

Wright, E. O. (2010). *Envisioning real utopias*. Verso.